

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أُصُولُ الْإِدَارَةِ الْعِلْمِيَّةِ

دكتور كمال حمدي أبو الخير

أصول الإدارة العلمية

مكتبة عين شمس
٤ شارع القصير العيني
القاهرة

للباحث

- تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك . مكتبة عين شمس ١٩٥٩
- تطور التعاون وفلسفته في ضوء الاشتراكية العربية .
- الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢
- دور المؤسسات العامة التعاونية في الاقتصاد القومي .
- مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٢
- التعاون في المملكة المتحدة .
- مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٢
- التعاون الاستهلاكي (تاريخه ونظمه ومشكلاته) . مكتبة عين شمس ١٩٦٤
- نحو حركة تعاونية نظيفة . الاهرام الاقتصادية ١٩٦٥
- نحو بنية تعاونية سليمة . الاهرام الاقتصادية ١٩٦٦
- تطور مفهوم ديمقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية .
- جامعة الدول العربية - مكتبة عين شمس ١٩٦٧
- اصول التنظيم والإدارة في المؤسسات والتعاونيات . مكتبة عين شمس ١٩٦٨
- التنظيم التعاوني . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نشأة الفكر التعاوني وتطوره . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاوني في بريطانيا . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاوني في بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نحو بنية تعاونية جديدة . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التعليم التعاوني . المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠
- التطبيق التعاوني الاشتراكي . مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- التطور التعاوني الاشتراكي في مصر وتشيكوسلوفاكيا . مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- اصول الإدارة العلمية . مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- دراسات في التسويق التعاوني . مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- المسيرة الإدارية ومشكلات التعاون . مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- الإدارة بين النظرية والتطبيق . مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التعاون - تاريخه - فلسفته - اهدافه . مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التسويق التعاوني - مبادئه ومشكلاته . مكتبة عين شمس ١٩٧٧
- تطور التنظيم التعاوني . مكتبة عين شمس ١٩٧٩
- التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي . مكتبة عين شمس ١٩٨٠
- التعاون بين التشريع والتطبيق . مكتبة عين شمس ١٩٨٢
- بحوث ودراسات في التعاون . مكتبة عين شمس ١٩٨٢
- تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها . مكتبة عين شمس ١٩٨٤
- روبرت أوبسن . مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- دكتور وليم كنج . مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- فردريش غلهم رايغزن . مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- تاريخ رواد روتشديل . مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية . مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- Statement on Co - Operative Structure
- Egyptian Cooperative Structure
- The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies .

Published by : Egyptian Society For Cooperative
Studies 1976 .

تعريف ببعض أوجه نشاط الباحث

- عضو هيئة التدريس في كلية التجارة جامعة عين شمس منذ ١٩٤٨ وتدرج في مناصب هيئة التدريس إلى الأستاذية ، ومازال أسفادا بها حتى الآن .
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال اسبوعي منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .
- تولى أمانة ثم عبادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ انشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .
- رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تملك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاوني .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها في عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك ، وعضو نقابة الصحفيين .
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي منذ عام ١٩٧٦ واعد انتخابه في أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ .
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية .
- مستشارا لجامعة الدول العربية في الشؤون الاجتماعية والتعاونية والإدارية .
- عضو مجالس إدارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكي ، والانتاجي ، والإسكاني والزراعي .
- تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاوني الاستهلاكي الأول عام ١٩٨٠ .
- عضو في المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتي الحكم المحلي والتنمية الإدارية) .
- عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين .
- عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية .
- رأس المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي سنة ١٩٨٢ .
- رأس مؤتمر الإصلاح الزراعي بصوفيا الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني في بلغاريا سنة ١٩٨٣ .
- اختر خيرا بالهيئة الاستشارية التعاونية الفنية التي تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية في العالم ١٩٨٤ .
- رأس الندوة الدولية لإدارة التنظيمات التعاونية في الدول العربية التي نظمها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد رايفيزن العالي .
- عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن - وزارة التعمير والمجمعات الجديدة واستصلاح الأراضي سنة ١٩٨٥ .
- رئيس اللجنة الاستشارية الدائمة للأمانة العامة لاتحاد التعاوني العربي سنة ١٩٨٥ .

بهذه ... ←

تابع : تعريف ببعض أوجه نشاط الباحث

- أسهم في العمل السياسى ، حيث اختير عضواً في المؤتمر القومى للقوى الشعبية .
- وأميناً للمكتب التنفيذى بكلية التجارة جامعة عين شمس .
- وعضواً منتخباً بلجنة المائة التى اختيرت على مستوى الجمهورية لوضع أسس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى .
- عضواً منتخباً باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تيمال الامتياز الادارى كأحد رواد الادارة في مصر في عيد الادارة الثالث الذى نظنته اكاىيية ادارة الأعمال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة في مجال الادارة ١٩٨١ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمسينى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (١٩٢١ - ١٩٨١) للدور البارز الذى قام به في أعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومى .
- منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديراً لعمده صفاته وجيل خدماته ... عام ١٩٨٢ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير في العيد الماسى للحركة التعاونية المصرية ١٩٠٨ - ١٩٨٢ .



ABUL KHEIR, Kamal Hamdy, born in Cairo, U.A.R., on 16 December 1922. Profession: University Dean and Professor. Married. Education: B.Com., Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1943-47; Postgraduate Diploma in Organization and Management, ibid., 1952-53, in Marketing, 1953-54, in Stock-Exchange Studies in Cotton, 1954-55; Ph.D., Organization and Management of Cooperatives, 1960.

Appointments held: Member of Staff, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1948; currently Professor, Business Administration Department, ibid.; Consultant, Presidential Bureau for Economic Research, 1961; Dean, Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, 1961; Member, Supreme Council for Reorganization of the Cooperative Movement, 1968; Consultant to the Cooperative Committee, Central Committee of the Arab Socialist Union; Member, Higher Cooperative Supreme Councils of Agriculture, Consumer, and Producer. Books published: (university textbooks) Principals of Organization and Management, 1961; The Development of the Cooperative Movement in the U.A.R., 1962; Consumers Cooperation, 1964; Comparative Cooperative Systems in Many Lands, 1967; Cooperative Organization, 1969; Towards New Cooperative Structure, 1970; The Development of Cooperative Thought, 1970; Cooperative Application in Great Britain, 1970; (published by Al-Ahram Economic Review) Towards a Clean Cooperative Movement, 1964; Towards Sound Cooperative Movement, 1966 (issued by the President's Office for Economic Research) The Cooperative Movement in the United Kingdom, 1962; The Role of Cooperative Organization in the National Economy (U.A.R.), 1962. Contributor to professional journals and newspapers.

Professional affiliations: Egyptian Society for Cooperative Studies (Vice-Chairman, 1962); Congress of the Arab Socialist Union. Address: Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, El-Monira, Cairo, U.A.R.

بالرجوع الى القاموس الدولي
بعنوان « أبرز ٢٠٠٠ من علماء
العالم Two Thousand Men of
Achievement الصادر في
عام ١٩٧١ ، تقول مقدمته :

أن أسماء العلماء الذين
تضمنهم هذا القاموس هم
الصفوة الممتازة من أبرز علماء
العالم تقديما وعطاءا ... وأن
اسماءهم تعتبر أكثر أسماء علماء
العالم دورانا على ألسنة الناس
والمجتمعات ، على الصعيد المحلي
والدولي ، وأن الوثائق تتضمن
نشاطهم وجهدهم ستظل
محفوظة على مر العصور في
أرشيف « ميلروز Melrose
بلندن ودارتماوث Dartmouth
وهو الثغر الذي هاجر منه
الآباء والأجداد الانجليز في عام
١٦٢٠ من انجلترا الى العالم
الجديد .

عنوان المراسلات مع
القاموس الدولي :

All communications to : Two
Thousand Men of Achievement,
Artillery Mansions, Victoria
Street, London S.W.1, England

ورد اسم الدكتور كمال حدى ابو الخير
في هذا القاموس في الصفحة رقم (٢)

إهداء

إلى أسانذتي في شتى أنحاء العالم ..
من تلمذت على يد جسم ...
ومن تغالبت وناقشت معهم ..
ومن قرأت لهم ..
اعترافاً بفضلهم .. أهدى إليهم هذا الكتاب ..
المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف

يصدر هذا الكتاب في أعقاب حرب ٦ أكتوبر ، الموافق ١٠ من رمضان المبارك .. وهذا التاريخ له منزلة رفيعة في قلوب وعقول العرب بصفة عامة والسوريين والمصريين بصفة خاصة .. اذ فوجئ العالم أجمع بقدرة الانسان المصرى على تحطيم ما روجت له أراجيف الأعداء عن تخلف العرب .. وأنهم أمام عدو لا يقهر !! .. وما بين صباح ومساء هذا اليوم ، تحقق ما تصوره العالم مثلاً .. فاذا أبناؤنا واخواننا وقادتنا يحققون في ست ساعات جهداً أسطورياً فاق خيال المعلقين السياسيين والعسكريين .. واذا جيشنا الباسل يجتاز أصعب الموانع .. ويقتحم أقوى الحصون والمواقع .. واذا هو بفضل الله .. والاعتماد على النفس في التخطيط المحكم ، والتدريب الشاق في اطار من التنظيم والنظام ، قد حقق ما عجز جبايرة العسكريين عن أن يحققوه !! .. وصار جهدهم عملاً علمياً تناقشه الأخلاف ، ويدرس في جميع الأكاديميات والكتليات العسكرية !! ..

واذا كان الانسان المصرى قد حقق هذا النجاح المذهل في موقع من المواقع .. أفلا ينبغى عليه أن يحقق نفس هذا النجاح في مختلف المواقع ؟ .. الثقافية .. والاقتصادية .. والاجتماعية .. والسياسية ، بحيث ينبغى أن يلتزم بالتخطيط المحكم ، والتنظيم والنظام في اطار من العلم والايمان ؟ .. انه اذا أراد أن يصل الى ذلك .. فالطريق معروف .. عليه أن يسير روح العصر الذى يصفه أحد الفلاسفة الأمريكيين بأنه عصر الثورة الادارية .. فالتطور الاقتصادى والاجتماعى في شئون العالم الآن ، يتوقف على درجة الكفاءة التى تستطيع بها المنشآت

والأفراد حسن تنظيم وإدارة شئونها .. خاصة وأن مفاهيم الثورة الإدارية قد عَمَّ تطبيقها في جميع المشروعات أيا كانت أحجامها .. أو أنواعها .

ولعل هذه مناسبة طيبة نشير فيها أيضا إلى رأى أبرز علماء التنظيم والإدارة المعاصرين في بريطانيا على الإطلاق ، وهو « الاستاذ ا. ف. ل. بريك » فيما يتعلق بالتنظيمات التعاونية .. فهو يقول : « على الرغم من أن الملكية في الجمعيات التعاونية تختلف من حيث المبدأ عما يكون عليه الحال في المشروعات الأخرى .. إلا أن الإدارة فيها ينبغي أن تتم بنفس الأسلوب الذى تدار به أية شركة تجارية مرتبطا بفهم كامل لطبيعة النشاط التعاوني .. حيث أن التنظيمات التعاونية ، ان هى الا تنظيمات اقتصادية واجتماعية ، تعمل في ظل منافسة حادة تستوجب منها ضرورة مسايرة التطور العلمى ، وتطبيق قواعد الإدارة العلمية » .

من أجل الأمل العزيز الغالى في تطبيق مفاهيم الثورة الإدارية المعاصرة ، والتي تتعلق بها آمال الملايين من المواطنين لتأخذ بيدهم ارتفاعا نحو مجتمع يسوده النظام والرخاء والرفاهية .. رأيت أن أسهم بقدر متواضع في توضيح هذه المعانى .. خاصة وأنا أخذنا على عاتقنا تحطيم الشعارات .. وهذا الكتاب اسهامٌ مع العاملين على تحطيمها .. أَلَمْ يُسْتَفْتِ الشَّعْبُ من بين مفردات بيان ٣٠ مارس على ضرورة تطبيق الإدارة العلمية ؟ .. فماذا كان جواب الشعب ؟ .. بالاجماع نعم .. من أجل نعم هذه .. أقدم هذا الكتاب .

وفقنا الله .. ووفق الجميع لما فيه خير هذه الأمة العزيزة وصلاحيها

دكتور كمال حمدي ابو الخير

الفهرس

الصفحة

الفصل الأول : مدخل في تطور الادارة العلمية ٩

- ☐ الادارة التقليدية
- ☐ حول نظرية للادارة
- ☐ المدارس الادارية
- ☐ اسهام مديري الأعمال في نظرية للادارة

الفصل الثاني : نشأة الاداة العلمية ٧٣

- ☒ فردريك ونسلو تايلور
- ☒ هنرى فايول
- ☒ التون مايو وزملاؤه
- ☒ هنرى لورنس جانت

الفصل الثالث : وظائف الادارة ١٣٧

- ☐ عناصر الوظيفة الادارية
- ☐ شمول الوظائف الادارية
- ☐ القدرة الادارية ووظائف المشروع
- ☐ هل الادارة علم .. أم فن .. أم مهنة ؟

الفصل الرابع : التنظيم العلمى للمشروعات ٢٨٣

- ☐ حول نظرية للتنظيم ومدارسها
- ☐ وحدة الهدف
- ☐ وضع السياسات
- ☐ وحدة القيادة
- ☐ تحديد الشكل القانونى للتنظيم
- ☐ تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها ، وتقييمها ، وتقسيمها
- ☐ اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال
- ☐ استخدام وسائل فعالة للرقابة

المراجع والتعليقات : وفقاء لتسلسل ورودها بالكتاب ٦٢٧

محتويات الكتاب : بيان تفصيلى لجميع الموضوعات ٦٤٥

فهرس يوضح الصور والأشكال والهيكل والجداول

رقم	موضوع	صفحة
١	شكل يوضح ترتيب احتياجات الإنسان	٤٩
٢	شكل يوضح واجبات الإدارة نحو توضيح العمل اليومي	٨٦
٣	صورة توضح تناول عمل الإنسان كجزء من جهاز هندسي	٨٨
٤	صورة توضح وحدة الأمر	١٠٣
٥	جدول يوضح الأهمية النسبية للقدرات الوظيفية	١٢٠
٦	شكل يوضح تتابع الوظيفة الإدارية	١٥٢
٧	هيكل يوضح مستويات البناء التنظيمي وخطة المشروع	١٥٩
٨	صورة توضح وظيفة المديرين والجانب التعليمي	١٧٩
٩	صورة توضح أسلوب اتصالات العمل	١٨٣
١٠	هيكل يوضح التسلسل القيادي ونطاق السلطة	٢٠٩
١١	صورة توضح تفويض السلطة وانجاز الأعمال	٢١٥
١٢	صورة توضح الاعتراف والمسئولية	٢١٨
١٣	صورة توضح المراكز القيادية والعلاقات الشخصية	٢٧٧
١٤	صورة توضح القيادة والانفعال	٢٣٢
١٥	شكلين يوضحان : القائد ولاء الرؤوسين	٢٣٣
١٦	صورة توضح القيادة الديمقراطية الأسلوب	٢٤٩
١٧	شكل يوضح مستويات الهيكل التنظيمي	٣٥٢
١٨	جدولين يوضحان : تزايد عدد العلاقات مع تزايد عدد الرؤوسين	٣٦٠
١٩	اشكال توضح الشكل التنظيمي المبسط والطويل	٣٦٧
٢٠	صورة توضح أسلوب القضاء على الهمس والاشاعات	٤١٩
٢١	شكل يوضح السلطة الوظيفية	٤٢٧
٢٢	صورة توضح طلبات التوظف واعطاء قسمة للوظيفة	٤٣٩
٢٣	صورة توضح خط التغيير الكبير في المناصب الكبرى	٤٤٣
٢٤	جدول يوضح الهيكل التنظيمي في بعض الشركات الأمريكية	٤٥١
٢٥	صورة توضح المشكلة والقرار	٤٦٤
٢٦	صورة توضح رئيس مجلس الإدارة الدكتور توري النزعة	
٢٧	جدول يوضح تعدد اشكال الإدارة العليا	٤٩١
٢٨	شكل يوضح الخطوات العلمية لاتخاذ قرار	٤٩٥
٢٩	صورة توضح ديمقراطية الإدارة على مستوى المشرفين	٤٩٨
٣٠	هيكل تنظيمي يوضح تنوع العلاقات والسلطات في المنشآت الكبيرة	٥١٤
٣١	شكل يوضح التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي	٥٤١
٣٢	شكل يوضح أساسيات الرقابة	٥٦٤
٣٣	صورة توضح المدير والأعباء التنفيذية	٦٠٢
٣٤	صورة وشكل يوضحان الرقابة على مستويات الأداء	٦١٨

◆ الفصل الأول

مدخل في تطوّر الإدارة العلمية

لعل من الجوانب التي ينبغي ان نتعرف عليها في
مستهل الدراسة العلمية لموضوع ((الادارة العلمية))
ان نتعرف على الظروف والاضاع التي كانت سائدة
قبل نشأة الادارة العلمية ... ثم بعد هذا ، الظروف
والاوضاع التي صاحبت تطورها ... على أن يتم
ذلك في ايجاز ، وبالقدر الذي يسهم في ايضاح
الموضوع للدارسين ، وبسمح في نفس الوقت بتغطية
المواضيع الرئيسية في هذه الدراسة، في مرجع محدود
الصفحات !! .. الأمر الذي يفرض علينا أن ننبه
اليه الاذهان منذ البداية .

المؤلف

الإدارة التقليدية

مقدمة :

كان العامل فيما مضى ، ونقصد بذلك أواخر القرن الثامن عشر ،
وحقبة طويلة من القرن التاسع عشر ، كان العامل يؤدي عمله في اطار
محدود من العلاقات وذلك لأسباب عديدة .. منها مثلا صغر حجم
الوحدة التي كان يعمل فيها .. وقلة عدد الأفراد الذين يعملون في هذه
الوحدة ..

وكان جميع هؤلاء العمال يتلقون تعليماتهم من
صاحب العمل ، الأمر الذي صبغ مناخ العمل الى حد
كبير بطابع معين ، كل يطلق عليه طابع (١) ((العلاقات
الشخصية المباشرة بين المديرين ومختلف العاملين))
.. اذ أن صاحب العمل كان هو في نفس الوقت المدير
.. وهو الذي يراقب العمال في أدائهم لأعمالهم .. هو
الذي يقرر نوع النشاط الذي يزاوله .. وهو الذي
تقع على عاتقه كافة السلطات والمسئوليات .. فهو
صاحبه .. ومنظمه .. ومديره والمتعاقد باسمه في
كافة التعهدات مع مختلف الجهات التي تحتاج الى

**النشاط الذى يؤديه فى وحدته .. وكذلك أيضا
يقع على عاتقه جميع ما تتعرض له وحدته من مخاطر
وكان يطلق على مثل هذا النوع من الإدارة « الإدارة
التقليدية » Traditional Management.**

أى أن الوحدة التى كانت قائمة ، كانت بالإضافة الى كونها وحدة صغيرة .. كانت أيضا تعتمد على قدرة الفرد على ادارتها .. هذا بالإضافة الى اعتمادها على رؤوس أموال ضعيفة .. وهذا أدى بدوره الى تعاملها فى سلع محدودة تشبع احتياجات المستهلكين القريبين منها ، والذين غالبا ما كانت تربطهم بأصحاب هذه الوحدات علاقات شخصية ، وثقتهم فيما تقدمه لهم هذه الوحدات من خدمات •

وهناك جانب آخر انصف به تشغيل هذه الوحدات ، وهو أنه لم تكن توجد قوانين تنظم العلاقة بين صاحب العمل ، والعمال الذين يعملون فى وحدته ، الأمر الذى أدى الى أن يستأثر أصحاب هذه الوحدات بالجانب الأكبر من الدخل ، هذا بالإضافة الى أن تحديد الأجور بالنسبة للعاملين كانت تحكمه الظروف المحيطة بالعمل وقتئذ ، والتى كانت تساعد على ضعف أجور العمال •

أما فيما يتعلق بالمشروعات التجارية والصناعية فيما مضى ، فانها أيضا كانت قليلة وصغيرة الحجم بالنسبة لما صارت اليه الآن • وكان كل ما يهم رجل الأعمال وقتئذ هو مجرد انتاج السلع ، ثم ينتهى دوره عند هذا الحد •

غير أن انحصار التفكير فى هذا المجال الضيق اذا كان له ما يبرره من ظروف التجارة التى كانت سائدة قديما حيث لم تكن المنافسة قد وجدت وقويت ، ولم تكن السلع قد كثرت وتنوعت ، فانه ما لبث

أن تطور وتغير استجابة لما طرأ على النظام الصناعى والاجتماعى من
تطور سريع •

وتتم الصناعة الآن فى فترة انتقال من « عصر
الآلة » الى « العصر العلمى » الى « عصر حضارة
ما بعد التصنيع » ، وعصر الآلة هو ذلك العصر الذى
استخدمت فيه قوة المحرك « الموتور » بدلا من قوة
الانسان أو الحيوان ، ويطلق عليه فى المراجع العلمية
اسم « الثورة الصناعية Industrial Revolution »

وليس من اليسير تحديد فترة معينة يمكن أن نعتبرها ابتداء
الثورة الصناعية ، فإن الانقلابات التى طرأت على الاقتصاد الصناعى
فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية جاءت نتيجة لعدة اختراعات هامة
ظهرت متسلسلة ، وكان كلا منها يترك أثرا تطوريا ، ويفتح المجال
لمزيد من الاختراعات والتطورات المكتملة ، ولكن قد يجوز القول بأن
آثار التصنيع بدأت تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ثم
تتابع التطور الذى قلب اقتصاديات ومصائر الدول الصناعية طوال
القرن التاسع عشر •

على أن ظهور التغيرات السريعة فى الصناعة التى جاءت نتيجة هذه
الاختراعات المتتالية كان أبرزها ما يكون فى الطاقة الانتاجية ، وهذه
بدورها قلبت نظام الانتاج الحرفى كما قلبت النظام الاقتصادى فى
تصميمه ، وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق ، وترتب
على ذلك تغير فى التكوين الاجتماعى ، وفى القوة النسبية للدول
الصناعية ، مما أدى بالضرورة الى تطور فكرى فى المجتمع ، وهذا
بدوره كان سببا فى تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية ،
وهى مرحلة الاستعمار الاحتلالى والاقتصادى والسياسى •

ولقد كان أظهر الاختراعات « الانقلابية » فى صناعة النسيج ، فكانت الأنوال « الجديدة » ذات طاقات انتاجية كبيرة ، ولكنها فى الوقت ذاته كانت تحتاج الى طاقة محرك أكبر من طاقة الانسان ، فكانت الآلات تقام أول الأمر بالقرب من مساقط المياه ، كما كانت تتطلب إقامة مصانع كبيرة ، وذلك ففى على الأنوال اليدوية وتولدت مناطق صناعية جديدة جذبت اليها العمال من الجهات المجاورة لها ، وظلت هذه الآلات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية فى ضوء التجارب حتى صارت سهلة الاستعمال ، ميسورة المراحل ، لا تحتاج مراقبتها — فى نظر أصحاب الأعمال — الى عامل ماهر ، بل يمكن ادارتها بواسطة النساء والأطفال ، وقد حدث هذا فعلا ، وكان حدوثه سببا فى وجود مرحلة اجتماعية تعد من أسود النقاط فى تاريخ انجلترا الصناعى ، فقد بلغت القسوة بأصحاب الأعمال ورعوس الأموال فى انجلترا الى درجة أنهم كانوا يستخدمون أطفالا فى سن الخامسة والسادسة فى مصانع خالية من أبسط المبادئ الصحية لمدد تتراوح بين اثنتى عشرة وست عشرة ساعة يوميا !!

وحتى نضرب مثلا مما كان سائدا وقتئذ من استغلال أصحاب رعوس الأموال للطفولة التى تحتاج الى الرعاية ، أنه كانت تعقد فى مقاطعة بشال جرين Bothnal Green بانجلترا أسواق عامة صباح كل يوم اثنين وثلاثاء أسبوعيا حيث يعرض الأطفال من الجنسين أنفسهم فى سوق العمل ، للعمل فى مصانع الجريز ، وكان الأجر التقليدى الذى يعرضه صاحب المصانع عليهم هو مبلغ شلن واحد وثمانية بنسات فى الأسبوع .. وكان الذى يتقاضى هذا الأجر هما الوالدان .. أما الطفل فلا يحصل الا على بنسين فقط ، وكوب من الشاى !! والأدهى من ذلك ، أنه لم يكن يوجد أى نوع من أنواع الاستقرار ، اذ أن مدة

**العقد لا تزيد عن أسبوع واحد . ولعل أقل ما وضعت
به مجريات الأمور في هذه الأسواق . . انها مزرية (٢)
disgraceful ومن أجل ذلك وصف كارل ماركس
العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال بأنها علاقة غير
متكافئة ، وان العقود التي كانت تبرم بينهما فقدت
مظهرها كمعقود تبرم بين أشخاص أحرار .**

وقد أدى التطور في اختراع الآلة الى تقدم العلوم والفنون التطبيقية ،
واتساع المشروعات وتعقد أعمالها ، واتساع أسواق المنتجات وتعددتها ،
وتقدم وسائل المواصلات الجوية والبرية والبحرية حتى أصبح في مقدور
المشروعات المختلفة أن تستخدم وسائل النقل المناسبة ، وصار من
السهل عقد الصفقات المختلفة مع وجود الضمانات الكافية بفضل اتساع
الخدمات المصرفية والتأمينية ، ثم كان من آثار كبر حجم المشروعات
ودخولها في مختلف ميادين الانتاج ان أخذ القائمون عليها أو المنظمون
لها يعملون على ايجاد الوسائل التي تيسر على المستهلكين أن يشتروا هذه
السلع والخدمات . ثم دخلت المنافسة عاملا آخر في حمل كل من هذه
المشروعات على تحسين انتاجها ، والارتفاع بمستوى كفايتها الفنية
والادارية الى حد يحول دون الاسراف ويحقق لها أكبر قدر ممكن من
الوفورات الاقتصادية ، لكي تتمكن — عن هذا الطريق — من الوقوف
بأسعار منتجاتها في ميدان المنافسة . ولتصبح أسعار هذه المنتجات
مناسبة وتحت متناول قدرة المستهلكين ولتغريهم بتفضيلها على السلع
الأخرى المماثلة البديلة .

**أما « حضارة ما بعد التصنيع » فأساس هذه
الحضارة هي الثورة العلمية والتكنيكية . . اذ أن هذه
الثورة العلمية والتكنيكية هي القوة الدافعة الموجهة
لركب الحضارة في عالم اليوم . . وانه على قدر**

التطبيق النسبي لهذه الثسورة العلمية والتكنكية ،
يحدث التطور فى الأمم .

من أجل ذلك فان عالم اليوم ، لا يعترف فيما يتعلق بتعدد الانجازات التى تتم كمقياس لحضارة الشعوب ، انما العبرة دائما « بالمحتوى الثورى العلمى^(٣) » الذى تمت أو تتم من خلاله هذه الانجازات ، لأن هذا المحتوى الثورى هو الذى يوضح مدى نمو العناصر الأساسية التى يتم من خلالها تطور المجتمع .. ومما لا شك فيه أن عناصر المحتوى العلمى صارت واضحة المعالم فى العالم أجمع .. وهذه العناصر تكتل أساسيات هذه المحتوى الثورى العلمى ، بحيث يؤدى تطبيقها النسبى الى التطور الذى تشهده الأمم فى القيام بمتنضيات التحول نحو التقدم والازدهار والرفاهية .. سواء فيما يتعلق بالدول التى تأخذ طريقها نحو التحول الاشتراكى وما يتطلبه من تطبيقات من أجل صالح القاعدة العريضة من المواطنين وهى العمال والفلاحين والطبقات المحدودة الدخل .. أو التى تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فجميع الدول على اختلاف فلسفاتها وتطبيقاتها مطالبة أمام شعوبها بتطبيق الأساليب التى من شأنها الارتفاع بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لمواطنيها .

تطور النشاط الاقتصادى والادارة العلمية :

ان طبيعة النظام الاقتصادى الراهن ، وما يكتنفه من صعوبات قد استرعت انتباه الناس فى جميع أنحاء العالم . وأساس هذا النظام الاقتصادى لا يخرج عما كان عليه الحال فى عصر المقايضة ، وهو الحصول على البضائع فى مقابل بضائع أخرى ، وكل الخلاف فى النظام الحديث هو أن النقود أصبحت وسيلة للمبادلة ، وذلك لأن هناك سلعا تعرض من أحد الجانبين فى صورة غير محسوسة أو غير مادية كالمعمل

العقلي ، واليدوى • فالرجل يبيع خدماته في مقابل أجر أو مرتب أو فائدة ، وهو يشتري بما يحصل عليه سلعا من السوق •

وان هذا التطور في النشاط الاقتصادى الذى ساد القرن العشرين على وجه الخصوص بما يحوى من وحدات صناعية متعددة من جميع الأنواع والأحجام ، وبمعاهداته واتفاقاته وجماعاته التجارية ومؤسسات النقل • هذه المظاهر الاقتصادية كلها هى التى أدت الى نشأة الادارة العلمية وتطورها •

على انه رغم هذا التعقيد في النشاط ، فالامر يمكن تعريفه ببساطة كما يلى :

كل نشاط اقتصادى يهدف الى غرضين :
اولهما - انتاج السلع والخدمات التى يحتاج اليها المستهلكون •

ثانيهما - خلق الوسائل التى يستطيع بها المستهلكون شراء هذه السلع والخدمات •

وفي ظل هذا المبدأ يتضح أساس الغرض من الادارة العلمية ، فجميع أدوات الانتاج سواء كانت طبيعية كالارض والمواد الخام ، أو كانت ناتجة عن عمليات صناعية كالعدد والآلات ، أو فى حالة التوزيع كالسفن والسكك الحديدية والسيارات ، كل هذه الأدوات سواء كانت للانتاج أو التوزيع ، تحتاج الى جهد الانسان ومهارته ، سواء كان هذا فى ميدان الأعمال اليدوية أو الصناعية أو ميادين العمل العقلية أو أعمال التصميم والاختراع أو فى الخبرة الحسابية والهندسية أو التصميم أو المراسلة أو البيع أو الادارة •

وهذه القوى البشرية يلزم استخدامها وتحقيق وحدتها وخلق التناسق بينها فى روح الفريق وتوجيهها الى غرض معين ، وهذا هو ما تسعى الادارة العلمية على ايجاده وتحقيقه •

وقد ازدادت الحاجة الى تطبيق الادارة العلمية بشكل واضح ملموس عقب الحربين العالميتين الأخيرتين ، فقد ازداد تقدم العلوم والفنون التطبيقية حتى أمكن اقامة شبكة من المواصلات البرية والبحرية والجوية تربط شتى أنحاء العالم . وأمكن لمختلف أنواع المشروعات أن تستخدم وسائل المواصلات التي تناسبها في نقل موادها الأولية التي تحتاج اليها ، كما أمكن لها نقل انتاجها الى أى جزء من أجزاء العالم ، وبذلك اتسع سوق هذه المنتجات ، وساعد على اتساع تطور الخدمات المصرفية والتأمينية ، فأصبح من السهل أن تعقد الصفقات وتتم المدفوعات على صورة تطمئن المتعاملين على ضمان حصولهم على حقوقهم كاملة .

وقد تبع هذا التطور السريع في العلوم والفنون التطبيقية أن ازدادت الحاجة الى تمويل المشروعات ، فأصبحت تعتمد في ذلك على عدد كبير من المواطنين ، كما اشتدت الحاجة الى زيادة التخصص في مختلف الوظائف التي تحتاج اليها هذه المشروعات تبعاً لزيادة الحاجة الى توافر الكفايات التي يوكل اليها القيام بمهام التنظيم والادارة ، وهذا ما جعل أحد الفلاسفة الأمريكيين يصف عصرنا الذي نعيش فيه بأنه عصر^(٤) « الثورة الادارية » اذ أن التطور الاقتصادي في شئون العالم الآن يتوقف على درجة المهارة التي يستطيع بها الأفراد أن ينظموا ويديروا نشاطهم . وفي عام ١٩٤٥ قال أحد علماء التنظيم^(٥) والادارة « أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الادارة في انجاح المشروعات ، فاننا نجد الجهود التي بذلت نحو اعطائها ما تستحق من عناية ما زالت محدودة النطاق ، اذ نجد بين المديرين الآن أفراداً متخصصين في فنون أخرى كالهندسة والكيمياء وما اليها من العلوم والفنون . وقد تطورت الادارة واستجدت وسائل فنية تعتبر أدوات في

يد الإدارة يجب أن تستعملها في تصريف أمورها اليومية على خير وجه ممكن ، غير أن هؤلاء الذين يجلسون في مراكز الإدارة عن طريق الممارسة لا يعترفون بهذه الوسائل على الرغم من أهميتها وضرورتها للارتفاع بمستوى الكفاية في المشروعات وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وقد يكون ذلك لأنهم وصلوا الى مراكز الإدارة بفضل السنوات الطويلة من الخبرة التي قضاها في مجالات تخصصهم ، لذلك نجدهم بتحيزون عند^(٦) قيامهم بمهمة الإدارة الى وجهة نظر معينة ، وغالبا ما تنقصهم القدرة على الاحاطة بالموضوع احاطة شاملة ، ونحن لانستطيع أن نلومهم على ذلك لأن استعدادهم ظل مدة طويلة مركزا في نواح خاصة من فنيهم ، ولم يكن هناك من يرشدهم الى ماهية الإدارة ومعناها ، فاذا أتاحت لهم الفرصة ليتبوءوا مراكز الإدارة فلن يستطيعوا التخلص من المقاييس الفنية لعملهم الذي عاشوا فيه وتمرسوا به طويلا » .

مصر والإدارة العلمية :

واذا كانت المشروعات في الخارج ما زالت تعاني الحاجة الى الكفايات الادارية على الرغم مما يبذل من جهود لتوفير هذه الكفايات في مختلف الميادين ، فإن الحال عندنا في جمهورية مصر العربية يعتبر متخلفا عن ذلك بكثير ولا تزال الجهود التي تبذل في هذا السيل قاصرة عن توفير هذه الكفايات لمختلف المشروعات في مختلف القطاعات لكي تحقق الأهداف المرجوة منها في أسرع وقت ممكن ، وذلك على الرغم من أن هناك اتجاها متزايدا لتلبية الشعور بالحاجة الى طبقة من مديري الأعمال تتميز بالخبرة والمعرفة والتخصص ، والقدرة على الاحاطة الشاملة بالأمور والاستعانة بجميع الكفايات في معالجة الأمور اليومية وحل المشكلات الطارئة .

والواقع أن الكفايات الفنية والإدارية تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق أهداف المشروعات ، وبالتالي الرخاء والرفاهية للمجتمعات . ولهذا يحسن الأسراع^(٧) باتخاذ الخطى الإيجابية نحو إخراج جيل من الإداريين ، الذين يعرفون كيف يستفيدون من الكفايات بحيث يوحّدون بين صفوفها ، وينسقون من جهودها ، ويخلقون بينها روح الفريق ويوجهونها نحو تحقيق أهداف المشروعات المشودة . لهذا يجب على جميع المشروعات في جمهورية مصر العربية ، أن تسير التطور الإداري الذي حدث في العالم وتخضع في تنظيمها وإدارتها لقواعد الإدارة العلمية .

ويقول أرفيك Urwick أنه^(٨) طالما كانت الأهداف مشروعة ، فللمنشأة أن تعمل على غرس إيمان الموظفين بهذا الهدف ، فإن هذا الإيمان يخلق بينهم وحدة الروح ، فتصبح قوة دافعة تضمن استمرارهم في أداء وظائفهم بأعلى قدر من الكفاية والتناسق .

ولا شك أن ذلك يتطلب أن يكون هؤلاء الإداريين من الطبقة التي تزودت بالثقافة الإدارية والعلمية ، ومارستها من الناحية التطبيقية حتى يستطيعوا أن يطبقوا مبادئ الإدارة العلمية في إدارة المشروعات . ومن المعروف أن مبادئ الإدارة العلمية قد عم تطبيقها في الخارج تقريبا في مختلف أنواع المشروعات ، وفي ذلك يقول أرفيك Urwick أحد علماء التنظيم والإدارة « إن تطبيق مبادئ الإدارة العلمية لم يعد الآن شيئا ثوريا أو مستحدثا ، فقد أصبحت هذه المبادئ تطبق الآن بدرجة ملحوظة في كل أنواع المشروعات » .

وقد يرى البعض أنه ليس هناك حاجة إلى الاهتمام بضرورة توافر هذه الكفايات ، وذلك في حالة إذا ما كانت المشروعات صغيرة ، ويرون

أن أى فرد متى كان على جانب قليل من الخبرة يستطيع أن يقوم بتصريف شئونها ، ولكن هذا دون شك رأى خاطئ ، فانه لا يؤثر فى أساس التنظيم والادارة أن تكون المشروعات صغيرة أو كبيرة • اذ المطلوب فى كلتى الحالتين هو تحقيق غرض محدد وتنفيذ سياسة معينة ، وهذا يقتضى ضرورة توفير الكفاية ، وفى اعتقادى أن عدم الاهتمام بالناحية التنظيمية والادارية فى هذه المشروعات هو السبب فى تعثر خطوات الكثير منها وفشلها ، وفى ذلك يقول الاستاذان^(٩) « الدكتور كيللى ، ولوير » أن كثيرا من المشروعات الصغيرة لا تقدر مدى الواجبات والمسئوليات ، لذلك نجد هذه المشروعات الصغيرة تقع فى كثير من المتاعب نتيجة لعدم كفاية الادارة •

وفى بحث أجراه الدكتور كيللى^(١٠) فى رسالته للدكتوراه المقدمة لجامعة كاليفورنيا فى معرض كلامه عن المنشآت الصغيرة ، تبين له أن هناك من رجال الأعمال من يسود بينهم اعتقاد كاذب بأن منشآتهم تختلف عن غيرها من المنشآت ، وعلى ذلك فانهم لن يستفيدوا الا قليلا من دراسة التقدم العلمى • ثم يستطرد قائلا : أنه تبين له من دراساته العديدة أنه ليس أبعد عن الصواب من مثل هذا الادعاء •

وقد أخذت متاجر الأقسام وبيوت البيع بالمراسلة فى الولايات المتحدة الأمريكية تطبق أخيرا بعض الوسائل الفنية المتبعة فى الادارة الصناعية بعد تكييفها بالشكل الذى يتناسب وطبيعة الوظائف التى تقوم بها •

لهذا يجب على جميع المشروعات فى جمهورية مصر العربية ، أن تسير التطور الادارى الذى حدث فى العالم وتخصص فى تنظيمها وادارتها لقواعد الادارة العلمية •

ويهمنا أن نؤكد أن الدول المتقدمة استطاعت فعلا أن تحقق أهدافها ، عن طريق ايمانها العميق بالتخصص الفنى والادارى ، وأن وظائف المديرين تعتبر وظائف عامة تشمل مختلف أوجه النشاط الانسانى الذى تنتظمه المشروعات ومن أجل هذا نجد أن المشروعات المختلفة تقوم بتصنيف مختلف الوظائف بها ، طبقا لأسلوب التطبيق العملى الذى تأخذ به ، وفيما يتعلق بتصنيف النشاط الادارى ، فهو يكاد ينحصر فى التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والرقابة والتنسيق ، وأن هذه العناصر مرتبطة ومتشابهة . فالوظائف الادارية هى أوجه النشاط الذى يستطيع المديرون القيام به وتحمل تبعاته ، أما فيما يتعلق بالجوانب أو الوظائف الفنية ، فمما لا شك فيه أنها تعتبر على جانب كبير من الأهمية فى دفع عجلة التنمية ، غير أنه مما لا شك فيه أيضا أن هذه الوظائف تحتاج الى استخدام مهارات المتخصصين فيها ، وأنها ليست ادارية بطبيعتها بأى وجه من الوجوه .. ومن المعروف أنه يكفى جدا أن يكون المدير على قدر من الالمام بالوظائف الفنية فى المشروع ، وأن لا يكون متخصصا فيها .. فانه ضرب من المستحيلات أن يوجد الانسان المتخصص فى كل فروع العلوم والفنون النظرية والتطبيقية .. وأن مهمة المدير تنحصر فى قدرته على الاستخدام الأمثل للكفايات البشرية التى تعمل معه فى المشروع ، ولأن يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق الدراسات العلمية والادارية المتخصصة التى يستغرق استيعابها وتفهمها سنين وسنين .. أما تعيين الاختصاصيين فى الوظائف الادارية ، فانه يعتبر من وجهة نظر التقدم العلمى المعاصر^(١١) نوعا من المفاسدة ، كثيرا ما يشكل أنواعا من البلبلة لدى القوى العاملة ، وينعكس أثرها فى القلق النفسى الذى يعانونه ، فيشيع فيهم عدم الرضى النفسى وهذا الشعور بالذات يؤدى الى ضعف الروح المعنوية وبالتالي ضعف الانتاج .. ومن أجل ذلك تعمل الادارة العلمية على تلافيه حتى يمكن تحقيق الاستقرار

الوظيفى ، الذى يعتبر عنصرا من العناصر الفعالة التى تدخل فى نطاق الحوافز التى تستخدمها الادارة من أجل التقدم ، بل ان البعض يعتبر حافز الاستقرار الوظيفى لا يقل بأى حال من الأحوال عن حافز الأجر .

ظروف الادارة التقليدية :

إذا أردنا أن نتعرف على الظروف التى صاحبت تطور الادارة التقليدية ، فان ذلك يتطلب منا أن نراجع فى دقة وفى عناية البحوث والدراسات التى تناولت الفترة التى أطلقت عليها المراجع العلمية اسم « الثورة الصناعية » والتى أوضحنا بعض سماتها فيما أوردناه من قبل . وكيف أن الاختراعات الهامة المتتابعة كانت تترك أثرا تطوريا ، وتفتح المجال لمزيد من الاختراعات والتطورات المكملة . ثم تتابع التطور الذى قلب اقتصاديات ومصائر الدول الصناعية ، ليس فقط طوال القرن التاسع عشر . بل أيضا خلال القرن العشرين .

ومن الحقائق التى عرفناها ، أن الأسلوب الادارى الذى كان سائدا فيما مضى ، هو أسلوب « الادارة التقليدية » والتى كانت تعنى أن الذى يملك . . هو الذى يدير . . وأن ذلك كان مقبولا وممكنا الى حد ما ، نظرا لصغر حجم الوحدات والمشروعات . . غير أن الثورة الصناعية أدت الى تقدم العلوم والفنون التطبيقية . . وعلى وجه الخصوص الهندسية منها . . الأمر الذى أدى الى كبر حجم المشروعات وكثرة عدد العاملين فيها . . ولم يصاحب ذلك تطور فى الادارة . . أى أسلوب انجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . فهناك فارق كبير بين الظروف التى كان يعمل فيها العامل قبل التطور وبعده . . فقبل التطور كان العامل يعمل فى وحدة أو مشروع صغير ، تسود فيه بين جميع أفراد طابع العلاقات الشخصية ، بينما بعد التطور صار يعمل فى وحدة كبيرة كثيرة العدد . .

هذا بالإضافة الى أنه قبل التطور كانت تسود الصناعات الحرفية ، وكان العامل غالبا ما يمتلك بعض الأدوات التي يستخدمها عند مزاولته النشاط الحرفي الذي يؤديه في الوحدة الصغيرة التي يعمل فيها .. بينما بعد التطور صار العمال يعملون على آلات مستحدثة ليست ملكا لهم ، بل ملكا لغيرهم .. كذلك قبل التطور كانت تتبع الطريقة التقليدية التي تقوم على أساس اشراف صاحب العمل على جميع العمال الذين يعملون تحت ادارته .. بينما بعد التطور وجدت استحالة في تنفيذ هذا الأسلوب .. الأمر الذي أدى الى انفصال الملكية عن الادارة المباشرة .

وهناك نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية .. وهي أن اصحاب المشروعات كانوا يستهدفون العائد السريع لما وضعوه كرؤوس أموال في هذه المشروعات .. وكانوا يتطلعون من وراء ذلك الى مزيد من الغنى والثراء ، ويؤمنون بحققهم في ذلك .. ويجنون له من وجهة نظرهم كثيرا من الأسباب والمبررات .. ومن جانب آخر ، فإن العمال هم الذين كانوا يعملون على هذه الآلات .. وهم الذين عن طريق ما يبذلون من جهد وعرق ، كانوا يسهمون في تحقيق الأرباح .. الأمر الذي كان يعطيهم من وجهة نظرهم حقا في أن يتطلعوا الى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق الارتفاع التدريجي في مستوى أجورهم ، كلما ازدادت الأرباح .

أي أن كلا من أصحاب رؤوس الأموال .. والعمال .. كانت لهم تطلعات وآمال في مزيد من تحسين أحوالهم عن طريق هذه المشروعات الكبيرة التي تكونت نتيجة لتطور المخترعات خلال فترة الثورة الصناعية .. غير أنه مما لا شك فيه أنه اذا كانت الأهداف فيما يتعلق بالعمل داخل هذه الوحدات بالنسبة للطرفين واحدة ، وهي الرغبة في مزيد من الثراء بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال ، وأمل في تحسين الشئون

الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة الى العمال .. الا أن القدر الذي تحقق منها لم يكن على وجه مرضى بالنسبة للعمال ، فمن المعروف لكل دارس وباحث في النظم الاقتصادية والسياسية ، أن مساوىء الرأسمالية وفشل المذهب الحر ، أدى بكثير من الباحثين الى أن يقرروا أن الدول الرأسمالية الصناعية دعمت كيائها الاقتصادي على حساب الكثرة الهائلة من العمال الذين كانوا يعملون في ظل ظروف هي أقرب الى العبودية منها الى ما ينبغي أن يتوافر للانسان الحر الكريم ..

وان تصرف اصحاب رؤوس الاموال فتح المجال لكثير من الأفكار والآراء التي تكشف عن بشاعة استغلالهم ، وبين أنواع الصراع الفكرى والصراع الطبقي الذي كان سائدا .. والذي كان يزيد احتداما وضراوا ذلك التباين الاجتماعى الصارخ في الثراء الفاحش من جهة .. والفقر المدقع من جهة أخرى .. في وسط هذا الواقع المادى .. وما بين تلك الاختلاجات النفسية والفكرية .. ظهر أشخاص من بينهم « فردريك ونسلو تايلور » الذى يطلق عليه أبو الادارة العلمية .. وكذلك غيره من العلماء والباحثين الذين كانوا ينادون بأفكار علمية جديدة .. اساسها البناء .. والتعاون .. والتحرر من كل ألوان الصراع الطبقي من أجل تحقيق مزيدا من الانتاج ، وبالتالي تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لجموع العاملين ، وتناوبت الأفكار والجهود ، واخذ الفكر الإدارى يشرى بجهود هؤلاء جميعا ، وتطور الفكر الإدارى بحيث أصبحت له مدارس ادارية ، تعبر عن هذه الثورة الفكرية الادارية المستمرة ، الأمر الذى يدعونا الى أن نعرض في ايجاز الى بعض الجهود التي بذلت لايجاد نظرية للادارة .

حول نظرية للإدارة

فكرة الإدارة :

إذا نظرنا إلى طبيعة الإنسان وأسلوبه في الحياة ، وجدنا أنه مدني بطبعه ، أي أنه اجتماعي بفطرته ، ولا يسهل عليه أن يعيش منعزلاً عن غيره من الأحياء ، ولا يستطيع أن يحقق بجهد المنفرد كل مطالبه في الحياة ، ولعل هذا هو الذي جعل الإنسان يحاول منذ فجر التاريخ البشرى أن يلجأ إلى منظمات متوالية لتحقيق أهدافه ، فبدأ بالأسرة ، وانتقل إلى القبيلة ، ثم الدولة ، ثم منظمات أخرى .. وهو يريد من وراء كل ذلك أن يحقق تبادل المعونة بين أفرادها ، ومعنى هذا أن الإنسان لا بد له من أن يتعاون مع بعضه بعضاً ، وهو في تعاونه من أجل تحقيق أهدافه يحقق جهداً بشرياً .. هذا الجهد البشري يتضمن على ما يمكن أن يطلق عليه مقدماً .. فكرة الإدارة .

ولعل طبيعة الإنسان التي خلق عليها ، والتي تفرض عليه أن يسعى وراء الرزق لكي يعيش ، هذا بالإضافة إلى تكوينه الجسدي ، ومشاعره النفسية المتباينة ، قد فرضت عليه كما أوضحنا أن يتعاون مع غيره من الناس من أجل تحقيق أهدافه ، وهو في سعيه هذا نحو تحقيق أهدافه ، يرغب في الحصول على أقصى منفعة ممكنة .. مع بذل أقل جهد ممكن .. وتحمل أقل نفقة ممكنة .. مع استبعاد كل ما يعكر عليه مزاجه أو صفو حياته .. هذه المواصفات الفطرية التي توجد في الإنسان ، تنطبق أيضاً على مختلف المجموعات البشرية ، أيا كان نشاط هذه المجموعات .. نشاطاً تجارياً .. أو عسكرياً .. أو دينياً .. أو خبيرياً .. أو اجتماعياً .. فإذا كان على هذه

المجموعات البشرية ان تعمل لكى تحقق اهدافها ، فان هذا يعنى بالضرورة وجود نوع من الادارة ، ووجود هذه الادارة يعنى انها تقوم بتهيئة الظروف البيئية المحيطة بالجماعة بحيث تكون صالحة للعمل ، كما يعنى ايضا ان هذه الادارة تقوم باوجه النشاط الذى يمكن هذه الجماعة من تحقيق اهدافها ، اى انها .. تخطط .. وتنظم .. وتعين القوى العاملة .. وتوجه .. وتراقب .

ولما كانت الجماعة البشرية قائمة منذ أن خلق الله الانسان(١٢) ، ونظرا لأن الانسان هو سيد الأحياء فى هذه الأرض ، وهو خليفة الله فيها ، فقد ميزه عن سواه بالعقل والتفكير وسعة الذكاء ، وغير ذلك من الهبات والطاقات ، نظرا لكل ذلك _ فقد كان من المفروض أن تكون العلوم التى تنظمه ، وتدير له أوجه نشاطه ، نقول من المفروض أن تكون مثل هذه العلوم من أكثر العلوم ازدهارا وتقدما .

وفى الحقيقة ، فان هناك من يقرر أنه يتضح من ترجحات(١٣) أوراق البردى المصرية ، والتى يرجع تاريخها الى ١٣٠٠ سنة قبل الميلاد ، يتضح منها أن القدماء المصريين كانوا يهتمون جدا بتنظيم وادارة الدولة ومختلف أجزائها ومرافقها ، وأن الاهرامات فى مصر ، ومهارة النبى يوسف عليه السلام فى معالجته للجاعات التى سادت وقتئذ ، لخير شاهد على وجود المهارة الادارية فيما مضى .. كما ويقررون أن مثل ذلك كان يوجد أيضا فى الصين القديمة ، وأن تعاليم « كنفوشيوس Confucius » كانت تتضمن مقترحات عملية للادارة العامة للدولة على أسس سليمة ، وكانت تؤكد على ضرورة اختيار « قيادات قادرة Capable Officers » وتعيينها فى شتى مواقع الدولة ، بحيث تتوافر الأمانة والنزاهة وروح الايثار والبعد عن الأنانية .

وكذلك اذا رجعنا الى سجلات الفترات الأولى من تاريخ اليونان ، فاننا نجد كثيرا من المؤشرات التي توضح تقدير اليونانيين لوظيفة الادارة ، وذلك على الرغم من عدم القاءهم أية أضواء على استخدامهم لمبادئ الادارة ، وخير شاهد على ذلك هو وجود « الكومونولث الاثينى Athenian Commonwealth » فقد كانت له مجالسه Councils ومحاكمه الشعبية Popular Courts ، وقادته الاداريين الرسميين Administrative Officials ، ومجلس القادة Board of Generals هذا فضلا عن أن تعريف فيلسوفهم « سقراط Socrate » للادارة يكاد يتفق في مفهومه مع مفهوم وظيفة الادارة في تطورنا الحديث ، حيث أنه عرفها بأنها « مهارة منفصلة عن المعارف الفنية والخبرة العملية "A skill separate from technical knowledge and experience".

وكذلك اذا رجعنا الى سجلات روما القديمة Ancient Rome ، فيما يتعلق بالادارة ، فاننا نجدها غير كاملة ، غير أنه كان من المعروف جيدا أن التعقيدات في الوظيفة الادارية أدت الى تطوير « الأساليب الفنية للادارة Management Techniques تطورا ملحوظا . ووجود نظام الحكم الروماني ، ومنزلة حكامهم Roman Magistrates الرفيعة ومجالات نفوذهم الواسعة ، توضح العلاقة الهرمية التي كان يتميز بها تنظيمهم . ويمكن أن يقال في الحقيقة ، أن السر وراء عبقرية الرومان الفعلية ، ونجاح امبراطوريتهم ، انما يعود بالدرجة الأولى الى قدرتهم على تنظيم شئونهم . فمن خلال مبدأ التدرج الهرمي Scalat Principle وتفويض السلطة ، تمكنت روما من التوسع ، وحققت امبراطورية ذات كفاءة تنظيمية لم يكن لها شبيه من قبل .

وكذلك يمكننا أن نقول أن من أقدم المنظمات كفاءة في تطبيق أساليب تنظيمية وادارية فعالة ، « الكنيسة الكاثوليكية الرومانية

« The Roman Catholic Church » ، ومن الأمثلة الحية على ذلك التدرج الهرمي في تفويض السلطة الممنوحة لمختلف المنظمات الاقليمية التابعة لها ، والتخصص فيما يتعلق بالنشاط الوظيفي الذي تمارسه ، واستخدامها المبكر لأسلوب الادارة الاستشارية Staff-device

وفي الاسلام فانا نرى أن نظام الحكم وضع صالح الجماعة فوق صالح الفرد ، وجعل نظام الحكم أمانة ينبغي أن تؤدي على خير وجه ، « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » .. وكذلك جعل الشورى أساس الحكم حيث يأمر الله الرسول عليه الصلاة والسلام بذلك في قوله تعالى « وشاورهم في الأمر » .. « وأمرهم شورى بينهم » .. وحق الأمة في أن تختار حكامها .. تعيينهم .. وتعزلهم .. وتراقبهم في كل تصرفاتهم الشخصية والعامة .. وكذلك الحريات العامة وحدود التمتع بها ، وتنظيم بعض قواعد بناء الاسلام ، مثل اقام الصلاة .. وإيتاء الزكاة .. وصوم رمضان .. وحج البيت لمن استطاع .. الى غير ذلك من المبادئ التي ترشد الى الأسلوب الأمثل في المعاملات بما يحقق أسسا قوية للجماعة البشرية ، يؤدي تطبيقها الى تحقيق الأمن والرضا والاستقرار للجميع .. كل هذا ترك حصيلة وافرة من النظم والأساليب التي طبقت ، والتعليمات التي صدرت ووجهت .. ولم تمنع امتداد رقعة الدولة الاسلامية على أجزاء من صعيد آسيا وأفريقيا وأوروبا من أن تكون تعليمات الحكم الادارية والنظامية في غاية من الوضوح ما زال يضرب بها الأمثال حتى اليوم .

ولعل من المناسب أن نوضح في هذا المقام ، أن التنظيمات العسكرية على مر العهود كان لها أسلوبها التنظيمي والاداري الذي استفادت منه المنشآت التجارية ، وقد كان أسلوبها التنظيمي والاداري

بسيطا حتى زمن قريب ، اذ كان يتم في حدود البنيان الهرمي الذي تتحدد من خلاله السلطات والعلاقات ، ويتم توصيل الخطط والتعليمات بما يرفع من المعنويات ويمكن من تحقيق الأهداف .. وهناك من يقرر أنه حتى « نابليون بونابرت » القائد الأوتوقراطي ، كان يضيف الى قوته القيادية شرحا دقيقا لأهداف التعليمات التي كان يصدرها الى ضباطه وجنوده .

وهناك من يضيف الى قائمة الجماعات والمفكرين الذين ركزوا على أهمية ايجاد نظام للدولة يدار بأعلى قدر من حسن التوجيه الادارى ، جماعة الكاميرال « Cameralists » .. وتتضمن هذه المدرسة المفكرين والمهتمين بالادارة العامة في كل من ألمانيا والنمسا . وكانوا يدينون بنفس المعتقدات التي يدين بها أصحاب « المدرسة التجارية » من الانجليز ، وأصحاب « المدرسة الفيزوقراطية » من الفرنسيين ، فيما يتعلق بالاقتصاد السياسى ، والتي سادت من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر .. غير أنهم كانوا أكثر منهم اهتماما بقدرة التوجيه الادارى المنظم على تحقيق الازدهار والنمو والتقدم ، وهم في هذا يقولون ، أنه اذا كان حسن التنظيم يمكن الفرد من زيادة ثروته ، فانه من باب أولى يكون لازما لادارة الدولة أو مرافقها .. ومن هنا استنبطوا بعض المبادئ الادارية ، وكانت نظرتهم تتصف بشمول الأساليب الفنية الادارية “Universality of Management Techniques” وأكدوا في تطبيقاتهم على جوانب هامة متعددة ، كالتخصص الوظيفى وحسن تدريب واختيار معاونين لمختلف الوظائف الادارية ، وانشاء جهاز محاسبى للدولة ، والسرعة فى الاجراءات القانونية ، وأخيرا تبسيط الاجراءات الادارية .

اى ان فكرة الادارة بكل ما تمنىها من افتراضات ، وما تستهدفه من اهداف فلسفية واجتماعية كانت

قائمة في مختلف المهود .. فمما لا شك فيه أن
الجماعات البشرية كانت تعيش حياتها المدنية ،
والعسكرية .. وان هذه الجماعات كانت تتحرك ..
وهي في تحركها ، كان يوجد من يوجهها .. وكان
يوجد من يخضع لهذا التوجيه .. وكان يوجد أيضا
المنتفعين من وراء هذا الجهد والنشاط البشرى .

تاخر نظرية الادارة :

غير أننا يمكننا أن نقول أن الجهود التي بذلت نحو استنباط
مبادئ .. وقواعد .. ونظم .. واجراءات للادارة ، أو انتهاج أسلوب
علمي في البحث والدراسة للادارة يسمح بأن تكون لها نظرية ، ويسمح
للادارة بأن تصبح علما متعارفا عليه مستقلا بقواعده ونظمه ، نقول أن
هذا قد تأخر كثيرا ، نظرا لاعتبارات عديدة ، ذكرنا بعضها سابقا ، هذا
بالاضافة الى أن النشاط التجارى فيما مضى لم يكن من المهن المرموقة ،
أو المهن التي يتطلع اليها على وجه الخصوص فئة المثقفين ، فقد كانت
تعتبر المهن التجارية من « المهن الحقيرة Degradating Occupation
وحتى نضرب مثلا على ذلك نشير الى وصف نابليون بونابرت للانجليز
عندما أراد تحقيرهم .. فقد وصفهم بأنهم أمة من « أصحاب الحوانيت
Nation of Shop-keepers » . هذا بالاضافة الى أن علماء الاقتصاد
ساروا في بحوثهم ودراساتهم التحليلية للمشروعات التجارية ، على هدى
الأسلوب الذى رسمه لهم أستاذهم « آدم سميث » .. الذى كان يهتم
بتدعيم ثروة الأمة ، وكان « آدم سميث » يصف رجال الأعمال بأنهم^(١٤)
« مجموعة من الرجال .. لا تتفق مصالحهم مع مصالح الجماهير .. ان
مصالحهم غالبا ما تكون في خداع الجماهير وظلمهم .. وتبعاً لذلك ..
فانهم في أحيان كثيرة خدعوا الجماهير وظلموهم » .

وفيما يلى نسوق تعبيره :

"They are an order of men, whose interest is never the same with what of the public, who have generally an interest to deceive and even to oppress the public, and who accordingly have, upon many occasions, both deceived and oppressed it".

هكذا كانت النظرة الى التجارة .. والى رجال الأعمال .. هذه النظرة أخرت الجهود نحو ايجاد نظرية للادارة ، حتى علماء النظريات السياسية لم يهتموا بها الاهتمام الكافى ، على الرغم من أن الادارة من أهم واجبات الحكومة .. والحكومة تعتبر أقدم وأشمل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى .. ان اهتمامهم كان يتجه بالدرجة الأولى نحو وضع سياسات على المستوى القومى والعالمى .

وفى الحقيقة ، يمكننا القول أن الثورة الصناعية ، والتقدم المذهل فى العلوم والفنون التطبيقية .. والنظرة الجديدة الى دور الانسان فى نطاق التجمعات البشرية ، وخلق حوافز تدفعه الى أن ترتبط أهدافه بأهداف المشروعات .. هذا بالإضافة الى الأزمات الاقتصادية الكبرى التى اجتاحت العالم وعلى وجه الخصوص عام ١٩٢٩ ، وما ترتب على ذلك من تطبيق أساليب جديدة لتدعيم الاقتصاد والتغلب على الأزمة فى بعض الدول ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما طبقت النظام الجديد الذى أطلق عليه New Deal كل هذا أدى الى الاهتمام بطبيعة الدور الذى يقوم به المديرون .

ثم حدثت الظروف التى أدت الى تكثيف الجهود نحو ايجاد نظرية لادارة الأعمال التجارية .. هذه الظروف هى ظروف الحرب العالمية الثانية ، فقد كان هناك حرص شديد على زيادة الانتاج ، بأقل التكاليف الممكنة ، وهذا الحرص هو الذى ركز على الدور الذى يمكن أن يقوم به المدير فى هذا المجال ، فقد اعتبرت الادارة هى العامل الاستراتيجى لامكان تحقيق هذا

الهدف .. وهكذا تدفع الحاجة المجتمعات الى بذل مزيد من الجهد للتغلب على ما يقابلها من مشكلات .. وليس هناك مشكلات أعقد من مشكلات الحروب التي تهدد الأمم بالخطر .. فتعمل على زيادة الانتاج، في ظل ظروف تفقد فيها أبناءها .. الأمر الذي يحفزها على أن تبذل جهودا مضاعفة لكي تتعرف على أفضل الأساليب لتوجيه النشاط الانساني بحيث يحقق الكفاءة الانجابية .

ان التطور الصناعي الكبير الذي حدث أدى الى كبر أحجام المشروعات ، ووجود وحدات للعمل كبيرة ، يعمل فيها عدد كبير من الأشخاص .. أى زيادة التجميع والتركيز لعناصر الانتاج في مكان واحد ، وفي مصانع ضخمة .. واقرن ذلك باتساع أسواق الاستهلاك ، وخلق أساليب الائتمان القادرة على المعالجة المصرفية .. هذا وغيره أدى الى بروز أنواعا متعددة من المشكلات الادارية لم تكن معروفة من قبل .. الأمر الذي كان له أكبر الأثر في توجيه الجهود نحو الاهتمام بالمشاكل الادارية الملحة والمتزايدة ، بحيث يمكن القول أن الادارة أصبحت أسلوبا من أساليب العمل لا يجيده الا هؤلاء الذين تعلموه وخبروه ، ومارسوه وطبقوه .. وهناك من يقرر أن من أوائل النشاط الادارى الذى برز ، ادارة الانتاج - وادارة الأفراد نتيجة لأهمية العلاقات الانسانية والحقوق العمالية .. ثم برزت ادارة التكاليف للتغلب على المنافسة فى الأسعار ، والسعى وراء زيادة الربح .. ثم ادارة المبيعات لتحقيق أكبر خفض ممكن فى نفقات البيع والتوزيع ودراسة السوق والعملاء ، ثم ادارة الشراء .. ثم تبين أهمية وجود علاقات طيبة وحسنة بين القوى البشرية العاملة فى الداخل .. وبين المنشأة فى الخارج .. فأدى هذا الى انشاء ادارة العلاقات العامة .. وهكذا أخذ يتوالى ظهور الوظائف التخصصية المختلفة من فنية وعامة ، وذلك

نتيجة للتطور العلمى والاجتماعى والفكرى والصناعى والادارى والاقتصادى بحيث يمكن القول أن الادارة الحديثة بما وصلت اليه الآن ان هى الا نتاج وثمار عملية تطويرية معقدة وطويلة ، مازالت تأخذ طريقها نحو الارتقاء والاتقان .. وذلك عن طريق البحث العلمى للفكر الادارى .. تعمل نحو ايجاد « نظرية للادارة » ..

مفهوم النظرية :

يعرف الأستاذان Paul R. Mort and Donald. H. Ross فى كتابهما • مبادئ مدرسة الادارة^(١٥) Principles of School Administration النظرية بأنها « أدق صورة عقلية لكيفية عمل الكائن الحى ، آخذة فى الاعتبار كل الحقائق والظواهر المعروفة • والنظرية الجيدة تكون للتطبيق ، ولا يوجد فيها شئ غير عملى • • وعلى قدر اعتماد النظرية على الحقائق ، يكون التطبيق المستند اليها سليما وحكيما • أما اذا استند بناء النظرية على عناصر بعيدة عن الحقيقة ، فانها تكون نظرية سيئة ، ويكون الاستناد اليها فى التصرف ضربا من اللهو والعبث ، ويكون مثل من يطبقها مثل فأر يجرى بطريقة عشوائية فى مجاهل الغيب • ان النظرية الجديدة هى القدرة على تحسس الطرق نحو الهدف بأقل قدر من العشوائية والتخبط » •

وحتى يسكن أن تكون النظرية على جانب كبير من الوضوح ، فان المنطق العلمى يتطلب أن يكون هناك اتفاق على دقة المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى البحث والدراسات التى تجرى من أجل بنائها • • وينبغى البعد تماما عن النظرة الشخصية فى بناء النظرية وذلك خشية أن يكون كل ادارى لنفسه نموذجا للعمل • • ويطلق عليه نظريه !! • • • لأن ذلك يعتبر خلطا للامور • • فنموذجه للعمل الذى يؤديه يعبر عن مجموعة من القواعد الأبجدية التى كونها نتيجة لخبراته التطبيقية ، ونظرا لأن هذه

الخبرات محدودة بالضرورة ،فان القواعد الأبجدية المستخلصة غالبا ما ينقصها العرض . والعمق والاستنتاجات المنطقية اللازمة لتكوين النظرية ... وقد يكون الادارى رأيا عن كيفية حل المشكلات المتعددة التى يواجهها كل يوم ، الا أنه لا يجب أن يخذع نفسه بوهم ان هذا الرأى هو نظرية من النظريات !

ان طبيعة الجهود التى تبذل نحو الوصول الى نظرية مناسبة للإدارة هى فى حقيقتها حركة نحو الوصول الى أسلوب علمى فى الإدارة .. هذا الأسلوب يمكن أن يؤكد كثيرا فى الحقائق المستخلصة عن طريق الدراسة والبحث العلمى الدقيق .. فىنبغى دائما تفسير الحقائق ، وعلى أساس الوصف والتفسير يمكن التوصل الى التنبؤ الدقيق ، وكل هذا يتطلب أن يخضع الاستقصاء العلمى لعدد من المعايير ، والتى منها الموضوعية Objectivity ، أى البعد عن التحيز لوجهة النظر الشخصية ، والنتيجة المستقرة Reliability أى مدى الدرجة التى يتوصل بها الى نفس النتيجة باحثون متعددون باستخدام نفس المادة العلمية بنفس الطريقة ، وكذلك تعريف مجموعة الاجراءات Operational Definition ، التى تسمح بادراك وتحديد الظاهرة موضع الاختبار ، فضلا عن الوضوح والشمول Comprehensiveness .

ولعل من الحقائق المعروفة ، صعوبة التوصل الى تعريف جامع مانع لمفهوم النظرية وهناك تعريفات متعددة فى هذا الموضوع ومنهم هربرت فيجل Herbert Feigl الذى يعرف النظرية بأنها^(١٦) « مجموعة من الفروض يمكن عن طريقها باستخدام المنطق الرياضى التوصل الى قوانين تجريبية ، ومن ثم تعطى النظرية توضيحا لهذه القوانين التجريبية » أى أن النظرية هى أساس مجموعة من الفروض التى يمكن عن طريقها استنباط مجموعة من القوانين أو المبادئ التجريبية .

على هدى هذه الآراء ، يمكننا أن نلقى أضواء على البحوث والدراسات التي أجريت من أجل تأصيل العلم الإداري ، فقد تشعبت البحوث والدراسات وترتب على ذلك وجود مدارس فكرية إدارية متعددة ومتشعبة ، أسهم كل منها بقدر في تدعيم العلم الإداري .. وبذل جهداً مرموقاً نحو إيجاد نظرية للإدارة ، ولعلنا نردد الحقيقة حينما نذكر أنه يكاد يكون هناك إجماع على أن بدأ ظهور الجهود نحو إيجاد نظرية للإدارة إنما يقترن بالجهود التي بذلها « فردريك ونسلو تايلور » ، وزميله « هنري فايول » والتي وصفتها المراجع بـ (مدرسة الإدارة العلمية) ، والتي تميزت بجهود كثيرة تتعلق بالبحث والدراسة نحو جوانب السلوك الفني والتخصص الوظيفي ، ثم تنابعت الجهود نحو اكتشاف الكنه الحقيقي لوظائف المديرين ، والأسلوب الأمثل الذي يمكن عن طريقه تحقيق قدرتهم على تنسيق الجهود البشرية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف مختلف المشروعات والوحدات ، وإذا كان من المستحيل أن نعدد جميع الجهود إلا أننا سنوضح بعضها ، ويمكن لمن يريد ، أن يستزيد من مناهل المراجع العلمية الإدارية العديدة التي تحفل بها مكتبات العلم الإداري المعاصر ، وهي عديدة .. ومتوافرة .

المدارس الإدارية

١ - مدرسة الإدارة العلمية :

The Scientific School of Management

تهتم مدرسة الإدارة العلمية بتحقيق الكفاءة الانتاجية ، بما يتناسب مع التطور الآلى والفنى الذى حدث فى أعقاب الثورة الصناعية، ولعل أبرز الذين اهتموا بدراسة هذا الموضوع هو « فردريك ونسلو تايلور » الذى يعتبره علماء التنظيم والإدارة « أبو الإدارة العلمية » وهو أمريكى .. كان يبذل جهدا كبيرا لتحقيق الكفاية بشتى صورها . وفى أى مجال يشترك فيه ، أو تكون له ميول مرتبطة به ، فهذا الرجل مثلا كان يهتم بلعبة الكرة الأمريكية التى يطلق عليها « البيسبول » Baseball ومن أجل تحقيق الكفاءة والمهارة فى هذه اللعبة ، ابتكر طريقة جديدة لرمى الكرة هذه الطريقة عبارة عن امساك الكرة وراحة اليد الى أسفل الى جانب الجسم وقد ثبت أن الأسلوب الذى ابتكره لامساك الكرة ، ورميها ، حقق مزيدا من المهارة فى هذه اللعبة ، وأن هذا الأسلوب هو الذى مازال يستخدم حتى الآن .. كذلك أعد مضربا للعبة التنس .. فقد كان المضرب القديم مستديرا ، غير أنه أجرى بعض التعديلات التى خرج منها بأعداد مضربا جديدا للتنس على شكل ملعقة ، أى مسحوبا فى استدارته من الطرفين ، ودخل به عديدا من المباريات ، وكانت النتيجة أنه كسب عديدا من البطولات بمضربه الجديد .. وهكذا كان أسلوبه .. يحكم عقله من أجل ابتكار شئ جديد لتحقيق الكفاءة فيما يقابله من نشاط فى الحياة .

ونظرا لأن ظروفه دفعته الى الالتحاق بالشركات الصناعية فى أمريكا ، فقد راعه وأفرغه ما شاهده عن قرب من وسائل الاسراف

والضياح التي يتحقق بها الانتاج في الصناعة الأمر الذي حفزه على البحث والدراسة ، واجراء التجارب للتغلب على ذلك ، والعمل على تحقيق الكفاءة الانتاجية ، وقد تميز اجراء هذه البحوث بالأسلوب العلمى ، الأمر الذى دفعه شخصيا الى أن يطلق عليها «الادارة العلمية» .

والادارة العلمية من وجهة نظره تتطلب ثورة عقلية لدى جميع من يقومون بالمهام الادارية وكذلك جميع العمال .. أنه يرى أن عليهم جميعا أن يتعاونوا من أجل اكتشاف أساليب فنية جديدة للانتاج .. وفي سبيل تحقيق ذلك سار في جهوده العلمية والتطبيقية على مستوى ادارة المصنع كما يلي :

أولا - قسم العمل الذى يقوم به العامل الى حركات بسيطة أولية .
ثانيا - قام بدراسة علمية لجميع الحركات التى يؤدها العمال أثناء أدائهم لأعمالهم .. واستطاع عن طريق هذه الدراسة أن يتعرف على كثير من الحركات غير الضرورية التى يستخدمها العمال أثناء عملهم .. ثم استبعد غير الضرورى منها .

ثالثا - قام بدراسة علمية لأسلوب أداء العمال لعملهم بعد استبعاد الحركات الزائدة غير الضرورية وذلك عن طريق رصد أسلوب الأداء مقترنا بالزمن الذى يستغرقه أداء كل حركة وذلك عن طريق الاستعانة بساعة التوقيت التى يطلق عليها ساعة الايقاف Stop Watch .

رابعا - اختيار أفضل الطرق وأسرعها فى أداء مختلف الحركات ثم ايجاد أسلوب قياسى لأداء كل عملية وبذلك تجنب كثيرا من الوقت الضائع .. الأمر الذى يترتب عليه زيادة الانتاج .

خامسا - قام بدراسة للتعرف على الفترات التى يصل فيها العامل

الى حد التعب بحيث ينبغي أن يأخذ العامل فيها فترة راحة وذلك للتغلب على الاعياء البدنى .

وقد كان يستهدف من وراء ذلك زيادة الانتاج .. وبذلك يزداد أجر العامل وفي نفس الوقت تؤدي زيادة الانتاج الى زيادة المبيعات .. وبالتالي زيادة دخل أصحاب المشروعات .

وقد أدت هذه الدراسات في بدايتها الى عدم رضا العمال عنها . بل أكثر من هذا فقد هم عليها وعدم تجاوبهم السريع لتطبيق أسلوبها ، وذلك على الرغم مما كان ينادى به « فردريك ونسلو تايلور » من أن أسلوبه الجديد يستهدف أكبر قدر من الرفاهية لكل من صاحب العمل .. والعمال

ولعل من المناسب أن نوضح أن مدرسة الإدارة العلمية تدعى في كثير من المعارف التي أدت الى نشأتها وتطورها الى عدد من الباحثين قبل « فردريك ونسلو تايلور » . وكذلك الكثير من الباحثين بعده .. غير أننا نشير في هذا المقام الى أننا سننتعرض في دراستنا بشيء من الإيجاز الى أبرز من قدموا بحوث ودراسات نظرية وتطبيقية أدت الى إيجاد علم يطلق عليه « علم الإدارة » .

وإذا كان لنا أن نزيد الأمر إيضاحاً ، فأننا مثلاً أوضحنا أن « فردريك ونسلو تايلور » نادى بتقسيم العمل .. فهل هو مثلاً أول من نادى بتقسيم العمل ؟ الحقائق العلمية توضح أن الاقتصادي الكبير « آدم سميث^(١٧) Adam Smith » نادى في كتابه المشهور « ثورة الأمم Wealth of Nations » في عام ١٧٥٠ بالمزايا الاقتصادية التي يسكن أن تتحقق نتيجة للأخذ بمفهوم تقسيم العمل والتخصص .. وكذلك زميله « تشارلز بابيدج^(١٨) Charles Rabbage » الذي عاش فيما بين

عامى ١٧٩٢ و ١٨٧١ والذى أوضح فى كتابه الذى أصدره عام ١٨٥٠ وموضوعه « اقتصاديات التصنيع » المزايا العديدة التى يمكن للمشتغلين بالصناعة أن يحققوها بتطبيقهم قواعد تقسيم العمل والتخصص ، بل لعله من الأوائل الذين قاموا ببحوث ودراسات تطبيقية توضح القانون الاقتصادى الذى يتعلق بـ « تناقص التكاليف » .. وذلك عندما أوضح فى دراسة علمية تناقص التكاليف فى صناعة الدبايس .. وكذلك بحث فى أثر العرض والطلب فى تحديد الأسعار .. وضرورة تطبيق علاقات صناعية جديدة بين القوى العاملة فى الصناعة أساسها سيادة الروح الانسانية فى اطار تقسيم العمل الذى نادى به .. تلك الروح التى تخلق نوعا من التفاهم بين العاملين ، وينعكس أثرها على زيادة الانتاج وتحسين المستوى الاقتصادى للعاملين .. هذا بالاضافة الى زيادة المبيعات والتى يترتب عليها بالتالى زيادة أرباح أصحاب الصناعات ، الى غير ذلك مما كان له أثر كبير فى دراسات الباحثين ، بحيث يمكننا أن نقرر أن كثيرا مما أوردوه يعتبر اضافات قيمة ، أسهمت فى ايجاد أساس للبحوث والدراسات التى أجريت فيما بعد .. وكثير منها مازلنا نأخذ به حتى الآن .

هذا التوضيح يعتبر على جانب كبير من الأهمية للباحثين والدارسين فى موضوع « الادارة العلمية » .. وذلك حتى يتعمقوا فى بحوثهم ودراساتهم بالقدر الذى تتطلبه طبيعة الدراسة التى يقومون بها ، او البحوث التى يطلب اليهم اداؤها .

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أيضا ، أننا اذا كنا قد أشرنا الى « فردريك ونسلو تايلور » على أنه أبو الادارة العلمية .. فإن هناك أيضا عالما آخر .. يعتبر من أبرز العلماء الذين أسهموا فى نشأة علم الادارة .. عاش هذا العالم فى نفس الحقبة من الزمان التى

عاش فيها زميله « فردريك ونسلو تايلور » ، وهو « هنرى فايول » الذى وضع الأسس والقواعد لكل من التنظيم والادارة . وتعمق فى بحوثه ودراساته الى الدرجة التى مكنته من أن يضع نسبا مئوية للقدرات التى يجب أن يتصف بها مختلف الموظفین بالمنشآت الصناعية .. كذلك تناول فى بحوثه تحليلات للهيكال الادارى وطريقة تطبيق الوظيفة الادارية .. وسنتناول باذن الله شىء من التفصيل بحوث هذين العالمين فى الفصل الثانى من هذا المرجع مؤكدين أن دراستنا لهذين العالمين شىء من التفصيل لا تنقص من قدر الكثيرين الذين أسهموا ببحوثهم ودراساتهم فى نشأة الادارة العلمية بل ان المنهج العلمى الذى اتبعناه هو الذى فرض علينا ذلك .

ومنا لا شك فيه أن هناك روادا كثيرين أسهموا ببحوثهم ودراساتهم فى تطور الادارة العلمية بحيث وصلت الى ما هى عليه الآن ، فان معاصرى فردريك ونسلو تايلور ومن تبعه من الباحثين أخذوا يقومون بمزيد من الدراسات التطبيقية لكى يطوروا شتى مناحى الحياة وفقا لمنهج وأسلوب علمى .

وحتى نضرب مثلا للفكر الادارى الذى يتابع بعضه بعضا عن طريق مواصلة الدراسة وتحقيق الكفاءة الانتاجية فى مختلف مواقع العمل ، فاننا نشير الى الجهود التى بذلها فرانك ب. جيلبرث Frank B. Gilberth وهو أحد المشتغلين بميدان تحقيق الكفاية الانتاجية ، والذى استفاد من التعاليم التى وصل اليها فردريك ونسلو تايلور ، وطورها عن طريق تحديده وتسميته لأكثر مجموعات الحركات حدوثا فى الصناعة، وهى من وجهة نظره سبعة عشر حركة اسمها ثيربليجز Therbligs وهذا الاسم مكون من حروف اسمه مكتوبة فى وضع معكوس .. وهذه الحركات اذا ترجمناها الى اللغة العربية .. فهى كما يلى : يبحث ، يجد ،

يختار . يمسك ، ينقل محملاً . يوضع ، يجمع . يستعمل ، يفرق ، يفتش ، قبل الوضع ، يفك ، ينقل فارغاً ، راحة ، تأخير لا يمكن تجنبه ، تأخير يمكن تجنبه ، خطة .. ولكل حركة من هذه الحركات رمز يدل عليها ، ورسم يصور العملية ، ويشرح الترتيب الذى يحدث به وكذلك التوقيت الخاص بهذه الحركات . واستخدم « جيلبرث » وزوجته التى ساعدته فى عمله مبتكرات حديثة مثل التصوير الفوتوغرافى السريع فى محاولتهما للحضول على سجل كامل خاص بتفصيلات جميع حركات العمل ، وقاما بتحسين جوهرى لطريقة « تايلور » التقريبية للفحص .

ولمزيد من التوضيح لأسلوب جيلبرث فى تحقيق الكفاءة الانتاجية ، اخترنا للمناقشة البحث الكلاسيكى فى البناء الذى قام به جيلبرث فهذه الحرفة تعد من أقدم الحرف وأكثرها محافظة ، ولم يطرأ عليها خلال مئات السنين أى تحسينات فى الأدوات والمواد المستعملة أو فى طرق وضع الطوب .. ولقد قام « جيلبرث » الذى كان يزاول هذه الحرفة فى شبابه بأعداد تحليل مفصل للحركات المتضمنة فيها وكذلك الأدوات المستعملة . فبين بالتحديد الموضع الذى يجب أن تشغله كل من قدمى البناء وذلك بالنسبة للحائط ووعاء المونة وكومة الطوب ، لكى يصبح من غير الضروري أن يخطو خطوة واحدة أو اثنتين نحو كومة الطوب ، ثم بعيداً عنها فى كل مرة يريد أن يأخذ فيها قطعة من الطوب . وبحث كذلك أفضل ارتفاع لوعاء المونة وكومة الطوب ، واتباع ذلك بتصميم منصة خاصة عليها منضدة يمكن أن يوضع عليها جميع المواد لكى يبقى الطوب والمونة والرجل والحائط فى أوضاعها الصحيحة . ويقوم أحد العمال المختصين بتعديل ارتفاع المنصة (الصقالة) باستمرار لتناسب جميع البنائين ، وذلك حسب التغير الذى يطرأ على الحائط فى الارتفاع . وبمثل هذا الجهاز البسيط وفر على البناء الجهد الذى يبذله فى الانحناء

الى أسفل حتى مستوى قدميه عند أخذ كل طوبة أو قدر من المونة « بلسطرين » ثم يعتدل مرة ثانية • وعندما نعرف أن كل بناء خلال عمله يخفض جسمه ، ولنفرض أن وزنه ٧٥ كيلو جرام ، الى أسفل لمسافة قدميه ثم يرفعه مرة ثانية نفس المسافة وذلك أكثر من ألف مرة في اليوم ، رافعا في كل مرة طوبة وزن حوالى خمسة أرتال ، يمكننا أن نقدر حينئذ مدى توفير الطاقة بواسطة مثل هذا الابتكار السهل البسيط •

وشملت التحسينات الأخرى الوضع الصحيح للطوب كى يكون أفضل جانب من جوانبها الى أعلى وأن توضع في اطرار خشبية خاصة لكى يمكن تناولها ووضعها مباشرة بدون تخطيط على غير هدى أو بدون قلبها ، والوضع الصحيح لمجموعة الطوب حيث يمكن الوصول اليها بأقل مشقة ، والطرق الخاصة لخلط المونة حتى يمكن وضع الطوبة على عمق مناسب عند الضغط عليها باليد الى أسفل ، وبذلك توفر الجهد الضائع في الطرق على كل طوبة • وخلال هذه الدراسة المفصلة الدقيقة اختزل جيلبرث عدد الحركات المطلوبة لوضع كل طوبة من ١٨ حركة الى ٥ حركات • وفي توضيح عملى لهذه الطريقة ، قارن بين عدد الطوب الذى يتم وضعه في الساعة الواحدة في تنفيذ الأعمال التى يقوم بها عمال النقابة الذين دربهم ببناء حائط مصنع سمكه ١٢ بوصة بنوعين من الطوب على جانبي الحائط ، ثم قارن بين الطريقة القديمة والجديدة وبين « جيلبرث » أن نتيجة طريقته كانت بناء ٣٥٠ طوبة في الساعة الواحدة اذا قورنت بنتيجة الطريقة القديمة وهى ١٢٠ طوبة •

وهكذا تتابعتم الجهود التى تحكم العقل • •
وتستند الى المسلك العلمى الواضح فيما يتعلق
بالمشكلات الصناعية والاجتماعية • • تعمل على احلال
العلم محل التبريرات الوهمية للقرارات النظرية • •
وتضع البرامج التى تضطلع بها عقول تجمع بين

الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية القائمة على
التجارب المستفيضة ، وكانت هذه التجارب من أهم
مراحلها المبكرة ، وسنزيد الأمر تفصيلا في الفصل
الثاني .

مدرسة بحوث العمليات : The Operational School

تستخدم بحوث العمليات في مجال الإدارة ، بقصد تقدير نتائج
عمليات معينة ، Prediction of Consequences حيث أن رجال
الأعمال يهتمون بمعرفة نتائج التغيير في السياسات التي يضعونها ،
وكذلك الوصول الى أفضل الطرق لتنفيذ عملية معينة ، كما هو الحال
مثلا اذا رغبت المنشأة في تحقيق زيادة في مبيعاتها .

وتستخدم مدرسة بحوث العمليات الأساليب العلمية في دراسة
وتحليل المشاكل التي تواجه الإدارة، وذلك عن طريق تحليل العملية الإدارية
Analyzes the Management Process بفرض مد الإدارة
باليانات التي تساعد في الوصول الى أفضل الحلول لمواجهة هذه
المشاكل ، أى أنها تمثل أداة هامة من الأدوات التي تسهم في توفير
المعلومات والحقائق للإدارة ، بحيث تتمكن من اتخاذ القرارات السليمة
فيما يعترضها من مشكلات .. كما أنها تستنبط من هذه البحوث
مبادئ للإدارة تصلح من وجهة نظرها لبناء نظرية الإدارة Theory
of Management وهذه المدرسة تؤمن بدولية العملية الإدارية
Universal Process بغض النظر عن نوع أو حجم المشروع الذي تتم
فيه العملية الإدارية وتبحث في نظرية للإدارة كأسلوب لتنظيم الخبرات ،
والعمل على تحسين أساليب التطبيق من خلال البحوث ، واجراء التجارب
على المبادئ المستنبطة .. وبذل جهد سليم لتعليم أساسيات الإدارة .

وهناك من ينتقد هذه الطريقة ويصفها بأنها تقليدية، كما أن هناك من يعتبر « هنرى فايو » أبو هذه المدرسة ، وإن كان يقرر أن اتباعها ينسبونها الى « فردريك ونسلو تايلور » ويرى أن السبب في ذلك يرجع الى أن تعاليم هنرى فايو لم تصل الى أمريكا حتى عام ١٩٤٩ ، حيث صدرت ترجمة انجليزية معتمدة على نطاق واسع .

ويلخص « هارولد كونز^(١٩) وسيريل أودونل » الأسلوب التحليلي الوظيفي لهذه الطريقة حول اجراء البحوث التى تتناول الأسئلة الأربعة الرئيسية التالية :

- ١ - ما هى طبيعة الوظيفة • Function ؟
- ٢ - ما هو الغرض من هذه الوظيفة ؟
- ٣ - ما الذى يوضح الهيكل أو البناء الوظيفي ؟
- ٤ - ما الذى يشرح أو يوضح الأسلوب أو الطريقة التى تتم بها العملية الوظيفية ؟

أى أنه ينبغى التعرف على طبيعة الوظيفة بدقة ، حتى يمكن أن تكون موضعاً للبحث والتحليل ، وأى غموض فى ذلك يؤدي الى ضعف ادراكنا للموقف .. وبالتالي يؤدي الى نتائج غير حميدة .. ولعل من أسباب الغموض كثرة تغيير المديرين أو رؤساء الأقسام التنفيذية ، فهؤلاء يؤدي عدم فهمهم الى عدم نجاحهم فى تحقيق أهداف وظائفهم .. وكثيراً ما تكون البيانات التى تجمع عن طريقهم غير سليمة ، وجمع البيانات وتحليلها من العناصر الأساسية لبحوث العمليات ، حتى يمكن أن تقوم بفحص كامل للمواقف الفعلية والحقائق الرئيسية المتعلقة بها .. ومن أجل

ذلك يتغير هؤلاء المديرين .. ويأتي الجدد برغبة أكيدة في الإصلاح وكثيرا ما يكتشفون مشكلات عديدة ، تفتقر للأسف بمعهدهم .. وينبغي أن يحسب هذا لهم وليس عليهم ، إذ أنهم يسهمون في تغيير مناخ العمل بحيث يؤثر العمل بحيث يؤثر في الكفاءة النسبية لبدائل العمل .. أو النتائج المتوقعة .. خاصة وأنهم يواجهون في المنشآت الحديثة مشكلات أكثر تعقيدا بسبب تداخل وتشابك العوامل والمتغيرات المؤثرة في التنظيمات الكبيرة .. الأمر الذي يؤدي إلى استخدام أدوات متعددة .. محاسبية وإدارية وإحصائية .. الخ ، كالاستعانة بالميزانيات التقديرية ، والتكاليف ، والمحاسبة ، والإحصاء ، والرياضة ، والاقتصاد .. الخ . كل هذا من أجل إيجاد نموذج يعبر عن الأوضاع الأساسية ، ويوضح العلاقات بين العوامل الرئيسية المتعلقة بالموقف الحقيقي .. ومن هذا النموذج أو الافتراضات التي توصل إليها يمكن التنبؤ بالمتوقع حدوثه ، هذا مع مراعاة أن مثل هذا النموذج يتم قبل تقريره إجراء عدة اختبارات تجريبية مقارنة Experimental Data في ضوء البيانات أو القيم الفعلية تحت ظروف متغيرة .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن النموذج الذي يتقرر الأخذ به ، ينبغي أن يراجع بصفة مستمرة ، إذ أنه قد تحدث تغيرات أو تطورات جديدة تؤدي إلى تغيير في العلاقة الدالية بين مختلف الوظائف Functional Relationships مما قد يستدعي تعديل أو تغيير في النموذج ليصبح صالحا وسليما . مساهرا للأوضاع ، وصالحا للتطبيق .

أي أن بحوث العمليات تعتبر أساسا لتطبيق الطريقة العلمية لحل المشكلات الإدارية إيجابيا ، وأن هذه الطريقة تستخدم العديد من الأساليب والأدوات ، كاستخدامها للبرامج الخطية Linear Programming

كما وتعد استخدام الطرق الاحصائية من أكثر أساليب بحوث العمليات انتشارا في الادارة ، نظرا لأنها أقدم من حيث التطبيق ، وأنها الأداة الفعالة للتخطيط ، والتنظيم ، والمراقبة ، والتنبؤ بالمستقبل .. إذ أن الاحصاء أداة للاستنتاج واستخلاص النتائج وعمل الخطط عن طريق دراسة للظاهرة واثبات المعلومات عنها ، ثم تجميع وتبويب المعلومات بطريقة علمية تمهيدا لاعداد النتائج بشكل يوضح سير الظاهرة .

المدرسة التجريبية The Empirical School :

تهتم هذه المدرسة بدراسة سلسلة من التجارب عن مواقف ذات طابع محدد وهذه التجارب تجرى لترشدنا الى أفضل الأساليب لانتهاج أسلوب معين .. وهذه التجارب تطبق عند أدائها الأسلوب العلمي ، فلها أن تستخدم العديد من الأدوات التي تراها مناسبة .. كاستخدام القياس الكمي .. والآلات وتصميم التجارب العملية .. وعمل التصنيفات العلمية .. والبحث عن المبادئ العامة .. الخ .. ويتخير كل باحث الأسلوب والأداة التي تمكنه من أن يضيف جديدا الى المعارف التي يبحث فيها .. وأن يتعرف على أوجه النقص فيها .. وينير جوانب الغموض فيها .. ويسير العمل في الأسلوب التجريبي على أساس قياس أحد العوامل مع تثبيت العوامل الأخرى ، وهكذا الى أن يتعرف الباحث على الآثار التي تحدث نتيجة لتغيير كل عامل .

وأصحاب المدرسة التجريبية في الادارة ، يعمدون الى تحليل أساليب التطبيق والممارسة التي قام بها العديد من المديرين في مختلف دوائر الأعمال ، وذلك بهدف وضع عموميات ، غالبا ما تستخدم كوسيلة لنقل المعلومات الى الطالب .. والمثل الحي لهذه المدرسة هو أرنست ديل (٢٠) Ernest Dale أحد العلماء الذين يدرسون « ادارة

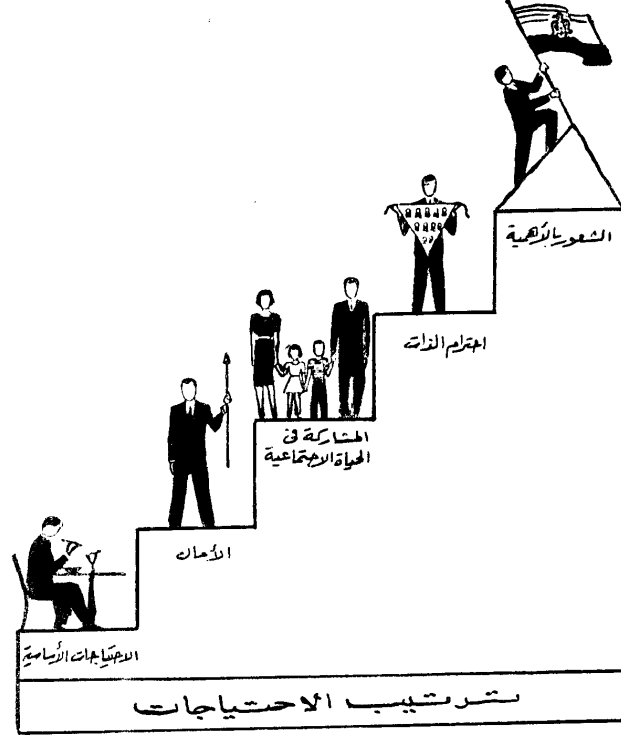
السياسات Management of Policy » عن طريق دراسة وتحليل المواقف والحالات السابقة أى بعض المواقف التى واجهها رجال الادارة فى الماضى ، والقرارات التى اتخذت فى مواجهتها ، ثم انتهاج أسلوبه الخاص فى القيام بدراسات مقارنة Comperative Approach وهو يفترض أنه عن طريق دراسة النجاح الذى حققه بعض المديرين .. وكذلك الأخطاء التى ارتكبوها .. والمحاولات التى تمت للتغلب على مشكلات معينة .. عن طريق كل ذلك يمكن للطلبة والدارسين أن يتعرفوا ويتفهموا بطريقة ما « أساليب فنية Effective Techniques » يمكنهم أن يستخدموها ويطبقوها فى الحالات المماثلة .

ومما لا شك فيه أنه لا يوجد انسان ينكر أهمية معرفة أساليب أداء المديرين الماضية «How-it-was-done» of Management غير أن الادارة - على عكس القانون - ليست علما قائما على تحليل الأحداث السابقة .. هذا بالاضافة الى أنه من غير المحتمل أن تكون المواقف التى ستحدث فى المستقبل ، تماثل تماما نفس المواقف التى حدثت فى الماضى .. وعلى هذا الأساس فانه توجد خطورة حقيقية فى الاعتماد أكثر من اللازم على تجارب الماضى فى حل المشاكل الادارية ، وذلك بسبب بسيط .. وهو أن الأسلوب الذى نجح فى حل مشكلة ما فى الماضى ، قد يكون أبعد كثيرا عن الصواب اذا طبق فى حالة تماثله نوعا ما فى المستقبل .

ان أصحاب المدرسة التجريبية أنفسهم يقررون أن ما يقومون به من دراسات تحليلية ، يستهدف من اجرائها استنباط « عموميات » تكون ذات نفع وفائدة عند الاسترشاد بها فى التطبيق مستقبلا .

مدرسة العلوم السلوكية Human Behavior School :

تعتمد هذه المدرسة على تحليل مفهوم العلم الادارى ، الذى يستهدف انجاز الأعمال ، أما عن طريق الآخرين ، أو الاسهام معهم فى هذا الانجاز . ومن هذا الفهم ، فان أصحاب هذه المدرسة يركزون دراساتهم على العلاقات المختلفة بين الأفراد ، وهو ما يطلق عليه العلاقات الانسانية



يلاحظ أن الدوافع تشكل عنصرا على جانب كبير من الأهمية فى الضغط على تصرفات الإنسان ... وأشباع احتياجات القوى الوظيفية فى إطار صالح العمل يؤدي الى درجة كبيرة من الرضى النفسى

Human Relations أو القيادة Leadership ، أو أسلوب العلوم السلوكية Behavior Sciences Approach فهم يهتمون بدراسة ديناميكية النشاط الانساني من جهة .. ومدى ارتباط هذه الديناميكية بالمناخ الثقافى والحضارى الذى يتم فيه هذا النشاط ، الى غير ذلك من عوامل أخرى .. أى أنها تدرس مسلك الفرد .. وتنهم شخصيته ، والجوانب الادارية فيها ، وتستهدف من وراء ذلك معرفة تصرفاته .. وتنوع واختلاف هذه التصرفات .. والدوافع التى أدت الى هذه التصرفات ، حيث أن قوة هذه الدوافع تشكل عنصرا على جانب كبير من الأهمية فى الضغط عليه للقيام بتصرف معين .. كالمحافظة على النفس .. والطموح .. والكبرياء .. والجوع .. وحب الأسرة .. والأطفال .. والمشاعر الوطنية ، والارتباط بالتقاليد .. والرغبة فى الزعامة .. والترويج عن النفس .. والجنس .. والخوف .. الخ . كل هذا يساعد على الاهتداء الى أساليب يمكن عن طريقها زيادة التجانس بين الأفراد ، وتطبيق العلوم الحديثة التى تسهم فى تحقيق هذا التجانس تطبيقا عمليا .. أى استخدام علوم النفس والاجتماع والأجناس وعلم النفس الاجتماعى وعلم الأمراض النفسية والتحليل النفسى .. الى غير ذلك من العلوم التى تكشف عن أسباب تنوع التصرفات الجماعية والفردية .. هذا الكشف يؤدى الى المعرفة .. وهذه المعرفة تسكننا من التعرف على الدوافع المختلفة التى أدت الى هذه التصرفات .. وبذلك يمكن ايجاد قدر من المعرفة «للتطور العلمى للسلوك الانسانى» .. وهذا يساعد على العمل على ايجاد مناخ ملائم يتوافر فيه الفهم المتبادل .. اذ ينبغى أن يفهم الناس بعضهم بعضا People should understand people فان توافر مثل هذا الفهم يساعدهم على تحقيق أهدافهم .

ومن المعروف أن تصرف الانسان .. أو سلوكه يتم نتيجة لتفاعله ككائن حي مع الظروف البيئية المحيطة به ، ولذلك نجد الشخص يتصرف وفقا لهذا التفاعل مع هذه الظروف ، فمثلا تصرف الفرد مع أصدقائه في مناخ ودي ، يختلف تماما عن تصرفه معهم في مناخ رسمى .. فهو في الحالة الأولى يسمح لنفسه ببعض التجاوزات التي يقبلها منه أصدقاؤه ، وقد يستجيبون له ، أما في الحالة الثانية فانهم لا يسمحون له اطلاقا بهذه التجاوزات أيا كانت قوة العلاقات التي تربطهم به ، وذلك نتيجة لوجود عوامل خارجية بهم .. هذه العوامل تؤثر فيهم ويؤثرون هم فيها أيضا .. وهكذا يتغير سلوك الفرد بتغير الظروف التي يتواجد فيها .

ومما لا شك فيه ان فهم السلوك البشرى يعتبر من اعقد المواضيع التي طرقها الانسان ، نظرا للاختلافات الفردية بين البشر ، هذا فضلا عن أن الانسان ككائن حي يعتبر من أكثر الكائنات الحية تعقيدا .. ومن أجل هذا فان اصحاب مدرسة العلوم السلوكية يعملون على كشف اساس السلوك الانساني في مختلف المجالات التي يتواجد فيها ، وميادين العمل التي يمارس فيها نشاطه لتحقيق الأسلوب الأمثل الذي يؤدي به عمله في نطاق اتمام العملية الادارية .. حيث أن الادارة تنظر الى الانسان على أساس انه العامل الرئيسى في الانتاج ، والعنصر الرئيسى الذى يتوقف عليه اضطراد تقدم المشروع ونموه ، ومن هذا الفهم اتجهت البحوث نحو انسانية العملية الادارية .. وانها تتم في نطاق اطار اجتماعى معين .. تؤثر فيه .. وتتأثر به ..

ومن أجل ذلك ينبغى العمل على أن يتلاقى هؤلاء الأفراد ، بحيث يتحقق التفاعل الاجتماعى في العمل من حيث أنه أسلوب يتم عن طريقه

لا نجرؤ أو الانتاج ، وأفضل الأساليب هي تلك التي تعمل على أن يسلك
 هؤلاء الأفراد السلوك القائم على توافر الرضى النفسى .. وبذلك
 تحفزهم على زيادة الانتاج ولا يمكن أن يتحقق هذا الا اذا اتيح المناخ
 الذى تتوافر فيه الثقة بتكافؤ الفرص المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع .
 كل وفقا لميوله واستعداده ورغباته وقدراته ، واذا علمنا أن الانسان
 تحركه دوافعه (٢١) .. وأنه دائما على استعداد دائم للاستجابة لهذه
 الدافع بالقدر الذى يراه مناسباً لمصلحته .. وأن هذه الاستجابة تتم وفقا
 لتقديراته التى يأخذ فيها فى الاعتبار الظروف البيئية المحيطة به ..
 فاذا أمكن تصنيف احتياجات الانسان ، ومعرفة درجة الحاجتها ، واننا
 كلما اشبعنا حاجة تطالع الانسان الى الأخرى التى تليها وفقا لتصنيف
 هرمى عدده بعض علماء هذه المدرسة (٢٢) .. اذا أمكننا ذلك . واستطعنا
 الا نوجد أى تناقض على قدر الامكان بين تحقيق الانسان لرغباته ، وبين
 أدائه لأعماله بأكبر قدر من الكفاءة ، نكون قد حققنا الكفاءة الانتاجية
 .. وهذا ما تعمل المدرسة السلوكية على ايجاده .. أى تحقيق الكفاءة
 الوظيفية .. وبالتالي الكفاءة الانتاجية لجميع العاملين وهذا ما تستهدفه
 جميع المجتمعات .

مدرسة النظام الاجتماعى The Social System School :

هذه المدرسة تكاد تقترب بمدرسة العلوم السلوكية ، فهي تختلط
 بها الى الدرجة التى تجعل البعض يقرر أنه توجد صعوبة فى التفرقة بين
 المدرستين ، ويقرر أيضا أنه يمكن القول أنهما مجدولتان فى بعضهما
 كالضفيرة Interwined وأصحاب هذه المدرسة يعتبرون « أن الادارة
 ان هي الا نظام اجتماعى » .. نظام يتضمن العديد من العلاقات التى

تسهم في مراحل التقدم الثقافى والحضارى .. ولتأكيد ذلك نرى الكثيرين منهم يقصرون بحوثهم ودراساتهم على التنظيمات الرسمية Formal Organizations ، وذلك كما هو الحال مثلا في الدراسة التى قام بها الأستاذين^(٣٣) J.G. March and H. A. Simon ، فهما يعتبران اصطلاح « تنظيم » Organization مواز للاصطلاح « منشأة » Enterprise .

وكما يقرران ان التنظيم الرسمى يرتبط اساسا بمفهوم اجتماعى أكثر من ارتباطه بمفهوم السلطة المستخدم غالبا في الادارة لتوجيه النشاط الانسانى ان الجانب الاجتماعى هو الجانب الطاغى او الغالب . ومثل هذا الفهم ايضا يوجد في دراسات عدد كثير من الباحثين ، والذين نراهم يعرفون في بحوثهم التنظيم الرسمى بالعلاقات الانسانية . وهم ينادون بتنظيم العلاقات بين مختلف المجموعات البشرية في التنظيم الرسمى القائم والعمل على توحيد جهودهم وتوجيهها نحو تحقيق اهداف الجماعة والارتقاء بهم حضاريا .

والمعتقد أن الأب الروحى لهذه المدرسة هو^(٣٤) Chester I. Bernard هذا العالم فى سعيه نحو معرفة الجوانب الأساسية للأسلوب الذى تتم به العملية الادارية ، خرج بمفهوم أطلق عليه « نظرية التعاون Theory of Cooperation » هذه النظرية قائمة على أساس أن أى فرد له هدف يريد أن يحققه من خلال عمله وتعاونه مع الآخرين .. أنه يتواجد فى نظام تعاونى Cooperative System وهو يأمل أن يتمكن أفراد هذا النظام من حسن الاتصال والتفاهم مع بعضهم ، وأن يكون لديهم جميعا الرغبة والعزيمة على العمل سويا من أجل تحقيق غرض مشترك Common Purpose هذا الغرض هو اشباع احتياجاتهم^(٣٥) فى

اطار الظروف البيئية التي تحيط بهم .. اشباع احتياجاتهم التي تعينهم
على الحياة Biological Needs .. واحتياجاتهم الجسدية Physical
Needs ، واحتياجاتهم الاجتماعية Social Needs .

وقد تناول كثير من الباحثين آراء العالم « برنارد » عن « نظرية
التعاون » بالبحث والدراسة والتحليل ليدعموا مدرسة « النظام
الاجتماعى » من الناحية الادارية ، فمثلا العالم هربرت سيمون^(٢٦)
Herbert Simon تكلم عن المنظمات الانسانية Human Organizations
وفى رأيه أن هذه المنظمات تتضمن العديد من الجماعات البدائية
Primary Groups التي تمارس أنواعا متعددة من النشاط الذى يعتمد
على بعض ، وغالبا ما يتوقف القدر من الأداء الذى يتم به هذا النشاط،
على ما يتحلى به الفرد من ضمير ، مقترنا بأقصى قدر من التوجيه
الرشيء الذى يوضح له الاسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف المعروفة
للجميع .

ويمكن القول أن هذه المدرسة أضافت الكثير الى الادارة .. فقد
أوضحت أن العالم يحقق تقدما مذهلا فيما يتعلق بالعلوم التطبيقية ،
بينما يوجد تخلف فيما يتعلق بعلم الاجتماع والنظم الاجتماعية ..
وأوضحت أنه كلما بذلت الجهود نحو الارتقاء بشأن العلوم الاجتماعية ،
ارتفعت بالتالى مستويات التدريب والعمل .. وأمكن معالجة المشكلات
العديدة التى تتعلق على وجه الخصوص « بالتكيف » .. لأن هذه
المدرسة تهتم بالأشخاص .. وأن هؤلاء الأشخاص كجماعات بدائية ..
أو مجموعات تزاوّل نشاطا داخل منظمات انسانية .. هؤلاء جميعا
ينبغى أن تبذل الجهود من أجل أن يتكبنوا فيما بينهم حتى يمكن خلق
مجتمعات متجانسة .

هذا بالتالى دفع اصحاب هذه المدرسة الى أن يبحثوا في « لغة الاتصال » المناسبة .. اذ المعروف انه وفقا للتطور الحضارى الذى نعيش فيه أن لغة الاتصال هذه لها جوانب ثقافية واقتصادية وسياسية وادارية .. ولغة الاتصال هذه توضح .. وتشرح .. وتقنع .. وهذه من اهم الاسس التى تقوم عليها الادارة .. اذ أنه عن طريق هذه اللغة يمكن للانسان ان يكتسب انماطا جديدة من السلوك .. انماطا جديدة لو امكن ادائها وفقا للجهود الذى بذل في تعليمه ، فان هذا يعنى نجاح الادارة في ايجاد تفاعل صحى بينها وبين الفرد ، الامر الذى يعينها كثيرا على تحقيق الاهداف المرجوة .. اذ انه مما لا شك فيه أنه لا يمكن احداث أى قدر من التطور الحضارى ، أو الفنى أو المادى الا عن طريق الانسان .. الانسان الذى يتفاعل مع مجتمعه ثقافيا وفنيا ، ليتمكن من تطوير مجتمعه الصغير والكبير حضاريا ، وهذا ما تستهدفه مدرسة النظام الاجتماعى .

مدرسة نظرية اتخاذ القرار : The Decision Theory School

هناك من يعتقد أن نظرية اتخاذ القرارات ، تعتبر امتدادا « لنظرية رغبات المستهلكين » Theory of Consumer's Choice والتي كانت موضع اهتمام الاقتصاديين لفترة طويلة . فقد برزت من خلال اهتمامات اقتصادية عديدة .. كالمنفعة القصوى Utility Maximization ومنحنيات السواد Indifference Curves والمنفعة الحدية Marginal Utility والسلوك الاقتصادى فى ظل المخاطرة Economic Behavior Under Risks and Uncertainties ولذلك يرى الكثيرون أنه لا عجب اطلاقا اذا كان معظم أصحاب هذه المدرسة من

الاقتصاديين النظريين ، خاصة وأن هذه المدرسة ترتبط ارتباطا كبيرا بالرياضيات .

وأصحاب هذه النظرية يرون أن الإدارة ان هي الا نوعا من السلوك المتواجد في مختلف التنظيمات الانسانية ، هذا السلوك يتطلب عملية التوجيه والسيطرة على النشاط في هذا التنظيم الانساني ، ومن هذا الفهم ، فان الوظيفة المحددة للإدارة هي تنمية وتنظيم عملية اتخاذ القرارات بطريقة تجعلها في أقصى درجات الكفاءة الممكنة ، أخذا في الاعتبار أن الإدارة تعمل مع مجموعات انسانية .. أو مع أفراد يرتبطون جماعيا بالتنظيم .. وليس مع أشخاص بذاتهم .. الأمر الذي يتطلب اعطاء عناية خاصة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات العاملة في التنظيم ، والتصدي للمشكلات بأسلوب علمي حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة ..

وفي ذلك يقول العالم برنارد « تتطلب الأصول العلمية لاتخاذ القرارات عدم التصدي للمشكلات في غير أوقاتها الملائمة ، أو اتخاذ قرارات غير ذات فاعلية، أو اتخاذ قرارات تدخل في اختصاص الآخرين » .. كما أشار الى العلاقات في نطاق الهيكل التنظيمي للمشروع ، وما يترتب على ذلك من قرارات .. وهو يرى ان القرارات تنقسم الى انواع ثلاثة : قرارات وسيطة .. وقرارات استثنائية .. وقرارات ابتكارية .

القرارات الوسيطة : Intermediary Decisions

كما هو الحال مثلا اذا أصدر مجلس الإدارة قرارا معيناً وفوض عضو مجلس الإدارة في تنفيذه وفي هذه الحالة فان عليه أن ينفذه وفقا للتعليمات الصادرة اليه .. غير أنه قد تجد ظروف طارئة يرى معها

أن تنفيذ مثل هذا القرار قد يعود بأضرار .. الأمر الذى يتطلب أن يكون هناك نوعا من التصرف ، وحينئذ يكون عليه أن يتخذ قرارا فى حدود الظروف الطارئة لصالح المنشأة وتحمل نتائجه . وتتطلب مثل هذه القرارات الوسيلة مهارة فائقة فى العلاقات الانسانية لما لهذه القرارات من طبيعة تنفيذية تقضى فى سلوك الأفراد المتأثرين بها .

القرارات الاستئنافية : Appellate Decisions

يقتضى تصريف الأمور ، تفويض المستويات الأدنى العاملة لبعض السلطات لتنفيذ بعض أوجه النشاط التى يتطلبها انجاز الأعمال ، ويكون للمرؤوسين فى مثل هذه الأحوال الحق فى اتخاذ القرارات المناسبة ، غير أنه توجد بعض المواقف التى يتبين فيها أن المرؤوس ليس على مستوى القدرة على التنفيذ ، أو أن المرؤوس يتضح له غموض التعليمات الصادرة إليه ، الأمر الذى يتطلب ضرورة الحصول على تعليمات جديدة .. وغالبا ما تتخذ مثل هذه القرارات عند وجود بعض الخلافات بين رؤساء الأقسام أو الوظائف ذات المستوى الإدارى الواحد ، الأمر الذى يتطلب الحسم توضيحا للأمور وتيسيرا للعمل .

القرارات الابتكارية : Creative Decisions

هذه القرارات تصدر عن الإدارى القادر المتمكن من عمله ومن نفسه ، وذلك لأن هذه القرارات يترتب عليها بالضرورة تغييرا فى السياسات القائمة .. الأمر الذى يصطدم حتما بمعارضة واضعى هذه السياسات ، وهم غالبا فى مراكز عليا ، مما يعقد من مشكلة تنفيذ القرار الجديد ويجعل الأخذ به أكثر صعوبة .

غير اننا نوجه النظر الى أن هذا دائما شأن كل جديد ، الفكر المتطور يصطدم دائما بالفكر التقليدي ، وعلى قدر الايمان تكون المثابرة ، وتهون المصاعب ، الى أن تنتضح الرؤيا ، ويتبين فضائل الأسلوب الجديد .. ومما لا شك فيه أن مثل هذه القرارات الابتكارية تعتبر قمة النجاح لمن يشغلون مختلف المستويات الادارية التنفيذية .

ونظرا لارتباط مدرسة نظرية اتخاذ القرارات بالرياضيات ، فانها تتطلب ضرورة التعرف بدقة على المشكلة التي من أجلها يتخذ القرار .. ومما لا شك فيه أن الادارى الناجح يتميز عن غيره بقدرته على الاحاطة بمختلف جوانب المشكلة ، ثم بعد هذا تحليلها وتقييمها ، ثم وضع مقاييس أو معايير للحكم على سلامة انجاز القرارات التي اتخذت Establish Criteria of Judgement وهذا يتطلب منه بذل جهد لجمع جميع البيانات التي تتعلق بموضوع القرار ، وبذل جهد أكبر للتأكد من أن هذه البيانات محايدة ، حتى لا يصدر القرار مشوبا بالانحياز . ولعل من المناسب أن نوضح أن اتخاذ القرار يتضمن أن تبذل الجهود نحو وضع بدائل حتى يمكن اختيار أفضلها Select Preferred Solution خاصة وأن أصحاب هذه المدرسة يحسبون احتمالات كل قرار رياضيا .. الأمر الذى يسكنهم من اتخاذ القرار الأفضل أو بمعنى أوضح زيادة احتمالات سلامة القرار الذى استقر عليه الرأى .

المدرسة الرياضية : The Mathematical School

يرى علماء المدرسة الرياضية في الإدارة ، أن الإدارة ان هي الا نماذج وعمليات رياضية Mathematical models and process . كما يقررون أيضا أن الأساليب والطرق الرياضية يمكن استخدامها بواسطة أى مدرسة من مدارس النظريات الادارية . والمعتقد أن أكبر المدارس التي تؤمن بهذا الرأي ، مدرسة « بحوث العمليات » والتي يطلق أصحابها في بعض الأحيان على أنفسهم « علماء الإدارة Management scientists ويعتقد هؤلاء العلماء أنه اذا كانت الإدارة .. أو التنظيم .. أو التخطيط .. أو اتخاذ القرارات ، ان هي الا « عمليات منطقية Logical process » ، فانه يمكن القول أيضا أنها « رموز وعلاقات رياضية Mathematical symbols and relationships

واهم اساس تعتمد عليه هذه المدرسة هو النموذج الرياضي ، والذي يعد بحيث يصف المشكلة موضع البحث ، ويحدد المتغيرات الأساسية التي تؤثر فيها ، ويبين طبيعة العلاقات بين تلك المتغيرات ، هذا فضلا عن انه يتضمن مجموعة من المعادلات الرياضية التي توضح القيود التي تحكم الإدارة في اتخاذ قراراتها ، وتصف كفاءة النظام موضع البحث .. ويوجد في الغالب اسلوبين لاستخراج أفضل الحلول عن طريق هذا النموذج الرياضي ، الأسلوب الأول هو الأسلوب التحليلي Analytical ، والأسلوب الثاني هو الأسلوب الرقمي Numerical .

أما الأسلوب التحليلي فانه يعتمد على استخدام الاستنتاج الرياضي ويتطلب أنواعا من الطرق الرياضية .. كالتفاضل .. ورياضة المصفوفات .. أما الأسلوب الرقمي فيقوم على أساس محاولة وضع

قيم رقمية مختلفة والتعويض بها عن المتغيرات المسيطر عليها في مجموعة المعادلات بالنموذج على سبيل التجربة .. وينبغي أن يتم باستمرار اختيار النماذج المطبقة عن طريق تحليل قدرة النموذج على التنبؤ بآثار التغيرات التي قد تدخلها الإدارة على كفاءة النظام كله . وكلما كانت القدرة على التنبؤ دقيقة ، كلما كان النموذج يعبر تعبيرا صحيحا عن الحقيقة .. أما اختيار الحل فيكون بمقارنة النتيجة المترتبة على تطبيقه بالنتائج التي كانت تتحقق قبل ذلك .

ومما لا شك فيه أنه لا يوجد أدنى شك في الفائدة العظمى التي يمكن تحقيقها في أى بحث نتيجة لاستخدام الأسلوب الرياضى .. غير أنه هناك من يقرر - ونحن نشاركه في رأيه - أنه من الصعب تقرير أن « الرياضيات » تشكل مدرسة مستقلة بذاتها لنظرية الإدارة .. والا اعتبرت كذلك مدرسة مستقلة في علوم الطبيعة .. والكيمياء .. والهندسة .. والطب .. الخ .. إذ أن هذه العلوم وغيرها تعتمد أيضا على الرياضيات . ويمكن القول أن الإدارة أيضا تستخدم الرياضيات على نطاق واسع نظرا لقدرتها على الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع الإدارى .. وهى هنا تستخدمها كأداة أكثر من استخدامها كمدرسة .
A tool rather than a school

والعمل مما يساعد على انتشار استخدام الرياضيات على نطاق واسع ، ذلك التقدم المذهل الذى حدث فى ميكنة أجزاء واسعة من العمل ذهنى تحت لواء « النظرية العامة للتحكم » وعن طريق الحاسبات الالكترونية التى تسمى بالعقول الالكترونية والتى لا تستغنى عن العقل البشرى كما قد يتبادر الى أذهان البعض ، بل تتيح له فرص التخلص من الأعمال الذهنية الروتينية ليسموا الى مستويات أعلى من

الخلق والإبداع وإبتكار .. ويكفى توضيحا لهذا أن نذكر أنه يوجد في بعض الجامعات في الخارج عقولا الكترونية تنجز من العمليات الرياضية في دقيقة واحدة ، مالا يستطيع انجازه أبرز علماء الرياضة ، لو استمر يعمل لمدة ٢٤ ساعة كل يوم ولمدة أربعة آلاف عام !!

وأخيرا ، فإن من الجوانب التي تصطدم بها « نظرية الادارة » عدم ارتفاع الممارسين لوظائف الادارة الى المستوى العلمى الادارى ، أو الحماس للاسهام والتطبيق العلمى ، خاصة وأنه لوحظ عن الكثيرين من بعض المديرين أنهم يقولون « ان نظرية الادارة صعبة جدا » .. أو « ان النظرية غير عملية » .. أو « ان النظريات غير مستقرة » .. هذا مع ملاحظة أن السبب في ذلك انما يرجع الى خشيتهم في الاشتراك وممارستها .. فمما لا شك فيه أن الادارى ينبغى أن يتصل بالنظرية وممارستها .. فمما لا شك فيه أن الادارى ينبغى أن يتصل بالنظرية أثناء اعدادها حتى يستطيع أن يتعامل معها بأكبر قدر من الاطمئنان .. وإذا ما تضمنت النظرية مبادئ تشرح العلاقات داخل العمل، وإذا ما كانت هذه المبادئ حقائق أساسية تفسر بعض الظواهر كما هى بالفعل ، فالمعتقد أنه لا يبقى بعد ذلك أى تناقض بين النظرية والتطبيق .. وهناك من يرى أنه من الممكن أن تكون النظرية غير دقيقة .. أو ألا تطبق في موقف معين .. وانما من العسير أن تكون قابلة للتطبيق وغير عملية في آن واحد .. كما ويقرر أنه في حال اكتشاف مبادئ للادارة وتطبيقاتها ، فإن عجلة التقدم الانسانى سوف تدفع في طريق التحسين .. كما ويقرر ان أجلا أو عاجلا .. سنرى الصانع الماهر يحنى رأسه للمبادئ .. ان النظرية هى التى تتمكن من اكتشاف الأخطار والمضاعفات .. انها هى التى سترشده أثناء أداء عمله الى الأسلوب الذى يمكن عن طريقه تحقيق الوفرة في الجهد والوقت •

ومما لا شك فيه أنه كان لمديرى دوائر الأعمال اسهام كبير في الجهود التى بذلت فيما يتعلق بنظرية الادارة •

اسهام مديرى الأعمال في نظرية الادارة : Contributions of Business Managers

ولعل من أهم الاسهامات التى تمت من مديرى الأعمال من أجل ايجاد مبادئ تسهم في ايجاد نظرية للادارة ، اسهامات « فردريك ونسلو تايلور » و « هنرى فايول » •• وكذلك نوجه النظر الى بعض مديرى الأعمال الذين أسهموا في تاريخ مبكر في الجهود نحو تحقيق مفهوم علمى للتنظيم والادارة •• ومن بين هؤلاء « رسل روب Russel Robb » الذى ألقى ثلاث محاضرات في موضوع التنظيم « على مجموعة خاصة من طلبة الدراسات العليا في كلية ادارة الأعمال بجامعة هارفارد (٢٧) » Harvard بأمريكا •• وكانت المادة العلمية التى أعطيت في هذه المحاضرات مستمدة من خبرته العملية •• وقد أوضح فيها أن التنظيم يعتبر أداة للاستخدام الأمثل Efficient Utilization للقوى البشرية والموارد المادية •• هذه القوة التى ينبغى أن تتكيف مع عمل كل منشأة ، والتي غالبا ما يمكن أن يحدث عند استخدامها كثيرا من أنواع التفريط •• وكذلك كان « روب » من أوائل الذين حذروا من اعطاء جهد أكبر لموضوع التنظيم •• وكان يهتم بالدرجة الأولى بأهمية تعريف السلطة والتنسيق وايجاد فريق للعمل Team Play •• كما حذر « روب » من أن التعمق في التخصص الوظيفي قد نجم عنه كثيرا من مشكلات التنسيق •

ولعل من أكثر الأعمال شمولاً في موضوع الادارة ، وأكثرها أهمية •• ذلك الكتاب الذى أصدره العالم البريطانى المتخصص في الشؤون

الصناعية وهو « أولفر شلدون Oliver Sheldon » في كتابه الذي أصدره عام ١٩٢٣ وموضوعه « فلسفة الإدارة The Philosophy of Management » وشلدون في كتابه هذا يحاول كهنرى فايول في أن يسعى نحو إيجاد نظرية للإدارة تتسم بالاحاطة والشمول Management as a Hole وذلك عن طريق تحديد أهدافها ومتابعة خط نموها . وكذلك تقرير المبادئ التي تحكمها عند التطبيق .. ويسكن القول أن الخطوط العريضة لتفكير شلدون فيما يتعلق بالإدارة ، يتلخص في وضع السياسة والتنسيق بين الوظائف ووضع السياسات موضع التنفيذ والاستعانة بالتنظيم ، وكذلك تحقيق الترابط بين الأفراد والجماعات مع توافر القدرة على التنفيذ .

ولعل من المناسب أن نوضح أن « شلدون » نفسه يقرر أنه استمد هذه الأفكار والمعتقدات التي تتعلق بوظائف الإدارة من أحد الأمريكيين ، وكان يدعى J.N. Schultze وذلك عندما ألقى بحثاً أمام جمعية « فردريك ونسلو تايلور » في عام ١٩١٩ .. غير أنه يمكن القول أن شلدون ليس لديه عمق الفهم الذي كان يتميز به هنرى فايول .. اللهم الا فيما يتعلق بموضوع التنظيم .. فإنه لم يكن يرى أن الوظائف الإدارية لها طابع الشمول ووحدة التطبيق .. فمثلاً مناقشاته عن التخطيط كانت تدور حول تخطيط المصنع .

ومن المبادرات المهمة التي قدمها أحد رجال الأعمال لتطور نظرية الإدارة شخص يدعى^(٢٨) « هنرى دنسون Henry Dennison » وهو من رجال الصناعة في ولاية « ماسا شوستس Massachusetts » فإن أساليبه الفنية المتقدمة في مصنع Dennison Manufacturing Company مكنته من استخلاص مبادئ للإدارة ، وقد نشر هذه المبادئ في كتاب

صدر عام ١٩٣١ وعنوانه « هندسة التنظيم Organization Engineering » وفيه وضع أسلوب لدراسة الجوانب العلمية للإدارة وعلى وجه الخصوص التنظيم ، وأكد مدى تطبيق الأساليب الهندسية - وهو في هذا أبرز الأفكار التي تتعلق بالحوافز والقيادة وفريق العمل ، كما حلل عناصر البناء التنظيمي وأثرها على شخصيات القوى العاملة .. وعلى الرغم من أن « دنسون » لم يخرج بنظرية للإدارة ، إلا أن تأكيده على الهندسة البشرية ودور القيادة جعل إسهامه في مجال الإدارة على جانب كبير جدا من الأهمية .

ولعل من أكثر المحاولات وضوحا واعطاء لكثير من المعارف من الذين ينتمون الى دوائر الأعمال واعطت اطار منطقي لنظرية التنظيم .. ذلك العمل الذي قدمه العالمان (موني ورأيلي) Mooney and Reiley (٢٩) فانهما قد شرحا كثيرا من الدروس التي استمدوها من التاريخ ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالكنيسة والمنظمات العسكرية .. ومن هذه الدروس ربطوا عناصر التنظيم في مبدأ يوضح الأسلوب والتأثير فانهم بدأوا بمبدأ التنسيق ، ومنه تحركوا نحو تدرج المسؤوليات والسلطات في التنظيم وفي التخصص الوظيفي ، ثم انتهوا الى تقرير تسع مبادئ تتعلق بالتنظيم .

كما واننا لا ننسى في هذا المقام أن نوضح المعالجات القيمة التي قدمها العالم تشستر أ. برنارد Chester I. Barnard في كتابه الذي نشره في عام ١٩٣٨ وموضوعه « وظائف المدير » إذ أن ما ورد به يعتبر من أبرز الدراسات التي تميزت بالشمول والتأثير في موضوع نظرية الإدارة .. فمن خلال تاريخه الطويل كمدير ، فانه كان يستشعر الحاجة الملحة الى أسس عامة توضح مهمة المدير وتعيّنه على تحسين قدرته ..

وقد استعان في دراسته بأبحاث علماء الاجتماع ، كما واستعان الى حد ما بأفكار علماء النفس ، ومن كل هذا استطاع أن يقدم عملاً خارقاً ومؤثراً في نفس الوقت .. وكما ويقرر هو في مقدمة كتابه ، فإن بحثه يتضمن على موضوعين موجزين ، أحدهما يتناول « نظرية التنظيم » والآخر يتناول « وظائف المديرين » .. ونظريته في التنظيم تعتمد كثيراً على الأسلوب الاجتماعي ، إذ أنه يتحرك من مبادئ التعاون الجماعي الى المبادئ التي تتعلق بالتنظيم الرسمي .. أما مبادئه التي تتعلق بوظائف المديرين ، فانها تضغط بشدة على أهمية القيادة وأساليب اتصال العمل Communication وكذلك فانه قام بدراسة خارقة فيما يتعلق باتخاذ القرارات ، واعطاء أهمية خاصة للبحث عن العوامل الاستراتيجية ذات التأثير في اتخاذ القرارات .. كل هذا يوضح لنا مدى الاسهام الذي قدمه هذا العالم ، وأن البعض يرى أنه قد فتح فعلاً كثيراً من المواضيع التي كانت تعتبر واقتنذ جديدة ، وأسهمت في السعي نحو ايجاد مبادئ للإدارة .

ومن الاسهامات الأخرى ذلك الاسهام الذي قدمه « الفين براون Alvin Brown » في كتابه الذي أصدره عام ١٩٤٧ وموضوعه « تنظيم الصناعة Organization of Industry » والذي تضمن دراسة تحليلية فيما يتعلق بتفويض السلطة مع محاولة لبناء نظرية في تنظيم وتقسيم الوظائف الادارية .. وقد جزأ نظريته على ثلاث مراحل تتلخص في « التخطيط - العمل - المعاينة Doing & Seeing » ويعزى أهمية مؤلفه هذا الى أسلوبه التحليلي فيما يتعلق بأهمية الدقة والصلاحية في تفويض السلطة ، وكذلك ما قام به من محاولات في تصنيف عدد من مبادئ الادارة .

ومن الاسهامات الأخرى التى قدمها مديرى الأعمال ، الاستنتاجات
 فى قدمها « لندل ارفيك^(٣٠) Lyndell Urwick » وكذلك البحوث
 فى قدمتها « مارى فوليه Mary Parker Follett » والأعمال الرائدة
 فى قدمها أوردواى تيد وبول هولدن Ordway Tead & Paul Hold
 « وغيرهم كثيرون ، بحيث يستشعر الانسان أنه ينبغى عليه ألا
 بل جهمهم واخلصهم فيما قاموا به من تطبيق ادارى ناجح وفيما
 موه من مبادئ أسهمت فى خدمة نظرية الادارة ، غير أنه تكفينا
 شارة الى ذلك ، آملين أن نشير مستقبلا الى بعض هؤلاء .

وقد لخص البعض مراحل الفكر الادارى ، والجهد المتصل الذى
 ل من أجل حسن استخدام الموارد المادية والبشرية ، عن طريق
 وجيه الأمثل للقوى العاملة ، وتهيئة الظروف البيئية المحيطة للعمل ،
 بتكار أفضل الأساليب لاتخاذ القرارات على تدرج المستويات الادارية
 خل التنظيم ، الى غير ذلك من العناصر التى أسهمت فى تقدم الفكر
 دارى ، بحيث أصبحت الادارة علما له مبادئه .. وقواعده ..
 ظمه .. ثم بعد هذا السعى نحو ايجاد نظرية له .. تقول قسم البعض
 الجهد الى مراحل متعددة ، ومن هؤلاء « هربرت هيكس Herbert G. Hiel
 الذى يرى أن الفكر الادارى مر بأربع فترات زمنية ، كل
 من هذه الفترات لها سماتها البارزة التى تتعلق بها .

أما الفترة الأولى .. فانها فترة ما قبل الادارة العلمية
 Prescientific Management والذى يحددها بأنها الفترة السابقة
 عام ١٨٠٠م ، وقد سادها المفهوم الطبقي ، حيث كان يوجد الذين
 لكون ، والذين لا يملكون .. الذين يديرون والذين يدارون ..
 يوجهون والذين يوجهون ... الخ ... كل هذا

في إطار الفلسفة التي كانت تروج لها المجتمعات الرأسمالية ، بأن هذه هي إرادة الله .. وأن القادة يولدون ولا يصنعون .. وأن صفات القيادة تورث عن طريق الآباء والأجداد .. ومن أجل هذا كان الذين يملكون يديرون .. ويتوارثون مع الملكية الادارة .. ولذلك أطلقنا على هذه الفترة « عصر الادارة التقليدية » .

أما الفترة الثانية ، فهي فترة « الادارة العلمية » والتي يحدد لها الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ ، ١٩٣٠ ، تقريبا ، والتي فتح الطريق لها فردريك ونسلو تايلور ، وأقرانه .. والذين بذلوا جهودا موفقة نحو تطوير الأساليب التقليدية في أداء الأعمال .. الى أساليب فنية جديدة ، وطالبوا بضرورة بذل الجهود نحو تطوير الادارة الى « علم » له مبادئه ، وأسس ، وقواعده ، ونظمه .. وأن الادارة كعلم ينبغي أن تدرس ، بحيث يمكن للمديرين أن يتعرفوا على أفضل الأساليب الادارية التي تمكنهم من التغلب على مختلف المشكلات والمواقف التي يواجهونها .. ولما كان أساس هذه الحركة هو الثورة على الأساليب التقليدية التي كانت سائدة قبلها ، فقد اهتمت بالدرجة الأولى بالعمل على تطوير الانتاج وتحسينه ، وبذل الجهود التعليمية والتدريبية نحو تغيير أساليب أداء الأعمال لدى القوى العاملة بحيث تستبعد الجهد غير الضروري ، ونحصل من كل شخص على أقصى ما نستطيع من انتاجية .

أما الفترة الثالثة في نظر « هيكس » .. فانها فترة « العلاقات الانسانية » ، والتي تمتد فيما بين عامي ١٩٣٠ ، ١٩٥٠ ، تقريبا ، وفي هذه الفترة تحققت مزيدا من الدراسات التي تركز نحو الانسان وسلوكه الاداري في مختلف ميادين العلوم السلوكية ، وأبرزت عديدا من الجوانب التي تكشف عن « أنماط السلوك الانساني في العمل » ..

ومن أهمها أن الانسان اجتماعى بطبعه ، ويعيش مع الجماعة ، يتفاعل معها ، يتأثر بها ، ويؤثر فيها .. كما وأن الدراسات التى أجراها « التون مايو Elton Mayo » فى مصانع وسترن الكتريك ، وكذلك العالمين « زيليسنيك Zalesnick » ، « روشليزبرج Roethlisberger » وغيرهم من العلماء ، أظهرت أبحاثهم أهمية الحاجات والدوافع فى توجيه سلوك الانسان ، فضلا عن أن الانتاجية لا ترتبط فقط بالأجر ، انما ترتبط أيضا بالانتماء الى الجماعة .

أما الفترة الرابعة ، فتمتد منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن ، وهذه الفترة تتميز بالدراسات التحليلية ، ومحاولة الاستفادة من جميع المدارس الفكرية وتجاربها فى محاولة لوضع نظرية عامة متكاملة تفيد فى توجيه السلوك الادارى فى مواقف العمل المختلفة . وقد ساعد على هذا التطور ما أسفرت عنه نتائج الدراسات والتقييم فى مجالات الادارة العلمية ، مثل الهندسة البشرية ، ودراسات الوقت والحركة ، وبحوث العمليات ، وكذلك دراسات مدرسة العلاقات الانسانية مثل ادارة الأفراد والعلاقات الصناعية ، ونتائج البحوث فى مجالات العلوم السلوكية وتنوع الدراسات المتخصصة فيها ، وظهور مجالات جديدة للتخصص فى هذا الميدان ، كعلم النفس الادارى ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم النفس التنظيمى Organizational Psychology وعلم نفس الأفراد Personnel Psychology ، وغير ذلك من العلوم التى ألقت كثيرا من الأضواء على الجوانب المختلفة لطبيعة السلوك الانسانى ، والعوامل المؤثرة عليه ، وأكد أن السلوك الانسانى عملية معقدة متشابكة لا يمكن تبسيطها بالنظر الى جانب منها دون الجوانب الأخرى .

وقد يكون من المفيد قبل أن نختم هذا البحث أن نعرض وجهة نظر أحد علماء علم الإدارة المعاصرين والبارزين ، وهو هارولد كوتنز Harold Koontz « أستاذ السياسات الادارية والنقل في الدراسات العليا بكلية ادارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا ٠٠ ويكاد يرجع الى كتاباته جميع الباحثين والمشتغلين بالعلوم الادارية ، فمن رأى هذا العالم الذى نشره تحت موضوع « غابة نظرية الادارة The Management Theory Jungle أننا فى سعيينا نحو صياغة نظرية للإدارة ، ينبغى أن نضع فى الاعتبار العوامل الآتية :

- ١ - أن النظرية ينبغى أن تتضمن القدر من المعارف الذى يجعلها قابلة للتطبيق الادارى • Manageable.
- ٢ - أن النظرية ينبغى أن تكون مفيدة ، وتسهم فى تحسين أساليب التطبيق ، آخذة فى الاعتبار آراء الممارسين من الاداريين •
- ٣ - لا ينبغى أن تضع النظرية فى خضم التعقيدات اللغوية Semantics أو المصطلحات اللفظية العقيمة غير المفهومة Useless Jargon
- ٤ - ينبغى أن تعطى النظرية توجيهات للباحثين ، والراغبين فى التعلم ، تقودهم نحو تحقيق الكفاية •
- ٥ - ينبغى أن تعترف النظرية بأن ما تتضمنه من معارف ، أن هو الا جزء من عالم المعرفة الواسع العريض "Part of a Larger Universe of Knowledge"

أسئلة للنقاش

- ١ - وضح طبيعة العلاقة التي تتميز بها الإدارة التقليدية .
- ٢ - ناقش الفترات التي مرت بها الصناعة ، مبينا مفهوم التطور الذي حدث ابتداء من (عصر الآلة) الى (عصر حضارة ما بعد التصنيع) .
- ٣ - وضح أهداف النشاط الاقتصادي ، مبينا دور الإدارة العلمية في تحقيق هذه الأهداف .
- ٤ - هناك من يصف عصرنا الذي نعيش فيه بأنه عصر (الثورة الادارية) ناقش ذلك .
- ٥ - من القائل بالعبار الآتية :
« طالما كانت الأهداف مشروعة .. فللمنشأة أن تعمل على غرس ايمان الموظفين بهذا الهدف » .. وضح أهدافه من قوله هذه العبارة .
- ٦ - يرى البعض أنه ليس هناك حاجة الى الاهتمام بضرورة توافر الكفايات الفنية والادارية في حالة اذا ما كانت المشروعات صغيرة .. ناقش مدى صدق هذا القول .
- ٧ - وضح الظروف التي صاحبت تطور الإدارة التقليدية .
- ٨ - « ان فكرة الإدارة ، بكل ما تعنيها من افتراضات ، وما تستهدفه من أهداف فلسفية واجتماعية كانت قائمة في مختلف العهود » . ناقش هذه العبارة .

- ٩ - وضع الاعتبارات التي من شأنها ، يرى علماء التنظيم والادارة أن ايجاد نظرية للادارة قد تأخرت نوعا ما .
- ١٠ - عرف مفهوم النظرية ، مبينا متطلبات المنطق العلمى فى بنائها .
- ١١ - ناقش فى ايجاز بعض البحوث والدراسات التى أجريت من أجل تأصيل العلم الادارى .
- ١٢ - تشعبت البحوث والدراسات الادارية ، الأمر الذى ترتب عليه وجود مدارس فكرية ادارية متعددة ومتشعبة .. ناقش ذلك
- ١٣ - وضع الاتجاهات العلمية ، فى البحوث والدراسات للمدارس الفكرية الادارية الآتية :
- مدرسة الادارة العلمية
 - مدرسة النظام الاجتماعى
 - مدرسة بحوث العمليات
 - مدرسة نظرية اتخاذ القرارات
 - المدرسة التجريبية
 - المدرسة الرياضية
 - مدرسة العلوم السلوكية
- ١٤ - وضع مدى اسهام مديرى الأعمال فى ايجاد نظرية للادارة .
- ١٥ - ناقش رأى « هيربرت ج. هيكس » فيما يتعلق بمراحل الفكر الادارى ، منذ ما قبل الادارة العلمية ، حتى الآن .
- ١٦ - وضع العوامل التى ذكرها « هارولد كوتنز » ، ورأى ضرورة أخذها فى الاعتبار عند صياغة نظرية للادارة .

◆ الفصل الثاني

نشأة الإدارة العلميّة

يكاد يكون من الصبر على الباحثين أن يحددوا تاريخا معينا يجمعون عليه ، على أنه تاريخ نشأة الإدارة العلمية .. أو ميلادها - وذلك لأن الإدارة العلمية تدب في كثير من المعارف التي أدت إلى نشأتها وتطورها إلى عدد كبير من الباحثين سواء أكانوا من المشتغلين بالعلوم الاقتصادية ، أو الممارسين للإدارة الصناعية ، خاصة وأن البحوث العلمية العميقة الحديثة تكاد تكشف باستمرار عن كثير من الجهود التي بذلت منذ القرن السادس عشر والسابع عشر وما بعدهما عن بحوث وتجارب أجريت في كل من ميادين الإدارة الحكومية والإدارة الصناعية ، وغيرهما من دوائر الأعمال ، الأمر الذي أوضحناه من قبل .. ونزيده أيضا الآن ، موجهين النظر إلى أن دراستنا في هذا الفصل بشيء من التفصيل للعالمين الكبيرين « فردريك ونسلو تايلور » و « هنري فايول » لا تعنى إطلاقا أننا ننقص من قدر الجهود التي بذلها الآخرون سواء قبلهما .. أو ممن عاصروهما .. أو من تبعهما .. أو الذين أوجزنا بعض جهودهم في هذا الفصل .

المؤلف

تطور الفكر الإداري

مقدمة :

أوضحنا من قبل ، ونحن نتحدث عن مدرسة الإدارة العلمية . كأحد المدارس الإدارية التي أسهمت في تأصيل العلم الإداري ، أن هذه المدرسة تدب في كثير من المعلومات التي تتضمنها إلى الجهود التي أتت إليها ممن سبقوها ، وضررنا بعض الأمثلة من دراسات الاقتصادى الكبير « آدم سميث » ، وكذلك ضررنا بعض الأمثلة من أفكار

« تشالز بابديج » التي صاغها في كتابه وموضوعه « اقتصاديات التصنيع » .. وفي الحقيقة يكاد لا يعرف الباحثين في الادارة العلمية ، أحدا أجرى بحوثا في الادارة الصناعية وادارة الانتاج قبل « فردريك ونسلو تايلور » غير شخص واحد .. ذلك الشخص هو « شلرلز بابديج Charles Babbage » الذي عاش فيما بين عامي ١٧٩٢ ، ١٨٧١ - ويرجع ذلك الى أن بحوثه كشفت الكثير عن جوانب التفكير الاداري لديه ، والتي تضمنتها رسالة الدكتوراه التي قدمها دكتور « جون هاردي هوجلاند^(٢١) John Hardie Hoagland » والتي تناولت تاريخ حياة وأعمال « شارلز بابديج » وعنوانها : "His Life and Works in the Historical Evolution of Management Concepts"

وقد اعتبرت البحوث التي أجراها سابقة لعصرها وأوانها بزمان طويل ، الى الدرجة التي جعلت بعض الباحثين يعتبرونه أنه أول من قام بدراسات تتعلق بالتنظيم الصناعي من وجهة النظر العلمية .. كما ويقررون أن هذا لا يمنع من أن هناك دراسات هامة تتعلق بمشكلات الادارة الصناعية حدثت قبل « بابديج » وأن هذه الدراسات كان لها فعلا أثرها على البحوث والدراسات والأعمال التي قام بها ، ويستشهدون على ذلك بأن « بابديج » نفسه أشار في كتاباته الى بعض هذه الأبحاث الكثيرة التي سبقت .. ومن بين ما أشار اليه « بابديج » في بحوثه موضوع « مفهوم واجب العمل اليومي » ، فانه يوضح أنه رجع الى البحوث التي أجرتها « أكاديمية العلوم Academie des Sciences » في فرنسا ، في خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر ، حيث مولت هذه الأكاديمية بعض المنح التي خصصتها لدراسة العمال في أدائهم لأعمالهم داخل المصانع ، يمكن أن يحققوا أسلوبا أفضل في عملهم "Ettter Job" .. ونتيجة لذلك تقدم أحد هؤلاء الباحثين ويدعى

« دى لاهير De La Hire » فى عام ١٦٩٩ ببحث للأكاديمية عن كيفية الاستفادة من طاقة الانسان داخل المصانع .. وكانت معظم هذه الدراسة تتعلق بأساليب رفع الأشياء وحملها ، ودفع الأشياء ذات الأوزان الثقيلة .. وذلك دراسة تحليلية توضح كيف أن الاستفادة من الجهد المبذول تعتمد على الأسلوب الذى يستخدم فيه الانسان طاقته .

ومن أشهر التجارب المبكرة التى أجريت عن القدر من العمل الذى يمكن أن يؤديه العامل فى يوم عمله ، تلك التجارب التى قام بها العالم م. شارلز أوجستس كولومب "M. Charles Augustus Coulomb" وهو الذى قام بدراسات تتعلق بقوانين الكهرباء .. ونشرت تجاربه فى عام ١٧٨١ ، ثم أعيد نشرها - أعوام ١٨٠٩ ، ١٨٢١ .. غير أن بحوث هذا العالم فى تاريخ الادارة الصناعية لم تترجم للأسف الشديد الى الانجليزية .. وهناك من يقرر أن هذه البحوث لو كانت ترجمت فى مرحلة مبكرة ، لكانت يسرت كثيرا على المجتمع الصناعى فهم الأسباب والدوافع التى من أجلها قام « فردريك ونسلو تايلور » ببحوثه ودرساته فيما بعد .. بل أكثر من هذا يقررون أن السبق الذى اشتهر به « فردريك ونسلو تايلور » فى مجال الادارة العلمية كان يمكن مراجعته فى ضوء هذه الأبحاث .

فمثلا هناك بحوثا أجراها « كولومب » عن أثر الطاقة "Energy" التى يبذلها الانسان والحيوان عند استخدام الآلات ، ومدى الاجهاد الذى يعانیه كل منهما نتيجة للجهد المبذول .. وقد خلص فى بحوثه التى أجراها الى أنه « اذا أردنا أن نحصل من الانسان على أقصى طاقة ممكنة ، فإن هذا يتطلب زيادة إنتاجيته أو فاعليته فى نفس الفترة الزمنية التى يعمل فيها دون أن يرتب على ذلك زيادة تعب ، بينما اذا أردنا أن نحصل من الحيوان على أقصى طاقاته ، فى نفس الفترة الزمنية ، فإن

هذا يترتب عليه بالضرورة زيادة الجهد المبذول .. وهذا يترتب عليه بالتالى زيادة تعب ، أى أن زيادة الانتاجية بالنسبة للحيوان تتطلب زيادة الجهد .. وزيادة الجهد تؤدي الى زيادة التعب .. وهكذا فان الجهد والتعب بالنسبة للحيوان يسيران فى اتجاه واحد » .

ولعل من المفيد أن نوجه نظر الباحثين الى أهمية الرجوع الى دراسته المقارنة التى تتعلق بكمية الحركة "Quantity of Action" التى يبذلها المسافرون أثناء قطعهم المسافات فى رحلاتهم ، وكيف أن هذه الكمية من الحركة تتوقف على طبيعة الرحلة ، وما اذا كانت الأرض سهلة منبسطة ، أم أن الأرض بها مرتفعات ومنخفضات .. وكذلك أيضا مدى الحمولة التى تصاحب هذه الرحلة .. ويخرج من ذلك بمتوسطات للأرقام عن مدى ما يمكن قطعه من المسافة يوميا .. الى غير ذلك من الدراسات المهمة .

ولعل من المفيد أن نوجه نظر الباحثين أيضا الى الكتابات السابقة فيما يتعلق بالادارة الصناعية ، أن يرجعوا الى كتابات « م. شولز M. Schulze » فى عام ١٧٧٣ ، وخلاصة هذه الكتابات عبارة عن تجاربه التى أجراها على عشرين رجلا من مختلف الأحجام والأوزان ، للتعرف على الشخص الأنسب والأسلوب الأنسب فى العمل الصناعى ، وليختبر المعادلات والنتائج التى توصل اليها الباحثون السابقون عليه ، وذلك وفقا لما يقرره هو فى كتاباته ونصها :

"to test, the formulae and conclusions of earlier writers"

ولعل ما ذكره من انه يرغب فى تحقيق النتائج التى توصل اليها من سبقوه ، للليل على توضيح ما سبق أن ذكرناه ، من ان الادارة العلمية ، تدين فى كثير من المعارف التى ادت الى نشأتها ، الى عدد كثير من الباحثين .

أما فيما يتعلق بنشأة الادارة العلمية الحديثة ، فإن هناك كثير من الباحثين^(٢٢) في علم الادارة ، يكاد يجمعون على أن أبرز من أسهموا فيها هم ثلاثة أشخاص كل منهم تناولها من وجهة نظر مختلفة .. وهم « فردريك ونسلو تايلور » الذى اهتم بالادارة على مستوى المصنع ، وتناول الجوانب التخطيطية والتوجيهية والتنفيذية للقوى العاملة .. والثانى « هنرى فايول » الذى تناول الموضوع من زاوية الادارة العليا ، واستنبط مبادئ وقواعد قابلة للتطبيق بالنسبة للوظيفة الادارية ايا كانت المشروعات التى تمارس فيها الادارة .. والثالث « التون مايو » وفريق الباحثين الذين يعملون معه ، وكان اهتمام « التون مايو » بالدرجة الاولى بالظروف المحيطة بالعمل ، بحيث يعمل على توفير مناخ ملائم يعمل فيه العمال ، تتوافر فيه كافة الشروط الملائمة لهم ، وتوفير فترات للراحة يشترك العمال فى اختيار أوقاتها ، وآثار الاضاءة المباشرة وغير المباشرة على انتاجية العمل ، الى غير ذلك من العوامل التى جعلت دراساته تتصف بالطابع الانسانى ، وتوضح أن العمال يميلون الى الانتظام فى جماعات وتنظيمات غير رسمية ، وذلك لكى يوفرُوا لأنفسهم مناخا مريحا خاصا بهم تتوافر فيه مشاعر الود والتعاون والصداقة ، تلك المشاعر التى يفتقدونها فى نطاق العمل الرسمى القائم فى الصناعات الحديثة .

وفىما يلى نقدم لمحة تاريخية ، وبعض الدراسات التحليلية لبعض هؤلاء العلماء الذين أسهموا بجهودهم الفكرية والعملية فى وضع الأسس التى قامت عليها الادارة العلمية .

فردريك ونسلو تايلور Fredrick Winslow Taylor

ولد « فردريك ونسلو تايلور »^(٢٣) فى عام ١٨٥٦ من عائلة مثقفة ، لكنها غير غنية فى فيلادلفيا Philadelphia ، وقد رغب والداه فى أن

يتعلم ابنهما القانون فأرسلاه الى « أكاديمية فيليبس اكستر Philips Exeter Academy » لاعداده لامتحانات الالتحاق بجامعة هاردفارد ، وقد استطاع بجده واجتهاده ومثابرته على المذاكرة أن يكون أول فصله ، الا أن ذلك أثر تأثيرا شديدا على بصره ، نظرا لساعات الاستذكار الطويلة التي كان يقضيها بجوار مصباح الجاز Kerosene light الأمر الذي دعى الأطباء الى النصح بعدم التحاقه بجامعة هاردفارد ، أو أى نوع من الدراسة يتطلب بذل جهود في الاستذكار .

كان تايلور طموحا ، يتصف بالحيوية والنشاط ، ولذلك أقلقه أن يصدر الأطباء مثل هذه النصيحة ، غير أنه امتثالا لنصحهم سعى باحثا عن عمل لا يتطلب كثيرا من القراءة ، فالتحق عام ١٨٧٤ كصبي ميكانيكى فى مصنع صغير فى فيلادلفيا ، ثم رقى الى عامل فى عام ١٨٧٨ ، ثم انتقل بعد ذلك الى شركة للحديد تسمى Midvale Steel Company ، حيث اشتغل عاملا عاديا ، وفى خلال ثمانى سنوات من التحاقه بهذه الشركة تدرج فى مناصبها المختلفة .. تدرج من عامل بسيط ordinary laborer الى ملاحظ للوقت timekeeper ، الى ميكانيكى mechanist ، الى مشرف مجموعة gangboss ، الى مقدم foreman ، الى مساعد مهندس assistant engineer ثم الى كبير المهندسين فى المصنع chief engineer

وقد استمر فى دراساته المسائية حتى استطاع أن يحصل على درجة الماجستير فى الهندسة من معهد ستيفنس Stevens Institute

وقد قام تايلور أثناء حياته ببحوث ودراسات تتعلق بالادارة العلمية ، منها بحثه عن المبادئ Principles الذى قدمه عام ١٩٠٩

لاحدى اللجان الخاصة المتفرعة عن الجمعية الأمريكية للمهندسين
الميكانيكيين •

غير أن الجمعية المذكورة أهملت هذا البحث أكثر من عام دون
مناقشته ، أو اصدار أى قرار يتعلق بمدى أهميته •

وفى أواخر عام ١٩١٠ كان رأى العام الأمريكى قد سسع عن
الادارة العلمية ، والتي كان يطلق عليها وقتئذ « طريقة تايلور »
Taylor System وأراد أن يعلم المزيد عنها ، الأمر الذى جعل الصحافة
الأمريكية تهتم بهذا الموضوع ، فسعى كبار الصحفيين الى « تايلور »
يطلبون مقابلته ، للقيام بمحاولات لأخذ أحاديث ومقالات صحفية لتغطية
مختلف جوانب هذا الموضوع ، لاشباع رغبات جمهور القراء الذى
أظهر أنه أشد ما يكون حاجة الى معرفة مزيد من الايضاح عن الطريقة
التي تحقق مزيدا من الانتاج •• وفى نفس الوقت مزيدا من الوفرة ••!!

وكان من نتائج ذلك ، أن سحب تايلور بحثه من الجمعية سابقة
الذكر ، ونشره على حسابه الخاص ، ثم أرسل نسخا منه الى جميع
أعضاء الجمعية ، ورخص لاحدى دور النشر المشهورة وهى دار
Harper and Brothers فى أن تطبع منه طبعة خاصة للجمهور •

ومن الأمور التى يحق لنا ان نثبتها فى معرض
الحديث عن « فردريك ونسلو تايلور » أنه كان
يستهدف الصالح العام ويفلحه على كل اعتبار ، ومن
مظاهر ذلك أنه كان يعارض معارضة شديدة فى أن
يصير اسمه علما على أسلوبه العلمى ، وكان ذلك منه
تواضعا وفهما للطبيعة البشرية اذ قال فى شهادته
امام اللجنة الخاصة المشكلة من مجلس النواب

الأمريكي ، في يوم الخميس الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩١٢ .. « اننى أريد أن أقرر أنه لم يحدث في أى وقت ان اطلقت على هذه الطريقة ، طريقة تايلور ، كما ولم يحدث اطلاقا أننى أبدت أدنى رغبة في اطلاق مثل هذا الاسم عليها . أننى كنت دائما احتج على تسميتها باسمى .. او اسم أى شخص آخر ، اعتقادا منى بأن تسميتها باسمى يؤدي الى اضرار بليغة ، اذ يوجد هناك مديرون قديرون .. وآخرون يعتدون ويعتزون بانفسهم ويعارضون في العمل تحت أسلوب ينسب الى اسم أى انسان ، بينما لن توجد ادارة تعارض بحق في العمل مثلا تحت اسم .. الادارة العلمية .. لذلك اعتقد أنه من الأفضل اطلاق مثل هذا الاسم عليها ، او أى اصطلاح ينسب الى المجموع ، وترضى عنه الأمة بأسرها .

تطورت الأساليب الفنية « لطريقة تايلور » كما كان يطلق عليها زملائه ومعاونوه .. أو « الادارة العلمية » وهو الاسم الذى فضل هو اطلاقه عليها .. تطورت الأساليب الفنية عندما عين تايلور رئيسا لمجموعة من العمال ، فأراد أن يحقق أفكاره ويضعها موضع التطبيق ، والتي تتلخص في تحقيق مزيد من الانتاج في حدود الفترة الزمنية التي يعمل فيها العمال .. الأمر الذى دفعه الى أن يطلب تصريح من « شركة بتلهيم للحديد Bethlehem Steel Company » لاجراء بحوث على عملية « تحميل الحديد الزهر Pig — iron وتفريغه » ، وبعد اقناعهم بأهدافه حصل على هذا التصريح .

لاحظ تايلور في القسم الذى أراد أن يجرى فيه تجاربه ، أنه يوجد خمسة وسبعون عاملا يقومون بمهمة التحميل والتفريغ ، وأنهم كانوا

ينقلون يوميا ما يقدر بـ ١٢٤ طن تقريبا من الحديد الزهر ، وكان هذا المعدل في قدر العمل اليومي يعتبر معدلا معقولا ، يرضى عنه أصحاب العمل والعمال ، خاصة وأنه لم يكن هناك من أسلوب لتقويم هؤلاء العمال الا أسلوب تعنيفهم ، أو فصلهم في بعض الأحوال .

وكان العامل يتقاضى في اليوم دولار وخمسة عشر سنت \$ 1.5 per day ، وهذا الأجر يتفق مع معدل الأجور السائدة في منطقة العمل . ورغمما عن أن المسئولين وملاحظي العمال كانوا يشككون في امكان زيادة إنتاج العمل اليومي عن هذا المعدل ، فان تايلور سار في تجربته ، متوخيا المنهج التجريبي ، ليثبت عن طريقه أفكاره ووجهة نظره ، وذلك عن طريق مقارنة النتائج التي يحصل عليها من وراء كل تجربة ، بالنتائج التي كانت تتم وفقا لاتباع الأساليب التقليدية .

وقد لجأ تايلور الى اختيار بعض العمال الممتازين من الرجال ، ولم يقصد بالممتازين هنا الممتازين من الناحية الخلقية ، اذ على الرغم من أنه كان ينتمى الى جمعيات « الاصلاح الدينى » .. الا أنه لم يحاول أن يجعل الأخلاق عنصرا من عناصر اختياره للعمال .. انما كان يستهدف توافر عنصر الكفاية .. وكان يستهدف اختيار الرجال الذين يتوافر لديهم عن طريق الوراثة والتدريب الاستعدادات المناسبة التي تمكنهم من السير في الطريق الذي يرسمه لهم .. وكان يلجأ في سبيل تحريكهم الى بعض الحوافز التي تثير همتهم في العمل ، ولعل أهم حافز وقتئذ كان حافز الأجر .

من أجل ذلك بدأ التجربة باستخدام أحد الرجال الذين يتميزون بالقوة الجسدية ، وهو عامل بالشركة هولندي الأصل من ولاية بنسلفانيا اسمه « شميدت Schmidt » .. وكان يعرف بحبه الشديد

للمال ، فأفهمه أنه يمكنه أن يحسن من أجره إذا امتثل للعمل وفقا
 للتعليمات الصادرة اليه ، وأن هذه التعليمات لن تزيد من ساعات عمله
 عن الساعات التي يعملها فعلا .. وفعلا رفع أجره من دولار وخمسة
 عشر سنت ، الى دولار وخمسة وثمانين سنت ، ثم طلب تايلور من العامل
 أن يستخدم أنواعا من « الجاروف » كبيرة وصغيرة ومتوسطة الحجم ،
 كما جعل العامل يحمل كميات مختلفة من المخزن الى عربة النقل مباشرة ،
 أو ينقل بالتناوب الحديد على عدة مراحل .. وتوصل عقب ذلك الى
 النتيجة التي كان يستهدفها .. وهى زيادة الانتاج ، وكما أوضحنا فان
 متوسط التحميل اليومي للفرد كان ١٢ طن .. نرى أن « شميدت »
 وفقا للأساليب الجديدة التي رسمها له تايلور تمكن من تحميل ٤٧
 طن .. أى أن الانتاج ارتفع الى ما يقرب من أربعة أمثال ما كان عليه
 .. وهذه النتيجة هى التي جعلت المسؤولين في الشركة يعجبون بأسلوب
 تايلور في العمل ، ويقدررون الجهد العلمى الذى بذل من أجل زيادة
 الانتاج ، كما ازداد هذا التقدير عندما طبقت الشركة أساليبه في الاختيار
 والتدريب ، وتمكنت في أحد الأقسام من تخفيض العدد الكلى الذى
 تحتاج اليه في العمل من ٥٠٠ عامل الى ١٤٠ عامل فقط .. وزادت
 الأجور بمقدار ٦٠٪/ تقريبا، حيث أن أجر العامل زاد من ١,١٥ دولار الى
 ١,٨٥ دولار .. كما أن الوفرة الاجمالية الذى حققته الشركة بلغ ما يقرب
 من ٧٥٠٠٠ دولار سنويا .

غير أنه مما يشير الدهشة أن العمال وقتئذ قاوموا
 « الطريقة التايلورية » .. بل أن مجرد ذكر أسمه
 كان يشير الكراهية في نفوسهم ، ويرجع بعض الباحثين
 أن السبب في ذلك انما يرجع الى ان تايلور كان يعتبر
 رائدا من رواد « الهندسة الانسانية » ، اذ ان نظريته .

الى تناول عمل الانسان كانت لا تختلف عن نظراته
التي يتناول بها قطعة جهاز هندسى .. بل انه كان
مؤمن فعلا بإمكان تطبيق علم الهندسة على طرائق
العمل فى المصنع ، وقام بدراسات للتعرف على
« الطريق الوحيد الأفضل » .. وتوصل من هذه
الدراسات الى أن هناك نسبة عالية من الاسراف
والضياع فى العمل والمواد تحدث نتيجة لعدم كفاية
التنظيم والاشراف على العمل .

“Imbued with the beleif that the science of the engineers
could be applied to the methods of the shop, Taylor searched
for the “one best way” and came to the conclusion that a very
large percentage of both labor and material was wasted through
insufficient organization and supervision of work ”

وقد وجد تايلور أن الطريق الوحيد الأفضل ، هو فى « تطبيق
الادارة العلمية » .. أو تطبيق وسائل فنية جديدة للعمل داخل المصانع
من أجل زيادة الانتاج .

ولعل من أسباب كراهية العمال لتايلور أنه سعى الى تحقيق مزيد
من الانتاج عن طريق الضغط على العمال putting pressure on
the men الأمر الذى أدى الى حدوث مقاومة عنيفة منهم ، الا أنه رغم
عن هذه المقاومة نجح تايلور فى تحقيق ما كان يستهدفه من زيادة الانتاج،
غير أن هذه التجربة قد ضايقته وأذته ، ففكر كثيرا فى الوسيلة التى
يستطيع عن طريقها تحديد ما يريد دون حدوث مثل هذه التصادمات ..
فهذه تفكيره الى أن السبب فى ذلك انما يرجع الى أن الادارة لا تعرف
بالضبط واجبات عملها اليومى Proper day's work وهى اذ تجهل
ذلك ، تحاول أن تحصل على أكبر قدر ممكن من الانتاج عن طريق



ينبغي على الإدارة أن توضح أولاً للعامل واجبات عمله اليومية ..
ولا تلجأ إلى أسلوب الضغط

الضغط . أما إذا عرفت الإدارة بالضغط ما هو عمل اليوم ، فإنها تستطيع أن تحصل على ما تستهدفه من الإنتاج اليومي عن طريق إرشاد العمال إلى الوسائل السليمة التي يتبعها كل منهم في أدائه لعمله ، وعلى ذلك قرر القيام ببحوث ودراسات من شأنها اكتشاف أفضل الوسائل لأداء العمل اليومي بالنسبة لجميع الأعمال التي تؤدي في المصنع .

وقد ظل تايلور يقوم ببحوثه ودراساته في هذا الموضوع أثناء

اشتغاله في كل من شركة « ميدفيل للحديد Midvale Steel Company وشركة بتلهم للحديد Bethlehem Steel Company ثم فيما بعد في مختلف المنشآت التي عمل مستشارا لها ، وفي خلال بضع سنين كان قد ابتكر وسائل فنية للإدارة ، كانت أكثر ايجابية في نتائجها من أى وسيلة أخرى ، اذ أنها فضلا عن تحقيقها انتاج أكبر ، فانها حققت علاقات طيبة بين العمال "Good Worker Relations"

ومما لا شك فيه أن تايلور كان يسعى لايجاد علاقات طيبة داخل العمل .. ليس فقط بين العمال بعضهم وبعض .. بل أيضا بين أصحاب العمل والعمال .. وذلك عن طريق زيادة الانتاج .. وبالتالي زيادة الأرباح .. الأمر الذي يترتب عليه زيادة أرباح أصحاب العمل .. وزيادة أجور العمال .. وبذلك يحقق مزيدا من الرخاء والرفاهية لكليهما ، هذا فضلا عن أن هذا من وجهة نظره يعمل على تقليل الصراع بينهما .. بل أكثر من هذا فانه كان يتحين الفرص والمناسبات لاطهار وجهة نظره الانسانية نحو العمال ، ولا أدل على ذلك من أنه في سلسلة المحاضرات التي كان يلقيها على طلبة الدراسات العليا في كلية ادارة الأعمال بجامعة هارفارد فيما بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٤ كان يقول (٣٤) لهم: « اننى أفترض أيها السادة أن معظمكم ليسوا بأبناء عمال عاملين .. وأنكم لم تمارسوا بأنفسكم العمل ولو لفترة واحدة من الزمن .. على الأقل مع العمال العاملين ، وعلى نفس مستوى العمل الذي يؤدونه ، لأنكم لو كنتم قمتم بذلك ، لكان من قبيل التزبد .. أو تكرار القول أن أوجه نظركم لأهم حقيقة "Most Important Fact" ينبغي أن تضعوها في أذهانكم وأنتم تتعاملون مع العمال .. هذه الحقيقة هي « أن العمال مثلى ومثلكم .. ان العامل وأستاذ الجامعة لهما أساسا



انتقد البعض تايلور على أساس أنه يتناول عمل الإنسان كتناوله
 لجهاز هندسي ... غير أنه نفى ذلك وأكد إنسانية العامل

نفس المشاعر .. نفس البواث .. نفس الآمال .. نفس النقائص ..
نفس الفضائل » .

“The Workers are just the same as you and I are. The working man and the Collage Professor have fundamentally the same feelings, the same motives, the same ambitions, the same failings, the same virtues ... ”

ثم يستطرد تايلور في محاضراته موضحا « أن العمال قضوا طيلة حياتهم يتلقون الأوامر ويطيعونها .. أى أنهم في المستويات الأدنى .. فلا تتصوروا أن هذا يعنى أنهم أقل احتراما لأنفسهم منى ومنك .. أنهم ينظرون الى أنفسهم على أنهم فضلاء ولهم أهميتهم مثلى ومثلثك تماما .. وليكن مفهوما أن الشك يعتبر من أهم خصائصهم حينما يتعاملون معنا .. بل انهم يبحثون عن أى علامة يتوهمون منها أننا ننظر اليهم نظرة تعالى .. أو نظرة احتقار .. اننا ينبغى أن نصبر ونداوم على الاصلاح بالأسلوب العلمى .. فالحاجة الى اصلاحات عديدة تتطلب قدرا كبيرا من الزمن .

“Much needed reforms, take a great deal of time”.

هذا قليل من كثير مما يوضح انسانية هذا العالم الذى اطلق عليه الباحثون « أبو الادارة العلمية » .. واذا كان هناك بعض الضغط الذى قام به ، فما كان هذا الا من متطلبات احداث التغيير من التقليدية الى العلمية .. ودائما الرواد الأوائل يكتب لهم قبرهم ان يتلقوا الوانا من سوء الفهم .. وكثيرا من النقد ، النقد ، حتى من هؤلاء الذين لم يتعمقوا في ابجديات المواضيع التى ينتقدونها .. ولكن هذه هى دائما سنة الحياة .. فقد لاقى « فردريك ونسلو تايلور »

٩٠
كثيراً من النقد ، بل العداء من أجل تطبيق وسائله
الفنية الجديدة للإدارة .

هذه الوسائل الفنية للإدارة كانت تستهدف غرضين رئيسيين :

أولهما : اكتشاف خير الوسائل لأداء مختلف الأعمال في الزمن
القياسي الأمثل ، وذلك عن طريق القيام بتجارب في هذا الموضوع ،
ويمكن عن طريق هذه التجارب استنباط مبادئ علمية تكون قابلة
للتطبيق .

ثانيهما : إيجاد تقسيم جديدة للعمل New division of labor
يوضح العلاقات بين الإدارة والعمال ، ويتناول السلطات والمسئوليات
لكل عمل ، مع إظهار مدى أهمية التخطيط في تحقيق الكفاءة الانتاجية ،
أى أنه يوضح أهمية الفصل بين التخطيط الذى تقوم به الإدارة ..
والتنفيذ الذى يقوم به العمال ..

وقد صار تايلور عضواً في الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين
عام ١٨٨٥ ، الأمر الذى يسر له حضور اجتماعاتها والمشاركة في المناقشات
العملية في المواضيع التى تعرض عليها .

يتبين لنا مما سبق أن تايلور كان مهتماً بطرائق العمل في المصنع
الصغير ووسائل رفع كفاءة العمل أكثر من اهتمامه بالمستويات الأعلى
من الإدارة .

He was interested in working methods and efficient operating
at shop floor level rather than in the higher management.

وقد قام تايلور بدراسة الوقت الذى يستغرقه العامل في أداء عمله،

كما قام بتحليل حركاته أثناء قيامه بأداء أعماله Time and motion study وخرج من ذلك الى أنه يمكن رفع الكفاية الانتاجية للعامل اذا أمكن استبعاد كثير من الحركات غير اللازمة التي يقوم بها أثناء قيامه بعمله ، وتحديد وقت نموذجي للحركات اللازمة التي يتطلبها أداء الأعمال ، وبالتالي تحديد وقت نموذجي لكل عمل وبذلك أمكنه القضاء على الجهود الضائعة ، وتقليل إجهاد العامل fatigue ومحو الاسراف الذي تبذل المشروعات الاقتصادية أقصى جهودها للعمل على تلافيه . وقد ساعد تايلور على القيام بهذه الأبحاث والدراسات ما تقلده من وظائف مختلفة كعامل ، وميكانيكي ، ورئيس عمل ، والتي مكنته من أن يراقب عن كثب العمال وكيفية أدائهم لأعمالهم .

وضع تايلور قاعدة الأساس الوظيفي للعمل ، فقد شاهد المقدم « رئيس العمال Foreman » يتبع الطريقة التقليدية التي تقوم على أساس إشرافه على جميع العمال الذين يعملون تحت إدارته ، ولاحظ من تجاربه وبحوثه أن اتباع هذه الطريقة ينجم عنه الاسراف والضياع ولا يحقق الكفاية الانتاجية التي يهدف اليها أصحاب العمل ، فقسم العمل الذي كان يشرف عليه شخص واحد الى أقسام فرعية يشرف على كل قسم فرعي شخص يتخصص فيه وهذه الأقسام الفرعية هي (٣٥) :

١ - موظفون كتابيون يشرفون على انسياب العمل وفقا لأوامر

العمل الصادرة Route clerks

٢ - موظفون كتابيون يختصون ببطاقات التعليمات الخاصة بتنفيذ

الأعمال Instruction Cards

٣ - موظفون كتابيون يختصون بمراعاة الوقت والتكلفة

Cost and time وهؤلاء هم الذين يصمموا ويضعوا التعليمات من

غرفة التخطيط Planning room

٤ - مشرفون لكل مجموعة Gang Bosses

٥ - مشرفون للسرعة Speed Bosses

٦ - الفاحصون Inspectors

٧ - مشرفون لأقسام التصليلات Repair Bosses وهؤلاء عليهم أن يرشدوا العمال الى أفضل الوسائل لتنفيذ التعليمات الصادرة اليهم ويتأكدوا من أن هذه التعليمات تتم في الوقت المحدد .

٨ - شخص مسئول عن النظام في المصنع Shop disciplinarian وهذا الشخص يقوم بهذه الوظيفة بالنسبة للمصنع بأسره .

وقد ادت هذه التقسيمات التي وضعها تايلور الى نتائج مرضية ، منها أنه أمكن في مدة قصيرة تدريب رؤساء يستطيعون القيام بكفاية بالمهام الموكولة اليهم ، بينما ان الوضع كان غير ذلك في الطريقة القديمة حيث كان يستغرق التدريب فترة طويلة وبعد ذلك لا يستطيع الرؤساء اجادة الاجزاء من المهام الموكولة اليهم .

وقد أمكن لتايلور أن يدرب أشخاصا ، بعضهم من العمال ، وبعضهم من المشرفين القدامى Old style Bosses وبعضهم من خريجي الكليات الصناعية والمدارس الفنية ، واستطاع هؤلاء القيام بأعمالهم بكفاية تامة كرؤساء عمل في مدة تتراوح بين ستة أشهر ، وثمانية عشر شهرا . وبذلك أمكن عن طريق تدريب رؤساء العمال طبقا «للتخصص الوظيفي» مد المصانع بالكفايات اللازمة ، بل وفوق هذا أصبح في الاستطاعة مد مثل هذه الشركة بالكفايات اللازمة في وقت معقول ، ولم يكن ذلك بمستطاع اطلاقا في ظل النظام القديم .

وهناك ميزة أخرى أمكن الحصول عليها عن طريق اتباع مثل هذا النوع من التدريب ، وهي أن كل شخص داخل الشركة أصبح له عمل محدد يقوم به ، ويراعى عند تحديد هذا العمل ان يستغرق منه كل وقته ، وبذلك يمكن اعطائه أجر مرتفع في حالة نجاحه في أداء هذا العمل ، أو تخفيض هذا الأجر في حالة فشله .

ويلاحظ على التقسيم الذى وضعه تايلور أنه فصل بين أعمال التخطيط التى توضع في غرفة التخطيط Planning done in the Planning room وبين كيفية تنفيذ هذه الخطط والتي كان على رؤساء العمال متابعة تنفيذها بحيث يؤديها العمال على أفضل وجه ممكن .

وقد قدم تايلور خمسة وظائف من الوظائف السابق ذكرها للنظام الوظيفي لرؤساء العمال أثناء قيامه بالعمل كرئيس للعمال في شركة الحديد المسماة Midvale Steel Company of Philadelphia في عامي ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، وهذه الوظائف هي :

كاتب بطاقة التعليمات — ملاحظ التوقيت — الفاحص — مشرف المجموعة — المسئول عن الترتيب والنظام .

وكان على كل شخص من هؤلاء أن يتعامل مباشرة مع العمال بدلا من اعطاء الأوامر عن طريق رئيس المجموعة في النظام القديم ، وتولى تايلور بنفسه مهمة الاشراف على النظام في المصنع .

وقد لاقى تايلور في مبدأ الأمر صعوبة كبيرة في اقناع رؤسائه بضرورة اتباع المبدأ الوظيفي ، خاصة وأنه كان يسود الاعتقاد بين هؤلاء الرؤساء بأن أساس الادارة Foundation of management

يتطلب اتباع الأسلوب العسكري **Military type** ، غير أنه استطاع بعد جهود مستمرة اقناع هؤلاء الرؤساء بسلامة وصلاحيه النظام الوظيفي .

ويرى تايلور أنه اذا أخذت شركة كبيرة بمبدأ النظام الوظيفي لرؤساء العمال ، فانه من المفضل أن يكون لجميع رؤساء العمال الذين يقومون بنفس الوظيفة رؤساء آخرين فوقهم **Over foremen** فمثلا رؤساء السرعة يرأسهم رئيس عام للسرعة ، وهكذا بقية الوظائف وتكون مهمة هؤلاء الرؤساء مزدوجة :

أولا : يعتبر جزءا من وظيفتهم تعليم رؤساء العمال الذين يعملون تحت ادارتهم طبيعة العمل الذي يقومون به ، والوسيلة التي يستطيعون بها اقناع العمال بتنفيذ الأوامر المعطاة لهم طبقا للتعليمات الواردة في بطاقة التعليمات . وقد كانت هذه المهمة صعبة في بادئ الأمر ، نظرا لأن العمال اعتادوا منذ سنين عديدة على تكييف العمل الذي يقومون به بأنفسهم **Suit themselves** وكان كثيرا منهم أصدقاء لرؤسائهم ، وكانوا يعتقدون أن درجة تفهمهم لاتقل بحال من الأحوال عن رؤسائهم .

ثانيا : والمهمة الثانية لهؤلاء الرؤساء العامين هي التغلب على الصعاب **Smooth out the difficulties** التي تنشأ بين مختلف الرؤساء ، فاذا قابل اثنان من الرؤساء صعوبة ما ، ولم يستطيعا حلها ، فعليهما أن يرسلا في طلب رئيسهما العام والذي غالبا ما يكون في استطاعته تصحيح الوضع **Straighten it out** فاذا تعذر على الرئيس العام لرؤساء العمل علاج الموقف ، فان الأمر يحال الى المراقب المساعد **Assistant superintendent** والذي تكون من بعض واجباته القيام بمهمة التحكيم في مثل هذه المصاعب **Arbitrating such difficulties**

صفات رئيس المجموعة :

وفيما يتعلق برئيس المجموعة الذى يشرف على آلات خراطة مثلا يرى فردريك ونسلور تايلور أنه ينبغى أن تتوافر فيه الصفات الآتية .

أولا : أن يكون على قدر كبير من الالمام والدراية بميكانيكية الآلات .

ثانيا : أن يتفهم الرسوم والتصميمات ، وله القدرة على تصور هذه الرسوم والتصميمات فى شكلها المنتج النهائى ، الأمر الذى يتعين معه أن يكون على قدر من العلم والتفكير .

ثالثا : يجب أن يتأكد مقدما أن كل شئ معد للعمل ، كأن يرى أن جميع المعدات والأدوات اللازمة للعمل فى موضعها بحيث تكون فى متناول يد العمال العاملين على الآلات ، وهذا يتطلب من رئيس المجموعة تركيز الذهن .

رابعا : عليه أن يتأكد أن كل عامل يحافظ على نظافة الآلة التى يعمل عليها ، وأنها فى حالة جيدة ، وهذا يتطلب من رئيس المجموعة أن يكون نظيفا بطبعه ومثلا يحتذى فى النظام .

خامسا : عليه أن يتأكد من أن الانتاج قد تم وفقا للمواصفات وبأعلى قدر من الجودة والكفاية .

سادسا : عليه أن يتأكد من أن القوى العاملة التى تعمل تحت اشرافه تؤدي عملها بانتظام فى حدود الزمن المقرر . ومن أجل تحقيق هذا ينبغى أن يكون رئيس المجموعة مثالا للجهد والنشاط ، وله قدرة على اشغال حماس العمال للعمل ، على أن يقترن هذا بالدقة الكاملة والحفاظ على المستوى الجيد للانتاج .

سابعاً : عليه أن يراقب باستمرار القوى العاملة التي تعمل تحت إشرافه ويتأكد من أن « الشغلة » أو الجزئية من جزئيات « العملية » تذهب الى الآلة المخصصة لانتمائها .

ثامناً : عليه أن يراقب بصفة عامة الوقت والمعدلات الزمنية التي يتم فيها الانتاج للقطعة .

تاسعاً : يجب أن ينظم العمال الذين يعملون تحت إشرافه ، وأن يعمل على تعديل أجورهم وفقاً لما يحققونه من كفاية ، ويتطلب ذلك من رئيس المجموعة أن يتصف بسلامة الحكم على الأشخاص ومراعاة العدالة .

وقبل أن تترك الكلام عن تايلور ، يهمننا أن نشير الى أنه بما قام به من بحوث ودراسات داخل المصنع يعتبر واضعاً لأسس وقواعد النظام الوظيفي في الإدارة ، وهو أحد النظم العلمية التي تعتمد عليها الإدارة الحديثة الآن، كذلك طالب تايلور بوجوب الفصل بين التخطيط والتنفيذ، وبذلك يكون قدر شارك مشاركة فعالة في وضع اللبنة الأولى في صرح الإدارة العلمية Scietific management

وهناك ^(٣٦) من يعتبر فردريك ونسلور تايلور « أبو الإدارة العلمية "Father of Scientific Management" ويلخص مفهوم الإدارة العلمية في امكانها تحقيق ما يأتي :

— تطبيق العلم بدلا من الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي Rule of Thumb

— الانسجام بدلا من التفرقة Discord

– التعاون بدلا من سيادة روح الفردية Individualism

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج بدلا من الانتاج المحدود .
- العمل على تنمية كفاية الفرد حتى تصل الى أقصاها ، وبالتالي تحقق له مزيدا من الرخاء والرفاهية .

وقبل أن نختم حديثنا عن « فردريك ونسلو تايلور » – يكفيننا تعبيرا عن شخصيته أن نوضح أنه كان يؤمن بالعقل .. وبضرورة استخدامه .. ويتمثل هذا في قولين نقتبسهما من كلماته الكثيرة التي تكرر فيها هذا المعنى .. فهو يعرف الإدارة بأنها إدارة الابتكار والحوافز “Management of Initiative and Incentive” وكذلك تعليق بعض كبار رجال الأعمال فن شهادته أمام مجلس النواب الأمريكى بقوله : ان أهم جانب مثير فيها Most Stirring Part .. قوله .. ان الإدارة العلمية الحقة تتطلب ثورة عقلية من جانب الإدارة .. ومن جانب العمال ..

“Scientific Management Requires a Mental Revolution on the Parts Both of Management and of Workers”.

ولعل هذا العرض التحليلي الموجز ، يكشف عن بعض الجوانب التى من أجلها أطلق علماء التنظيم والإدارة على هذا العالم .. « أبو الإدارة العلمية » ..

هنرى فايول Henri Fayol (١٨٤١ - ١٩٢٥)

ولد هنرى فايول عام ١٨٤١ ، وفى سن الخامسة عشر التحق بمدرسة الليسيه فى مدينة ليون Lyon حيث أمضى سنتين ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة الأهلية للمناجم بسانت اتيين St-Etienne وكان يعتبر حينئذ بسنه الذى يبلغ سبعة عشر عاما أصغر طالب فى المدرسة. وفى سن التاسعة عشر تخرج مهندسا للمناجم Mining Engineer ثم عين فى عام ١٨٦٠ مهندسا بشركة Commentary Fourchambault Company وقد أخذ يرتقى فى سلم الوظائف بها حتى وصل الى مركز المدير العام عام ١٩١٨ ، وظل مديرا للشركة حتى تقاعد عن العمل ، ثم توفى فى ديسمبر عام ١٩٢٥ عن أربعة وثمانين عاما .

ويمكن تقسيم حياته الى أربعة فترات :

الفترة الأولى : من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٢ حيث كان يعمل مديرا مساعدا ، وكانت جهوده الفكرية موجهة نحو حل المشاكل المتعلقة بهندسة المناجم وعلى الأخص التغلب على موضوع الأخطار الناجمة عن الحرائق فى مناجم الفحم .

الفترة الثانية : من عام ١٨٧٢ الى عام ١٨٨٨ ، حيث كان قد تولى مركزا أعلى ، اتجه نحو المشاكل الجيولوجية Geological Problems

الفترة الثالثة : من عام ١٨٨٨ الى عام ١٩١٨ حيث كان يتولى مركز المدير العام Managing Director : وكان أبرز ما فى هذه الفترة اظهار البحثين اللذين يعتبران ثمرة دراساته وخبرته الطويلة ، واللذين أوضح فيهما اتجاهه الفكرى وهذين البحثين هما :

بحث ألقاه عام ١٩٠٠ في مؤتمر دولي يضم رجال المناجم والمعادن ،
والثاني بحث عنوانه آراء حول المبادئ العامة للإدارة Discourse on
the general principles of administration ألقاه في محاضرة عام
١٩٠٨ بمناسبة العيد الفضي لشركة الحديد المعدنية ، وهذان البحثان
هما الأساس الفكري لموضوع كتابه المسمى
Administration Industrielle et Générale

والذي يعتبره كثيرون شيئا جديدا في عالم الفكر الإداري ، وقد
قدر البعض^(٣٧) أنه يعتبر سابقا لأوانه مائة عام على الأقل . ولم ينشر
هذا البحث على نطاق واسع الا في عام ١٩٢٥ ، ثم ظهرت له طبعة باللغة
الانجليزية في عام ١٩٢٩ .



ان نجاح هنري فايول في القيام بالواجبات الملقاة على عاتقه في
الشركة التي كان يعمل بها ، كان يعتبر حدثا تاريخيا في حياة الصناعة
الفرنسية ، حيث أنه عندما عين مديرا عاما في عام ١٨٨٨ كانت هذه
الشركة على هاوية الافلاس Verge of bankruptcy ولكن أمكنها
عن طريق تطبيق وسائله العلمية للإدارة أن تقف على قدميها ، وتسير قدما
في طريق الانتاج وتحتل مركزا مرموقا في مجال انتاج الحديد، واستطاعت
هذه الشركة خلال الحرب العالمية الأولى « ١٩١٤ - ١٩١٨ » أن تؤدي
لفرنسا خدمات جليلة لا يمكن تقديرها بأي حال من الأحوال .

وعندما تقاعد عن العمل وهو في سن السابعة والسبعين كان مركز
هذه الشركة المالي متين ، كما وأن القوى العاملة الفنية فيها كانت على
درجة عالية من الكفاية .

الفترة الرابعة : من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٢٥ فبالرغم من أن فايول
كان قد تقاعد في سن الشيخوخة وهو على جانب كبير من النضج ، الا

أن جهوده أخذت في الاستمرار • فانه منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٥
كرس جهوده لشرح نظريته في الادارة ، وهى ثمرة ثلاثين عاما في الممارسة
التطبيقية بنجاح ملحوظ •

ويلاحظ أن فايول كتب بحوثه كتحليل للهيكـل الإدارى ، وطريقة
تطبيق الوظيفة الإدارية من وجهة نظره الخاصة • ويمكن تلخيص الاطار
العام لوجهة نظره فيما يلى :

المبادئ الإدارية عند فايول

Principles of Management

١ - تقسيم العمل :

يستهدف هذا المبدأ الحصول من الرد على قدر أكبر من الإنتاج ، بنفس الجهد الذى يبذله ، ويمكن تحقيق ذلك ليس فقط فى العمل الفنى ، بل أيضا فى جميع أنواع الأعمال بدون استثناء . ويعتبر « فايول » التخصص أمرا طبيعيا Natural order وهو يستدل على ذلك بأنه فى عالم الحيوان كلما ازدادت هذه المخلوقات رقا ، كلما ازدادت أعضاؤها وضوحا وتميزا .

كذلك يزداد الأمر وضوحا فى المجتمعات الانسانية ، وهى أعلى المخلوقات رقا ، حيث يكون هناك تناسب كامل بين كل عضو من أعضاء الجسد مع ما يؤديه من وظائف . وهكذا كلما اطرده نمو جماعة من الجماعات استجدت أجهزة قادرة على أداء الأمور المستحدثة وذلك بدلا من الجهاز الذى كان يؤدى جميع الوظائف من قبل .

٢ - المسئولية والسلطة Authority and Responsibility

السلطة هى ممارسة حق يخول لصاحبه اصدار أمر ، ويكون على الغير الطاعة التامة exact obedience وهو يرى وجوب التمييز بين سلطة المديرين الرسمية المستمدة من مراكزهم، والسلطة الشخصية الناتجة من حصيلة صفات عديدة كالذكاء والخبرة ، وارتفاع الروح المعنوية ، والقدرة على القيادة ، وما أداه الشخص من خدمات سابقة ... الخ .

وهو يرى أن المسئولية نتيجة طبيعية للسلطة Responsibility is a corollary of authority وعلى ذلك يجب تحديد درجة المسئولية

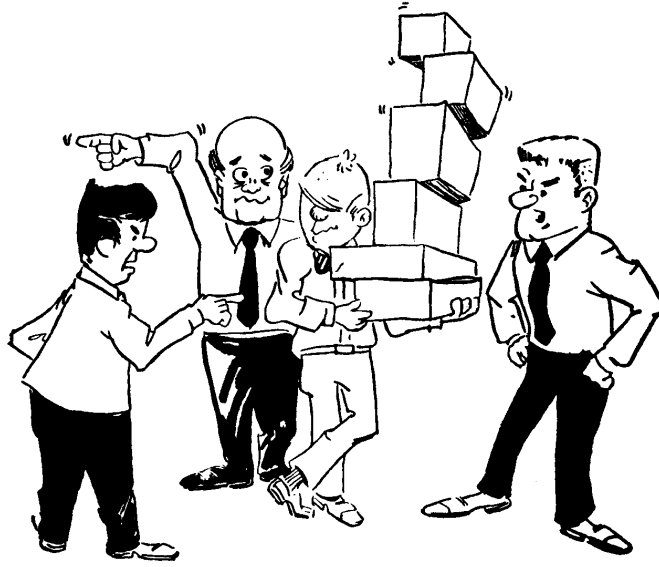
أولاً ، ثم تخويل صاحبها السلطة المناسبة ، والعدالة تأخذ حظها من التقدير نتيجة لمساندتها بمنطق السلطة والمسئولية ، والتي تعنى هنا القدرة على العطاء والثواب ، وكذلك القدرة على العقاب ، فمن أجل المصلحة العامة تشجع الأعمال النافعة ، وعلى العكس من ذلك الأعمال غير النافعة .

٢ - النظام Discipline

يمكن تلخيص معنى النظام فى اطاعة الاتفاقات بهمة ونشاط ، واطهار سلوك ودى نحو المنشأة ، ويتمثل ذلك بصفة خاصة فيما يديه الشخص من ملاحظات فى علاقاته الخارجية ، وهو يقوم بكل ذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه الاتفاقات قد عقدت بحرية ، أم قبلها دون مناقشة سابقة . وعلى أى حال فان رأى العام مقتنع تماما بأهمية النظام وقدرته على حسن سير العمل فى دوائر الأعمال ، وأنه بدون النظام لا يمكن أن تزدهر أية منشأة ، أو يطرد نموها . هذا المعنى يزداد وضوحا اذا رجعنا الى المراجع العسكرية حيث نراها تؤكد هذا المعنى بالعبارة التالية « النظام يكون القوة الرئيسية فى الجيوش » Discipline constitutes the chief strength of armies

٤ - وحدة الأمر

يجب ألا يتلقى الموظف تعليماته الا من رئيس واحد فقط One superior only ان عدم احترام هذه القاعدة ينتج عنه الاستهانة بالسلطة والاخلال بالنظام وتعرض المشروع لعدم الاستقرار ، وذلك لأنه طالما يمارس رئيسان سلطتهما على فرد واحد ، أو قسم معين ، فانه سرعان ما يزداد الأمر اضطرابا وتشيع الفوضى وينتشر عدم الرضى بين الجميع .



ينبغي أن يتلقى الرؤوس التعليمات من رئيس واحد

ان ازدواج الأمر dual command يجب تجنبه
سواء في المنشأة الصغيرة او الكبيرة او المتوسطة ..
والا نتج عنه من الخراب والضياع مالا يمكن تداركه ،
ومن الامور الحتمية ، تخلف المشروع ، واكبر من
هذا .. غرس بذور الاحقاد والكراهية .

٥ - وحدة التوجيه Unity of Direction

ويمكن توضيح هذه القاعدة ، بأن كل مجموعة من النشاط تعمل
لتحقيق هدف واحد ، يجب أن يكون لها خطة واحدة One plan
ورئيس واحد One head ويعتبر هذا شرطا أساسيا لتنسيق القوى
وتركيز الجهود . ويجب أن يكون مفهوما أن وحدة التوجيه - والتي

تعنى رئيس واحد وخطة واحدة - لا تتعارض مع وحدة الأمر ، وذلك لأن وحدة الأمر تمارس على الأشخاص ، بينما وحدة التوجيه يقتضيها التنظيم السليم للمشروع بأسره .

٦ - خضوع المصالح الفردية للصالح العام

Subordination of Individual Interest to General Interest,

يتطلب هذا المبدأ تغليب مصلحة المنشأة على مصلحة أحد موظفيها أو مجموعة من الموظفين . كذلك مصلحة الأسرة فوق مصلحة أحد أفرادها ، ومصلحة الدولة فوق مصلحة أى مواطن أو مجموعة من المواطنين . ويبدو أن هذه القاعدة لا تحتاج الى مزيد من الايضاح لتأكيد ضرورتها وأهميتها ، غير أنه للأسف الشديد كثيرا ما تهدر هذه القاعدة نتيجة للجهل والاثرة والأنانية وعدم الشعور بما ينبغى أن يتحلى به الفرد من تغليب الصالح العام ووضعه فوق المصالح الفردية . ويمثل مثل هذا التعارض عقبات ومصاعب كثيرة أمام الادارة ، تحاول جاهدة أن تعمل على تذليلها ومنها مراعاة ما يلى :

١ - الحزم والقذوة الطيبة من الرؤساء .

٢ - أن تكون الاتفاقات عادلة على قدر الامكان .

٣ - الرقابة الدائمة المستمرة .

٧ - مكافأة الأفراد Remuneration of Personnel

تعتبر مكافآت الأفراد ثمنا لما يبذلونه من خدمات ، وعلى ذلك يجب أن تتوافر فى هذه المكافآت العدالة على قدر الامكان ، وأن يسود الرضى أصحاب العمل والعمال .

ومعدل هذه المكافآت يتوقف الى حد كبير على رغبة صاحب

العمل ، والظروف المحيطة به ، ومدى ما يستحقه الموظف ، ويرتبط ذلك بتكاليف المعيشة وتوافر أو عدم توافر القوى العاملة .. والظروف العامة للأعمال والمراكز الاقتصادية ... الخ .

ان طريقة دفع الأجور تستطيع أن تؤثر تأثيرا ملحوظا على تقدم المنشأة ، وعلى ذلك فان اختيار هذه الطريقة يعتبر مشكلة هامة ، ومن الجوانب الهامة التي يحسن توافرها في طريقة دفع الأجور ما يأتي :

- ١ - يجب أن تتوخى عدالة الأجر المدفوع .
- ٢ - أن تشجع القوى العاملة على العمل ، عن طريق مكافأة كل ما يبذله العامل من جهود .
- ٣ - أن لا تؤدي الى دفع أجر أكثر من الحدود المعقولة .

٨ - المركزية Centralization

ان المركزية في نظر هنري فايول ، كنتقسيم العمل أمر يتطلبه منطق الطبيعة ، فانه من المشاهد أنه يوجد في كل شيء حتى every organism سواء كان حيوانا أم انسانا ، يوجد جانب تتجمع فيه مشاعره واحساساته ، هذه الجانب يطلق عليه مخ brain أو جانب موجه directive part ومن هذا المخ ... أو الجانب الموجه تخرج الأوامر والتعليمات الى مختلف الأجزاء فيؤدي كل عضو عمله ، وتكون لديه القدرة على الحركة والأداء .

والمركزية ليست وسيلة من وسائل الادارة تعتبر جيدة أو رديئة لذاتها ، بحيث يترك الأخذ أو عدم الأخذ بها وفقا لأهواء المديرين أو الظروف ، ان مركزية الادارة في نظره لا بد من تطبيقها ، غير أن حدود الأخذ بهذا المبدأ تتفاوت بين منشأة وأخرى .

ان مركزية الادارة او لا مركزية الادارة ، مسألة بسيطة نسبية ، ففي المنشآت الصغيرة حيث تنساب الأوامر والتعليمات رأسا من المدير الى التابعين تكون هناك ضرورة حتمية للأخذ بقاعدة المركزية .

أما المنشآت الكبيرة ، حيث تدرج السلطات والمسئوليات ، فانها تمثل مرحلة طويلة تعترض سبيل الاتصال المباشر بين المدير والمراحل الأدنى في سلم السلطات والمسئوليات وعلى ذلك فان الأوامر والتعليمات تنساب من خلال مجموعة من الوسطاء ، وحينئذ يمكن منح الموظف من اللامركزية على قدر ما يتمتع به من الكفاءة والقدرة على الابتكار والمبادرة واعتماد رؤوسيه عليه وظروف العمل . أن درجة الأخذ بالمركزية يجب أن تتفاوت بين منشأة وأخرى تبعا لاختلاف الحالات .

٩ - تدرج السلطات Scalar Chain

ان تدرج السلطة ، عبارة عن ضرورة توضيح سير السلطة في المشروع ، أى السلطة التى يتضح خطها ابتداء من نهايتها ultimate authority حتى أدناها . وعلى ذلك فانه عند القيام بمقتضيات حدود اتصالات العمل ، فان الأمر يقتضى ضرورة سلوك هذا الخط ، حلقة بعد أخرى حتى نبدأ من أو تنتهى الى نهاية السلطة .. أى ينبغى ضرورة توضيح تسلسل الرئاسات من أعلى المستويات الى أدناها .. وتوضيح نطاق الاشراف .

وهذا الخط وان أملت احتياجات تطبيق مبدأ وحدة الأمر ، الا أنه يمكن القول بأنه ليس دائما الأسرع ، والشاهد على ذلك ما نراه في كثير من الأحيان في المنشآت الكبيرة ، وما نراه كذلك أكثر وضوحا في دوائر الحكومة .

ان هناك أمرا يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو أنه يوجد الآن نشاط كبير متعدد يتوقف نجاحه على السرعة في التنفيذ ، وعلى ذلك فان احترام خط السلطة يجب أن يتلاءم مع الحاجة الى السرعة في تنفيذ الأعمال .

١٠ - الترتيب Order

يعنى هنرى فايول بالترتيب ، ترتيب الأشياء والأفراد ، وهو يعنى فيما يتعلق بترتيب الأشياء « أن كل شيء يجب أن يكون له مكان .. وأن يوضع كل شيء في مكانه الخاص » . ويسرى هذا المعنى أيضا فيما يتعلق بترتيب الأفراد ... « كل فرد يجب أن يكون له مكان ... وأن يوضع كل فرد في مكانه المناسب » .

وقد خلاص فايول مما سبق بوجود ترتيبين في المنظمة ، ترتيب مادي للأشياء ، وترتيب اجتماعي للأفراد .

الترتيب المادي Material Order

يستهدف الترتيب المادي للأشياء تجنب ضياع المواد الأولية ، وعلى ذلك فانه لا مكان تحقيق ذلك ، لا يكفي فقط وضع كل شيء في مكانه المخصص بشكل مرتب ، بل يجب أيضا أن يختار هذا المكان بعناية بحيث يمكن المنشأة من مزاوله مختلف أوجه نشاطها بأعلى قدر ممكن من اليسر .

الترتيب الاجتماعي Social Order

يستهدف الترتيب الاجتماعي للأشخاص تخصيص مكان لكل موظف ، وأن يوضع كل موظف في المكان المخصص له ، ويقتضى الترتيب أن يكون المكان مناسباً للموظف ، وأن يكون الموظف مناسباً

للمكان .. أو كما يقول المثل الانجليزي « الرجل اللائق في المكان
اللائق » The right man in the right place

ويخلص فايول مما تقدم الى أن الترتيب الاجتماعي
يتطلب حسن تطبيق قاعدتين من أهم القواعد اللازمة
للنشاط الإداري وهما : التنظيم الجيد ، والاختيار
الجيد .

١١ - المساواة Equity

يتساءل فايول قائلاً ... لماذا المساواة وليست العدالة ؟ ويستطرد
قائلاً ان العدالة عبارة عن احترام المعتقدات الوضعية وجعلها موضع
التنفيذ ، غير أن هذه المعتقدات الوضعية لا تستطيع أن تحيط بكل
شيء ، فضلاً عما قد يعتورها من الإبهام والغموض في نصوصها ، الأمر
الذي يتطلب تفسيرها ، أو الإضافة إليها لتعويض ما بها من قصور
inadequacy

ان تشجيع القوى العاملة لأداء وظائفها بأعلى ما في طاقتها وقدرتها
من الولاء والاخلاص ، يتطلب ضرورة اتباع قاعدة المساواة ... تلك
المساواة التي يراعى عند تطبيقها أن تكون ممزوجة بالعطف والعدالة ،
بحيث تكفل خبرة القوى العاملة وممارستها للعمل، والمساواة بهذا المعنى
تستبعد العنف والقوة ، ويتطلب ممن يطبقها أن يتصف بالخبرة ، وأن
يكون على قدر كبير من الذوق والشعور الفياض .

١٢ - استقرار العمل Stability of Tenure of Personnel

يتطلب الموظف الجديد بعض الوقت للاعتياد على عمله الجديد حتى
يتمكن من أدائه بنجاح ، هذا مع الافتراض دائماً أن هذا الموظف تتوافر
لديه القدرات المطلوبة لأداء هذه الوظيفة .. وعلى ذلك فانه قبل

حصوله على هذا المران ، أو في حالة حصوله على هذا المران ولكنه استبعد من وظيفته ، فانه لا يمكن القول انه أدى عملا ذو أهمية للمنشأة التي يعمل بها . ومما لا شك فيه ، انه اذا تكررت مثل هذه الأمور ، فان العمل لن يتم على أفضل وجه ممكن .

وعلى وجه العموم ، ان استقرار العمل علامة من علامات حسن الادارة ويشاهد في المنشآت الناجحة ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ عدم الاستقرار في المنشآت غير الناجحة ، الأمر الذي يتضح منه ان عدم الاستقرار يحدث نتيجة لسوء الادارة .

١٣ - المبادرة او الابتكار Initiative

يستشعر الشخص الذكي قدرا كبيرا من الرضى عندما يخطط لفكرة معينة ، ويحرص حرصا شديدا في العمل على تأكيد نجاحها . هذه القدرة على التفكير والتنفيذ هي ما نسميه بالمبادرة أو الابتكار .

ومن الأمور المرغوب فيها أن يتحلى الموظفون في مختلف المراحل الادارية داخل التنظيم بهذه الصفة التي تعنى القدرة على الخلق والابداع والابتكار ، وعلى ذلك فانه من الضروري أن تعمل الادارة على تشجيع تنمية هذه الصفة حتى تصل الى أقصاها .

وتعتبر هذه الصفة مصدرا هائلا من مصادر قوة المشروع اذا تحلى المدير بها . والمدير الناجح يجب أن يكون راغبا وقادرا على تضحية بعض غروره ، في سبيل منح مساعديه الفرصة ليستشعروا أهميتهم الذاتية ، ويكشفوا عن القدرات الخلاقة والمبدعة لديهم ، وذلك عن طريق

تنمية هذه الصفة فيهم ، وذلك لأنه - اذا ما تساوت الصفات الأخرى -
فإن المدير القادر على تنمية هذه الصفة لدى مساعديه يعتبر أفضل
من ذلك الذى لا يستطيع أن يحقق ذلك .

١٤ - روح الاتحاد Esprit de Corps

ان قادة المشروعات Business Heads عليهم أن يفكروا تفكيراً
عميقاً في المثل القائل « الاتحاد قوة Union is strength » فروح
الاتحاد والانسجام بين أفراد القوى العاملة في المشروع تعتبر قوة كبيرة
له ، وعلى ذلك يجب أن تبذل الجهود لتدعيمها . وهناك طرق عديدة
لامكان تحقيق ذلك نذكر من بينها بصفة خاصة ، قاعدة واحدة واجبة
التطبيق وثمرتان يجب تجنبهما .

أما القاعدة الواجبة التطبيق فهي قاعدة « وحدة الأمر »
أما الثمرتان الواجب تجنبهما فهما :

(أ) سوء فهم القول السائد « فرق واحكم divide and rule

(ب) سوء استخدام التعليمات المكتوبة لاتصالات العمل .

يرى « فايول » أنه من الأمور التي يجب مراعاتها عدم بث الفرقة
بين أفراد القوى العاملة في المشروع وهو في ذلك يقول « ان بث الفرقة
بين قوى الأعداء لضعافهم يعتبر عملاً يتصف بالمهارة ، بينما بث الفرقة
بين نفس الفريق الذى ينتمى اليه الشخص يعتبر اثماً كبيراً » .

كما يرى « فايول » أنه عند التعامل في شئون تتعلق بالمشروع ،
أو اعطاء أمر يحتاج الى مزيد من الشرح ، غالباً ما يكون من الأسر
والأسرع القيام بذلك شفها وعدم اللجوء الى الكتابة .

وعلى ذلك يفضل « فايول » اعطاء الأوامر شفها كلما كان ذلك ممكنا ومجديا ، لأن ذلك يحقق السرعة والوضوح والانسجام .

ويختتم « فايول » بحثه عن القواعد ، والمبادئ الادارية وأهميتها قائلا « بدون مبادئ .. يعيش المرء في الظلام والفوضى .. ان المبادئ هي المنارة التي تهدي من يسترشد بها ، ولن يستطيع ذلك الا أولئك الذين يعرفون الطريق إليها » .

الواجبات الادارية للتنظيم

Managerial Duties

يرى فايول أنه يجب على المنظمة أن تقوم بالواجبات الادارية الآتية في جميع الأحوال :

- ١ - التأكد من أن التخطيط أعد بعناية ، وأنه ينفذ بكل دقة .
- ٢ - التأكد من أن التنظيمين : الانساني والمادى يكفلان تحقيق أهداف المشروع .
- ٣ - وضع سلطة مفردة مرشدة Single guiding authority ويجب أن تتوافر في هذه السلطة المفردة الحكمة والنشاط .
- ٤ - تنسيق الجهود ، والعمل على أن يتوافر الانسجام بين مختلف أوجه النشاط داخل المنشأة .
- ٥ - اعطاء قرارات حاسمة وواضحة .
- ٦ - إيجاد وسيلة فعالة للاختيار بحيث يرأس كل قسم شخص

يتصف بالقدره والحيوية والنشاط ، وأن يوضع كل موظف في المكان الذي يستطيع أن يؤدي فيه أعظم قدر من الخدمة •

٧ - تحديد الواجبات بوضوح •

٨ - تشجيع الرغبة في تحمل المسؤولية ، وتشجيع الابتكار وروح المبادرة في العمل •

٩ - اعطاء مكافآت عادلة للخدمات المبذولة •

١٠ - الاستفادة من مفهوم العقوبات لتقويم الأخطاء •

١١ - التأكد من استتباب النظام واستقراره •

١٢ - التأكد من تغلب المصلحة العامة ووضعها فوق المصلحة الفردية •

١٣ - اعطاء عناية خاصة لقاعدة وحدة الأمر •

١٤ - الاشراف على الترتيب المادى ، والترتيب الانسانى •

١٥ - الرقابة العامة على كل ما في التنظيم •

١٦ - مقاومة كثرة التعليمات •

ويرى فايول انه يجب على الادارة ان تقوم بجميع الواجبات السابقة في مختلف المشاريع ، سواء كانت فردية او غير فردية ، غير انه يرى ان تحقيقها يكون يسيرا كلما كبر حجم المشروع وازداد عدد موظفيه •

عناصر الإدارة عند فايول Elements of Management

أولاً - التخطيط Planning

يرى فايول في القول الشائع « الإدارة تعنى النظر الى المستقبل
managing means looking ahead » ما يوضح أهمية التخطيط فيما
يتعلق بدوائر الأعمال • كما ويستطرد قائلاً « حقيقة أن النظر الى
المستقبل ليس كل الإدارة ، الا أنه جانباً أساسياً فيها » •

« وتبدو الحاجة واضحة الى التخطيط في أحوال عديدة ، وبطرق
مختلفة ، ولعل أهمها هي وضع الخطة للعمل في المستقبل ، إذ أن آثارها
تكون فعالة ومثمرة ، هذا فضلاً عن أنها تعتبر بمثابة صورة المستقبل
وتعتمد خطة العمل للمستقبل في نظر فايول على ثلاثة نقاط :

١ - موارد المنشأة •

٢ - طبيعة العمل وأهميته •

٣ - اتجاهات المستقبل •

ويلاحظ أن فايول لا يقلل من أهمية التخطيط ، بل يعتبره من
أصعب الأمور التي تقابلها المنشآت •

ثانياً - التنظيم Organizing

يرى فايول أن تنظيم منشأة ما يعنى مدها بكل شئ نافع تحتاج
اليه لتأدية مختلف وظائفها ، كالمواد الخام ، والأدوات ، ورأس المال ،
والأفراد • وكل هذه الأمور يمكن تقسيمها من وجهة نظره الى قسمين :

التنظيم المادى ، والتنظيم الانسانى • وقد ركز جهوده نحو التنظيم الانسانى •

ثالثا - القيادة Command

يرى فايول أنه اذا ما تم التنظيم على الوجه المتقدم ، فلا يبقى بعد ذلك الا ادارته وتشغيله ، وهذه هى القيادة • والقيادة هنا تعنى مختلف الرؤساء والمديرين كل فى حدود مسؤولياته ، وفى نطاق الوحدة التى تدخل فى اختصاصه فكل مدير عليه أن يحصل من جميع موظفيه على الجهد الأمثل لمصلحة المنشأة بأسرها •

والقيادة السليمة يجب أن تتوافر فيها الصفات الآتية :

- ١ - المعرفة التامة بمن يعمل تحت امرتها من موظفين •
- ٢ - استبعاد غير القادرين •
- ٣ - الاحاطة الشاملة بجميع الاتفاقات الملزمة للمنشأة وموظفيها •
- ٤ - القدوة الحسنة •
- ٥ - مراجعة التنظيم مراجعة دورية والاستعانة فى تحقيق ذلك بالخرائط التنظيمية الملخصة •
- ٦ - جمع كبار معاونين عن طريق المؤتمرات لتركيز الجهود وتوحيد توجيههم •
- ٧ - عدم التدخل فى التفاصيل ، حتى لا يستغرق ذلك كثيرا من جهد القيادات ووقتها •
- ٨ - أن تستهدف القيادة السليمة تحقيق الوحدة بين أفراد القوى

العاملة وحثها على النشاط والولاء ، وتشجيع روح الابتكار والمبادرة فيها .

رابعاً - التنسيق Co-ordination

التنسيق هو تحقيق الانسجام بين مختلف أوجه النشاط في المنشأة بقصد تيسير عملها وتحقيق نجاحها . والتنسيق يتناول فيما يتناول الجوانب المادية والاجتماعية والوظيفية للتأكد من ملاءمة كل جزئية من الجزئيات للقيام بمهمتها وقدرتها على أداء ذلك بصورة اقتصادية .

والتنسيق الجيد في أى مشروع من المشروعات يجب أن تتوافر فيه الحقائق الآتية :

١ - كل ادارة من الادارات تعمل في انسجام تام مع بقية الادارات .

٢ - يجب أن تعرف كل ادارة من الادارات ، والأقسام التابعة لها ، الدور الذى يجب عليها أدائه بوضوح تام ، كذلك المعونة المتبادلة التى يمكن أن يؤديها كل للآخر .

٣ - يجب أن يتناسق باستمرار جدول العمل للادارات المختلفة والأقسام الفرعية مع مختلف الظروف والأحوال .

ولا يخفى أن مثل هذه النتائج السابق ذكرها لا يمكن تحقيقها الا عن طريق الذكاء والخبرة والتوجيه الحى النشط . ومن أجل ذلك يلاحظ عدم تمام تحقيقها في كثير من المنشآت لعدم قدرتها على توفير العناصر اللازمة لامكان تحقيق التنسيق الجيد .

خامسا - الرقابة Control

يرى فايول أن مهمة الرقابة في أى منشأة هو التحقق من أن كل شيء يحدث وفقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المقررة، كما وتهدف الرقابة الى اظهار نقاط الضعف والأخطاء حتى تعمل المنشآت على تلافي وقوعها أو تمنع حدوثها مرة ثانية .

ويستند نطاق الرقابة بحيث يشمل كل مافي المنشأة من أشياء وأشخاص وأعمال .

ويرى فايول أن هناك جوانب كثيرة يجب أن تهتم بها الرقابة .

فيجب مثلا على الادارة أن تتأكد من وجود خطة ، وأن هذه الخطة تنفذ بكل دقة حتى آخر لحظة . ومن استخدام الخرائط التوضيحية الملخصة ومن أن التعليمات تنساب في خطوط السلطة وفقا للمبادئ الادارية ، كما ويجب على الادارة أن تتأكد من عقد مؤتمرات التنسيق ... الخ .

وتتطلب وجهة النظر التجارية ضرورة التأكد من أن المواد الأولية التي تدخل في المنشأة أو التي تخرج منها ، تراجع من حيث الكمية ، والنوع ، والسعر . وأن سجلات المخازن تمسك بدقة ، وأن المنشأة تنفذ كل ما تتعهد به من وعود .

ومن الناحية الفنية يجب أن يكون هناك تقدم ملحوظ في عمليات التشغيل ووسائل الصيانة ، وحالة المصنع ، وما تؤديه القوى العاملة من أعمال .

ومن الناحية المالية تشمل الرقابة الدفاتر والنقدية والمصادر المالية واستعمالات رأس المال ... الخ .

ومن الناحية التأمينية التأكد من أن الوسائل المستخدمة لوقاية الممتلكات والأشخاص في حالة جيدة .

وأخيرا ... من الناحية المحاسبية ، يجب التأكد من وجود جميع الوثائق والمستندات ، وامكان الرجوع اليها في سرعة عند الضرورة دون أى تأخير أو ابطاء ، وأنها تعطى صورة واضحة لحالة المنشأة وأن الرقابة تستطيع أن تتحقق من ذلك عن طريق مراجعة الدفاتر والاحصاءات، والأشكال البيانية ... الخ . كما وينبغي التأكد من دقة هذه الوثائق ، وعدم وجود مستندات عديمة الفائدة ، أو أرقام عديمة الجدوى .

ويتضح من التفكير الأساسى لفايول فيما يتعلق بالهيكل الادارى أنه يعتبر التنظيم احدى وظائف الادارة ، وأنه يستقل عن التخطيط ، والتوجيه ، والتنسيق والرقابة ، ذلك على الرغم من أنهما عنصران متداخلان فى العمل . وهو يجذب استخدام الخرائط التوضيحية للهيكل الادارى ، ويقول انه تكفى نظرة واحدة الى هذه الخرائط لتمكن المنشأة وأقسامها من معرفة الاختصاصات وحدود السلطة ، وهو يرى أن هذه الخرائط التوضيحية تؤدي أكثر مما يؤديه الشرح الطويل .

ويرى فايول ضرورة وجود اخصائيين فنيين يعاونون المدير العام فى المسئوليات الملقاة على عاتقه ، على ان لا يكون لهؤلاء الفنيين سلطات معينة . انما يعملون وفقا للتعليمات التى تصدر اليهم من المدير العام .

تقسيم الوظائف عند فايول

يرى فايول انه يمكن تقسيم جميع أوجه النشاط في المنشآت الصناعية الى ست مجموعات :

١ - النشاط الفنى Technical activities كالإنتاج ، والصنع وإخراج سلعة جديدة من عدد من الأشياء المصنوعة .

٢ - النشاط التجارى Commercial activities : كالشراء والبيع والمبادلة .

٣ - النشاط المالى Financial activities : وهو يهدف الى حسن استعمال المال على الوجه الأمثل .

٤ - النشاط التأمينى Security activities : ويهدف الى حماية الممتلكات والأشخاص .

٥ - النشاط المحاسبى Accounting activities : كالقيام بعمليات الجرد وعمل ميزان المراجعة والميزانية ، وحسابات التكاليف ، والأرقام الإحصائية .

٦ - النشاط الإدارى Managerial Activities : كالخطيط وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة .

وهو يرى أن المنشأة سواء كانت بسيطة أم معقدة ، صغيرة أم كبيرة ، فإن هذه المجموعات الست من أوجه النشاط ، أو هذه الوظائف الأساسية ينبغى أن تتوافر دائما ، وأن لا يتولاها الا الكفاءات القادرة على القيام بها .

ويعتبر « فايول » من الأوائل الذين نادوا بضرورة تعليم الإدارة ، غير أنه اشترط ضرورة توافر سمات خاصة وصفات إدارية معينة ، والتدريب على اكتساب هذه الصفات **Managerial Qualities & Training** ، منها مثلا ضرورة توافر صفات جسمانية **Physical** كالصحة والقوة والنشاط ، ... وصفات ذهنية **Mental** ، كالقدرة على الفهم والاستيعاب والنضج العقلي ، والقدرة على التكيف مع ظروف بيئة العمل ، وصفات معنوية **Moral** ، كالاستعداد لتحمل المسؤولية في همة وحزم ، والقدرة على الخلق والابداع والابتكار ، والشعور بالعزة والكرامة والثقة في النفس .. كما وينبغي أن يكون لديه ادراك بمجريات الأمور والمشكلات العامة ، بحيث يمكن القول أنه واسع الاطلاع وعلى جانب كبير من الثقافة العامة **General Education** ، وعلى دراية خاصة **Special Knowledge** بكل ما يحيط بالمنشأة من ظروف أو علاقات عمل .. هذا فضلا عن توافر الخبرة لديه **Experience** ، تلك الخبرة التي تعينه على حسن التوجيه لانجاز الأعمال .

وكان يرى أيضا أن جميع الموظفين في المنشآت سواء أكانوا صفارا أم كبارا يجب أن يكون لديهم قدر من المعلومات بالنسبة للوظائف الأساسية في المشروع ، وهذا القدر ترتفع نسبته من وظيفة لأخرى تبعا لنوع الوظيفة .. فرئيس القسم في نظره يجب أن تتساوى لديه الأهمية النسبية للقدرة الفنية ، والأهمية النسبية للقدرة الإدارية ، وهو يقدر الأهمية النسبية لكل منهما بـ ٣٠٪ بينما المدير يجب أن تكون الأهمية النسبية للقدرة الإدارية لديه ٤٠٪ والأهمية النسبية للقدرة الفنية ١٥٪ فقط .

ولنضرب مثلا من تفكيره في هذه الناحية ، نورد جدولا يوضح الأهمية النسبية للقدرة اللازمة للموظفين في مختلف المنشآت الصناعية من وجهة نظره .

أنواع الوظيفة							الأهمية النسبية للقدرات اللازمة						
	إدارية	فنية	تجارية	مالية	تأمينية	محاسبية	المجموع الكلى						
	%	%	%	%	%	%	%						
ملشآت كبيرة													
عامل	٥	٨٥	—	—	٥	٥	١٠٠						
مقدم	١٥	٦٠	٥	—	١٠	١٠	١٠٠						
مراقب	٢٥	٤٥	٥	—	١٠	١٥	١٠٠						
رئيس قسم	٣٠	٣٠	٥	٥	١٠	٢٠	١٠٠						
رئيس قسم فنى	٣٥	٣٠	١٠	٥	١٠	١٠	١٠٠						
مدير	٤٠	١٥	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠٠						
منشأة فردية	١٥	٤٠	٢٠	١٠	٥	١٠	١٠٠						
منشأة صغيرة	٢٥	٤٠	١٥	٢٠	١٠	١٠	١٠٠						
منشأة متوسطة	٣٠	٣٠	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠٠						
منشأة كبيرة جداً	٥٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠٠						

ويستخلص من الجدول السابق ما يأتى :

- ١ - أن أهم قدرة يجب أن يتصف بها العامل هى القدرة الفنية .
- ٢ - كلما تدرجنا صعوداً فى سلم الوظائف نجد أن الأهمية النسبية للقدرة الادارية تأخذ فى الازدياد بينما تأخذ الأهمية النسبية القدرة الفنية فى التناقص .

٣ - ان أهم قدرة يجب أن يتصف بها المدير هي القدرة الادارية ، وكلما ارتفعنا في سلم السلطة فان الأهمية النسبية لهذه الصفة يجب أن تكون الغالبة .

٤ - ان أهم قدرة يجب أن يتصف بها رئيس المنشأة الصناعية الصغيرة هي القدرة الفنية .

٥ - كلما كبر حجم المنشأة ازدادت الأهمية النسبية للقدرة الادارية ، بينما تنخفض الأهمية النسبية للقدرة الفنية .

٦ - اتنا كلما ارتفعنا في سلم السلطات والمسئوليات ، يجب أن يزداد الالمام بمختلف الوظائف في المشروع ، وهذا القدر من الالمام ترتفع نسبته فيمن يتولى مراكز قيادية . وعلى ذلك فقد أوضح الارتباط الوثيق بين الادارة ومختلف العلوم والفنون التطبيقية ، حيث أن الادارة الرشيدة تستخدم كل ما يطرأ على هذه العلوم والفنون من تقدم لخدمة المشروع بأسره ، حتى يحقق أهدافه بأعلى قدر ممكن من الكفاية .

يتبين لنا مما سبق أن فايول وضع الأسس والقواعد لكل من التنظيم والادارة ، وأنه تعمق في بحوثه ودراساته الى الدرجة التي مكنته من أن يضع نسبا مئوية للقدرات التي يجب أن يتصف بها مختلف الموظفين بالمنشأة ، وأنه اذا كان قد تغلبت عليه طبيعة مهنته ، فوضع الوظيفة الفنية في تقسيماته في مركز الصدارة ، الا أن هذا لا يمنع أنه من الرواد الأوائل الذين أعطوا الادارة أعظم جانب من الأهمية ، وطالبوا بضرورة تعليمها ، وتعتبر العناصر التي ذكرها ، والتي يجب أن تشملها الوظيفة الادارية اضافة جديدة ومبتكرة ونافعة في مجال الادارة العلمية ، مازال معمولاً بها الى حد كبير حتى الآن .

ولعل من المناسب ان نوضح انه كان يتوخى جانب
الحذر في توجيهاته الادارية .. فانه نفسه يقرر ان
المبادئ التي ذكرها ينبغي الا تعتبر قواعد جامدة
... Not be considered rigid rules

كما ويذكر انه من النادر ان تطبق نفس المبادئ
مرتين على ظرفين متشابهين Identical Conditions
ينبغي ان نأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة والعوامل
المتغيرة .. غير انه كان يؤمن بشمول علم الادارة
Universal Science of Management

وان هذا العلم قابل للتطبيق على مختلف اوجه
النشاط التجارى .. والصناعى .. والسياسى ..
والدينى .. والحربى ، او حتى الخيرى
Philanthropy

العلاقات الانسانية والتون مايو Elton Mayo (١٨٨٠ - ١٩٤٩)

أوضحنا في مقدمة هذا البحث أن بعض علماء التنظيم والادارة
يعتبرون التون مايو ثالث ثلاثة ، كانوا من أبرز من أسهموا في نشأة
الادارة العلمية ، وقد قمنا بدراسة تحليلية لاثنتين من هؤلاء العلماء ،
ورأينا اتماما للفائدة أن نلقى بعض الضوء في ايجاز عن العالم الثالث ،
وهو « التون مايو » الذى عاش فيما بين عامى ١٨٨٠ ، ١٩٤٩ . وكذلك
الاتجاه المعارض لآرائه .

والتون مايو ، مثله في ذلك مثل أعضاء المدرسة العلمية ، كان يهتم
بالدرجة الأولى بالادارة من حيث تأثيرها على انتاجية القوى العاملة .
غير أن وجهة نظره كانت تختلف تماما عن وجهة نظر فردريك ونسلو
تايلور ، وقد ذهب في كتاباته ليس فقط الى الحد الذى وقف فيه مع
منتقدى أساليب تايلور ، بل ذهب الى أبعد من هذا .. انه عارض فكرة
تايلور الأساسية التي تعتبر أن الحافز الاقتصادي هو أهم حوافز

الاتاجية .. لقد اعتبر « التون مايو » الحافز الاقتصادي عامل غير هام في تحقيق اتاجية عالية ، اذا قورن بموامل أخرى .. نفسية وعاطفية وحسية .. ولعل السبب في اتجاهه هذا أنه كان مهتما بدراسة علم النفس ، وأدخله في تجاربه العديدة ، وعلى وجه الخصوص كأستاذ للبحوث الصناعية Industrial Research في الدراسات العليا بكلية ادارة الأعمال^(٣٨) بجامعة هارفارد ، والذي ظل يعمل استاذاً فيها فيما بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٤٧ . وقد كان له تأثير كبير على تلامذته ومريديه فيما يتعلق بتطور العلوم الاجتماعية ، واستخدامها في التعليم الاداري ، هذا فضلا عن ترويجه لضرورة استخدامها في التطبيق الاداري على أيدي الممارسين من المديرين .. وكثيرا من كتاباته اعتمدت على التجارب الشهيرة التي أجراها في مصانع « هاوثورن » والتي يطلق عليها « تجارب هاوثورن Well-known Hawthorne experiments » وقد لوحظ على « التون مايو » أنه كان مهتما أثناء الحرب العظمى الأولى وما بعدها ، بمشكلة « الكراهية Antipathy » التي كانت سائدة بين الادارة والعمال في بلده الأصلية « استراليا » حيث كان يحاضر في جامعة كوينزلاند Queensland University .. وقد برزت ظلالات من أفكاره التي ظهرت فيما بعد ، في المحاضرات التي كان يلقيها عام ١٩١١ على طلبة هذه الجامعة في موضوع الفلسفة Philosophy .

أما القارئ لأفكار هذا الرجل في هذه المرحلة ، يتبين منها أنه كان له خط واضح في ماضيه ، وأنه سار على نفس الخط في مستقبل حياته .. فقد أوضحت لنا الكتابات التي أصدرها أنه كان يؤمن بالجانب المعنوي والنفسي في توحيد المجتمعات .. وكان يعارض الأساليب الفنية لتاييلور . وفيما يلي نورد بعض كلماته المبكرة التي نشرها عام ١٩١٩ تحت عنوان:

« الديمقراطية والحرية - مقالة (٣٩) في المنطق الاجتماعي »
Democracy and Freedom : An Essay in Social Logic.

« يؤمن جون ستيوارت ميل John Stuart Mill ، بأن الديمقراطية السليمة لا يمكن أن تتحقق الا بالمناقشة المنطقية الواسعة العريضة مع الجماهير .. وهذا الشرط من مقتضيات الديمقراطيات الحديثة تعدر تطبيقه في استراليا .. وذلك لأن الاقتناع المنطقي لا يمكن تحقيقه بسهولة أو سرعة على قاعدة عريضة من الجماهير ينتشر بينها الجهل Ignorant People .. كما ويستطرد قائلا « ان مظاهر الانتقام بين زعماء هذه الأمة شيء ملحوظ ، هذا على الرغم من الاتجاه السائد في العالم وهو حفز الهمم نحو وحدة الأمة لمقاومة التهديدات التي تنجم عن صراع الطبقات .. وزعمائنا لم يستطيعوا أن يقضوا على هذه الظاهرة » .

ومن هنا فانه يؤكد على مفهوم جديد يدل على اتجاهه المبكر في أهمية الفرد وأهمية العلوم الاجتماعية .. حينما يقول : « اتا لو استعرضنا وجهة نظر علم الاجتماع ، فان المجتمع الكبير يتكون من أفراد ينتظمون في مجموعات .. كل مجموعة من هذه المجموعات تقوم بتحقيق وظيفة من الوظائف التي يحتاج اليها المجتمع .. فاذا أخذنا هذه الحقيقة في حسابنا ، فان علم النفس وهو الذي يبحث في طبيعة الانسان وفي أغواره وفي أعماقه ، وهو الأقدر على تعبئة الجهد العام نحو ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع .. فانه ينبغي على الفرد أن يستشعر أن المجتمع في حاجة الى جهوده ، كما وأن نظريته ينبغي أن تكون أعمق وأوسع من أن تقتصر على المجموعة التي ينتظم فيها فقط .. بل ان نظريته ينبغي أن تمتد الى المجتمع الكبير بأسره .. وأن الفشل أو الاخفاق في تحقيق هذا يجعل من الممكن تفتيت وحدة المجتمع » .

ولعل اتجاهاته نحو استخدام علم الاجتماع في الإدارة يتضح أيضا من تعبيره الذي ورد في هذا المقال .. إذ أنه يقول : « ان زعامة الاتحادات النقابية لم تعد للأسف الشديد في أيدي هؤلاء الذين يستطيعون أن يوحّدوا بين مجموع القوى العاملة ، انما ممثلى هذه النقابات كانوا يعتمدون على البلاغة والفصاحة السطحية » .. ثم يستطرد قائلا : « ان النظام الاجتماعى يعتمد على المدير القادر وأى انسان يمارس عملا اداريا ، وأن مثل هذا الانسان قادر على أن يحقق الكثير لو أن لديه تعليمات واضحة تمكنه من أن يسير في طريق يقضى فيه على رتابة وجفاف الآلية السائدة Dully Mechanical » .

كما وتوضح معارضته المبكرة لفردريك ونسلو تايلور في قوله : « ان نظام تايلور يعتبر متأخرا في تحقيق التقدم بالنسبة لعصر الآلة ، وأنه يكفى أن يذكر اسمه لكي يحقق نوعا من الاضطراب في دوائر الأعمال الصناعية في سيدنى ، حيث أن طريقة تايلور تهتم بالدرجة الأولى بالعامل الاقتصادى .. أى أنها تنظر الى العامل على أنه أداة اقتصادية ، ولعل هذا الاتجاه يعتبر من أهم أخطاء الطريقة التايلورية .. حيث أنها لا تعتمد على تعاون العمال .. فهم يستشعرون أنهم يعملون وفقا لتعليمات صادرة اليهم مفروضة عليهم ، ولم يشتركوا هم أنفسهم في صياغة أى أسلوب يعملون وفق تعليماته » .

لعل هذا يعتبر قليل من كثير ، آثرنا أن نوضحه قبل ان نعرض الى بعض تجاربه .. خاصة وأن دراستنا في هذا الفصل تتصل بنشأة الفكر ، ولعل هذه الاضواء الموجزة القليلة تعطى ضوءا كثيرا لاتجاهاته الفكرية التى جعلته فيما بعد من أبرز علماء المدرسة الانسانية .

تجارب التون مايو :

أجرى التون مايو مع فريق من معاونيه من أعضاء هيئة التدريس^(٤٠) بجامعة هارفارد ، على رأسهم « فريتز روثليزبرجر Rothlisberger » تجارب تتعلق بأهمية العلاقات الانسانية في تحقيق انتاجية عالية ، فيما بين عامي ١٩٢٧ ، ١٩٣٢ في شركة وسترن الكتريك Western Electric في مصانع هاوثورن ، والتي تقع في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتي اشتهرت التجارب التي أجريت باسمها . وقد توافرت الدراسات التي أجريت على تحقيق آثار الظروف المحيطة بالعمل على انتاجية العمال ، وتميزت بالتسجيل التفصيلي لكل تجربة .

ومن التجارب التي أجريت ، تجربة آثار الاضاءة على انتاجية العمل ، فاختبر فريقين من العمال يعملان تقريبا في ظروف متشابهة . من حيث العدد والآلات المستخدمة والأجور .. الخ .. واعتبر الفريق الأول النموذج الذي ثبتت فيه عامل الاضاءة ، ثم تغير الضوء في الفريق الثاني ، بل في بعض الأحيان كان يعلن عن تغير في الضوء دون أن يحدث أى تغير فيه فعلا ، وذلك لمعرفة أثر الايحاء على الانتاجية .. وتبين من هذه التجربة أثر ارتفاع الروح المعنوية في زيادة الانتاج .

وأجريت تجربة أخرى تستهدف معرفة أثر الصداقة في الاقبال على العمل وبالتالي زيادة الانتاجية ، وذلك عن طريق اختيار ست فتيات بينهن مودة وصداقة ، وطلب اليهن أن يعملن سويا في حرية في حجرة مستقلة عن بقية العاملات ، وأجريت التجربة بحيث يكون هناك من يلاحظهن دون أن يستشعرون ذلك ، ويسجل كل ما يحدث بينهن بالتفصيل .

وقد تبين من هذه التجربة أن جو الصداقة والانسجام يخلق نوعا من المسؤولية الجماعية التي تحفز الى العمل ، بل أكثر من هذا تبين أن

الرقابة لا دخل لها اطلاقا في زيادة الانتاجية ، بل بالعكس جو الحرية هو الذى ساعد على ذلك .

كما أجريت تجربة أخرى لمعرفة أثر الحافز المادى في ارتفاع الانتاجية ، وذلك عن طريق منح جميع العاملات أجورا ثابتة ، بالإضافة الى عمولة تناسب مع زيادة الانتاجية . واختيرت بعض العاملات للعمل معا في مكان مستقل .. فزادت انتاجية العاملات المختارات .. وضعفت انتاجية الأخريات ، وذلك للشعور النفسى لدى العاملات المختارات بامتيازهن .. الى غير ذلك من التجارب التى توضح أثر تصرفات الادارة على سلوك العاملين .. وكيف أن سلوك الادارة يمكن أن يحقق مزيدا من الانتاج ، كما وأن سلوك الادارة يمكن أن يؤدي الى خفض الانتاج .. وكذلك شعور الجماعة بأنهم ينتمون الى جماعة يسودها روح الود والاعزاز والصدقة ، بالإضافة الى العمل ، يؤدي الى خلق الشعور بالولاء والانتماء الى الجماعة .. تماما كأفراد الأسرة اذا ما اشتركوا سويا في عمل معين ، فان روح الألفة والمصلحة المشتركة التى تربطهم تجعلهم يتغلبون على كافة المشكلات والمصاعب .

وقد خرج التون مايو ومعاونوه من تجاربهم بأن العامل ليس عبارة عن أداة طيعة في يد الادارة تحركه كيفما شاءت .. انما العامل له شخصيته المستقلة التى تتفاعل مع الجماعة .. تؤثر فيها .. وتتأثر بها .. وأن الاهتمام بهذه الشخصية يعتبر أمرا ضروريا لصالح الانتاج .. فالعامل الشخصى هو أهم عنصر من عناصر الانتاج على الاطلاق .. ومن أجل ذلك اهتمت بحوثه بالمشكلات الانسانية ، وعلى قدر ازالة هذه المشكلات .. يسود العمل جو من الترابط الانسانى الذى يزيد من الانتاج .

ولعل هذا يوضح لنا معارضة « التون مايو » لأفكار « تايلور » فيما يتعلق بالحافز المادى ، فبينما « تايلور » يضع الحافز المادى فى مقدمة العناصر .. نجد التون يضع هذا الحافز فى الأهمية الثالثة ، حيث أنه يرتب العوامل التى يتأثر بها العامل لتحقيق انتاجية مرتفعة على التوالى كما يلى :

العامل النفسى ، ثم العضوى ، ثم المادى .

ولعل من المناسب قبل أن نختم هذا البحث أن نشير الى أهمية الدور الذى قامت به عالمة « ماري ب . فوليت (Mary P. Follett) » فى مجال العلاقات الانسانية ، اذ هناك من يعتبرها أنها أول من اهتمت بالبحث فى الادارة كنشاط انساني ، وأكدت على أهمية معاملة العامل كإنسان له حق الحياة ، ومن ابتكاراتها لتوضيح هذا المعنى قولها : « أن هناك دائما قائدا .. وهذا القائد له أتباع .. غير أن الجميع يسرون خلف قائد غير منظور .. هذا القائد هو الهدف المشترك للجميع .. ومن هنا ، فإن أفضل القيادات الادارية هى تلك التى تستطيع أن توضح للقوى العاملة أهدافها وتقدمهم به .. »

اتجاه معارض للمدرسة الانسانية :

أوضحنا من قبل أن حركة العلاقات الانسانية عارضت حركة الادارة العلمية ، على أساس أن هذه الحركة لم تهتم بالإنسان .. بل انها اعتبرته مجرد أداة تستخدم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الانتاجية أى لزيادة الانتاج الكلى بأقل تكلفة ممكنة .. ومن أجل ذلك رسمت له أسلوب أو نموذج جديد « النموذج القياسى الأمثل لأداء

الأعمال» .. ثم بعد ذلك لجأت الى تدريب العاملين وفقا لهذا النموذج المرسوم .. واعتبرت الحافز النقدي كمل رأينا أهم حافز يدفع القوى العاملة نحو الافعال على العمل .

غير أننا أوضحنا أيضا أن استمرار البحوث واتصالها ، أدى الى معارضة هذا الاتجاه .. معارضة اعتبار الحافز النقدي أهم عامل لحفز الطاقة الانتاجية ، ومن هنا برز مفهوم جديد في التفكير الإداري يضع في الاعتبار الأول العلاقات الانسانية ، ويضع الحافز المادى كآخر عنصر من عناصر حفز القوى العاملة نحو زيادة الانتاج ، وقد أوضحنا أن اتجاه هذه المدرسة اهتم بالدرجة الأولى بالجوانب النفسية والعاطفية والحسية ، وأهمية خلق جو من الود والصدقة بين مجموع القوى العاملة .. الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع معنويات القوى العاملة ، وهذا بالتالى يؤدى الى ارتفاع الانتاجية ، وأوضحنا أن على رأس هذه المدرسة « التون مايو و فريتز روثليزبرجر »

Elton Mayo & Fritz Rothlisberger

غير أن تعاليم المدرسة الانسانية وجدت أيضا من يعارضها من العلماء ، مؤكدين أن هذه المدرسة قد غالت جدا في تقدير أهمية العوامل النفسية والعاطفية والحمية والمعنوية وخلق الجو الاجتماعى ، وسيادة مشاعر الأسرة ، والمواقف الأبوية التى ينبغى أن تكون العنصر الغالب فى العلاقات بين الادارة والقوى العاملة .. كل هذا اذا أعطيناه الاعتبار الأول ، فلا يمكن أن يحقق زيادة الانتاجية .. بل انه اذا حقق فى مراحله الأولى بعض التقدم ، فانه مما لا شك فيه مع الاستمرار وتأكيد هذه المفاهيم ، سيترتب عليها حتما نوعا من التراخى .. وعدم الانضباط .. وبالتالى الاهمال .. ثم التسيب .. ثم ضعف الطاقة الانتاجية الكلية .. هذا فضلا عن غياب الادارة كعنصر قيادى على جانب كبير من الأهمية

في تحقيق أهداف التنظيم الرسمي ، ومعالجة مواقف التنظيمات غير الرسمية التي تنشأ داخل التنظيمات الرسمية .

ولعل على رأس المعارضين لمدرسة العلوم الانسانية « دافيل بل Daviel Bell » الذي يعتقد أن اعطاء عامل الشعور بالانتماء "Sense of Belonging" « الأهمية الأولى في تحقيق الكفاءة الانتاجية أمر على حد قوله بغضب Reprignant .

ودافيل بل ، كان محررا في مجلة "Fortune Magazine" ، ثم انتقل بعد ذلك الى جامعة كولومبيا بأمريكا ، حيث عمل فيها أسنادا لعلم الاجتماع Sociology وهو في كتاباته يوضح أنه كما في عالم الأزياء يحدث تطور .. فانه في عالم الفكر الادارى كذلك .. وأسمى مدرسة العلاقات الانسانية « موضة السنوات الأخيرة » The Vogue in Recent Years of "Human Relation" ثم أخذ يتناول بالنقد والتحليل التجارب التي أجراها « التون مايو » ورفاقه ، وخلص منها في النهاية .. الى القول « اذا قلنا في الحقيقة أن العامل الأمريكى غير مهتم بالدرجة الأولى بالنقود ... فان هذا يتعارض في الواقع مع المشاعر العميقة التي تعتبر أقوى حافز للنظام الاقتصادي » .. لماذا إذن يربط الناس أنفسهم بمثل هذه الظروف المحيطة بالعمل ؟ .. وفيما يلي تعبيره كما أورده :

To say, in fact, that the American worker is not really or primarily interested in money contradicts, in a deep sense, the very motive power of the economic system. Why else would people submit themselves to such a work environment ?

هنرى لورنس جانت Henry Laurance Gantt (١٨٦٦ - ١٩١٩)

لعل من المناسب أيضا اتماما للفائدة ، واستكمالا للتأريخ للحقبة التى شهدت مولد الادارة العلمية ، أن نشير فى ايجاز الى العالم « هنرى لورنس جانت » الذى ولد عام ١٨٦٦ فى ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتوفى عام ١٩١٩ ، وهو من معاصرى فردريك ونسلو تايلور الذين تعاونوا معه . والجهد الذى بذله جعل علماء الادارة يعتبرونه واحدا من الرواد الأوائل لهذا العلم ، خاصة وأنه يتميز بتبسيط وتعميق مفهوم الادارة العلمية مع الاهتمام بالفرد ، أى أنه نادى باللمسة الانسانية فى الادارة .

تخرج جانت فى جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins ، ودرس الهندسة فى معهد ستيفنسن . ونظرا لأن فردريك ونسلو تايلور كان مهتما بفن قطع المعادن The Art of Cutting Metals : فقد دعى جانت للتعاون معه فى بحث هذا الموضوع فى عام ١٨٨٧ ، خاصة وأن نوع المشكلات التى كان يواجهها تتصل بعلوم الرياضيات . الأمر الذى يجيده جانت ، وكان اسهامه معه ايجابيا . وتمكن من ايجاد حلول للمعادلات التى شغلت ذهن تايلور ، وأسهم فى وضع جداول ورسوم بيانية باللوغاريتمات . أشار اليها تايلور نفسه فى الكتاب الذى أصدره عن فن قطع المعادن فى عام ١٩٠٦ .

وكان من أشد أنصار تايلور ، وهو فى ذلك يقول عن تعاليسه « اننا نملك الآن طائفة كبيرة من المعلومات القيمة ، ولكن لا نجيدها فهمها ، ولا نحسن استخدامها ، ولا نحرص على الاستفادة منها ، واننى أميل الى الاعتقاد أن أهمية هذا الرجل فى تعليمنا وارشادنا الى الطرق

الصحيحة للاستفادة من هذه المعلومات ، لا تقل بأى حال من الأحوال عن أولئك الذين أسهموا بمدد هذه المعلومات » .

وكان من رأى جانت أن الادارى الناجح عليه أن لا « يسوق بالغلظة والقسوة العمال فى أداء أعمالهم .. وعليه أن يتفهم طبيعة العمال وينهج السلوك الذى يجعله يحظى بتقديرهم » .. ولذلك كان فى هذه النقطة بالذات يقول « أن الادارة العلمية لا تملك العصا السحرية التى تحل مشكلات علاقات العمل بين أصحاب الأعمال والعمال .. وأن المادية لا ينبغى أن تكون القوة الدافعة لتيار الانتاج .. بل ينبغى الاهتمام بالإنسان » .. وأشار الى انشاء ادارات لشئون الأفراد .. واهتم بالأجور وطرق تحديدها ووضع أسلوبا لذلك ارتبط باسمه ، ويعرف بـ / خطة جانت للأجور المرتبطة بالعلاوات The Gantt Task and Bonus Plan ، وتستند هذه الخطة الى أجر ثابت ، مع علاوة اذا تم إنجاز العمل فى حدود الفترة الزمنية المقررة .

وقد اهتم جانت بالخرائط والرسوم البيانية متوخيا تبسيط الأسلوب الذى يمكن عن طريقه القيام بالمقارنة بين جملة العمل الذى ينبغى انجازه فى فترة زمنية محددة .. وجملة العمل الذى أنجز فعلا فى حدود هذه الفترة الزمنية ، وصمم عددا من هذه الخرائط على مختلف جوانب العمل .. سواء بالنسبة للآلة أو العامل .. الخ .. وعرفت هذه الخرائط باسم « خرائط جانت The Gantt Charts » ، وتستهدف هذه الخرائط بالإضافة الى الرقابة وضع الجداول التى يستهدف منها معرفة الانتاج وتكلفته Chart for Control of Production Schedules ، وكان جانت يهتم بمعرفة تكلفة الوقت الضائع ، توضيحا

لرأيه بأن مالا يدخل في انتاج السلعة فعلا من تكلفة مباشرة وغير مباشرة ، لا يعد من تكاليف انتاجها .

ولعل هذه الشورة والثروة الفكرية التي استعرضناها ، توضح لنا ان الفكر الانساني لا يهدأ من حيث الحوار العلمى الديمقراطى الذى يستهدف تطوير المجتمعات الانسانية على اسس علمية تستهدف صالح الانتاج والانسان ، واننا اذا كنا قد اوضحنا بعض الجهود الفكرية فى معرض مناقشتنا لنشأة الادارة العلمية ، فان المراجع العلمية مليئة بالكثير من النماذج ، بحيث يستشعر القارئ ان ما سقناه هنا .. هو لقليل الاقل .. من الفيض والنبع الكثير .. والفزير الذى تحفل به المكتبات العلمية .. الامر الذى نعتذر منه عن عدم اتساع المقام هنا لذكره .. تاركين للمهتمين شرف السعى نحو مزيد من المعرفة والاطلاع .

اسئلة للمناقشة

- ١ - هل يسكنك تحديد تاريخ معين على أنه تاريخ نشأة الادارة العلمية ؟ .. أيد وجهة نظرك بالتحليل العلمى .
- ٢ - وضح مدى اسهام « شارلز بابدج Charles Babbage » فى نشأة الفكر الادارى .
- ٣ - مولت أكاديمية العلوم الفرنسية فى خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر بعض المنح التى خصصتها لدراسة العمال فى أدائهم لأعمالهم داخل المصانع .. ما هى النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات .. مع الاشارة الى البحوث التى تناولت « مفهوم القدر المناسب من العمل اليومى » .
- ٤ - وضح لماذا يعتبر كثيرا من الباحثين فى علم التنظيم والادارة، أن أبرز من أسهموا فى نشأة الفكر الادارى .. ثلاثة علماء .. «فردريك ونسلو تايلور» ، « هنرى فايول » ، « التون مايو » .
- ٥ - وضح بعض التجارب التى أجراها تايلور لتطوير الأساليب الفنية من الطريقة التقليدية التى كان يؤدى بها العمال أعمالهم .. الى أسلوبه الجديد الذى نادى به .
- ٦ - حلل موقف العمال من طرائق العمل الجديدة التى نادى بها تايلور .

٧ - يرى البعض أن فردريك ونسلو تايلور كان يستهدف في بحوثه ودراساته الصالح العام ويضعه فوق كل اعتبار • أذكر المواقف التي تؤيد هذا المفهوم ، مشيرا الى اتجاهاته الانسانية نحو العمال •

٨ - ما الذى يعنيه « فردريك ونسلو تايلور » بأن الادارة هي : ادارة الابتكار والحوافز ؟ وكذلك : ان الادارة العلمية الحققة تتطلب ثورة عقلية من جانب الادارة •• ومن جانب العمال •

٩ - هناك من يعتبر فردريك ونسلو تايلور «أبو الادارة العلمية» •• ناقش هذا الرأى ملخصا مفهوم الادارة العلمية •• شارحا أساليبها التطبيقية •

١٠ - هناك من يعتبر البحوث والدراسات التي قام بها « هنرى فايول » تعتبر شيئا جديدا فى عالم الفكر الادارى •• أذكر فى ايجاز ملخصا لهذه البحوث •

١١ - وضح بشئ من التفصيل ماذا يعنيه « هنرى فايول » •• بالمبادئ الادارية والواجبات الادارية •

١٢ - ما الذى يعنيه « هنرى فايول » فيما يتعلق بالأهمية النسبية للقدرات اللازمة للموظفين فى مختلف المنشآت الصناعية ؟•

١٣ - اشترط « هنرى فايول » ضرورة توافر سمات خاصة وصفات ادارية معينة فيمن يقوم بالمهمة الادارية وضرورة تعلم الادارة •• ناقش هذه العبارة •

١٤ -تختلف وجهة نظر « التون مايو » عن وجهة نظر « فردريك

ونسلو تايلور « فيما يتعلق بالحوافز الأساسية لدفع الطاقة الانسانية نحو الكفاءة الانتاجية .. ناقش ذلك » .

١٥ - كان التون مايو مهتما أثناء الحرب العظمى الأولى وما بعدها بمشكلة الكراهية التي كانت سائدة بين الادارة والعمال ..
.. وضع ذلك .

١٦ - أجرى « التون مايو » مع فريق من معاونه تجارب تتعلق بأهمية العلاقات الانسانية في تحقيق انتاجية عالية . ناقش في ايجاز هذه التجارب ، موضحا الخلاصة المستمدة من هذه التجارب .

١٧ - وجدت المدرسة الانسانية بعض العلماء الذين عارضوا اتجاهها .. ناقش ذلك ، مبينا رأيك الخاص .

١٨ - ناقش رأى « هنرى لورنس جانت » في الادارى الناجح ، موضحا ما كان يستهدفه من تصميم الخرائط والرسوم البيانية .

◆ الفصل الثالث

وظائف الإدارة

تقوم المشروعات بدور على جانب كبير جدا من الأهمية في حياة المجتمعات الاقتصادية ، اذ يجد فيها الآلاف من العاملين مجالا لهم للرزق ، ويتطلعون الى مستوى أفضل من المعيشة ، تتحقق معه حياة يرفرف عليها التقدم والرخاء والرفاهية . واذا كانت المشروعات التي يعملون فيها تتوافر فيها عناصر السياسات البناءة الهادفة الى خير المجتمع ، والأموال اللازمة لتشغيلها ، والمقومات المادية الأخرى من آلات ومواد خام ، الا ان العنصر البشرى يعتبر اهم عنصر فيها ، اذ انه يعد القاعدة التي تدفع الحياة في كل هذا وبدون العنصر البشرى لا يمكن لاي مشروع من المشروعات ان يحقق أهدافه في النمو والرخاء ، مهما توافرت العناصر الأخرى .. وكمن من المشروعات توافرت فيها العناصر المادية والفنية ، وبالرغم من ذلك أخفقت لانعدام الكفاية الادارية فيها .. بينما نجد مشروعات أخرى حظها من المقومات المادية والفنية متواضعا ، الا انها حققت نجاحا نتيجة لتوافر الكفايات الادارية فيها .. فما هي الادارة .. وما هي العملية الادارية .. وهل تختلف الادارة من مشروع الى آخر ؟ .. هذا ما سنحاول ان نجيب عليه في ايجاز في هذا الفصل .

المؤلف

تعريف الإدارة

لعل من المناسب قبل أن نعرض الى تعريف الادارة ، أن نوجه نظر القارئ والباحث الى أننا سبق وأن أوضحنا أن الفكر الادارى منذ نشأته حتى الآن قد اجتاز مراحل متعددة . وتميزت كل مرحلة من هذه المراحل بمفهوم معين تركزت حوله البحوث والدراسات .. الأمر الذى أوضحناه في معرض حديثنا عن المدارس الادارية . وبينما القدر الذى

أسهمت به في تأصيل العلم الإداري... كما أوضحنا الجهود التي بذلها بعض علماء هذه المدارس... بحوثهم الفكرية... وتجاربهم العملية... الأمر الذي يدفعنا أن ننبه القارئ منذ الآن، أننا ونحن نستعرض سوياً تعريف الإدارة... نجد من المفيد أن نختار نماذج من كتابات بعض العلماء في تعريف الإدارة، حتى يكون القارئ على دراية والملم بالفكر الإداري المعاصر، ويحكم فكره وعقله فيما أورده من تعريفات، وقد يدفعه هذا إلى مزيد من الاطلاع والمعرفة، فيرجع إلى كتاباتهم الأصلية، وهذا ما نأمله فيهم تحقيقاً لما وصف به «تاييلور» الإدارة العلمية من أنها بالدرجة الأولى «ثورة عقلية»... وموجهين النظر إلى أنه قد يكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى تعريف كامل شامل لمعنى الإدارة. ولهذا اختلف الكتاب والباحثون فيما أورده كل من تعريف لتحديد هذا المعنى.

هناك من يعرف (١) الإدارة بأنها «علم وفن»
يتعلقان بالتفاعل العقلي والروحي بين قائد موجه
لمجموعة من البشر، وبين المجموعة التي يوجهها
ويشرف عليها، مستهدفاً من وراء ذلك تحقيق
أهداف مرغوب فيها.

ولعلنا من قراءتنا لهذا التعريف، يتبين لنا مدى العمومية التي لا تلجأ إلى تحديد العناصر الموجهة إلى تحقيق الأهداف، هذا بالإضافة إلى إشارته إلى التفاعل العقلي والروحي بين القائد ومن يتبعه، وعملية التفاعل هذه تعتبر من أعقد الأمور وأصعبها، لأنها تتم بين بشر، والبشر مختلفون ومتفاوتون في أمزجتهم ومشاربهم الروحية والعقلية، وعلى ذلك فالتنا لا نخرج بمعيار محدد ييسر لنا فهم الأسلوب الأمثل لخلق مثل هذا التفاعل.

وعرف « ستانلى فانس Stanley Vance » الإدارة :

« يمكن القول (٤٢) فى إيجاز أن الإدارة هى مراحل اتخاذ القرارات والرقابة على أعمال القوى الإنسانية بقصد تحقيق الأهداف السابق تقريرها . وهذا القول ينطبق حيثما يضم إثنان أو أكثر جهودهم للقيام بعمل ما » .

In essence management is simply the process of decision making and control over the actions of human beings of the express purpose of attaining predetermined goals.

والواقع أن مفهوم الإدارة بمنطق العصر الذى نعيش فيه أوسع مما تضمنه هذا التعريف ، فإن مفهوم الإدارة لم يعد قاصراً على مراحل اتخاذ القرارات والرقابة على أعمال القوى الإنسانية بقصد تحقيق الأهداف السابق تقريرها . بل انه مع ذلك يشمل الوسائل الصحيحة التى تتخذها المنشأة لأداء الأعمال بقصد الحصول على أفضل النتائج بأقل الجهود الممكنة . ولها فى سبيل ذلك أن تستعين بوسائل التدريب والتعريب التى تساعد على إتقان العمل ، مع مراعاة العلاقات الإنسانية لأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من علاقات العمل ، التى تقوم على التفاهم والمصلحة المتبادلة والعمل لما فيه مصلحة القوى العاملة بجانب مصلحة أصحاب الأعمال مما يعود عليهما وعلى الدخل القومى بأفضل النتائج : ولهذا يتزايد الاهتمام فى مختلف الدول الناهضة نحو أهمية تطبيق الأساليب العلمية فى إدارة العنصر الإنسانى وما يقوم به من نشاط .

كذلك لم يتضمن التعريف إشارة الى القيادة الحازمة القادرة التى تتعامل مع المرؤوسين بأسلوب يخلق فيهم روح الاستجابة واحترام القادة

بحيث يتعاون الجميع عن شعور بالرضى النفسى وحرص على تحقيق أهداف المشروع .

وقد أغفل التعريف كذلك ناحية مهمة فى الإدارة وهى العلاقات العامة ، فانها تهدف الى بذل جهود متواصلة تقوم على الامام بطبيعة المجتمع الذى تعمل فيه المنشأة بحيث تخلق هذه الجهود وعيا فى هذا المجتمع ينبهه الى أهداف المنشأة وما تتبعه من وسائل تهدف الى خدمته لا استغلاله فان ذلك يغريه بالتعامل معها وتشجيعها ومساعدتها على اطراد نموها وتقدمها مما يعود على الجميع بأفضل النتائج .

ويقول Frost فى تعريف الإدارة « أنها فن (٢) توجيه النشاط الانسانى » .

ولكن هذا التعريف على ايجازه مرن يسع كل ألوان النشاط الانسانى ولا يعطى صورة محددة لمفهوم واضح . وقد أجريت بحوث ودراسات فى الإدارة على تطور مراحل مدارسها الفكرية ، بحيث ينبغى أن نستعين بما وصلت اليه من نتائج فى القيام بالعملية الادارية ، فكان يجب أن ينطبق عليها فن التوجيه ويعبر عنها فى تعريف الإدارة بعبارة تصورها أو تشير اليها .

ويقول Houghton « ان الإدارة (٤) هى الاصطلاح الذى يطلق على التوجيه والرقابة ودفع القوى العاملة الى العمل فى المنشأة ، وهى تمثل العنصر الشخصى فى حياة المنشأة ، ذلك العنصر الذى يقوم بتطويرها وتنسيقها وتوجيهها والابقاء على كل ظاهرة فى مكانها . وهذا العنصر الشخصى لا يمكن استبداله بعنصر آخر يحل محله ويعتمد نجاح المنشآت الى حد كبير على المهارة التى تؤدى بها أعمال الإدارة » .

وقد اشتمل هذا التعريف على بعض العناصر المكونة للإدارة كالتوجيه والتنظيم . فإن قوله « الإبقاء على كل ظاهرة في مكانها » يفهم منه العمل على إيجاد توازن داخل المنشأة وهذه وظيفة التنظيم . كما اشتمل أيضا على التنسيق وأفضل التخطيط، وأهمية العلاقات الإنسانية^(٤٦) والعلاقات العامة .

ويقول الأستاذان D.S.K. Dexter, S. Kimball « يدخل في نطاق الوظيفة الإدارية جميع الوظائف والواجبات اللازمة لبدء أى مشروع وتمويله ووضع سياسته العامة وتهيئة المعدات اللازمة له والسكل العام الذى يزاول في ظله نشاطه واختيار من يشغلون الوظائف الرئيسية » .

ويفهم من هذا أن الكاتبين يدخلان في نطاق الوظيفة الإدارية جميع الجهود التى تبذل في مراحل التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة على اعتبار أنها من الوظائف التى يتطلبها قيام المشروع ومزاولة نشاطه .

وبذلك تكون الإدارة عندهما هى الوظيفة الشاملة لكل ما يتطلبه تكوين المشروعات من جهود .

ويقول R.T. Livingston « أن وظيفة الإدارة هى أن تحقق أهدافها بأقصى ما يمكن من «وفورات» في الوقت والمال . وكثيرا ما يكون ذلك عن طريق حسن الاستفادة من التسهيلات القائمة^(٤٧) » .

وأرى أنه من الصحيح أن الإدارة تهدف الى القضاء على الاسراف ولكن قول الكاتب « حسن الاستفادة من التسهيلات القائمة »

يعتبر كلاما محددا اذ أنه لا يفصح عن الوسائل التي تتبع لحسن هذه الاستفادة . وعلى هذا يكون هذا التعبير من الليونة والمرونة بحيث يمكن تأويله طبقا للمعايير الخاصة التي تقوم في أذهان من يقومون بوظيفة الادارة . والمفروض أن تستفيد الادارة من جميع الامكانيات القائمة بحيث تطبق ما وصلت اليه الادارة العلمية من قواعد ومبادئ لتحقيق للمشروع نجاحا يرضى به عنه أصحابه وعماله وموظفوه والمجتمع الذي يعمل فيه .

ويقول Bethel وزملاؤه في تعريف الادارة
 « كثيرا ما نطلق الادارة على الوظيفة التي يقوم بها مجلس المديرين ، فهو الذي يضع السياسات التي تتعلق بنوع الانتاج والتمويل وقنوات التوزيع والخدمات والمستخدمين ، كذلك يدخل في نطاق الادارة مسئولية أعضاء مجلس المديرين عن وضع شكل عام للهيكل التنظيمي لهذه السياسات » .

ولكن الكاتب وزملاءه لجأوا في تعريفهم الى تغليب صفة الادارة على ما يقوم به مجلس المديرين ، وهذا القول لا يتفق مع الواقع ، لأن الجهاز الاداري ينظم كل سلطة ومسئولية من الادارة العليا المسؤولة عن رسم السياسات ، الى الادارة التنفيذية التي تشمل المديرين ورؤساء الأقسام وكل من يوكل اليه الاشراف على أى عمل داخل المنشأة .

ومن الذين لجأوا الى الإيجاز في تعريف الادارة
 بكلام لا يحدد عناصرها ومقوماتها Koontz, O'Donnell
 فقد ذكروا انها « وظيفة انجاز الأعمال عن طريق الآخرين »
 "The function of getting things done through others"

ومن الآخرين الذين تكلموا عن الادارة
Edward H. Hampel في كتابه Small Plant
Management, p. 83. يعرف الادارة بأنها المراحل
المتتابعة من التفكير واتخاذ القرارات ، فان المدير
يهدف الى تجديد حجم المنتجات أو الخدمات ونوعها
واتمان تكلفة وأوقات وأسعار بيعها ، وما الى ذلك
مما يسمح بتحقيق ربح المشروع . وأن الواجب
الرئيسي الذي يقع على عاتق المدير هو القيام بمثل
هذا التفكير واتخاذ مثل هذه القرارات .

ويلاحظ أن صاحب هذا التعريف قد أغفل العنصر الانساني وما
يجب له من الرعاية والعناية الكافية من حيث أنه المحرك لجميع الوظائف
التي يشتمل عليها المشروع

كذلك عرف المعهد البريطاني للعلاقات العامة
الادارة في صحيفة العلاقات العامة عدد مايو سنة
١٩٥٠ صفحة (٢) بأنها « التفكير المستمر والجهد
التواصل الذي يبذل لخلق علاقات قائمة على الفهم
المتبادل ، واستمرار بقائها بين الأشخاص في المنظمات
أو بين المنظمات والمجتمع بالمعنى الأعم » .

كذلك Plowman and Petersen في كتابهما (٨)
Business Organization اللذان يعرفان الادارة
بأنها الوسيلة الفنية التي تستطيع بمقتضاها مجموعة
من الأشخاص أن تحدد وتوضح أهدافها وأغراضها
وتعمل على تحقيقها .

وذكر Oliver Sheldon في كتابه
The Philosophy of Management صفحة
(٥١ - ٥٢) يمكننا أن نقرر أن وظائف الادارة هي
الطريقة التي يتم بواسطتها :

أولاً - تجميع أوجه النشاط المتشابهة أو المتقاربة في وظيفة واحدة .

ثانياً - تمييز كل وظيفة بوضوح عن الأخرى .

ثالثاً - خضوع كل وظيفة لرقابة خاصة .

ومن ذلك يتبين أن شيلدن لم يذكر شيئاً عن القيادة الحازمة الرشيدة والتوجيه والتنسيق ومراعاة العامل الانساني أو أهمية العلاقات العامة في ادارة المشروعات .

وهكذا لا نكاد نجد تعريفاً جامعاً شاملاً للادارة ، بل وجدنا كل كاتب يحاول أن يعرف الادارة من وجهة نظره الخاصة ، ومن ثم جاء تعريفه للادارة أن وظيفتها متأثرة بهذه الوجهة .

وعندى أن من الأفضل تجنب تكلف أمثال هذه التعاريف العامة ما دام يصعب وضع عبارة قصيرة تستوعب عناصر الادارة الكثيرة ، ويكتفى عند الكلام عن ادارة أى مشروع بذكر أوجه النشاط الرئيسية اللازمة له وقواعد الادارة العلمية التي تطبق عليها لتؤدي بكفاءة وإتقان .

غير أننا اذا كان لنا أن نفاضل بين تعريف وآخر ، فأننى أقترح تعريف الادارة بما يلى :

« الادارة تمثل العنصر الشخصى في حياة المنشأة الذى يعمل على تحقيق أهدافها ، وفى سبيل ذلك تستخدم الوسائل الصحيحة لأداء الأعمال بقصد الحصول على أفضل النتائج بأقل الجهود الممكنة مع مراعاة العامل الانساني ، وتستعين بالقيادات الحازمة القادرة ، وتطبق جميع عناصر الادارة العلمية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتنسيق ، وبذلك

تكفل للمنشأة نجاحا يرضى عنه اصحابها وعمالها
وموظفوها والمجتمع الذى تعمل فيه » .

وبذلك يكون هذا التعريف قد جمع فى ايجاز العناصر الأساسية
للادارة العلمية ، وأوضح بشكل ملحوظ ضرورة تطبيق العلاقات
الانسانية . كذلك أشار الى العلاقات العامة وضرورة تطبيقها عندما
طالب بوجوب رضا المجتمع عن المشروع الذى يعمل فى منطقتة .

عناصر الوظيفة الادارية

Elements of Managerial Function

لعلنا وقد استعرضنا بعض التعريفات عن الادارة ، نتقدم خطوة أخرى لتعرف على طبيعتها .. ولا يمكن أن نصل الى ذلك الا عن طريق تحليل العملية الادارية ذاتها ، آخذين في الاعتبار اجماع علماء الادارة والمشتغلين والممارسين لها ، أن الادارة ان هي الا قيادة جهود الآخرين ، وأن الادارة في توليها مهمة قيادة جهود الآخرين تلتزم بجوانب متعددة .. تلتزم بحسن توجيههم ، وحسن التوجيه يتطلب التخطيط المسبق لهم .. كما ويتطلب أيضا أن يكون كل فرد من الأفراد يزاوِل العمل الذى يتناسب مع استعداداته ورغباته وقدراته وميوله ، وفى نفس الوقت يتواجد فى المكان المناسب الذى يمكن أن ينساب فيه الجهد المبدول بأيسر أسلوب يمكنه من تحقيق أقصى طاقة انتاجية دون تعب أو عنت أو إرهاق ، وهذا بدوره يتطلب حسن التنظيم .. فإذا كان كل شخص يقوم بالعمل المناسب ، وفى المكان الملائم ، فإن تدفق العمل قد يترتب عليه زيادة الجهد فى مجال ، ونقص الجهد فى مجال آخر ، مع العلم بأن الانتاج يتطلب ضرورة تكامل الجهود ، وهذا بدوره لى يتحقق يتطلب ضرورة تنسيق الجهود حتى يمكن أن تحقق الجماعة الأهداف التى خططت لها . كما أن الأمر يتطلب أيضا ضرورة التأكد من أن كل فرد يسير فى عمله وفقا لحسن التنظيم الموضوع ، وكما هو معروف ، فإن الأمر لا ينع من وجود كثير من الحالات التى نرى فيها الأشخاص اما عن قصد .. أو غير قصد .. نراهم لا يؤدون الأعمال وفقا للأساليب والاجراءات والتعليقات السابق تعريفهم بها ، وتدريبهم عليها ، فهل تركهم وشأنهم يسرون فى أعمالهم وفقا لأهوائهم داخل العمل ؟ ..

بالطبع كلا .. ان الأمر يستلزم الرقابة ، لا بقصد تصيد الخطأ .. ولكن
بقصد التصحيح وحسن انسياب العمل •

هذا في ايجاز وفي يسر ، يوضح متطلبات انسياب العملية الادارية ،
التي ينبغي أن تتم في اطار المسئوليات الآتية :

— مسئوليات^(٤٩) تتعلق باتخاذ القرارات التي توضح التخطيط
وبدأ العمل •

— مسئوليات تتعلق بتحديد الأغراض والأهداف
Objectives and Targets

— مسئوليات تتعلق بتعيين القيادات ، وحفز القوى العاملة نحو
العمل •

— مسئوليات تتعلق بالرقابة على العمل وأسلوب أداء الأعمال •

— مسئوليات تتعلق بتحقيق النتائج المستهدفة •

وإذا كنا نتكلم عن انجاز الأعمال في اطار المسئوليات ، فإن هذه
المسئوليات لا يمكن أن تتم الا اذا فوضت بالسلطة Authority
والسلطة دائماً تقتزن بالمسئولية .. والسلطة لا تمارس الا عن طريق
اعطاء صاحبها حق وقدرة على الممارسة Right and Power - اذ أن سلطة
الرئيس مثلاً تعطيه حق الاشراف قبل أن يبدأ تنفيذ العمل ، ثم تعطيه
حق تقدير العمل بعد انجازه .. وله في هذه الحالة أن يقر العمل .. أو
يعدله .. أو يلغيه .. وقد يصل الأمر أيضا الى تغيير الشخص الذي
يؤدي عمل ما الى عمل آخر اذا كان في ذلك صالح العمل ، اذ إن هذه
السلطة التي يمارسها الرئيس تستهدف بالدرجة الأولى حسن سير العمل

وانتظامه ، ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة التى تمارس عملها فى نطاق سلطة الرئيس وتحت اشرافه ، وهكذا .. فان السلطة تقترن بالمسئولية ، أى تقترن بالواجب ، فكل حق يقابله واجب ، وفى ذلك يقول الاستاذان « بيترسون وبلاومان^(٥٠) Peterson and Plowman » من المعترف به أن كل حق يقترن معه التزام أو واجب "It is recognized that every right carries with it an associated obligation or duty".

والالتزام والواجب يعنى المسئولية ، والشعور بالمسئولية يتطلب من صاحبها أن تتوافر فيه عنصر الموافقة أو الاستجابة Compliance or Consent للتعليمات التى تتعلق بواجباته ، والطاعة لها Obedience هذا فضلا عن الايمان بأن العمل يتم عن طريق الاعتماد على الغير ، الأمر الذى يتحتم معه البعد عن الفردية أو الاستقلال عن الآخرين .

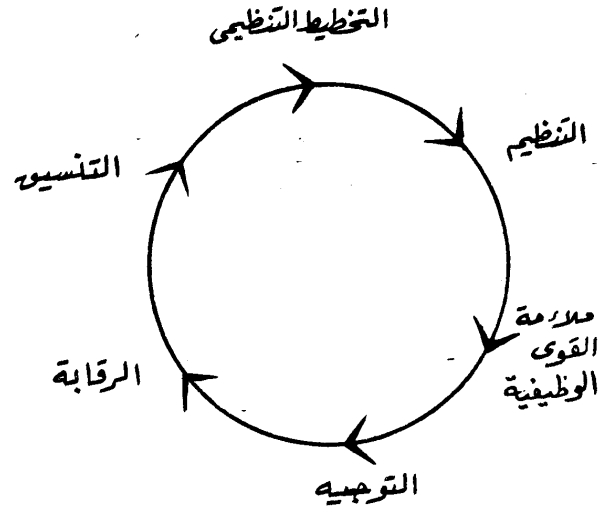
ومن هذا يتضح أنه اذا كانت المسئولية تقترن بالسلطة ، فان هذا يترتب عليه بالضرورة تناسب المسئوليات مع السلطات فى أى عمل من الأعمال ، وفى أى وحدة من الوحدات ، أيا كان نوع النشاط الذى تمارسه ، فالوحدات المختلفة فى حاجة الى أن تتفهم طبيعة العملية الادارية وعناصرها حتى تحقق أهدافها بأعلى قدر من الكفاءة ..

وبهنا أن نوضح قبل أن نتطرق الى توضيح عناصر الوظيفة الادارية ، أننا بعد رجوعنا الى عديد من المراجع الادارية ، سواء التى صدرت فيما مضى ، أو التى صدرت نتيجة للفكر الادارى المعاصر ، والتطبيق الادارى نتيجة للثورة الادارية المعاصرة ، أن عناصر الوظيفة الادارية تتلخص فى .. التخطيط التنظيمى Organization Planning

والتنظيم Organization ، والتحقق من ملائمة القوى العاملة للعمل
staffing والتوجيه Direction ، والرقابة Control ، والتنسيق
• Coordinaton

وبهنا أن نوضح قبل أن نشرح هذه العناصر ، هل العملية الادارية تسير في تسلسلها وفقا للترتيب الذى أوردناه ؟ .. أم أنه يمكن تقديم عنصر على عنصر آخر ؟ .. وهل لو حدث ذلك ، فإن هذا يعنى اخلال بالعملية الادارية ؟ .. المنطق العلمى يحتم علينا أن نوضح أن هناك فارقا بين المهمة المطلقة للوظيفة الادارية عند اسهامها بداءة فى انشاء أو تكوين مشروع ، أو الاسهام فى القيام بوظيفة الادارة فى مشروع قائم فعلا . ففى الحالة الأولى ، حالة الاسهام فى انشاء مشروع ، فإن الترتيب الذى أوردناه يعتبر الى حد كبير ترتيبا منطقيا ومعقولا فى تسلسل الجهود التى تبذل من أجل تحقيق الوظيفة الادارية على أفضل وجه ممكن . أما فى الحالة الثانية ، وهى حالة الاسهام بالجهد الادارى فى مشروع قائم فعلا ، فإن الأمر يختلف ، وذلك لأن الذى يتولى الوظيفة الادارية يجد نفسه فى خضم من النشاط الادارى المتدفق فى المشروع ، وحينئذ تكون المهمة الأولى فى نظره ، كيف يمكن انتهاج الأسلوب الأمثل الذى يمكن عن طريقه تحقيق أقصى كفاءة انتاجية للمشروع ، الأمر الذى يحتم على من يتولى الوظيفة الادارية القيام بالبحوث والدراسات اللازمة . وما يستخلصه من نتائج ، هو وحده الذى يكون موضع اعتباره فيما يتخذه من قرارات .. فقد يبدأ بعنصر التنظيم .. أو قد يبدأ بتغيير القوى العاملة اذا وجد أنها لا تتوافر فيها المواصفات اللازمة للعمل .. أو قد يجد أن القوى العاملة ينقصها بعض المعرفة والادراك بجوانب معينة تتصل بعلاقات العمل ، وحينئذ يبدأ بالتوجيه .. وهكذا يجد نفسه فى موقف يتطلب منه أن لا يلتزم بالترتيب الذى أوردناه .. وهو فى

هذا محق .. فالعبرة باتخاذ الطريق الأفضل والأسرع نحو تحقيق النتائج .



غالباً ما يشغل بعض العلماء أنفسهم بالترتيب الذي تتم بموجبه الوظيفة الادارية .. نظرياً فان التخطيط يأتي أولاً ، ثم التنظيم : ثم ملائمة القوى العاملة ، ثم التوجيه ، ثم الرقابة ثم التنسيق . ولكن عملياً فان المديرين يجدون أنفسهم يمارسون جميع وظائفهم في الحال .

وعلى أى حال ، فالتنا توجه نظر القارئ الى أن هناك جدلاً بين علماء الادارة في هذا الموضوع ، الأمر الذي دعى بعض علماء (٥١) الادارة المعاصرين الى توضيح ذلك ، قائلاً : « غالباً ما يشغل بعض الزملاء أنفسهم بالترتيب الذي تتم بموجبه الوظيفة الادارية .. نظرياً ، فان التخطيط يأتي أولاً .. ثم التنظيم .. ثم ملائمة القوى العاملة .. ثم

التوجيه .. ثم الرقابة . ولكن منطقيا فان المشروع يسير وفق خطة رئيسية واحدة . وعمليا فان المديرين يجدون أنفسهم يمارسون جميع وظائفهم في الحال .. فالخطط الرئيسية يتفرع عنها خطط فرعية .. والخطط القديمة تتطلب تعديلات .. والخطط الجديدة توضع بينما الخطط القديمة قائمة .. وعلى هذا الأساس فانه غير عملي الاصرار على توقيت معين لتتابع الوظائف المختلفة » .

وفيما يلي نورد هذا الرأي :

"Occasionally, sholars concern themselves about the order in which the functions should be undertaken. Theoretically, planning comes first, and organization, staffing, direction, and control follow. But according to this logic, an enterprise carries out only one master plan. In practice, managers find themselves performing all their functions at once. Plans beget subordinate plans, old plans require modifications, and new plans develop while old ones are in effect. Thus it is impractical to insist on a special time sequence for the various functions".

يتبين لنا مما سبق أن عناصر الوظيفة الإدارية ، عناصر متداخلة ، وأن الظروف المحيطة بالعمل هي التي تفرض على المديرين أسلوب العمل ، ومن أجل ذلك فأننا آثرنا ايضاح هذا مقبما ، حتى يتفهم القارئ هذه المعاني ويأخذها في اعتباره عند استعراض هذه العناصر .

العنصر الأول : التخطيط التنظيمي Organization Planning :

ومعناه أن تعد المشروعات خطة تحدد فيها الأهداف القريبة والبعيدة التي تسعى الى بلوغها ، والأساليب المحددة لبلوغ هذه الأهداف وهذه الخطة لا تعدو أن تكون برنامجا عاما يستعان به في توجيه السياسات

التي ستتبع لتحقيق هذه الأغراض ومن ثم يجب أن تحتوى على مجموعة من التفاصيل القائمة على البحث والدراسة لمختلف الأمور سواء ما يتعلق بالمشآت المزمع انشاؤها ، أو بالمشآت الأخرى التي تشابهها وتقوم بنشاط مماثل لنشاطها فيجب أن تشمل هذه الخطة على مدى توافر الامكانيات التي تستطيع المنشأة أن تحصل عليها لتبدأ بمزاولة نشاطها ، وعلى التنبؤ بما قد تحتاج اليه في المستقبل وما يمكنها أن تحصل عليه لمواجهة احتياجات التوسع وما قد يطرأ على السوق من تغيرات •

وهكذا يكون الهدف من التخطيط التنظيمي استخدام أقصى الامكانيات التي يمكن المشروعات أن تحصل عليها وتوجيهها الوجهة التي تعود بأكبر فائدة ممكنة على أصحابها وعلى مجموع القوى العاملة بها وعلى مجموع الأعضاء المستهلكين •

ومن حيث أن التخطيط التنظيمي يضع السياسات لبلوغ الأهداف القريبة والبعيدة فيجب أن يتصف بالمرونة حتى يمكن تعديل هذه الخطط كلما طرأت ظروف تتطلب هذا التعديل •

ويطلق على مجموع الخطط اللازمة قبل أن تبدأ المشروعات عملها « التخطيط التنظيمي » •

ويعرفه Bennett (٥٢) بأنه عبارة عن تحديد أهداف المشروع ، والطرق اللازمة لارشاد الأشخاص في قيامهم بنشاطهم لتحقيق هذه الأهداف في سهولة ويسر •

ويعرفه كذلك Brech (٥٣) بأنه عبارة عن التنبؤ مقدما بالحاجة الى اجراء تعديلات في الهيكل التنظيمي Organization Structure

في ظل التسييرات المحتمل وقوعها في المنظمة . ثم يستطرد فيذكر أن هذه المهمة ليست يسيرة وليس معناها أن تضع تفصيلا كاملا موضوعيا بمطالب المستقبل المتوقعة ، ولكنها تعنى المراقبة الدائمة لاتجاه الظروف القائمة في الهيكل التنظيمي ، والتنبؤ على وجه عام بنوع المسئوليات المقترح تعديلها في الهيكل لتتشمى مع الظروف المتوقعة عند حدوثها ، وهذا التنبؤ فضلا عن أنه يعد اطارا عاما للظروف التي قد تجد ويحتمل وقوعها ، فإنه يتضمن كذلك الاستعدادات التي تهيأ لهذه الظروف وما ينبغي اتخاذه لمقابلة النواحي الادارية والفنية المطلوبة .

والتخطيط التنظيمي يتطلب ممن يقومون بتأسيس المشروعات اجراء البحوث بقصد التأكد من وجود الحاجة الاقتصادية لاقامة المشروع في المنطقة المزمع انشاؤها فيها ، والتأكد من أن رقم المبيعات المرتقب يمكن من أداء الأعمال بكفاية تامة ، فاذا توافر من هذه البحوث الاجراءات اللازمة لتأسيس القيام بمختلف أوجه النشاط ، وبعد اتخاذ اللازم نحو اختيار الموقع وبعد أن توضع موضع الاعتبار احتمالات التوسع ، اذ أن الاستعداد لكافة الاحتمالات قبل البدء في نشاط المشروع يعتبر في غاية الأهمية^(٥٤) .

ولعل هذا يوضح لنا ما يقرره بعض العلماء في ايجاز من أن التخطيط أساسا ان هو الا « العملية الرشيدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأية ناحية من نواحي نشاط المشروع » .

“Planning is the rational process of making decisions of any place of enterprise activity”.

كما وأن « بيلي جوتز Billy E. Geotz » عرف التخطيط

الادارى فى كتاب له بعنوان « التخطيط والرقابة الادارية » .. « عرف التخطيط الادارى بأنه أساسا الاختيار Planning is fundamentally choosing . كما استطرده قائلا : ان مشكلة التخطيط تبرز فقط عندما تكتشف بدائل لأساليب العمل » .. ولعلنا لا تتعدى الحقيقة حينما نقرر أنه يكاد يكون مستحيلا فى دوائر الاعمال أن يجدوا أمامهم طريقا واحدا ينبغى عليهم أن يسلكوه من أجل تحقيق أهدافهم .. بل ان التقدم العلمى وتطور المجتمعات ، وتجديد المشروعات أو انشائها وفقا لأحدث الأساليب العصرية ، الى غير ذلك من العوامل يجعل باستمرار أمام رجال الأعمال طرقا وسبلا مختلفة عليهم أن يتخيروا من بينها وفقا للنتائج التى تسفر عنها بحوثهم ودراساتهم ، خاصة وأن طبيعة التخطيط Nature of Planning ، تتطلب اجراء بحوث ودراسات تتعلق بأربعة مبادئ أساسية .

(١) تحقيق الأهداف Objectives :

ينبغى على الخطة الرئيسية ، والخطط الفرعية أن تعد بأسلوب علمى بحيث تسهم اسهاما ايجابيا فى تحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئ المشروع ، فالمشروع أنشئ ليقى ويستمر .. وهذا يتطلب التعاون المثمر البناء بين المجموع الذى يرتبط صالحهم بصالح المشروع .

(ب) اولوية التخطيط Primary of Planning

أوضحنا أن العملية الادارية تركز على التخطيط التنظيمى ، والتنظيم ، وملاءمة القوى العاملة ، والتوجيه ، والرقابة والتنسيق . كما أوضحنا أن العملية الادارية مترابطة ومتشابكة بحيث يمكننا القول أن جميع هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ، غير أن مهمة التخطيط لها اولوية بالدرجة الأولى ، وذلك لأن التخطيط يقوم بدور أساسى فيما

يتعلق بأفضل الأساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق الأهداف ، وذلك حتى يكون الجهد الجماعي المنظم في المشروع منتجا ومثمرا وفعالا .

(ج) شمول التخطيط Pervasiveness of Planning

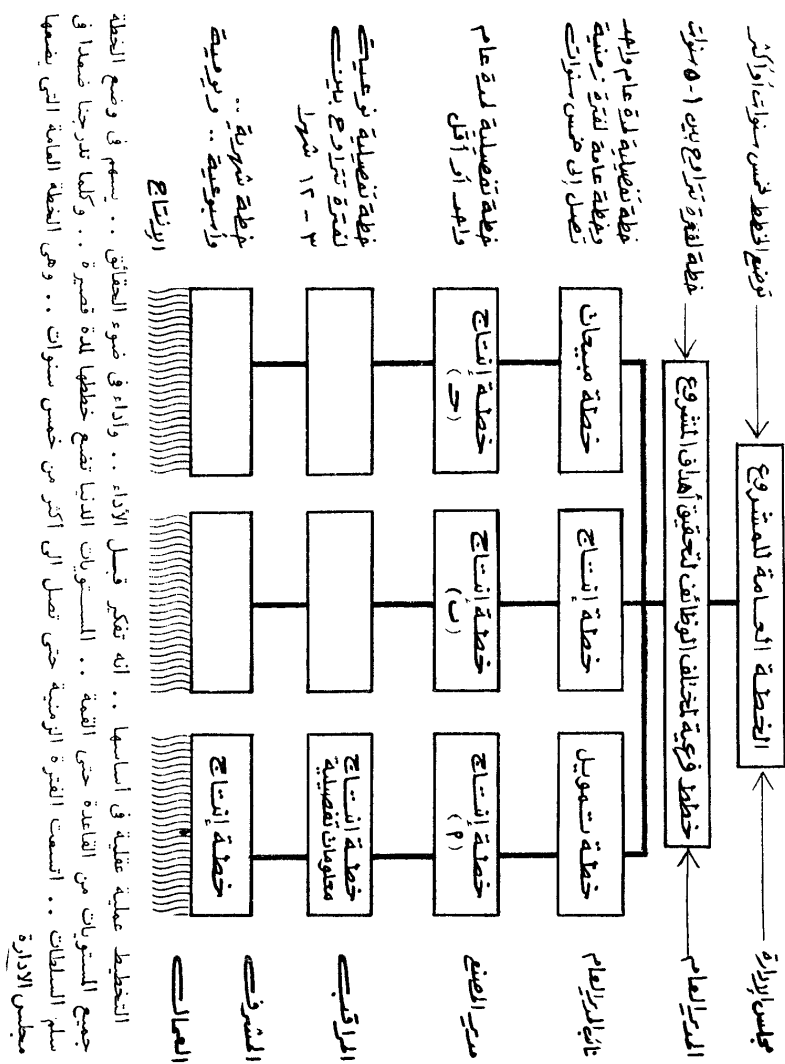
لقد أوضحنا من قبل شمول العملية الادارية لمختلف العناصر أو الوظائف الادارية .. فلماذا اذن نعتبر « شمول التخطيط » مبدأ من المبادئ الأساسية لاعداد الخطة ؟ . الحقيقة أننا نفعل ذلك تأكيداً لأهمية التخطيط .. فالتخطيط وظيفة كل مدير Planning is a function of every manager .. غير أن ممارسة المدير لهذه الوظيفة تتفاوت عند التطبيق بالقدر الذي يشغله المدير في سلم الهيكل الاداري في المشروع .. أى بما لديه من سلطات ، وفقاً لطبيعة الخطط والسياسات التي وضعت من الادارة العليا . ولا يمكن أن يوصف شخص بأنه ادارى حق ، الا اذا مارس فعلاً مهمة التخطيط .. حتى ولو كانت هذه الممارسة في نطاق ضيق .

(د) كفاءة الخطط Efficiency of Plans :

توصف الخطة بالكفاءة ، اذا تمكنت عند تطبيقها من تحقيق أهدافها بأقل جهد ممكن ، وبتحقيقها نتائج ايجابية تفوق في قدرها التكاليف التي تحملتها المنشأة Positive gains greater than the costs .. ويمكن للخطة في منشأة ما مثلاً أن تحقق أهدافها .. غير أنها اذا حققت هذه الأهداف بتكاليف عالية جداً ، أو بتكاليف غير ضرورية ، فانها حتى هذه الحالة لا تتصف بالكفاءة .. ان مبدأ كفاءة الخطة يتضمن ضرورة مراعاة تحقيق التناسب بين المدخلات والمخرجات وفقاً للنسب الادارية المتعارف عليها في هذا الشأن .

من ذلك يتضح أهمية الخطة .. وأهمية التخطيط .. انه يعنى مفهوم الأهداف التى من أجلها أنشئ المشروع .. وذلك عن طريق الدراسات التحليلية العلمية التى توضح مشروعية الهدف .. ويتأكد توضيح مشروعية هذا الهدف سواء فى الخطة العامة .. أو الخطط الفرعية .. وكذلك يوضح التخطيط أساليب الأداء .. كالأجراءات والطرق والقواعد والبرامج والميزانيات التقديرية ، كما تؤيد الخطط كثير من الحالات بموازنات تخطيطية مختلفة لتدبير المال اللازم والانفاق الرأسمالى والمصروفات والإيرادات .. الخ .. كذلك توضح الخطط طبيعة العلاقات التى ينبغى أن تسود المشروع سواء فى ذلك علاقاته الداخلية أو علاقاته الخارجية .. كما توضحه بمنطقة العمل الذى يتواجد فيها ، أو علاقاته مع المجتمع ككل ، خاصة وأن المشروع يعتمد فى بقائه على رضا المجتمع ككل .. وفى بعض الأحيان يعتمد المشروع على المجتمع الخارجى الدولى .. وهذا يتطلب منه جهدا أكبر فى اعداد الخطة التى ينبغى أن توضع فى اطار عامل المرونة الذى يسر تعديل الخطة وفقا للظروف الطارئة التى قد تجد .. هذا فضلا عن توضيح المراحل فى التنفيذ .. بمعنى تحديد التوقيت الزمنى الذى تنفذ فيه كل مرحلة ، وهذا يدفعنا الى أن نركز على أهمية وضوح الأسس التى بنيت عليها الخطة .. ينبغى أن تكون هذه الأسس واضحة ومفهومة لجميع الذين أسهموا فى وضعها ، وبالتالي لجميع الذين يسهمون فى تنفيذها .. ان فهم هذه الأسس ، وفهم التفاصيل تساعد الادارة على القيام ب مهام الرقابة ، وتحقيق التنسيق بين أوجه النشاط المختلف الذى يزاوله المشروع .

ولعل هذه المعانى السابقة يتضمنها الى حد كبير التعريف الآتى للتخطيط الذى أورده الاستاذان « هايمان وهيلجرت » (٥٥) — Haiiman



Hulgert « حيث يعرفان التخطيط بأنه « الوظيفة الادارية التي تتضمن تقرير ما يجب عمله مقدما .. فالتخطيط يتضمن تقرير الأهداف ، والسياسات ، والاجراءات ، وغير ذلك من الخطط التي يتطلبها تحقيق أهداف المنظمة .. ويتطلب التخطيط أن يفكر المدير في مختلف البدائل للسبل المتاحة له ، ويستند الى تجميع وتبويب البيانات والمعلومات وفقا لما يتطلبه موقف اتخاذ القرار . والتخطيط عمل عقلي ، فهو بالدرجة الاولى ذهنى فى طبيعته .. فالتخطيط يعنى التفكير قبل العمل .. انه يتطلع الى الأمام .. ويعد نفسه للمستقبل .. ويهد الطريق مقدما لاتجاه الواجب السير فيه .. أنه يفكر فيما ينبغى أن تكون عليه الوظيفة ، وكيفية أدائها » .

وفيما يلى نورد تعريفهما :

“Planning is that managerial function which consists of determining in advance what should be done. It consists of determining the goals, policies, procedures, and other plans needed to achieve the objectives of an organization. In planning, the manager contemplates various alternative courses which are available to him. It includes collecting and sorting out data and information from numerous sources as required by a decision-making situation. Planning is mental work ; it is primarily intellectual in nature. Planning means to think before acting ; is looking ahead and preparing for the future ; laying out in advance the road to be followed ; thinking about what and how the job should be done.

ولعل من المناسب أن نوضح رأى « نورمان ف. دفتى^(٥٦) » فى الوظيفة التخطيطية فى المنشآت .. فهو يقول :

« لقد كان التخطيط دائما احدى الوظائف الرئيسية للإدارة التنفيذية طبقا للمدرسة الكلاسيكية فى الإدارة ، ويقول «أرفيك» أن

التخطيط عملية عقلية في أساسها ، وميل ذهني الى أداء الأشياء بطريقة منمقة .. فالتخطيط تفكير قبل الأداء ، وأداء في ضوء الحقائق لا التخمين » .

« والتخطيط غالبا ما يكون روتينيا في المستويات الدنيا في المنشأة ، فالقرارات التي تتخذ على هذه المستويات تتعلق بمدة قصيرة من الزمن ، كما أن فاعليتها محدودة في نطاق ضيق ، وأهدافها مباشرة ويسهل التعرف عليها » .

ثم يستطرد قائلا :

« ان أقوى صفات المنشأة هو اتجاهها اتجاهها رئيسيا نحو هدف محدد .. ونقطة البداية في تحليل أى نظام اجتماعي هي مفاهيم أو نماذج القيم ، لأن هذه النماذج هي التي تحدد الاتجاه الأساسي للمنشأة ، والتي تعمل كمرشد لنشاط العاملين فيها . ان الهدف الرئيسي في المنشأة هو انتاج نوع أو آخر من القيم الاقتصادية - سلع أو خدمات - وهذا الهدف له الأفضلية على الأهداف أو المصالح الأخرى .. وبالرغم من أن المال هو المقياس العام والرمز للنجاح، إلا أن تحقيق الربح ليس بوظيفة تؤدي نيابة عن المجتمع .. وعند مناقشة التخطيط يكون اهتمامنا موجها الى التنظيم الذي يعنى التعديل الكلي للمنشأة ولأهدافها » .

« ثم يرى أخيرا أنه من المهم الحصول على أشخاص على رأس المنشأة تتوافر لديهم « النظرة التخطيطية » .. ونظرا لأن أعضاء المستويات الادارية الدنيا هم الذين يكونون همزات الوصل في جهاز الاتصال بالمنشأة .. فان لهذه « النظرة التخطيطية » أهميتها هنا أيضا لأنها ستؤثر على كمية المعلومات التي تستبعد الى خارج المنشأة أو التي

لا يتم فهمها قبل أن تنتقل بصفة نهائية الى المختصين .. وعلى هذا قد يكون من المفيد أن يتوافر لجميع أفراد فريق الادارة درجة من المقدرة تزيد على المتوسط على الأقل » •

ويمكن استخدام اختبارات نفسانية معينة عند القيام بالانتقاء المبدئي .. وليس هناك شك في أن عملية التخطيط تتطلب توافر القدرة على التسبب أو التعليل .. وطبيعى أن هناك شروطا أخرى تتطلبها المقدرة التخطيطية ، فالشخص ذو العقل المثقف وذو النظام الفكرى الراسخ يكون أكثر حساسية لدوافع لاتجد قبولا من الآخرين على أنها مؤشرات، كما أن هذا الشخص يكون أكثر قدرة من غيره على تجميع أو استكمال ادراكه .. والخبرة في ظل بيئة معينة ، المصحوبة بالمعرفة الفنية ، تمكن الناس من التخطيط بفاعلية أكثر من تلك البيئة .. ففى المواقف التخطيطية التى تختص بمسائل العلاقات الانسانية ليس هناك جدال في أن القدرة على تصور وتفهم متاعب الآخرين تعتبر عاملا هاما .. ولكن المبالغة في تأكيد أهمية هذا العامل يمكن أن تؤدي الى رفع الرجل الذى يقوم بتوجيه الآخرين الى أعلى مستويات المنشأة .. ان هذا النوع من الأشخاص يهتم بمسائل العلاقات الانسانية أكثر من المشاكل الفنية والذهنية للتخطيط الطويل المدى بالرغم من أنه قد يملك القدرة على التنبؤ بآثار الخطط التى يضعها على العلاقات الانسانية •

العنصر الثانى : التنظيم Organization

يبرز التنظيم الى الوجود اذا ضم اثنان أو أكثر مواهبها ومواردهما لتحقيق هدف مشترك وهناك اصطلاح شائع يعرف التنظيم بأنه عبارة عن الأشخاص •

وعلى هذا الأساس يعتبر الازدحام نوعاً من التنظيم الرديء^(٥٧) .

وأعتقد أن هذا الاصطلاح يعنى التنظيم الاجتماعى ويعرفه بأنه الأشخاص فى علاقة بعضهم ببعض ، ولا يعنى التنظيم بالمعنى العلمى الذى تهدف اليه مختلف المنشآت والمؤسسات . ولو فهمنا التنظيم فى ضوء مدلوله العربى لوجدنا فيه ما يهدف اليه التعاون ، فانه مشتق من كلمة « النظام » ومعناها السلك الذى يوضع فيه حبات العقد لتكون متناسقة متوافقة جميلة ، ثم استعمل اللفظ فى القوانين والمبادئ التى يقوم عليها تنسيق المجتمع أو الجمعية وكل ما يحقق التناسق والتوافق يطلق عليه تنظيم .

تعريف التنظيم :

ويعرف Ralph Davis^(٥٨) التنظيم الجيد بأنه عبارة عن تعاون أى مجموعة من الأشخاص ، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، تحت قيادة رشيدة بحيث تحدد لهم رغبة أكيدة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة ، مع قدر كاف من العناية بالعمل الانسانى .

وعندى أن التنظيم الجيد يحتاج الى أكثر من القيادة الرشيدة ، والرغبة الأكيدة من الأشخاص الذين يعملون تحت هذه القيادة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة . فانه يجب أن تكون هناك سياسات موضوعة تيسر للقيادة الرشيدة أداء عملها ، وتمكنها من استخدام الكفايات العامة اللازمة للمنشأة ، ولا بد كذلك من مقاييس توضح طرق أداء الأعمال بأكبر قدر ممكن من الكفاية ، كما أنه لا بد من وجود وسائل فعالة للرقابة الانسانية داخل المنشأة ، والعلاقات العامة بين المنشأة وغيرها من الأفراد والجماعات والهيئات التى تعمل فى المنطقة التى تزاوّل نشاطها فيها . . فان وظيفة التنظيم^(٥٩) أن يضع مقدماً القواعد الأساسية

اللازمة لتنفيذ الأهداف المقررة ، وهذه القواعد يجب أن توضع عن طريق خطة تنظيمية موضوعة ، أو خطط أخرى مساعدة .

وقد ذكر Reiley, Mooney^(٦٠) أن أى تنظيم لا يعتبر شيئاً إذا لم تتم به مجموعة من الأشخاص ، يربط بعضهم ببعض مصالح مشتركة ، ويعملون سوياً لتحقيق غرض عام . فإذا لم يتضمن التنظيم مثل هذا الغرض ، بدا متناقضاً مع نفسه .

وهذا التعريف يعتبر تعريفاً عاماً ، لا يحدد المفهوم الاصطلاحي للتنظيم الجيد ، وهو ما أعتقد أنه الهدف الذى تسعى الى بلوغه جميع المنشآت . ونجد أن Mooney عندما انفرد بكتابة مؤلفه فيما بعد عرف التنظيم^(٦١) بعبارة أخرى - فقال - ان التنظيم يشير الى أكثر من كونه الاطار للبيان الذى تقوم عليه المنظمة Frame of the Edifice يشير الى أنه البناء الكامل يجمع وظائفه المترابطة كما يبدو أثناء العمل . وهو بالنسبة للوحدة المنظمة Organized Unit بمثابة خفقات القلب وضربات ومسرى الدم ، به تتنفس ، وعليه تتوقف حركتها الحيوية . وهو يشير الى تناسق جميع هذه العوامل فى تعاونها على تحقيق الهدف المشترك^(٦٢) .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لم يوضح العناصر اللازمة لتكوين البناء التنظيمى الجيد الذى ينهض بوضع السياسات الموضحة للعلاقات داخل المنشأة وخارجها ، وتحديد المسؤوليات والسلطات للوظائف المختلفة ، وكيفية أداء هذه المسؤوليات واستخدام هذه السلطات ، وقياس النتائج ، وإيجاد الرقابة الفعالة التى تضع يدها على الانحرافات فى حين وقوعها لتضمن إدارة العمل بأعلى قدر من الكفاية .

وقد عرف Davis (٦٣) التنظيم ، بأنه أى مجموعة من الأشخاص ، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة ، تتعاون بصورة فعالة على تدير مواردها الاقتصادية لتحقيق غرض مشترك تحت قيادة موحدة ، وهذه القيادة قد تتصف بالجودة أو الرداءة أو عدم الاكتراث Indifferent ومن ثم بتأثر التنظيم بصفة من هذه الصفات ، بل الغالب الكثير أن تحدد صفة القيادة نوع التنظيم .

وأرى أن صفة القيادة وحدها لا تعتبر كافية في تحديد نوع التنظيم ، ذلك لأنه من المعروف أن القيادة تسير في عملها طبقاً للنظم الموضوعة لتحقيق أهداف المنشأة ، وعلى قدر ما تتوافر عناصر النجاح في هذه النظم الموضوعة يكون تحديد نوع التنظيم . فان التنظيم يشمل - فيما يشمل - وضع القواعد المثلى لاختيار القادة ، كما يشمل وضع وسائل الرقابة التي تضمن سلامة الأداء والبعد عن الانحرافات . فاذا فرض أن القيادة تراخت في تنفيذ النظم الموضوعة ، فان الرقابة تستطيع أن تكشف ذلك في حينه . ومعنى هذا أن أمر تقويم الإدارة بالوسائل المناسبة لمصلحة العمل يقع على عاتق الإدارة العليا والإدارة العامة طبقاً للسلطات المخولة لكل منها ، ومعنى هذا أيضاً أن صفة القيادة وحدها لا يتحدد بها نوع التنظيم .

ويعرف Miller التنظيم كذلك « بأنه مجموعة مرتبة مدربة من أشخاص للقيام بعمل مشترك بحيث يفهم بعضهم بعضاً عن طريق اشتراكهم جميعاً في استقاء معلومات معينة ، وبحيث تربطهم وحدة العزيمة والمصلحة ، وبحيث يظهر ذلك في استعدادهم التام لطاعة من يتولى قيادتهم (٦٤) .

وقد أهمل هذا التعريف الرقابة على العمل للتعرف على مدى

الكفاية في أدائه ، كما أهمل عنصر التنسيق مع ضرورته في جميع مراحل عمل المنظمات . هذا الى أنه أغفل جانبا مهما آخر من جوانب التنظيم وهو وضع السياسات التي توضح طبيعة العلاقة بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل فيه مع أن ذلك يعتبر الأساس الذي تقوم عليه ادارة العلاقات العامة .

ويعرف الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم التنظيم « بأنه عبارة عن تكوين مجموعة مرتبة ومتناسقة من أجزاء أو أعضاء توجد بينهما علاقة مشتركة ، أو تعمل لغرض واحد أو يتبع بعضها البعض حتى يمكنها أن تعمل عملا مشتركا بأقل احتكاك ودون تسافر وبانسجام تام للوصول الى الغرض من تكوين هذه المجموعة » .

واذا كان لنا أن نفاضل بين تعريف وآخر ، فأنى اقترح التعريف الآتى للتنظيم .

« التنظيم هو العمل على ايجاد حالة توازن في المشروع ، وذلك عن طريق تحديد أهدافه ، وتوضيح وسائل تحقيقها بتناسق كامل وانسجام تام .. وتحليل مختلف الوظائف اللازمة لتحقيق هذه الاهداف مع بيان السلطات المخولة لها ومسئولياتها وتوضيح ما بينها من علاقات مع ايجاد وسائل فعالة للرقابة تمكن من التعرف على الانحرافات في حينها والمبادرة الى تقويمها » .

ويكاد يجمع علماء التنظيم والادارة ، على أن التنظيم هو الاطار العام الذى تتم من خلاله الادارة .. وهذا يعنى أن التنظيم ليس هدفا في ذاته .. وانما هو وسيلة لتحقيق غاية .. أنه أداة لتحقيق هدف .. الأمر الذى يتحتم معه أن يتضمن مختلف العلاقات وتحديد الأساليب التى تؤدي بها مختلف أوجه النشاط .. الأسلوب الأمثل لاتصالات

العمل .. بحيث يحقق التجاوب والتناسق بين مختلف أجزاء المشروع ، وهناك من ينظر الى التنظيم على أساس أنه جزء من نماذج القيادة والسلطة في اطار المجتمع الذى يعمل فيه ، وأن هناك صلة بين المجتمع وتنظيماته .. وعلى هذا الأساس فإن ما يحدث في التنظيم الرسمى القائم تنعكس آثاره على مجموع القوى العاملة فيه .. الأمر الذى ينبغى أن يتنبه له المسئولون عن أى مشروع .. عن طريق أحكام التنظيم ، بحيث لا يوجد فيه أى عثرة من العثرات التى تسمح للقوى العاملة بأن لا يكونوا على فهم وإدراك كامل بالمشروع وأهدافه .. وبما يسمح بوجود ترابط وتكامل بين جميع الجهود المبذولة ، وبهنا أن نوضح لماذا تؤكد على ذلك ؟ .. ان طبيعة الانسان التى تتميز بالاختلافات الفردية بين البشر ، كالطول واللون والوزن .. كذلك الميول والاستعدادات والرغبات والقدرات والأمزجة .. كل هذا من شأنه أن يسمح بإيجاد نوع من العلاقات الخاصة داخل المشروع بين بعض الأفراد بعضهم وبعض ، بحيث ينتشر بين القوى العاملة أن هناك مجموعة معينة تتميز بوجود علاقات خاصة بينها ، وأن هذه المجموعة أكثر ترابطاً فيما بينها ، بحيث يمكن أن تتأثر اتجاهاتها نتيجة لأى تفكير غالب عليها .. وهذا ما ينبغى على التنظيم أن يهتم به ويراعيه .. لأن معنى هذا حدوث تنظيم غير رسمى داخل التنظيم الرسمى فى المشروع .. والتنظيم الرسمى يسعى الى أن تكون أهداف هذه التنظيمات غير الرسمية فى حالة حدوثها ، تسير فى نفس الطريق المرسوم الذى يحقق أهداف المشروع بأسره .. والا حدث الاحتكاك وسوء الفهم والتنازع الخفى على سلطة القيادة ، بحيث يترتب على ذلك تعدد فى القيادة .. قيادة رسمية معلنة .. وقيادة غير معلنة خلفتها الظروف الاجتماعية التى قربت بين فريق أعضاء الجماعة الخاصة التى يطلق عليها فى التنظيم « تنظيم غير رسمى » ولا شك أن هذا تكون له أسوأ الآثار على تحقيق

أهداف المشروع .. ولك أن تتصور مدى الضغوط .. والتوترات .. والشعور بالكراهية المتبادلة .. وما يترتب على ذلك من آثار نفسية نتيجة للشعور بعدم الاستقرار الوظيفي الذي يعتبر عنصرا من أهم عناصر الانتاج وتحقيق الأهداف .. الأمر الذي يجعل القوى العاملة تنظر الى المستقبل بعين الريبة والشك .. فاذا حدث هذا .. فمما لا شك فيه أننا نتصور مقدما مدى ما سيكون عليه سلوك الأفراد تجاه الادارة .. وتجاه المشروع الذي يعملون فيه بالذات .. هذا بالإضافة الى سلوك القوى العاملة نفسها تجاه بعضها البعض .. ومدى التعارض الذي يحدث بينها نتيجة لسوء الادراك أو سوء الفهم .. كل فريق يتهم الفريق الآخر !! .. هذه الاتهامات تخلق أنواعا متباينة من السلوك ، قد يؤدي الى أن يتحفز كل فريق بالآخر .. أو بعض الأفراد بعضهم لبعض .. شعور بالعداء بين فريقين ، يتطلب التنظيم السليم ان يتعاون كل مع الآخر من أجل تحقيق أهداف المشروع .. كل هذا يجعلنا نضع نصب أعيننا أهمية الاهتمام بسلوك الأفراد داخل المشروع ، وببذل أقصى طاقاتنا وامكانياتنا من أن نجعل سلوك هؤلاء الأفراد ينساب في قنوات من السلوك الذي يربط الجميع بعضهم ببعض ، ويجعلهم يتعاونون في سبيل تحقيق أهداف المشروع .. ومما لا شك فيه أنه مما يسر أمر ذلك الاختيار الأمثل لجميع القوى العاملة التي تعمل في المشروع ، بحيث تتوافر فيها المواصفات والقدرات المناسبة وفقا لمتطلبات الادارة العلمية، والتنظيم الجيد الذي ينبغى على المنظمين أن يهتموا به ويحققوه يتطلب منهم أن يسايروا كل جديد في ميادين العلوم الانسانية .

العنصر الثالث : ملاءمة القوى العاملة للوظيفة Staffing

من الأمور التي يجب أن توليها المشروعات عظيم عنايتها تقدير الكفايات العاملة التي تحتاج اليها من مختلف المستويات الادارية اللازمة

لتشغيلها ثم تبذل أقصى جهودها في اتباع الوسائل العلمية في اختيار هذه الكفايات وتدريبها ، هادفة من وراء ذلك وضع الرجل اللائق في المكان اللائق ، وبذلك يطمئن القائمون على المشروع أن العمل في أيدي خيرة مدربة ، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف المشروعات بأعلى قدر ممكن من الكفاية .

وهناك حقيقة معروفة أن الناس يختلفون عن بعضهم بعضاً^(٦٥) ، وهذا أمر لا يحتاج إلى إثبات ، فنحن كبشر نختلف في الشكل ، ونختلف في اللون ، فالبعض أبيض ، والبعض أصفر والبعض أسود . . الخ . كذلك نحن نختلف في الطول ، فالبعض طويل القامة والآخر قصير . وبالمثل نحن نختلف أيضاً في الذكاء Intelligence وفي القدرات Abilities وعلى ذلك يجب أن نبثق عن القدرات الضرورية للعمل في المشروع الذي نقيمه قبل استخدام أي شخص إذ أن الأفراد يختلفون فيما بينهم اختلافاً كبيراً في قدراتهم واستعداداتهم . وقد أظهرت التطورات الصناعية المتعاقبة أن الاختلافات الفردية بين العمال في الاستعدادات تعتبر من أهم المسائل التي يجب أن يحسب حسابها . كما أظهرت هذه التطورات أن الاختلافات في الاستعدادات العقلية والميول النفسية أوسع بونا من الاختلافات الطبيعية فقد يكون لأحد العمال استعداداً غير عادي للتقدم السريع في فرع من فروع العمل ، بينما لا يتوفر لغيره مثل هذا الاستعداد والنتيجة أن الأول يجيد العمل في وقت لا يتعدى فيه الثاني حدود المعرفة الأولية . هذا إلى أن الرغبة ودرجة الطموح تتباين في الأشخاص وتختلف باختلاف ما يوضعون فيه من أعمال ، طالما أنه توجد مثل هذه الاختلافات الفردية من القدرات والاستعدادات والأداء Performance

وحتى نكون على بينة من فهم هذه المصطلحات - نوضح الآتي :

اصطلاح القدرة Ability يشير الى امكانيات الشخص في الأداء •
 بينما اصطلاح الأداء Performance يشير الى ما يفعله الشخص تحت
 الظروف التي يعمل فيها ، أما كيف يعمل الشخص في وظيفته ؟ فان هذا
 يتوقف على قدرته ، وعلى رغبته Willingness أو دوافعه Motivation
 ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين هذه العوامل في المعادلة الآتية :

$$\text{الأداء} = \text{القدرة} \times \text{الدوافع}$$

وطبقا لهذه المعادلة ، فان الأداء تكون قيمته صفر اذا غابت القدرة
 أو غابت الدوافع •

وطالما أننا اذا أردنا الحصول على العامل الماهر وعرفنا أن ذلك
 لا يتوقف على تمرينه بقدر ما يتوقف على استعداداته ، فطبقا لذلك فان
 الاختيار الصحيح يكون له دون شك أعظم الأثر في زيادة الانتاج •
 "Proper selection alone would increase production"

وهناك أمثلة واقعية كثيرة تدل على أن الاختيار الموفق يؤدي الى
 كثرة الانتاج وخير ما تتمثل به مؤقتا هو معجزة ايجاد جيش أمريكي في
 الحربين العظميتين الماضيتين ، وذلك بالاستعانة بالوسائل العلمية في
 اختيار الجنود بحسب قدراتهم وطبيعة عملهم ، مما دعى بريطانيا وغيرها
 من الدول الى الاستعانة بهذه الوسائل •

وقد دلت التجارب أيضا على وجوب التدقيق في الاختيار والتدريب
 بحيث يوضع كل فرد في العمل الذي يتقنه أو يصلح له ويتفق مع ميوله
 واستعداداته وقدراته ، فان ذلك يشبع في نفسه الرضا ويحفزه على دوام
 العمل والتقدم • أما اذا لم يوضع الشخص في مكانه اللائق ، فان ذلك

ينعكس أثره على نفسيته ، فيقبل على عمله وهو ساخط متبرم ، وتكون النتيجة ضعف الانتاج .

اتنا اذا نظرنا الى الواقع في الحياة العملية ، نجد كثيرا من الوظائف يشغلها أفراد بلا استعدادات ولا قدرات ، وعلى العكس من ذلك نرى أشخاصا من ذوى الاستعدادات والقدرات يقومون بوظائف غير التى تصلح لهم ، وهذا وضع غير سليم فيه اهدار لطبيعة الاستعدادات والقدرات الفردية بوضعها فى موضع غير ملائم ، وفيه اهدار لقيمة هذه الوظائف ، ويجب أن يلاحظ أن ذلك يؤدى الى عدم تحقيق الكفاية فضلا عما ينجم عنه من الاسراف وهو ما تعمل جميع المشروعات فى مختلف الدول على تلافيه تحقيقا لمصلحة المشروعات الخاصة وتدعيما للاقتصاد القومى (٦٦) .

لذلك يجب على جميع المشروعات أن تتبع الوسائل العلمية الحديثة عند تقدير الكفايات العاملة اللازمة لها ، والطرق المناسبة لتديرها .

ولعل ما تتطلبه وظيفة التنظيم من تحليل للوظائف والأعمال اذ يجب على جميع المشروعات أن يكون لديها تحليل ووصف الأعمال التى يتطلبها تشغيلها ، ثم بعد ذلك تعمل على شغل هذه الوظائف بالأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة ... هذا التحليل هو خير معاون للإدارة فى تعيين القوة العاملة .

وتلجأ المنشآت عامة فى سبيل تدير الكفايات العاملة الى مصادر متعددة منها النشر فى الصحف والمجلات ، أو الاتصال بالكيانات المتخصصة فى مختلف الجامعات لترشيح المتفوقين ، ويحدث أيضا أن ترسل بعض المشروعات بعثات الى الخارج للتخصص فى نوع النشاط الذى ستزاوله ، الى غير ذلك من المصادر المتعددة والتى تلجأ المنشآت

بعضها أو كلها طبقا لما تراه كفيلا بسد احتياجاتها من القوى العاملة التي تلزمها ، كما وقد تجرى المنشآت أنواعا مختلفة من الاختبارات لاختيار أفضل المتقدمين •

ويعرف « هارولد كوتنز وزميله سيريل أودونل » وظيفة تعيين القوى العاملة ، وملاءمتها للوظائف التي تشغلها ، بأنها « الوظيفة التنفيذية التي تهتم بالتعيينات الجديدة ، والاختيار ، والتدريب ، والترقى ، واعتزال المديرين معاونين •• ويهتم مجلس الإدارة بوظيفة التعيين عندما يعين مدير عام ، كما وتخرج هذه الوظيفة عن دائرة اهتمام نائب المدير العام في المصنع عندما يستخدم معاونه من المديرين المساعدين • وكذلك فإن المراقب العام في المصنع يقوم بهذه الوظيفة عندما يختار رؤساء العمال ويدربهم • والخط الأول من المشرفين ، هو وحده من بين جميع المديرين الذين لا يختار مديري معاونين ، وذلك لأنهم بحكم التعريف حلقة الوصل بين الإدارة والقوى العاملة التي تعمل تحت إشرافهم •• ان نطاق تطبيق هذه الوظيفة يقتصر على المراكز الادارية •»

وفيما يلي النص كما أورده :

“Staffing is the executive function which encompasses the recruitment, selection, training, promotion, and retirement of subordinate managers. The board of directors undertakes a staffing function when it hires a president; a manufacturing vice-president discharges this function when he employs his immediate subordinate managers; and a superintendent likewise is engaged in staffing when he selects and trains his foremen. Only the front-line supervisors, among all managers, do not select subordinate managers, for, by definition, they compose the first link between enterprise management and the non-managers who work for them—the work force. The scope of the staffing function treated here is limited to management positions.

ولعل من المناسب أن نوضح أن هناك اتجاهًا معاصرًا أدى إلى أن يهتم بوظيفة ملءة القوى الإدارية للوظائف التي تشغلها ، عدد كبير من الباحثين في العلوم النفسية والاجتماعية ، إذ أنهم شغلوا أنفسهم كثيرًا بالأمور التي تتعلق باختيار المديرين وتدريبهم وهم في انشغالهم هذا ، فاتهم أن هذه الوظيفة أصلاً من الوظائف الإدارية التي يقوم بها المديرون .

وتهتم الشركات بأن ينساب الموظفون في السلك الطبيعي الذي يفسح أمامهم أبواب الأمل للترقي صعوداً في سلم الوظائف ، وتولى مراكز المديرين .. وذلك طالما أن لديهم^(٦٧) الاستعداد والقدرة على شغل هذه المناصب .. فمثلاً « وليام ب. جيفن William B. Given » مدير شركة "American Brake shoe Company" « انها سياستنا أن نعطي القوى العاملة عندنا مزايا الترقى إلى المراكز التي تملأ .. اتنا نعتقد أنه طالما لا يوجد الشخص الذي يمكن تأهيله لشغل الوظيفة الشاغرة ، فانه من الظلم للقوى الوظيفية أن تستأجر شخصاً من الخارج » .

وفيما يلي النص كما ورد :

"It is our policy to give our own people the benefit of advancement as openings occur. We believe that unless we have no one who can possibly qualify it is not fair to our people to hire an outsider".

والشركات تأخذ بهذا الرأي لاعتبارات كثيرة ، أهمها خلق الانتماء القائم على الولاء والكفاءة .. وإيماناً أيضاً بأن مستقبل أى مشروع من المشروعات يتوقف بالدرجة الأولى على القوى العاملة فيه .. فإذا أعطينا هذه القوى العاملة الأمل في المستقبل .. بذلت أقصى طاقتها من أجل مستقبل المشروع .

وهناك من يرى ، أننا اذا كنا نعطي القوى العاملة الأمل في المستقبل ، فإن هذا لا يعنى أنه مبدأ يأخذ طريقه روتينيا تحت التنفيذ !! .
 أن الجميع يجب أن يفهموا أن سبيل الترقى هو تحقيق متطلبات الوظيفة .. فإذا لم تتوافر هذه المواصفات في الشخص فانه ضرب من الاسراف والضياع وسوء التنظيم أن يترقى ، ان الترقية هنا تعتبر عنصرا حافزا للموظفين لبذل الجهود .. وينبغى أن لا يحدث بأى حال من الأحوال أن نعتبر الترقية حلا لمشكلة الموظف .. والا وجدت المشروعات نفسها تسير بارادتها نحو هاوية انعدام الكفاية ، وحينئذ تتوقع الاتسكاس ، خاصة وأننا في عصر يتصف بكبر أحجام المشروعات ، وهذه تتطلب الكفايات الفنية والادارية لمقابلة المنافسة على أفضل وجه ممكن ، وهذا بدوره يؤدي الى شدة الطلب على هذه الكفايات ، فما لم تتدارك هذه الحقيقة .. فماذا يكون الموقف ؟ شركات تزداد تقدما نتيجة للاهتمام الشديد بعنصر الكفاية .. وشركة أخرى تستخدم أسلوب الترقى لحل مشاكل الموظفين بغض النظر عن الكفاية !! .. نعتقد أننا لا نرجم بالغيب اذا أكدنا أن النتيجة الحتمية هي السقوط في صراع العمالة الذى تعيش فيه المشروعات الكبيرة في مجتمعنا المعاصر والذى يأخذ بأسباب العلم المتقدم في كل ناحية من نواحي الحياة .

من أجل ذلك ، فإن المراجع العلمية حافلة بالمناهج العلمية التى توضح أساليب التدريب وفن اعمال العقل ، بحيث يكون لدى المديرين القدرة على اتخاذ القرارات ، ومن هنا نراهم يشترطون صفات معينة في المديرين كالذكاء ، والقدرة على القيادة ، وأن تتوافر في شخصيته القيم الخلقية التى يؤمن بها المجتمع .. هذا بالاضافة الى القدرة على الحكم .. الخ .. الى غير ذلك من الصفات .

وفيما يلي نورد بعض صفات القيادة الادارية الواجب توافر في المدير :

والمدير الماهر يجب أن تتوافر في قيادته ثمانية عناصر^(٦٨) هي :

(١) الانابة (او تفويض السلطة) Delegation

وهي أن يخول المدير غيره سلطة القيام ببعض المسؤوليات التي تدخل في حدود سلطاته ومسئوليته ، ولكن النجاح في هذه الانابة يعتمد كثيرا على درجة الثقة التي تتوافر فيمن سيخولون هذه السلطات كما تعتمد على موافقة الشخص الذي خولت له السلطات والمسئوليات بحيث تكون عنده الرغبة الصادقة فيها ، والعزيمة القوية على أدائها بما تتطلبه عليه من مسئوليات وعلاقات .

والمدير الكفء اذا طلب اليه أداء مهمة معينة لا يقرر بنفسه كيفية أداء هذه الوظيفة ، بل يتخير من يستطيع أداءها واعتماد الوسائل التي تمكنه من أدائها على خير وجه ممكن .

(ب) العلاقات الانسانية الطيبة

وهي تبدأ من ايمان المدير بأن الموظفين ليسوا من السلع التي تتعامل فيها المنشأة ، بل انهم بشر ، لهم حقوقهم ولهم مشاكلهم ، وفي نفوسهم آمال سواء فيما يتعلق بالعمل أو خارجه ، ويمكن تحقيق العلاقات الانسانية الطيبة باتباع هذه القواعد :

١ - الاستماع الى الشكاوى والعمل على تحقيقها دون أن يكون في تحقيقها تضحية بأهداف المشروع

٢ - اتخاذ أفضل الوسائل لاصلاح الأخطاء .

٣ - اظهار التقدير لكل من يؤدي عمله على خير وجه ممكن .

- ٤ - الحزم مع الاحتفاظ بروح الود والصدقة •
- ٥ - الاحتفاظ بمعنويات عالية بين الموظفين وسيادة روح الفريق بينهم •

(ج) التوجيه الجيد لاتصال العمل (١٩) Good Communication

ويقصد به توصيل الأوامر والمعلومات من الإدارة الى مختلف المستويات الادارية في العمل وبالعكس ، بقصد التأكد من فهم الجميع لهذه الأوامر والمعلومات ، حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الذى تريده الادارة ، وهذا التوجيه الجيد يفيد فيما يلى :

- ١ - معرفة مدى تجاوب مختلف المستويات لأفكار الادارة •
- ٢ - تهيئة الفرصة أمام الجميع ليعبر كل عن رأيه ، ويشترك في اتخاذ القرارات وبذلك يقبل الجميع على تنفيذ الأوامر والقرارات برضاء واطمئنان •
- ٣ - التأكد من أن الأوامر تصل بدقة الى الذين يعملون في المستويات الأدنى •
- ٤ - خلق مصادر بناءة من القوى العاملة •

(د) الإدارة الاستشارية Consultative management

ويقصد بها أن تعترف الادارة بالقوى العاملة التى تكون مسئولة عن تنسيق جهودها ، فتستشيرها فيما تتخذه من قرارات تكون ذات تأثير على العمل ، ومن ثم يجب أن يكون هناك نوع من التقارب بين الادارة والمشرفين • ثم أن نجاح هذه العلاقة الاستشارية يعتمد الى حد كبير على مهارة المدير في توجيه الأسئلة ، بحيث تكون بطريقة تخلق من التجارب ما يساعد على تحقيق أهداف المشروع •

(هـ) الدوافع الإيجابية Effective motivation

وايجاد مثل هذه الدوافع يتطلب اخبار الأشخاص لماذا يؤدون أعمالهم ، والبعد عن طريقة اصدار الأوامر التي يراد بها مجرد انجاز الأعمال ، فان تبصير الأشخاص بالأغراض التي من أجلها يؤدون أعمالهم مما يساعد على رضائهم الشخصى عن عملهم ، و يترتب على ذلك الارتفاع بمستوى الكفاية وتحقيق أهداف المشروع .

(و) تنمية روح التعاون بين مختلف الفئات :

Developing cooperative teams

ويجب على المدير أن يعمل على إيجاد روح التعاون بين مختلف الفئات التي تعمل في المنشأة ، بحيث يسود هذا التعاون مختلف المستويات الادارية بالمنشأة ، فان ذلك يساعد على تألف الجهود ووحدة المنشأة .

(ز) النهوض بالمستويات الادارية المساعدة

Developing Subordinates

وذلك يتطلب من المدير أن ينمى معلومات من يعملون معه ، ويزودهم بكل ما يراه مفيداً في زيادة الخبرة والقدرة ، وأن يغير من عاداتهم اذا كانت لا تتلائم مع مصلحة العمل ومصالحهم وأن يوجه ميولهم بشتى الوسائل الى النشاط النافع المثمر ، حتى يصبحوا قادرين وراغبين فيما يقوم به من تنسيق جهودهم في العمل لتحقيق التوازن ، ثم تحقيق أهداف المشروع .

(ح) القنوة الحسنة Self-Management

ثم ان القيادة الماهرة التي تجيد فن التوجيه والتنسيق يجب أن ترتقى الى مستوى المركز الذي تشغله في أخلاقها وسلوكها وتصرفاتها ، بحيث تعتبر قدوة في كل ما تقوله أو تفعله .

واعتقد أنه إذا أمكن توفير القيادات التي تتصف
بالقدرة والكفاية والقدوة ثم طبقت القواعد العلمية
للالدارة ، وقامت المؤسسات والشركات وغيرها من
مختلف الوحدات في الدولة بوضع البرامج اللازمة
للتعليم والتدريب ، فإن الادارة التنفيذية في هذه
الوحدات ستكون من الكفاية بحيث تؤدي مهمتها
على خير وجه وتقوم بأدائها على الوجه الذي يحقق
لهذه الوحدات النجاح .

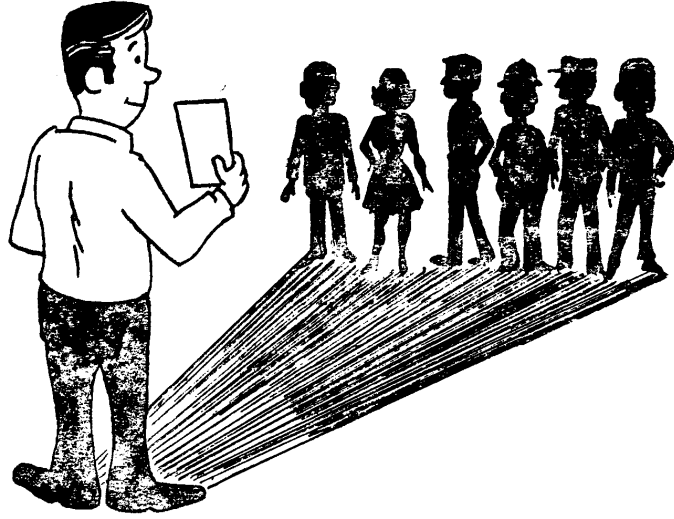
العنصر الرابع : التوجيه Direction

يعرف « هارولد كوتنز ، وسيريل أودونل^(٧٠) » وظيفة التوجيه
بأنها « تسكين المستخدمين من حسن أدائهم لأعمالهم » . ثم يعرف
التوجيه في موضع آخر بأنه « التوجيه يتضمن علاقات العمل على كافة
المستويات . . علاقات العمل التي توجد بين جماعة من الأشخاص على
نفس المستوى من العمل . . أو أشخاص على مستوى أعلى أو أدنى في
نفس المجموعة من العمل . . أو أشخاص على مستوى أعلى أو أدنى في
أجزاء أخرى من التنظيم . . وأخيرا مع أشخاص خارج التنظيم . .
والتأكد من حسن تنفيذ هذه العلاقات على أفضل وجه لصالح المشروع
يعتبر نطاق وظيفة التوجيه » .

وفيما يلي تعبيره :

“Direction involves work relationships at all levels — with
persons on the same level, in the same work group, with
persons at higher and lower levels in other parts of the organi-
zation, and finally, with persons outside the organization. Gov-
erning these relationships and seeing that they are executed in
the best interests of the enterprise is the scope of direction.”

ويتضح من هذا التعريف أن وظيفة التوجيه تعتبر بالدرجة الأولى



التوجيه وظيفة جميع المديرين : والجانب التعليمي فيه جانب هام ، فلن تستطيع القوى العاملة حسن أداء أعمالها .. الا اذا عرفت عن طريق الرؤساء الأسلوب الأمثل للأداء

وظيفة ارشادية تستهدف حسن أداء القوى العاملة لأعمالها ، بما يتطلبه هذا من الرقابة التي تستهدف التوجيه ، فلن تستطيع القوى العاملة حسن أدائها لأعمالها الا اذا عرفوا عن طريق الرؤساء الأسلوب الأمثل الذى يجب عليهم أن يتعرفوه ويطبقوه . ولعل هذا يوضح لنا أن التوجيه وظيفة يهتم بها جميع المديرين "Direction concerns all Managers" ومن هذه الحقيقة ، فان هناك من يعتبر أن جانبا من الصفات التى ينبغى أن يتحلى بها المدير .. صفة القدرة على التعليم .. وأنه ينبغى أن يؤدي ذلك بكفاءة تامة .. كأعضاء هيئة التدريس بالكلية الجامعية .. ولعل هذا الجانب الهام فى الادارة كان من بين العوامل الهامة التى دفعت كثيرا

من علماء الادارة والمهتمين بها ، أن يبحثوا في نظرية للادارة ..
والأسلوب الأمثل لتعليمها .. فالجانب التعليمي جانب هام كما يتضح
ذلك في مطبوعات المؤتمر القومي لأساتذة الادارة التعليمية

The National Conference of Professors of Educational Administration.

ولعل عبارة « جون والتون^(٧١) John Walton » التي أوردتها في
كتابه بعنوان : « الدراسة النظرية للتعليم الادارى » .. توضح لنا
مدى الافتقار الشديد الى الخصائص الجمالية بالاضافة الى عناصر
أخرى تساعد على تطوير الادارة كعلم .. فهو يقول « ان استعارة أجزاء
من مجالات متنوعة، وميادين مختلفة كالقانون والعلوم والسياسة وعلم
النفس الاجتماعى ، والاجتماع ، والاقتصاد، وإدارة الأعمال ، والترفيه،
والهندسة ، والعمارة ، والاحصاء ، تجعل الادارة التعليمية تقتقر الى
موضوع البحث المنظم والى الهيكل النظرى المحكم .. واذا نظرنا الى
الادارة التعليمية فى صورة تراث أو إنتاج مطبوع ، فاننا نجدها تقتقر
الى الخصائص الجمالية ، وبالإضافة الى استعارة الأجزاء المتجمعة من
مجالات الدراسة المختلفة .. نجد ان مقرر الادارة يتكون من وصف
للتطبيقات والأساليب الادارية ، ويحتوى على نوازل وقصص للنجاح
الشخصى ، ومهما كانت قيمة هذا الاتجاه فى مساعدة مديرى المستقبل ،
الا انه لم يساعد على تطور الادارة كعلم » .

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أن من أهم المؤتمرات
التي عقدها المؤتمر القومي لأساتذة الادارة التعليمية .. ذلك المؤتمر
الذى عقد فى أغسطس عام ١٩٥٤ فى جامعة دنفر بالولايات المتحدة
الأمريكية .. حيث انضم الى أساتذة الادارة التعليمية عدد من الباحثين
فى العلوم الاجتماعية كعلم النفس .. وعلم الاجتماع .. والعلوم

السياسية .. وعلم النفس الاجتماعى .. وآخرون متخصصون فى نظرية السلوك الانسانى بصفة عامة .. وقد حقق المجتمعون نتيجتين هامتين :

- أولا - تحدى نوع التفكير السائد عن الادارة التعليمية وقتئذ .
- ثانيا - تقديم الكثير من المقترحات والأفكار لتكوين فكر جديد فى هذا الميدان .

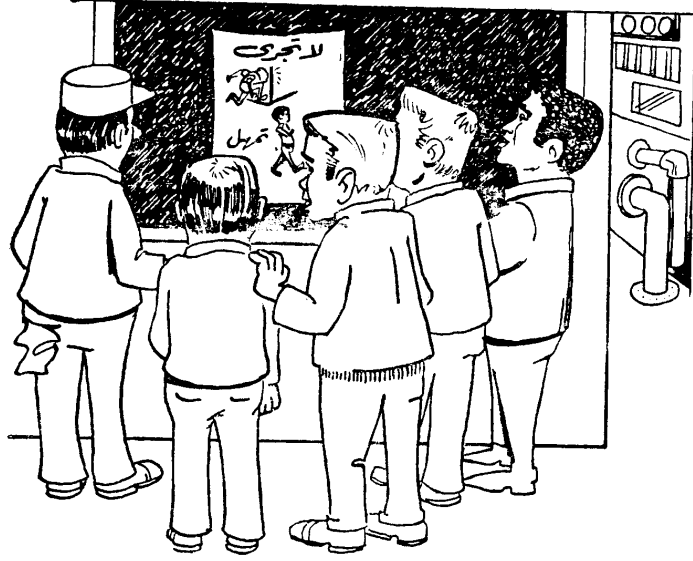
ونحن نوجه النظر الى بعض المطبوعات القيمة التى صدرت عن هذا المؤتمر والتى منها « السلوك الادارى فى التربية » والذى اعتبره بعض علماء الادارة عملا فذا فى الادارة التعليمية .. نظرا لأنه كان ينظر الى المستقبل .. ويبدل جهدا علميا نحو تحسين برامج اعداد وتدريب الاداريين .. كما ويكشف عن نقص يكاد يكون تاما فى البحوث المتعلقة بالنظرية فى ميدان الادارة ، سواء أكانت ادارة تعليمية أو أى فرع من فروع الادارة الأخرى .

ويعتبر الاهتمام بالناحية التعليمية فى الوظيفة التوجيهية منصرا على جانب كبير من الأهمية ، وذلك راجع الى أن وظيفة التوجيه كما أوضحنا سابقا .. تمكين المستخدمين من حسن ادائهم لأعمالهم .. كما أن التوجيه يتضمن علاقات عمل على كافة المستويات، علاقة المديرين برؤساء الأقسام .. علاقة رؤساء الأقسام بالمراقبين .. علاقة المراقبين بالمشرفين .. الخ .. بل أن البعض يقرر بأن أى انسان يشرف ولو على مرؤوس واحد ، يعتبر قائما بوظيفة توجيهية .. ويدخل فى نطاق هؤلاء المديرين عند مزاوتهم للتوجيه الادارى تنشيط علاقات الممثل مع المرؤوسين على كافة المستويات .. ويتطلب هذا التنشيط حسن تفويض السلطة لمعاونيهم ، ومن مقتضيات ذلك أن

لا يحدث تضارب أو تداخل في اختصاصات العمل ،
ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك أن يعطي
المديرين لمعاونيهم ومروسيهم تفويضات عامة مبهمه ..
أن الفهم يؤدي إلى سوء الفهم .. وسوء الفهم
يؤدي إلى سوء التطبيق .. من أجل ذلك فينبغي أن
نتأكد من وضوح الاختصاصات في التفويض ..
وينبغي أن يكون المدير راغباً في منح هذا التفويض ..
لأن هذا يؤدي إلى أن المرؤوسين يتعلمون عن طريق
الممارسة .. وقد يرتكبون الخطأ .. إلا أن هذا الخطأ
يمكن دائماً تقويمه .. وهذا التقويم يسهم في تشكيل
شخصية المعاون الإداري بحيث يمكن الاستفادة منه
مستقبلاً في تقليل هذه الأخطاء .. وتنمية القيادة
الإدارية .

ولعل من الأخطاء الفادحة التي يقع فيها بعض المديرين ، عزوفهم
وتجنبهم عن تفويض السلطة لمعاونيهم أو مروسيهم .. الأمر الذي
يضع على كاهلهم أعباء ضخمة تؤثر بدرجة ملحوظة في انجاز الأعمال
على الوجه المطلوب .. هذا بالإضافة إلى الآثار التي تترتب على
استشعار القوى الوظيفية في العمل ، أنها ليست موضع ثقة الرئيس ..
أن الأمر يتطلب من الرؤساء أن لا يقفوا موقف العناد والتصلب ضد
تفويض السلطة .. وعليهم إذا كانوا يتخوفوا من منحها .. أن يلجأوا
إلى التدرج في تفويض السلطات بالقدر الذي يروونه مناسباً لحسن
استخدام هذا التفويض .

ولعل من أهم أركان التوجيه والتفويض حسن اتصالات العمل بين
الرئيس ومروسيه .. أن وسائل الاتصالات هذه ينبغي أن تكون
جيدة .. ينبغي أن تسمح بتنمية ملكة الخلق والابداع لدى القوى
العاملة .. ويعطيهم الثقة في أنهم دائماً قادرون على أن يتكروا ..



ينبغي إيجاد «أسلوب فعال لاتصالات العمل» بنقل البيانات والتعليمات من مستويات التنظيم الأعلى الى أدنى، أو من أدنى الى أعلى.. إن هذا يساعد على توضيح المعلومات وتنمية ملكة الخلق والابداع لدى القوى العاملة.

وأن ما يتكروه سيصل في الوقت الذي يرونهم مناسباً لرؤسائهم، بحيث تنعكس آثار مقترحاتهم على العمل إذا كان ما يقدمونه مفيداً. ومما لا شك فيه أن المام الرئيس بطبيعة مسؤوليه، يكون لها قدر كبير في حسن توجيههم، خاصة وأنا من خلال هذا المام، يكون على دراية بالدوافع التي تحرك المرؤوسين.. والأسلوب الأمثل لخلق درجة كبيرة من الانسجام والاستجابة.. الأمر الذي يسهم في تحسين وتنمية قدرتهم الفنية، ولذلك يجب علماء التنظيم والادارة على أن الرئيس المباشر، يكون دائماً في وضع أفضل بالنسبة الى توجيه مرؤوسيه.

وهناك من يوضح نظام الاتصالات في عملية الادارة ، فيقول :
 « تتضمن عملية الادارة باستمرار اتخاذ قرارات ، وتقرير سياسات ،
 ورسم خطط ، واختيار برامج ، وغيرها من العمليات التي تشمل في
 مجموعها ما نسميه « عملية التخطيط » .. وتكاد تكون الادارة
 - بالتعريف - هي عملية اتخاذ القرارات واعداد وتقرير الخطط على
 أساس بيانات غير كاملة Imperfect وغير مؤكدة Uncertain ، وغير
 مستقرة أو متغيرة .. »

وقد يكون بعض هذا القصور والنقص في
 البيانات راجعا الى طبيعة الموقف ، بل قد يكون أيضا
 موروثا بشكل جامد في صلب عملية الاختيار التي
 تلجا اليها الادارة في موقف متغير بما تنطوي عليه
 دائما من مخاطرة .. الا ان بعضه راجع لا شك الى
 عجز وقصور « نظام الاتصالات » أي مجموعة
 الاجراءات والطرق والوسائل والترتيبات التي تكفل
 انتاج ، وتوصيل ، واستخدام البيانات اللازم توافرها
 لاتخاذ قرارات سليمة الاتجاه ، صحيحة التوقيت .

« واذا كانت الادارة تواجه باستمرار مواقف متغيرة ، وتتحمل
 المخاطرة في كل قرار تتخذه لعدم تيقنها من البيانات ، أو لعدم كمالها
 أو لتغير الموقف ، فإن درجة النقص في البيانات تقل ، على الأقل ، اذا
 اضطلعت الادارة بمسئوليتها عن ايجاد نظام مرسوم للاتصالات تتولى
 اقامته ، وتتعهد المحافظة عليه وتركى حيويته من حين الى حين . ولذا
 تعتبر المسؤولية الاولى للادارة العليا أو الرئيس المسئول في كل منظمة
 هي اقامة نظام فعال للاتصالات والمحافظة عليه . »

« ولا تنتهى عملية الادارة عند مجرد اتخاذ القرار ، أو تعديل
 أو تقرير سياسة ، أو اختيار خطة أو اقرار برنامج ، بل تبدأ الادارة في

اقامة أو تعديل الجهاز الكفيل بتنفيذها ، وتكوين وتشكيل أفرادہ .
ثم توجيه عملية التنفيذ فمتابعة التنفيذ ، وتقييم نتائج التنفيذ بصفة مستمرة ومتصلة ومراقبة نتائج عمليات التنفيذ » .

ويقول « ألفين دود Alvin Dodd » رئيس جمعية الادارة الأمريكية:
« ان مشكلة الادارة رقم واحد هي اليوم مشكلة الاتصال Communication . . يقصد « البيانات والمعلومات اللازمة للعملية الادارية » ، فقد اعترفت الادارة الأمريكية بالمشكلة . . ومن بعدها الادارة في الدول الصناعية الغربية باعتبار أن مشكلة الادارة هي مشكلة اتصال . . ثم نظرت الى مشكلة الاتصال أساسا باعتبارها مشكلة استنباط طرائق ووسائل لنقل البيانات سواء من مستويات التنظيم الأعلى الى أدنى . أو من أدنى الى أعلى ، أو من خارج المشروع اليه ، أو من المشروع الى الخارج ، واستحقت المشكلة نصيبها من الاهتمام . . فأدخلتها الجامعات ضمن برامج الدراسة في كليات ادارة الأعمال ، وخرجت الكتب والمجلات المتخصصة في « وسائل الاتصال » والتي تحوى معارف جديدة وثيقة . . وأدى البحث والجهود أساسا الى نشر الدعوة الجديدة والترويج للبدء وتعميم الاعتراف بالمشكلة حتى أن بعض الشركات أنشأت ادارات متخصصة للاتصالات وألحقت بخدماتها الخبراء في تنظيم الاتصالات . . وظهر نوع جديد من المستشارين باسم « مستشارى الاتصالات » وقدر « المجلس القومى للمحررين الصناعيين » ، أن الادارة الأمريكية تنفق سنويا ١١٢ مليون دولار على نشرات الاتصالات بالمستخدمين ، والمستهلكين ، والمساهمين . . وأصبحت الاتصالات — بهذا المعنى — « مودة » المشاكل ، أو مشكلة المودة » .

ويهمنا ان نوضح ان نظام انتاج البيانات
والاساليب مهما بلغت كفايته لا يحل مشكلة الادارة.

والبيانات المطلوبة بالذات ، ومهما توفرت لا تساوى قرارات سليمة الاتجاه ، مضبوطة التوقيت ، فالمسألة مسألة استخدام بيانات ، وقد تكون البيانات المنتجة أعلى من مستوى مستخدميها .. أو أعلى من مستوى طرائق استخدامهم للبيانات .. وكيف نستخدم البيانات في اتخاذ القرارات السليمة ، أو رسم الخطط الصحيحة، هذا ميدان جديد تقدمت الطرائق العلمية فيه الى حد بعيد بحيث أصبحت مشكلة تطبيقها في مدى توفر البيانات اللازمة لها .

والمشكلة التي نحن بصدها ، وان كانت ترتبط بنظام اتساج البيانات ونظام استخدامها ، الا أنها تنصب على العملية الوسيطة - عملية توصيل البيانات اللازمة للإدارة الى أعلى الإدارة ، حتى لا تكون هذه البيانات غائبة عن معرفة الإدارة ، أو تكون الإدارة غائبة عن هذه البيانات ، والإدارة الغائبة "Absentee Management" تعبير صادق الوصف للإدارة التي لا تتوفر لديها البيانات عن الموقف بما يمكنها من ممارسة وظائفها على الوجه الفعال ، وتحمل مسؤولية أساسية من مسؤولياتها غير القابلة للتفويض .

وكما تجرى عملية الإدارة على النحو المشار اليه ، فلا بد من نظام الاتصال الذي يكفل توصيل بيانات واردة من الخارج "Inward" وبيانات صاعدة من المستويات الأدنى ، ومن مواقع التنفيذ ومواقعه ، لا بد أن ترفع أو توصل هذه البيانات الى علم القائمين بالإدارة. وتقابل هذه البيانات الواردة ، والبيانات الصاعدة ، بيانات أخرى نازلة من أعلى المستويات في الهرم التنظيمي الى مواقع التنفيذ .. وبيانات صادرة من المشروع الى « المجتمع » المحيط به على اختلاف عناصره أو فئاته .

والادارة الغائبة مسألة نسبية .. وقد تجد نفسها في هذا الموقف
نتيجة لنقص في نظام الاتصال ..

وأخيرا نورد تعريف « هايمان وهيلجرت » (٧٣) حيث يعرفان وظيفة التوجيه الادارى بأنها « تتضمن الارشاد والتعليم وخلق الحوافز والاشراف على معاونين .. وممارسة هذه الوظيفة تعنى اصدار أوامر وتعليمات لتمكين الوظائف من انجاز أعمالها ويمكن تحقيق جانب من ذلك بالمسئولية الادارية التى تهتم بتنمية قدرات العمال الى أقصى حد ممكن ، وذلك عن طريق التوجيه والتعليم ومراقبة العمال بفعالية .. أنه لا يكفى للمشرف أن يخطط فقط ، وينظم ، وأن يكون لديه عدد كاف من الموظفين .. يجب عليه أن يثير اهتمام العمال بعملهم ، فالتوجيه عبارة عن العملية التى تتم يوما بيوم .. ويدور حول أداء هذه العملية اهتمام جميع المشرفين .. ويقضى المشرف جانبا من وقته في توجيه معاونيه .. بل أنه في الحقيقة يقضى غالبية وقته في ممارسة هذه الوظيفة من الادارة » .

وفيما يلي نص كلماتها :

"The directing function of management includes guiding, teaching, motivating, and supervising subordinates. To direct means to issue orders and instructions so that jobs are accomplished. Part of this includes the managerial responsibility for developing the abilities of workers to their maximum potential by directing, teaching, and coaching them effectively. It is not sufficient for a supervisor just to plan, organize, and have enough employees available. The supervisor must stimulate them as they go about their work. Directing is the day-to-day. A supervisor will spend a large part of his time in directing his subordinates; as a matter of fact, probably most of a supervisor's time is spent with this function of management."

العنصر الخامس : الرقابة Control

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف المتداخلة في نطاق العملية الإدارية ، وهي إحدى وظائف المدير الذي يستطيع عن طريق ممارستها أن يتعرف على ما إذا كان العمل الذي تم ، قد تحقق فعلاً طبقاً للخطة الموضوعة ، وعلى هذا الأساس فإن الوظيفة الإدارية للرقابة هي التعرف على مدى كفاءة المرؤوسين في أدائهم لأعمالهم ، عن طريق قياس هذه الأعمال .. وهذا القياس يمكننا من التعرف على أى انحراف عن الخطة الموضوعة ، الأمر الذي يدفع المدير إلى ممارسة وظيفة التوجيه حتى يمكن أن تتعرف القوى العاملة على الأساليب الصحيحة لأداء الأعمال ، وبذلك يمكنها أن تحقق أهداف الخطة الموضوعة .. وهكذا نجد أن الرقابة وظيفة إدارية متداخلة مع الوظائف الإدارية الأخرى .

ويعرف « كوتنر وادونل » الرقابة بـ « الوظيفة الإدارية للرقابة هي قياس وتصحيح أساليب الأداء للمرؤوسين من أجل التأكد من أن أهداف المشروع وخطته التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف قد انجزت .. وعلى هذا فإن هذه الوظيفة تعتبر وظيفة كل مدير .. ابتداء من المدير إلى رئيس العمال .. عليهم أن يتأكدوا من أن ما تم إنجازه ، هو فعلاً وفقاً للسابق تقريره .. وعلى أى حال .. فإن أفضل أنواع الرقابة الإدارية .. هي تلك التي تصحح الانحرافات عن الخطط قبل وقوعها » .

وفيما يلي النص :

“The managerial function of control is the measurement and correction of the performance of subordinates in order to make sure that enterprise objectives and the plans devised to attain them are accomplished. It is thus the function where by every manager, from president to foreman, makes sure that what is

done is what is intended. However, the best control corrects deviations from plans before they occur.

ويعرف « هايمان وهيلجرت » الرقابة بـ
« تتضمن الوظيفة الإدارية للرقابة مختلف أوجه
النشاط اللازم للتأكد من أن الأهداف قد تحققت
وفقا للخطة الموضوعة .. والرقابة تعنى تقرير ما اذا
كانت الخطط قد نفذت .. ما اذا كان هناك تقدم
نحو تحقيق الأهداف .. والتصرف - اذا كان ذلك
ضروريا - لتصحيح الانحرافات والأخطاء » .

وفيما يلي النص :

“The managerial function of controlling involves those activities that are necessary to make certain that objectives are achieved as planned. Controlling means to determine whether or not plans are being met; whether or not progress is being made toward objectives; and to act, if necessary, to correct deviations and shortcomings.”

فالرقابة اذن وظيفة متداخلة في مختلف أوجه النشاط الإداري في المشروع ، وهى غالبا لا تصرف الى الماضى ، الا بالقدر الذى يراه المدير لازما للتعرف على أخطاء الماضى ، وذلك لتجنب هذه الأخطاء عند الممارسة ، وعند السعى نحو تحقيق الأهداف .. ونظرا لأن الرقابة تعتبر من الوظائف الإدارية الهامة فى جميع مراحل التنظيم على تدرج مستوياته ، فاننا نجد أن البحوث والدراسات قد أجريت للتعرف على الأساسيات التى تتم بموجبها العملية الرقابية .

أساسيات عملية الرقابة Basic Control Process

لعل من المهم أن نوضح أن النظم والأساليب الفنية للرقابة تعتبر واحدة ، وهى تستخدم على مختلف أوجه النشاط ، سواء أكان هذا النشاط يتعلق بالنقود ، أو إجراءات مكتبية ، أو حالات معنوية ، أو

اقتاج سلعى ، أو أى شىء آخر .. فى جميع هذه الأحوال ينبغى أن يتوافر وضوح الخطط ، والهيكل التنظيمى للمشروع ، حتى يمكن معرفة طبيعة العلاقات بوضوح ، هذا فضلا عن أن كل مدير لديه من التفويضات ما تمكنه من تحقيق العمل المسنود اليه فى اطار الخطة الفرعية أو العامة التى ينبغى على الجميع أن يتضافروا من أجل تحقيقها .. ومما يسر هذه المهمة توافر ما يأتى :

١ - وضع معايير او مقاييس للرقابة

Establishment of Standards

من الواضح أن المشروعات تضع الخطط من أجل تحقيقها .. وتحقيقها يتطلب الرقابة على الأداء وفقا لمقاييس أو معايير محددة مرشدة للإدارة ، بحيث يمكن عن طريقها أن تتعرف على ما تم انجازه فعلا ، وهل هذا القدر يحقق أهداف الخطة أم لا ؟ .. وهذه المعايير قد تكون مادية ، أى تمثل كمية معينة من المنتجات ، أو وحدات من الخدمات ، أو ساعات عمل للشخص ، أو أى وحدات نوعية .. الى غير ذلك .. كما يمكن أن تكون المعايير معنوية ، كما هو الحال اذا ما لجأت إحدى الشركات لوضع خطط تتعلق برفع الروح المعنوية لدى عمالها لكسب مزيد من الولاء والالتقاء الى الشركة .. ومما لا شك فيه أنه فى مثل هذه الأحوال يصعب وضع مقاييس رقمية .

٢ - تقييم الاداء فى ضوء المستويات المقررة

Measuring Performance Against these Standards

لعل من أهم الأمور التى تيسر تقييم الأداء .. أى تقييم ما تم فعله من عمل ، ذلك الجهد الذى تبذله الإدارة فى وضع مقاييس الأداء .. فإن هذه المقاييس تسين على دقة قياس ماتم انجازه ، ويرى الكثيرون أن هناك أنواعا من الأعمال يصعب وضع مقاييس لها ، وبالتالي فإن

تقييمها يعتبر على جانب كبير جدا من الصعوبة .. مثل تقييم الأداء
لنائب المدير للشئون المالية ، أو مدير العلاقات الصناعية .

٣ - تصحيح الانحرافات

Correcting Deviations from Standards & Plans

الخطوة الأخيرة في عملية الوظيفة الرقابية ، هي تصحيح الانحرافات
.. وتعتبر عملية التصحيح هذه ضرورية لتحقيق الأهداف وفقا للخطة ،
وعلى هذا الأساس فإن القيام بها يكون سهلا اذا ما كانت الادارة قد
اهتمت بوضع المقاييس أو المعايير المناسبة ، وذلك في ضوء التنظيم
المتكامل للمشروع ، على اختلاف أجزائه ، وتدرج مستوياته .

ولعل من المناسب أن نوضح أنه نظرا لكبر أحجام المشروعات ،
واتساع نشاطها ، وتعدد العاملين فيها ، فإنه يتعذر على الإطلاق القيام
بالوظيفة الرقابية عن طريق الملاحظة .. ان تصور امكان ذلك يعتبر ضربا
من الوهم .. لا بد من الاستناد في الرقابة الى أنماط أو معايير ..
وهناك أساليب متعددة للتأكد من تقييم الأداء .. ان المقادير والمحتويات
المادية للسلعة يمكن تفصيلها تفصيلا شديدا .. ويمكن قياس معدل
الاتاج بمعدل الدقيقة والساعة واليوم .. الخ .. ويمكن قياس
التكاليف بأساليب متعددة .. ويمكن قياس دخل المشروع بأساليب
متعددة منها مثلا مدى ما يحققه المشروع من أرباح .

وهناك اجماع على أن الرقابة هي صورة خاصة من صور التدخل
في المجال الادارى .. وهي ملازمة للمشروع حال تنظيمه ، وعند ادارته
لتحقيق أغراضه ، وفي مراحله الختامية حين تقرر التصفية .. والبعض
يرى أن من أهم خصائص الرقابة :

١ - أنها لا تعتبر سلطة قائمة بذاتها Power وإنما هي فرع خاص من فروع مطلق الاداره ومن ثم تكون الرقابة وظيفة
Control is a Function

٢ - وأنها غير مقصورة على مرحلة بعينها من مراحل مطلق الادارة .. وقد يبدو لأول وهلة أنها تكاد تكون وفقا على مرحلة التنفيذ ، وهذا غير صحيح لأن المنظم يدخل في حسابه أن تكون الرقابة مكفولة فيما يتصوره من الأوضاع ، وفيما يقترحه من الخطط والسياسات .

وعند التنفيذ تؤثر الرقابة أثرها ، سواء أكانت سابقة أم لاحقة للأعمال الادارية .. وباقتضاء نشاط المشروع تظل الوظيفة الرقابية ماثلة فيما تتألف منه المراحل الختامية لحياة المشروع ، صيانة لرأس المال، أو لما يتبقى منه .

٣ - وأنها تقع في المجال المعين الذي تنشط فيه الوظائف الرئيسية .. وكذا الوظائف المتفرعة عليها .

٤ - وأنها حاضرة في جميع المستويات الادارية ، اذ نلمس آثارها في كل من العنبر والورشة ومخزن الوقود ، كما نلمس آثارها محيطة بأعمال المديرين وقرارات المساهمين .

وهكذا يتضح أن الرقابة ليست نشاطا مستقلا عن النشاط الاداري ، وإنما هي جزء منه ، وأنها تتداخل مع غيرها من الوظائف الادارية في مجال واحد ، هو المشروع أو الوحدة الانتاجية .

أما طبيعتها فتتلخص في أنها مجرد استيثاق أو تأكيد دون القدرة على التنفيذ .

والقول بغير هذا يؤدي الى خلق المشكلات ،
وتوفير فرص الصدام بين المديرين والرقباء ، وهذا
ملا يستقيم مع فكرة التنظيم ، وما يتناقى ايضا مع
التزام المدير بنتائج فعله وافعال مرؤوسيه .

وعن الرقابة تتفرع مفهومات ثلاثة ، وهى :

أولا - الوظيفة The Function

وهى فعل ايجابى يتخذ صورة التدخل فى المجال الادارى ، وقد
يصل الى حد الاعتراض ، أى منع القرار من أن يوتى أثره ، ولكن هذا
التدخل لا يقضى التزاما ولا ينشئ حقا ، وانما يستهدف مجرد التأكد
من أن كلا من الحقوق والالتزامات يجد الأسانيد الكافية .. وأن
التنفيذ يجرى وفقا للخطة المعتمدة .

ثانيا - الاجراءات The Procedure

وهى الخطوات التى تؤدى الى أعمال الرقابة ، مثال ذلك : طلب
العطاءات تمهيدا لابرار عقد معين ، كعقد الشراء ، أو عقد المقالولة .
وفتح المظاريف علانية .. الخ .

ومن الأمثلة على الاجراءات الرقابية أيضا ، نقل الموظفين دوريا من
أمكنتهم ، ومنع اشتغال أخوين فى قسم معين (وهذه قاعدة لا سند لها
من التشريع ، ولكن اللوائح الخاصة للمشروعات تنص عليها أحيانا ،
وليس فى ذلك خروج على قاعدة من قواعد النظام العام) والزام كل
عضو من أعضاء مجلس الادارة فى شركات المساهمة بأن يقدم اقرارات
كثيرة عما يملكه من الأسهم وما يملكه ذوو قرباه ، وما يبيعه منها أو
يشتره خلال السنة المالية .. الخ .

وواضح أن هذه الاجراءات لا تعدو أن نكون مجرد خطوات
عملية مفروضة في مجالات محدودة ، بقصد تحقيق الرقابة .

ثالثا - الأدوات The Instruments or Aids

لما كانت الرقابة وظيفة تؤدي ، فانه لابد من أداة (أو من هيئة)
تقوم بها ، وكل أداة يتخذها الرقيب لأعمال وظيفته في المجال الاداري ،
تعتبر عدته أو وسيلته للقيام بالواجب المفروض عليه ، سواء أكان عنصر
الحياة Element of Life متوافرا أم غائبا . . . وذلك ، أن من أدوات
الرقابة ما هو من قبيل المعدات الرأسمالية ، كالعداد الخاص بكل آلة . .
ووظيفته أن يحصى الانتاج لحظة بعد أخرى ، والساعة التي تسجل
الوقت عند الدخول الى المصنع أو المكتب ، وعند الانصراف .

ومن أدوات الرقابة أيضا هيئات Institutions مؤلفة من أشخاص
طبيعيين ، وظيفتهم هي مجرد التحقق من انطباق التصرفات التنفيذية
على الخطة المعتمدة وطبيعى أن تكون الخطة - بدورها - في
اطار تجيزه اللوائح والقوانين .

ومن الهيئات سالفة الذكر ، ديوان المحاسبات في التنظيم العام
لأجهزة الحكم ، ومجلس الرقابة في بعض المشروعات التجارية والصناعية
. . . الخ .

العنصر السادس : التنسيق Coordination

ينبغي على المدير أثناء قيامه بمهامه الادارية أن ينسق أوجه
النشاط المختلف الذى يدخل في نطاق سلطته ، ويضطلع بمسئوليته ،
وذلك عن طريق تحقيق عنصر التوازن Balancing وعنصر التوقيت
Timing . . في اطار تكامل المشروع Integration .

فعنصر التوازن يستهدف تزويد أى جانب من المشروع باحتياجاته التى تحقق له مزيدا من الفعالية ، ومزيدا من التنسيق ، كما هو الحال مثلا اذا ما كانت الادارة التنفيذية فى أى مرحلة من مراحل مستوياتها داخل التنظيم ، تستشعر أنها فى حاجة الى خبرة استشارية فى موضوع من الموضوعات ، من أجل صالح العمل ، فحينئذ يصدر القرار بتزويد المرحلة التنفيذية بهذه الخبرة .

أما عنصر التوقيت ، فانه يتطلب أن يصدر القرار فى الوقت الملائم ، دون أدنى تأخير ، وذلك حتى يمكن السير فى العمل وفقا للطريق المرسوم . . . ومما لا شك فيه أن التأخير من شأنه تعويق العمل ، وبالتالي تعويق انجازات أخرى تعتمد على عمل هذه المرحلة ، فينبغى مراعاة التوقيت بحيث يتلاءم مع الاحتياجات المطلوبة ، فان هذا من شأنه أن يسير بالعمل قدما نحو تحقيق أهدافه .

أما العنصر الأخير وهو عنصر التكامل . . فانه يستهدف وحدة المشروع ككل . . وهذا يتطلب أن تحقق الادارة لكل جزئية من جزئيات المشروع الامكانيات التى تساعد على تحقيق أهداف الخطة الفرعية الموضوعية لها ، فى اطار الخطة العامة الكلية . . الأمر الذى ينبغى معه على الادارة أن تنسق باستمرار بين مجموع هذه الخطط الفرعية . . أى بين أوجه النشاط المختلف ، بحيث لا يختلف أى نشاط من النشاطات عن المعدل المستهدف والذى ينبغى عليه انجازه .

ويرى « لويس أ. ألن^(٧٣) Louis A. Allen » أن مراعاة التوازن والتوقيت والتكامل فى التنسيق يعتبر ضروريا فى جميع المراحل ابتداء من مرحلة المقدم ، أى رئيس العمال . . الى مرحلة المدير العام .

وفيما يلي رأيه :

-Coordinating, in terms of timing, balancing, and integrating is as necessary at the foreman level as at that of the president."

وكما يرى أن معظم متطلبات التنسيق يمكن أن تتحقق تلقائيا إذا وضعت أهداف ، وسياسات ، وإيرادات سليمة .. وكذلك تنظيم سليم .

"Most of this coordination will be accomplished automatically if sound objectives, policies, procedures, and organization are established."

ويهنا أن نوضح أننا نشترك في الرأي مع كثير من علماء التنظيم والإدارة ، الذين يعتبرون التنسيق عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإدارية ، لأن من الأهداف الرئيسية للإدارة تحقيق التناسق بين أوجه النشاط المختلف وصولا إلى أهداف المشروع .

الحاجة إلى التنسيق Need for Coordination

تنبع الحاجة إلى التنسيق من واقع الحياة ، التي تتميز بوجود الاختلافات الفردية بين البشر ، هذه الاختلافات تنعكس آثارها على شخصية فرد ، وتسهم في تشكيله ، ومن هنا يكون لكل إنسان رأى خاص ، ومن ذلك يحدث الاختلاف والتباين في الآراء .. ومما لا شك فيه أن كل إنسان تحركه دوافعه الخاصة ، الأمر الذي ينبغي أن يكون واضحا ومفهوما للإدارة ، وينبغي أن تعمل على التغلب عليه عن طريق اتباع الأساليب التي من شأنها التقريب بين الآراء المختلفة ، وتوضيح الالتقاء الكامل بين المصالح الشخصية والأهداف العامة ، فمثل هذا الالتقاء يخلق نوعا من الانسجام والتناسق ينعكس أثره على تحقيق أهداف المشروع .

اننا نؤكد أن من أسرع الوسائل لتحقيق التناسق ، وضوح الهدف ، ليس فقط للمستويات القيادية •• بل ينبغى أن يكون واضحا ومفهوما أيضا للمرؤوسين ، لأن غياب هذا الوضوح لدى المرؤوسين يجعل كل فرد يتصرف على قدر تصوراته الشخصية ، وما يراه أنسب لمصالحه الشخصية •• الأمر الذى ينبغى أن تعمل الادارة على تلافيه •

مبادئ التنسيق Principles of Coordination

يرى البعض أنه ربما كانت « مارى-باركر فوليت Mary Parker Follet أول من ابتكرت فكرة بناءا عن « مفهوم التنسيق Concept of Coordination » حيث أنها فرقت "Sifted" بين المبادئ والأساليب ، ووضحت الظروف التى يمكن عن طريقها تحقيق تناسق الجهود "Synchronized Effort".

وفيما يلى نوضح بعض المبادئ التى ينبغى توافرها لتحقيق التنسيق الجيد فى المشروعات •

١ - مبدأ الاتصال المباشر Principle of Direct Contact

يمكن تحقيق التناسق من خلال الاتصالات الأفقية التى تتم بين الأفراد أثناء العمل اليومي ، اذ أن طبيعة الأعمال تستدعى التقاء هؤلاء الأفراد وتبادل الأحاديث ، ومن خلال هذه الأحاديث تلتقى الأفكار أو تتباعد ، الأمر الذى ينبغى معه على الادارة أن تستفيد من هذه الحقيقة لكي تخلق جوا يساعد على تحقيق الفهم المتبادل بين الأفراد ، من أجل صالحهم الخاص وصالح المشروع •• فمثلا المنافسة التقليدية التى تجعل الطابع الذى يسود العلاقات بين موظفى ادارة المبيعات وادارة الانتاج ، يغلب عليها النقد المتبادل ، لدليل واضح على سوء التنسيق بين هاتين

الادارتين .. وينبغي أن يكون واضحاً أن وجود مثل هذه الحالة ، إنما يؤدي الى نوع من الارتباك ، والارتباك ، لا يصلح معه اطلاقاً اصدار تعليمات واجبة الطاعة على مسئولى الادارتين .. فمما لا شك فيه أنه يكاد يكون هناك اجماع بين علماء التنظيم والادارة ، أن الأوامر والتعليمات لا تحقق تناسقاً ، اللهم الا اتصال المباشر بين ادارتين على مستوى واحد ، في اطار من التعاون يسهم كثيراً في تحقيق هذا التناسق .

٢ - أهمية تحقيق التنسيق في المراحل المبكرة من وضع الخطط والسياسات

"Importance of Achieving Coordination in the Early Stages of Planning and Policy Making"

من الواضح جداً ، أنه ينبغي على الادارة أن تهتم منذ اللحظات الأولى بالتنسيق عند وضع الخطط والسياسات ، فمثلاً قد تضع الادارة خططا قصيرة الأمد ، دون أن تهتم بعلاقتها مع الخطط طويلة الأمد ، ومما لا شك فيه أن حدوث مثل هذا يعتبر خطأ كبير . ينبغي أن تكون لجنة في صرح البنيان الذي تستهدفه الخطة طويلة الأمد ، ولعلنا لا نغالي اذا قلنا أنه في كثير من الأحيان تضيع فوائد التخطيط نتيجة لاتخاذ قرارات عاجلة دون أن تتناسق مع الأهداف بعيدة المدى .

٣ - ارتباط وتفاعل جميع العوامل في الموقف

"All Factors in a Situation are Reciprocally Related"

ينبغي أن يكون واضحاً أن جميع العوامل التي توجد في موقف معين ترتبط ببعضها .. وتتفاعل مع بعضها .. فمثلاً اذا وجد شخصان (أ) ، (ب) يعملان سوياً في مكان ما ، فكل منهما يؤثر في الآخر ، ويتأثر به .. وكليةما يتأثران بمجموع العاملين في هذا المكان ..

والأشخاص الذين يعملون في بحوث التسويق يتأثرون بالآخرين الذين يعملون في ادارة المبيعات ، أو اتجاهات العاملين في ادارة الانتاج أو الادارة المالية ... ينبغي اذن على كل ادارة أن تحصن نفسها عن طريق خلق جو من التعاون والارتباط مع الآخرين ، هذا الارتباط الذى تحكمه طبيعة العلاقات فى المشروع .. ومما لا شك فيه أن الادارة التى تعتقد أنها فى امكانها أن تحصر نفسها فى دائرة نشاطها الخاص ، ادارة خاطئة واهمة ، بل سرعان ما تجد نفسها وقد تعرضت لانتقادات بقية الادارات .

يتبين لنا مما سبق أن المبادئ الثلاث السابقة ، تؤكد على امكان تحقيق التنسيق عن طريق العلاقات الأفقية .. أى العلاقات التى بين أشخاص أو ادارات على مستوى واحد .. اذا تعاونوا .. واذا تشاوروا .. واذا عملوا على أن يفهم بعضهم بعضا .. وينبغي أن يكون واضحا لهؤلاء جميعا أن اصدار الأمر اليهم من السلطات الأعلى بأن « ينسقوا » انما هو أمر غير واقعى ولن يحقق شيئا وعديم القوة !.

"The Line Officer's Dictum "Coordinate" is Both Unrealistic and Unforceable".

الاساليب الفنية للتنسيق "Techniques of Coordination"

هناك أساليب وطرق متعددة لتحقيق التنسيق فى المشروعات ، مع ملاحظة أن مجتمعنا الدولى المعاصر فى تطور دائم ، والتقدم التكنولوجى المذهل فى عالم اليوم أدى الى وجود شبكات مترابطة من المشروعات ، بحيث يمكننا القول أنه مع كل يوم .. بل مع كل ساعة هناك حاجة للمعرفة عن المزيد الذى يجد ويستحدث، وأن يتم تبادل دائم للمعلومات، وأنه لا توجد حدود يتم عندها تبادل هذه المعلومات .. الأمر الذى

ينبغي معه تحقيق التنسيق .. وخلق نوع من التكيف بين أفراد القوى العاملة بعضهم ببعض .. وبينهم جميعا ومقتضيات التطور الذى يتطلعون اليه .. فاذا كان الأمر كذلك .. فان هناك بعض الوسائل أو الأساليب لتحقيق هذا التنسيق ، نلخصها فيما يلى :

١ - المشرف "The Supervisor"

يعتبر المشرف أقدم أدوات التنسيق ، حيث أنه بحكم اشرافه المباشر على رؤوسه ، يهتم بالدرجة الأولى بسيادة المناخ الملائم الذى يتم فيه العمل ، وهذا يتطلب منه أن يتأكد من حسن علاقاتهم بعضهم ببعض ، وكذلك حسن علاقات مجموعته التى يشرف عليها مع المجموعات الأخرى ، وتوفير حسن العلاقة يتطلب منه أن يشرف بنفسه على القيام بجهود التنسيق ، فعليه أن يقوم بالتوجيه المناسب فى هذا الشأن ، ويوضح لهم مبادئ التنسيق ، مبينا الأمثلة العملية على حسن تطبيقها ، مجريا الاختبارات اللازمة لتحديد درجة الانسجام .

٢ - نطاق الإدارة ، والتنظيم السليم

"Span of Management and Sound Organization"

يعتبر نطاق اشراف الادارة ، أحد المواضيع الهامة التى تتناولها البحوث الادارية ، ومن بينها تحديد عدد الرؤوسين لكل مشرف .. ومن المعروف أن المشروعات كبرت أحجامها ، وزاد عدد العاملين فيها زيادة كبيرة ، الأمر الذى ترتب عليه وجود عدد كبير من المشرفين ، يشرف كل واحد منهم على مجموعة خاصة به .. هذا التعدد فى المجموعات ، والذى ترتب عليه تعدد للمشرفين ، يتطلب وضع تنظيم سليم ييسر مهمة التنسيق .. بل أنه يعتبر من الأدوات الهامة فى هذا الشأن .. وينبغى على الادارة عند وضعها لآى تنظيم أن تراعى توافر

مبادئ التنسيق حتى يكون هذا التنظيم جيدا .. ومن متطلبات مبادئ التنسيق التى ينبغى توافرها فى التنظيم ، أن يحدد التنظيم بوضوح أهداف وأعمال كل مجموعة من هذه المجموعات ، وعلاقة مختلف المجموعات العاملة بعضها مع بعض فى المشروع .. والتأكد من احداث التفاعل اللازم بين هذه المجموعات ، بحيث يحقق هذا التفاعل الانسجام التام ، وهذا يؤدى الى سهولة تنسيق أوجه النشاط المختلف .

٣ - الاتصالات المكتوبة ، واستخدام أجهزة الاتصال الميكانيكية الحديثة

“Written Communications, and Modern Transmission Mechanical Devices”.

هناك اجماع بين علماء التنظيم والادارة فى العالم ، على أن أهم وسائل الاتصال من أجل تحقيق الانسجام والتنسيق داخل المشروع ، وسيلة الاتصال المباشر .. غير أن هذه الوسيلة يعوزها وسائل أخرى اضافية تعززها وتدعمها ، وتعينها على تحقيق أهدافها ، هذه الوسائل الأخرى الاضافية تتمثل فى الاتصالات التى تتم عن طريق الكتابات الشخصية التى تصدر الى المرؤوسين ، ومن متطلبات طبيعة العلاقات داخل المشروع ، ضرورة تبادل رأى .. أو وضوح السبل أمامهم ، حتى يسير الجميع فى طريق واضح المعالم ، يدعمه الفهم المبادل ، والمعرفة المتبادلة .. وتتمثل هذه الاتصالات المكتوبة فى توضيح الاجراءات أو ارسال المنشورات الدورية ، أو كتابة التقارير المناسبة لتي تتعلق بموضوع معين .. الخ . وكذلك استخدام أجهزة الاتصال الميكانيكية الحديثة ، التى تيسر مهمة نقل الأفكار ، وتوضيح كثير من الأمور ، وقد تعددت وتنوعت فى الآونة الأخيرة ، بحيث لا تقف أمام سرعة توصيل المعلومات أبعاد أو مسافات ، ومما لا شك فيه أن متطلبات

العصر الحديث تتطلب ضرورة تدريب القوى الوظيفية على هذه الوسائل الحديثة .. حتى يمكن أن يستفيدوا منها في التعبير عن آرائهم ، وبمثل ذلك يمكن توصيل المعلومات رغما عن عدم وجود الاتصالات المباشرة ، وهذا من شأنه أن يعرف الرؤساء رغبات مرؤوسيهم ، دون أن يتسبب ذلك في اضااعة وقتهم .

٤ - اجتماعات الفريق Group Meetings

لعل هذه الوسيلة ، وسيلة اجتماع الرئيس مع الفريق الذى يشرف عليه، تعتبر من أفضل الأساليب فاعلية في تحقيق الانسجام بين المرؤوسين، وتنسيقا لجهودهم ، ان هذه الوسيلة تمثل جانبا من الجهد الأساسى الذى ينبغى على الرئيس أن يبذله لتحقيق الترابط بين مجموعة الأشخاص الذين يعملون تحت اشرافه والذين يعملون سويا ، وتربطهم ببعضهم اهتمام مشترك .. ولعل الطابع الذى ينبغى أن يغلب على هذه الاجتماعات طابع الأسرة في نطاق العمل الرسمى . لا ينبغى أن يدعوا الرئيس الى هذه الاجتماعات وفي ذهنه شيئا يريد أن يفرضه على المرؤوسين .. أنه لو فعل ذلك ، فانه سيشتت بين مرؤوسيه بأنه ديكتاتورى النزعة ، أو توقيراطى الأسلوب .. وهذا للأسف الشديد يدفعهم الى أن يكونوا سلبين .. لن يشتركوا اطلاقا في المناقشات ، بل انهم سيحضرون تلبية لمتطلبات الاجراءات الرسمية التى تعطى الرئيس حق الدعوة الى مثل هذا الاجتماع .. وهم يطيعون .. ويحضرون ولكن بأجسامهم فقط .. أما عقولهم فستكون غائبة ، غائبة لأن الرئيس يفرضه آرائه عليهم مرات متكررة ، قد عطل ملكة التفكير فيهم ، ومما لا شك فيه أنه قد تجد أمور يعانى منها نتيجة لفرضه مثل هذا الأسلوب .

ان الرئيس الممتاز ينبغى أن يترك أثرا في مرؤوسيه أنه بالتقاءه بهم

يفيدهم .. وكذلك هو شخصيا يستفيد منهم .. ان مثل هذا الأسلوب يحفز المرؤوسين الى الاستعداد دائما قبل حضور هذه الاجتماعات ، لأنهم يعرفون أنهم قد يسألوا .. وأن مناقشتهم البناء تدخل في تقديرهم عند الرؤساء .. ان ديمقراطية الاجتماع التي تتمثل في تبادل الرأى والاشترك في المناقشات تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب والأسلوب المناسب ، تفرس في نفوس الأعضاء وعقولهم ، أن القرار قرارهم ، والأسلوب أسلوبهم ، فعليهم اذن أن يجدوا .. ويجتهدوا .. من أجل نجاحه ، وهكذا يتحقق التنسيق .. وبالتالي الأهداف .

ولعل من المناسب أن نوضح ونحن نتكلم في موضوع الأساليب التي تتبع لتحقيق التنسيق ، أنه في خلال الحرب العظمى الماضية ، لجأت الشركات في سبيل التنسيق بين الجهود المختلفة الى خلق ما أطلقوا عليهم « رجال اتصال Liaison Men » وما زالت بعض الشركات تمارس هذا الأسلوب ، غير أن التطورات الحديثة تنصح بأنه لا مانع اطلاقا من استخدام هذا الأسلوب ، بشرط أن يكون مؤقتا .. ولا يكون له طابع الدوام ، لأن الاعتماد عليه فقط يحمل في طياته معنى سوء التنظيم .

وأخيرا ينبغي أن يكون واضحا أمام الباحثين في العلوم الادارية ، أن من أهم الجهود التي تقع على عاتق الادارة تحقيق التناسق بين جميع الأفراد الذين يعملون في مختلف أوجه النشاط للمشروعات ، فان هذا التناسق من أهم الوسائل التي تستخدم في تحقيق أهداف المشروع ، بل أن كثيرا ممن كتبوا في موضوع الادارة يعتبرون التنسيق وظيفة أساسية من وظائفها ، وقد نكون أكثر دقة اذا اعتبرنا التنسيق بالنسبة للادارة الروح التي تشيع في جميع أعمالها وتحقق الانسجام بين الجهود الفردية التي تتعاون على خدمة أهداف الجماعة .

ومن أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التنسيق أن تعمل الإدارة على أن تفهم القوى العاملة أن هناك مصالح مشتركة بينها وبين مصالح المشروع .. وهذا يتطلب الفهم الكامل لأهدافه وأغراضه •

والتنسيق الجيد يعتمد اعتمادا كبيرا على الدقة في رسم الخطط والسياسات ، وتوزيع المسؤوليات وتحديد العلاقات ، واختيار الكفايات الفنية والإدارية التي تشرف على نشاط المشروع • كما يتوقف على القدرة والكفاية والاحاطة الشاملة التي ينبغي أن يتصف بها من تقع على عاتقهم مسؤولية الإدارة •

ويفرق الأستاذان O Donnel, Koontz بين التنسيق الجيد والتنسيق الممتاز Excellent Coordination فيعرفان التنسيق الجيد بأنه الذي يزيل المواقف الحرجة Critical Points فور ظهورها أما التنسيق الممتاز فهو الذي يتوقع حدوث مثل هذه المواقف ويعمل على منع ظهورها •

وهكذا يتبين مما سبق أن التنسيق يتطلب بذل جهود متواصلة لتحقيق التوازن بين مختلف أوجه نشاط المشروع ، بحيث يسود التفاهم والتعاون مختلف المستويات الإدارية .. وتؤدي القوى العاملة أعمالها في توافق كامل وانسجام تام ، فإن ذلك يؤدي الى تحقيق أهداف المشروع بأعلى قدر ممكن من الكفاية •

دعائم الوظائف الادارية

Foundations of Managerial Functions

السلطة Authority

السلطة هي حق اصدار الأمر^(٧٤) الى الآخرين .. وحق التصرف أو عدم التصرف بالأسلوب الذى يعتقده من يملك السلطة أنه لصالح أهداف المنشأة أو الأهداف الفرعية .

“ Authority is the power to command others, to act or not to act in a manner deemed by the possessor of the authority to further enterprise or departmental purpose ”.

ويعتبر ج. د. موني^(٧٥) J. D. Mooney ، أن السلطة « هي القوة التنسيقية العليا » The Supreme Coordinating Power ، وبرى أن هذه السلطة التنسيقية ينبغى أن تكون فى مكان ما فى التنظيم ، اذا كان هناك اصرار على تحقيق الأهداف الداخلية .

ويرى بعض العلماء^(٧٦) ، أنه فى كل مجتمع من المجتمعات ، تتميز بعض العناصر باستعداد فطرى لتولى القيادة Leadership ، ويبقى بعد ذلك للكثرة أن تتبع ما يلقي اليها من أوامر وتوجيهات .. وفى النفس البشرية استعداد للطاعة ، يقال له Followership وتجد هذه الظاهرة أصولها العميقة فى الأدوار التى يمر بها الانسان ككائن حى يتأثر بما حوله ، وهو منذ النشأة الأولى يستجيب لمن هو أقدر منه .

هكذا يبدأ الطفل يستجيب لوالديه ، ثم لأهله ولأترابه ممن هم أوسع حيلة وأوفر حظا من التجربة .. كما يستجيب فى مراحل التعليم

لتوجيهات معلية ، ومن ثم فإن الاستعداد للاستجابة يتأصل في نفسه بحيث يطمئن الى تلقي الأوامر وتنفيذها .. وأيا كان المستوى الذي يصل اليه الفرد . فإنه لا يستطيع أن يتخلص من استعدادة الفطرى للاستجابة أو للطاعة ، ولكن الأفراد يتفاوتون في ذلك ، كما يتفاوتون أيضا في تقدم الصفوف وقيادة من هم أكثر منهم استجابة .

ومن ثم نجد في كل مجتمع قيادة يتحمل عبئها قلة مميزة ، وطاعة من الكثرة الغالبة ، وبهذا تنتظم الجهود الجماعية حال توجيهها لتحقيق غرض مشترك .

الا أن هذا القول لا يقبل على اطلاقه . بل يخضع لقيود متعارف عليها ، وهذه بدورها ظاهرة فطرية في كل مجتمع .. اذ الأصل في تجمع الناس أن يهدف الى تنظيم انطلاق الطاقات .. مع وضع الضوابط التي تحكم السلوك الظاهرى لكل منهم .

ويقال لهذه الضوابط : عرف ، وقاعدة ، ونظام ، وقانون ، على خلاف بين هذه المفاهيم ، وانما الفكرة التي تنتظمها جميعا هي فكرة واحدة .. تتلخص في ضبط السلوك الظاهرى للفرد حتى لا يخرج على ما ارتضته الجماعة .

القيادة اذن قدرة يتميز بها فريق من الناس ، ومن مقتضياتها أن تكون للقائد ولاية على من يتبعه ، وتعرف هذه الولاية بتعبير اصطلاحى يقال له « سلطة » ويرى بعض أساتذة ادارة الأعمال ، أن السلطة حق وقدرة على ممارسة هذا الحق Right and Power .. وهو رأى حسن .. كما يرى هذا البعض أيضا أن السلطة قد تواتى الشخص بتدبيره وسعيه ، كما تجيء اتفاقا أو مصادفة في بعض الظروف .. فإن

أحسن القيام عليها فانه يحتفظ بها ، وان لم يرزق ملكة القيادة فقد السلطة .. وفي عبارة المؤلفين Peterson & Plowman قولهما :

“ Authority is inherent in leadership. If by nature, accident, indolence, or force of circumstances, one lacks the qualities of leadership authority will not be his to exercise ; or if, perchance, it is assigned to him, it will soon be taken away. But, on the other hand if he does have ability, he will demonstrate the truth of the assertion that “authority gravitates to him who can”. This is simply one way of describing scalar position in the executive ranks of management”.

هذا هو المفهوم الشامل للسلطة ، الا أنها أيضا قد تحمل على أنها مظهر من مظاهر السيادة .. وعندئذ يضيق المعنى حتى يقتصر على ما تمارسه الدولة من حقوق على رعاياها .. ويقابل ذلك مسئولية الدولة عن تبعاتها المعروفة .

ويرى البعض - ونسب لهذا الرأي - أن يقتصد المشتغلون بإدارة الأعمال في استخدام هذا اللفظ « سلطة » وأن يحلوا محلها - ما أمكن ذلك - كلمة الاختصاص .. فتقول هذا من اختصاصي .. بدلا من قولك هذا في سلطتي .. وأن كان القول الأخير لا يجافي الصواب تماما، ولكن فيه مبالغة في وصف ما بين المستويات الادارية من علاقات .

السلطة في ادارة الأعمال :

هي ولاية للرئيس على مرؤوسيه ، ومن أهم مظاهرها أن يكون للرئيس على المرؤوس مكنات ثلاث ، هي :

- حق الاشراف بقصد التوجيه ، قبل التنفيذ .
- حق تقدير العمل بعد انجازه ، بالاقرار أو بالتعديل أو بالالغاء.

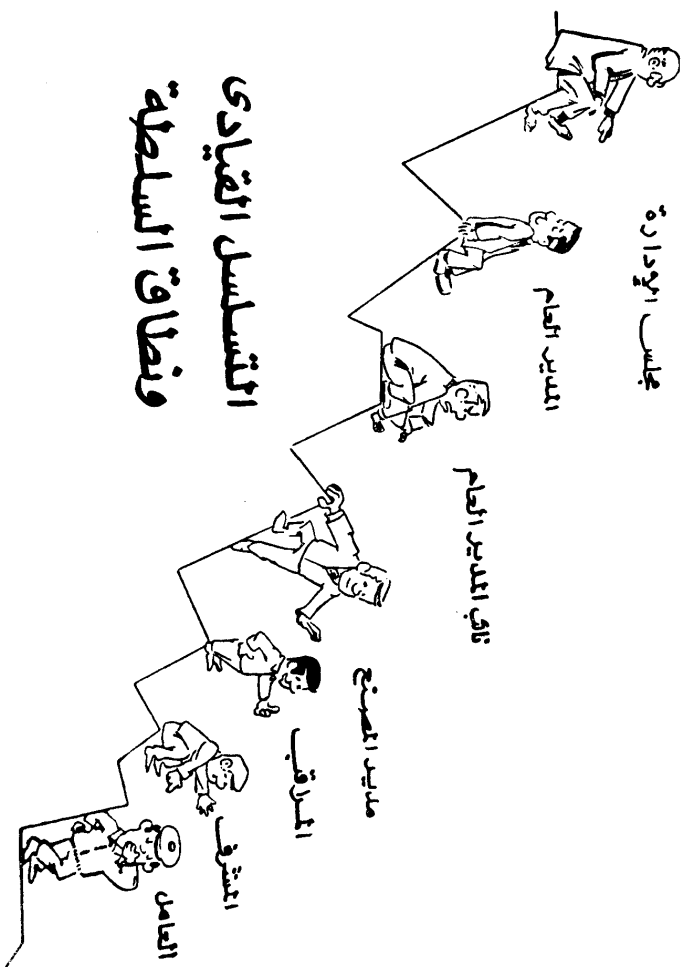
— حق الحلول والاحلال ، فللرئيس أن يتولى تنفيذ العمل الذي كان مسندا من قبل الى أحد مرؤوسيه ، وله أيضا أن يحل بعضهم مكان بعض .

ومفروض أن الهدف من مباشرة هذه الحقوق ، هو انتظام سير العمل ورفع مستوى الكفاية الانتاجية للجهاز الذى يشرف الرئيس عليه ، سواء أكان هذا الجهاز اداريا خالصا أم فنيا ، كما فى المصانع والمعامل .

وفى ادارة الأعمال ، نرى تطبيقا خاصا لمفاهيم مستقرة فى مجالات أكثر شمولاً . فليس فى ولاية الرئيس على مرؤوسيه جديد من حيث الرأى ولا الاجراءات ، وانما فى تنظيم العلاقة بينهما مجرد تطبيق لقواعد مقررة فى بعض العلوم .

فيقال مثلا أن الأمة مصدر السلطات ، ولكن الأمة لا تستطيع عمليا ممارسة هذا الحق على صورة مجدية ، ولذلك تختار ممثلها ومنهم تتألف هيئة نيابية كمجلس الأمة أو البرلمان أو مجلس العموم .. بصرف النظر عما اذا كانت الهيئة النيابية واحدة أم أكثر ، اذ هذه تفصيلات لا تمس الجوهر .

ويمكن لكل رئيس فى اى مرحلة من مراحل المستويات الادارية ، ان يتعرف على كيفية ممارسة السلطة التى منحت له ، عن طريق دراسة الأسلوب الذى مورست به هذه السلطة من قبل ممن له هذه السلطة ، ففى المشروع الصناعى مثلا ، يستجيب ويستمد الشرف الصناعى سلطاته من المراقب .. والمراقب من مدير المصنع .. ومدير المصنع من نائب المدير العام .. ونائب المدير العام من المدير العام .. والمدير العام من مجلس الادارة .



التسلسل القيادي ونطاق السلطة

لكل مستوى من المستويات القيادية سلطاته ... والتنظيم السليم يقتضي تفويض بعض السلطات الى المستويات العاملة حسب قدرتها وميولها واستعداداتها وكذلك ... معرفة حدود السلطة بين كل مرحلة ومرحلة من مراحل التسلسل القيادي .

وليسكن ملحوظا أنه لا يوجد رئيس في هذه الأيام ، وفي هذا العصر ، يستند فقط الى وزن سلطته الرسمية لكي يحفز العمال على أدائهم لأعمالهم .

“No superior in this day and age should rely solely on the weight of his formal authority to motivate workers to perform their jobs”.

غير أن هذا لا يمنع إطلاقا من أن يواجه الرئيس بعض الظروف والمواقف التي يرى الرئيس نفسه فيها مضطرا لاستخدام سلطته الرسمية .. وينبغي أن يكون واضحا ومفهوما أن مثل هذه الظروف أو تلك المواقف ان هي الا حالات استثنائية وليست قاعدة بأى حال من الأحوال .

كما ونوجه النظر الى أن التطبيق السليم للسلطة يتطلب حسن تفويضها .. وتوزيع المهام والواجبات على المرؤوسين .. بل أن كثيرا من الباحثين في علم التنظيم والادارة يقررون أن من أهم اساسيات إقامة تنظيم سليم .. حسن استخدام عنصر تفويض السلطة .. كما يقررون أنه من الصعب على الإنسان أن يتكلم عن أى تنظيم في المشروع ، ما لم تكن هناك ممارسة لتفويض السلطة .. ومما لا شك فيه أنه لا يفيب عن الأذهان أن هناك بعض المشروعات يطلق عليها « منظمات الرجل الواحد ، One-man Organizations » . وللإنسان أن يتصور ماذا يحدث لهذه المشروعات لو غاب هذا الشخص عن ادارة المشروع لسبب أو لآخر .. فلنفترض أنه مرض وظل فترة طويلة طريح الفراش .. أو فلنفترض أنه مات وهذا أمر حتمى على كل انسان .. أو فلنفترض أن هناك مغريات مادية ووظيفية ومعنوية عرضها عليه منافسون ليجتنبوه اليهم وقبلها وترك المشروع ..

الى غير ذلك من الأسباب .. ماذا سيحدث للمشروع ؟
 الإجابة معروفة .. غالبا ما يكون الانهيار
 . Usually Collapses

وليكن واضحا لنا جميعا .. أنه من وجهة النظر التنظيمية ، فإن مشكلة تفويض السلطة ليست في منحها .. انما المسألة هي : ما هو القدر من السلطة الذى يمكن تفويضه للمرؤوسين في مختلف المراحل التنظيمية .

وعلى أى حال ، فإن أى رئيس عليه دائما أن يكون على استعداد لتفويض السلطة الى معاونيه .. والى مرؤوسيه ، وليكن دائما حسن النية ويفترض أن مرؤوسيه لديهم الاستعداد والرغبة والقبول لهذا التفويض .. وقد يواجه الرئيس في بعض الأحوال بظروف ومواقف يجد فيها أن المرؤوس على غير استعداد .. أو غير موافق على قبول وممارسة السلطة التى ستمنح له .. حتى وان ترتب عليها انتقاله الى مركز أعلى نسبيا !! .. أو قد يجد الرئيس نفسه في بعض الأحوال أنه غير راغب في تفويض السلطة الى مرؤوسيه ، وذلك نتيجة لتقديره الخاص بأن المرؤوسين لم يصلوا بعد الى مستوى من النضج والمهارة يطمئنه على تفويض سلطاته !! .. غير أنه ينبغي أن يكون واضحا .. أيا كانت الظروف .. وأيا كانت الأحوال .. فإن مثل هذا المدير سيجد نفسه في حلقة مفرغة Vicious Circle .. وقد يعتذر هو شخصيا عن ذلك بقوله ، أنه لا يمكن تفويض السلطة الا اذا دربنا مقدما من ستمنح له هذا التفويض .. ثم يجد من يرد عليه قائلا .. وكيف يمكن أن ندرّب انسانا على شيء ما لم نمنحه تفويضا بممارسة هذا الشيء ؟ !! .. مما لا شك فيه ، أنه في مثل هذه الأحوال ، يحسن التدرج في منح تفويض السلطات .. هذا التفويض التدريجي يزيد من خبرتهم ..

ويزيد من قدرتهم .. ويجعلهم فى خطوات وئيدة تدريجية مؤهلين لممارسة السلطات التى تمنح لهم على وجه مرض .. وعلى كل رئيس أن يفهم جيدا أنه مالم يتخذ هو الخطوة الأولى ، فسيجد نفسه فى مشكلة عدم وجود القوى الوظيفية القادرة التى تعاونه فى تحمل التبعات على أفضل وجه ممكن •

المسئولية Responsibility :

تنبع المسئولية كما يقول « كوتنز ، وأودونل » من العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ، والرئيس فى هذه الحالة مثلا المدير ، يكون له الحق فى أن يطلب خدمات معينة من شخص آخر •

“ Responsibility arises from the superior — subordinate relationship, from the fact that someone, in this case, a manager, has the authority to require specified services from another person ”.

أى أن المدير يطلب .. ومعنى يطلب أنه يستخدم سلطته فى أن يطلب من الآخرين خدمات معينة .. وبذلك يحمل الآخرين مسئولية أداء هذه الخدمات على الوجه المطلوب •

وينبغى أن يكون واضحا أن المسئولية هنا واجب .. ومن هذا المنطق ، فإن المسئولية لا تفوض Responsibility cannot be delegated .. يترتب على ممارسة السلطة اذن أن يكون صاحبها مسئولا ، كذلك يمكن القول بأن الحق يقابله واجب .. ويصدق هذا النظر على المجتمع الكبير وعلى الدوائر الخاصة .. ومن ثم نرى فى الوحدة الانتاجية طبقات ادارية يعلو بعضها بعضا ، ولكل منها قدر من السلطة يقابله قدر مناسب من الواجبات •

وحين يدرك كل عضو عامل في الوحدة (٧٧) الانتاجية ضرورة سلوكه على هذا النحو ، فانه عندئذ يقدر المسؤولية ويرعاها .. لا فرق في ذلك بين المستويات الادارية ، ولئن كانت المسؤولية في الطبقات الوسطى وما دونها واضحة تماما في بعض عناصر السلوك، كالطاعة مثلا، فانها واضحة أيضا - على شيء من التأمل - في أعلى المستويات .

فالمدير العام مسئول أمام عضو مجلس الادارة المنتدب ، وهذا بدوره مسئول أمام مجلس الادارة .. وهذه الهيئة مسئولة أمام الجمعية العمومية للمساهمين .

ولكن هل تعتبر هذه الهيئة العليا (الجمعية العمومية) فوق كل مسئولية لأنها تجيء من فوق جميع المستويات الادارية في المشروع المتخذ شكل المساهمة ؟

الواقع أنها مسئولة عن قراراتها وما يترتب عليها من آثار ، تجاه الموظفين والعمال ، وتجاه المساهمين بوجه عام (اذ لا يشترك معظمهم في اصدار القرارات) وتجاه الدولة بما لها من سيادة ، وتجاه الرأي العام .. هذه اذن مسئوليات تتحملها الجمعية العمومية في مستويات عالية .

وهكذا يتضح أن المسئولية رهينة بالسلطة وقرينة لها ، وفي كل تنظيم راشد .. تتناسب المسئولية مع السلطة .

وهناك من يضيف الى جانب مفهوم المسئولية .. مفهوم آخر هو مفهوم المساءلة .. ومن بينهم مثلا « بريك Brech » الذي يقول : « تبدأ العملية الادارية عندما يفوض أحدهم الآخر في تحمل مسئولية بعض أعماله ، ويعتبره عرضة للمساءلة عن النتائج » .

"The process of managing has its beginning when one man delegates responsibility for some of his work to another and holds him accountable for the results".

اذ أن المسؤولية تبدأ أولاً من تفويض السلطة من الرئيس لأحد المرؤوسين ، بأداء مهام معينة .. على وجه معين .. وقبول المرؤوس لهذه المهمة وموافقته على أدائها بالأسلوب الذى قرره الرئيس ، يعتبر موافقة على تحمل مسؤولية أداء هذا العمل بالأسلوب الذى طلب منه أداءه . وبغير قبول تحمل هذه المسؤولية ، لا يمكن أن يكون هناك تفويض للسلطة ، فكما أوضحنا سابقاً أنه ينبغى أن يكون هناك تناسب بين السلطات والمسئوليات .. بل انهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً شديداً .

"The terms responsibility and authority are closely related to each other".

« والمسئولية هى عبارة عن التزام المرؤوس بأداء واجباته وفقاً لما

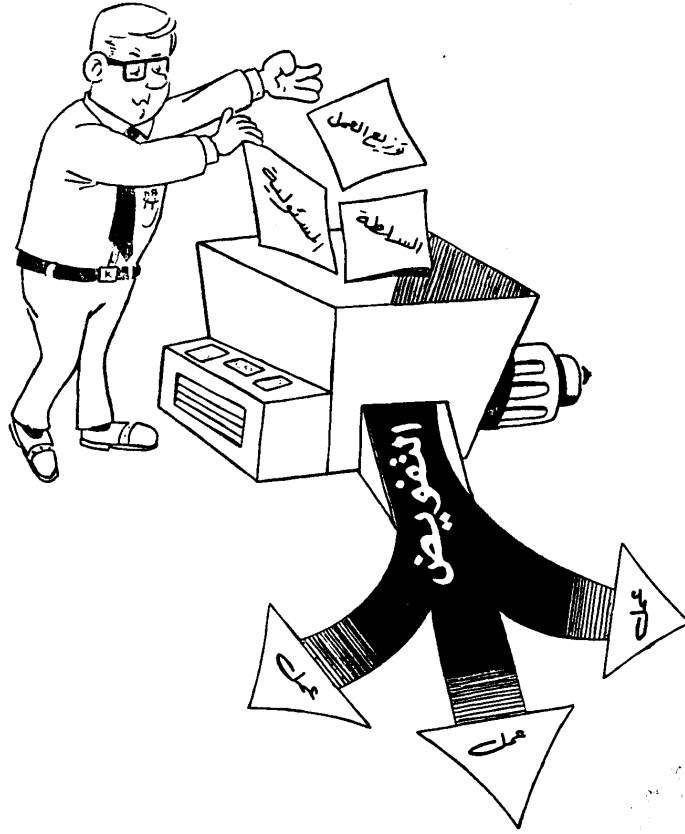
يريد الرئيس » .

"Responsibility is the obligation of a subordinate to perform his duties as required by his superior".

وهناك من يقرر أن المسؤولية تمثل اتفاقاً^(٧٨) تعاقدى يرتضى فيه الموظف أداء واجباته فى مقابل المكافأة التى يتقاضاها كما هو الحال اذا ما أعطى شيك بقدر معين من المال مقابل أدائه لهذه الواجبات .

"Responsibility recognizes a contractual agreement in which the employee agrees to perform his duties in return for rewards. such as a paycheck".

ويركزون على أن أهم حقيقة ينبغى أن تتوافر فيما يتعلق بقبول المسؤولية .. هى تأكيد المرؤوس على قبوله لما عهد اليه من مهام وواجبات .



ليكن واضحا لنا جميعا .. انه من وجهة النظر التنظيمية ،
فإن مشكلة تفويض السلطة ليست في منحها أو عدم منحها
... انما المسألة هي : ما هو القدر من السلطة الذي يمكن
تفويضه للمرؤوسين في مختلف المراحل التنظيمية .

ان الرئيس يستطيع ان يفوض سلطات معينة
لاحد مرؤوسيه ، ولكنه لا يستطيع اطلاقا ان يفوض

أحدا بمسئوليته الخاصة التي تدخل أساسا في نطاق واجبات وظيفته .. فمثلا إذا فوض الرئيس بعض الرؤوسين في أداء واجبات معينة ، فإن له حق مساءلتهم عن حسن أداء هذه المهام .. إلا أن هذا لا يعفيه إطلاقا من مسئوليته الخاصة أمام من هم أعلى منه في سلم السلطات والمسئوليات عن حسن اتمام هذه الواجبات وفقا للخطة الموضوعية .. أو بمعنى أوضح ، فإن الرئيس حينما يفوض الرؤوسين لبعض المهام ، فإنه يظل مسئولاً عن جميع الأعمال التي يقوم بها الرؤوسين الذين فوضوا بالسلطات لأداء هذه المهام وهذه الواجبات .

وبما أن المسؤولية هي التزام الرؤوس بأداء الواجبات المفوضة إليه .. فإنه يعتبر بمثابة مدين بأداء هذا الالتزام إلى الرئيس الذي فوضه به .. ومن هنا نكرر الحقيقة التي ينبغي أن تكون واضحة وهي أن الرئيس هو وحده الذي يعتبر مسئولا أمام رؤسائه دون أن يكون له الحق في أن يعتذر بأنه فوض أحدا في الجوانب التي قد يكون فيها بعض الإهمال ، وذلك لأن من سلطة الرئيس حسن اختيار من يوزع عليهم المهام والواجبات المختلفة .

ولعل هذا المفهوم تكون له بعض المضايقات أو بعض القلق بالنسبة لبعض الرؤساء ، ولكن ينبغي أن يكون واضحا أيضا أن للمسئولية تبعاتها ، وأن للوظائف القيادية وزنها .. الأمر الذي ينبغي أن يتفهمه الرؤساء وأن يكونوا على استعداد كامل لقبول وتحمل تبعات هذه الوظائف القيادية ، وأن يكونوا على استعداد للمساءلة عن نتائجها وتبعاتها .

وبالطبع ينبغي أن تأخذ في الحسبان واقع الظروف التي تفوض فيها السلطات ، فمن الممكن مرة بعد أخرى أن يعيد الرئيس تفويض

سلطاته لشخص معين بالذات اذا اطمأن لحسن أدائه لهذا العمل ، وعلى وجه الخصوص اذا كانت دراسته الدقيقة لمختلف الرؤوسين الذين يعملون تحت قيادته ، تؤكد أنه ليس من بينهم من يستطيع أن يرقى الى مستوى المسؤولية وحسن أداء المهمة التي يرغب الرئيس في أدائها على أحسن وجه ممكن ، والتي قد تتكرر نظرا لظروف العمل .

غير أنه ينبغي أن يكون واضحا أن أى رئيس لا يتصور أنه في امكانه أن يسير في عمله من ناحية تفويض السلطات بحيث يكرر تفويض السلطات لمهام معينة لأشخاص معينين بالذات باستمرار... لا يتصور أن في امكانه تحقيق ذلك الى مالا نهاية ، وأن سلطاته مطلقة في هذا الشأن : وذلك لأن كل رئيس يتطلع الى مركز قيادي في مرحلة أعلى .. ومما لا شك فيه أنه يدخل في تقدير شخصية الرئيس عناصر كثيرة منها الجهد الذى يبذله من أجل تدريب معاونين والرؤوسين له ، حتى يمكن أن يصلوا الى المستوى الذى يمكنهم من تولى تبعات أكثر ومسئوليات أكبر ، حتى يمكن أن يشغلوا المراكز القيادية التى تطلوا بترقية رئيسهم الى المركز الأعلى .

من هنا ينبغي أن يكون واضحا ومفهوما أن الرئيس عندما يكرر تفويض سلطاته لنفس الشخص ، أن هذا قد يكون محسوبا عليه في يوم من الايام ، وأن حسن الادارة يقتضى منه دائما أن يدرب الآخرين حتى وان أدى هذا الى مزيد من تعب ومن جهده ومن عرقه ، وذلك لأن هذا الجهد الذى يبذله سيكون حتما سبيله الى أن يأخذ طريقه صعودا الى المراكز القيادية .



أيا كانت الظروف .. وإيا كانت الأحوال ينبغي على من
يتولى وظيفة رئاسية أن لا يترك مكانه حتى وإن كانت
المناسبة الذهاب إلى اجتماع من الاجتماعات إلا ويعين
شخصاً مسؤولاً عن الإشراف مكانه فقد تجد ظروف يتطلب
الأمر فيها الرجوع إلى مسئول

كما وينبغي أن نوجه الأنظار .. إلى أن تصريف الأمور ..
والتنظيم الداخلي للمشروعات ، وتحقيق أسلوب أمثل لاتصالات

العمل ، كثيرا ما يتطلب أن يحضر الرؤساء ، على اختلاف مستوياتهم القيادية والادارية بعض الاجتماعات التي تناقش فيها شئون المشروع ، أو المشاركة في اتخاذ قرار معين ، الى غير ذلك من الظروف التي يترتب عليها أن يترك الرئيس مركزه الاشرافي .. فهل يتركه هكذا ويذهب؟ .. كلا .. ينبغي على الرئيس اذا ذهب الى أى اجتماع أن ينيب شخصا في الاشراف على العمل أثناء غيابه .. فهذا فضلا عن أن التنظيم السليم يفرضه ويتطلبه .. الا أننا أيضا لابد أن نتوقع ، أنه قد تجد ظروف طارئة .. يتطلب فيها الأمر أن يكون في الموقع شخص مسئول .

شمول الوظائف الادارية

Universality of Managerial Functions

وحدة طبيعة الإدارة :

أوضحنا من قبل أن عناصر العملية الادارية تتلخص في التخطيط التنظيمي ، والتنظيم والتعيين مع التأكد من ملائمة القوى العاملة للعمل ، والتوجيه ، والرقابة ، والتنسيق .. ثم أوضحنا أن عناصر العملية الادارة متداخلة في بعضها ، بمعنى أن الذي يزاول النشاط الاداري قد يجد نفسه في موقف يتحتم معه أن يزاول الوظائف الادارية في الحال .. وينبغي أن يكون واضحاً أن الوظيفة الادارية التي يقوم بها المديرون واحدة في مختلف المشروعات .. أيا كانت أحجامها ، أو تنوع أوجه نشاطها ، وكما يقول البعض ..

« يقوم المديرون بأداء نفس الوظائف بغض النظر عن مركزهم في الهيكل التنظيمي أو نوع المشروع الذي يعملون فيه ، فانهم يؤديون نفس المهام في حدود قدراتهم الادارية ، سواء اكانوا مديرين عامين ، أو مديري ادارات ، أو رؤساء عمال ، أو مشرفين ، أو مديري هيئات حكومية .. كل هؤلاء كمديرين ، يجدون انفسهم مرتبطين بانجاز الأعمال عن طريق الأشخاص والاشترائك معهم .

وفيما يلي النص :

“Managers perform the same functions regardless of their place in the organization structure or type of enterprise in which they are engaged. Acting in their managerial capacity, presidents, department heads, foremen, supervisors, college deans, bishops, and heads of governmental agencies all do the same

thing. As managers, they are all engaged in getting things done with and through people.”

ووقوع نشاط الوظيفة الادارية في نطاق اختصاص المديرين ، أيا كانت طبيعة أو نوع المشروعات التي يعملون فيها .. وممارستهم لنفس هذه الوظائف .. هذا هو الذى نعنيه « بشمول الوظائف الادارية » .. ومن الجائز أن نسمع في هذه الأيام عن بعض المديرين الذين يقومون ببعض الأعمال التي لا تدخل في نطاق اختصاصهم كمديرين ، فينبغى أن يكون واضحاً أن هذا لا يصنع على هذه الأعمال صفة الأعمال الادارية، انها حتما ليست من أوجه النشاط الادارى المميز الذى يقوم به المديرون .. كما وقد نسمع العكس ، بعض الفنيين يقومون بمزاولة أوجه من النشاط خارج تخصصهم الفنى ، كأن يقوموا بمزاولة بعض أوجه النشاط التي تتعلق بالوظيفة الادارية .. هذا حتما لا يصنع على الوظيفة الادارية صفة العمل الفنى !! .. كل فئة من هذه الفئات وفقا للتقسيمات العلمية لها خصائصها ، وتخصصاتها بحيث ينبغى أن لا تجور احداها على الأخرى !! .. ذلك اذا أردنا أن نسرع الخطى وأن نسير الثورة الادارية والعلمية المعاصرة .

ولعل من المناسب أن نوضح أن الظروف المحيطة في أى بلد تحدد نوع النظام الاقتصادى السائد فيها ، وفي العالم الآن نظامان متناقضان يمثل أحدهم في الحكومات التي تسيطر على النشاط الاقتصادى وتمنع الملكية الفردية ، ويمثل الآخر في الحكومات التي لا تتدخل في النشاط الاقتصادى ، وتسمح بقيام الملكية الفردية ..

وبين هذين النظامين توجد أنظمة أخرى تتبعها بقية دول العالم .. ومنها نظامنا الذى يسمح بقيام الملكية الخاصة ويشجعها بشرط الا تكون مستقلة

أو انتهازية .. وهو من أجل ذلك يساعد على انتشار المنظمات التعاونية على أساس أنها نوع من الملكية الخاصة يضم فيها الأعضاء جهودهم الاختيارية لتحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية .. وعلى ذلك فهي تهدف بطبيعة تكوينها الى القضاء على الاستغلال والانتهازية .

ومهما يكن من شيء ، فان طبيعة الادارة تكاد تكون واحدة في مختلف المشروعات التي تقام في ظل مختلف النظم ، بمعنى أن الحاجة الى تطبيق الوظائف الادارية وضرورة توفير عناصر الكفاية في هذه الوظائف ، سواء في المشروعات التي تعمل في النظم التي لا تعترف بالملكية الخاصة ، والمشروعات التي تعمل في ظل النظم التي تعترف بالملكية الفردية وتشجعها . والمشروعات التي تقام في دول تعترف بالملكية الخاصة وتعمل على تنظيمها وتوجيهها بما يتفق والصالح العام ، وذلك عن طريق تكوين منظمات برأس مال مختلط من القطاع العام والقطاع الخاص ، أو بوضع التشريعات المنظمة للقطاع الخاص ... فكل هذه المشروعات تستهدف زيادة الدخل القومي والارتفاع بمستوى المعيشة للأفراد والجماعات ، ولا بد لنجاحها في تحقيق أهدافها من كفاية الادارة ..

كذلك يجب على الجمعيات التعاونية ان تطبق في مختلف الوظائف الادارية التي تحتاج اليها قواعد الادارة العلمية شأنها في ذلك شأن المنظمات التجارية الناجحة .

ومن الذين يؤيدون هذا الرأي وينادون به Brech فانه يقول : « .. على الرغم من أن الملكية في الجمعيات التعاونية تختلف من حيث المبدأ عما يكون عليه الحال في المشروعات الأخرى ، إلا أن الادارة

فيها تتم على صورة متشابهة لاي شركة تجارية ،
وذلك من حيث انها منظمات اقتصادية تعمل في ظل
منافسة حادة تستوجب عليها أن تساير التطور
العلمي وتطبق قواعد الادارة العلمية » .

ومفهوم وحدة طبيعة الادارة هو الذي أدى الى الثورة الفكرية
الادارية ، وأن تجد هذه الثورة الفكرية نفسها في هذه الأيام قريبة من
تحقيق جهودها من أجل صياغة « نظرية للادارة قابلة للتعليم » ..
بحيث تكون هذه النظرية قابلة للتطبيق على شتى أوجه النشاط
الانسانى الادارى .

نظرية الادارة والجهود العلمية

سبق أن أوضحنا في الفصل الأول ، بعض البحوث والدراسات
التي دارت حول « نظرية للادارة » .. وأوردنا بعض التعريفات عن
مفهوم النظرية ، ثم عرضنا للمدارس الادارية المختلفة ، نتيجة للفكر
الادارى المتجدد ، الذى يحاول أن يضع الأسس والمبادئ التى تجعل
من الادارة علما مستقلا بين العلوم الأخرى أو يضع نظرية للادارة قابلة
للتطبيق على أوجه النشاط الادارى المختلف ، أيا كانت طبيعة هذا
النشاط ، ثم أوضحنا المدارس الفكرية الادارية وتطورها ، وأبرزنا
لمحات عن هذه المدارس ، والتي منها المدرسة العلمية ، ومدرسة بحوث
العمليات ، والمدرسة التجريبية ، ومدرسة العلوم السلوكية ، ومدرسة
النظام الاجتماعى ، ومدرسة نظرية اتخاذ القرار ، والمدرسة الرياضية ،
ثم أوضحنا مدى اسهام مديرى الأعمال في نظرية للادارة .

ولعل من المناسب أن نوضح أنه بالإضافة الى ما ذكرناه ، فإن
هناك جهودا عديدة علمية كثيرة بذلها آخرون من المهتمين والمشتغلين
بدوائر الأعمال ، من أجل ايجاد نظرية للادارة .

ولعل من الجهود الملحوظة التي ينبغي الإشارة إليها في هذا الشأن، ذلك الجهد الكبير الذي بذلته « الهيئة المتحدة للتعليم الأمريكي Consolidates ... American Teaching » .. وهذه الهيئة ، رغمًا عن أنها لم تبتكر مبادئ إدارية معينة ، إلا أن الجهد الذي بذلته في تجميع المعلومات التي صدرت فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية، كان له أثر محمود لدى جميع الباحثين في إيجاد نظرية للإدارة ، حيث أن هذا الجهد وفر عليهم كثيرًا من الجهد والوقت الذي كان سيبدل لو لم تكن مثل هذه المعلومات متاحة لديهم .. فمثلاً أصدرت هذه الهيئة في عام ١٩٣١ كتاباً بعنوان: "Handbook of Business Administration" أشرف على تحريره و.ج. دونالد W.J. Donald .. الذي تولى فيما بعد منصب نائب رئيس الجمعية الأمريكية للإدارة "American Management Associaton" .. ويكفي أن نوضح صورة لهذا الجهد أن هذا المرجع يحتوى على ١٧٠٠ صفحة (ألف وسبع مائة) . وهذه الصفحات تتضمن خلاصة الفكر والتجارب التي قام بها أكثر من ٦٠٠ (ست مائة) من القادة الإداريين الذين يعملون في شتى أوجه النشاط الصناعي والإداري ، وجميعهم بحثوا في مجالات الإدارة ، سواء من حيث المبادئ .. أو من حيث التطبيق .. هذه إشارة لايد منها نضيفها الى ما سبق أن ذكرناه ، مما كان له أثر كبير على الجهود التي تتابعت ، وبعض المراكز المتخصصة التي أقيمت ، والتي منها مثلاً « مركز بيل للعمل والإدارة Yale Labour & Management » ، والذي بذل بحوثاً ودراسات عديدة لسنوات طويلة لتطوير نظرية السلوك في التنظيمات الرسمية ، وبنيت هذه الأبحاث على عدة فروع منها : أن هناك نوعاً من التضارب بين الفرد والتنظيم فيما يتعلق بالأهداف لكل منهما ، الأمر الذي يتحتم معه توجيه أفراد التنظيم وجذب انتباههم الى ما هو متصل بالتنظيم وإشباع احتياجاتهم ، واستخدام المراقبة كأسلوب لتحقيق عملية

ربط المستخدمين بوظائفهم ، على أساس أن الشخص يعيش ليشبع حاجاته ويحقق أهدافه ، ولا يسكن أن يحقق ذلك بغير المنظمة التي يعمل فيها . وكذلك المنظمة تريد أن تحقق أهدافها في النمو والرخاء والتوسع والشهرة .. الى غير ذلك ، فهي أيضا تريد أن تشبع احتياجاتها .. ومن هذا المنطق فلا بد من السعى لتحقيق الوصل أو الربط بين الاثنين « الفرد والمنظمة » .

ولعل هذه الجهود هي التي جعلت الكثيرين
يقررون ان دراسة الادارة تمر في الآونة الاخيرة
بأخصب فتراتها ، وازهى عصورها .

نظرية الادارة ، والادارة التعليمية :

وقد انعكست الجهود التي بذلت ، وأوضحنا العديد منها على
كافة مجال النشاط الانساني .

وحيث اننا اوضحنا بعض الجهود في مجال دوائر
الأعمال .. كما اوضحنا أن طبيعة الادارة واحدة ..
فاننا اتماما للفائدة ، واتساقا مع طبيعة النشاط
الثقافي الذي تقوم به الهيئات العامة ، نوضح مزيدا
من الجهود التي بذلت من أجل ايجاد نظرية للادارة
في مجال « الادارة التعليمية » .

وفيسا يلي نعرض بعض المحاولات في مجال ايجاد نظرية للادارة
التعليمية ، موضحين أنه كان لتأسيس البرنامج التعاوني للادارة
التعليمية تحت رعاية « مؤسسة كيلوج Kellogg Foundation »
وعلى وجه الخصوص المنح التي قدمتها هذه المؤسسة فيما بين عامي
١٩٥٥ ، ١٩٥٩ للتوصل الى صياغة « نظرية للادارة » .. أثر كبير في
تحقيق نوع من التقدم في هذا المجال .

محاولة نظرية « مورت Mort » :

أساس هذه النظرية يتضح في البحوث التي أجراها « بول . ر . مورت Paul R. Mort » ومساعدته « دونالد هـ . روس Donald H. Ross » والتي وردت في كتابهما بعنوان « مبادئ الإدارة المدرسية Principles of School Administration » .

وتتلخص في أن الأساس العقلي لهذه النظرية يتبل فيما يأتي :

- ١ - للثقافة مجموعة من الاعتبارات القابلة للتحديد .
 - ٢ - تستند هذه الاعتبارات القابلة للتحديد الى قاعدة معقولة Common Sense وعندما توضع في صورة مبادئ ، تكون هذه المبادئ مرشدا وهاديا وقابلة للتطبيق .
 - ٣ - هذه المبادئ ينبغي أن يستمر اجراء الاختبارات عليها ، حتى يمكن اصدار أحكام عن نتائجها . . اما لصالحها ، أو ضدها . . وذلك حتى يمكن الاطمئنان الى سلامة الاجراءات التي ستتخذ .
 - ٤ - يمكن أن تتخذ التطبيقات التي تتم نتيجة لهذه المبادئ ، أمثلة لترشيد المادة الدراسية ، وعلى وجه الخصوص في التدريب المهني .
- وقد أوضح الباحثان أن الاعتبارات التي يرونها ، وتستند اليها النظرية تتلخص في وضوح المصطلحات الأربع الآتية :
- وضوح المفاهيم التي تتعلق بالقيم السائدة .
 - مفهوم واضح لمكونات الثقافة .
 - وضع معايير قابلة للقياس .

٣- استخلاص مبادئ قابلة للتطبيق .

وقد ركز الباحثان كثيرا على أهمية استخدام مملكة العقل . والالهام الحسى العقلى السليم كمصدر لتقرير المفهوم الحقيقى لهذه المصطلحات .. كما أشار الى ضرورة توافر اعتبارات معينة فى المبادئ ، وذلك حتى لا يهبط مستوى أى معالجة شاملة للإدارة ، ثم قسما المبادئ الى مجموعات ثلاث :

المجموعة الانسانية . وتستند الى الاحساس العام الصحيح فى العلاقات التى ينبغى أن تسود بين الناس . والتى ينبغى أن يتوافر فيها الممارسة الديمقراطية السليمة البناءة .. وكذلك وضوح الأساليب الاجرائية التى يتم من خلالها العمل ، ومراعاة العدالة فى كل ما تتخذه الادارة من قرارات ، وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع العاملين فى هدى سياسات واضحة ومعلنة .

اما المجموعة الثانية : فتتعلق بالاحساس العام بمتطلبات الجوانب العلمية ، كتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، والقيام بالمراجعة والرقابة فى ضوء الميزانيات التقديرية ، ومنح حرية التفويض والانابة فى اطار من تقدير المسؤولية واعطاء السلطة التى تتناسب معها . كما أوضحا أهمية أن يتميز الجانب العملى بالبساطة ، وتحقيق مفهوم الولاء والالتزام ، والبعد عن الجمود .

اما المجموعة الثالثة : فانها تهتم بالقيم والمعتقدات والدوافع والاحتياجات ، وضرورة المواءمة بين هذه العناصر فى اطار من المرونة ، والتبصر بالنتائج المتوقعة .

وعلى أى حال ، فإن الباحثان انفسهما يشيران
الى الصعوبة الفائقة عند التطبيق على موقف معين ،
ويتعلنان بأهداب ما أطلقا عليه « الحكم المتوازن »
Balanced Judgment

محاولة نظرية « سيرز Sears » :

أساس هذه النظرية يتضح فى البحث الذى أجراه الأستاذ « جيس
ب . سـيرز Jess B. Sears » ونشره تحت عنوان : « طبيعة
عملية التوجيه الإدارى •• The Nature of the Administrative
Process » •• ويقرر هذا البحث أن وظيفة الإدارة تستمد طبيعتها من
طبيعة الخدمات التى تقوم بها •

وقد حاول « سيرز » أن يتعرف على طبيعة هذه الخدمات من واقع
كتابات كبار الباحثين والعاملين فى مجالات إدارة الأعمال والأجهزة
الحكومية •• وقد تأثر كما يقرر هو فى كتاباته بالجهود التى بذلها
الكثيرون ، ومنهم :

« فردريك ونسلو تايلور » التى أوضحناها بشيء من
التفصيل من قبل •• وكذلك « هنرى فايول » الذى
استخدم تصنيفاته عن الوظيفة الإدارية والسابق شرحها ،
والتي تلخص فى التخطيط ، والتنظيم والتوجيه ،
والرقابة ، والتنسيق •• و « لندل أرفيك L. Urwick
الذى نشر فى عام ١٩٤٥ كتابا بعنوان : « عناصر الإدارة
The Elements of Administration استند أساسا على
مجموعة من المقالات نشرت قبل ذلك ، وخرج منها بعشرة
مبادئ : إدارة ، مبادئ الأهداف Objective

والتخصص Specialisation ، والتنسيق
 Coordination : والسلطة Authority ، والمسئولية
 Responsibility ، والتعريف الواضح Definition ،
 وتناسب السلطات مع المسئوليات Correspondence ،
 ونطاق الاشراف Span of Control ، والتوازن Balance ،
 والاستمرار Continuity

وكذلك تأثر الباحث بكتابات « لوثر جيولك Luther
 Gulick » الذى نشر كتابا فى عام ١٩٣٧ تحت عنوان :
 « أبحاث فى علم الادارة Papers on the Science of
 Administration » وقد قرر فى هذه الأبحاث أن
 عناصر الوظيفة الادارية هى التخطيط ، والتنظيم ، وتعيين
 وملاءمة القوى العاملة ، والتوجيه ، والتنسيق ، وتحقيق
 النظام ، ورفع التقارير ، والاستعانة بالميزانيات .. كما
 قرر أيضا أن البيان الواضح للأهداف الذى يكون
 مفهوما جيدا للجميع ، يعتبر الضمان الخارق للعادة
 لتحقيق فاعلية الادارة •

“A clear statement of purpose universally understood is the
 outstanding guarantee of effective administration”.

ونظرا لأن « سيرز » كان بالدرجة الأولى من رجال التعليم ، فانه
 حاول أن يستفيد من هذه الخبرة ، ويجمع بينها وبين كتابات هؤلاء
 العلماء ، ويحقق نوعا من التكامل بين قراءاتهم .. عن طريق دراسة
 ما اتفقوا عليه ، ودراسة التناقض والتعارض الذى حدث بينهم ، ثم

وضع افتراضاته التي تتلخص في أنه يمكن القيام بالوظائف الادارية عن طريق استخدام السلطة ، والمبادئ المستخلصة من دراسة الادارة نفسها .

وخرج من ذلك بفكرة أن طبيعة الادارة تستمد من طبيعة عملية التعليم الفردى ، وطبيعة الثقافة في اطار الظروف المحيطة ، والقوانين السائدة، وهيكـل البنيان الاقتصادي .. وكذلك ما يتطـلـى به رجل الادارة من قدرة .. ثم يوضح على سبيل المثال ان التوجيه يعتبر نوعا من السلطة التي تتحرك في الوقت المناسب والاتجاه المناسب من أجل صالح الانتاج أو صالح الخدمة . كما يقرر ان التنظيم ينبغي ان يكون فيه مكان للسلطة ، ولا بد وان يكون هناك قنوات ينساب من خلالها النشاط الانساني في قدرة وجسوة ونشاط ، وان الرقابة تستمد فعاليتها من القدرة على ممارسة السلطة .

محاولات البرنامج التعاوني للادارة التعليمية : Cooperative Program in Educational Administration

أعد البرنامج التعاوني للادارة التعليمية عدة برامج ، بذل فيها جهدا كبيرا مستهدفا من وراء هذا الجهد التعرف على أساليب نظرية للادارة التعليمية . ومن هذه الجهود الجهد الذي بذله مركزه الذي يقع في كلية « جورج بيبودي George Peabody College » ، والذي أخرج كتابا بعنوان : « أساليب أفضل للادارة المدرسية » Better Teaching in School Administration ، والذي يقرر ويؤكد أن الكفاءة في الادارة التعليمية تستمد من سلوك الفرد الذي يمكنه من أداء عمل ادارى معين بأفضل طريقة مرغوبة ، وهذه الطريقة تؤدي بالطبع وفقا للمهارات والقدرات المكتسبة لدى الفرد نتيجة لفهم طبيعة النشاط أو العمل الذي يؤديه .. والاساس النظامى لهذا الأسلوب

أطلق عليه « مفهوم الكفاءة Competency Concept » وعناصر هذا المفهوم هي : الوظيفة Job ، والنظرية Theory ، والمعرفة Know - how .

وكذلك مركز الغرب الأوسط الذى يقع فى جامعة « شيكاغو » والذى حاول صياغة نظرية للإدارة التعليمية ، قائم على مجموعة من الفروض التى يمكن تصورها من الناحية البنائية أو الهيكلية على أنها هرمية العلاقات التى تحكم الرؤساء والمرؤوسين فى داخل النظام الاجتماعى ..

ووظيفة العملية الادارية بنيت على افتراض انها تعتمد على طبيعة تداخل ادراك التوقعات لكل من الرئيس والمرؤوس ، والاستنتاجات المتوقعة لما قد يحدث من احتكاكات او تناقضات داخل التنظيم الإدارى .

هل الادارة علم .. ام فن .. ام مهنة ؟

كثر الجدل واحتدم النقاش حول ماهية الادارة ، وحول طبيعتها .. هل الادارة علم Science ؟ .. هل الادارة فن Art ؟ .. هل الادارة مهنة Profession ؟ .. هل الادارة قابلية واستعداد Aptitude ؟ .. هل الادارة انطلاقة شخص يتحلى بمجموعة من الصفات ، يصعب وصفها ، ويصعب اعطاء وصف علمي دقيق يعبر عنها ، ويفصح عن حقيقة كنهها Accult Qualities ؟ .. وهل هذه الصفات تولد مع الانسان وتتفاعل مع بعضها وتكون نوعا من القدرة الخاصة التى تساعد الظروف البيئية المحيطة المناسبة على نموها وبروزها A Mystique ؟ ..

هذه الأسئلة وغيرها دارت فى أذهان وكتابات كثير من العلماء والباحثين فى موضوع التنظيم والادارة . وفى الحقيقة فاننا رأينا لكى يشترك القارئ معنا فى مناقشة هذا الموضوع ، فانه ينبغى أن يكون لديه قدر من الالمام عن بعض الجهود التى بذلت فى سبيل تدعيم الفكر الادارى .. وبالتالي التطور فى الفكر الادارى الذى أدى الى اثاره مثل هذه التساؤلات .

اولا - هل الادارة علم .. ام فن ؟

ولعل القارئ يتذكر جيدا ما أوردناه فى الفصل الثانى عن الجهود التى بذلت فى سبيل نشأة الادارة العلمية ، ويتذكر قول « فردريك ونسلو تايلور » عن الادارة العلمية ، بأنها « تتطلب ثورة عقلية من جانب الادارة .. ومن جانب العمال » .. وكذلك تتذكر قوله وهو يحاضر تلامذته من طلبة الدراسات العليا فى كلية ادارة الأعمال بجامعة هارفارد ، فى الأسلوب الذى يتبعه مع العمال لتطبيق منهجه الجديد .. قوله :

« ليكن مفهوما أن الشك يعتبر من أهم خصائص العمال حينما تتعامل معهم .. أنهم يبحثون عن علامة يتوهمون منها أننا ننظر اليهم نظرة تعال .. أو نظرة احتقار .. انا ينبغي أن نصبر ونداوم على الاصلاح « بالأسلوب العلمى » .. أى أن الادارة العلمية منذ نشأتها طبقت الأسلوب العلمى فى البحث والدراسة من أجل أن تخرج بجديد يمكن أن يطبق على مستوى ادارة المصنع .. لجأت الى التجربة لكى نخرج منها بمعرفة مكتسبة .. هذه المعرفة تتخذها منهجا للتطبيق وللتجربة .. وبمعنى أوضح فان « فردريك ونسلو تايلور » قام ببعض المشاهدة أو المراقبة .. ثم تكونت عنده بعض الأفكار نتيجة لملاحظاته ومشاهداته للعمال أثناء أدائهم داخل المصنع .. ثم وجد نفسه أمام مشكلة تتعلق « بالاسراف والضياع » .. فى الوقت وفى الجهد .. وفى المواد .. وهنا تحرك عقله مستخدما علمه للتغلب على هذه المشكلة .. فوضع بعض الافتراضات ، كقوله : « لو أننا اختصرنا الحركات الزائدة غير الضرورية لأدى هذا الى مزيد من الانتاج » .. هذا دفعه الى أن يلجأ الى أساليب علمية لاختصار الحركات الزائدة غير الضرورية .. ثم تركيب أسلوب قياسي أمثل لأداء الأعمال .. ثم تدريب العمال على هذا الأسلوب .. فماذا كانت النتيجة ؟ .. تحققت فعلا صحة هذا الافتراض .. وهكذا سار فى بحثه من افتراض الى آخر ، الى أن استطاع أن يوجد أسلوبا ينسب اليه ، ويعرف لدارس الادارة بأنه « الادارة العلمية » .

ومن الجهود الأولى التى بذلت فى هذه الحقبة التى أطلقنا عليها « نشأة الادارة العلمية » الجهود التى بذلها « هنرى فايول » .. والتى أوضح فيها شمول وعمومية الادارة .. ووضع للادارة مبادئ وواجبات .. ثم أنه من الأوائل الذين نادوا بأن أى مشروع كبير كان أم صغيرا معقدا كان أم بسيطا .. ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الوظائف ..

ومن بين هذه الوظائف « الوظيفة الادارية » والتي أوضح أن نشاطها يعتبر نشاطاً متميزاً ومستقلاً عن الوظائف الأخرى .. بل أكثر من هذا نرى أنه نادى « بضرورة تعليم الادارة » .. وكذلك « ضرورة توافر سمات خاصة وصفات ادارية معينة » .. ثم نادى بـ « ضرورة التدريب لاكتساب هذه الصفات » .

ولعل من الملاحظات الهامة التي نوجه اليها أنظار الباحثين في علم الادارة .. أن « هنرى فايول » اهتم في بحوثه الادارية بضرورة توافر « فن معاملة الناس The Art of Handling men » .

فهو يقول « حتى يمكن أن نحصل على تعاون مخلص ونشط من رؤساء الأقسام ، فإن هناك حاجة الى مدير قادر لا يخشى الاضطراب أو المسئولية ، ويتضح فن معاملته للناس في حرصه على رؤوسه . وثقة رؤسائه » .

“To have loyal and active cooperation from departmental heads an able manager of men is needed who fears neither trouble nor responsibility. The art of handling men is apparent from keenness of subordinates and confidence of superiors”.

أى أنه منذ نشأة الادارة العلمية . والتي تستهدف انجاز الأعمال عن طريق الآخرين .. لجأت الى التجربة .. ولجأت الى استنباط مبادئ ، وواجبات .. وقررت أن يكون هناك فن في معاملة الناس .. وهكذا تكون جمعت بين أسلوب البحث العلمى .. والفن .

ولعل فن معاملة الناس هو الذى دفع « التون مايو » وزملاؤه على اجراء تجاربهم الشهيرة من أجل تحقيق أثر العوامل النفسية والعاطفية والحسية على الانتاج .. ثم بعد هذا ظهور المدارس الفكرية المختلفة

.. ومن بينها مدرسة العلوم السلوكية ، ومدرسة النظام الاجتماعي ،
وكليهما يخدمان موضوع الادارة في الكشف عن قدرة الانسان في
الخلق والابداع والابتكار .. وقد لوحظ في جميع البحوث التي أجريت
في هذا الشأن أنه لا يمكن عزل هذه العلوم عن بعضها ، وأن هذه
العلوم اذ تتبادل العون فيما بينها ، فان هذا لا يمنع من أن يكون لكل
علم منها ، أى علم النفس ، وعلم الاجتماع ذاتيته المستقلة ، ومجالات
بحثه في آفاق النفس البشرية .

ولعل هذا يسوقنا الى التساؤل .. هل الادارة بكل هذه البحوث
التي أجريت .. تعتبر علم ؟ .. في الحقيقة للرد على هذا التساؤل ينبغي
أولاً أن نتعرف على ما هو « العلم » .. وما هو « الأسلوب العلمي »
.. وأن نعقد مقارنة على ما يشتمل عليه اليوم تطبيق دراسة معقدة
تحتاج الى تحليل علمي مفصل .. غير أننا نسردها فيما يلي بعض السمات
البارزة للعلم .. أو الأسلوب العلمي .

١ - الطابع التقدمي للبحث العلمي :

يتميز البحث العلمي بتعاون مجموعة من الباحثين ، بمعنى أن كل
باحث يستفيد من البحوث التي أجراها غيره ، وما استخلصه من نتائج ،
ثم يضيف الى هذه النتائج .. أى يضيف مزيداً من المعلومات الى
الدرجة التي يسكن معها في النهاية استخلاص نظرية من مبادئ مقبولة
.. بتطبيق قواعد رياضية ، ويمكن لأن انسان على جانب من الفهم
والدراية بالموضوع أن يتأكد عن صدق هذه النظرية ، عن طريق مراجعة
هذه المعادلات الرياضية في ضوء المبادئ والقواعد التي تكونت النظرية
على أساسها .

٢ - اسهام الفرد :

لا شك أن كل شخص له ميوله واتجاهاته الخاصة ، الأمر الذى قد يدفع بعض الباحثين بأن يضعوا معارفهم الشخصية والتي تكاد تقف عند الظواهر أو المشاهدة ، بحيث تراه فى كتاباته يغلب عليه هذا الطابع ، وما لا شك فيه أن الأسلوب العلمى يتشدد كثيرا فى اثبات المشاهدة ذات الطابع الخاص .. فالأسلوب العلمى قد لا يسلم من سوء الاستعمال .. لكن العلم كعلم لا يعتمد على المشاهدة أو المؤثرات الذاتية .. انما يتطلب اثبات هذه المشاهدة أو المؤثرات الذاتية موضوعيا .. فالأسلوب العلمى وان كان يدخل فكرة المؤثرات الذاتية فى البحث الانسانى ، الا أن أهم ما يميز أسلوب العلم .. هو الطريقة التى تتحول بواسطتها نظرياته الى معرفة .. قد يبدأ البحث بالمعارف السطحية التى تكاد تقف عند ظواهر السلوك والشعور .. ثم ينتهى الى المعارف العميقة .. والحقائق الخفية من الموضوع الذى ينبغى أن يبحث فى أعماقه .

٣ - قابلية النتائج العلمية للتطور :

لعل أبرز ما يميز الأسلوب العلمى ، اعترافه بعدم جمود ما يتوصل اليه من نتائج . فالأسلوب العلمى يؤمن باستمرار التجارب والاستفادة من نتائج التجارب التى تجرى فى مجالات العلوم المرتبطة ، ومن هذا المعنى ، فإن أسلوب البحث العلمى لا يدعى لنفسه الصواب المطلق فيما وصل أو يصل اليه من نتائج ، وانما يكون دائما على استعداد لمزيد من البحث والدراسة .. وهكذا نجد أن ما قد يصل اليه الأسلوب العلمى فى فترة من الفترات من نتائج ، تراجع فى فترة أخرى ، ويضاف الى هذه النتائج فى فترة ثالثة .. الخ .. كل ذلك فى ضوء التجارب الموضوعية .. وهذا يفسر لنا التقدم المستمر فى العلوم .. اذ لو رضى العلوم عن

النتائج التي توصلت إليها في فترة من الفترات .. وسكت عليها ..
لما كان هذا التقدم المذهل الذي نشاهده الآن في شتى فروع العلوم .

ولعلنا باستعراضنا لهذه السمات البارزة للعلم
والأسلوب العلمي ، نخلص الى نتيجة ، بأن الإدارة
تتوافر فيها هذه السمات ، وقد أوضحنا عند شرحنا
للوظائف الإدارية ما يعطينا صورة لما ينبغي أن يؤديه
مختلف المشروعات عند التخطيط .. أو التنظيم ..
أو تعيين القوى العاملة .. أو التوجيه .. أو الرقابة
.. أو التنسيق وان خلاصة الاتجاهات التي تسير
فيها الإدارة في هذا الشأن مستمدة من التجارب
والأساليب العلمية التي تضافرت فيها جهود العديد
من العلماء ، حتى وصلت الى المبادئ والقواعد
والنظم والاجراءات التي تطبق في دوائر الأعمال ،
وغيرها من أوجه النشاط الانساني .. ومن ذلك ،
يمكن القول أن الإدارة تسلك سبيل العلم .. وان كانت
البحوث والدراسات التي تتعلق بها تعتبر حديثة
نسبياً بالنسبة للعلوم الأخرى ، حيث أنها بدأت
وثيدة وبطيئة في أواخر القرن الماضي ومطلع هذا
القرن .. ثم ازدهرت في السنين الأخيرة من مجتمعنا
الدولي المعاصر ، مما جعل البعض يصف عصرنا ، بأنه
عصر الثورة الإدارية ، وان السنوات الأخيرة تعتبر
ازهى عصورها .

أما فيما يتعلق بما اذا كانت الإدارة فن .. فان هذا يدفعنا الى
دراسة شخصية الفرد .. وشخصية الفرد ليست جزءاً من جسد الانسان
قابلاً للإشارة اليه ، كذراع الانسان .. أو رأسه .. أو قدمه .. انما
شخصية الفرد تتضمن قدراته ، والتي تتضح فيما يؤديه من أعمال ،
وكذلك تتضمن استعداداته التي تحركها دوافعه الخاصة ، وكذلك مزاجه
الخاص ، وكذلك السمات التي يتصف بها ، كالهذوء والانفعال والنشاط

الدائم أو الخمول ، أو الجرأة والاندفاع ، أو التعقل والتبصر .. الى غير ذلك من السمات التي تصف الشخص في ضوء مؤثرات البيئة ، و تلك التي نصف التفاعل بين الشخص والبيئة .. ويدخل في ذلك دراسة خلق الانسان ، لمعرفة الأسلوب الذي يتجهجه الفرد في سبيل تحقيق أهدافه ، وهل دوافعه تجعله يسير في طريق مستقيم وفقا لقيم ومثل برضى عنها المجتمع أم لا ؟ .. وذلك لأنه مما يكشف عن شخصية الفرد بعض المنافسات أو الصراعات التي قد تحدث كجزء من مسيرة الحياة .. كل هذا ينبغي دراسته .. وذلك لأن هناك جوانب يمكن أن نقول بإمكان انسحابها على الناس جميعا .. كقولنا مثلا « ان الذين يتخرجون في كلية الطب هم أطباء » .. ولكن رغما عن أن هؤلاء الأطباء يدرسون مثلا في كلية واحدة (هي كلية الطب) ، ويتخرجون على نفس الأساتذة .. الا أننا نجد في الحياة العملية أن هناك زميلان مثلا .. أحدهما صار له حظ في الحياة وشهرة وثقة لدى الجماهير أكثر من زميله الآخر ، فلماذا اذن يحدث هذا ؟ .. هنا يتحتم دراسة شخصية الفرد حتى يمكننا أن نخلص الى شيء ذي قيمة .. وهذه هي النواحي التي نعيها بصفة خاصة عندما نتحدث عن ضرورة دراسة شخصية الفرد ..

فالشخصية تشير اساسا الى النواحي التي تميز الانسان عن غيره من الناس في الجماعة التي ينتمي اليها .. معرفة العديد من المواقف ذات الطابع الثقافي المحدد .. وهذه المواقف هي التي تؤثر في مجموع التماثلين وتجعلهم يصدرن احكام على هذا الشخص .. وهم يستنبطون فيما يقولون على بعض المواقف المستمدة من تجاربهم الشخصية ، كدليل يرشد ويؤيد صدق ما يقولون ..

وغالبا ما يتحدثون عن المهارة الخاصة التي كشفوها .. وعن

الأسلوب المتميز في المعاملة .. الى غير ذلك من المعتقدات الشخصية التي يكونها الفرد نتيجة لتجاربه الخاصة .. مثل هذا الشخص المتميز .. يقال عنه بالاضافة الى كونه عالم .. فهو أيضا فنان .. ومن هنا نجد أن الطبيب الذي اشتهر كون لنفسه بالاضافة الى ما لديه من علم مهارات خاصة مكتسبة نتيجة ممارسته مهنته يوميا .. واستطاعت مواهبه أن تكون له هاديا ومرشدا في الاستفادة من هذه الممارسة ، بحيث يستطيع في أسلوب مقبول . التصرف في اللقاءات اليومية مع المرضى بالأسلوب الذي يجعلهم يرضون ويقتنعون به .. ويروجون له بين من يعرفون .

اذن ، فالفن هو عبارة عن المهارات المكتسبة في تطبيق العلم .. بحيث يؤدي هذا التطبيق الى تحقيق افضل النتائج ، وبالأسلوب الذي يرضى احتياجات من هم موضع التطبيق .

ومن هذه الناحية ، فان هذا ينطبق تماما على الإدارة .. فان من يتولى وظيفة ادارية ، ايا كان القدر من العلم الإداري الذي حصل عليه ، لا يكون هذا دليلا قاطعا على حسن قدرته في تصريف الأمور الإدارية .. انما ينبغي ان يضيف الى هذه العلوم ، معارف أخرى مستمدة من المواقف التي تقابله ، وما اكثرها في عالم الإدارة الذي يهتم بالدرجة الأولى بالقدرة على انجاز الأعمال عن طريق الآخرين .. فهناك تيار متدفق يتمثل في المواقف والمشكلات اليومية التي تتطلب الحل .. ومن تفهم المدير لهذه المواقف .. وقدرته على سرعة حل هذه المشكلات بالأسلوب الإنساني الذي يحقق صالح المشروع ، وصالح القوى العاملة فيه .. هذا الأسلوب لو عرف واشتهر به .. صار مديرا فنانا .. وهكذا .. فان الإدارة بالاضافة الى كونها علما .. فانها أيضا فنا .

هل الادارة مهنة ؟ ..

والآن .. تنتقل الى الجزء الأخير من التساؤلات التي أثارها ويشيرها الكثيرون .. أثارها ويشيرها رجال الأعمال .. ويشيرها الطلبة في قاعات الدرس .. وكذلك غيرهم من أصحاب المهن الخاصة في مناسبات عديدة .. هل الادارة مهنة ؟ ..

في الحقيقة للرد على هذا السؤال الذى يثير كثيرا من الجدل والمناقشات ، يتطلب أن نرجع بالقارىء الى ما قبل نشأة الادارة العلمية وتطورها ، قبل الثورة الصناعية ، لتعرف على الظروف التى كانت سائدة ، وما هو موقف المشروعات التجارية وقتئذ ، وبالنسبة ادارة هذه المشروعات .

لعل القارىء يعرف الآن ، أن النشاط التجارى فيما مضى لم يكن من المهن المرموقة . أو المهن التى يتطلع اليها على وجه الخصوص فئة المثقفين ، فقد كانت تعتبر المهن التجارية من « المهن الحتييرة » .. وقد ضربنا مثلا فيما مضى أن نابليون بوناپرت حينما أراد تحقير الانجليز ، وصفهم بأنهم « أمة من أصحاب الحوانيت » .. وكذلك ضربنا مثلا من وصف « آدم سميث » أبو الاقتصاديين حين قال عن رجال الأعمال : « انهم مجموعة من الرجال ، لا تتفق مصالحهم مع مصالح الجماهير ، وأن مصالحهم غالبا ما تكون فى خداع الجماهير وظلمهم ، وتبعاً لذلك فانهم فى أحيان كثيرة يلجأون الى خداع الجماهير وظلمهم » !! ..

هذه هى بعض الأوصاف التى كانت سائدة فيما مضى عن رجال الأعمال ، وهؤلاء الذين يقومون بالنشاط التجارى .. فاذا كانت هذه هى أوصافهم على ألسنة أبرز الزعماء ورجال الاقتصاد فى ذاك الزمان .. فماذا يكون وصف من يتولى ادارة هذا النشاط اذن ؟ .. لا شك

أن الحقائق التاريخية تؤكد ابتعاد فئة المثقفين عن هذا المجال ، الأمر الذى أدى الى سيادة مفهوم .. أن « الذى يملك .. هو الذى يدير » وهو ما أطلقت عليه المراجع العلمية .. « عصر الادارة التقليدية » .. غير أنه حدث تطور هائل فى العلوم الهندسية والتطبيقية بعد الثورة الصناعية .. وترتب على ذلك كبر أحجام المشروعات .. ووجود وحدات للعمل كبيرة .. يعمل فيها عدد كبير من الأشخاص .. وتتركز فيها عناصر الانتاج ، واقرن ذلك باتساع أسواق الاستهلاك ، وخلق أساليب الائتمان القادرة على المعالجة المصرفية .. كل هذا أدى الى بروز أنواع متعددة من المشكلات الادارية التى لم تكن معروفة من قبل .. الأمر الذى فرض نفسه على العلماء لضرورة التخلص من الأساليب التقليدية فى الادارة .. وخلق أساليب جديدة تسير التطورات العلمية المتلاحقة ، والتى تترك أثرا تطوريا على الصناعة والتجارة ، ومختلف أوجه النشاط الانسانى فى الحياة .

ومن الأوائل الذين أوضحوا هذا المفهوم « هنرى فايول » الذى قسم أوجه النشاط الصناعى فى المنشآت الصناعية الى ست مجموعات .. أو ست وظائف .. وقال : ان أى منشأة ، سواء كانت بسيطة أم معقدة .. صغيرة أم كبيرة .. فان هذه المجموعات الست من أوجه النشاط أو هذه الوظائف الأساسية ينبغى أن تتوافر فيها دائما .. وأن لا يتولى هذه الوظائف الا الكفاءات القادرة على القيام بها .. ومن بين هذه الوظائف « النشاط الادارى Managerial Activities » .

اذن .. ينبغى علينا أن نقف وقفة تحليلية أمام هذه الحقيقة التى تأكدت منذ أواخر القرن الماضى .. ومطلع هذا القرن .. وهى أن

النشاط الادارى نشاط متميز .. مستقل .. ينبغى أن يتوافر في جميع أنواع المشروعات أيا كانت أحجامها .. وأيا كانت أنواعها ..

غير أن هناك حقيقة أخرى ينبغى أيضا أن نقف أمامها .. وهي أن وجود هذا النشاط الادارى « بصورة متداخلة » .. أو « بصورة مستقلة » .. يتوقف على درجة التطور والنمو الذى يحدث في أى مجتمع من المجتمعات .. وذلك وفقا لقاعدة تقسيم العمل التى نادى بها الكثيرون من قبل « هنرى فايول » .. وكذلك معاصروه .. غير أن هنرى فايول يعطى صورة على جانب كبير من الوضوح حين يقرر فيما يتعلق بضرورة الأخذ بتقسيم العمل .. أننا كلما تعمقنا في الأخذ به .. كلما استطعنا أن نتطور نحو المجتمع الأرقى .. ويضرب مثلا من خلق الله .. فهو يقول : « ان الحيوانات الأممية » .. وهى الحيوانات الهلامية « وحيدة الخلية » تقوم بتمثيل جميع الوظائف اللازمة لها من أجل الحياة .. غير أنه في عالم الحيوان .. كلما ازدادت هذه الحيوانات رقيًا .. كلما ازدادت أعضاؤها وضوحا وتميزا .. وكذلك في « المجتمعات الانسانية » .. كلما اطرده نمو جماعة من الجماعات ، استجبت « أجهزة » قادرة على أداء الأمور المستحدثة بأعلى قدر من الكفاءة .. وذلك بدلا من الجهاز الذى كان يؤدي جميع الوظائف من قبل .. ولعل مما يساعد على تحقيق ذلك أن الانسان هو أعلى المخلوقات رقيًا .. حيث ميزه الله بالعقل .. وأن هناك تناسب كامل بين كل عضو من أعضاء الجسد ، مع ما تؤديه أعضاء الجسد من وظائف .

ومن هذا المنطق ، فإننا نوضح انه كلما ازدادت المجتمعات تطورا ورقيا .. فإن « الوظيفة الادارية » سيتولاها « المتخصصون » فيها والعارفون بامورها .. اذا لم يحدث التطور بالسرعة اللازمة للملاحقة التطور في العلوم والفنون التطبيقية .. فإن الوظيفة

الادارية تكون « وظيفة متداخلة » .. بمعنى يظن
الكثيرون انهم قادرون عليها !! ..

ولعل هذا المعنى ، هو الذى كان فى ذهن « هنرى فايول » حينما
تأدى « بضرورة تعليم الادارة » .. بل أكثر من هذا .. كان يرى أن
جميع الموظفين فى المنشآت سواء أكانوا صغاراً أم كباراً ، ينبغى أن
يكون لديهم قدر من المعلومات بالنسبة للوظائف الأساسية فى المشروع
.. وهذا القدر ترتفع نسبته من وظيفة لأخرى تبعاً لنوع الوظيفة ..
ووضعها فى هيكل التنظيم الإدارى للمنشآت .. حتى نصل الى المدير
الذى ينبغى أن تزداد لديه الأهمية النسبية للقدرة الادارية على ما عداها
من قدرات .. على أن يكون لديه قدر كاف من الالمام بجميع الوظائف
التي توجد فى المنشأة ، حتى يكون قادراً على تنسيق أوجه نشاطها
بما يحقق الكفاءة الانتاجية للمشروع .

وهذا المعنى نفسه ، هو الذى أدى الى أن يجمع
علماء التنظيم والادارة على ضرورة « تطوير التعليم
الإدارى » ، بحيث يوفر لهؤلاء الذين يسلكون سبيل
التعليم الإدارى القدر من المعلومات ، الذى يمكنهم
من تحمل تبعات وظائفهم ، على أن يضيفوا اليه من
شخصيتهم .. وقدراتهم ، حيث أنه من الأمور
المستقرة الآن ، أن الادارة لا تستطيع أن تستقل
بنفسها .. لا تستطيع أن تعزل نفسها .. عن العلوم
الأخرى .

ان الادارة مثلاً لا تستطيع أن تستقل بنفسها عن العلوم التى
تبحث فى طبيعة الانسان ، ومعرفة الأسلوب الأمثل الذى يمكن من
لريقه توجيه النشاط الانسانى بالأسلوب الذى يستحسنه ويلقى
استجابة لديه .. ان الادارة مثلاً لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الوظائف

الأخرى التى توجد فى المشروعات سواء أكانت مالية أو انتاجية أو تسويقية .. الخ .. لأن المدير هو المسئول عن تحقيق التنسيق بين أوجه النشاط المختلف لهذه الوظائف .. ولعل هذا يفسر لنا جميعا ، ما يجمع عليه علماء التنظيم والادارة ، من أن الادارة هى « علم شامل » .. فالادارة ترتبط بعلوم الاجتماع وعلم النفس .. لتعاملها مع الانسان .. والادارة ترتبط بعلوم الاقتصاد لاستخدام نظرياته فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية للمشروعات مع مراعاة العامل الانسانى .. والادارة مرتبطة بالعلوم القانونية .. وذلك لكى يسير النشاط فى اطار من قوانين الدولة التى تنظم العلاقات بين الناس بعضهم وبعض ، وبين الناس والمشروع الذى يعملون فيه ، وبين المشروع والمجتمع وبين المشروع والدولة .. والادارة مرتبطة بالعلوم الاحصائية حيث أن تحليل الانجازات التى تمت فى ضوء الميزانيات التقديرية ، وكذلك التنبؤ بالمستقبل من أهم مهامها .. والادارة مرتبطة بالعلوم المحاسبية التى تعتبر « العين الحساسة » التى ترى وتسجل حقيقة الواقع يوما بيوم .. وتستخدم هذا التسجيل بأساليبها التحليلية التى تعطى صورة حقيقية وواقعية عن نتيجة العمليات فى نهاية الفترة الزمنية المقررة .. الى غير ذلك من ارتباط الادارة بالعلوم الأخرى ، مما لا يتسع المقام هنا لسرده ، انما نسوق بعضه على سبيل المثال وليس الحصر ، حتى نعطي بعض الملامح عن القدر من المعلومات الذى ينبغى أن يتوافر فيمن يتولى مهام الوظائف الادارية .

والآن ، تتساءل .. هل كان يوجد فيما مضى ، مع تطور أحجام المشروعات .. واتساعها .. وتعددتها .. العدد الكافى من الأشخاص الذين لديهم هذا القدر من المعلومات التى تمكنهم من أداء وظائفهم بالكفاءة اللازمة ؟

ثم تتبع هذا السؤال .. بسؤال آخر .. هل كان يوجد العدد الكافي من الهيئات التعليمية التى خططت مناهجها وفتحت أبوابها .. لتستقبل الراغبين فى مثل هذه الدراسة ، وليصلوا الى أقصى درجات العلم الادارى المتخصص ، مثلما هو قائم فى فروع العلوم الأخرى ؟

فى الحقيقة الرد على هذين السؤالين يعتبران على جانب كبير جدا من الأهمية فى الرد على التساؤل .. هل الادارة مهنة أم لا ؟ .. والآن نضرب بعض الأمثلة من واقع مجتمعنا الذى نعيش فيه •

حلاق القرية .. ومهنة الطب

نحن نعرف جميعا مدى جريمة الاستعمار فيما مضى ، فيما يتعلق بفرض الجهل والظلام علينا .. ويكفي أن نعرف أن مستشار التعليم فى مصر أيام الاستعمار هو « مستر دنلوب » وهو خبير صناعة الجلود والأحذية فى بلاده !! .. ونعرف أن سياسات الاستعمار كانت قائمة على ركيزتين .. « فرض الجهل .. و فرق تسد » .. ومن هذا المنطلق لم يوفروا لدينا الأعداد الكافية من الأطباء الذين يستطيعون أن يقوموا بدورهم الانسانى فى مختلف أنحاء مصر .. الأمر الذى أدى الى ظهور ما كان يطلق عليه « بحلاق القرية » .. هذا الحلاق هو الذى كان يمارس لدى الفلاحين المهام التى تتعلق بالشئون الصحية .. ووصل الأمر ببعضهم الى الحد الذى كانوا يجرون فيه عمليات جراحية .. كعمليات استئصال أصابع اليد ، والقدم لشباب الفلاحين حتى لا ينخرطوا فى سلك الجندية !! .. (ولنا ملاحظة هنا .. وهى أن الفلاح وقتئذ كان يتهرب من الجندية لأنه كان يعرف أنه يخدم الاستعمار) •

هنا ينبغى أن نتأمل قليلا .. هل حلاق القرية وهو يمارس عملا

طيا يمكن أن يطلق عليه طبيب ؟ .. كلا بالطبع .. ثم تتساءل .. هل كونه غير طبيب منعه من مزاوله وممارسة ما يدخل في نطاق مهنة الطب ؟ .. أيضا الرد هنا .. كلا بالطبع .. ماذا حدث .. حاربت مصر من أجل الاستقلال .. ووضعت نصب أعينها النهضة العلمية .. وكان أن أخذت الأعداد تتزايد في الالتحاق بكلية الطب .. وتخرجت بعض الأعداد المناسبة .. وذهب بعضها الى الريف .. فماذا كان موقف الريفيون منها .. كان حلاق القرية هو موضع ثقته وكان ينتشر بينهم مفهوم .. « ان حلاق القرية أكثر قدرة من الطبيب » .. ومع تخريج أعداد من الأطباء .. ظل حلاق القرية يمارس مهنته .. الى حين !! .. فمع التعليم الإلزامي والمجاني .. ومع انتشار نور العلم والمعرفة .. ومع تزايد أعداد الخريجين في كلية الطب .. ومع انتشار الوحدات المجيعة التي توجد بها المستوصفات والمستشفيات .. مع كل هذا .. تطورت المفاهيم .. ونفذ الفلاحون حلاق القرية .. واعترف الجميع بأن « الطب مهنة » لا يزاولها الا هؤلاء الذين يحصلون على ترخيص من الدولة .. ولا يمكن أن يحصلوا على هذا الترخيص الا اذا توافرت فيهم المواصفات العلمية اللازمة .. وأيضا التدريب الطبى المقرر تحت اشراف الأجهزة المتخصصة في الدولة .. وهكذا أصبح الطب مهنة متخصصة مستقرة .

مهنة المحاسبة ..

أيضا نتيجة للتخلف العلمى فيما مضى ، كان يقوم بوظيفة المحاسب أى شخص مجتهد .. حتى وان كان عاطلا عن أى شهادة من الشهادات !! .. فلم تكن توجد أى قوانين بالصورة التي نعرفها الآن .. لكى تنظم مهنة المحاسبة .. وكان نتيجة لكفاح مصر أن عقدت معاهدة عام ١٩٣٦ ، ومن بين ما تقرر فى هذه المعاهدة الغاء الامتيازات الأجنبية .. وكان نتيجة لذلك أن فرضت مصر لأول مرة منذ احتلالها ،

الضرائب عام ١٩٣٩ على الأجانب والمصريين على السواء .. الأمر الذى أدى الى ازدهار مهنة المحاسبة .. لأن الضرائب تفرض على نتيجة العمليات التجارية .. فمن هم هؤلاء الذين تعترف الدولة بهم لسكى يقوموا بهذه المهمة ؟ .. وجدت الدولة نفسها فى وضع يسمح للمارسين حتى وان كانوا عاطلين عن الشهادات العلمية بممارسة المهنة الى حد معين !! .. وكان ترخيصها لهم وقتئذ مؤقتا تفرضه الظروف المحيطة بالتطور الذى حدث .. فهل استمر الوضع على ذلك حتى الآن ؟ .. الجميع يعرف أن هؤلاء المارسين ، لم يسمح لغيرهم ممن حاولوا بعد ذلك الدخول الى مهنة المحاسبة والانتماء اليها .. لم تسمح لهم بذلك ، لأن الفرصة التى أعطيت لهم ، فرصة محدودة تتعلق بحياتهم لاعتبارات انسانية ، وصدرت القوانين المنظمة التى تضع المواصفات فىمن يتولى مهنة المحاسبة .. وهكذا بعد أن كانت مهنة المحاسبة يتطفل عليها أى ممارس لها .. صارت الآن « مهنة » .

المدير .. والموسيقى « والملايسترو » :

أوضحنا فى مرات عديدة أن الادارة هى القدرة على انجاز الأعمال عن طريق الآخرين وأوضحنا أن المدير ينبغى أن يكون لديه قدر من الالام بمختلف الوظائف التى توجد فى المشروع وذلك لأن مهمته بالدرجة الأولى هى تنسيق أوجه النشاط المختلف .. الأمر الذى أوجد نوعا شديدا من الارتباط بين الادارة وفروع العلوم المختلفة .. وذلك حتى ينساب النشاط الانسانى ، وكل مجموعة فيه تقوم بأعمالها التخصصية أو الفنية ، وفقا للخطة الموضوعية ، وتحقيقا لهدف معين ، بأعلى قدر من الكفاءة ، وبأيسر سبيل ممكن .. ومما لا شك فيه أن القدر من المعرفة الذى يكون لدى المدير ييسر مهمة الفهم .. وبالتالي

مهمة التوجيه .. ثم تحقيق التوافق .. والتكامل والانسجام والتسيق
بين أوجه النشاط المختلف في اطار من المفهوم العلمى للوظائف الادارية .

غير أننا ينبغي أن نكون صادقين مع أنفسنا .. هل مقعد الادارة في
حد ذاته .. مقعد سحري يصبغ على من يجلس عليه هذه الصفات !! ..
أم أن المفروض على كل من يجلس على هذا المقعد .. أو من يتولى هذه
الوظيفة في أى مرحلة من مراحل الهيكل التنظيمى والادارى في المشروع
.. المفروض أن يكون هذا الشخص لديه فعلا المواصفات التى تؤهله
لشغل هذه الوظيفة .. هنا حينئذ يمكننا أن نلخص الأمر في نقطتين :

— هناك وظيفة ادارية ..

— وهناك متطلبات لهذه الوظيفة الادارية ..

ومن الناحية العملية .. هل نجد دائما فيمن يتولى هذه الوظيفة
الادارية ، أنه تتوافر فيه الشروط والمواصفات المطلوبة ؟ .. أم أن
النظرة العامة في ظل الظروف المحيطة تسيير وفق أسلوب تجعل المجتمع
يتقبل أن أى انسان ، طالما أنه مؤهل علميا في أى فرع من فروع العلوم ،
وعلى قدر من التخصص الفنى ، يمكن له أن يشغل الوظيفة الادارية ..
مما لا شك فيه أن النظرة العامة التى سادت ، ونعتقد أنها ما زالت
سائدة لأعتبارات سنوضحها فيما بعد ، تسمح للحاصلين علميا على مؤهل
عال .. وعلى جانب من الخبرة ، في تولى الوظائف الادارية .

إذا كان الأمر كذلك ، فما هو وجه الشبه اذن بين المدير ، وبين
« المايسترو » الذى نحاول أن نضربه مثلا في هذه الدراسة .

لعل القراء يعرفون جيدا أن « مهنة الموسيقى » كان يزاؤها كل
من يستطع أن يلعب على آلة موسيقية .. وكانت تتألف الفرق الموسيقية

من بين القادرين على العزف .. وكان الكثيرون منهم يعزفون الآلات الموسيقية « سماعيا » وليس مهما أو حتما عليهم أن يجيدوا العزف وفقا « للنوطة الموسيقية » .. وكان الأمر اجتهدا بالنسبة لمن يتولى قيادة الفرقة ، قد يكون عليمًا بكل فروع الموسيقى .. أو قد لا يكون .. ثم تألفت أول فرقة للموسيقى العربية البحتة في عام ١٩٣٤ .. ثم أخذت دراسة الموسيقى منذ ذلك التاريخ تنمو وتتطور ، تسير التطور العلمى الموسيقى فى المجتمع الأوروبى .. وتخضع الموسيقى العربية فى نفس الوقت للبحث العلمى وتحديد نسبتها والأبعاد بين مختلف درجاتها باستعمال القوانين الحسابية .. ثم استمرت هذه الأبحاث حتى انتهى الأمر الى استنباط معدلات معينة تعتبر الأساس الذى تبنى عليه ميكانيكية الآلات الموسيقية .. وكذلك علوم وقواعد التأليف الموسيقى والاوكستراالى الحالى .. وهكذا أخذت الحياة فى مصر تأخذ طريقها نحو النمو والارتقاء .. وصاحب ذلك نمو وارتقاء فى الموسيقى .. وتحتم عليه بالضرورة أن من يتولى قيادة الفرقة الموسيقية وهو ما نطلق عليه « المايسترو » .. عليمًا بدقائق العلوم الموسيقية ، وبتطورها الحديث الذى وصل الى استخدام ما يطلقون عليه أدق من «الربع تون» .. وهو « الميكروتون » .. ويقوم هذا « المايسترو » بالعبء الأكبر فى تدريب الموسيقيين ، وفى خلق الابداع الموسيقى الذى يتمثل فى الأنغام الموسيقية التى تناسب من هذه الآلات دون أى نشاز ، ويتم ذلك نتيجة لتحقيق التوافق والتوازن والانسجام بين الآلات المختلفة .

ان الذى يقوم بالتدريب الشاق من اجل الاطمئنان علم سلامة اداء كل موسيقى بمفرده على آله .. ثم سلامة اداء الموسيقيين جميعا على آلاتهم فى عمل جماعى .. هو « المايسترو » وبعد اطمئنانه الكامل يظهر امام فرقته الموسيقية فى الحفلات حاملا

« عصاه » .. يلوح بها في اتجاهات تكون لها آثار
سحرية في توجيه افراد الفريق الموسيقى وخلق
الابداع الذى ينال استحسان واعجاب السامعين ..
وهكذا عن طريق توجيه المايسترو للآخرين .. يتم
التنفيذ .

اذن عندنا الآن « مايسترو » .. ينجز العمل عن طريق الآخرين .
تماما مثل « المدير » .. ينجز الأعمال عن طريق الآخرين .

والآن نعود الى التساؤل .. هل كل من يمسك « عصا » ويقف
أمام الفريق الموسيقى يكون « مايسترو » ؟ .. أعتقد للرد على هذا
السؤال ينبغى أن نتعرف على المواصفات العلمية فيمن يتولى قيادة الفرق
الموسيقية ، ومما لاشك فيه أنه ليس كل من يمسك « عصا » .. ويقف
أمام فريق من الموسيقيين يكون « مايسترو » .

وعلى سبيل القياس .. هل كل من يجلس فى مقعد الادارة .. أو
الوظيفة الادارية ، ويكون مسئولاً عن انجاز الأعمال عن طريق الآخرين
.. يكون « مدير » !! .. هذا يدعونا الى أن نتناول موضوع الادارة
والممارسين .

الادارة .. والممارسين :

لعل القارئ الآن على علم تام بأن التجارب والبحوث الادارية
تعتبر حديثة نسبيا .. وأنها أخذت الطابع العلمى مع تطور أحجام
المشروعات وكبرها وتعدد وحداتها .. ويمكن القول على وجه التقريب
أن الستين سنة الأخيرة هى التى شهدت روح المثابرة العلمية ، والاجتهاد
المستمر من أجل استنباط المبادئ والقواعد التى تكون هاديا ومرشدا

للادارة في مختلف أوجه النشاط .. وأثناء هذا كان العالم بأسره أمام موقف معين .

— مئات الآلاف .. بل الملايين من الوحدات التجارية والصناعية ... الخ .

— ظهور الحاجة الملحة الى ادارة هذه الوحدات بالأسلوب العلمى الادارى .

— عدم وجود العدد الكافى من الهيئات العلمية المتخصصة القادرة على تخريج قيادات تغطى احتياجات هذه الوحدات .

— توارث المفاهيم منذ عصر الادارة التقليدية .. بأن من يملك .. له الحق فى أن يدير .

كل هذا أدى حتما وبالضرورة الى وجود طبقة من المديرين الممارسين ، وهذا ما دعى « بريك Brech » وهو من أبرز علماء الادارة الانجليز المعاصرين الى القول :

« انه على الرغم من أهمية الدور الذى تقوم به الادارة فى انجاح المشروعات ، فاننا نجد الجهود التى بذلت نحو اعطائها ما تستحق من عناية « مازالت محدودة النطاق » .. اذ نجد بين المديرين الآن افرادا متخصصين فى فنون اخرى — كالمهندسة .. والكيمياء .. وما اليها من العلوم والفنون .. وقد تطورت الادارة واستجدت وسائل فنية تعتبر ادوات فى يد الادارة .. فيجب أن تستعملها فى تصريف أمورها اليومية على خير وجه ممكن ، غير أن هؤلاء الذين يجلسون فى مراكز الادارة لا يعترفون بهذه

الوسائل ، على الرغم من أهميتها وضرورتها للارتفاع بمستوى الكفاءة في المشروعات ، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وقد يكون ذلك لأنهم وصلوا الى مراكز الادارة بفضل السنوات الطويلة من الخبرة التي قضوها في مجالات تخصصهم ، لذلك نجدهم يتحيزون عند قيامهم بمهمة الادارة ، الى وجهة نظر معينة ، وغالبا « ما تنقصهم القدرة على الاحاطة بالموضوع احاطة شاملة » ، ونحن لا نستطيع ان نلومهم على ذلك ، لأن استعدادهم ظل مدة طويلة مركزا في نواح خاصة من فنهم .. ولم يكن هناك من يرشدهم الى ماهية الادارة ومعناها .. فاذا اتاحت لهم الفرصة ليتيسروا مراكز الادارة ، فلن يستطيعوا التخلص من المقاييس الفنية لعملهم الذي عاشوا فيه ، ونمرسوا به طويلا » .

ولعل من أهم النقاط التي يتضمنها رأى هذا العالم البريطانى البارز - مجال الادارة والممارسين .. أن الجهود التي بذلت فيما يتعلق بالادارة .. أنها « مازالت محدودة النطاق » .. وأن الممارسين للوظائف الادارية غالبا « ما تنقصهم القدرة على الاحاطة الشاملة بالموضوع » .

اذن .. هذا يقودنا الى أن نصل الى هذه النتيجة :

- الظروف والأوضاع المحيطة اقتضت وجود مديرين ممارسين .
- هؤلاء الممارسون .. غالبا ما تنقصهم الاحاطة الشاملة بالأمر .

ومما لا شك فيه .. أن الاحاطة الشاملة .. هى وحدها التى تسمح باتخاذ قرار مناسب ، حيث ينبغى أن تؤخذ جميع الاعتبارات فى الحسبان عند اتخاذ أى قرار من القرارات .. ذلك اذا أردنا أن يكون القرار صحيحا وسليما .

الممارسين .. وسبيل الادارة :

مما لا شك فيه ، أن بعض الممارسين لوظائف الادارة حققوا نجاحا ملحوظا في بعض المواقع .. بل ان نجاح بعضهم أعطى بعض المجادلين سندا .. بأن الادارة ليست مهنة متخصصة .. ودليلهم على هذا هو نجاح بعض هؤلاء الممارسين !! .. وفاتهم قبل أن يصدروا مثل هذا الحكم أن يتتبعوا جهود هؤلاء الناجحين ونشاطهم .. وهل هم في أدائهم وقفوا عند حد معين من عملهم .. أم أنهم بحكم المسؤولية التي يضطلعون بها ، وجدوا أنفسهم في موقف يتعين عليهم فيه أن يستزيدوا من المعرفة تدريجيا .. ثم يستعينوا في أداء أوجه النشاط بالكفاءات المتخصصة التي تعاونهم في نشاطهم .. أى أنهم يأخذون على عاتقهم تدريجيا سلوك « سبيل الادارة » .. أى سبيل التعليم .. وتطبيق ما يتعلمون على ما يمارسونه .. خاصة وأن الثورة الادارية صارت الآن على كل لسان ، بل هي أكثر دورانا على السنة القائمين على شئون الادارة في مواقع دوائر الأعمال .. بل ان الممارسين أنفسهم كثيرا ما نجد على لسانهم وفي توجيهاتهم كلمة « تطبيق الأسلوب العلمى في الادارة » ولعل هذه الحقيقة تنضح في أحدث المراجع العلمية الادارية التي أصدرها في عام ١٩٧١ عالم الادارة البريطاني الشهير Brech وعنوانه (٧٩)

“Construction Management in Principle and Practice”.

فهو يقول : « يمكن أن نرى في المشروعات الصناعية والتجارية بمختلف قطاعاتها عددا كبير من الأمثلة للمديرين والمديرات الذين صنعوا أنفسهم .. وهؤلاء هم بالطبع أصحاب مشروعاتهم .. أو ممثلي العائلات أصحاب هذه المشروعات ، غير أنهم بحكم الدور الذى يقومون به .. مدبرون .

“British industry and commerce in all its sectors can offer nu-

merous examples of the self-made manager or manageress. These are, of course, owners of their firms, or family representatives but they are by role managers".

ثم يستطرد قائلا : اننا نشاهد هنا في الاقتصاد البريطاني ، المالكين المديرين الناجحين ، الذين تزدهر مشروعاتهم دليلا على نجاحهم .. غير أنه على الوجه الآخر للصورة .. هناك المشروعات التي ادارها الكثير منهم ولم تعد قائمة .. لأنها دخلت في عداد المشروعات ((المفلسة Bankruptcy)) او ((المشروعات الفاشلة Business failures)) .. وفي بعض السنين نجد ان عدد المشروعات الفاشلة يربو على العشرات الآلاف من الوحدات !! .. وعندما تتأزم الظروف الاقتصادية والنقدية مثلما حدث في أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ .. فان أرقام الإفلاس لهذه الوحدات ترتفع بشكل رهيب !! ..

"When economic and money conditions get difficult, as, for example, in 1968 - 70, the figures rise dramatically".

هذه الحقيقة جعلت علماء التنظيم والادارة في بريطانيا وغيرها من الدول يهتمون بموضوع المديرين الذين يصنعون أنفسهم .. خاصة وأن إفلاسهم وفشل مشروعاتهم ، يعود حتما بالضرر على الاقتصاد القومي .. ويتضح ذلك من متابعة الأرقام التي توضح مدى فشل المشروعات التي يتولى الادارة فيها اما أصحابها ، أو هؤلاء الذين يثقون فيهم وينتمون الى عائلاتهم .. وأن الأسلوب العلمي يحتم عندما نرى مشروعا ناجحا اداره بعض هؤلاء .. أن تترث قليلا .. ولا نلقى برأى قاطع على أن هذا النجاح الذي تحقق في مشروع معين .. أو بعض المشروعات ، يعتبر دليلا صالحا على أن الممارسين من الممكن أن يكونوا دائما ناجحين !! .. لا بد أن تترث .. وندرسهم .. وندرس مدى الذي

اكتسبوه من علم ومن معرفة تتعلق بهذا الموضوع .. ثم ندرس أيضا غيرهم ، ومدى ما حققوه من فشل .. ان الأرقام دائما توضح أن الفشل في جانب هؤلاء الذين لم يفهموا الادارة ، دراسة وتطبيقا .. أى أن الحكم ينبغى أن لا يصدر الا بعد الدراسة العلمية المقارنة لحصيلة نتائج الممارسين .. بل ان الأسلوب العلمى أيضا يتطلب دراسة مقارنة بين هؤلاء الممارسين والمشروعات الماثلة التى يتولاها من تأهلوا اداريا علميا وعمليا للقيام بهذه المهمة .

الادارة حتما في طريق المهنة :

أوضحنا أن البحوث والدراسات التى تتعلق بالادارة تعتبر حديثة العهد نسبيا .. وأوضحنا أنه يوجد مئات الآلاف من الوحدات الاقتصادية فى كل مجتمع من المجتمعات .. وهذه الوحدات فى حاجة الى ما يأتى :

— الحاجة الى أشخاص على أعلى قدر من الثقافة الادارية ، وقدر من الالمام بمختلف الوظائف التى توجد فى المشروع ، وأن يكون هؤلاء الأشخاص على جانب من المرونة العقلية تمكنهم من معالجة مشاكل عملهم التى تنمو وتتطور بسرعة مذهلة .

— الحاجة الى أشخاص أكثر خبرة .. وأكثر قدرة .. وأعمق تخصصا ، بحيث يمكنهم معالجة المسائل الفنية الناتجة عن التطور التكنولوجى الحديث .

هنا نقف لحظة لنسائل أنفسنا .. هل توجد الأعداد الكافية التى تتوافر فيها هذه الصفات فى مختلف المجتمعات ؟ .. الإجابة كلا قطعاً .. من هنا اذن اكتسب التعليم الإدارى أهميته ، لاعداد طبقة

تتوافر فيها المواصفات العلمية التي تمكنها من تناول المشكلات التي تقابلها الإدارة بالأساليب العلمية والفنية ، مع توضيح أهمية المهارة والقسرة على التعامل مع الناس في تحقيق النمو والازدهار والنجاح للمشروعات .

هذا بدوره يدفعنا الى أن نتساءل .. هل توجد الأعداد الكافية من المعاهد العلمية الادارية القادرة على تخريج هذه الأعداد !! .. أو هل يتوافر في المعاهد العلمية الادارية العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس القادرين على حمل عبء هذه الأمانة .. والقادرين على المتابعة الميدانية للخريجين في عملهم ؟ ..

في الحقيقة .. الرد على هذا السؤال في غاية الأهمية .. وذلك لأننا اذا استعرضنا « النشاط المهني » في شتى أنحاء العالم ، نجد أن هذا النشاط يتقرر « كمهنة » .. عندما تتوافر الهيئات العلمية الكافية والقادرة على تخريج أعداد كافية تتوافر فيها الصفات العلمية ، والتدريب التوجيهي المناسب .

أما اذا لم تتوافر الهيئات العلمية .. ولم يتوافر العدد الكافي من الخريجين المدربين لتغطية الحاجة الى المراكز المختلفة .. فمعنى هذا أنه ضرب من المستحيل أن ينادى الذين تأهلوا علميا وعمليا لممارسة هذا النشاط وعددهم قليل نسبيا بأن يصبح هذا النشاط « مهنة » لأن هذا يعني حتما أن هناك مئات الألوف من الوظائف ستصبح شاغرة ، لأنه لن يوجد في المجتمع العدد الكافي من الأشخاص الذين تتوافر فيهم صفات شغلها .. ومن المؤكد أن مثل هذا الموقف لا يرضى أحدا .. لأنه ليس لصالح الاقتصاد القومي أو الاجتماعي .. انما الذي ينبغي أن يحدث أولا .. هو السعي الجاد المستمر من أجل ايجاد الهيئات العلمية

المتخصصة القادرة على تخريج الأعداد الكافية ، ومتابعة التوجيه المهني لهؤلاء الخريجين .. ثم ترشيحهم لتولى الوظائف المناسبة .. وهكذا بعد أن تتوافر الأعداد المناسبة تنتظم هذه الأعداد في « منظمات متخصصة » ، مهمتها بذل الجهود من أجل « تنظيم المهنة » وقصرها على الذين سلكوا السبيل العلمي لاكتساب المواصفات التي تؤهلهم لشغلها .

فاذا كان الأمر كذلك .. فان الادارة هنا في مصر .. وفي شتى أنحاء العالم في الطريق لأن تصبح حتما « مهنة » .. ويكفى أن نوجه النظر الى أن أهمية الادارة دفعت المسؤولين في بعض الدول الى أن تقرر قاعدة .. هي أن لا يتولى رئاسة مجالس ادارة المؤسسات أو الشركات فيها ، الا اذا قاموا بدراسات عليا ادارية في بعض الجامعات الأمريكية المختصة في مجال المشكلات الادارية .. ايماننا بالدور الخلاق الذي يمكن أن تؤديه الادارة المحترفة في نمو وازدهار مختلف الوحدات .

وأخيرا .. علينا أن نقدر تماما الجهود التي تبذل الآن نحو التدريب المستمر لتوضيح الأسلوب العلمي للقيام بالوظائف الادارية ومعالجة مشكلات التطبيق .. فان هناك كثيرا من البرامج تعقد الآن للقيام بهذه المهمة ، تقوم بها الجامعات .. ويقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، ومعاهد المتخصصة في هذا الشأن .. كالمعهد القومي للادارة العليا .. ومعهد الادارة العامة .. الخ .. وغير ذلك من مراكز البحث والتدريب المتخصصة .. أى أن الدولة عرفت طريقها الى رفع الكفاية عن طريق التدريب .. وبدأ التدريب يأخذ مكانه في جميع الأجهزة وعلى كافة المستويات ، فقد ارتفع التدريب الى مستوى أعضاء مجالس الادارة والمديرين في المؤسسات العامة والشركات ، بحيث لم يعد يشعر هؤلاء بغضاضة في تلقي دراسات على مستوى الاشراف

والتوجيه ، من ذوى التخصص العالى ، وخاصة فيما يتعلق بالوظائف الادارية..وانفسح المجال أمام هؤلاء المديرين لمباشرة التدريب بأنفسهم لمن هم دونهم من مديرى الادارات والأقسام فى مختلف الفروع .. بحيث أمكن عن هذا الطريق نقل أقصى قدر ممكن ولازم من القدرات والكفايات التدريبية الى سائر المستويات .. مرحلة بعد مرحلة .. ومستوى بعد آخر .. مما نعتقد أنه لو استمر بجدية وحماس وإيمان ، فإنه سيكون له أثره لو أحسن تطبيقه ، فى تحقيق سلامة الأجهزة كلها من قمة الهرم حتى قاعدة البناء •

كما وأن علينا أن نتذكر القاعدة التى أوضحها « هنرى فايول » منذ مطلع هذا القرن .. وهى : أنه كلما ازدادت الدول رقىا .. كلما أخذت بقاعدة تقسيم العمل ، ومبدأ التخصص •

فاذا كان الأمر كذلك .. واذا كنا قد أخذنا بأسلوب التدريب الشامل .. ودخلت العلوم الادارية الى كلياتنا ومعاهدنا المنتشرة فى شتى أنحاء مصر .. فإن هذا يبشر ، أن الادارة ستأخذ طريقها حتما بعد فترة من الزمان ، قد تقصر أو قد تطول .. لكى تصبح « مهنة » •

القدرة الادارية ووظائف المشروع

Managerial Ability & Concern Functions

يستخدم المديرون أقصى طاقاتهم وامكانياتهم العلمية الادارية ، ومهاراتهم المكتسبة ، لكي يحققوا للمشروعات أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، مع مراعاة العامل الانساني .. ومما لا شك فيه أن تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، يسهم في تحقيق التمويل الذاتي ، وهذا العنصر يعتبر على جانب كبير من الأهمية في تدعيم المراكز المالية للمشروعات ، هذا فضلا عن أنه يسهم في تنمية المشروعات وازدهارها وتقدمها . من أجل ذلك فإن الاقتصاديين ينظرون الى الادارة كعنصر من عناصر الانتاج .. فهي من هذه الناحية تشبه رأس المال ، والعمل ، والموارد الطبيعية .. كما أنها تمتزج مع هذه العناصر بنسب مختلفة في عمليات الانتاج .

وقد أوضحنا أنه ينبغي على المدير أن يكون على أعلى قدر ممكن من القدرة الادارية .. كما وينبغي أيضا أن يكون على قدر من الامام بوظائف المشروع ، وذلك حتى يمكنه أن ينسق بين مختلف أوجه النشاط فيه ، ويحقق أهداف المشروعات في الانتاج وبالتالي تحقيق أرباح .

ولعل من الأمور الواضحة ، أن مهمة المدير تزداد تعقيدا اذا ما أخذت المجتمعات بأسباب التصنيع ، فإن هذا يترتب عليه بالتالى ظهور منظمات كبيرة لتجارة الجملة ومؤسسات مالية كبيرة ، الى جانب السكك الحديدية والموانى ، والمرافق العامة والمصانع .. وكل هذه الوحدات تحتاج الى قدرات ادارية عالية فوق المستويات العادية التى تكون غالبا

هى السائدة فى هذه المجتمعات .. ثم ان الأمر يزداد تعقيدا كلما أصبح المجتمع متقدما فى الصناعة .. اذ يرتبط هذا التقدم بنمو المؤسسات المصرفية المعقدة ، والمشاريع الصناعية الواسعة ، والمكاتب الحكومية الكبيرة ، واحتاج المجتمع بالتالى الى أعداد كبيرة من الاختصاصيين الفنيين والمديرين الماهرين القادرين .

كما ويلاحظ أنه كلما اتسعت الأسواق ، أصبحت المشاريع أكثر تعقيدا .. فالأسواق العالمية أسواق معقدة ، وتحتاج الى اطلاع واسع ومعرفة أدق ، هذا فضلا عن التعقيد الناتج عن تعدد أسعار البضائع المعروضة فيها وأنواعها ، بحيث يتطلب الأمر وضع مواصفات فنية تفصيلية .. وقد يكون ثمن القرارات الخاطئة فادحا فى هذه الأسواق الواسعة .. ومن أجل ذلك تتطلب الادارة العلمية ضرورة وجود وظائف ادارية متخصصة مثل بحوث التسويق وادارة المبيعات .. الخ .

ومن مظاهر مجتمعنا الدولى المعاصر، أنه مجتمع تسود فيه متغيرات عالمية، فى مجالات السياسة والاجتماع ، وهذه المتغيرات تترك آثارها على المشروعات الكبيرة التى تتعامل مع الأسواق الخارجية ، الأمر الذى يجعل هذه المشاريع فى وضع يستلزم معه أن يكون لديها خبراء فى شئون الضرائب والقانون والعلاقات العمالية ، والتخصص قدر المستطاع فى الشئون السياسية والاجتماعية .. الخ .. الى غير ذلك مما يوضح الكفاءة العالية جدا التى ينبغى أن تتوافر فى الاختصاصيين والكفاءات العالية جدا التى ينبغى أن تتوافر على وجه الخصوص فى المديرين الذين ينبغى أن يكونوا على قدر من الفهم والالمام بمختلف هذه الفروع ، لأنهم يقومون بعملية التنسيق بين أوجه النشاط المختلف .

واذا كان يتعذر علينا فى هذه الدراسة أن نقوم بعرض تفصيلي

لكثير من الوظائف التي تتطلبها المشروعات وفقا لنشاطها ، الا أننا نفضل أن يكون الدارس على قدر من الدراية ببعض هذه الوظائف ، تاركين التفصيلات للمراجع المتخصصة في هذا الشأن .

ونحب أن نوضح الى أننا سبق أن ذكرنا أن « هنرى فايول » كان يرى أن أى منشأة صناعية سواء أكانت بسيطة أم معقدة ، صغيرة أم كبيرة ، تحتاج لأوجه النشاط الست الآتية : النشاط الفنى ، والنشاط التجارى ، والنشاط المالى ، والنشاط التأمينى ، والنشاط المحاسبى ، والنشاط الادارى .. وقد حدد « هنرى فايول » المنشآت الصناعية بالذات ، ذلك لأن هذه المنشآت تحتاج لوجود الوظيفة الفنية .. « والوظيفة الفنية لا توجد الا فى المنشآت الفنية المعقدة التى تقوم بعمل صناعى ، وهى تشمل الأبحاث الفنية من تحليل كيميائى ووضع الرسوم والنماذج وعمل الحسابات المختلفة لأجزاء السلعة المنتجة والتصميمات والتقديرات الفنية ودرس التحسينات .. الخ » .

وكبار الموظفين الذين يقومون بهذه الوظيفة مهندسون اخصائيون فى عمليات الانتاج وهم الذين يقومون عادة بتنظيم أعمال المصانع والورش وتتم العمليات الصناعية بواسطة رؤساء الورش والمقدمين ورؤساء طوائف العمال .

والمنشآت التجارية سواء أكانت كبيرة أم صغيرة تحتاج الى المجموعات الخمس الأخرى من أوجه النشاط التى ذكرها « فايول » .

وبهنا أن نشير الى أنه ليست هناك ثمة خلاف كبير بين « فايول » والمحدثين من علماء الادارة ، وذلك لأن « فايول » استعمل فى بحثه كلمة « نشاط Activities » بالاضافة الى استعماله كلمة « وظيفة

Function « ، فالنشاط التجارى أو الوظيفة التجارية نراه قد قسمها
تقسيمات فرعية .. » كالبيع Buying ، والشراء Selling ، والمبادلة
Exchange

بينما المراجع الأمريكية الحديثة تطلق على كل فرع من هذه
الفروع اما كلمة نشاط ، أو كلمة وظيفة .. دلالة على أن كل فرع من
هذه الفروع قد تطور ، وأصبح يوجد فيه متخصصون تعمقوا في
بحوثهم ودراساتهم الى الدرجة التى تسمح بالأخذ بهذا التطور في
التقسيم الوظيفى في عصر التخصص العلمى الذى نعيش فيه الآن .

وفيما يلى نذكر بعض وجوه النشاط في المشروعات التجارية
والصناعية ، بالإضافة الى ما سبق أن ذكرناه عن النشاط الفنى .

وظيفة الانتاج :

توجد هذه الوظيفة في المشروعات الصناعية ، التحويلية منها أو
التجميعية ، وتستهدف هذه الوظيفة تحقيق انتاج السلع وفقا للمواصفات
الفنية اللازمة للانتاج الصناعى ، والتى تقوم هنا في مصر الهيئة العامة
للتوحيد القياسى بوزارة الصناعة بوضعها . بواسطة لجان فنية متخصصة
يختار أعضاؤها من كبار الاختصاصيين ، ويراعى فيهم تمثيل المنتجين
والمستهلكين بجانب الاختصاصيين ..

و يقول « س.ا. فيرجسن ^(٨٠) C.E. Ferguson » من وظيفة الانتاج
أنها « تعمل وظيفة الانتاج على تحقيق أقصى طاقة انتاجية يمكن الحصول
عليها ، من مجموعة العناصر التى تسهم في الانتاج ، أى أية مجموعة من
كميات .. أو محتويات .. أو تدفق خدمات .. الى غير ذلك من
المدخلات » .

وفيما يلي النص :

"A production function shows the maximum out-put attainable from any specified set of inputs, i.e. any set of quantities of ingredient inputs and flows of services of other inputs".

ولعل من المشكلات الحادة التي تعانيها الإدارة في أي نشاط إنتاجي ، هي مشكلة التوفيق بين مصادر الضغط المختلفة على الإنتاج .. والتي تتمثل في مصالح المستهلكين وخفض الأسعار بالنسبة لهم ، مع اقتران هذا الخفض بتحسين السلعة .. ومع مطالب العمال المستمرة لرفع الأجور وتخفيض ساعات العمل .. وفي اهتمام الدولة أو أصحاب الأعمال بتحقيق فائض .. وقد تطلب التغلب على هذه المشكلة وتحقيق أهداف المجتمع في التقدم والنمو ، أن تعمل مختلف الوحدات على رفع درجة الكفاية الانتاجية ، حيث أنه يمكن بهذه الوسيلة تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية .. الأمر الذي يؤدي إلى نقص تكلفة الوحدة المنتجة ، مع زيادة أجر العامل في خلال الفترة الزمنية التي يسهم فيها العامل بالعمل في الإنتاج .

ومما لا شك فيه أن تحقيق رفع انتاجية العامل هو الشغل الشاغل لادارات الانتاج في مختلف الوحدات .. أيا كانت هذه الوحدات .. سواء أكانت صناعية .. أو زراعية .. أو خدمات .. أو توزيع .. الخ .. وهذا التنوع هو الذي ترتب عليه صعوبة إيجاد مقياس .. أو معيار .. أو نمط .. يمكن عن طريقه قياس الكفاية الانتاجية المناسبة .. غير أن هذا لم يمنع المشتغلين في هذا الموضوع بوضع هذه المقاييس ، وتطويرها وفقا للظروف المحيطة ، والمتغيرات التكنولوجية التي يشاهدها العالم ، في مجتمع دولي تستحدث فيه المخترعات والأساليب الفنية الجديدة كل يوم .

ولعل من المهم أن نوضح أن أى مجتمع من المجتمعات يهتم بوظيفة الإنتاج للأسباب الآتية :

— ان السياسات الاقتصادية تتطلب دائما التوسع فى التصدير وعلى وجه الخصوص المنتجات الصناعية ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا عن طريق رفع الإنتاج وخفض التكاليف ، وذلك حتى يمكن مقابلة المنافسة الخارجية .

— تقضى السياسة العامة فى الدولة ، أن تصل السلعة الى المستهلك المحلى بأقل سعر ممكن مع المحافظة على مستوى انتاجها .

— تحقيق هذه الأهداف يتطلب وضع المواصفات القياسية ومراقبة تنفيذها .

— دراسة تكاليف الإنتاج ، وامكانيات خفضها ، حتى وان اقتضى الأمر التدخل فى تحديد السعر ، وذلك اذا وجدت أى مغالاة ضامنا لحق المستهلك .

ومما لا شك فيه ان وظيفة الإنتاج اذا طبقت وفقا للأساليب الادارية والفنية الحديثة ، فانها تسهم فى تحقيق نهضة صناعية شاملة ، تهدف الى رفع مستوى الحياة للمواطنين .. وتوفير الرخاء لجميع طبقات الشعب .. وتدعيم الاقتصاد القومى .

الشراء :

توجه المشروعات التجارية والصناعية اهتماما كبيرا نحو شراء بضائنها ، وهى تعتمد فى ذلك على ذوى الخبرة والكفاية من الفنيين والاداريين .

ومهما يكن من شيء فإنه يجب أن تتوافر فيمن يقومون بالشراء . « القدرة على التنبؤ بمختلف أنواع السلع التي يقبل العملاء على شرائها ، وأن يراعوا في ذلك أهداف المشروع .

أو بمعنى آخر يجب على الذين يقومون بمهمة الشراء للمنظمة التي يعملون فيها أن يراعوا أهدافها حتى يمكن لجهودهم أن تكون فعالة ومثمرة . وهذا يتطلب وجوب توافر الكفايات الفنية التي تحسن القيام بمهمة الشراء ، وذلك لأنه « يترتب على الدقة في القيام بشئون الشراء . وعلى كفاية القائمين بأعماله نجاح عمليات الإنتاج وتسهيل وظيفة البيع» .

وفي الخارج تلجأ بعض المنظمات ذات النشاط المماثل الى التعاون سويًا عن طريق تجميع مشترياتها والاتجاه بها رأسًا الى مصادر الإنتاج، فإن هذه السياسة تساعد كثيرًا على الحصول على خصم الكمية ، ويطلقون على مثل هذا النوع من التعاون اسم « الاتفاقات التعاونية » Cooperative agreements وعلى المشروعات المختلفة أن تراعى في سياستها للشراء ضمان وجود السلع باستمرار ، وذلك بتقرير حد أدنى للمخزون من هذه السلع تتخذ الاجراءات للشراء عند بلوغه . على أن تأخذ المشروعات في اعتبارها مدى الزمن الذي يستغرقه تنفيذ الطلب . وقد أطلق على الفترة التي يستغرقها تنفيذ الطلب في أمريكا اسم « الفترة المرشدة Lead time » ولمعرفة مدى هذه الفترة تلجأ بعض المنشآت في الخارج الى الاستفسار من مصادر الشراء التي تتعامل معها عن مدى الفترة التي تستطيع تنفيذ الطلب فيها حتى تكون على هدى من ذلك عند ارسال الطلب بحيث تصل اليها السلع في الوقت المقدر والمناسب . ويجب أن تعرض المشروعات على ألا يتعدى المخزون حدا معيناً ، فإن

كثرة المخزون تؤدي الى ارتفاع تكلفة المشتريات ، وهذا قد يؤدي الى ارتفاع أسعار بيعها أو تقليل الربح الذي يعود على المشروع .

ويمكن القول في ايجاز أنه يقع على عاتق الذين يقومون بمهمة الشراء أن يراعوا في ذلك شراء النوع المناسب والكميات المناسبة ، بحيث تكون في متناول الجمهور في الوقت المناسب .

البيع :

« تشمل وظيفة البيع المجهودات الشخصية وغير الشخصية التي تبذل لحث العميل المرتقب على شراء سلعة أو خدمة ومساعدته على هذا الشراء أو على تقبل فكرة لها أهمية تجارية عند البائع »^(٨١). وتلجأ المشروعات التجارية والصناعية الى الطرق العلمية لتنشيط مبيعاتها .

وقد يكون من أهم العوامل التي تساعد على ذلك اختيار رجال البيع الذين يحسنون مقابلة العملاء ويتقنون فن خدمتهم ، فان هذا يساعد كثيرا على تقوية ولاء المستهلكين للمشروع ، واستمرار تعاملهم معه ، فضلا عن أنه يؤدي الى زيادة عدد العملاء .

ومما يساعد على زيادة المبيعات أن تكون لدى المشروعات بحوث ودراسات تعين على معرفة أنواع السلع التي يقبل المستهلكون على شرائها ، والتنبؤ بأرقام مبيعات هذه السلع ، فان معرفة المبيعات المحتملة ييسر وضع الخطط لتحقيق هذا الرقم .

كذلك مما يساعد على زيادة المبيعات تدريب رجال البيع وزيادة خبرتهم في أنواع السلع التي يتعاملون فيها والمأمهم مع ذلك بأهداف المشروع .

الاعلان :

الاعلان بمختلف وسائله يعتبر عاملا فعالا في ترويج المبيعات ، وعلى هذا نجد أن هناك بعض المشروعات في مصر لا تهتم به ولا تضعه في المكان اللائق به من الاعتبار والتقدير ، ولعل ذلك يرجع الى نقص الكفايات العاملة فيها •

وَأعتقد أنه يجب على المشروعات التجارية والصناعية أن تولي الاعلان ما يستحق من رعاية واهتمام ، وأن تقتدى في ذلك بالمنشآت التجارية والصناعية الناجحة والتي ساعد الاعلان على تنشيط مبيعاتها وازدهارها •

والاعلان يجب أن يكون له رسالة أعمق من أن يكون مجرد وسيلة لترويج المبيعات • اذ يجب أن يعمل على أن يخلق وعيا استهلاكيا بين المستهلكين بصفة عامة ، ومستهلكى السلع المنتجة بصفة خاصة ، حتى يحارب بذلك المشتغلين والمضللين والانتهازين •

ويجب على المشروعات التجارية والصناعية أن تلجأ الى الطرق العلمية في تخطيط الحملات الاعلانية والتي تراعى استخدام وسائل الاعلانات المناسبة التى تساعد على تحقيق أهداف المشروع ، وهى تراعى فى ذلك ما يأتى :

أولا : يعتبر ضربا من ضياع الأموال توجيه الاعلانات الى غير الطبقة التى يرجى أن يكون العملاء منها •

ثانيا : يجب مراعاة الكفاية فى تقسيم الاعلان بحيث يحقق الغرض المقصود منه • ويرى البعض بأنه لابد من التزام نسبة معينة من مجمل

الربح بحيث لا يتعداها ما يصرف على الاعلان ، والأفضل عندى أن يتم تحديد ذلك في ضوء الدراسات التي يقوم بها المختصون بتخطيط الحملة الاعلانية ، وأن يراعى في ذلك تحقيق التعاون الكامل بين القائمين على شئون البيع وشئون الاعلان .

ثالثا : يجب أن يكون الغرض من الاعلان هو البيع ، أو المساعدة على البيع ، أو ترويج لفكرة ، والاعلان الذى لا يحقق ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر يجب تفاديه .

العلاقات العامة :

ترجع العلاقات العامة بمفهومها اللغوى العام الى أول عهد البشر بالحياة ، فان تجمع الناس في أى مكان وفي أى زمان ينشأ عنه بالضرورة الاتصالات والمعاملات والارتباطات « ولا شك أن اقامة المدن ، ونشأة التجارة • وتكوين الهيئات السياسية ، قد نشأ عنه نوع من العلاقات العامة قد يكون جيدا وقد يكون رديئا » .

ولكن العلاقات العامة بمفهومها الحديث أصبحت ميدانا من ميادين الادارة يستقل ببحوث ودراسات خاصة ويقوم على مفاهيم منظمة تعتبر عنصرا في الادارة الناجحة للمنشآت على جانب كبير من الأهمية •

وعرف بعضهم العلاقات العامة بأنها « الفن والعلم^(٨٢) الذى يبحث هذه المشكلة الصعبة وهى ••• كيف يوطد الفرد أو المنشأة علاقتهما مع غيرهما من الأشخاص والمنشآت » .

ولكنى أعتقد أن اطلاقى كلمة « العلم » على العلاقات العامة سابق للأوان ، فانه لم يتم الاتفاق على قواعد عامة مقررة في هذا الشأن يصح

أن يطلق عليها اسم « علم » كما أن العلاقات العامة تقوم على حسن تنسيق العلاقات داخل المنشآت وتوطيدها مع المجتمع الذي تعيش فيه بحيث تكسب ثقته ورضاءه عن نوع النشاط الذي تزاوله ، والوسائل التي تتبع لتحقيق هذا الغرض لم تبلور بعد في مجموعة من الأصول والقواعد الثابتة يطلق عليها اسم « علم » . غير أنه يمكن القول ان العلاقات العامة تتبع سبل البحث العلمى فيما تقوم به من أبحاث ودراسات .

وقد عرفها Denny, Glenn بأنها^(٨٣) الطريقة التي تستخدمها الادارة للحصول على السلعة الحسنة والفهم المتبادل بين المنظمة وعمالها وموظفيها والجمهور بوجه عام . وهى تستطيع الوصول الى هذا الغرض فى الداخل عن طريق تحليل أعمالها الداخلية أو تصحيح الأوضاع فيها ، وفى الخارج عن طريق انتهاج السياسات وبذل الجهود وتقديم الخدمات التي تكسبها رضاء الجمهور عنها واطمئنانه اليها .

والمشروعات التجارية والصناعية احوج ما تكون الى العناية بالعلاقات العامة فى ادارتها فيجب ان تبذل الجهود المتواصلة لتوطيد العلاقات بينها وبين المجتمع الذى تعمل فيه ، لكى تتمكن من خلق صلات ودية مع غيرها من الافراد والجماعات والمنشآت ، تقوم على الفهم المتبادل والمعرفة لاهدافها وما تعمله من أجل توفير أسباب الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين ، فضلا عن رفع مستوى الخدمات فى الوطن بوجه عام .

فيزداد بذلك تقدمها ونموها حتى تقرب من تحقيق أهدافها سواء منها ما يتعلق بتحسين شئون أعضائها الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتعلق بتحسين شئون المجتمع بصفة عامة .

التمويل :

ان التمويل أمر حيوى جوهري بالنسبة الى مختلف المشروعات ، اذ يجب عليها أول ما يجب أن تعد لنفسها خطة تمويلية سليمة ، تتضمن وسائل توفير القدر الكافى من وسائل رأس المال اللازم لها فى مزاولة نشاطها ، بحيث يمكنها توفير مختلف أنواع السلع والخدمات التى يحتاج اليها المستهلكون وسكان المناطق التى تعمل فيها، وعليها أن تضع فى المكان الأول من الاعتبار عند بدء نشاطها احتمالات التوسع ، وما قد طرأ عليها من ظروف تضطرها الى بذل نفقات غير متوقعة • وقد تبين من دراسات كثيرة أن عدم كفاية رأس المال كثيرا ما يؤدي الى فشل المشروعات •

وقد ورد فى المجموعة التى يصدرها القسم التجارى بحكومة الولايات المتحدة « أن من أهم العوامل التى تؤدي الى فشل المشروعات البدء برأس مال غير كاف • فقد تحتاج بعض المشروعات فى السنة الأولى الى بعض الأموال النقدية لمواجهة النفقات غير المتوقعة ، وبعض المنظمين لا يحسنون جميع مصروفاتهم بدقة وعناية ، فيكون من نتائج ذلك أن يجدوا رأسمالها قد نفذ تماما قبل استكمال المشروع » •

ثم ان المال فى المشروعات هو سبيلها الى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية • فاذا توافر لها منه القدر الكافى ، تم تكوينها على صورة لائقة ، وأمكنها أن تكون عميلا ذا أهمية خاصة لدى مصادر الشراء ، فتسمح لها هذه المصادر بخصومات خاصة تميزها عن غيرها من العملاء ، وهذا مما يعينها على الوقوف أمام منافسيها ، ولعلها تباع بأسعار تفضل أسعارها • وبذلك تزداد مبيعاتها وتتمكن من تحقيق فائض يساعدها على

تدعيم مركزها • كما تتمكن عن طريق هذا الفائض أيضا من تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة التي تعمل بها ، وقد شارك أيضا في تحسين شئون المنطقة التي تزاوّل فيها نشاطها •

ولهذا يجب على مختلف المشروعات أن تعد لنفسها خطة تمويلية ناجحة والخطة التمويلية الناجحة هي التي تتميز بالسهولة والوضوح ، وتمد بصرها الى ما بعد احتياجات المشروع الوقتية ، فتضع لها في حسابها ما يلائمه من الاعتبار والتقدير ، فإن أهم ما يجب أن تتضمنه هو التنبؤ • أما التمويل الذي يعتمد على التجربة التي قد تخطئ أو تصيب ، فانه يعني أحد أمرين اما الاسراف أو تعرض المشروع للخطر •

التأمين :

وهناك أمر هام على المشروعات التجارية والصناعية ألا تغفله أو تهمله لأنه من الاجراءات والاحتياطات التي تدرأ عنها مخاطر المجهول وما قد يحمله المستقبل بين طياته من الحوادث والمفاجآت التي تؤثر في نشاطها أو تموق تقدمها أو تؤدي الى فشلها ، ذلك هو التأمين على ممتلكات المشروع ضد مخاطر الحريق والسرقة • كذلك التأمين على من يعهد اليهم بشئون مختلفة كأمناء الصناديق والمخازن ، ورجال البيع الذين قد يوكل اليهم تسلم أقسام معينة •

ومن حسن الادارة أن يشمل التأمين القوى العاملة في المشروع ، فإن ذلك يؤمن العمال والموظفين على مستقبلهم ويشعرهم بالضمان والاستقرار في وظائفهم ، ومن الوسائل التي تتبع مبادرة المشروعات بتطبيق التشريعات التي تسنها الدولة لمصلحة هذه الفئات ، وتعمل جاهدة على أن تزيد من هذه الضمانات طبقا لما تيسره لها امكانياتها

الخاصة ، وما يتفق مع رسالتها • ولا شك أن قيامها بذلك يساعد كثيرا على رفع الروح المعنوية ، فإن معظم الذين يقع على عاتقهم مهمة الادارة التنفيذية يؤمنون بأهمية ارتفاع الروح المعنوية ، ويرون فيه قوة دافعة في المنظمة • هذا الى أن ذلك يساعد على غرس روح الايثار والتعاون الاختيارى في تحقيق الهدف المشترك ، وكذلك يخلق جوا من التعاون المشر الذى يعكس أثره على زيادة الانتاج •

ومن اجل ذلك تتجه المجتمعات الناهضة الى تأمين الفرد ، واعتباره طاقة خلاقة تساهم في بناء المجتمع ، ومن هنا اتجه تفكيرنا الثورى الى سن التشريعات التى من شأنها ان ترتفع بالانسان فوق مستوى الآلة ، اذ بينما كنا نرى فيما مضى ارباب الاعمال يهتمون بالآلات وصيانتها ، كانوا يتهاونون تهائونا معيها في حق سيد الآلة ومحركها وهو العامل ، ولا يعطونه حقه من التقدير والرعاية ، وهذا ما تدراكته نورتننا عندما اصدرت قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، اذ كفل هذا القانون تأمين العمال وذويهم من بعدهم تأمينا اجباريا ضد أربعة انواع من المخاطر الى يعرضون لها •

١ - التأمين ضد اصابات العمل بمعناها الواسع ، ويقصد بها الاصابات التى تقع نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تأديته • والأمراض المهنية التى يصاب بها العامل بسبب اشتغاله بعمل معين وفقا للجدول المرفق بالقانون •

٢ - التأمين ضد الشيخوخة •

٣ - التأمين ضد العجز الكامل قبل بلوغ الشيخوخة •

٤ - تأمين أسرة العامل ضد وفاة عائلها لسبب خلاف اصابات العمل •

وقد نص القانون المذكور على وجوب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق نوعين آخرين من التأمين استكمالاً للضمان الذى يوفره المشروع لعمال الجمهورية العربية وهما : التأمين الصحى وتأمين البطالة وقد صدر فعلاً فى مارس سنة ١٩٦٤ القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ ليحل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مقررًا اضافته نوعين جديدين من التأمينات الاجتماعية : التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة .

كل هذه الخطوات تساعد على رفع الروح المعنوية لدى القوى العاملة ، وتخلق فيها الشعور بالولاء نحو العمل ونحو الوطن الذى قدر قيمة الانسان فأحسن تقديره ، فلم يبق بعد ذلك الا أن تستشعر القوى العاملة واجبها بما يرتفع الى مستوى النظام الذى آمن بها وأحسن اليها ، خاصة وقد أنشئت وزارة للتأمينات .

ويلاحظ أن هناك بعض السلع والمواد الخام التى يتعامل فيها فى أسواق البورصة سواء منها الحاضرة أو الآجلة ، كالقطن مثلاً يستطيع المتعاملون أن يؤمنوا أنفسهم ضد مخاطر تقلبات الأسعار ، وذلك عن طريق التحويط Hedging . وبذلك يؤمنون تجارتهم المخاطر التى تتعرض لها نتيجة التعامل مع احدى البورصات ، عن طريق التأمين أو التحويط لدى بورصة مقابلة ونعنى بذلك بورصة البضاعة الحاضرة والعقود ، هذا فى المجتمعات التى توجد فيها بورصات متخصصة .

الاحصاء والمحاسبة :

من الأمور التى يجب أن توليها المشروعات التجارية والصناعية عظيم اهتمامها وعنايتها التمسك الشديد بمراجعة أعمالها ، وجرد محتوياتها واعتمادها فى ذلك على خير العناصر التى تتصف بالكفاية .

وللاسف الشديد فانه توجد بعض المشروعات التي
لا تراعى الكفاية والدقة في اتباع هذه القاعدة على
الرغم من اهميتها ، ومن أن عدم مراعاة الدقة في
اتباعها يعتبر من العوامل التي تؤدي الى فشل
المشروعات .

وقد تطورت الوظيفة المحاسبية حتى أصبحت تشمل كل النواحي
الاحصائية التي تفيد في معرفة الحقائق واستخراج البيانات . وعمل
المقارنات ، والتنبؤ بالانجازات ، وهذا مما يساعد كثيرا في رسم
السياسات التي يقوم عليها نشاط المشروعات ، كما يعين على تعرف
نواحي الضعف واتخاذ ما من شأنه التغلب عليها والعمل على زيادة
الكفاية في المشروع .

وهكذا يجب أن تهتم المشروعات الصناعية والتجارية بالمحاسبة
والاحصاء واشتراط الكفايات اللازمة فيمن يقومون بها . الى غير
ذلك من العوامل السابق توضيحها .

وأخيرا .. فان الانسان يشاهد في مجتمعا الدولي العاصر . تطورا
اجتماعيا هائلا .. وتغيرا ضخما من موقف الانسان من هذا التطور ..
فلقد كان الانسان في بادئ الامر يكره الآلة .. وصار الآن يستخدمها
في كل شيء .. بل صار يطورها بشكل مذهل ليخضعها لاشباع مختلف
احتياجاته .. وهذا التطور يستند الى مراقبة مختلف وظائف العمل
وسيادة العلاقات الانسانية بينها ..

اننا نعيش وسط عالم متحرك .. الامر الذي
يفرض علينا ان نسرع الخطى .. وأن لا نكون متخلفين
بحيث تجرنا دوامة الأحداث المحيطة بنا .. وأن
خلق فئة من الاختصاصيين الفنيين ، وفئة من المديرين

على أعلى مستوى من الكفاءة والقدرة ، ووجود
نظام تعليمي ملائم .. لكفيل بأن يحقق لنا سرعة
معقولة في أداء العمل .. وكفيل بأن ييسر لنا مهمة
السير قدما في خطوط التنمية ، وتحسين الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية لجموع المواطنين .

انا في عصر .. يحاول فيه الانسان أن يستكشف الفضاء الخارجي
لتسخير امكانياته لخدمته .. ومن أجل هذا أنشأت الدول الصناعية
الكبرى « وكالات للفضاء » .. فلنقرأ معا هذا الخبر الذى نشر بجريدة
الأهرام فى يوم ١٢/٥/١٩٧٣ .

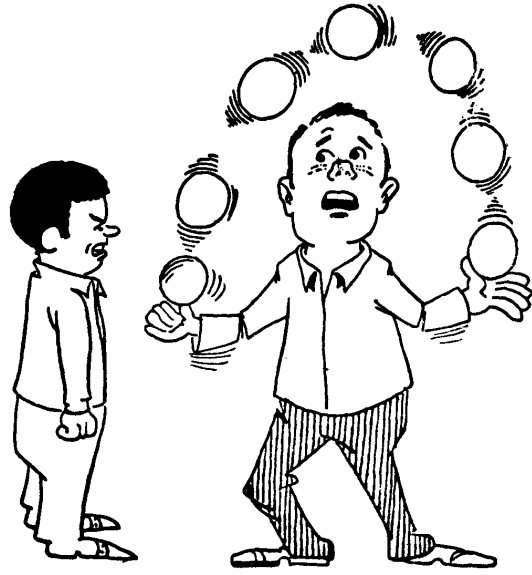
« مرت سفينة الفضاء الأمريكية بايونير - ١٠ مساء الاثنين بأقرب
نقطة من كوكب المشترى ، وهى على بعد ١٣١ ألف و ٤٠٠ كيلو متر -
الساعة الرابعة والنصف من فجر هذا اليوم ، وتواصل السفينة الآن
رحلتها فى الفضاء السكونى بين الكواكب حيث تمر بكوكب زحل
وأورانوس وفيتون وبلوتوم . وبعد مرورها بالكوكب بلوتو ستترك
بايونير ١٠ - المجموعة الشمسية وتتجه فى الفضاء الخارجى فى أول
رحلة من نوعها تستغرق ٨ ملايين عام نحو مجموعة شمسية أخرى » .

ومن الحقائق التى ينبغى أن تعرف مقترنة بهذا الخبر .. أن
المسؤولين عن هذا المشروع أعلنوا منذ أكثر من ٢١ أسبوع .. عن أن
سفينة الفضاء هذه ستصل الى هذه النقطة وعلى هذا البعد .. وفى
نفس التاريخ .. بالساعة والدقيقة والثانية !! .. بعد أن تكون قد قطعت
أكثر من ٢٦٠ ألف مليون ميل !! ..

ولعل هذا يعطى صورة لما يحدث فى عالم اليوم
.. عالم حضارة ما بعد التصنيع .. حيث تبذل
القوة العاملة فيه أقصى طاقاتها وامكانياتها ..

بالعمل الجاد المثمر البناء .. وللمحافظة على معدلات عالية في الأداء .. وعلى أن يشعر كل فرد في المشروع بمسئولية المالك صاحب الشيء .. الأمر الذي يحفز على أداء الأعمال طبقاً للواجبات المحددة ، والمعدلات المستهدفة .. ان الدول الصناعية تتسابق نحو مستقبل أفضل ، رغما عن معدلات التنمية التي حققتها .. وقد تختلف هذه الدول في المذاهب السياسية ، أو الجوانب العقائدية .. غير أن كل منها تبذل أقصى طاقة لها لرفع معنويات عمالها ، وخلق الحوافز التي تدفع الجميع الى العمل ..

ومما لا شك فيه أنه لا يكفي إطلاقاً وجود اشراف دقيق .. أو ادارة حازمة لتحقيق الأهداف .. كلا .. انما ينبغي أن يرتفع جميع أفراد القوة العاملة الى مستوى المسئولية بالنسبة لأداء الواجبات الملقاة على عاتقها .. وفي التوصل الى مستويات عالية للإنتاج من حيث الكمية والكيفية .. ويجب أن يسود هذا الشعور جميع المستويات .. من القمة حتى قاعدة البناء .. من رئيس مجلس الإدارة .. الى نائبه .. الى المدير العام .. الى مديري الإدارات .. الى المراقبين .. الى رؤساء الأقسام .. الى المشرفين .. الى العمال .. ومن أجل هذا نجد قادة البلاد النامية يناشدون شعوبهم ببذل الجهد من أجل التصنيع .. فنهرو مثلاً كان يقول لشعبه « لقد حكم على هذا الجيل بالعمل الشاق » .. وعبد الناصر كان يقول « سنزحف الى الأمام كشعب واحد نذر نفسه للعمل .. سنمضي في زحفنا المقدس في سبيل التصنيع » .. ويقول أنور السادات « على الرغم من الزيادة المستمرة في الانتاج ، الا أننا لم نستطع أن نفى بجميع احتياجات الجماهير التي تتزايد هي الأخرى وتنوع عاما بعد عام » .. ويرجع ذلك الى أسباب عديدة منها « تخلفنا النسبي في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وما يعانيه القطاع العام من



ينبغي أن لا يتولى أى وظيفة قيادية فى أى مستوى من المستويات ، الا الأكفاء فعلا .. والكفاءة لها مقاييس علمية متعارف عليها ، بحيث لا تسمح للعلاقات الشخصية أو « الفهولة » أن تجد سبيلها الى هذه المراكز .

أوضاع بيروقراطية تقلل من فاعليته .. ويطالب بمواجهة هذا التحدى عن طريق « اقامة دولة حديثة مسلحة مدنيا وعسكريا بأحدث أسس العلم والحضارة والتقدم .. والا نكون قد حكمنا على أنفسنا وعلى أولادنا من بعدنا بالتشرد » ثم يناشد جماهير شعبه « ببناء دولة لا تقنع باستيراد بعض منجزات العلم الحديث ، بل تزدهر فيها شخصية الانسان وثقافته .. وتنوع معارفه وتنطلق قدراته ليقيم بنفسه منجزات

العلم على أرضه .. دولة تقوم على الديمقراطية والتكنولوجيا المتطورة
 باستمرار من أجل زيادة الانتاج كما ونوعا بمعدل ينمو باطراد من أجل
 زيادة الدخل القومي بمعدل يزيد على معدل نمو عدد السكان .. دولة
 المجتمعات الصناعية .. دولة العمل المنظم والعزم والايان بالقضية » .

ولعل هذا بعضا مما يجب أن تعرفه جميع القيادات
 الادارية في مجتمعنا ، حتى تقود الوحدات المختلفة
 للعمل في مختلف أوجه النشاط .. الزراعى
 والصناعى والتجارى .. ينبغي أن يتضح كيف
 يستخدم الفلاح الأساليب الفنية في بذر الأرض وجنى
 الثمار .. كيف يستخرج الشعب كنوز أرضه المتمثلة
 فى المناجم والمحاجر .. كيف يدخلوا الجميع فعلا
 عصر التصنيع .. لأن هناك مجتمعات فعلا دخلت
 عصر « حضارة ما بعد التصنيع » .. كل هذا لن
 يتحقق الا بالعمل العلمى المنظم .. وبالقيادات
 العلمية الادارية المؤمنة القادرة .. وبالقوة العاملة
 الفاعمة لدورها .. والقادرة على أداء واجبها ..
 ولعل هذا يوضح لنا أنه ينبغي أن لا يتولى أى وظيفة
 قيادية فى أى مستوى من المستويات الا الأكفاء فعلا
 .. والكفاءة لها مقاييس علمية متعارف عليها ..
 وأن لا تسمح للعلاقات الشخصية او المحسوية او
 « الفهولة » .. أن تجد سبيلها الى الترقى الى
 الوظائف الأعلى .. ومن أجل هذا سنتكلم فى الفصل
 المقبل عن « التنظيم العلمى للمشروعات » .. حتى
 نتعرف على الأسلوب الذى قاد المجتمعات الى أعلى
 درجات الرقى والتقدم .

أسئلة للنقاش

- ١ - ناقش بعض التعريفات التي أوردها بعض علماء التنظيم والادارة لمفهوم الادارة ، مبينا وجهة نظرك الخاصة في بعض هذه التعريفات .
- ٢ - وضح عناصر الوظيفة الادارية ، وفقا للتطبيق الادارى والثورة الادارية المعاصرة .
- ٣ - هل العملية الادارية تسير في تسلسلها وفقا لترتيب معين ؟ ناقش ذلك مبينا وجهة نظرك الخاصة .
- ٤ - عرف الاصطلاح « التخطيط التنقيسي » مبينا ما تتطلبه طبيعة التخطيط من بحوث أو دراسات .
- ٥ - « التخطيط تفكير قبل الأداء .. وأداء في ضوء الحقائق لا التخمين » .. ناقش هذه العبارة مبينا أهمية الوظيفة التخطيطية في المنشآت .
- ٦ - أرسم خريطة تنظيمية توضح مدى اسهام المستويات الادارية في التنظيم في وضع الخطط المختلفة للمنشأة .
- ٧ - ناقش بعض التعريفات التي أوردها بعض علماء التنظيم والادارة لمفهوم « التنظيم » مبينا وجهة نظرك الخاصة في بعض هذه التعريفات .

٨ - التنظيم الجيد الذى ينبغى على المنظمين أن يهتموا به يتطلب منهم أن يسايروا كل جديد فى ميادين العلوم الانسانية .. وضع ذلك .

٩ - يهتم عدد كبير من الباحثين فى العلوم النفسية والاجتماعية بموضوع ملاءمة القوى الادارية للوظائف التى تشغلها ..

ناقش ذلك ، موضحا أثره فى تحقيق الكفاءة الانتاجية .

١٠ - « ينبغى أن لا يحدث بأى حال من الأحوال أن نعتبر الترقية حلا لمشكلة الموظف » .

ناقش هذا رأى .. موضحا الأسلوب الذى يتبع عند ترقية القوى العاملة .

١١ - أذكر بعض صفات القيادة الادارية الواجب توافرها فى المدير الكفء .. معلقا فى ايجاز على هذه الصفات .

١٢ - يعتبر علماء التنظيم والادارة وظيفة « التوجيه » بأنها بالدرجة الاولى وظيفة ارشادية .. وضع ذلك .

١٣ - تعتبر المسئولية الاولى للادارة العليا أو الرئيس المسئول فى كل منظمة .. هى اقامة نظام فعال لاتصالات العمل والمحافظة عليه .. وضع ذلك .

١٤ - ناقش بعض التعريفات التى أوردها علماء التنظيم والادارة لمفهوم الرقابة كوظيفة ادارية ، مبديا وجهة نظرك الخاصة .

١٥ - يتعذر على الاطلاق القيام بالوظيفة الرقابية عن طريق الملاحظة .. ان تصور امكان ذلك يعتبر ضربا من الوهم .. علق على ذلك .

١٦ - وضح من وجهة نظرك أهم خصائص الرقابة كوظيفة ادارية.

١٧ - ينبغي على المدير أن ينسق أوجه النشاط لمختلف الذى يدخل فى نطاق سلطته ، ويضطلع بمسئوليته ، عن طريق تحقيق عنصر التوازن ، وعنصر التوقيت ، فى اطار تكامل المشروع .. وضح ذلك .

١٨ - ناقش بعض التعريفات التى أوردها علماء التنظيم والادارة لمفهوم التنسيق كوظيفة ادارية ، مبديا وجهة نظرك الخاصة .

١٩ - ناقش المبادئ التى ينبغي توافرها لتحقيق التنسيق الجيد فى المشروعات .

٢٠ - وضح بعض الوسائل أو الأساليب الفنية لتحقيق التنسيق الجيد فى المشروعات .

٢١ - ناقش بعض تعريفات علماء التنظيم والادارة فيما يتعلق بمفهوم السلطة من وجهة نظر الادارة ، مبديا وجهة نظرك الخاصة .

٢٢ - كيف يمكن للموظف أن يتعرف على حدود سلطته ، وكيفية ممارسة السلطة التى فوضت له ؟ .

٢٣ - ليكن مفهوما ، أنه لا يوجد رئيس فى هذه الأيام يستند فقط الى وزن سلطته الرسمية لكى يحفز العمال على أدائهم لأعمالهم .. علق على هذه العبارة .

٢٤ - ليكن واضحا لنا جميعا ، أنه من وجهة النظر التنظيمية ، فإن مشكلة تفويض السلطة ليست فى منحها أو عدم منحها ، انما المسألة هى : ما هو القدر من السلطة الذى يمكن تفويضه للمرؤوسين فى مختلف المراحل التنظيمية .

علق على هذه العبارة .

٢٥ - « المسئولية رهينة بالسلطة وقرينة لها » .. علق على هذه العبارة .

٢٦ - هناك من يضيف الى جانب مفهوم المسئولية مفهوم آخر .. هو مفهوم المساءلة .

وضح المقصود من هذه المعاني .

٢٧ - يقوم المديرون بأداء نفس الوظائف ، بغض النظر عن مركزهم في الهيكل التنظيمي أو نوع المشروع .. ناقش هذه العبارة في ضوء مفهوم وحدة طبيعة الادارة .

٢٨ - بذلت كثير من الجهود من أجل ايجاد نظرية للادارة .

وضح بعض هذه الجهود . مبينا على وجه الخصوص الجهود التي بذلت من أجل ايجاد نظرية للادارة في مجال الجهود التعليمية .

٢٩ - في ضوء دراساتك الادارية ، ناقش المفهوم الحقيقي للادارة .. هل هي علم ؟ هل هي فن ؟ هل هي مهنة ؟ .. دعم رأيك بالأسانيد العلمية .

٣٠ - تكلم عن مفهوم القدرة الادارية والمهام النسبية بوظائف المشروع .

٣١ - وضح بعض الوظائف التي قد توجد في المشروعات الصناعية أو التجارية .

◆ الفصل الرابع

التنظيم العلمي للمشروعات

يرى بعض علماء التنظيم والإدارة أن التنظيم هو الإطار العام الذي تمارس من خلاله الإدارة ، ويرى البعض الآخر أن التنظيم هو العمود الفقري للإدارة ، ويجمع جميع علماء التنظيم والإدارة على أهمية الوظيفة التنظيمية في العملية الإدارية ، ودورها الفعال في النهوض بالوحدات المختلفة ، أيا كان نشاط هذه الوحدات ، خاصة وأن الوظيفة التنظيمية تضع في اعتبارها دائما أن توضيح الأهداف ومقاييس ومعايير تقييم المشروعات يعتبر خطوة أساسية في تعبئة الجهود بشكل فعال .. هذه المعايير تسمح للوحدات أن تتعرف أولا بأول على مواطن القوة والقصور في أعمالها ، مما يهيئ لها الظروف المناسبة لحدوث التغييرات الضرورية في برامج الإنتاج في الوقت الملائم .. كما تؤكد الوظيفة التنظيمية .. أن عدم الوضوح في تحديد المسؤوليات وتورط أجهزة الإشراف في العمليات التنفيذية ، أمر خطير يستدعي تحديد مسؤوليات الأجهزة المختلفة من أعلى المستويات حتى مستوى الوحدة التنفيذية ، تحديدا واضحا يضمن سلامة العلاقات التنظيمية بين هذه الأجهزة ، ويسمح بمرونة العمل وتدفق المعلومات في كافة الاتجاهات .. أن وضوح العلاقات الإنتاجية بين إدارات وأقسام الوحدة الإنتاجية ، يساعد على منع الانحرافات .. وكذلك فإن وضوح العلاقة بين الإدارة والعمال ، بحيث يتفهم الجميع بأن المصلحة المشتركة تجمعهم في تحقيق أهداف الإنتاج ، يساعد على خلق الروابط الإنسانية بين الإدارة والعمال .. من أجل هذا نعود إلى تناول هذه الوظيفة بشيء من التفصيل تأكيداً لأهميتها .. وتعميقاً لمفهومها العلمي الذي ندعو الله مخلصين أن ينتشر في كافة الوحدات .

المؤلف

تعقد وتعدد وجهات النظر بالنسبة للتنظيم
The Complexity & Diversity of Views about Organizations

لعل من الأمور التي أتضحت الآن لدارس الإدارة ، أنه يجد نفسه أمام أفكار عديدة ، ومدارس فكرية متعددة .. هذه المدارس الفكرية تركت آثارها على وظيفة التنظيم من الناحية الإدارية .. حيث أنه بقدر هذا التعداد ، تعددت وتشعبت الدراسات ، بل اتنا عندما تتعمق في هذه البحوث والدراسات ، نجد أن أصحاب كل مدرسة من هذه المدارس الفكرية يقررون أنهم وحدهم على حق .. وغيرهم على خطأ ، وفي ذلك يقول الأستاذ « جوزيف أ . ليتيرر Joseph A. Litterer » وهو أستاذ الإدارة بجامعة إلينوى بالولايات المتحدة . يذكر في كتابه بعنوان « المنظمات Organizations » فيما يتعلق بهذا الموضوع : « ان معتقني احدى هذه المدارس الفكرية يقررون .. أن غيرهم من المدارس الفكرية على خطأ .. وأن المدرسة الفكرية التي ينتمى إليها الكاتب هي وحدها الطريق الى الخلاص » .

"The adherents of one school decide, that the other school, (s) are in error and that the one to which the writer belongs is the only way to saivaron"

ولعل حقيقة هذا الرأي تنضح لنا بمراجعة التعريفات التي أوردناها عند تناولنا وظيفة التنظيم كوظيفة من وظائف العملية الادارية ، فقد عرف كل عالم وباحث وظيفة التنظيم من وجهة نظره الخاصة ، ومن ثم جاء تعريفه للتنظيم أو وظيفة ، متأثرا بالمدرسة الفكرية التي ينتمى إليها .

اتنا نوجه النظر الى أن التنظيم على جانب كبير من الأهمية ، فيما يتعلق بتحقيق العملية الادارية على الوجه الأمثل .. الأمر الذي يتحتم

معه دراسة موضوع التنظيم بعناية فائقة ، وهناك من يرى أنه توجد على أى حال اعتبارات اضافية تجعل دراسة هذا الموضوع ذو أهمية خاصة للدراسة بالنسبة لطلبة الكليات فى عالم اليوم . . وبعد التخرج فان هناك احتمال بالنسبة للطلاب ليس فقط أن يعمل فى منظمة . . بل ان آجلا أو عاجلا ، فانه سيصل الى مراكز سيصبح فيها مسئولاً عن توجيه المنظمة ، والتخطيط لها .

"There is, however, an additional consideration that makes study of organization particularly important for today's college student. After graduation the student in all likelihood will not only work within an organization but sooner or later achieve positions in which he will be responsible for directing and planning the organization".

ولعل من الأهمية بمكان أن تتجنب طبيعة الدراسة لوظيفة التنظيم الخوض فى كثير من تفصيلات التجارب . والعمليات . . والقواعد التى يسوقها أصحاب المدارس الفكرية المختلفة لصياغة نظرية حول مفهوم « التنظيم » ذلك أن هذه التفصيلات قد تخرجنا عن عرض الموضوع بالأسلوب الذى يأمله كل من ينتمى الى العلوم الادارية ، وهو أن يستفيد من هذه الدراسة مدير اليوم . . والمدير المحتمل لمختلف التنظيمات فمن الأفضل اذن أن تسمح الدراسة للممارسين الحاليين . . والذين سيمارسون التنظيم فى المستقبل ، أن يتفهموا على وجه أفضل التخطيط لنشاط المنظمات وتوجيهها .

"To permit the practitioner, actual or potential, to better understand, plan, and direct the work of organizations".

ونحن ايماناً منا بهذا رأى ، ورغبة منا فى اكتمال الصورة لدى دارسى الادارة ، نعرض فى ايجاز الى بعض المدارس الفكرية التى تتعلق

بموضوع التنظيم ، تمهيدا لعرض الخطوات الادارية التى ينبغى اتباعها لتحقيق المفهوم العلمى لتنظيم المشروعات •

وفىما يلى نعرض لبعض هذه المدارس

المدرسة الكلاسيكية : The Classical School

تعتبر هذه المدرسة أقدم المدارس الفكرية التى تناولت موضوع التنظيم ، وجذورها الحديثة ترجع الى أيام « فردريك ونسلو تايلور » ، « وهارنجتن امرسون » ، « وهنرى فايول » •

وهذه المدرسة ترى أنه يمكن تنظيم العمل أو الواجبات بحيث تتمكن من تحقيق أهداف المنظمات بكفاءة •• وهذه المدرسة تعتبر التنظيم كنتاج للفكر السليم الذى يعطى اهتماما أكبر لتنسيق الواجبات عن طريق استخدام السلطة القانونية •

“ An organization is viewed as a product of rational thought concerned largely with coordinating tasks through the use of legitimate authority”.

وقد أوضحنا فى دراسة سابقة كيف أن هذه المدرسة كانت تهتم بإيجاد أسلوب قياسى أمثل لأداء الأعمال ، وأنها اتبعت الأسلوب التحليلى analytical approach لإيجاد هذه الأساليب أو النماذج القياسية •• ثم بعد ذلك يدرّب كل شخص على العمل أو الواجب الذى يؤديه وفقا للنموذج الذى تقرر •• وهكذا اذا أدى كل شخص دوره وفقا للنموذج المعد ، فإنه يسهم فى تحقيق أهداف المشروع •• أى أن العناصر الأساسية لهذه المدرسة هى الأهداف •• والواجبات ••

والسلوك العقل rational behavior وتنسيق الجهود . . والكفاية .

المدرسة الطبيعية : The Naturalist School

أصحاب هذه المدرسة يختلفون عن أصحاب المدرسة الكلاسيكية ، من حيث أنهم يقررون أن التنظيم هو عبارة عن « تجمع أشخاص » . . لهم احتياجات ومصالح وأهداف مشتركة . ويعرف أصحاب هذه المدرسة ، بأنهم أصحاب المدرسة السلوكية ، وقد أوضحنا من قبل أن أصحاب هذه المدرسة يعنون بدراسة مسلك الفرد وتفهم شخصيته ، والجوانب الادارية فيه ، مستهدفة هذه المدرسة من وراء ذلك معرفة تصرفات الانسان . . وتنوع واختلاف هذه التصرفات ، والدوافع التي أدت الى هذه التصرفات ، حيث أن قوة هذه الدوافع تشكل عنصرا على جانب كبير من الأهمية في الضغط عليه للقيام بتصرفات معينة . هذه التصرفات قد تكون بالنسبة لسلوك الأفراد داخل الجماعات متطابقة تماما مع تعليمات الرؤساء . . أو متطلبات المواصفات الوظيفية . . وفي أحيان أخرى غالبا ما تكون متعارضة معها على النقيض . .

وجذور هذه المدرسة ترجع الى تجارب « هاوثورن الشهيرة » - والتي أوضحناها في الفصل الثاني عند حديثنا عن نشأة الادارة العلمية ، عندما تحدثنا عن « التون مايو ورفاقه » - وموقفهم المعارض « لفردريك ونسلو تايلور » ، واهتمام هذه المدرسة بالحالة المعنوية للعمال ، وأثر الروابط الاجتماعية التي تسود في علاقات العمل ، مما يخلق بينهم روح الانسجام التي تسهم في زيادة الانتاج . . الخ . .

وهناك من يرى أن هذه المدرسة بتطورها وتعدد مصادرها وانتشارها السريع ، قد أضافت مزيدا من الاربك لدارسى التنظيم .

"The development of this approach to the study of organizations, with its rapidly expanding mass of data, has posed a major dilemma for the student of organizations".

مدرسة النظم : The Systems Concept

جدت مدرسة ثالثة فيما يتعلق بالنظرة العلمية للتنظيم . هذه المدرسة تنظر الى التنظيم على أنه نظام .. يتكون من أحداث .. ونشاطات ، وغير ذلك من المحتويات اللازم توافرها ، من أجل تحقيق أى هدف من الأهداف

"This approach looks on an organization as a system of events activities, and other components which must exist if any objective is to be realized at all".

أى أن النظام هنا حالة توجد عليها مختلف المجموعات العاملة داخل النظام المتكامل ، وهذه المجموعات تعمل سويا بأسلوب متكامل لتحقيق هدف مشترك .. ونظرا لأن كل مجموعة من هذه المجموعات تقوم بعمل معين ، وهذا العمل يرتبط بأعمال أخرى فى سبيل تحقيق الانتاج النهائى وفقا للخطة المرسومة .. فان مدرسة النظام تعتمد على حسن اختيار القوى العاملة لمختلف الوظائف ، بحيث يتوافر فى هذه القوى المواصفات المطلوبة للوظائف .. اذا تم ذلك .. فان هذا يعنى أن كل وحدة من الوحدات جزء من النظام .. ومجموع الوحدات .. هى مجموع الأجزاء التى تشكل النظام الاجتماعى .

وهناك من يمثل مدرسة النظام بجسم الانسان .. فانه عز وجل خلق الانسان فى أكمل وأتم صورة .. خلق له العديد من الأجزاء والأعضاء .. وكل عضو يؤدي وظيفة .. ووظائف الأعضاء تتكامل مع

بعضها .. والأجزاء والأعضاء ترتبط ببعضها بنسيج من الخلايا ..
والجميع يرتبطون بنخ الانسان عن طريق الجهاز العصبي ، والنخ هو
الجزء الموجه لجميع الأجزاء ، فهو يتكون من آلاف الملايين من الخلايا ..
ومنه تصدر التوجيهات لكل جزئية من جزئيات الجسد .. وبذلك
تستطيع كل جزئية من هذه الجزئيات أن تؤدي وظيفتها مستقلة عن بقية
الأجزاء .. غير أن جميع الأجزاء تقوم بدورها من أجل صالح الانسان
ككل .. فإذا مرض أى جزء من الأجزاء ، تداعى له سائر الأعضاء بالحمى
والسهر .. أى أنه اذا كانت جميع الأجزاء سليمة ، فإن جسم الانسان
يصير سليما .. واذا مرض ولو جزء واحد ، أصبح الانسان مريضا ..
وكذلك التنظيم ، يتكون من أجزاء مقسمة على أساس تقسيم معين ..
أما تقسيم وظيفي .. أو تقسيم إنتاجي .. أو تقسيم جغرافي .. الخ ..
هذه الأجزاء أو التقسيمات ، تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف
مشترك .. هذا الهدف هو أساس تكوين النظام .

ما هو التنظيم ؟ What is Organization

ما هو التنظيم العلمى اذن .. طالما أننا وجدنا أنفسنا أمام هذا
التعدد فى المدارس الفكرية .. وطالما أن طبيعة الدراسة تستهدف ارشاد
طالب اليوم ومدير المستقبل ، وكذلك ارشاد الممارسين للوظائف الادارية
الى المنهج العلمى الذى ينبغى عليهم أن يسلكوه ، من أجل تحقيق
تنظيم علمى سليم ؟ .

للإجابة على هذا السؤال .. نسترشد بكبار علماء التنظيم والادارة
المعاصرين ، الذين حاولوا أن ينهجوا منهجا علميا ، ووجهوا دراساتهم
الى المديرين فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، والى الذين يقومون

بمهام التعليم والتدريب للتنمية الادارية ، والارتقاء بمستوى كفاءة الرؤساء والمشرفين .

ونحن نختار من بين هؤلاء « كوتنز وأودنل » اللذان يريان : « أن التنظيم هو تقسيم أوجه النشاط اللازم لتحقيق الخطط والأهداف ، وتجميع كل نشاط في ادارة مناسبة ، بحيث يتضمن التنظيم تفويض السلطة والتنسيق .

وفيما يلي النص :

“ The authors perceive organization as the grouping of activities necessary to accomplish goals and plans, the assignment of these activities to appropriate departments, and the provision for authority delegation and coordination “

كما ويقول « دكتور ارنست ديل^(٨٤) Ernest Dale » في موضوع بعنوان : ميكانيكية التنظيم The Mechanics of Organization ما يأتي :

« ينبغي على المدير عند القيام بمهمة التنظيم أن ينشئ وظائف عن طريق تقسيم العمل الى أقسام .. كل قسم يمكن ادارته عن طريق شخص واحد .. كما وينبغي أن يقوم أيضا بعمل الترتيبات اللازمة لتنسيق العمل ، والتي تعنى تقرير العلاقات بين مختلف الوظائف » .

وفيما يلي النص :

“In organizing, the manager must create positions by dividing the work into segments, each of which is manageable by a single person. He must also arrange for the coordination of the work, which means determining the relationships among the positions”.

ويقول « جوزيف أ. ليتزر » : يعتبر التنظيم وحدة اجتماعية ،

يكون الأشخاص من خلالها نوعاً من العلاقات الثابتة فيما بينهم (ليس بالضرورة وجها لوجه) ، وذلك بقصد تيسير الحصول على مجموعة من الأهداف أو الأغراض .

“ An organization is considered to be a social unit within which people have achieved somewhat stable relations (not necessarily face to face) among themselves in order to facilitate obtaining a set of objectives or goals ”.

وفيما يلي النص :

ويقول الأستاذة « نيونر و كيلنج وكالوس^(٨٥) / Neuner / Keeling
« Kallaus

« التنظيم عملية إدارية يؤدي الأشخاص عن طريقها وظائفهم ، وتوضع العوامل المادية مع بعضها بأسلوب يكون وحدة قابلة للإدارة ، لتحقيق الأهداف المحددة الخاصة بالشركة .. مثل هذه الوحدة يطلق عليها تنظيم » .

وفيما يلي النص :

“ Organizing is a management process by which people, functions, and physical factors are brought together to form a controllable (manageable) unit to accomplish specific company objectives. Such a unit is identified as an organization ”.

ويقول « آرثر م. ويمر^(٨٦) Arther M. Weimer » عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة أنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، « يتولى التنظيم مهمة تحقيق أهداف المنشأة ، من خلال الاستخدام الفعال للمصادر البشرية وغير البشرية .. وغالبا ما يوفر التنظيم الوسائل التي

تتعلق بتقسيم العمل ، وهيكـل السلطة واتخاذ القرار ، وتنمية علاقات عمل سليمة بين جميع الأشخاص العاملين .

وفيما يلي النص :

“Organization is undertaken to achieve the objectives of the firm through effective use of human and nonhuman resources. Organization usually makes provision for division of work, structuring of authority and decision making, and developing sound working relationships among the people involved”.

ومن التعريفات التي تنتجـه نحو التفصيل نسيا ما يقوله الأستاذان « هايمان وهيلجرت » .. « التنظيم يعنى أن ترد على هذا السؤال .. كيف يمكن تقسيم العمل وانجازه ؟ .. ثم يرد على هذا السؤال قائلا : .. على المدير أن يوضح كل مجموعة ، ويخصص الواجبات لكل وظيفة .. عليه أن يقرر ويحدد مختلف أوجه النشاط المطلوب .. ويعين الأشخاص اللازمين لهذه النشاطات .. وعليه في نفس الوقت أن يقوم بتفويض السلطات اللازمة التي تمكن من تحمل تبعات هذا النشاط . كما ويعنى التنظيم وضع هيكل كإطار يتم من خلاله أداء الواجبات المختلفة .. وتقرير كيفية أداء هذه الواجبات » .

وفيما يلي النص :

“Organization means to answer the question, “How will the work be divided and accomplished ? To answer this question, the manager has to define group, and assign job duties. He determines and enumerates the various activities which are required, he assigns these activities, and, at the same time, he delegates the necessary authority for carrying out the activities assigned. Organizing also means designing a structural framework within which various duties are performed, and deciding how they should be performed.”

وأخيرا نختم هذه التعريفات بما يقوله « لويس أ . آلن

Louis A. Allen

« يمكن تعريف التنظيم ، بأنه الأسلوب الذى يمكن عن طريقه توضيح وتقسيم أداء الأعمال .. وتوضيح تفويض المسؤوليات والسلطات ، وإقامة علاقات من أجل تمكين الأشخاص من العمل معا بأعلا قدر من الفعالية لتحقيق الأهداف » •

“We can define organization as the process of identifying and grouping the work to be performed, defining and delegating responsibility and authority, and establishing relationships for the purposes of enabling people to work most effectively together in accomplishing objectives.”

ونحن نوجه نظر القارئ الى التعريفات الأخرى التى أوردناها عندما تحدثنا فى الفصل الثالث عن الوظائف الادارية ، وتحدثنا عن « التنظيم » كالعنصر الثانى فى الوظيفة الادارية ، وحللنا بعض هذه التعريفات ، ثم خلاصنا فى النهاية الى تعريف اقترحناه لمفهوم التنظيم ، وهو « التنظيم هو العمل على ايجاد حالة توازن فى المشروع ، وذلك عن طريق تحديد أهدافه ، وتوضيح وسائل تحقيقها بتناسق كامل وانسجام تام .. وتحليل مختلف الوظائف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، مع بيان السلطات المخولة لها ، ومسئولياتها وتوضيح ما بينها من علاقات ، مع ايجاد وسائل فعالة للرقابة تمكن من التعرف على الانحرافات فى حينها والمبادرة الى تقويمها • »

ونحن ما زلنا نؤكد أنه يكاد يكون ضرباً من المستحيلات الاستناد الى تعريف منفرد لتعطى صورة صادقة عن مفهوم التنظيم ، أو ما يتضمنه التنظيم العلمى من عناصر ، ومن أجل هذا عرضنا على القارئ مجموعة

من التعريفات لعلماء التنظيم والادارة ، لنعطى مثلاً من تفكيرهم ..
وهذه التعريفات ، بالإضافة الى الاطلاع على ما كتبوه تعطينا حصيلة
وافرة ، يمكن عن طريق الدراسة والتحليل أن نخرج بخطوات علمية ..
هذه الخطوات تعتبر هاديا ومرشدا لرجال الأعمال والمديرين .. ومما
لا شك فيه أنه نتيجة للاختلافات الفكرية ، فاننا قد نجد بعض العلماء
يجذبون منهجا معيناً في تحقيق التنظيم العلمى .. كما وأن علماء آخرون
قد يجذبون منهجا آخر .. غير أن الجميع يلتقون عند هدف واحد ..
هو ارشاد الدارسين والممارسين والمديرين الى الأسلوب الأمثل لتحقيق
التنظيم الجيد للمشروعات •

والقارئ اذا تعمق في قراءة ما كتبناه في الفصل الثالث عن التنظيم
كعنصر من عناصر الوظيفة الادارية ، ثم اذا استعرض بعناية التعريفات
التي أوردناها في هذا الفصل ، فانه يكاد يخرج بأن التنظيم العلمى
للمشروعات يتطلب توافر العناصر الآتية :

— هناك اجماع على أن جميع المشروعات عليها أن تحدد أهدافها
وأغراضها ، على أن يتم هذا في اطار ما يطلق عليه وحدة الهدف •

— على المشروعات أن تقوم برسم السياسات التى تستعين بها فى
ممارسة الوظائف الادارية اذ أن رسم السياسات يرتبط ارتباطا وثيقا
بمعرفة الأهداف والأغراض معرفة واقية •

— التنظيم كعملية ادارية متداخلة مع عناصر الوظيفة الادارية
الأخرى ، وهى التخطيط والتوجيه وملاءمة القوى العاملة ، والرقابة
والتنسيق ، يتطلب ضرورة توافر عنصر القيادة ، اذ أن هناك الكثير من
علماء التنظيم والادارة يعتبرون أن لفظ « الادارة » يحمل نفس معنى

« قيادة » ومن هذا المنطق ينبغي توافر « وحدة القيادة » في مختلف مستويات التنظيم •

— تحديد الشكل القانوني للتنظيم •

— تحليل الوظائف اللازمة للقيام بمقتضيات التقسيم الوظيفي والاداري •

— انشاء تنظيم فعال ، يوجد فيه ترابط وتكامل بين مختلف أجزائه . ولا يسمح على قدر الامكان بحدوث تنظيم غير رسمي داخل التنظيم الرسمي في المشروع •

— استخدام وسائل فعالة للرقابة تضمن كفاءة أداء الأعمال ، وبحيث تشمل الرقابة مختلف أوجه النشاط بالمشروع •
والآن — تتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل •

أولا — مبدأ وحدة الهدف

Principle of Unity of Objective

ينبغي على مختلف المشروعات لكي تقيم تنظيما جيدا ، أن تحدد أولا هدفها تحديدا واضحا ، بحيث يمكن الحكم على مختلف أجزاء المشروع في ضوء الجهد البناء الذي يبذله من أجل تحقيق أهداف المشروع •

“The organization as a whole and every part of it should be judged in the light of how well it contributes to the objectives of the enterprise”.

والعبارة السابقة توضح لنا أن التقاء التنظيم عند هدف واحد ، لا يمنع إطلاقا من أن يكون للتنظيم أهدافا أخرى فرعية ، فكل جزء من

أجزاء المشروع ينبغي أن يكون له هدف .. هذا الهدف ينبغي أن يلتقى مع الهدف العام .. والقول بعير هذا ، كما يقول اريك : « عمل غير منطقي .. وقاس .. ونوع من الضياع .. كما وأنه عديم الكفاءة » .

“Lack of design in organization is illogic, cruel, wasteful, and inefficient”.

ولعل من أهم الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الهدف العام ، والأهداف الفرعية التي تلتقى مع الهدف العام ، وضع أولويات للتنفيذ داخل التنظيم ، ويؤخذ في الاعتبار عند تقريرها الظروف الاجتماعية المحلية ، والمتغيرات العالمية ، فان هذه المتغيرات قد يكون لها أثر على تحقيق هذه الأهداف ، الأمر الذي يتحتم معه أن تكون الإدارة على معرفة كاملة بالامكانيات المتاحة التي ستستخدمها من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وأن هذه الامكانيات جميعها يمكن توافرها في السوق الداخلية .. أم أنها تعتمد في توافرها على أسواق خارجية .. وإذا كانت تعتمد على أسواق خارجية .. فهل تعتمد على مصدر واحد أو دولة واحدة .. الى غير ذلك من الاعتبارات التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الأهداف .

لذلك نجد التنظيمات في مجتمعاتنا الدولية المعاصرة ، الذي يتعرض لكثير من المتغيرات نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل ، ونتيجة أيضا للتكتلات المصلحية ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لبعض الدول التي تريد أن تستأثر بخيرات ومقدرات بعض المجتمعات عن طريق بعض المناورات الاستعمارية السافرة ، كما هو الشأن حينما وقعت أمريكا بجوار اسرائيل تساندها وتعاوضها ضد ارادة المجتمع الدولي بأسره .. من أجل اخضاع العالم العربي بمختلف دوله لارادة وتخطيط السياسة الأمريكية !! .. كل هذا .. مثلا دعى بعض الشركات الأمريكية ..

وعلى وجه الخصوص البترولية ، أن تعارض الحكومة الأمريكية .. لأنها وجدت نفسها في موقف يتعارض مع أهدافها في النمو .. وفي الربح .. إذ أن التنظيم الجيد يستهدف الارتفاع بمستوى الإنتاج ، بحيث يقبل المستهلكون على هذا الإنتاج ويتحقق الربح المنشود في إطار رضى المجتمع الذى يعمل فيه المشروع .. وهذا الربح هو الذى يسهم في تحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع القوى العاملة ، ويحقق مزيدا من الثراء لأصحاب المشروعات .. هذا فضلا عن تقدم المشروع وازدهاره .

ولعل من المناسب أن نوضح العلاقة بين الأهداف والنتائج التنظيمية التى ترتب عليها ، وذلك من المعلومات التى أصدرتها شركة أ. س. جيلبرت الأمريكية A.C. Gilbert Company . على سبيل المثال .

الأهداف العامة Over-all Objectives

- ١ - الحفاظ على الأسلوب الأمريكى فى الحياة Perservation of the American Way of Life بمعنى معارضة الاحتكار بأى شكل من الأشكال سواء فى الصناعة أو النقابات العمالية Labor Unions
- ٢ - خلق المواطن الصالح Good Citizen ، الذى يتحمل نصيبه فى مسئوليات المجتمع Assuming a share of community responsibilities
- ٣ - تنمية الرغبة « فى المعرفة Know-how » وذلك عن طريق الأبحاث والتقدم التكنولوجى المستمر .
- ٤ - تهيئة الشركة لى تصبح مكانا أفضل للعمل ، بحيث يجد

العاملون متعة في العمل getting enjoyment out of work
 وذلك عن طريق اعطاء أجورا جيدة good wages ، والتصرف مع العاملين
 بأمانة وصدق وانصاف fair play ، والاعتراف بكرامة الفرد
 dignity of the individual ، واتتجاه برنامج تقدمي للأفراد .
 progressive personnel program

النتائج التنظيمية Organizational Consequences

١ - التوسع بقدر محدود في نشاط المنشأة .. وعدم التقييد
 بأى نوع من أنواع الاتفاقيات ، أو غيرها من الوسائل التنظيمية التي
 قد تساعد على تحقيق الاحتكار monopoly

٢ - انشاء « ادارة للعلاقات » Department of Relations

٣ - انشاء ادارة مستقلة للبحوث Research Department

٤ - انشاء ادارة للأفراد Personnel Department

الأهداف المالية Financial Objectives

على الشركة أن تحقق أرباحا كافية لمقابلة ما يأتى :

١ - الاستمرار في تحسين تسهيلات المصنع ، وظروف العمل ،
 بحيث يصبح الانتاج أكثر جودة .. ويصبح العمل أكثر متعة .

٢ - تحقيق عائد معقول لجميع حملة الأسهم Stockholders .

٣ - العمل على الاحتفاظ بأفضل جهاز مالى ممكن ، مع اعطاء
 أهمية خاصة نحو الاحتفاظ بالسيولة النقدية الجيدة Good liquid
 position

٤ - اعتبار البنوك أصدقاء للشركة ، ومن هذا الفهم ، فانهم كأصدقاء غائبين ينبغي الاعتراف بمصالحهم عند وضع السياسات المالية
Financial policies

الاساليب التنظيمية لتحقيق هذه الاهداف Organizational Method's of Accomplishing These Objectives

١ - استخدام الاساليب الاجرائية التي تتطلبها الميزانية التقديرية،
Follow-ups ومتابعتها

٢ - انشاء ادارة مركزية للمحاسبة ، والتكاليف ، والرقابة
بالميزانية ، مع ادارات اضافية لا مركزية استشارية ورقابية .

٣ - تحقيق رصيد مركزي Centralized fund ، وتوضيح
الأسلوب الاجرائي لعقد القروض مع البنك .

اهداف البيع Sales Objectives

١ - أعلى جودة للاتاج Highest quality products

٢ - قصر المبيعات على أجهزة الشركة .

٣ - الاحتفاظ بمركز الشركة التسويقي ، والعمل دائما على
تحسينه ، وذلك عن طريق الارتفاع بنسبة المبيعات التي تحققها الشركة .

النتائج التنظيمية Organizational Consequences

هذه الأهداف أدت الى انشاء التنظيمات الآتية :

١ - ادارة مراقبة جودة الاتاج A quality control department

- ٢ - شبكة واسعة للمبيعات ، تتبعها فروع في شتى أنحاء البلاد .
- ٣ - ادارة مركزية لبحوث التسويق . وتصميم ميزانية تقديرية للتسويق ، مع اشراف مركزى دقيق للرقابة على النتائج .

اهداف العلاقات العامة Public Relations Objectives

على الزملاء الاداريين من العاملين ، أن يسهموا بنصيبهم في مختلف أوجه النشاط الاجتماعى النافع Worthwhile civic activities وعليهم أيضا أن يبذلوا جهدهم لتدعيم سعة الشركة الطيبة في مختلف نواحي الحياة in all walks of life وعليهم أن يتصرفوا في شئونهم الخاصة بالأسلوب الذى لا يجلب أى نوع من الضرر على الشركة ، أو عدم الثقة فيها . discrefilit to the company

التأثير التنظيمى Organizational Impact

هذا أدى الى انشاء وظيفة مستقلة للعلاقات العامة
Separate public relations function

اهداف النتائج Production Objectives

- ١ - التأكيد على التنويع emphasis on diversification
اذ أنه يمكن عن طريق تنوع الانتاج diversity in products . التقليل من حدة التقلبات الموسمية seasonal peaks . وكذلك التغيرات التى تحدث فى أذواق الجمهور نحو الاقبال على احدى منتجات الشركة .
- ٢ - ينبغي تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع التسهيلات القائمة فى المصنع ، من أجل تحقيق عمالة كاملة In order to provide full employment

كما وينبغي على الشركة أن لا تلجأ - بصفة منتظمة - الى ابرام عقود فرعية sub-contracting من أجل تحقيق أى نوع من التسهيلات ، الا اذا كان ذلك لأسباب اقتصادية لصالح الشركة ، أو لنقص فى التخصص الآلى أو المعرفة Lack of specialized machinery & know-how

النتائج التنظيمية Organizational Consequences

- ١ - تقسيم العمل الذى يتطلبه الانتاج الى تقسيمات فرعية .
- ٢ - انشاء ادارات للرقابة الانتاجية ، والرقابة الهندسية .
- ٣ - التنسيق بين الانتاج والمبيعات عن طريق المديرين المسؤولين عن هذا النوع من النشاط .

يتضح من المثال السابق ، أنه لا يمكن وضع تصميم لأى تنظيم ، الا فى ضوء الأهداف المقررة وعلى رأسها الهدف العام للمشروع ككل ، . . اذ أن هذا الهدف بالذات هو الذى سيتقرر على أساسه تصميم الهيكل التنظيمى للمشروع بأسره . كما ويتضح أيضا من المثال السابق ، أن كل قسم من الأقسام الفرعية داخل الهيكل التنظيمى للشركة ، يقرر لنفسه أهدافا خاصة . . هذه الأهداف الخاصة ، أو الأهداف الفرعية ، تستهدف أن يحقق كل قسم دوره فى اطار الهدف العام المقرر للشركة ككل . . فمثلا نجد أن الشركة تضع لنفسها هدفا عاما هو « تهيئة الشركة لكى تصبح مكانا أفضل للعمل ، وبحيث يجد العاملون متعة فى العمل ، وذلك عن طريق اعطاء أجورا جيدة ، والتصرف مع العاملين بأمانة وصدق ، والاعتراف بكرامة الفرد ، وافتتاح برنامج تقدمى للأفراد » ، اذا كان هذا هو هدفا عاما ، فينبغى على جميع الأقسام

الفرعية أن تكون لها أهدافا خاصة ، اذا تحققت ، فانها تلتقي تماما مع الهدف العام .. من أجل هذا فاننا نجد أيضا في المثال السابق « أن الأهداف المالية تؤكد على ضرورة تحقيق الشركة أرباحا كافية » .. لماذا؟ لأنه عن طريق هذه الأرباح ، يمكن تحقيق الأهداف العامة التي ذكرناها .. وهكذا .. كل ادارة من الادارات أو قسم فرعى له من الأهداف الخاصة ، ما يتفق تماما مع الهدف العام .. وهذا هو المعنى الذي تقصده من « وحدة الهدف » .. أن يكون الهدف الخاص متفقا مع الهدف العام ، وأن يقوم بدور ايجابي في تحقيقه ، حيث أن الهدف الخاص لو تحقق منفردا دون تكامل أو ترابط أو انسجام مع بقية الأهداف الفرعية في اطار الهدف العام .. نقول لو تحقق بهذا الشكل لأصبح أثره غير مشر ، أو غير فعال .

وينبغي أن يكون واضحا وضوحا تاما ، أن الأهداف أو الأغراض هي الغايات التي تسعى مختلف الشركات نحو تحقيقها ، ومن أجل ذلك فانها تنشئ التنظيم الفعال القادر على تحقيق هذه الأهداف .

من أجل ذلك ، فان الشركات اذا وجدت نفسها في موقف يتطلب تغيير اهدافها .. فينبغي أن لا تتردد في ذلك ، اذا كان هذا في صالحها ، غير أنه عليها فورا أن تقوم بالبحوث الادارية اللازمة لاعادة تنظيمها ، حتى يمكن لها البقاء والاستمرار ، اذ ينبغي أن يكون واضحا ان استمرار أية شركة من الشركات ، أو أية وحدة من الوحدات .. أو أى تنظيم من التنظيمات فكل هذه المترادفات تحمل معنى واحد .. ان الاستمرار يتوقف على حسن التنظيم .. وحسن التنظيم يتوقف على معرفة الهدف .. واذا تغير الهدف استتبعه بالضرورة تغير التنظيم .. وذلك حتى يمكن ملائمة مختلف اوجه النشاط للأهداف الجديدة التي تقررت ، ويجمع الكثير من علماء

التنظيم والادارة على أن الجهد الإداري الذي يبذل في سبيل تحديد الهدف ، يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، لأن هذا الهدف هو محور النشاط الإداري بأسره .. وهو أيضا أساس تحقيق هيكل تنظيمي فعال .

ويرى « لويس أ. ألن » أن جميع الأهداف يمكن تقسيمها الى قسمين : أهداف اقتصادية .. وأهداف اجتماعية .. أما الأهداف الاقتصادية فهي تلك التي تهتم باعتبارات السوق .. أما الأهداف الاجتماعية ، فتلك التي تهتم باهتمامات الشركة نحو موظفيها ، وحاملين أسهمها ، والجمهور بوجه عام .

“ Objectives may be divided into two categories, economic and social. Economic objectives are goals with respect to the market place. Social objectives refer to the company's intentions toward its employees, share-holders, and the public at large.”

ثانيا - وضع السياسات

Policy Making

تعتبر السياسات جوانب مرشدة عند التفكير في اتخاذ القرار ، ويرى البعض أن الأهداف السابق تقريرها لمختلف الوحدات تعتبر في حد ذاتها سياسات عامة ، وذلك لأنها تعطي هذه الوحدات المرشد الرئيسي لطريقة التفكير والعمل .. وهناك من يرى أن السياسات تتعدد بقدر تعدد المستويات الموجودة في الهيكل الإداري .. فمثلا توجد سياسة رئيسية تحكم المنشأة ككل ، ثم تتعدد هذه السياسات مع تعدد الإدارات والأقسام الفرعية ، وهذا التعدد يوجد نتيجة لاستخدام قاعدة تفويض السلطة ، وتحميل الرؤسسين واجبات ، وتبعات ، ومساءلتهم عن نتائج ما يتحملوه من مسئوليات .. ويهدف الذين يقيمون المشروعات

التجارية والصناعية الى تحقيق منفعتين : منفعة المستهلك من ناحية ، ومنفعة من يؤسسون المشروع من ناحية أخرى ، ولذلك فإن من أهم ما يجب أن يعنى به من يقيمون المشروعات هو تحديد الهدف تحديداً يمكن كل أعضاء المشروع من فهمه وتقديره ، ووضع السياسات يعتبر نوعاً من التخطيط *policy formation is a type of planning* . كما وأن السياسات تعكس وترجم الأهداف *reflect & interpret objectives* .

ويوضح الاستاذان « كوتنز وأودنل » تعدد السياسات بقدر تعدد المستويات ، فيقولان : « توجد السياسات على هيئة طبقات .. فمثلاً تقرر الادارة العليا سياسات الانتاج الرئيسية للشركة .. هذه السياسات بدورها يتولد عنها سياسات بحوث ، وسياسات تسويق . وسياسات مالية .. واذا لم تقم الادارة العليا بنفسها بوضع سياسات فرعية .. فإن المديرين في المستويات الأدنى لهم أن يضعوا السياسات التي تحكم بحوث الانتاج ، وبحوث التسويق ، والاعلان .. الخ .. والسياسة الرئيسية للشركة ينبغي أن تكون منطقية وواضحة ، بحيث يمكن معها وضع السياسة الفرعية في سهولة .

وفيما يلي النص :

“Policy exists in layers. For instance, basic company product policies are most often determined by top management. These, in turn, generate research policies, marketing policies, and financial policies. If top management does not itself generate derivative policy, managers at lower levels may develop policies governing product research, marketing research, advertising, etc. Basic company policy must be so logical and clear that derivative policy can be easily formulated”.

ومما لا شك فيه أنه ينبغي دائماً التأكد من أن جميع السياسات الفرعية متناسقة مع السياسة الرئيسية للشركة بحيث تسهم في تحقيق

الأهداف •• كما وأن وضوح هذه السياسات له أهمية إدارية ، ليس فقط من حيث التوجيه والإرشاد ، بل أيضا من حيث تحقيق أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في الوقت ، لأن المديرين يعملون في ضوءها وعلى هديها ، وبذلك لا ينفقون جهودهم ووقتهم لإيجاد السياسات التي قد يرونها مناسبة •

والسياسات هي الإطار العام الذي تعمل في نطاقه الإدارة ، إذ أنها تعبر عن اتجاهات الإدارة لما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد وأعمالهم ، ومن أجل ذلك تعتبر السياسات المرشد لاتخاذ القرارات في المنظمات ، وغالبا ما تفصح المنظمات عن سياساتها في صورة بيانات •

وفيما يلي نورد مثلا لما أعلنته « شركة ستاندارد أويل » للبتترول عن سياستها فيما يتعلق بعلاقاتها العامة •

« نحن نطرق ميدان الأعمال في مجالات البحث عن البترول لنقوم بصنع منتجات جيدة ، ونبيعها بسعر عادل ، ونحقق أرباح » •
« ونحن نحاول أن نعمل لما فيه مصلحة أصحاب المشروع ، والعمال ، والمعلماء ، والجمهور » •

« وسياستنا للعلاقات العامة قائمة على أساس معاملة الجمهور بالحق ، واعطاء وزن كبير لآرائهم وتفهمهم باستمرار لتحقيق أهدافنا » •

وتفيد السياسات في التعرف على مدى سلامة التصرفات ازاء مشكلة من المشكلات ، خاصة اذا كانت السياسات الموضوعة قد تنبأت مقدما بحدوث مثل هذه المشكلات •• فمثلا معظم أفراد القوى العاملة تحصل على أجازتها في الصيف ، ولكن يحدث أن يحتاج بعض أفراد القوى العاملة الى يوم أو بعض يوم بمناسبة افتتاح العام الدراسي لمعاونة

أبناءهم على دخول مدارسهم ، ويعلم المديرون أن عدم تحقيق هذه الرغبة لن يلق فقط مقاومة هؤلاء الأفراد ، بل يستتبعه أيضا تغيب عدد كبير من أفراد القوى العاملة بدون اذن .. كما وأنهم يعرفون أن المنشأة اذا لم تتخذ أى قرار فى هذا الموضوع . فان التغيب سيكون كبيرا لدرجة قد تنوق سير الانتاج بمعدله العادى .

وعلى هذا الأساس ، فان السياسات التى توضع ينبغى أن تراعى مقدما حدود مثل هذا الموقف وتعمل على معالجته بما فيه الصالح العام ، فالسياسات ينبغى أن توفق بين احتياجات المشروع ورغبات وظروف القوى العاملة .

ونعل هذا هو الذى دعى الى اعتبار المرونة عنصرا أساسيا من عناصر وضع السياسات .. أن يكون دائما الصالح العام هو الهدف . الأمر الذى يتحتم معه استخدام العقل وأعمال الفكر ، ولذلك كثيرا ما نجد بعض الألفاظ المرنة توضع عند وضع السياسات .. مثل «الا اذا اقتضت ذلك الظروف القصوى» .. أو «كلما أمكن ذلك» .. وبذلك تقسح السياسات للملكة الخلق والابداع والابتكار أن تجد سبيلها اذا ما وجدت الادارة نفسها فى ظروف تضطرها لاتخاذ قرار .

ومما لا شك فيه أنه يحسن دائما عند تقرير منهج معين أو سياسة فرعية معينة جديدة تتلاءم مع تحقيق السياسات الرئيسية ، أن يقوم المسئولون بشرح كل ما يتعلق بهذه السياسة بجميع وسائل الاتصال الممكنة .

ونوجه النظر الى حقيقتان تواجهان واضعى السياسات ، أنهم قد يغفلون عن ذكر أو تضمين السياسات بعض المعانى التى يعتقدون أنها من قبيل المفاهيم السائدة فى الشركة ، بحيث لا توجد ضرورة للنص

عليها في الكتيبات التي توضح وتشرح هذه السياسات .. وكذلك صعوبة وضع أنماط أو مقاييس أو معايير يمكن الاستناد إليها في تقرير مدى نجاح هذه الأهداف .

وهناك اجماع على ضرورة أن تكون السياسات مكتوبة ، وأن هذا له مزايا عديدة ، وذلك كما يقول « بوز آلن ، هاميلتون Booz Allen & Hamilton .

« السياسات المكتوبة توضح أنها بنيت على قرارات صائبة اتخذت في الماضي ، وتحتفظ بطاقة المديرين للقرارات الجديدة التي ستتخذ ، وتخلق مناخا يمكن الفرد من اتخاذ قراراته عن ثقة ، وتدفع الإدارة قدما للعمل عن طريق تقليل الجهد الذي يبذل في الأمور الروتينية المتكررة ، وتدعم استمرار الجهد الجماعي عبر السنين ، وثبات المشروع .. كما وتحرر الإدارة العليا بحيث تغطي أهمية أكثر للمشروعات اليومية وبرامج المستقبل ، أو بمعنى أوضح .. فإن السياسات المكتوبة تعتبر افضل طريق لوضعها موضع التنفيذ .

Putting policies in written is the best way of putting them to work.

الفرق بين السياسات والقواعد Rules

ان توضيح معنى السياسات يتضمن التفرقة بين السياسات والقواعد ، فكليةما بيانات موضوعة لتؤثر على سلوك الأفراد في المنشآت . والسياسات عادة تكون أوسع من القواعد ، هذا فضلا عن أنها تصاغ في عبارات عامة .

واذا كانت السياسات تعتبر المرشد للعمل ، فإن القواعد تحدد تماما ما ينبغي عمله ، وهي تتضمن

الجزاءات التي تترتب على انحراف القوى العاملة عن الأخذ بها ، هذا بينما تكون السياسات من المرونة بحيث يمكن سرعة تغييرها اذا لزم الأمر دون أن يترتب على ذلك أى نوع من أنواع العقاب .

ولنضرب مثلاً لتوضيح ما سبق ، ما يتعلق بجانب الأمان Safty في إحدى الشركات الصناعية ، فإن جانب الأمان قد يتطلب العديد من القواعد ، كمنع التدخين مثلاً ، أو ضرورة ارتداء نظارة الأمان لصيانة العين ، أو ضرورة ارتداء أحذية خاصة يتطلبها نوع العمل ، فهذه جميعاً قواعد يجب الأخذ بها في نطاق العمل . هذا بينما نجد أن سياسات الأمان تختلف ، فإن سياسات الأمان قد تقرر ما اذا كان على الشركة أن تمد القوى العاملة بها بمتطلبات الأمان ، كأن توفر لهم الملابس والأدوات اللازمة ، والعمل باستمرار على تفهيم القوى العاملة التطبيق العملي لمقتضيات الأمان ، ومتابعة هذا التطبيق والتدريب للنظر في مدى ماحققه من نجاح .

إن المثال السابق يوضح لنا مدى الارتباط الوثيق Interdependence بين القواعد والسياسة ، فالسياسة تضع الإطار العام المرشد لقواعد الأمان ، فإذا ما طبقت هذه السياسة ، فإن الإدارة تضع القواعد التي تسكن من تحقيق أهداف هذه السياسة .

الفرق بين السياسة والإجراءات :

إن توضيح الفرق بين السياسات والإجراءات يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، فالإجراءات هي انعكاس للسياسة Reflection of policy وهي غالباً ما تكون أساس الملاحظة في حالة ما إذا كان هناك نقص في السياسات القائمة ، هذا فضلاً عن الإجراءات قد تحيد عن السياسات

الموضوعة ، على الأقل لفترة قليلة ، كما هو الحال اذا ما أصدرت احدى الشركات تعليماتها للمقدمين (رؤساء العمال) بعدم الاستماع الى آلام العمال الا بعد توضيح الأمر لادارة المستخدمين والحصول على اذن منها .
فهنا لا تغير الشركة من سياستها القائمة على أساس تصريف رؤساء العمال لأكبر قدر ممكن من الأمور على مستوى مرحلتهم ، انما تعمل تغييرا مؤقتا في الاجراءات تستهدف من ورائه تهيئة الوقت الكافي لرؤساء العمال لتدريب القوى العاملة الجديدة التى ستضم للعمل تحت امرتهم .

والاجراءات التى توضع للقيام بعمل معين تعتبر اسلوبا عمليا للخطوات الواجب اتباعها لاداء هذا العمل بحيث تدرب عليه القوى العاملة المستخدمة كوسيلة مثلى لتحمل اعباء ومسئوليات الوظائف التى تشغلها . كما وتتضمن الاجراءات وسائل المراقبة على اداء هذه الأعمال ، هذا فضلا عن أن الاجراءات تدعم باستمرار السياسات الموضوعة .

ويعتبر وضع السياسات مرحلة أعلى من مرحلة وضع الاجراءات ، اذ أن السياسات يضعها من لديهم سلطة الادارة العليا فى المنشآت ، وعلى ذلك فان الاجراءات ينبغى أن توضع فى نطاق السياسات الموضوعة .

كما وينبغى أن نلاحظ أنه اذا وضعت سياسات سليمة للمنشأة ولم تدعم بالاجراءات القادرة على تنفيذ هذه السياسات ، فانما يعتبر الجهد المبذول فى وضع السياسات جهدا ضائعا عديم الجدوى ، فالسياسات السليمة ينبغى أن تدعم باجراءات سليمة ، حتى يمكن لكليهما أن يحققا أهداف المشروعات وعلى هذا فان السياسات تعتبر المرشد للعمل ، وهى تأخذ فى الاعتبار عند وضعها ما قد يجد من مواقف دون تناول حالات فردية معينة ، هذا فضلا عن أن السياسات توضع

لقترات طويلة نسبيا ، وهي ترسم الطرق المختصرة Short Cuts للتدريب وتوجيه القوى العاملة •

وينبغي أن يراعى عند رسم السياسات بعيدة المدى أن تكون من المرونة بحيث تسمح بإجراء التغييرات اللازمة كلما تطلبت الظروف ذلك ، فإن وجود مثل هذه الخطط يحول دون الارتجال في اتخاذ قرارات قد تحقق فائدة عاجلة في أمد قريب ، ولكنها لا تتفق مع الأهداف البعيدة المدى ، وهذا ما يجعل من الخطأ تنفيذها . ثم ان غياب مثل هذه الخطط كثيرا ما يؤدي الى تكرار نوع الأخطاء ، وفي ظل هذه الظروف يندر أن تتحقق التحسينات •

ان السياسات ترتبط دائما وأبدا بأهداف المشروعات ومن أجل تحقيق هذه الأهداف توضع خطة سليمة لتحقيق ادارة رشيدة • ويقع عبء وضع السياسة العامة للمنشأة وتحديد أهدافها على عاتق من كونوا المشروع أو مولوه •

والأهداف هي أول مقدمات السياسة التي تتكون من العوامل الآتية :

١ - الأساس الأخلاقي للمشروع

Ethical Foundation of the Enterprise

أى وضع قواعد للعلاقة بين المشروع وبين أفراد المجتمع الذى يعمل فى نطاقه كالمستهلكين والتجار ، وكذلك وضع قواعد الاستخدام أى طرق التعامل مع الموظفين •

٢ - الأساس النظامي Organizational Foundation

ويهدف الأساس النظامي الى توضيح سير العمل في المشروع فيما يتعلق بالعمليات الخارجية من ناحية وما يتعلق بقنوات التوزيع . وكذلك فيما يتعلق بالعمل الداخلى وما يتطلبه من وسائل الاعداد وطرق الانتاج واجراءات ومواصفات الوظائف المختلفة لمن يرغب فى شغلها ووسائل الرقابة .

ويتضح من العاملين السابقين أن للسياسة جانبين ، جانب خارجى وجانب داخلى . يرسم الجانب الأول علاقة المنشأة بالعالم الخارجى ويوضح الجانب الثانى مقومات المنشأة نفسها .

وعلى ذلك فالسياسة السليمة تمكن الادارة من تحمل المسئوليات التى تتعلق باشتراكها فى حياة المجتمع على الوجوه الآتية :

(أ) ان تساهم فى حياة المجتمع بما تنتجه او تورده من سلع ، او القيام بالخدمات التى تضطلع بها .

(ب) ان تساهم فى رفاهية المجتمع بتحسين نوع وكمية المنتجات وتخفيض الأسعار دون الاقلال من جودة المنتجات لرفع مستوى معيشة الافراد باتاحة الفرص لهم فى تحقيق مزيد من الرغبات او فى التوفير او رفع مستواهم الثقافى .

(ج) رفع مستوى الاستخدام بتعديل شروط العمل وتحقيق الرضا الشخصى والجماعى بالعمل .

(د) المساهمة فى تقدم المجتمع الذى يوجد فيه المشروع .

هذه القواعد الأربعة السابقة ، تكون السياسات العامة للمشروع

وهى تلائم جميع نواحي النشاط . وكلما كبر حجم المشروع واتسع نطاقه ، كان من الواجب أن يقسم نشاطه من حيث الإنتاج أو البيع أو النقل أو بالتقسيم الجغرافى أو بالتقسيم الوظيفى .. وهكذا تحتاج الإدارة الى تعديل سياستها لتتفق مع هذا التقسيم ، وتحقق التناسق ، بين أجزائها المختلفة .

ويجب على المنشآت أن تعلن عن سياستها فى الداخل والخارج إذ أن ذلك يحقق فائدة عظيمة فى رفع كفاية الإدارة . وكما سبق أن أوضحنا ، أن السياسة هى أساس البناء النظامى للمشروع وهى ضرورية للقيام بأعماله ، فما لم تعرف بوضوح يتعذر وضع نظام للمنشأة ، أو تحديد مسؤوليات وعلاقات رجال الإدارة أو ضمان سير العمل بين التنفيذ Executives بدرجة عالية من الكفاية والتناسق .

والسياسة لازمة أيضا لوضع أساس خطة العمل فيما يتعلق برأس المال والمعدات اللازمة وفنون التوزيع والاستخدام وشراء المواد الأولية . كما انها تفيد أيضا فى تحقيق التناسق فى المشروعات الكبيرة وفى رفع الروح المعنوية للعمل ، فحيثما كانت واضحة ومعروفة فى نطاقها العام أو الخاص فى هذا ضمان تقدم المشروع وقيام التنفيذ بتحمل مسئولياتهم فى التغييرات التى تطرأ يوما فيوما .

والسياسة هى الأساس الذى تقاس بموجه نتائج الإدارة ، فان وضع مقاييس سلامة الأداء فى المنشآت هى من مسئوليات مجلس الإدارة ، وعلى ذلك فان من واجبه أن يتأكد من تحقيق أهداف المشروع ومن أن السياسات الموضوعة قد اتبعت ، كما أن عليه أن يتأكد من أن جميع العمليات قد تمت بدرجة عالية من الكفاية وبأقل النفقات . وهنا يلزم الاستعانة بالرقابة والحسابات المالية .

ويجب أن تستند السياسة الى حقائق ، ويعنى هذا فى المشروعات التجارية والصناعية أن السياسية تبنى على التنبؤ بحالة السوق أو بحالة الانتاج وغيرها من العوامل الاقتصادية ، ويشترك فى وضع هذه السياسة الرؤساء المنفذون مع مجلس الادارة لما لهم من خبرة فنية فى التنبؤ بحالة السوق والمبيعات المحتملة . كما وأتينا اذا أخذنا فى الاعتبار الناحية المعنوية ، فان تحمل رجال الادارة بالمسئوليات عن العمل فى المنشأة ، يتطلب أن يؤخذ رأيهم فى أساس التنظيم فيها .

ووضع السياسة ليس عملا مستمرا ، اذ أن مجلس الادارة يضع الخطوط العامة ويضيف اليها التعديلات التى تقضى بها الظروف ، ولكن دراسة هذه السياسة عملية دائمة تتم بالمناقشة بين عضو مجلس الادارة المنتخب أو المدير العام ومساعديه من الرؤساء والمنفذين .

وهكذا يتضح أن الادارة تقوم بوضع السياسة التى يجب أن تكون من المرونة بحيث يمكن تنفيذها واعادة تعديلها كلما تغيرت الظروف .

الفرق بين السياسة والاستراتيجية Strategy

لعل من الأمور التى عرفناها من دراستنا عن السياسات .. أنها لا توضع من فراغ Policies not made in a vacuum ، وأن صنعها غالبا لا يكون نتيجة لاسهام مدير واحد .. بل انها تتم نتيجة لعديد من الدراسات التى تجربها مختلف الوحدات للنشاط المماثل المنافس للعملاء، للموردين ، للموظفين .. لرؤساء الادارات والأقسام فى نطاق هيكل البنيان التنظيمى للوحدة .. وعوامل أخرى داخلية وخارجية للمشروع .

وحتى تلقى ضوءاً على ما تتبعه المشروعات في الخارج سنقرب مثلاً لبعض هذه الأبحاث والدراسات ... موجهين النظر إلى أن هذه الأبحاث تتم قبل إنشاء المشروعات ، وحينئذ تعتبر ركناً أساسياً من أركان تأسيس المشروعات . . كما وأن هذه تستمر مع حياة المشروع ، حيث أن الإدارة العليا المثلة في أعضاء مجلس الإدارة تداوم على هذه الدراسات لتقرير السياسات المناسبة للأمور أو المواضيع المتجددة ، ثم تعدل مختلف الأقسام بعد ذلك من سياساتها المرشدة لجوانب العمل في مختلف الأجزاء .

وفيما يلي بعض هذه الأبحاث :

- (أ) خصائص المجتمع .
- (ب) المنشآت التجارية المحلية المنافسة .
- (ج) عدد المستهلكين وحجم الأعمال المرتقب .
- (د) التسهيلات التجارية .
- (هـ) الناحية المالية .

(أ) خصائص المجتمع Community Characteristics

١ - هل المجتمع الذي سيقام فيه المشروع مجتمع مستقر ثابت ، أم أنه مجتمع سريع التغير ؟

٢ - ما هو عدد العمال والموظفين الذين يعتمدون في كسب رزقهم ومعاشهم على الصناعات التي توجد بالمنطقة ، وما هو التأثير المحتمل على الحالة المالية للمشروع إذا حدث وفشل أحد هذه المشروعات الصناعية ؟

- ٣ - هل يعتبر النشاط التجارى والصناعى بالمجتمع مرض بوجه عام ؟
- ٤ - ما مدى استقرار التوظيف ؟ واذا كانت نسبة دوران العمل مرتفعة ، فما هى أسبابها ؟
- ٥ - هل يشارك سكان المنطقة فى أوجه النشاط المختلفة فى المجتمع الذى يقطنون فيه ؟
- ٦ - ما مدى توافر الكفايات القادرة على تحمل أعباء الوظائف وتوجيه سير المشروع ؟

(ب) المنشآت التجارية المحلية المنافسة Local Competition

- ١ - ما هو عدد المنشآت ذات النشاط المماثل فى المنطقة .. وما هى أنواعها .. وما هو حجم نشاطها التقريبى ؟
- ٢ - اذا كان من بين هذه المنشآت من لا يرضى عنه أفراد المنطقة فما هى أسباب عدم الرضا ؟
- ٣ - ما هى الوسائل المحتملة التى يمكن عن طريقها التفوق على المنشآت المنافسة ؟
- ٤ - ما هى درجة المنافسة المتوقع أن يقابل بها المشروع ؟ هل ستكون هذه المنافسة قوية أو ضعيفة .. وهل يتوقع أن تلجأ هذه المنشآت الى وسائل غير شريفة لعرقلة نشاط المشروع ؟
- ٥ - اذا كان هناك مشروعات قد فشلت فما هى أسباب هذا الفشل ؟

(ج) عدد المستهلكين وحجم الأعمال المرتقب :

Trading and Prospective Consumers.

- ١ - مساحة المنطقة التي يمكن أن تستفيد من قيام المشروع .
- ٢ - عدد العائلات التي تعيش في المنطقة .
- ٣ - عدد المستهلكين المرتقبين .
- ٤ - حجم رقم الأعمال المرتقب .
- ٥ - هل حجم المنطقة من الاتساع بحيث يسمح بإنشاء فروع في بعض الأحياء في المستقبل ؟

(د) التسهيلات التجارية : Commercial Facilities

- ١ - هل يمكن استئجار مكان مناسب ؟ وما هي قيمة ما يدفع فيه من إيجار ؟
- ٢ - هل جميع المرافق العامة كالمياه والكهرباء والمواصلات مثلاً متوفرة ؟

(هـ) الناحية المالية Financing

- ١ - هل يمكن الحصول على رأس المال اللازم لإقامة المشروع بدون الالتجاء إلى عقد القروض ؟
- ٢ - هل من رأى الذين يؤسسون المشروع تكون احتياطات كافية سنوياً لتدعيم مركزه المالي ؟

(و) بعض الأسئلة التي تتعلق بتشغيل المشروع :

- ١ - مدى توافر الكفايات الفنية والادارية اللازمة للمشروع .
- ٢ - هل في مقدور المشروع أن يدفع المهيا والأجور المناسبة لهذه الكفايات ؟
- ٣ - وضع الميزانية التقديرية لتشغيل المشروع لفترة عام مقبل .
- ٤ - ما هو رقم المبيعات الذي يسمح بتغطية جميع النفقات وتكون الاحتياطات الكافية ؟
- ٥ - ما هي المصادر المختلفة التي سيلجأ إليها المشروع لتمده باحتياجات نشاطه ؟

واذا كانت جميع الأبحاث السابقة لازمة وضرورية من أجل تقرير سياسات معينة ، الا أن هناك عاملا له أثره الكبير في حياة المشروع واستمراره ، في ظل مجتمعنا الدولي المعاصر الذي يتميز بوجود منافسة حادة ، الأمر الذي أدى الى أن يطلق البعض عليها « حرب المنافسة » .

واذا كان مجتمعنا الدولي المعاصر يبيع كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة في الحرب التي تشنها الدول من أجل تحقيق أغراضها ... فإنه أيضا في عالم التجارة ، يتوقع أصحاب الأعمال في بعض الأحيان من البعض أن يلجأ الى بعض هذه الأساليب ، وان كانت أساسا غير مقبولة ومرفوضة ، الا أن أصحاب المشروعات ومن ورائهم المديرين ينبغي أن يكونوا دائما على حذر .. ومن هنا يقومون بدراسات عميقة لمعرفة الوسائل المحتملة التي يمكن عن طريقها التفوق على المنشآت المنافسة .. درجة المنافسة المتوقعة للمشروع .. وهل ستكون هذه المنافسة قوية أو

ضعيفة .. وهل يتوقع ان تلجا هذه المنشآت الى وسائل غير شريفة لمرقلة نشاط المشروع .. كل هذه الجوانب ودراستها من اجل وضع السياسات التي تقابلها وتتغلب على مصاعبها هي التي نطلق عليها في الادارة « استراتيجية » .. فالاستراتيجية هي اذن الخطط التي توضع في ضوء معرفة حقائق السياسات التي يطبقها الآخرون ، هذه الحقائق تساعد على اتباع استراتيجية قد يكون من شأنها اجراء تميمينات جديدة للسياسة لمقابلة خطط وسياسات الآخرين ،

“ Strategy may require some adaptation to meet the plans and policies of others ”.

ولعبة الشطرنج مثلا .. مثلها في ذلك مثل الحرب .. ومثل ما يحدث في دوائر الأعمال .. ينبغي دائما أن يؤخذ في الحسبان استراتيجية المنافس .. أى توقع الخطوات التي سيتخذها . للاستعداد مقدما لمقابلتها .. أو بمعنى آخر فان اللاعب الماهر ينبغي عليه أن يعدل من خطته طبقا للتحركات والخطط المتوقعة للمنافس .

“ The skillful player, therefore, shifts his plans in accordance with the moves and probable plans of opponents ”.

ومما لا شك فيه أن الانسان حتى وان أخذ كل هذه الاعتبارات في الحسبان ، فان احتمال خسارته قائم ، وذلك في حالة اذا ما كان المنافس أكثر منه قدرة ، وأعلى مهارة في صياغة خطته الاستراتيجية .

ونحن اذ استعرنا من المصطلحات العسكرية بعض الفاظها .. والتي منها مثلا مصطلح « تكتيكات Tactics » .. فان التكتيكات هي عبارة عن الخطوات التفصيلية التي يمكن عن طريقها وضع

الاستراتيجية موضع التنفيذ بحيث تكون هذه الخطوات مؤثرة وفعالة ومنتجة .

وكذلك أيضا في دوائر الأعمال ، فانه بعد تقرير استراتيجية معينة ، فلا بد أيضا من اعداد برنامج مفصل للعمل بحيث توضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ .

" A program of detailed action is required to implement the strategy".

واذا أردنا أن نوضح بعض الاستراتيجيات المستخدمة في دوائر الأعمال في الخارج ، فاننا نجد أن احدى الشركات قد تدفع الى السوق باحدى السلع التي قد تكون أصلا لا ترغب في انتاجها أو بيعها ، انما تفعل ذلك فقط بقصد تشييط همّة المنافسين .. اذ يقوم المدير المالي بحذق ومهارة بعمل بعض التحريات عن بعض البنوك ، وهما أنه يقوم بذلك للتعامل معها ، وذلك اذا ما وجد أن البنك الذي يتعامل معه فعلا بدأ يضع أمامه بعض الصعوبات فيما يتعلق بعقد القروض .

كما وأن هناك بعض الاستراتيجيات الشائعة .. مثل « اضرب والحديد ساخن Strike while the iron is hot » .. - .. « الوقت خير شاف Time is a great healer » .. - .. « الخل من الداخل Bore from within » .. - .. « الاتحاد قوة In union » .. - .. « there is strength » .. - .. « فرق تسد Divide and rule » .. - .. « مرر الدولار ! pass the buck » .. - .. « احتفظ بالبارود Conserve your gun powder » ..

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد قبل أن نختم هذا البحث ، أن

استراتيجية السياسات لتحقيق الأهداف تتطلب ضرورة توافر عنصر المرونة في تكوين السياسات وتنفيذها .. فقد تكون احدى السياسات الرئيسية وأهدافها واضحة ، وقد تكون معظم السياسات الفرعية المشتقة منها واضحة كذلك ، غير أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان ردود فعل هذه السياسات على الأشخاص الذين يتأثرون بها .. وهنا تستطيع الاستراتيجية أن تقوم بدور حاسم في نجاح هذه السياسة .

“ The reactions of persons affected by the policies must be taken into account, and here strategy can be decisive in the success of a policy ”.

ثالثاً - وحدة القيادة

Unity of Leadership

أوضحنا عندما شرحنا في الفصل الثالث من هذا المرجع الوظيفة التوجيهية ، كعنصر من عناصر الوظائف الادارية ، أن هذه الوظيفة تعتبر بالدرجة الأولى « وظيفة ارشادية » تستهدف حسن أداء القوى العاملة لأعمالها ، ثم أوضحنا أن هناك من يعتبر أن جانباً من الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها المدير أو أى رئيس « صفة القدرة على التعليم » ، وأنه ينبغي أن يؤدي هذه المهمة بكفاءة تامة .. لماذا ؟ .. لأن المدير أو الرئيس ينبغي في أى مرحلة من المراحل ، أن يؤدي وظائفه الادارية .. من تخطيط .. أو تنظيم .. أو تعيين .. أو توجيه .. أو رقابة .. أو تنسيق ، بكفاءة .. وهو يقوم بهذه الوظائف أثناء تعامله مع الناس وعن طريقهم with and through people . كما وأن السياسات والبرامج ذات التأثير على جميع الوظائف الادارية تتم عادة في دورات تعاونية مع الرؤساء .. والزملاء أو المرؤوسين ، وعلى هذا الأساس ، فإن جميع أوجه التعامل التي يقوم بها المدير ، انما تتم مع الناس ..

At every turn, the manager deals with people .. ولعل هذا يوضح لنا السبب الذى من أجله تؤكد على أن مفهوم الإدارة قائم على أساس قدرة المدير على انجاز الأعمال عن طريق الآخرين .. ولا يمكن أن ينجز أعمالا عن طريق أشخاص آخرين الا اذا كان ذو قدرة على التأثير فيهم ، حتى يتمكن من تحقيق أهداف المشروع .. ومن هنا تتضح أهمية صفة « القدرة التعليمية » التى ينبغى أن يتصف بها .. وكذلك « قدرته التأثيرية » على رؤوسه .. وذلك حتى يمكنه أن يوضح لهم أعمالهم .. ويحفزهم على التفكير ، وتوجيه جهودهم بالأسلوب الذى يريده .. وهذه هى القيادة .

مفهوم القيادة

يعرف « كوتتر وأودنل » القيادة بأنها : « القدرة على أحداث تأثير فى الأشخاص عن طريق الاتصال بهم ، وتوجيههم نحو تحقيق أحد الأهداف "The ability to exert interpersonal influence, by means of communication, toward the achievement of a goal".

ويعرف الاستاذان « هايمان وهيلجرت » القيادة بما يأتى : «القيادة هى القدرة التى يمتلكها أحدهم فى التأثير على أفكار الآخرين ، واتجاهاتهم وسلوكهم ... وهذا يعنى أن أى انسان يكون قادرا على التأثير فى الآخرين وتوجيههم نحو هدف مشترك ، فانه يقوم بمهمته كقائد » .

وفيما يلى النص :

"It is the ability one possesses to influence the opinions, attitudes, and behavior of others which actually comprises leadership. This means that anyone who is able to direct or influence others toward some common or shared position can function as a leader".

ويقول « بيتر ف . دركر » .. « القيادة هي الارتفاع بصيرة الانسان الى نظرات أعمق .. والارتفاع بمستوى أدائه الى مستويات أعلى .. وبناء شخصيته بحيث يتعدى حدوده العادية .. وليس هناك أفضل من أساس لبناء هذه الشخصية القيادية من روح الادارة ، التي تطبق عن طريق العمل اليومي للمنظمة ، المبادئ الحازمة للقيادة ، والمسئولية ، والارتفاع بمستويات الأداء ، واحترام الفرد وعمله » .

وفيما يلي النص :

“Leadership is the lifting of a man's vision to higher sights, the raising of a man's performance to a higher standard, the building of a man's personality beyond its normal limitations. Nothing better prepares the ground for such leadership than a spirit of management that confirms in the day-to-day practices of the organization strict principles of conduct and responsibility, high standards of performance, and respect for the individual and his work”.

ويعرف « آرثر . ويمر » القيادة بأنها « مجموعة من الصفات الحسية . التي تجد صعوبة في تحديدها . وتعميمها . وأحد الطرق لتعريف دور القائد المدير ، هو في قولنا .. قدرته على أن يجعل الأشخاص العاديين يؤدون عمل المستويات الأقدر من الناس » .

وفيما يلي النص :

“Leadership is such an intangible set of qualities that we find difficulty in generalizing about it. One way of defining the leadership role of the manager is in terms of the capacity to enable ordinary people some how to do the work of superior people”.

ويعرف « جوزيف أ . ليتزر » القيادة : « القائد الناجح هو ذلك

الشخص الذى يعطى اهتماما كبيرا لمختلف القوى المؤثرة التى تتعلق بسلوكه فى أى وقت من الأوقات • فهو يفهم بدقة نفسه ، والأفراد والجماعة التى يتعامل معها ، ويفهم الشركة والمحيط الاجتماعى العريض الذى يعمل فيه •• وهو من المؤكد قادر على أن يستفيد من الأوضاع القائمة لصالح تنمية مرؤوسيه » •

وفيما يلى النص :

“The successful leader is one who is keenly aware of those forces which are most relevant to his behavior at any given time. He accurately understands himself, the individuals and group he is dealing with, and the company and broader social environment in which he operates. And certainly he is able to assess the present readiness for growth of his subordinates”.

ويقول « ارنست ديل » فى كتابه « الادارة : النظرية والتطبيق » •• « على أى حال •• مازال هناك تأكيد حتى الآن على حقيقة معترف بها فى شخصية القائد ، هذه الحقيقة •• هى أن القائد يستطيع أن يمارس تأثيرا واسعا فى أداء الذين يعملون تحت قيادته » •

وفيما يلى النص :

“Still grater emphasis, however, has been placed on the type of leadership provided. The fact that a leader can have an immense effect on the performance of those under him has always been recognized”.

ونحن باستعراضنا التعريفات السابقة ، نرى أن كوتنز وأودنل يركزان على ملكة القدرة على التأثير فى الآخرين وتوجيههم نحو هدف مشترك •

أما بيتر ن . دركر ، فانه يركز على قدرة القائد على أن ينفذ الى أعماق من يتبعونه ، بحيث يلهمهم القدرة والعزيمة على أن يحققوا أكثر مما يحققونه بمستوياتهم العادية .. ثم هو يتحدث عن المبادئ الحازمة للقيادة والمسئولية ، وقدرتهما على الارتفاع بمستويات الأداء في اطار من احترام الفرد أثناء عمله ، وهذا يوضح أنه هنا يطالب بصفات القيادة فيمن يتولى مسؤولية ادارية .. أى بمعنى أوضح أنه يفرق بين الشخص الادارى الذى يتولى مركزا رئاسيا في نطاق الهيكل التنظيمى ، وبين أن يكون هذا الشخص نفسه له صفات القيادة .. ومن أجل هذا نادى بأن أساس بناء الشخصية القيادية هى روح الادارة ، المقترنة بمبادئ القيادة الحازمة والمسئولية .

أما « آرثر ويمر » فهو أيضا يعترف بأن القيادة قدرة على التأثير ، ويفرق في نفس الوقت بين المدير .. والقائد المدير .. والقائد المدير في رأيه هو الذى يملك هذه القدرة التأثيرية ، بحيث يجعل الرؤوسين العاديين يرتفعون في مستويات أدائهم الى كفاءة اتاجية أعلى . هذه الجوانب التأثيرية في شخصية القائد ، يراها آرثر ويمر أنها مجموعة من الصفات الحسية التى يصعب تحديدها .. غير أننا يمكننا أن ندركها عن طريق النتائج التى تتحقق من هؤلاء الذين تأثروا بها .

أما جوزيف أ . ليتزر فانه يرى أن من أهم صفات القائد الناجح .. أن يراجع باستمرار سلوكه وتصرفاته ، ويحللها في ضوء المؤثرات التى أدت به الى نوع من أنواع السلوك ، وهذا التحليل يدفعه الى أن يفهم نفسه .. يفهم ذاته .. فاذا أجاد هذا الفهم ، فإن هذا يساعده حتما على أن يفهم الأفراد والجماعة التى يتعامل معها .. وبالتالي المحيط الاجتماعى العريض في نطاق البيئة التى يوجد فيها ، ثم يخلص من كل

ذلك بأن القائد الناجح هو الذى يستفيد من كل ذلك لصالح تنمية مرؤوسيه .. والتنمية هنا تعنى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية لهم ، وهو ما يكاد يجمع عليه جميع العلماء .. ولذلك نرى « أرنت ديل » يؤكد عليها ، حينما يقول : أن هناك حقيقة معترف بها فى شخصية القائد .. هذه الحقيقة هى قدرته على أن يمارس تأثيرا واسعا فى أداء مرؤوسيه •

لماذا وحدة القيادة • • وليس وحدة الرئاسة ؟

قد يسأل القارئ .. لماذا اخترنا وحدة القيادة كعنصر من عناصر التنظيم العلمى للمشروعات • • ولم نضع بدلا منها « وحدة الرئاسة » .. خاصة وأن القارئ قد عرف من دراسته فى نشأة الادارة العلمية ، وهو الموضوع الذى تناولناه فى الفصل الثانى ، عرف أن هنرى فايول وضع ضمن المبادئ الادارية التى أوردها • • مبدأ « وحدة الأمر » .. والذى يقول فيه : أنه مهما كانت الظروف والأحوال ، فإن الموظف ينبغى ألا يتلقى تعليماته الا من « رئيس واحد » •

ولعل الرد على هذا السؤال يتطلب أولا إعادة قراءة التعريفات التى أوردها عن القيادة وتعليقاتنا على هذه التعريفات • • ثم توضيح الفرق بين مفهوم الرئاسة ومفهوم القيادة •

مفهوم الرئاسة :

مما لا شك فيه ، أن من بين أقدم الأنواع المعروفة فى التنظيمات المختلفة • • « التنظيم العسكرى » • • وفى هذا التنظيم يصدر الرئيس الأمر الى تابعيه ، ويكون عليهم « السمع والطاعة » ويكون على الرئيس التأكد من أن مرؤوسيه قد نفذوا هذه التعليمات . وهو غالبا ما يستند

الى الرتبة العسكرية في حدود سلطاته ، وغالبا ما يكون اتجاهه منصبا على أداء الأعمال ، حتى يعطى « تمام » لرئيسه الأعلى .. وهكذا ، نجد أن الجهد منصب على الانجاز .. أو كما يقول « كوتتر وأودنل » .. الاهتمام موجه نحو حماية الرئيس عن طريق الالتزام الشخصى للمرؤوس بأداء النشاطات المقررة بدقة تامة .

"The emphasis is placed upon the protection of the superior through the personal obligation of a subordinate to see that assigned activities are properly performed".

ومن المعروف أن هذا الأسلوب جزء من النظام العسكرى .. وهنالك قول شائع يقول « النظام يمثل القوة الرئيسة للجيش .. فإذا كان هذا الأسلوب الرئيسى هو جزء من النظام العسكرى المطبق في شتى أنحاء العالم .. وهو يكاد أن يكون صورة طبق الأصل للأسلوب الادارى الذى كان سائدا فيما أطلقنا عليه « أسلوب الادارة التقليدية » .. حيث أن الادارة التقليدية هى التى كانت سائدة فيما مضى .. وهى كما أوضحنا ادارة مباشرة ، لأن الوحدات كانت صغيرة ، والعاملين فيها كان عددهم محدودا ، فكان يصدر صاحب الوحدة الأمر مباشرة الى عماله .. عليهم « السمع والتفيذ » .. وهكذا كان صاحب الوحدة يديرها مفهوم « الرئاسة » .

غير أن الأمور تطورت .. وكبرت الوحدات التجارية والصناعية وغيرها ، وتعدد عدد العاملين فيها .. وتعقدت وتشعبت أساليب الائتمان المصرفية والخدمات التجارية .. وبرز الفكر العلمى الادارى يلاحق هذه التطورات ويضع هياكل تنظيمية وادارية للمشروعات ، وكان حتما أن تتعدد هذه المستويات ، ومع تعدد هذه المستويات يؤخذ بقاعدة تسلسل الرئاسة أو السلطات .. وهذا يترتب عليه بالتالى شغل المناصب

الرئاسية .. ومع سيادة مفهوم « التنظيم العسكرى » .. ومنه مفهوم « أسلوب الادارة التقليدية » .. وجد من بين هذه الرئاسات من يستند الى سلطة التعيين .. أو سلطة المنصب الذى يشغله ، ويلجأ الى تصريف الأمور ، ومحاولة تحقيق الأهداف أو انجاز الأعمال عن طريق الأوامر والتعليمات .. وعلى جميع الرؤوسين أن « يستمعوا ويطيعوا » .. والا فان سلطة المنصب بما يسندها من لوائح تتضمن بنود « الجزاء والعقاب » .. هى السيف المشهر على الرقاب .. « العمل وفقا للتعليمات أو العقاب » .. وهكذا اقترن الأسلوب الرئاسى بمنطق « سلطة المنصب » وهكذا عرف « مفهوم الرئيس » .

وبهنا أن نوضح أنه من وجهة نظر الادارة العلمية ، فان هناك ظروف تواجه الرؤساء فى بعض الظروف والمواقف التى يرون أنفسهم فيها مضطرين لاستخدام سلطاتهم الرسمية .. على أن الادارة العلمية ترى أن مثل هذه الظروف أو تلك المواقف هى حالات استثنائية ، وليست قاعدة بأى حال .

كما وأنه مما يساعد على وجود « مفهوم الرئاسة » فى بعض المشروعات ، عدم احترام أسلوب الادارة العلمية فى الترقى .. والذى يتطلب أن تهتم الشركات بأن ينساب الموظفون فى السلك الطبيعى الذى يفسح أمامهم أبواب الأمل للترقى صعودا فى سلم الوظائف ، وتولى مراكز المديرين ، ذلك طالما أن لديهم الاستعداد والقدرة على شغل هذه المناصب ، غير أنه يحدث فى بعض الأحيان أن تخلو مناصب رئيسية فى مختلف الوحدات ، ثم تجد القوى العاملة فى هذه الوحدات أن أحد الأشخاص من الخارج عين فيها !! .. وحينئذ يجد الموظفون أنه قد عين عليهم « رئيس » من الخارج .. وتظل العلاقة بينهم لفترة قد تقص

أو تطول يغلب عليها « مفهوم الرئاسة » .. أى طابع العلاقات الرسمية التى تتم فى حدود اللوائح والقوانين .

مفهوم القيادة :

أوضحنا فى مطلع هذا البحث بعض التعريفات للقيادة ، وتحليلنا لهذه التعريفات ، ولعل هذا يوضح لنا فى حد ذاته أن « مفهوم القيادة » يعتبر مشكلة بالغة التعقيد فى حياة الجماعة الانسانية .. ما هى القيادة ؟ وما هى صفاتها ؟ .. وهل هذه الصفات يمكن أن تكتسب ؟ .. وما هم القادة ؟ .. وهل يمكن للمجتمعات ومختلف الوحدات أن تصنعهم ، طالما أنها فى مسيس الحاجة اليهم ؟

الحقيقة كما يقول « كوتنز وأودنل » أن دراسة مفهوم القيادة قد تعرض لكثير من التطورات .. فالجهود المبكرة كانت تتجه نحو اكتشاف سمات الشخصية التى كان يعتقد أنها ضرورية لتحقيق القيادة .. غير أن عدم جدوى هذا الأسلوب شجع الباحثين نحو التحول الى دراسة المواقف التى يؤمل معها أن تدفع القيادات الى الظهور . أما فى الآونة الأخيرة ، فقد اتجه الاهتمام نحو دراسة التابعين واحتياجاتهم .

وفىما يلى النص :

“The approach to the study of leadership has undergone several changes. The earliest efforts were directed to the discovery of personality traits that were though indispensable to leadership. The barranness of this approach encouraged scholars to turn to a study of situations which, it was hoped, would give rise to leadership. More recently, attention has been given to a study of followers and their needs”.

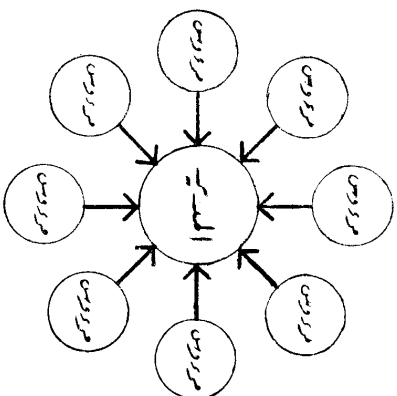
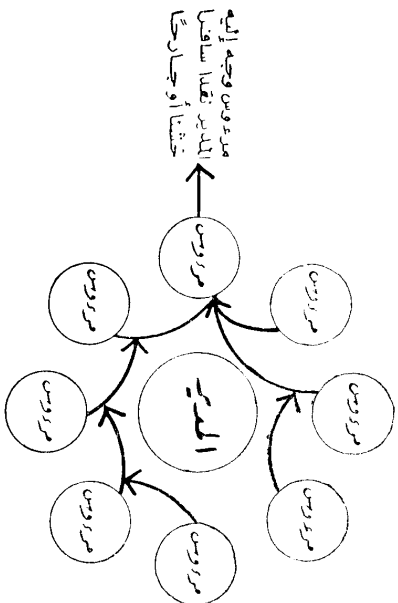
فمثلا يتضح من التعريفات السابقة أن القيادة قدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق الأهداف المشتركة .. فما هي هذه القدرة .. الكثير من العلماء قالوا أن أساس هذه القدرة هو الارتفاع بالروح المعنوية لدى التابعين ، ومع ارتفاع الروح المعنوية ترتفع القدرة الانتاجية .. ويقول « بول ماكوريس Paul Maucorps » في كتابه بعنوان « سيكولوجية الحركات الاجتماعية » .. ان الروح المعنوية ارادة ، يدعمها العقل بلوغ هدف مشترك .. بينما الروح المعنوية وفقا لما يرد في بعض القواميس « هي اتجاه أساسه الثقة والمثابرة في العمل والتمسك بفهم الجماعة ومثلها .. ويرى البعض أن اقتران ارتفاع الانتاجية بارتفاع الروح المعنوية عامل مضلل ، والدليل على ذلك ارتفاع الانتاج الألماني قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية رغم انخفاض الروح المعنوية .

والاعتقاد بأن ارتفاع الروح المعنوية أساس ارتفاع الكفاءة الانتاجية ، أدى بدوره الى دراسات تتعلق « بتقدير الروح المعنوية » .. مما دعى البعض الى تقرير .. أنه ينبغي أن ننظر الى مدى تماسك الجماعة داخل أى تنظيم ، فاذا كانت هذه الجماعة متماسكة ، فانما هذا يدل على ارتفاع روحها المعنوية ، ومما لا شك فيه أن القائد الماهر هو الذى يستطيع أن يحتفظ بروح تماسك الجماعة .. بل أنه يعمل على تدعيمها وتميئها .. وهنا تبرز في القيادة بعض السمات البارزة في شخصية القائد التى توضح حرصه على تماسك الجماعة واستمرارها ، والارتفاع بروحها المعنوية التى منها مثلا أن لا يكون غضوبا وانفعاليا تؤثر بعض المواقف على مشاعره ، وتضغط على احساساته ، ويفقد أعصابه ، وحينئذ يتصرف بعض التصرفات التى من شأنها أن تترك آثارا وخيمة على تماسك الجماعة .



على الرئيس المعين في أى مستوى من مستويات التنظيم ..
أو القائد الذى اكتسب صفة القيادة بحب و ارادة تابعيه ،
أن لا يتفعل أو تضطره الظروف أيا كانت المواقف أن ينزل
الى هذا المستوى ...!!

ويرى البعض أن من السمات الأساسية التى ينبغى أن تكون في
شخصية القائد ، أن لا يتوهم أن حب التابعين له ، لا ينبغى اطلاقاً أن
يدفعه الى أن يتفرد دائماً بسلطات مطلقة .. أنه أن فعل ذلك صار
ديكتاتورى النزعة ، انما ينبغى أن تكون له آذانا صاغية .. ويستمع ..
ويستمع .. ولا يضيق بالنقد طالما أنه يتم في أسلوب ديمقراطى رفيع
يستهدف بالدرجة الأولى الصالح العام ، وفي اطار الحب والتقدير



بالضيق، الخاطيء، أو النقص العنيف لأحد المردوسين
علانية أمام الجميع بغير مبرر .. سيجعل الجميع
يتفقون من حول المديّة، ونتيجة المشاعر نحو
المردوس « الجروح المشاعر »، ولأسهم تتوضج
هذا الاتجاه .

بالصبر والفهم المتبادل، يخلق الجميع
لبرادتهم الحرة حول المديّة المتعاقد ..
ولأسهم تتوضج اتجاه مشاعرهم ولائهم .

المتبادل .. كما وينبغي أيضا على القائد أن لا يلجأ إلى الأساليب العنيفة في نقد معاونيه أو تابعيه ، الا عند الضرورة القصوى ، ويكون هناك احساس برضى الجميع عن اتخاذ مثل هذا الموقف ، وذلك لأن بعض مواقف العنف في نقد المعاونين أو التابعين ، قد تجعل الكثيرين بدلا من أن يكونوا ملتفين حول القائد ، نراهم ينفضون عنه .. وهذا مالا ينبغي أن يكون .

الآراء الفكرية حول مفهوم القيادة :

على الرغم من أنه ما زالت تجرى كثير من الأبحاث في موضوع مفهوم القيادة ، الا أن البعض يرى أنه يمكن تلخيص البحوث والنظريات التي تمت في الأربعة آراء الآتية :

اولا - نظرية سمات القيادة The Traitist Theory of Leadership

لعل من أولى المحاولات المنتظمة التي بذلت لشرح ظاهرة القيادة Phenomena of Leadership تلك المحاولات التي قام بها هؤلاء الذين عرفوا باهتمامهم بالسمات التي ينبغي أن تتوافر في القادة ويطلق عليهم "Traitists".

ولقد اعتمد أصحاب هذه النظرية على ملاحظة عددا من القادة المعترف بهم Recognized as Leaders واستخدموا الطريقة الاستنتاجية Inductive procedure وعن طريقها استطاعوا أن يستنبطوا الصفات التي وجدت مشتركة في هؤلاء الزعماء ، وخرجوا من ذلك بأن هذه الصفات المشتركة تعتبر صفات لازمة للقيادة .. وعلى رأس هؤلاء العلماء الذين بحثوا في هذه النظرية : تيد ، وبرنارد ، وشيل .

اوردواى تيد Ordway Tead

عرف هذا العالم بكتابه المستفيضة فى موضوع القيادة ، وقد
مكنته شهرته الواسعة من أن ينشر قائمة بعشرة صفات يراها لازمة
للقيادة وهى :

- الطاقة الجسدية والعصبية Physical and Nervous Energy
- المعرفة بالهدف والسبيل نحو تحقيقه
A sense of Purpose & Direction
- الحماسة Enthusiasm
- الود والمحبة Friendliness
- الاستقامة Integrity
- التحلى بالادراك الفنى Technical Mastery
- الحزم Decisiveness
- الذكاء Intelligence
- المهارة التعليمية Teaching Skill
- الايمان Faith

ويرى تيد أن هذه السمات العشر ، على الرغم من أنها استنبطت
نتيجة للدراسات المستفيضة ، إلا أنه ليس من الضرورى أن تكون
متوافرة فى موقف قيادى معين ، على أن أى انسان يمتلك هذه الصفات
يكون بالتأكيد قائدا مثاليا • Would surely be an ideal leader

تشستر بارنارد Chester I. Barnard

يؤكد تشستر بارنارد على أن للقيادة جانبين :

الجانب الأول هو : التفوق الشخصى Individual Superiority
في الالمام بالأساليب الفنية التى تعتبر من متطلبات القيادة Leadership
Techniques ••• والتى ينبغى أن تتوافر فيها ما يأتى :

— القدرة الجسدية الخارقة — المهارة — التكنولوجيا — الادراك الحسى Perception — المعرفة — الذاكرة — القدرة على التصور Imagination وهو يرى أن أى انسان تتوافر فيه هذه الصفات يكون قادرا على قيادة مؤوسيه •

أما الجانب الثانى ، فيتضمن التفوق الشخصى فى التحلى بالعزم والتصميم Determination والمثابرة فى الاصرار Persistence والقدرة على الاحتمال ، Endurance والشجاعة •

ويلاحظ أن تشستر بارنارد لم يوضح فى كتاباته أنه يعنى شخصية مثالية بعينها • كما ويدخل الجانب الثانى فى نطاق مفهومه للمسئولية ، ولم يوضح لنا فى كتاباته كيفية الاستعانة بالصفات التى ذكرها فى التغلب على مشكلة تقرير مفهوم القدرة القيادية •

اروين هـ. شل Erwin H. Schell

يرى أروين شل^(٨٧) أنه ليست هناك ثمة حاجة لتعداد الصفات اللازمة للإدارى الناجح ، لأن مثل هذا التعداد عديم الجدوى Useless • غير أنه يعود ويقرر أن هناك سمات شخصية ينبغى توافرها ••• منها الاهتمام بالناس وجبهم ، وقوة الشخصية ، واتجاه العقل نحو السلوك العلمى

Scientific Trend of Mind • ويرى شل أن عدم توافر هذه الصفات يترتب عليه بالضرورة الاضعاف الشديد لفرص النجاح •

ويهنا أن نوضح أن هناك العديد من علماء علم النفس الاجتماعي ، الذين تناولوا نظرية السمات بالبحوث المستمرة والمتصلة ، وقد خرج العديد منهم بأنه ليس ثمة ما يؤكد على توافر سمات مشتركة بين القادة ، والبعض يرى أن الخير بتجارب الحياة يمكنه أن يبين أن القيادة لا تستند الى سمة واحدة ، وإنما تستند الى جملة من السمات تتغير تبعاً للوظائف التي تؤديها الجماعة •

ثانياً - أسلوب الارتباط بين الموقف والقيادة

The Situation Approach to Leadership

هناك من يرى أنه لا يوجد القائد أو الزعيم الا بعد أن تتم تجربة معينة ، يتضح منها شخصية القائد أو الزعيم ، ويرون أن القدرة على القيادة تبرز وتكتسب من خلال التجربة •• شأنها في ذلك شأن السباحة مثلاً ، وأن القيادة ظاهرة من مظاهر التفاعل بين الفرد والجماعة ، فلا يكفي أن يتواجد الأفراد في مكان وزمان معين لكي نقول أن هذا التجمع جماعة يمكن أن يبرز من بينها قائد •• بل ينبغي أن يوجد هذا التجمع داخل تنظيم معين ، يطبق أساليب متفق عليها لتحقيق هدف مشترك •• وبذلك تكون الجماعة في وقت معين يتضح منه أن للجماعة رغبات معينة ، وأن السمات الشخصية للفرد التي تستطيع أن ترضى هذه الاحتياجات هي وحدها التي يمكن أن تصبح سمات القائد •

أي أن نقطة الابتداء عند أصحاب هذه النظرية ، افتراض بعض

العناصر اللازمة للقيادة كالقدرة على الحديث والذكاء ، والثبات والاصرار

Their starting point is to assume that certain elements such as speech, intelligence, stability, and persistence are essential in leaders.

والخطوة التالية هي وضع المرشح في جماعة وملاحظة كيفية تصرفاته ، في المواقف التجريبية التي تصمم بحيث تكون واقعية على قدر الامكان

The next step is to place a candidate in a group and observe how he acts under trial situations that are constructed as realistically as possible.

وقد اهتمت عديد من الجهات بأسلوب المواقف ، وقامت بتجارب جديدة للتعرف على القيادات التي تحتاجها عن طريق هذا الأسلوب •

استخدام اختبارات المواقف في اختيار الضباط

Use situational tests in officer selection.

اهتم الجيش الألماني في أواسط العشرينات 1920 S - mid ، باستخدام أسلوب المواقف للكشف عن قدرات الضباط الألمان ، وتحسين وتنمية ملكة القدرة القيادية في الضباط الذين سيقودون الجيش

to improve the leadership abilities of future army officers.

وقد تضمن البرنامج الذي طبقه خلال الحرب العالمية الثانية العناصر الآتية :

١ - مواقف تتضمن تصرفا اجتماعيا

Situations involving social action

(أ) استخدام روافع اليد والقدم hand and foot levers ،
 في تطابق تام مع علامات معقدة تظهر على إحدى الشاشات
 أو اللوحات ، وذلك لاختبار الثبات والاصرار •

(ب) أمرهم بتنفيذ تعليمات في ظل عوائق وصعوبات متعددة
 various handicaps لاختبار مدى سرعة استعادة
 توازنهم العاطفي •

(ج) تكليف مجموعة من العساكر بأداء مهمة غريبة
 unfamiliar task ، لاختبار شجاعتهم والهامهم
 courage and inspiration

(د) وضعهم في ألعاب جماعية group games ، لاختبار وقع
 المفاجآت على القيادات •

٢ - تحليلات الذكاء Intelligence Analysis

وذلك عن طريق استخدام الحيل لاختبار القدرة على التفكير ،
 والاستعانة بالمعلومات المتاحة Available Knowledge •

٣ - تحليلات عن الماضي Background Analysis

عقد مقابلات ودية مع المرشحين ، وذلك لمعرفة أكبر قدر من
 المعلومات عن ماضيهم ، وميولهم واستعداداتهم ورغباتهم •

٤ - تحليلات توضيحية أو تعبيرية Expression Analysis

يراعى في جميع اختبارات المواقف أخذ مذكرات عن أثر المرشح في

غيره من المرشحين ، وذلك فيما يتعلق بالتغيرات في أحاديثه ، أو توازن خطواته أثناء سيره •

ويلاحظ أن القوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت أيضا أسلوب المواقف ، لتحسين أسلوب اختيار الضباط بها ، ومن أفضل هذه الأساليب ذلك الأسلوب الذي اتبعه مكتب الخدمات الاستراتيجي Office of Strategic Services •• فقد كانت هيئة الاختبار تتضمن عددا من علماء علم النفس ، الذين وضعوا اختبارات عديدة تتطلب : « التخطيط السريع •• تنسيق العضلات سواء باستخدام آلات أو بعدم استخدامها •• تنسيق الأفكار والكلمات • ويتعين إجراء العديد من هذه الاختبارات بالتعاون مع أشخاص آخرين » •

وقد أجريت تجارب عديدة ، خلص منها العلماء من أصحاب نظرية ارتباط المواقف بخلق القادة ، بأن الأشخاص الذين تتاح لهم الفرص لكي يكونوا على أعلى قدر ممكن من الالمام بالمعلومات والمعرفة الواسعة بنشاطات ومتطلبات الموقف ، يصبحون قادة •

Leader is by definition the person possessing the maximum helpful information

ثالثا - أسلوب الاتباع والقيادة

The Follower Approach to Leadership

وجه الكثير من علماء النفس نقدا للأسلوبين السابقين ، أسلوب نظرية السمات •• وأسلوب ارتباط المواقف بالقيادة •• الأمر الذي دفع الكثيرين إلى أن يفكروا في أسلوب أفضل لتوضيح مفهوم القيادة ، ومن بين هؤلاء « ف • ه • سانفورد F. H. Sanford » ، الذي يرى أن

الاتباع عنصرا هاما في توضيح القيادة الفعالة
 • important factor in effective leadership

وحجة « سافورد » في صلاحية نظرية أسلوب الاتباع ، هي أن هؤلاء الأتباع تكون لديهم احتياجات أساسية ، وهم يرغبون بإرادتهم المختارة أن يترابطوا بعلاقة التبعية مع القائد الذي يستطيع أن يشبع احتياجاتهم كأفضل ما يكون الأشباع •• فإذا كان هذا حقا ، فينبغي إذن دراسة القائد ، وفهم سلوكه ، وذلك عن طريق دراسة المحاولات التي يقوم بها القائد لأشباع احتياجات تابعيه •

وهناك من يرى أن الاعتراف بعنصر التبعية ، كعنصر في ظاهرة القيادة ، كان اسهاما هاما ، وأن من الواضح أن اشباع احتياجات أعضاء حزب سياسى تختلف تماما عن موظفى محل للآلات ، ومن هذا المنطق ، فانه من العدالة أن نفترض أن سلوك الزعيم السياسى يختلف تماما عن سلوك مدير ادارى لاحدى الادارات •

The recognition of followers as an element in the leadership phenomenon was an important contribution. It is clear that the need satisfactions of members of a political party are much different from those of machine — shop employees, and it is fair to assume that the leadership behavior of a politician is quite different from that of a department manager.

ولنضرب مثلا لهذا الأسلوب •• نجتمع مثلا عددا من الأشخاص ، ليعرف بعضهم بعضا ، ثم نكلفهم مهمة معينة ، ثم تتركهم يتناقشون فيما بينهم لاختيار الأسلوب الأفضل لتنفيذ هذه المهمة • ثم ينبغي ترتيب الأمر بحيث نلاحظ مناقشاتهم وسلوكهم ، لنعرف من من هؤلاء سيكون

أكثر تأثيرا واقناعا ، بحيث تأخذ الأغلبية بوجهة نظره وتتبعه في وضع آرائه موضع التنفيذ . وقد أجريت فعلا تجارب عديدة لتوضيح هذه النظرية .. منها مثلا تجربة جمع فيها عدد يتراوح بين ٦ ، ٨ أشخاص ، وتركوا لأنفسهم لمناقشة تنفيذ مهمة تتلخص في نقل بعض الأدوات من السفح الى قمة جرف صخري .. فلو وجد الشخص « أ » حلا النصف الأفراد حوله كقائد .. فإذا بنى الأفراد فكرة « أ » بعد مناقشتهم لها ، كان الانتقال الى التنفيذ .. وعندئذ يستطيع الشخص « أ » أن يستمر في قيادته بفضل ما أحرزه من امتياز ، أو يستطيع فرد آخر « ب » مثلا أن يتولى مهمة التنفيذ اذا كان هو الأقدر على التنفيذ من الناحية العملية ، وبذلك يحتل مكانه من القيادة في هذه المرحلة .. فإذا طرأت مشكلات جديدة ، فحينئذ يجتمعون .. ويتناقشون .. ويبرز من يستطيع أن يقنعهم بحل أمثل لهذه المشكلة .. وهكذا تأخذ الأغلبية بوجهة نظره ، وبذلك ينتزع القيادة .. ولعل هذا الأسلوب يوضح الدور الذي تضطلع به « نظرية السمات الشخصية » اذ لا بد لهذا القائد الذي يبرز من قدرات شخصية يتمكن عن طريقها أن يقود هذا التجمع في اطار من النظام .

رابعا - الأسلوب الانتقائي للقيادة

An Electic Approach to Leadership

اتضح لنا من دراستنا للنظريات السابقة ، عدم الاتفاق على مفهوم موحد للقيادة ، فنظرية السمات مثلا ، والتي استنبطت الصفات التي وجدت مشتركة بين الزعماء ، وقررت أن هذه الصفات المشتركة تعتبر صفات لازمة للقيادة ، قد وجدت من يعارضها ويوضح أن السمات

الضرورية للقيادة في موقف قيادي معين ، قد لا تكون هي الصفات اللازمة لموقف قيادي آخر .

ونظرية أسلوب الارتباط بين الموقف والقيادة ، والتي تعتمد على موقف الجماعة وشعورها بحاجة معينة ، ثم بروز شخصية قيادية من بينها تستطيع أن تتصدى بالقول والعمل على اشباع هذه الاحتياجات ، قد وجدت أيضا من يعارضها .. حيث أن هذه النظرية تعتمد على تقييم عدد من المتقدمين لسلوك الفرد ، ويتضمن هذا التقييم معلومات تؤخذ في الحسبان لتقدير أداء الفرد في المستقبل .. وعلى هذا الأساس فإنه غير صحيح أن تنسب النتائج الكلية للأسلوب الاجرائي للاختيار الظاهرة اختبار الموقف وحدها .

It is improper to attribute the results of the total selection procedure to the situation — testing phase.

أما النظرية الثالثة ، وهي نظرية أسلوب الاتباع والقيادة ، وهي التي تعتمد على دراسة القائد وفهم سلوكه ، وذلك عن طريق دراسة المحاولات التي يبذلها القائد لاشباع احتياجات تابعيه .. فهذه أيضا وجدت من يعارضها .. وكان من بين من عارضوها «ف. هـ. سافورد» نفسه ، الذي نادى بأن ارادة التابعين وانعقاد رأى أغليبيتهم في السير وراء شخص معين بذاته .. ارادة التابعين هذه تعتبر عنصرا هاما في توضيح القيادات المؤثرة والفعالة . غير أن هذا العالم نفسه ، بعد سنتين فقط من اصداره لهذا الرأي ، راجع نفسه ، وأصدر كتابا يوضح فيه .. « يبدو الآن ، كأن أى نظرية شاملة للقيادة ، عليها أن تكشف طريقا لبرنامج يتضمن مجموعة من القواعد المتناسكة ، على أن تضمن هذه القواعد « الثلاثة أوجه » الآتية لظاهرة القيادة » :

— القائد وصفاته النفسية

The Leader and his psychological attributes

— التابع بمشاكله ومواقفه واحتياجاته

The follower with his problems, attitudes and needs

— موقف الجماعة الذي يرتبط فيه الاتباع والقادة ببعضهم

The group situation in which followers and leaders relate with one another

وهذه النظرة العميقة في مفهوم القيادة ، أمدت الدراسات^(٨٨) الحديثة بإطار جديد لمفهوم القيادة .. فقد اتجهت هذه الدراسات نحو « وصف عمق ادراك القائد للجوانب الحسية في نفسه ، ولتابعيه ، وللموقف ، وكذلك للأساليب المختارة للتأثير في الصلات والعلاقات^(٨٩) الشخصية » .

To describe the perceptions of the leader with respect to himself, his followers, and the situation, as well as the means chosen to influence interpersonal relationships.

وعلى هذا الأساس ، فإن النظرية الرابعة تتطلب من القائد أن يكون على قدر كبير من الفهم والادراك لطبيعة دوافعه الخاصة ، وقدرته على ادارة الغير ، وعلى ادارة الموقف ، وقدرته على السيطرة على نفسه ، هذا بالإضافة الى ادارته للغير ، وادارته للموقف تتطلب بالضرورة أن يكون على أعلى قدر من الكفاءة التخصصية .

فينبغي على كل قائد ان يعرف دوافعه الحسية .
اذ تختلف هذه الدوافع عن شخص الى آخر ..

فهناك قائد مثلاً يهتم بتأكيد ذاته ، وتحقيق امكانياته ، وهناك قائد آخر يقرن ذلك باهتمامه بحاجة الغير والاسهام معهم في اطار من المثل والقيم والمبادئ .. بحيث يعملون جميعاً من أجل تحقيق هدف مشترك ، وهنا يحظى بتقديرهم .. وهذه الصورة توضح وجود تبعية مشتركة .. التابعون وراء القائد .. والقائد وراء رغبات واحتياجات التابعين ، غير أن القدر الكبير من التبعية يكون وراء الشخص الذي بلغ مرتبة القيادة .

كما وينبغي أن يكون القائد على جانب كبير من القدرة على ادارة الغير بكفاءة عالية ، وأن تكون نظرية اليهم بالدرجة الأولى نظرة انسانية ، وتضع في الاعتبار حاجات الغير ، وهي في ذلك تسلك أحد سبيلين : أما ان تميل الى فرض حلول وهذا هو الاتجاه المسيطر .. او تنكيف في مرونة مع الواقع واشراك الأفراد معه واحترامهم .. وهذا هو الاتجاه الديمقراطي .

وكذلك ينبغي على القائد بالإضافة الى قدرته على ادارة الغير .. أن يكون قادراً في نفس الوقت على ادارة المواقف ، إذ أن الموقف يتم في اطار تنظيم قائم فعلاً .. هذا التنظيم له اهداف .. وبه افراد لهم احتياجات .. وفي مثل هذه الحالة تبدو الأهمية القصوى لما يتحلى به القائد من صفات الذكاء ، التي تمكنه من تحقيق التكيف مع المواقف الطارئة بحيث تنصهر العوامل المختلفة في أسلوب جديد يرضى عنه الجميع أو الأغلبية .. وهذا هو الذي دعى أصحاب نظرية السمات وغيرهم الى أن يقرروا أن الأفراد الذين يختارون للقيادة ، يتفوقون على زملائهم من حيث الذكاء والاستعداد الاجتماعي والقدرة على التكيف .

ومما لا شك فيه ان الشخص الذى يستطيع ان يسيطر على نفسه ، يعتبر أكثر الأشخاص صلاحية لقيادة الغير ، وكلما عظم حظ الفرد من السيطرة على نفسه ، ازدادت قدرته على السيطرة على المواقف المادية والاجتماعية .. والسيطرة على النفس تتطلب الاتزان العاطفى .. وايضا السلوك المتزن .. وهناك ارتباط .. او حالة مبادلة بين القائد والموقف .. وكلما كان القائد على جانب كبير من الاتزان العاطفى. ازدادت قدرته على ادارة المواقف الخارجية .. وكلما ازدادت القدرة على ادارة المواقف الخارجية ، ازداد اتزانه العاطفى ثباتا ورسوخا .

انواع القيادة Leadership Styles

يمكن تقسيم أنواع القيادات من وجهات نظر متعددة .. فمن وجهة نظر الدوافع ، يمكن تقسيم القيادات الى قيادات ايجابية Positeve ، وقيادات سلبية negative .. ومن وجهة نظر تفويض السلطة، يمكن تقسيم القيادات الى قيادات مركزية ، وقيادات لا مركزية، غير أنه توجد دراسات كلاسيكية تقسم القيادات الى ثلاثة أنواع :

١ - القيادات المستبدة The Authoritarian Methou

وهذه القيادات تقود التنظيمات التى تتولى شئونها بمفهوم الرئاسة. فهي تصدر تعليماتها وأوامرها ، وليس على التابعين الا أن « يسمعوا .. ويطيعوا » .. وهذا الأسلوب من الرئاسة يغلب عليه طابع التسلط ، الأمر الذى يخلق هوة بين القائد وأفراد الجماعة ، حيث أن القيادة التسلطية تثير عدااء الأفراد على نحو صريح أو ضمنى ، ويتخذ هذا العدااء صورة المقاومة الايجابية أو السلبية .. وهذا الأسلوب يعطل



يشعر الموظفون الذين يعملون مع القيادات المتسلطة ان
 وقع الاوامر والتعليمات عليهم كالدوى يصم الاذان !!
 وينظرون الى قائدهم وكأنه ملك مستبد يحكم من على كرسى
 العرش !! خاصة وأن القائد المستبد يفترض أن التابعين
 يعملون فقط من اجل « لقمة العيش » .. ان هذا الأسلوب
 مضى وانقضى .. واذا كان قد استخدم في أيام الثورة
 الصناعية .. او أثناء بعض الازمات الاقتصادية التي كان
 فيها الناس على حافة المجاعة .. الا أن هذا الأسلوب لا يصلح
 الآن .. ان مستخدمى عالم اليوم لا يهتمون بالأجر .. او لقمة
 العيش فقط .. ان آمالهم تتطلع الى المعاملة الكريمة
 والعلاقات الإنسانية الطيبة .. وأن يشتوا أهميتهم الذاتية
 في خدمة مجتمعهم الصغير في العمل .. والكبير على صعيد
 الوطن

ملة العقل عند المرؤوسين ، وبذلك يمنهم من تنمية ملكة الخلق والابداع والابتكار لصالح العمل .

٢ - القيادات الديمقراطية الأسلوب The Democratic Method

هذه القيادات تلجأ الى الأساليب التي تحقق تعاون المرؤوسين وكسب ودهم وتعاونهم ، فهي مثلاً تعمل على تحقيق الفهم المتبادل بينها وبين من يعملون معها ، وتشرك المرؤوسين في المناقشات التي تستهدف اتخاذ قرار معين ، وبذلك يستشعر المرؤوسون أن القرار قرارهم ، وفي ضوء هذه الحقيقة ، يكونون أكثر ايماناً بأهداف القرار ، وأكثر حماساً في العمل من أجل تنفيذه ، كما وأن القائد الديمقراطي الأسلوب يكون أكثر شعوراً باحتياجات الذين يعملون معه . ومن أجل ذلك تكون هذه الاحتياجات موضع اعتباره في تصريف الأمور .

٣ - القيادات الفوضوية الأسلوب The Laissez Faire Method

هذه القيادات تترك للمرؤوسين حرية تصريف الأمور . أو بمعنى أوضح يكون للمرؤوسين الحق في أداء الأعمال وفقاً للأسلوب الذي يرونه من وجهة نظرهم أفضل . وقد يتصور البعض أن هذا الأسلوب له أثر طيب في نفوس المرؤوسين ، حيث تكون لهم حرية العمل ، غير أن الدراسات العملية أثبتت غير ذلك ، فقد قام الأساتذة « ليفن ، وليبيت ، وهوايت^(٩٠) Levin/Lippit/White » بإجراء دراسة تجريبية توضح أثر المناخ الاجتماعي على السلوك العدواني .

Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally created Social Climates.



القائد الديمقراطي .. يستطيع أسلوبه في العمل بطابع « المشاركة » .. في أى موقع يمارس فيه مسئوليته .. سواء كرئيس لمجلس الإدارة .. أو مدير عام .. أو رئيس لإدارة من الإدارات .. أو قسم من الأقسام .. أو أى جزء من الأجزاء الفرعية في البناء التنظيمي للمشروع .. ويتبنى على هذا القائد أن يتقن فن إدارة الجلسات والاجتماعات .. بحيث يديرها بالأسلوب الذى يجعلهم يشعرون بأنهم فعلا أفادوه .. وأفادوا المشروع الذى يعملون فيه .. وأنه نتيجة لحسن اشتراكهم تتخذ القرارات الفعالة والبناءة لصالح الجميع .. وهذا الأسلوب يحفز القسوى العاملة الى تنمية ملكة الخلق والابداع والابتكار لديها .

وكشفت هذه الدراسة عن عظم النزعة العدوانية في التنظيمات التي تأخذ بالأسلوب القوضوى وسبب ذلك أن الأفراد يشعرون بأنهم محرومون مما يطمحون اليه من الشعور بالأمن .

اداء العمل والقيادة : Performance and Leadership

أوضحنا من قبل أثر المناخ الاجتماعى على السلوك العدوانى للأفراد ، وعلى وجه الخصوص عندما تناولنا موضوع أسلوب القيادة القوضوية ، وكيف أن هذا الأسلوب يزيد من النزعة العدوانية في سلوك الأفراد .. وفى الحقيقة فإن الدراسات النفسية والاجتماعية أوضحت أن الحياة الاجتماعية تترك آثارها على جميع أوجه السلوك الانسانى ، فهى تترك آثارها على دوافع الانسان ، وتترك آثارها فى الأساليب الفنية التى يؤدىها الشخص من أجل تحقيق هدف ما .. بل انها تترك آثارها على الأهداف والأغراض والمثل والقيم .. الخ .. فجميع أوجه السلوك الانسانى يمكن أن تتعدل متأثرة بالحياة الاجتماعية ..

وتعتبر الدراسات التى قام بها علماء التحليل النفسى فى هذا الموضوع .. وعلى وجه الخصوص .. الدراسات التى تتعلق بالارتباط بين «الذلة والواقع» على جانب كبير من الأهمية فى الكشف عن الكثير من الجوانب التى ترشدنا فى تناول موضوع اداء العمل والقيادة .. فهؤلاء العلماء ينظرون الى الاحتكاك والتضارب والتصادم الذى يحدث فى أى تنظيم ، انما مرجعه الى التصادم مع الواقع .. صراع بين مطالب الفرد .. ومقتضيات بيئته .. كما أنهم يرون من ناحية أخرى انه يمكن النظر الى الواقع من وجهة نظر الرغبات والاحتياجات الفردية وعلى هذا الأساس

فإن شخصية الفرد وسلوكه بالتالي يتغير ويتبدل في
 إطار من الصراع بين الرغبات الفردية ، واشباع هذه
 الرغبات وفقا لترتيب هذه الرغبات في نفسه ..

ولعل من المهم أن نوضح أن الانسان قد يترك رغبة من الرغبات
 أو حاجة من الاحتياجات ، ليشبع حاجة أخرى أكثر إلحاحا ، وأكثر
 أهمية في نفسه ، وذلك وفقا للظروف الاجتماعية التي يجتازها .. فمما
 لا شك فيه أن الظروف الاجتماعية تترك آثارها على الرغبات الفردية ،
 وبالتالي على السلوك ، فالسلوك هو حصيلة استجابة الفرد للظروف
 البيئية المحيطة ، تجاه الموقف أو الواقع الذي يعيش فيه ، أى نتيجة
 التفاعل المتبادل بين الشخصية والوسط المحيط بها .

إذا كان الوضع كذلك ، فهناك إذن أثر « لمقومات شخصية القائد »
 على أداء الأعمال بالنسبة للمرؤوسين .. أى أن نضج القائد الشخصى ،
 وظروف البيئة التى يعمل فيها هذا القائد ، ودرجة الاسهام التى يرغب
 كل فرد فى التنظيم فى أن يقدمها ، كل هذا ، وعديد من العوامل المتداخلة
 الأخرى تتفاعل وتترك آثارها على الانتاج .. ومن أجل ذلك ، فإنا نرى
 أن الدراسات النفسية اهتمت بموضوع اهتمام القيادات بأشباع حاجة
 الأفراد ، وأثر ذلك فى الارتفاع بالانتاج .. ولعل من الدراسات الهامة
 فى هذا الموضوع ، الدراسات التى قام بها أعضاء معهد الدراسات
 الاجتماعية بجامعة ميتشجان عام ١٩٤٧ .

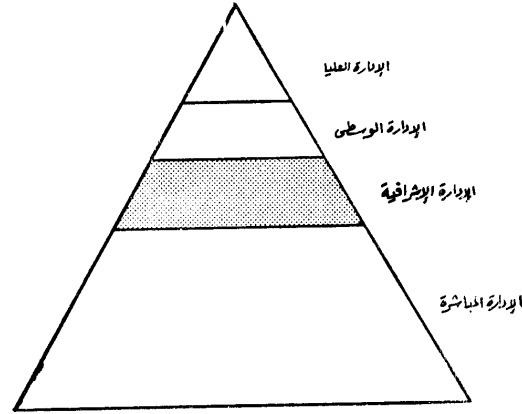
Members of the Institute for Social Research at the University
 of Michigan

فقد اهتم هذا المعهد بدراسة « العلاقة بين نوع الاشراف ، والروح
 المعنوية ، واثاجية الموظفين » .

The relation between the quality of supervision and morale and productivity of employees.

وقد خلصت دراسات فريق هذا المعهد ، والذي قام بهذه البحوث الى أن الاشراف الجيد يترك آثاره على تحقيق الانتاجية العالية والارتفاع بالروح المعنوية

Productivity and morale are related to good supervision.



أثبتت الدراسات أهمية القيادة ودورها الاشرافى فى رفع الروح المعنوية للعاملين ، وبالتالي الارتفاع بالكفاءة الانتاجية .. وذلك بالنسبة لجميع المستويات فى الهيكل التنظيمى .. ابتداء من قمة الهرم .. حتى قاعدة البناء .

وفريق هؤلاء العلماء ، اذ يتحدثون عن الاشراف بمفهومه العام ، الا انهم يركزون ايضا على الاشراف

على مستوى الإدارة الوسطى ، أو الإدارة الإشرافية ،
والتي تعنى « المتقدمين » أى رؤساء العمال أو من هم
فى مستواهم ، والذين يؤكدون على وجود أسلوب فعال
لاتصالات العمل ، سواء من أعلى الى أسفل ، أو من
أسفل الى أعلى . . بحيث يتمكن هذا الأسلوب الفعال
لاتصالات العمل من توضيح أهداف المشروع للقوى
العاملة ، وكذلك الاستماع الى مقترحات الموظفين ،
واعطاء احتياجاتهم العناية الكافية . . والذهاب فى
ذلك الى الحد الذى يكون فيه هؤلاء المشرفون على
استعداد للكفاح من أجلهم عندما يكون ذلك ضروريا . .

وفيما يلى رأيهم :

Supervision describes foremen and their counterparts, who see that there is good communication both upward and downward, who succeed in interpreting the company to employees, who listen to employees' suggestions and pay attention to their needs, and who will go to bat for them when necessary.

ولعل ما سبق يوضح لنا أهمية الاشراف ، وقدرته على الارتفاع بالروح المعنوية ، وبالتالي الكفاءة الانتاجية . . وهذا بدوره يسهم فى زيادة اشباع احتياجات القوى العاملة . . كل هذا أدى بالمشتغلين فى الدراسات الادارية والاجتماعية والنفسية الى أن تعمقوا فى بحوثهم ودراساتهم فى موضوع الاشراف . . وما هو العدد الأمثل الذى يمكن للقائد أو الرئيس أو المشرف أن يشرف عليه . . بحيث يكون هذا الاشراف جديا ومجديا فى نفس الوقت . . وهو الموضوع الذى نطلق عليه فى الادارة « نطاق الاشراف » . . وهو موضع دراستنا التالية .

نطاق الإشراف : Span of Supervision

أوضحنا من قبل أن هناك farka كبيرا بين لفظ « رئيس » ، ولفظ « قائد » .. وأوضحنا أن أى قائد يمكن أن يكون رئيسا .. بينما أن أى رئيس لا يمكن تلقائيا أن تتوافر فيه صفات القيادة .. كما أوضحنا أن الرئيس القائد مطلوب على اختلاف مستويات التنظيم ، ومن أجل ذلك فضلنا إبرازا لهذا المعنى فى أذهان القارئ ، أن تؤكد على مفهوم « وحدة القيادة » على اختلاف المستويات .. لأنه المعنى الأوسع ، والأشمل ، والمطلوب فى نفس الوقت .. ولعل هذه الحاجة تبدو واضحة جدا فى المشروعات الكبيرة ، وهى السمة المميزة للمشروعات فى مجتمعنا الدولى المعاصر .. وفى هذه المشروعات قد يفشل الرؤوسون فى فهم أهمية الهدف النهائى للمشروع .. الى الدرجة التى تجعل توضيح هذا الفهم فى الحقيقة تقع على المدير الذى يمارس قدرته التأثيرية عليهم بوسائل متعددة ليحفزهم على تحقيق العمل بالأسلوب المنتج والفعال .

"In large-scale firms, it is probable that subordinates fail to understand the importance of achieving the ultimate goal. To the extent that this is true, the manager exercises influence to achieve effective action by motivating subordinates in numerous ways".

واذا كنا نتكلم عن قدرة الرئيس القائد التأثيرية فى معاونيه ومرؤوسيه ، فمما لا شك فيه ، أنه بعد دراستنا السابقة ، نفهم جيدا أننا لا نعنى الأساليب السلبية فى حفز أو دفع هؤلاء الى العمل .. لا نعنى ائزال العقاب .. لا نعنى الحرمان من لقمة العيش .. لا نعنى ائزال الموظف أو العامل من درجة .. الى غير ذلك من الأساليب السلبية

.. انما نمنى بالدرجة الأولى الحوافز الايجابية مثل .. منح المكافآت من أجل السلوك الصحيح .. rewards for correct behavior
 وغير ذلك من الوسائل التى يمكن اختيارها بعد تقييم احتياجات المرؤوسين المادية الروحية والاجتماعية .. فمما لاشك فيه « أنا قد تعلمنا الكثير خلال الفترة الزمنية من العقدين الأخيرين ، وذلك فيما يتعلق بالنتائج الايجابية التى يمكن تحقيقها عن طريق الاتصالات لتوضيح أغراض المنشأة واحتياجاتها على صورة أفضل .. وكذلك الفوائد التى تنجم عن تعاون المرؤوسين والاسهام بأفكارهم للتغلب على الأداء السيئ للجماعة .. ان هذا كله من أجل الخير .. ولا يعتبر معقولا فقط من أجل زيادة فعالية الجهد الجماعى .. انما أيضا من ناحية اسهامه فى الارتفاع بمستوى ما يشعر به الفرد من كرامة » .

"We have learned a good deal in the last two decades about the positive results of better communication of purposes and business requirements and the benefits of requesting ideas and cooperation of subordinates in overcoming poor group performance. This is all to the good. It not only makes sense in improving the effectiveness of cooperative endeavor, but it also contributes to the dignity of the individual".

ولعل هذه المعانى تؤكد ما سبق أن أوضحناه ، وهو أن السلطة فى يد المديرين ورؤساء مختلف المستويات والوحدات الادارية ، تستهدف بالدرجة الأولى التأكد من انجاز الأعمال وفقا للخطط المعتمدة .. وأن أداء الأعمال يستند الى الأشخاص القادرين على أدائها .. وأن يتم هذا فى اطار من الفهم المتبادل ، وروح الصداقة والعلاقات الانسانية التى تسود الجميع ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الا عن طريق الادارة الرشيدة والادارة الرشيدة هى التى تسير فى عملها بجعل المرؤوسين يؤمنون بها .. كما وأن الادارة الرشيدة تداوم على تدريب المرؤوسين ،

وتوضح لهم دائما الأسلوب الأمثل لانجاز الأعمال .. فإذا كان الأمر كذلك ، فينبغى اذن التعرف على الأعداد التي يمكن أن يعطيها الرئيس من جهده ومن وقته بحيث يتمكن من انجاز الأعمال عن طريقها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة .. وهذا هو الذى نعينه بقولنا « نطاق الاشراف » .

تعريف نطاق الاشراف :

يعرف « دالتون أ. مكفرلاند ^(٩١) Dalton E. McFarland » نطاق الاشراف بعدد الرؤوسين الذين يستطيع المدير الاشراف عليهم .
 "The span of supervision is the number of subordinates that an executive supervises."

كما ويعرف الاستاذان «هايمان ، وهيلجرت» نطاق الاشراف بما يلى : « ان مبدأ نطاق الاشراف يقرر أن المدير يمكنه أن يشرف بفاعلية على عدد محدود فقط من الرؤوسين ، وليس أكثر من ذلك .

"The principle of the span of supervision states that a manager can effectively supervise only a certain number of subordinates and not more".

العلاقة العددية بين الرئيس والرؤوسين :

يقول دكتور أرنست ديل : « لا ينبغى على أى رئيس أن تكون له علاقة عمل مباشرة مع أكثر من ستة رؤوسين » .

"No superior should have more than six immediate subordinates whose work is interrelated."

ومن رأيه أن أو لمن نادى باحترام هذا المبدأ هو « الجنرال

سير أيان هاملتون General Sir Ian Hamilton « ، الذي كان قائدا للقوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى ، في موقعة « جاليبولي Gallipoli » .. والذي كتب يقول : « أنه يمكن لعقل الانسان العادي أن يوجه بفاعلية عدد يتراوح بين ثلاثة الى ستة عقول .

"The average human brain finds its effective scope in handling three to six other brains".

وقد تبني هذا الرأي ، ونشره أحد خبراء الادارة الفرنسيين ، ويدعى « ف. أ. جرايكوناس V. A. Graicunas » .. كما أيده بشده « المقدم ليندال ارويك Colonel Lyndall Urwick Leitenant » وهو أحد خبراء التنظيم والادارة البريطانيين المشهورين .

ويرى « كوتنز وأودونل » ، أن كل تنظيم يواجه مشكلة العلاقة العددية بين الرئيس والمرؤوسين .. وأن دارسى الادارة وجدوا أن هذا العدد غالبا ما يتراوح بين أربعة مرؤوسين في المراحل العليا للتنظيم upper levels ، وعدد يتراوح بين ثمانية وخمسة عشر أكثر في المستويات الأدنى lower levels ، أو أكثر من هذا العدد .

ولعل من الأبحاث المهمة في هذا الموضوع تلك الدراسة التي قامت بها الجمعية الأمريكية للادارة American Management Association في عام ١٩٥١ ، وكانت هذه الدراسة على مائة شركة من الشركات الكبيرة ، وتناولت موضوع نطاق الاشراف .. وقد أوضحت هذه الدراسة أن عدد الذين يرفعون تقاريرهم الى المدير العام يتراوح بين شخص واحد ، وأربعة وعشرين شخصا ، وأن عدد المرؤوسين للمدير العام في ٢٦ شركة من هذه الشركات يتراوح بين ستة أشخاص فأقل ..

وأن متوسط عدد الرؤوس بالنسبة للمائة شركة هو تسعة أشخاص .. أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة من الشركات موضوع البحث وعددها واحدا وأربعين شركة صغيرة ، فقد تبين أن خمسة وعشرين من المديرين العاملين لهم سبعة أو أكثر من الرؤوس .. وأن متوسط عدد الرؤوس بالنسبة لهذه الشركات الصغيرة كان ثمانية أشخاص .

أنواع علاقات الرئيس بالرؤوس :

Types of subordinate-superior relationships

لعل من الدراسات الهامة التي تناولت أنواع العلاقات بين الرئيس والرؤوس ، تلك الدراسة التي قام بها خير الإدارة الفرنسى « ف.أ. جريكوناس » الذى أشرنا اليه من قبل والتي نشرت تحت عنوان « العلاقة داخل التنظيم Relationship in Organization » ، وذلك فى النشرة الخاصة بمعهد الإدارة الدولى فى جنيف عام ١٩٣٣ . وقد خلص من هذه الدراسة الى أن هناك ثلاثة أنواع للعلاقات .

علاقات فردية مباشرة : Direct single relationships

تعتبر هذه العلاقة أسهل العلاقات وأيسرها فهما ، إذ أنها تتحدد فى العلاقات المباشرة بين الرئيس والرؤوس .. فإذا كان لدى الرئيس « أ » مثلا .. ثلاثة رؤوس .. هم « ب » ، « ج » ، « د » .. فإن هذا يعنى وجود ثلاث علاقات فردية مباشرة .

علاقات جماعية مباشرة : Direct group relationships

وتتمثل هذه العلاقة فى العلاقة بين الرئيس ، وبين أى جماعة محتملة من الرؤوس ... each possible combination of subordinates ...

وفي مثل هذه الحالة يكون في وسع الرئيس مثلا أن يتشاور مع أحد مرؤسيه .. وله أن يتشاور مع أحد المرؤوسين بحضور مرؤوس آخر .. وله أن يتشاور مع المرؤوسين جميعهم .. وهكذا يكون عدد علاقات الرئيس نتيجة للعلاقات الجماعية المباشرة تسعة علاقات .

علاقات اتصالات المرؤوسين : Cross relationships

تتشكل هذه العلاقة في الصلات التي يعقدها المرؤوسون مع بعضهم من أجل التشاور في مقتضيات العمل .. فإذا كان للرئيس « أ » ثلاثة مرؤوسين هم « ب » ، « ج » ، « د » .. فإن عدد هذه العلاقات تصبح ست علاقات هي علاقات ١ - « ب ، ج » ، ٢ - « ب ، د » ، ٣ - « ج ، ب » ، ٤ - « ج ، د » ، ٥ - « د ، ب » ، ٦ - « د ، ج » .

وقد وضع « جرايكوفاس » معادلة رياضية لامكان معرفة عدد العلاقات التي تنشأ وفقا لعدد المرؤوسين كما يأتي : $(\frac{2}{n} + \frac{1}{n-1})$.. حيث أن « ن » تمثل عدد المرؤوسين .. وكذلك أجرى تشستر بارنارد دراسة في هذا الموضوع أوردتها في كتابه « وظائف المدير The functions of the executive » في عام ١٩٣٨ .. واتماما للفائدة نورد فيما يلي الجدولين اللذين يوضحان الأعداد الاجمالية للعلاقات وفقا لعدد المرؤوسين والمستمدة من دراسات هذين العالمين :

ويتضح من جدول « جرايكوفاس » على وجه الخصوص ، مدى الارتفاع في عدد العلاقات كلما زاد عدد المرؤوسين ، بل ان البعض يرى في هذه المعادلة المفتاح لمشكلة نطاق الادارة The key to the problem of span of management ، وذلك لأنه على قدر ما يستطيع المدير

العدد الإجمالي للعلاقات وفقا للدراسات تشتت برنارد	عدد المؤوسين	العدد الإجمالي للعلاقات وفقا لمعادلة جاكوبس	عدد المؤوسين
١	٢	١	١
٣	٣	٦	٢
٦	٤	١٨	٣
١٠	٥	٤٤	٤
١٥	٦	١٠٠	٥
٢١	٧	٢٢٢	٦
٢٨	٨	٤٩٠	٧
٣٦	٩	١٠٨٠	٨
٤٥	١٠	٢٣٧٦	٩
١٠٥	١٥	٥٢١٠	١٠
١٩٠	٢٠	١١٣٧٤	١١
١٢٢٥	٥٠	٢٤٧٠٨	١٢
		٢٣٥٩٦٠٢	١٨

جدولين يوضحان بعض الدراسات التي أجريت عن العلاقة بين الرئيس والمؤوسين ... ومدى الارتفاع في عدد العلاقات كلما زاد عدد المؤوسين ...

ينقص من عدد العلاقات التى قد تستغرق بعض وقته واتباعه ، فانه بذلك يدعم نطاق ادارته ويتمكن من خفض التكاليف وانعدام الكفاية نتيجة لوجود عدد من الادارات غير اللازمة Undue number of departments . . هذا فضلا عن أنه يتضح من الجدول أنه اذا زاد عدد الرؤوس من ٤ الى ٥ ، فان المجموع الاجمالى لعدد العلاقات يزداد من ٤٤ الى ١٠٠ ، أى بنسبة ١٢٧٪ / ١١ . . بينما الزيادة فى عدد الرؤوس زادت بنسبة ٢٥٪ فقط . . ولعل هذه الأمثلة الرقمية تجعل المديرين يقفوا طويلا قبل أن يقرروا اضافة رؤوس جديد الى رؤوسهم ! .

غير أننا نحب أن نوضح أن هناك اجماع على أن الرؤوس الذى أحسن تدريبه لا يأخذ فقط وقت أقل من المدير . . بل انه أيضا يجرى اتصالات وعلاقات أقل مع غيره من الرؤوسين فى نفس الادارة .

"Not only does a well-trained subordinate require less time of the manager, but he will require fewer contacts with other subordinates in the same department".

كما ويرى « دالتون مكفرلاند » أن النطاق الواسع للإشراف لا يعتبر استثناء من الإشراف المحدود على عدد الرؤوسين . .

"These large spans of supervision are not "exceptions" to the basic principle".

كما ويرى أن النطاق الواسع للإشراف يتواجد فى الأحوال الآتية :

(١) اذا كانت امكانيات المدير وقدراته هائلة .

(ب) اذا استطاع الرؤوسون تحمل مسئولياتهم بأقل جهد من التوجيه الاشرافي للرئيس الأعلى .

كما ويرى أن امكانيات المنفذين كبشر سواء أكانوا مديرين أو تابعين محدودة بالوقت والطاقة .. والذكاء .. والتدريب .. والخبرة .. وعوامل أخرى وأنه نظرا لأن هذه الامكانيات محدودة فإنه ينبغي أن يكون واضحا أن اضافة مزيدا من العلاقات مع التابعين .. خاصة وأن الزيادة في عدد هذه العلاقات تزداد على شكل متوالية هندسية وليس رياضية كما يتضح من الجدولين السابقين .

"The number of relationships among the individuals increases at a geometric, not an arithmetical ratio".

المراحل والمستويات .. ونطاق الاشراف

يهمنا أن نوضح ونحن نتناول موضوع المراحل والمستويات ، ونطاق الاشراف .. أن المشروعات لا تقوم بتقسيم أوجه النشاط فيها الى ادارات وأقسام ، ثم تقوم بعد ذلك بتصميم مراحل أو مستويات تتدرج في نطاق الهيكل التنظيمي للمشروع ، رغبة منها في وجود هذا الهيكل في حد ذاته .. كلا .. وذلك لأن انشاء مزيدا من المراحل أو المستويات يضع على عاتق الادارة مزيدا من التكاليف الادارية التي تتحملها نتيجة لشغل هذه المراحل والمستويات بالمديرين والرؤساء اللازمين .. هذا فضلا عن التكاليف الادارية التي تتحملها نتيجة لتنسيق أوجه النشاط المختلف لهذه الادارات والأقسام .

وهناك عامل آخر ، وهو أنه على قدر تعدد المراحل وتعدد

المستويات ، تتعقد عملية الاتصال
The existence of levels complicates the problems of communication.

ومن المعروف ، أن عملية الاتصال وسهولتها تعتبر لازمة وضرورية لتوصيل حقيقة الأهداف والخطط والسياسات الخاصة بالمشروع لكافة أجزاء المشروع في نطاق هيكله التنظيمي ، ومن هذا المنطق .. فإن المشروعات التي يستطيع فيها المدير أن يقوم بالاتصال المباشر مع مرؤوسيه تكون مهمة توصيل المعلومات فيها إلى المرؤوسين أسير من تلك التي توجد فيها عديد من المستويات والمراحل ، إذ أنه في الحالة الأخيرة تكثر احتمالات سوء فهم القوى العاملة لبعض التعليمات ، وذلك نتيجة لطول عملية الاتصال من أعلى إلى أسفل .. أو من أسفل إلى أعلى .. الأمر الذي ينعكس أثره في الجهود التي تبذل من أجل تحقيق التخطيط والرقابة على أفضل وجه ممكن .. والسبب في ذلك أن التخطيط قد يكون تاما وفي غاية الكفاءة في قمة البناء التنظيمي ، غير أنه يمكن أن يفقد شيئا من هذه الكفاءة عند تقسيمه في المستويات الأدنى .. الأمر الذي يؤدي إلى ضياع في الوقت والتنسيق والوضوح .

The plan that may be definite and complete at the top of an organization structure may lose these qualities as it is subdivided and elaborated at lower levels, resulting in loss of time, coordination, and clarity".

وكذلك يزداد الأمر تعقيدا بالنسبة للرقابة .. إذ أن زيادة المستويات تؤدي إلى زيادة من يقوموا بمهام الرقابة .. هذا فضلا عن أن الرقابة في حد ذاتها تتعقد يتعقد التخطيط وصعوبة الاتصال ، الأمر الذي يزيد من صعوبة وظيفتها ، ويزيد من أهميتها في نفس الوقت .

لماذا تنشأ المشروعات ادارات ومراحل ؟

Why departments and levels ?

إذا كان انشاء المنشآت للإدارات والمراحل يكلف المشروعات كثيرا على النحو الذى أوضحناه سابقا .. فلماذا إذن تنشأ هذه المشروعات ادارات ومراحل ومستويات ؟ .. فى الحقيقة أن هناك أسبابا مهمة لذلك .. والسبب الرئيسى هو نطاق الاشراف .. وعلى وجه الخصوص « عدم قدرة الانسان على أن يدير بكفاءة وفاعلية عددا غير محدود من المرؤوسين » .

The incapacity of a human being to manage effectively an infinite number of subordinates.

وقد تبين لنا من البحوث التى أجريت مدى اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بهذا « العدد المحدود » .. وذلك لأن تحديد هذا العدد يتوقف على عديد من الاعتبارات الأساسية التى تتعلق بالجانب التطبيقي للوظيفة ونوعية الادارة ، وقدرة المرؤوسين .

The number depends upon several basic considerations applicable to the job to be done, the quality of management, and the ability of subordinates.

ولنا أن تتصور مثلاً فى هذا العصر الذى نعيش فيه ، والذى يتميز بوجود شركات كبرى ، يعمل فيها الآلاف من القوى العاملة .. أقول لنا أن تتصور ماذا يحدث لو أن تصريف الأمور يتم بالاتصال المباشر بين المدير العام وهذه الآلاف من القوى العاملة !! .. أعتقد أن الاستحالة واضحة فى هذا المثال .. خاصة وأن علماء النفس قد قرروا منذ أمد طويل أن هناك طاقة محدودة من اليقظة والانتباه للانسان ..

وأن هذه الطاقة المحدودة تجعل العقل البشرى غير قادر على أن يستوعب
 ويصرف عديدا من الأمور في نفس الوقت ، خاصة وأن المديرين
 والرؤساء يهتمون بمشاكل فكرية Intellectual problems •

مثل توضيحي :

أورد الاستاذان « ثيوهايمان^(٩٢) ، ووليم ج. سكوت » مثالا
 توضيحيا للعلاقة بين نطاق الاشراف والمستويات الادارية ، وذلك في
 كتابهما الذى صدر عام ١٩٧٠ تحت عنوان « الادارة فى المنظمة الحديثة »
 ..وفى ما يلى ملخص لهذا المثل :

اذا افترضنا وجود منشأة ما ويعمل فيها ٢٥٦ موظفا ، فاذا كانت
 تأخذ « بمستوى ادارى واحد » .. فتصبح القوى الوظيفية فيها كما
 يلى : ١ مدير ، ٢٥٦ موظفا •

أما اذا وجدت الادارة أن حجم العمل فوق طاقة المدير ، وبحيث
 قد يتعذر على المدير أداء مهامه على الوجه الأكمل ، فحينئذ قد تلجأ الى
 أن تنشئ مستوى ثانيا للادارة ، وفى هذه الحالة قد تقسم الموظفين الى
 أربعة ادارات ، يتولى كل ادارة مدير ادارة ، يشرف على ٤ موظفين ،
 وبذلك تصبح القوى الوظيفية فى المنشأة بعد انشاء « مستويين للادارة »
 .. كما يلى :

مدير عام + ٤ مديرى ادارات .. أى ٥ مديرين ، ٢٥٦ موظفا •

وقد تجد الادارة أن حجم العمل فى كل ادارة من الادارات فوق
 طاقة المدير الذى يتولى مسئوليتها ، وحينئذ قد ترى من الأصلح تقسيم

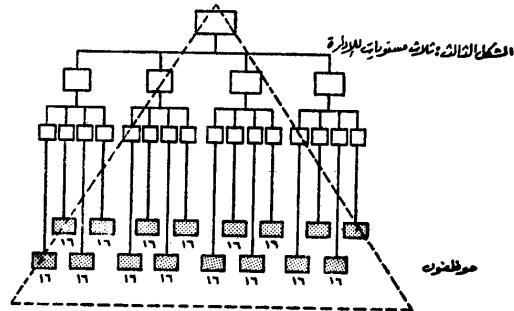
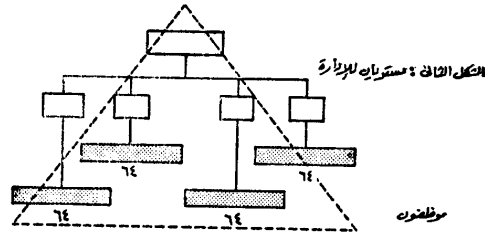
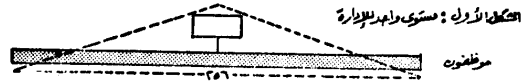
الموظفين الذين يعملون في كل ادارة وعددهم ٦٤ موظفا ٠٠ الى أربعة أقسام ٠٠ بحيث يعمل في كل قسم ١٦ موظفا ٠٠ أى تنشئ الادارة ١٦ قسما جديدا ٠٠ وبذلك تصبح القوى الوظيفية في المنشأة بعد انشاء « مستوى ثالث للادارة » كما يلي :

مدير عام + ٤ مديري ادارات + ١٦ رؤساء أقسام ٠٠٠ أى ٢١ مديرا ، ٢٥٦ موظفا ٠

ويرى الكثير من علماء التنظيم والادارة في الآونة الأخيرة ، أن مثل هذه التقسيمات في التنظيمات المختلفة غاية في حد ذاتها

There is a tendency to regard departmentation as an end in itself

٠٠ والسبب في ذلك هو الرغبة في الوضوح ٠٠ والوضوح يتطلب التقسيم الى ادارات وأقسام ٠٠ وأقلام ٠٠ وغير ذلك مما تتطلبه الادارة العلمية من ضرورة الأخذ بقاعدة التخصص الوظيفي في أداء الأعمال ، وإبراز بعض أوجه نشاط المشروع ٠٠ بحيث يمكن القول أن انشاء مستويات متعددة تخلق مشكلات اقتصادية وإدارية اضافية ، وكما هو واضح من المثال السابق ، فإن ٢٥٦ موظفا في المستوى الإداري الواحد ، يشرف عليهم مدير واحد ٠٠ أما في المستويين الإداريين يشرف عليهم خمسة مديرين ٠٠ أما في الهيكل التنظيمي الطويل ذو الثلاث مستويات فيشرف عليهم ٢١ مديرا !! ٠٠ وهكذا نجد أن هناك تناسبا طرديا بين المستويات الادارية والتكاليف الادارية ٠٠ ولعل هذا يوضح لنا ملاحظات بعض المحاسبين في تقاريرهم عن المصاريف المباشرة والمصاريف غير المباشرة ٠٠ حيث أنهم يرون أن الهرم التنظيمي الطويل الجميل ،



لعمل نظرة واحدة الى هذه الأشكال ، توضح كيف ان ٢٥٦ موظفا .. يمكن ان يكون لهم مدير واحد كما في الشكل الأول .. واذا وجد المدير ان نطاق الاشراف بالنسبة لهذا العدد اكبر من طاقته ، فيمكنه ان ينشئ مستوى ثانيا للإدارة كما في الشكل الثاني .. وحينئذ يصبح الـ ٢٥٦ موظفا لهم مدير عام + ٤ مديري ادارات .. كل مدير منهم يشرف على ٦٤ موظف .. وتعرف هذه الاشكال البسيطة « بالشكل التنظيمي المبسط » **Flat organization Structure** اما اذا وجد كل مدير ادارة ان نطاق الاشراف بالنسبة اليه فوق طاقته ، فيمكن للإدارة ان تنشئ مستوى ثالثا للإدارة كما في الشكل الثالث .. وحينئذ قد تقسم كل ادارة الى أربعة اقسام .. وتعين على كل قسم رئيس يشرف على ١٦ موظف .. أى يصبح نطاق الاشراف .. مدير عام + ٤ مديري ادارات + ١٦ رؤساء اقسام .. ويعرف الشكل الثالث بالشكل التنظيمي الطويل **Tall Organization Structure** .. وهكذا .. كلما زادت مستويات الإدارة ازدادت بالتالى التكاليف الإدارية .

انما يمثل مصاريفها غير مباشرة ، وفي بعض الأحيان تكون هذه المصاريف أبعد ما يكون عن نشاط المنشأة الرئيسى •

“Most of the beautiful tall pyramid of organization represents a cost only indirect, and sometimes remotely, related to the basic functions of the enterprise”.

نطاق الاشراف ووحدة القيادة :

لعل من المناسب قبل أن نختم هذا البحث الذى خصصناه لموضوع وحدة القيادة كعنصر هام من عناصر التنظيم العلمى للمشروعات أن نوضح ما يلى :

— أن وحدة القيادة تعنى أن التوجيه يكون فعالا الى أقصى حد ممكن عندما يكون الرؤوسون مسئولين أمام رئيس واحد
Direction is most effective when subordinates are responsible to one superior.

— ان اصلاح « نطاق الاشراف Span of supervision » يحمل نفس المعنى للاصطلاح « نطاق الادارة Span of Management » ونفس المعنى للاصطلاح « نطاق الرقابة Span of Control » وأن هناك اتجاهها لدى علماء التنظيم والادارة لاعتبار الحدود النظرية للنطاق العلمى للاشراف ، أن يكون للرئيس عدد من الرؤوسين يتراوح بين ثلاثة وسبعة رؤوسين .. وأن رأى السائد يرجح عدم التقيد بعدد معين بالنسبة للرؤوسين ، وذلك لأن تحديد هذا العدد يتوقف على عوامل كثيرة .. منها التدريب ، ورغبة الرئيس فى

تفويض السلطة .. ومدى الوضوح أو الغموض في
الخطط والسياسات .. وفعالية أساليب الاتصال ..
وقدرة هذه الأساليب على شرح الأهداف .. وحفز
القوى العاملة على تحقيقها .

— ينبغي أن يكون واضحاً أن « مبدأ وحدة القيادة »
لا يعتبر مبدأ تنظيمياً فحسب ، بل انه أيضاً من مبادئ
التوجيه الإداري , not only organization principle,
it is also a direction principle.

ومن مقتضى هذا المعنى ، أن يبذل المديرين والرؤساء
على اختلاف المستويات أقصى طاقاتهم وجهدهم
للتوجيه والتوضيح والارشاد ، وأن تتأكدوا من أن
المرؤوسين على علم تام بأعمالهم ، وأن يتوافر الود
والفهم المتبادل بين الجميع من أجل الهدف العام الذى
ينبغي التأكد من أنه يتلاقى مع أهداف الأفراد .

— ينبغي أن يكون واضحاً أن « الإدارة » ليست مرادفة
« للقيادة »

Management is not synonymous with leadership

لأن الإدارة تعين فى مراكزها بحكم اللوائح والقوانين
.. ومهمتها انجاز الأعمال عن طريق الآخرين ، فإذا
استندت الى سلطة المنصب ، فهي « إدارة » أو
« رئاسة » .. بمفهوم « التنظيم الرسمى للمشروع »
.. أما اذا استندت الى حب المرؤوسين ، والفهم
المتبادل والتعاون من أجل تحقيق الأهداف «قيادة»

•• وهذا هو المفهوم الذى تؤكد عليه مرارا ونطالب بتوافره فى جميع المستويات •• ووفقا لما يقوله الاستاذان « كوتتر وأودونل » •• « ان الاستناد الى سلطة المركز ليست كافية •• ومن أجل تحقيق أفضل النتائج ، فان الناس فى حاجة الى من « يقودهم » •• وليسوا فى حاجة الى « من يسوقهم » •

Reliance upon the authority of position is not enough. For maximum results men need to be led not driven.

رابعا - تحديد الشكل القانونى للتنظيم

من الجوانب الهامة التى ينبغى على المشروعات أن تهتم بها ، اختيار الشكل القانونى الأمثل الذى يتناسب ونوع النشاط الذى تزاوله ، وبحيث يساعد هذا الشكل على تحقيق أهدافها ، بأعلى قدر من الكفاءة ، وبأيسر جهد ممكن ، خاصة وأن تملك حق اتخاذ هذا القرار ، يدخل فى اعتباره عوامل متعددة ، ليس فقط موقف واتجاه الدورة التجارية •• وكذلك سياسات الحكومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى نواحيها الداخلية والخارجية ، واتجاهات السوق ووضع المشروع بالنسبة للمشروعات المنافسة ، مع الأخذ فى الاعتبار احتمالات المستقبل •• انما عليه أيضا أن يجرى تقييما لجميع هذه العوامل بصفة مستمرة •

"His decisions, must not only take into consideration such forces as the stage and trend of the business cycle, the political, economic, and social policies of government in its national and international phases, trends in the markets, and his immediate and future competitive situation, but also evaluate all these forces simultaneously".

كما وينبغي أن تأخذ في الاعتبار أن الشكل القانوني ، تترتب عليه مسئوليات اجتماعية للمشروع قبل العاملين فيه ، وقبل المجتمع ، ومن الحقائق المسلم بها ، أنه ما من مشروع يستطيع الاستمرار في مزاوله نشاطه لفترة طويلة من الزمن ، ما لم يسهم إيجابيا في تحقيق رغبات المستهلكين ، إذ أن المستهلك هو سيد السوق •

فالمشروع الفردي مثلا ، يسهم في الرفاهية العامة للمجتمع ، وذلك عن طريق القيام بدوره في خدمة التوزيع على أفضل وجه ممكن •• وكذلك بتحقيق علاقات أفضل بين العاملين فيه •• ولكي يستطيع مدير المشروع أن ينفذ ويطور السياسات التي تهدف الى تحقيق هذه الموضوعات المتشابكة ، عليه بالضرورة أن يفهم طبيعة هذه المسئوليات وتناسقها مع السعى الى تحقيق الربح الذي يتناسب مع الجهد الذي يبذله ، والذي يوفر له المستوى المناسب من المعيشة التي يتطلع اليها •

كما وأن حجم المشروع ، والتعقد في هيكله التنظيمي وخطته من أجل التوسع ، ومقدار التغيير في الإداريين من أفراد •• هو الذي يحدد عدد المديرين اللازمين •• فمن الطبيعي أن تكون المناصب الإدارية في المشروعات ذات الانتاج الكبير أكثر منها في المشروعات الصغيرة •

"The number of managers needed in an enterprise depends upon its size: the complexity of the organization structure, its plans for expansion and the number of changes in managerial personnel. Large-scale enterprises naturally have managerial positions than do small-scale firms".

ومما لا شك فيه ، أن الشكل القانوني للتنظيم تنعكس آثاره على مختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية للمشروع ، وكذلك على علاقات المشروع سواء في ذلك علاقات العاملين بأصحاب المشروع ، أو علاقات

المشروع بالمستهلكين ، أو علافة المشروع بالدولة .. فهناك العديد من القوانين التى تصدرها مختلف دول العالم لتيسر هذه العلاقات ، ولتجعلها واضحة ومفهومة للجميع حتى لا يحدث أى نوع من اللبس أو الغموض فى ذلك ، لأن مثل هذه العلاقات قد تترتب عليها التزامات مالية ، والالتزامات المالية يترتب عليها حقوق الغير ، وحقوق الغير ينبغى دائما أن تبذل الجهود ، وتصدر القوانين من أجل اطمئنان أصحابها ، حتى تكفل للنشاط الاقتصادى وللاستثمار المالى الأمن والطمأنينة والاستقرار ، وهذا هو السبب الذى من أجله تتخذ المشروعات فى الحياة العملية أشكالا عدة ، ويقبل الأفراد على الشكل الذى يرغبون فيه طبقا لما يتوفر لديهم من امكانيات تسمح بإنشاء المشروع وقيامه ومزاولة نشاطه على أفضل وجه ممكن .

ومن الحقائق المعروفة أن القوانين هى التى تنظم العلاقات بين الناس فى أى مجتمع من المجتمعات ، ومن أجل ذلك فإن الدول تستصدر التشريعات المناسبة فى هذا الشأن ، ومن بينها التشريعات التى توضح اطار المشروعية الذى ينبغى أن يتحقق عند تأسيس أى مشروع من المشروعات .. ويتعين على من يؤسسوا المشروعات أن يهتدوا بهذه القوانين ، ليتعرفوا على ما تتطلبه من اشتراطات ، وما يتحملونه من مسئوليات .

والواقع أن هناك عوامل كثيرة أخرى غير ما ذكرناها تتدخل فى اختيار الشكل القانونى للمشروعات ، منها مقدار ما يتطلبه المشروع من مال ، ومدى ما يتعرض له هذا المال من مخاطرة .. وكذلك حجم المشروع وما يتطلبه من كفايات فنية وإدارية متعددة .. ومنها الغرض من اقامة المشروع وهل هذا الغرض دائم أم مؤقت .. ومنها اعتبارات

الثقة التي ينبغي أن تتوافر فيمن يقيموه .. الى غير ذلك من الاعتبارات .. ومن أجل ذلك فإن المشرع في جمهورية مصر العربية عدد الأشكال القانونية للمشروعات الاقتصادية ، حتى يختار جمهور المستثمرين الشكل الأنسب الذي يتناسب مع قدراتهم .. وامكانياتهم .. وفيما يلي نوضح في ايجاز هذه الأشكال :

١ - المشروع الفردي :

المشروع الفردي هو ذلك المشروع الذي يملكه فرد واحد ، ويقع على عاتقه كافة السلطات والمسئوليات ، فهو صاحبه ، ومنظمه ومديره والمتعاقد باسمه في كافة التعهدات والمعاملات التجارية ، وعليه يقع عبء جميع ما يتعرض له من مخاطر .

والمشروع الفردي يعتبر أبسط الأشكال القانونية للمشروعات وأكثرها انتشارا ويعتمد نجاحه على قدرة الفرد على تنظيم وإدارة مشروعه . وغالبا ما تكون المشروعات الفردية صغيرة الحجم تعتمد على رؤوس أموال قليلة نسبيا ، وتتعامل في سلع محدودة تشبع احتياجات المواطنين القريبين منها الذين غالبا ما تربطهم بصاحب المشروع الفردي علاقة شخصية ، ويثقون فيما يقدمه لهم من خدمات .

ولهذا النوع من المشروعات الفردية مزايا وعيوب نجلها فيما يلي :

المزايا :

(١) نظرا لأن صاحب المشروع الفردي غالبا ما يقع على عاتقه جميع عوامل الإنتاج ، اذ تكون له حرية واسعة في اتخاذ ما يشاء من قرارات يراها في صالح المشروع ، ويتبع ذلك القدرة على البت السريع الحاسم دون ابطاء ، أو الرجوع الى غيره من السلطات .

(ب) وجود الحافز الشخصى لدى صاحب المشروع الفردى لبذل مزيد من الجهد والعمل اذ سيعود عليه بالنجاح الذى يتمثل فى الأرباح ، لذلك غالبا ما نرى المشروعات الفردية تفتح أبوابها للعمل فى جميع أيام الأسبوع وطوال ساعات النهار وجزء من الليل الأمر الذى يسر على المتعاملين معها مهمة الحصول على احتياجاتهم فى الأوقات المناسبة لهم .

(ج) تعتمد المشروعات الفردية على عامل الثقة ، ويتطلب ذلك أن يراقب صاحب المشروع عماله وموظفيه بصفة مستمرة ليتأكد من حسن قيامهم بأعمالهم ، ولتأكد أيضا من رضا عماله عما يقدمه لهم من خدمات حتى يضمن استمرارهم فى خدمته ويكسب مزيدا من العملاء .

(د) حسن استثمار صاحب المشروع الفردى لأمواله وبذله أقصى الجهود لضغط مصاريفه الى أقصى حد ممكن ، ونظرا لقرب الشخص من مختلف عماله وموظفيه ، فهو يتأكد دائما من أنهم يبذلون الجهد الذى يتناسب مع ما يحصلون عليه من أجر ، والا اضطر الى تغييرهم بغيرهم . وذلك فى حدود التشريعات المنظمة للعلاقة بين صاحب العمل والعمال .

(هـ) اذا توافرت الكفاية الادارية فى المشروع الفردى ، استطاع صاحبه الحصول على ثقة الموردين ، فضلا عن امكانه الحصول على ما يشاء من قروض فى الحدود التى تتطلبها الجهات المقرضة .

العيوب :

- (أ) شعور صاحب المشروع الفردى بأنه صاحب السلطة المطلقة قد يدفعه الى اتخاذ قرارات سريعة خاطئة دون تمحيص كاف .
- (ب) اذا لم يحسن صاحب المشروع الفردى اختيار عماله وموظفيه

فان ذلك قد يؤدي الى ارتفاع نسبة دوران العمل وترك العمال والموظفين للعمل ، وقيام المنشآت بإحلال غيرهم محلهم ، يتطلب بذلك كثير من الجهود لتدريب العمال الجدد وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع تكلفة العمل الأمر الذي يؤثر على الانتاج كما وجودة وتكلفة ، مما يؤدي الى كثير من الاسراف والضياع • كما قد يؤدي أيضا الى افشاء أسرار العمل اذا التحق العامل أو الموظف بمشروع منافس ، أو اذا أنشأ العامل الذي ترك العمل مشروعا خاصا به •

(ج) قد يلجأ صاحب المشروع الفردي في سبيل تحقيق أغراضه الى الاستعانة بالكفاية الفنية والادارية المرجوة ، وفي هذه الحالة قد يضطر صاحب المشروع الى التفاوض عن كثير من الأخطاء التي تقع من هؤلاء خشية ارتباك العمل أو توقفه •

(د) عدم قدرة أصحاب المشروعات الفردية في الغالب على الاستعانة بالمتخصصين الذين يتبعون الأساليب العلمية في بحث المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها •

(هـ) اذا توافرت الكفاية الفنية والادارية في صاحب المشروع ، فإن تقدم المشروع ونجاحه يعتمد على بقاء صاحب المشروع صحيحا سليما ، أما اذا توفى أو انتابه العلل والأمراض فان ذلك قد يؤدي الى فشل المشروع واغلاق أبوابه •

(و) يتطلب النشاط الاقتصادي القيام بمشروعات ذات رؤوس أموال ضخمة • وغالبا ما تعتمد لدى أصحاب المشروعات الفردية الأموال اللازمة لتمويل مثل هذه المشروعات •

(ز) تتزعزع المشروعات الفردية أمام الأزمات العارضة ، وقد

تؤدي الى فشلها ، أو قد تؤدي الى افلاسها الأمر الذي ينجم عنه ضياع أموال وممتلكات صاحب المشروع الفردى نظرا لأن مسؤوليته مطلقة ، وجميع ممتلكاته ضامنة لالتزاماته •

(ح) ضعف الامكانيات المالية لأصحاب المشاريع الفردية يقف عائقا دون عقد صفقات بكميات كبيرة تخول لهم التمتع بكثير من المزايا كخصم الكمية وخصم تعجيل الدفع •

٢ - شركة التضامن :

شركة التضامن هي عقد بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الاتجار معا بعنوان مخصوص (عنوان الشركة هو الاسم الذي تتخذه الشركة لنفسها لتتميز به عن غيرها ، ولتتعامل به مع الجمهور كشخص معنوي منفصل عن الشركاء) ويلتزم جميع أعضائها بديون الشركة على جميع أموالهم بالتضامن ومن غير قيد وحد •

ويتضح لنا من التعريف السابق مدى ما يجب أن يتوافر بين أعضاء شركة التضامن من عوامل الثقة والتعاون ، ومدى ما يجب أن ينطوي عليه هذا التضامن الاختيارى من التوفيق فى اختيار الأعضاء بحيث يتوافر فيهم جميعا صفات الأمانة وحسن السمعة ، إذ أن أعضاء هذه الشركة متضامنون فى تعهداتها قبل الغير ويقع عليهم جميعا الوفاء بالتزاماتها قبل الغير من أموالهم الخاصة اذا عجزت أموال الشركة عن الوفاء ، بل أكثر من هذا • اذا عجز أحد الشركاء عن تسديد ما عليه من الديون فإن باقى الشركاء يقومون بالسداد نيابة عنه ، ويتحملون أعباء تلك الخسارة من أموالهم الخاصة •

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب نجملها فيما يلى :

المزايا :

(أ) تساعد هذه الشركات على تضافر الجهود للقيام بالأعمال التى يعجز الفرد عن القيام بها .

(ب) « اذا تعدد الشركاء المنتدبون للادارة دون أن يعين اختصاص كل منهم ، ودون أن ينص على عدم جواز انفراد أى منهم بالادارة كان لكل منهم أن يقوم منفردا بأى عمل من أعمال الادارة »^(٩٣) . ويساعد هذا على السرعة فى تحين الفرص واتخاذ القرارات المناسبة التى تعود على الشركة بأرباح .

(ج) نظرا لأن مسئولية الأعضاء تضامنية ، فانه يغلب عليهم جميعا الحرص والحذر فيما يتخذونه من قرارات أو يعقدونه من صفقات .

(د) اذا تميز الشركاء أو بعضهم بالغنى وحسن السمعة ، فان ذلك يسمح للموردين والبنوك بزيادة الائتمان اعتمادا على امكان حصولهم على ما لهم من أموال فى ذمة الشركة من أموال الشركاء الخاصة .

(هـ) يعتبر هذا النوع من الشركات أكثر دواما من المشروعات الفردية نظرا لما قد ينص عليه فى عقودها من استمرارها فى العمل فى حالة وفاة أحد الشركاء على أن يحصل ورثة الشريك المتوفى على نصيبهم طبقا للشروط المتفق عليها فى عقد الشركة . كما وأنه فى حالة مرض أحد الشركاء تستمر الشركة فى عملها دون توقف نظرا لقيام بقية الشركاء بمهمة الادارة .

(و) اذا تعددت كفايات الشركاء الفنية والادارية ، أمكن تقسيم العمل بينهم بحيث يتولى كل شريك نوع العمل الذى يحسن القيام به ، الأمر الذى يغنى عن استئجار مثل هذه الكفايات من الخارج ويساعد

على تقدم الشركة واطراد نموها نظرا لوجود الحافز الشخصي لدى الشركاء .

الميسوب :

(أ) تنحل الشركة اذا توفي أحد الشركاء ، وذلك اذا لم ينص على خلاف ذلك في عقد الشركة . كما وتنحل أيضا اذا أفلس أحد الشركاء .

(ب) قد يؤدي تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة الى قيام أحدهم بعمل من أعمال المجازفة والمخاطرة قد يعرض الشركة لخسائر جسيمة يتحمل نتائجها بقية الشركاء سواء في نصيبهم في الشركة . أو في أموالهم الخاصة .

(ج) قد تتوسع الشركة في نشاطها فتحتاج الى مزيد من الأموال ، وقد يدفعها ذلك الى ضم شركاء جدد بقصد الحصول على المال دون أن تتوافر فيهم الصفات التي تحقق الانسجام بين بقية الشركاء .

(د) صعوبة انسحاب الشريك المتضامن أو إحلال غيره محله ، اذ لا يجوز لأي شريك من الشركاء أن يتنازل عن نصيبه في الشركة لآخر الا اذا وافق على ذلك بقية الشركاء ، والسبب في ذلك أن شركة التضامن من شركات الأشخاص التي يعتمد تكوينها على الثقة ومعرفة الشركاء بعضهم لبعض .

(هـ) اذا نص في عقد الشركة على أن تكون قرارات الشركاء بالاجماع أو الأغلبية ، فإن ذلك قد يؤدي الى صعوبة اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة ، كما وقد يؤدي الى ضياع بعض الفرص لمصلحة الشركة والتي تتطلب انتهازاها سرعة البت في اتخاذ القرارات .

(و) عجز مثل هذا النوع من الشركات عن القيام بالمشاريع الضخمة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة .

٢ - شركة التوصية البسيطة :

تعرف شركة التوصية بأنها الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون « موصين »^(٩٤) .

وينطبق على الشريك المتضامن في شركة التوصية جميع ما سبق أن ذكرناه عن الشريك المتضامن في شركة التضامن ، فالشركاء المتضامنون هم المسئولون عن الإدارة ، وعليهم أن يقدموا حصتهم في رأس المال ، وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع أموالهم الخاصة تعتبر ضامنة لديون الشركة وتمهدها .

أما الشريك الموصى فإنه يلتزم بتقديم حصته في رأس المال بالقدر وفي الميعاد المتفق عليه ، ومسئوليته محدودة بمقدار حصته في رأس المال ، ويجب أن لا يدخل اسمه في عنوان الشركة والا اعتبر مسئولاً على وجه التضامن مع بقية الشركاء المتضامين عن جميع ديون الشركة وتمهدها قبل الغير .

وتتشابه شركة التوصية البسيطة مع شركة التضامن فيما يلي :

(أ) حصة الشريك الموصى كحصة بقية الشركاء المتضامين يجوز أن تكون عينا أو نقداً ، ولا يجوز لأحد من الشركاء سواء أكان موصياً أو متضامناً أن يتنازل عن حصته في رأس المال إلى الغير دون موافقة بقية الشركاء ، وقد ينص عقد الشركة على شروط معينة يجب توافرها عند حدوث التنازل .

(ب) يلزم أن يكون لشركة التوصية عنوان خاص بها ويجب أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسؤولين المتضامين^(٩٥) . ولا يجوز أن يدخل فيه أحد من الشركاء الموصين حتى لا يتوهم الغير أنه مسئول أيضا بالتضامن ، ويضاف^(٩٦) الى اسم الشخص أو الأشخاص المسؤولين في عنوان الشركة لفظ و « شركاه » أو « شركاهم » .

(ح) مسؤولية الشريك أو الشركاء المتضامين في شركة التوصية مسئولية مطلقة .

وللشريك الموصى في شركة التوصية حقوق تتلخص فيما يلي :

(أ) أعطى المشرع للشريك الموصى الحق في مراقبة أعمال الشركة، والاطلاع على سير العمل فيها ، وانتقاد الادارة اذا رأى موجبا لذلك^(٩٧) .

(ب) للشريك الموصى نصيب في أرباح الشركة وخسائرها ، فهو يقتسم الأرباح والخسائر مع غيره من الشركاء تبعاً لما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر مع ملاحظته أن خسارته تتحدد بقدر حصته التي قدمها .
ولشركات التوصية البسيطة مزايا وعيوب نجلها فيما يلي :

المزايا :

(ب) يسمح مثل هذا النوع من الشركات بقيام النشاط الاقتصادي على مدى أوسع مما تقوم به شركات التضامن ، وذلك نظراً لوجود الشركاء الموصين الذين يقدمون المال ، وكلما احتاجت شركة التوصية الى مال كان في امكانها أن تضيف اليها شركاء موصين في الحدود التي ينص عليها عقد الشركة وموافقة الشركاء .

(ب) تبذل ادارة الشركة جهدا أكبر لتحقيق الكفاية الادارية نظرا لما يخوله القانون للشركاء الموصين من حق الرقابة والاطلاع على دفاتر الشركة وحساباتها ومستنداتها •

(ج) يسر مثل هذا النوع من الشركات على فريق المستثمرين الذين لديهم المال ، ويخشون عواقب المخاطرة والمجازفة في ميدان التجارة أن يستثمروا أموالهم فيدخلون في هذا النوع من الشركات كشركاء موصين فلا يعتبرون تجارا ، وبذلك لا يخشون عواقب اشهار الافلاس اذا تعرضت الشركة لذلك •

(د) تحظر القوانين على بعض ذوى المهن الاشتغال بالتجارة ، ومثل هؤلاء يستطيعون أن يستثمروا أموالهم مع من يثقون فيهم عن طريق تقديم المال فقط كشركاء موصين •

(هـ) يسر مثل هذا النوع من الشركات للمخترعين الذين تنقصهم الأموال الوسيلة لتنفيذ اختراعاتهم ، اذ يستطيعون أن يتفقوا مع من يتوافر لديهم المال ، فيكونون معهم شركة توصية يكون فيها المخترع شريكا متضامنا ومن يقدم المال شريكا موصيا •

العيوب :

(أ) عجز مثل هذا النوع من الشركات عن ارتياد ميادين النشاط الاقتصادي التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة •

(ب) نظرا لأن شركة التوصية البسيطة تعتبر من شركات الأشخاص — اذ يعرف الشركاء المتضامنين والموصين بعضهم بعضا — فإن استمرارها

في نشاطها رهين بحياة الشركاء وحسن سمعتهم ، اذ أن الشركة تنتهى بموت أحد الشركاء أو بالحجز عليه أو باعساره^(٩٨) أو بافلاسه .

(ج) غالبا ما لا يفقه الشركاء الموصين لغة الأرقام والميزانيات ، الأمر الذى يجعل مراقبتهم غير مجدية بل الشائع أنهم لا يستعملون ما خوله لهم القانون من حق الرقابة والاطلاع .

(د) يسمح مثل هذا النوع من الشركات للمتلاعبين وخربى الذمة من الشركاء المتضامنين في شركة التوصية أن يموهوا على الغير ويتسببوا في ضياع أموالهم ، وذلك بأن يكون المتلاعب هو وحده الشريك المتضامن وتكون حصته في رأس المال قليلة ، ثم يقوم بمعاملات ويدخل في صفقات يغلب عليها صفة المجازفة والمخاطرة قد ينتج عنها خسارة كبيرة وضياع أموال الشركة ، أو قد يلجأ الى التلاعب والاحتيايل وتهريب أموال الشركة وحينئذ لن يستطيع الغير أو الشركاء الموصين الحصول على حقوقهم من الشريك المتضامن نظرا لعدم وجود مال خاص لديه .

٤ - شركة التوصية بالأسهم :

شركة التوصية بالأسهم هى شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين ، وبين عدد من الشركاء يسمون موصين يساهمون في رأس مال الشركة بشراء أسهمها ، ولا يتدخلون في الادارة .

ويتضح من التعريف السابق أن شركة التوصية بالأسهم تحتل مركزا وسطا بين شركة الأشخاص والشركة المساهمة فرأس مالها مقسم الى أسهم والشركاء فيها يكونون واحدا منهم أو أكثر مسئولوا بالتضامن في جميع أمواله عن ديون الشركة دون قيد أو حد كما سبق أن ذكرنا تماما فيما يتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة ، ويوجد بجوار الشريك

أو الشركاء المتضامنين شركاء آخرون موصون يساهمون في رأس المال بشراء الأسهم المتساوية القيمة ، ولا يسألون عن ديون الشركة وتمهدياتها الا بقدر ما يمتلكون من أسهم في شركة التوصية بالأسهم ، وهم في هذا يشبهون المساهمين في شركات المساهمة ، وهم ممنوعون من التدخل في ادارة الشركة مثلهم في هذا مثل الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة ، وتنوب الجمعية العمومية عن المساهمين الموصين في مواجهة المديرين (٩٩) .

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب نعملها فيما يلي :

المزايا :

(ب) أسهم المساهمين الموصين في رأس المال يجوز تداولها كما هو الحال في أسهم الشركات التي يثقون فيمن يقوم بإدارتها ، الأمر الذي يسر نوعا ما مهمة التمويل ، لذلك غالبا ما تقوم هذه الشركات بنشاط اقتصادي أوسع مجالا مما تقوم به المشروعات الفردية وشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة .

(ب) يفضل بعض رجال الأعمال انشاء مثل هذا النوع من الشركات حتى يتفادوا استصدار مرسوم مرخص بالتأسيس كما هو الحال في شركات المساهمة ، اذ أن القانون قد أعفى شركة التوصية بالأسهم من استصدار هذا الترخيص وما يتبعه من ضرورة اجراء النشر بالجريدة الرسمية أو بالنشرة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة .

(ج) تطبيق لأحكام المتبعة في شركات المساهمة على شركات التوصية بالأسهم ، أعطى نوعا من الاطمئنان للمساهمين الموصين بوجود

رقابة محكمة لا يتيسر وجودها في المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص والتوصية البسيطة .

(د) يعتبر هذا النوع من الشركات أكثر استقرارا ودواما نسبيا من شركات الأشخاص وشركات التوصية البسيطة ، حيث أن موت أحد المساهمين الموصين لا يترتب عليه أى أثر فيما يتعلق بانقضائها .

العيوب :

(أ) عجز مثل هذا النوع من الشركات عن ارتياد ميادين النشاط الاقتصادى التى تتطلب رؤوس أموال ضخمة .

(ب) تنتهى شركة التوصية بالأسهم بموت الشريك الذى نعهد اليه بالادارة الا اذا نص على خلاف ذلك (١٠٠) .

(ج) اذا لم يتوافر فى الشريك المتضامن الذى يقوم بمهمة الادارة الكفاية الادارية بما تنطوى عليه من حسن السمعة وعوامل النزاهة والشرف فانه قد يقوم ببعض التصرفات التى يعبث فيها بأموال المساهمين الموصين ، وقد تؤدى تصرفاته الى انهيار الشركة .

٥ - شركة المحاصة :

شركة المحاصة هى شركة ليس لها رأس مال شركة ، ولا عنوان ، وتختص بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية . وتراعى فى ذلك العمل وفى الاجراءات المتعلقة به ، وفى الحصص التى تكون لكل واحد من الشركاء فى الأرباح الشروط التى يتفقون عليها .

ويتبين من التعريف السابق أن شركة المحاصة تعتبر شركة مستترة

يعقدها الشركاء فيما بينهم ، أى غير ظاهرة ولا يشترط أن يعلم الغير بوجودها ، وليست لها شخصية اعتبارية ، اذ ليس لها عنوان ولا رأس مال ولا ذمة مالية يعتمد عليها الغير ، وانما تعتبر الحصص التى يقدمها الشركاء ملكا لهم طول مدة قيام شركة المحاصة . وفضلا عما تقدم فانه ليس لشركة المحاصة موطن أو جنسية خاصة بها ، أو مدير يمثلها أمام القضاء .

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب نجلها فيما يلى :

المزايا(١٠١) :

- (أ) تأسيس هذه الشركات بسرعة فائقة اذ لا ضرورة فيها لتحرير عقد كتابى يتضمن شروطها اذ يكتفى فيها بأن يتم الاتفاق شفويا .
- (ب) أنها توافق جميع الملبسات وتشكل فى ليونة وسهولة طبقا للأحوال .
- (ج) أنها تناسب الأعمال الجسيمة كما تناسب الأعمال البسيطة التى لا تحتتمل مصاريف تأسيس شركة من الأنواع الأخرى .
- (د) تسمح بتحقيق اتفاقات مجهولة من الغير ، وبذلك يمكنها تجنب منافسة المنشآت ذات النشاط الاقتصادى المماثل .
- (هـ) ان مصاريف تأسيسها وادارتها قليلة جدا .
- (و) توجد بعض مشروعات لا تؤسس من أجلها شركات، فمبتكرها لا تتوافر لديه رؤوس الأموال اللازمة ولكنه يجدها أحيانا فى شركات المحاصة .

(ز) يوجد شركاء لا يحبون أن يظهروا أمام الجمهور •

العيوب :

(أ) ليس لهذه الشركات رأس مال دائم مستمر يكون ضامنا لديون الشركة ، وللدائنين المطالبة بديونهم من المدير فقط ولا أفضلية لهم على دائني المدير الشخصيين بل يتحملون مزاحمتهم •

(ب) نظرا لأنه لا يشترط لتأسيسها ما اشترط في غيرها من الشركات من الشروط الشكلية ، أى أنه لا يلزم تحريرها عقد انشاء الشركة كتابة واشهار ذلك العقد بالنشر والاعلان ، فانه يصعب اثباتها اذ يتطلب ذلك « ابراز (١٠٢) الدفاتر والخطابات » •

(ج) نظرا لأن هذه الشركات مستترة فانها قد تنهرب من الضرائب المستحقة على ما تحققه من أرباح ، فضلا عما تنكبه مصلحة الضرائب من جهود لاثبات وجودها والتعرف على حقيقة أرباحها •

٦ - شركة المساهمة :

شركة المساهمة هي تلك الشركة التي يقسم رأس مالها الى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن جنيه ، ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بقيمة أعلى الا اذا قررت الجمعية لعمومية (١٠٣) ذلك وتضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي القانوني للشركة ولو كان قد بلغ الخمس (١٠٤) من رأس المال ، وتظل الأسهم اسمية الى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة ، ويشترك حملة الأسهم في تأسيس الشركة وادارتها ، وتحدد مسئولية كل منهم عن ديونهم بقدر ما يملكها من أسهم ، ولا تحمل هذه الشركة (١٠٥) عنوانا ، وانما يكون اسما مستمدا من (٤) غرضها •

وتقوم الشركات المساهمة بدور مهم في حياة الأمم الاقتصادية
 إذ أنها تقوم بالمشروعات الضخمة التي يعجز الفرد بإمكاناته المحدودة
 عن القيام بها منفردا وذلك كما هو الحال في إنشاء شركات الصناعة
 الثقيلة كشركات الحديد والصلب أو شركات المرافق العامة كشركات
 السكك الحديدية ، وشركات النقل البحري وشركات المناجم وشركات
 النور والمياه ... الخ ... لذلك يجب أن يقترن تأسيس هذه الشركات
 بالحكمة والحذر واتخاذ كافة الضمانات التي تكفل عدم العبث بأموال
 المواطنين ، وهذا ما تحاول كافة الدول العمل على تحقيقه ، نظرا لأن
 نجاح هذه الشركات يساعد على تدعيم الاقتصاد القومي ، ويعود بالرخاء
 على المواطنين . كما أن فشلها يعود بالاقتصاد القومي الى الوراء ،
 ويؤدي بثروات الكثيرين من ذوي الدخل المحدود الأمر الذي يؤثر على
 مستوى معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا .

ونظرا لما للشركات المساهمة من أثر بالغ على اقتصاديات الدول،
 رأينا أن المشرع المصري قد بذل حديثا غاية جهده للعمل عن طريق
 التشريع لمنع قيام الشركات التي تريد العبث بثروة الجمهور فصدر
 القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي راعى فيه المشرع إيجاد التوازن بين
 مبدأ التيسير على المتعاملين والحرية ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم
 على الاقبال على الاستثمار .

وفي عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١١٤ بشأن تعديل بعض مواد
 قانون الشركات لسنة ١٩٥٥ ويتناول التعديل الأحكام الخاصة بمجالس
 ادارة الشركات والتصويت في الجمعيات العمومية وكذلك مراقبة
 الحسابات واجراءات التفتيش .

وقد نص القانون على أنه لا يجوز أن يزيد عدد أعضاء مجلس

الادارة على سبعة وأن لا يقل عن ثلاثة ، وأن يكون أغلبية أعضاء مجلس الادارة في أية شركة مساهمة متمتعين بالجنسية المصرية ، وأنه يجب على المجلس أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة ، وله أن ينيب أحد أعضائه للقيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة . كذلك نص القانون على أنه لا يجوز أن يجمع عضو مجلس الادارة بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين، ويجب أن يقتصر عضو مجلس الادارة المنتدب على شركة واحدة كذلك لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضو في مجلس ادارتها ، كما لا يجوز لعضو مجلس الادارة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى في شركات مساهمة أخرى الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية .

أما فيما يتعلق بالتصويت في الجمعية العمومية فقد أصبح من غير الجائز أن ينيب المساهم أحد أعضاء مجلس الادارة في حضور الجمعية العمومية وأصبح من الواجب أن يكون الوكيل مساهما . كما لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التى يحملها الوكيل بهذه الصفة على ٥٪ من أسهم رأس مال الشركة .

ولايجوز لمراقب حسابات الشركة المساهمة أن يعمل كمدير أو كعضو مجلس ادارة أو يشتغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى في الشركة التى كان يراقب حساباتها قبل مضى ثلاث سنوات من تركه العمل بها .

ولقد تلاحقت^(١٠٦) بعد ذلك القوانين المعدلة والمنظمة لهذه الشركات، أملا في اصلاحها وأن يساعد ذلك كثيرا على انتهاء الفساد الذى كان يحكم بعض الشركات المساهمة .

وفي عام ١٩٦١ ، وهو العام الذي تميز بصدر القرارات الاشتراكية، صدر القانون رقم ١١٤ يوضح كيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات ، ونص في المادة الأولى على أنه يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها ، على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال • وكان القانون المشار اليه يهدف الى اشراك العمال في ادارة الشركات والمؤسسات باعتبار أن دور العمل لا يقل أهمية عن رأس المال في الانتاج الذى تضلع به الشركات والمؤسسات •

ثم صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها • وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن يشكل مجلس ادارة الشركة من تسعة أعضاء على الأكثر يكون من بينهم أربعة ممن يعملون فيها • كما نصت المادة الثانية على أن تسرى أحكام المادة السابقة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير العمل (١٠٧) •

وللشركات المساهمة مزايا وعيوب نجلها فيما يلى :

المزايا :

(أ) تعتبر الشركات المساهمة أكثر المشروعات استقرارا ودواما حيث أن موت أحد المساهمين لا يترتب عليه أى أثر فيما يتعلق بانقضائها.

(ب) يسر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أكبر عدد ممكن من المواطنين مهمة الاكتتاب فى أسهم الشركات المساهمة بنصه على تقسيم

رأس مال الشركة الى أسهم متساوية القيمة لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن جنيه (١٠٨) ، وبذلك تستطيع هذه الشركات أن تجمع رؤوس الأموال الضخمة التي تمكنها من ارتياد ميادين النشاط الاقتصادي التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة .

(ج) تستطيع هذه الشركات أن تنوع اصدار أسهمها ، وكذلك سنداتها وبذلك يستطيع جمهور المستثمرين أن يفاضل بين الاكتتاب في الأسهم أو السندات تبعاً لما يرونه من وجهة نظرهم ، هذا مع ملاحظة أن كثيراً من المستثمرين في الدول الرأسمالية ، أو الدول التي توجد بها بورصات للأوراق المالية يدخلون في الاعتبار عند الاكتتاب في الأسهم أو السندات اليسر الذي يجدونه في بيعها في البورصة إذا ألجأهم الحاجة ، ومثل هذا اليسر لا يوجد في الأنواع الأخرى من المشروعات .

(د) تيسر هذه الشركات على المحظور عليهم بحكم القوانين الاشتغال بالتجارة « كالمؤلفين وبعض ذوى المهن الحرة » . . تيسر عليهم مهمة استثمار أموالهم في الشركات التي يثقون في إدارتها ويتنبأون بنجاحها .

(هـ) لا يستطيع أعضاء مجلس الإدارة (وهم الذين يملكون السلطة العليا فيما بين دور انعقاد الجمعية العمومية) لا يستطيعون أن يتصرفوا في شئون الشركة طبقاً لأهوائهم ورغباتهم ، بل يقيد تصرفاتهم ويحكمهم قانون الشركات والقانون النظامي للشركة ، وهذا خلاف ما تجرى عليه الإدارة في شركات الأشخاص حيث يملك الشركاء إذا ما أجمعوا أمرهم على أى عمل يتعلق بإدارة الشركة أن يتصرفوا وفق ما يريدون .

(و) تستطيع الشركات المساهمة بما لديها من امكانيات مادية أن تستعين بذوى الخبرة من المتخصصين وبذلك تستطيع أن تطبق الأصول العملية في ادارتها .

(ز) يملك المساهمون عن طريق حضورهم في الجمعية العمومية السلطة العليا في الشركة ، ويراقبون تصرفات أعضاء الادارة عن طريق تعيين مراقب حسابات أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين ويقدرعون أتعابه، ويجوز للجمعية العمومية في جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات اذا وجدت أن هناك أسبابا تبرر^(١٠٩) ذلك .

(ح) تخصص نسبة قدرها ٢٥/١٠٠ من صافي الربح توزع طبقا لقواعد معينة على العاملين فيها للحوافز ودفعها الى زيادة الانتاج .

الميوب

(أ) يتطلب تأسيس الشركات المساهمة كثيرا من الاجراءات التى يتعين السير فيها لاستصدار المرسوم المرخص بتأسيسها وضرورة نشر عقد تأسيس الشركة ونظامها في الجريدة الرسمية كملحق للمرسوم المرخص بتأسيسها على نفقة الشركة^(١١١) .

(ب) اذا لم يتوافر في المؤسسين صفات النزاهة وحسن السمعة والكفاية الادارية ، فقد يتلاعبون بأموال المكتسبين ويودون بثرواتهم ، فقد حدث في أعقاب الحرين العالميتين الماضيتين أن اندفعت بعض رؤوس الأموال المصرية في تكوين شركات المساهمة ، ولكن أظهر العمل أن الكثير منها تعمل مجالس ادارتها طبقا لأهواء أعضائها ومن الأمثلة على ذلك

شركتنا زاما والعمرانية اللتان أعلن أعضاء مجالس ادارتهما في الجرائد أنه قد دفع نقدا مبلغ ٤٠٠٠٠ ر.ج. منها ربع قيمة رأس المال المكتتب فيه حسب القانون ثم ظهر أنه لم يدفع المبلغ المذكور فتقدم بعض المكتتبين بالشكوى الى النيابة العمومية فأجرت تحقيقا تبين منه صحة الشكوى فأحيل المتهمون بالتضليل الى المحاكمة الجنائية .

(ح) قد يتلاعب أعضاء مجلس الادارة من ذوى الأغراض بميزانية الشركة فيظهرونها بحيث تحقق أرباحا وهمية بقصد التلاعب بأسعار الأسهم في البورصة فترتفع قيمتها ثم يتخلصون من أكبر عدد ممكن من الأسهم التي يملكونها بالبيع ويربحون الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الصورية الأمر الذى يعود عليهم بالاثراء غير المشروع ، ويخسر مشتروا هذه الأسهم وبقية المساهمين نتيجة لغش أعضاء مجلس ادارة وتزويرهم (١١٣) .

(د) قد يكون من عيوب الشركات المساهمة ما نشاهده من أن بعض الشركات تحتفظ لنفسها بجهاز ادارى ضخيم ملئ بالوظائف البراقة المفترية وقد تتشعب هذه المناصب وتتشعب حتى يتولد عنها نظام ادارى هرمى يكلف الشركة مالا كثيرا .

٧ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة تجارية لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها اصدار أسهم أو

سندات قابلة للتداول ، ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعاً لاسترداد الشركة وللشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركاء فضلاً عن الشروط المقررة في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ولا يجوز لها أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقي الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير بوجه (١١٣) عام .

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب فجلها فيما يلي :

المزايا :

كانت الحاجة ماسة في مصر الى انشاء نظام للشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وبوجه خاص لتدارك نقص جسيم أحس به أصحاب المنشآت الصغيرة أو الوسطى . فكثيراً ما تزدهر هذه المنشآت ثم يطرأ على منشئها ما يحول دون استمرارهم في القيام على شئونهم بسبب التقاعد أو المرض أو الموت ، فلا يجد من يخلفهم من أفراد العائلة سبيلاً الى الإبقاء عليها مع قصر مسؤولية كل منهم على نصيبه فيها ، الا عن طريق الالتجاء الى انشاء شركات مساهمة ، وهو ليس بالطريق الهين بالنسبة اليهم . كما ينبغي أن نوجه النظر الى أن نظام شركات التضامن لا يحفز في قسوته أصحاب المشروعات التي لا تحتاج الى رأس مال طائل ، على اختيار هذا النوع من المشاركة . ومما لا شك فيه أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة تفي بحاجات المستثمرين ، وتعتبر ضماناً للانعاش التجاري والصناعي ، والإبقاء بوجه خاص على طائفة لها خبرتها من المشتغلين بالتجارة (١١٤) والصناعة.

(ب) توخى المشرع في الأحكام التي أقرها للشركات ذات

المسئولية المحدودة ، أن تكون وافية في معنى التنظيم ، وأن تكون بسيطة بعيدة عن التعقيد دون اغفال للضمانات الضرورية التي تكفل حماية حقوق الشركاء وحقوق الغير .

(ج) تخصص الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي يقل رأس مالها عن العشرين ألف جنيه ، والشركات التي يقل رأس مالها عن ذلك المبلغ وتحدد بقرار من رئيس الجمهورية نسبة قدرها^(١١٥) ٢٥٪ من صافي الربح توزع طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن على العاملين في هذه الشركات ، وبذلك أوجدت الدولة لدى العاملين في هذه الشركات حوافز تدفعهم الى زيادة الانتاج وتشعرهم بأنهم يعيشون في مجالات عمل هم أصحابها ، أو أن لهم حقا ومصالح مباشرة فيها .

المعيب :

(أ) قيمة الحصة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا تقل عن عشرين جنيها ، في حين أن قيمة السهم في الشركات المساهمة لا تقل عن جنيه ، والسهم فيها قابل للتداول وهذا له دلالة ومعناه ، ومن المقرر أنه لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الا اذا وزعت جميع الحصص النقدية في عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت قيمتها كاملة ، ويجب أن تودع الحصص النقدية أحد البنوك التي يصدر قرار بتعيينها من وزير التجارة والصناعة ، ولا تؤدي المبالغ التي تم ايداعها على هذا النحو الا للمديرين المعيّنين في عقد تأسيس الشركة متى قدموا شهادة تثبت قيدها في السجل التجاري أو لمن أودع من الشركاء ان لم يتم القيد خلال ستة أشهر من تاريخ الايداع^(١١٦) . ويتبين من الأحكام المتقدمة أن من شأنها أن تؤخر تأسيس الشركاء ذات المسؤولية المحدودة الا أنها

تحول في نفس الوقت دون قيام الشركات الصورية وتوفير على المديرين مشقة ونفقات مطالبة الشركاء بوفاء المتأخر من قيمة حصصهم •

(ب) الحد الأدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو ألف جنيه ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ، فإن كان بين الشركاء زوجان وجب أن يكون عدده الشركاء ثلاثة على الأقل ، ويتبين من ذلك عجز مثل هذه الشركات عن ارتياد ميادين النشاط الاقتصادي التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ويكون لها صفة الدوام ، ومن أجل ذلك حرم عليها المشرع أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير بوجه عام •

٨ - الجمعيات التعاونية :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أننا نورد الجمعيات التعاونية ضمن الأشكال الاقتصادية التي يقبل عليها المواطنون ، لكي تتضافر جهودهم من أجل تحقيق أهدافهم •• وذلك على الرغم من أن التنظيمات التعاونية لم يرد بشأنها نصوص خاصة في القانون التجاري أو قانون الشركات •• حيث أن التعاونيات لها فلسفة اجتماعية واقتصادية •• الأمر الذي جعل المشرع المصري يستصدر لها التشريعات الخاصة بها •• ومن أجل ذلك فإن التعاونيات لها أشكالها القانونية الخاصة بها •• وهي تنتشر في مدن مصر وقراها وصحاريها ، ويبلغ تعدادها أكثر من ٨٠٠٠ جمعية ، وتوجد لها اتحاداتها الكبرى من جمعيات عامة ، واتحادات مركزية •

هذا بالإضافة الى أن التعاونيات كتنظيمات اقتصادية واجتماعية ،

تقوم بدور على جانب كبير من الأهمية في مجال خدمة التوزيع ، وبعض مجالات الانتاج المرتبطة بها ، وهي تتواجد في جميع دول العالم الشرقية والغربية ، وعلى وجه الخصوص أيضا في جميع الدول العربية •

تعريف الجمعية التعاونية :

لعل من المستحيل أن نجد تعريفا علميا جامعا يشمل جميع فروع التعاون، ويمكن تطبيقه على جميع النظم والتجارب والمشروعات والأفكار التعاونية .. فقد نشأ التعاون مجرد فكرة وفلسفة اجتماعية قامت في ذهن البعض ، ثم تغيرت التفاصيل التطبيقية لتلك الفلسفة على ضوء التجارب العملية والظروف المحيطة .. ثم أظهرت التجارب نواحي جديدة في مفهوم التعاون .. وتختلف التطبيقات باختلاف المجتمعات ، ثم تبلورت الأفكار المستوحاة من التجارب ، فأخذت طابع مثل جديدة يطلق عليها اسم «التعاون» ثم سارت بعض الدول في طريق يختلف عن الذي سار فيه غيرها من الدول ، فنجح البعض وفشل الآخر ، ثم جاء الباحثون والدارسون وعلماء الاقتصاد والاجتماع بعد حوالى قرن من التجارب التعاونية وحاولوا وضع تعريف علمي شامل للتعاون ، فوجدوا أنفسهم أمام عدد كبير من « النظم » والفلسفات والأفكار والتجارب والتعريفات والاصطلاحات التي وضعها السابقون .. فوقفوا حائرين ازاء وضع تعريف علمي دقيق يشمل جميع فروع التعاون ، ويمكن تطبيقه على جميع النظم والتجارب والمشروعات والأفكار التعاونية ، ولكن من حسن حظ « المثل التعاونية » أن التعريفات المختلفة التي وضعت لتفسير التعاون تتفق في المفهوم العام لكلمتي التعاون والروح التعاونية ، فانه على الرغم من اختلافها في بعض التفاصيل

التطبيقية لا تتعارض في الجوهر ، وهذا مما ساعد على انتشار الدراسات التعاونية وعلى استمرار فكرة التعاون من حيث هي أسلوب صالح لتنظيم حياة الجماعة لم يثر حوله شك أو معارضة من النظم التي تعترف بمبدأ الملكية الخاصة .

وفيما يلي نورد بعض التعاريف للجمعيات التعاونية كما وردت في كتابات مشاهير الباحثين :

يعرف جينو فالينتي الجمعية التعاونية فيقول :

« الجمعية التعاونية هي تنظيم اقتصادي ضمن نظام المنافسة يهدف الى الاصلاح الكلي أو الجزئي لنتائج سوء توزيع الثروة » (١١٧) .

ويعرفها أندريه أورن التعاوني السويدي فيقول :

« الجمعيات التعاونية نظام اقتصادي ينبثق من المصلحة المباشرة للأفراد القائمين به لاشباع حاجاتهم من السلع والخدمات ، ويتخذ شكل مشروعات حرة يقيمها من يريدون الاستفادة من العمليات والنشاط الذي تقوم به تلك المشروعات بقصد تحسين حالتهم الاقتصادية أو ممارسة مهتهم (يقصد التعاون الاتجاعي بين أفراد مهنة معينة) .

ويعرفها هل ، وتكنز التعاونيان البريطانيان بقولهم :

— « ان الذي يضافى صفة التعاونية على مشروع معين هو تعدد الارتقاء بالتعاون الى مرتبة مبدأ للتنظيم ليدعم ويستخدم في تحقيق تلك الأهداف التي من أجلها قام المشروع » .

ويمر بها جيمس بيتر وارباس التعاونى الأمريكى بقوله :

« الجمعية التعاونية هى جمعية اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقراطية للحصول على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل حيث يكون الدافع الأول للنتاج والتوزيع هو خدمة الأفراد وليس الربح - وحيث يكون المبدأ القائم (لهذا التنظيم) هو أن أداء العمل المفيد يعود على المجموع بالنجاح وبأفضل الجزاء •

وقد عرفنا الجمعية التعاونية فى كتابنا « التنظيم التعاونى » بما يلى :

« التعاون نظام اقتصادى اجتماعى ينبثق من صميم احتياجات الأفراد اللذين يتضامنون فى تنظيم قائم على أساس مسئولية المالك صاحب الشئ والادارة المشتركة ، فى اطار من الايمان بخدمة المجتمع ، ويستهدف ليس فقط انتفاع الأعضاء بالخدمات واقتسام الفائض بالنسبة للمعاملات لتحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية ، بل أيضا النهوض بهم الى مستوى أخلاقى رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع الديمقراطى السليم الذى يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ، ويؤمن بالفرد ويحفزه الى اطلاق أقصى طاقاته وامكانياته للاسهام فى اعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل •

وتعتبر جمعية تعاونية طبقا لأحكام قوانين التعاون فى مصر ، كل جمعية تنشأ الأشخاص بصفتهم منتجين أو مستهلكين على الأسس الآتية :

(١) أن يتكون رأس مال الجمعية من أسهم غير محدود العدد ،

ولكل شخص حق الاكتتاب فيها والنزول عنها لأى شخص آخر وفقاً لأحكام القانون ونظام كل جمعية .

ومع ذلك يجوز أن يتكون رأس مالها من حصص على النحو الذى يبينه نظام الجمعية .

(ب) أن يكون لكل عضو فى الجمعية العمومية صوت واحد أيا كان عدد الأسهم التى يملكها .

(ج) ألا تحصل أسهم رأس المال على فائدة تزيد على ٦٪ من قيمتها الاسمية .

(د) أن يوزع صافى الربح الذى يجوز توزيعه على الأعضاء كل بنسبة تعامله مع الجمعية .

ولا يجوز لغير الجمعيات المكونة طبقاً لأحكام قانون التعاون أن تضمن اسمها كلمة تعاون أو مشتقاتها .

ويجب أن يشمل اسم الجمعية ما يدل على صفتها التعاونية وغرضها الأسمى ومقرها ، ويجب ألا يتضمن اسمها اسم أى شخص من أعضائها أو من غير أعضائها .

ويتبين مما سبق أن المشروع التعاونى فى مصر يتطلب ضرورة توافر أربعة مبادئ فقط من بين المبادئ التى نصت عليها المؤتمرات التعاونية الدولية حتى يكون للجمعية الصفة التعاونية ، وهذه المبادئ هى الباب المفتوح للعضوية ، ديمقراطية الإدارة ، وضع حد أعلى على

سعر الفائدة على رأس المال ، رد عائد المعاملات على أساس المشتريات وأغفل مبادئ التعامل بالنقد ، والحياد السياسى والدينى ، والتعليم التعاونى ، وضرورة تطبيق القواعد العلمية للإدارة ، وهو المبدأ الذى أدخلناه الى المبادئ التعاونية وأخذ به على الصعيد التعاونى الدولى

الجمعيات المشتركة :

يسمح القانون^(١١٨) التعاونى لكل جمعيتين تعاونيتين أو أكثر أن يشتركا فى تأسيس جمعية تعاونية مشتركة للقيام بخدمات اقتصادية أو مالية أو اجتماعية تتطلبها الجمعيات المنتمة إليها ، أو تحديد الوسائل التى تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات • أو تقديم المواد التى تستهلكها هذه الجمعيات ولا يجوز أن تقبل الأفراد ضمن أعضائها.

الجمعية التعاونية العامة :

يسمح القانون التعاونى أيضا للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المشتركة أن تكون جمعيات تعاونية عامة ، والغرض من انشائها تحسين حالة أعضائها اقتصاديا واجتماعيا بالسير على المبادئ التعاونية طبقا لأحكام قانون التعاون •

ونظرا لما تهدف اليه الحركة التعاونية من رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لمجموع أفراد الشعب ، متبعة فى ذلك الوسائل الشريفة التى تبعد بها عن الاستغلال والانتهازية فقد منحها المشرع فى مصر بعض المزايا نجلها^(١١٩) فيما يلى :

١ - تعفى الجمعيات التعاونية من جميع الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها ، كما أن

التصديق على الامضاءات والنشر الخاصين بالعقود المذكورة يكونان بلا مقابل .

٢ - تعفى من رسوم التسجيل التى يقع عبء أدائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية العقارية الأخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

٣ - تعفى من كافة رسوم الدفعة المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً على جميع العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها .

٤ - تعفى من كافة الضرائب المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً على الأرباح التجارية والصناعية .

٥ - تعفى من تقديم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدماً للدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة فى دائرة أعمالها .

٦ - تعفى الجمعيات التعاونية الزراعية من الرسوم الجمركية المفروضة على ما تستورده من جرارات لازمة لنشاطها والآلات الزراعية اللازمة كذلك لنشاطها على أن يصدر بتحديد قرار من وزير المالية وبالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

٧ - تمنح تنزيلاً قدره ٢٥٪ من أجور نقل العدد والآلات المذكورة آنفاً على السكك الحديدية التابعة للحكومة .

٨ - يكون لها الحق فى تخفيض رسوم التحليل فى المعامل الكيماوية

للحكومة وغير ذلك من الخدمات التي تؤديها الحكومة ويحدد مقدار التخفيض ونوع الخدمات بقرار من الوزير المختص •

٩ - تمنح تخفيضا قدره ٥٪ على الأقل من أثمان البذور والأسمدة وغير ذلك من السلع التي تشتريها من مصالح الحكومة أو من بنك التسليف الزراعى والتعاونى لمنفعة أعضائها شخصيا •

١٠ - يجوز أن تمنح اعانات من الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية لما تقوم به من الخدمات الاجتماعية فى منطقة أعمالها •

١١ - تعفى جميع المحررات وعقود المقاولة والرهن والحلول والتنازل والشطب وقوائم القيد وتجديداتها والشهادات العقارية والاطلاعات بجميع أنواعها المتعلقة بالقروض التى تقدمها البنوك والشركات والهيئات للجمعيات التعاونية لبناء المساكن من جميع الرسوم النسبية المقررة على التوثيق والاشهار والتسجيل وتخضع عقود البيع والرهن التى تصدر من الجمعيات التعاونية لبناء المساكن لأعضائها بشأن الأرض والمباني لرسم شامل قدره خمسة جنيهاً مهما كانت قيمة المسكن وذلك مقابل جميع ما يتعلق بعمليات التسجيل من شهر وتوثيق وغيرها •

٩ - المشروعات العامة :

تعريفها :

لم يعرف المشرع فى جمهورية مصر العربية المشروع العام ولكنه أورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ، ضوابط لتعريف نوعين من أنواع المشروعات العامة

وهي المؤسسة العامة والهيئة العامة ، فذكر أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة تجارية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة التي تمارس هذا النشاط أساسا بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية .

في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي .

ويرى وليم أ. روبسون William A. Robson (١٢٠) في كتابه عن الصناعة المؤممة والملكية العامة أن المؤسسة العامة The Public Corporation تعتبر في نطاق المنشآت الحكومية ، ومن أهم المبتكرات الحديثة في القرن العشرين ، وهي توجد في شكل أو في آخر في كثير من الدول المختلفة في شتى أنحاء العالم .

وهناك من الباحثين (١٢١) من يعرف المؤسسة العامة ، بأنها مشروع اقتصادي عام ، له شخصية معنوية ، تملكه الدولة وتديره بأساليب تختلف عن الإدارة التقليدية للجهاز الحكومي ، وذلك لسد حاجة عامة من حاجات المجتمع .

النظام القانوني للمشروعات العامة :

قسم المشرع المصري النظام القانوني للمشروعات العامة الى طوائف أربع بصفة (١٢٢) أساسية وهي :

(١) نظام المؤسسات العامة : وهي المشروعات الاقتصادية التي تمارس نشاطا اقتصاديا سواء كان تجاريا أو ماليا . الخ . وتمنح

الشخصية المعنوية ، وهذه يحكمها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى استهدف تحديد وضعها القانونى بالنسبة للدولة ومدى اشراف الدولة عليها ومصادر تمويلها وكيفية اعداد ميزانيتها وبيان الجهة التى تتحمل عجز مواردها والتى يكون لها الفائض .. الخ . وقد روى فى كل ذلك أن تسيير المؤسسات العامة على قدر الامكان طبقا للأوضاع المقررة فى القانون التجارى .

(ب) **الهيئات العامة :** وهى مشروعات ادارية ، الأصل أنها لاتمارس وظائف ذات طبيعة اقتصادية ولكن تمارسها على سبيل الاستثناء وحينئذ لا يكون الغرض من المشروع تحقيق ربح كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات العامة ولكن يكون الغرض منه تقديم خدمة للمواطنين بغض النظر عن التكلفة ويحكمها القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٣ . وقد نظمها على نحو مشابه للمؤسسات العامة ولكن مع مراعاة أن الهيئات العامة تدير أصلا مشروعات ادارية لا مشروعات اقتصادية فبسط عليها هيمنة شديدة من جانب الدولة وجعل نشاطها يدور بصفة أساسية فى نطاق القانون العام لا فى نطاق القانون الخاص كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات العامة .

(ج) **شركات القطاع العام :** وهى شركات تشكل وتدار على النمط المقرر فى القانون التجارى فيما عدا ما يرد به نص خاص مثل الأحكام التشريعية التى تنقل سلطة الجمعية العمومية للمساهمين الى مثلى السلطة العامة ومثل لائحة العاملين بالشركات .. الخ .

(د) **الجمعيات التعاونية :** وتدير مشروعات عامة تعاونية تخضع للأحكام الواردة فى التشريعات المقررة فى هذا الشأن .

القطاعات الاقتصادية التي تتولاها المشروعات العامة :

حدد ميثاق العمل الوطنى القطاعات التي تتولاها المشروعات العامة على الوجه التالى :

(أ) فى مجال الانتاج عموما :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج بالسكك الحديدية والطرق والموانىء والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرفق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

(ب) فى مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلية فى اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مسموح بها فى مجالها ، فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدوره فيها يمكنه من التوجيه الصالح للشعب .

(ج) فى مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة

الصادرات وفي هذا المجال فإن القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعا لاحتتمالات التلاعب ، وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات القادمة وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات (١٩٣) أن يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معتدل لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

(د) في مجال المال :

يجب أن تكون المصارف في اطار الملكية العامة فإن شركات التأمين يجب أن تكون في نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

مزايا المشروعات العامة :

١ - الى جوار الأهداف العامة التي ترمى اليها الدولة في التوسع في المشروعات العامة وهي : تنمية الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة وتقريب الفوارق بين الطبقات ومنع الاحتكار والاستغلال وسيطرة رأس المال ، فانه توجد أهداف مباشرة تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية مثلا في بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية

لا ترمى الدولة الى الربح بل أحيانا تحقق خسارة إذ أن هدفها الأساسي هو توفير الخدمات الى الشعب كالسكك الحديدية ومؤسسات النقل العام أو الاذاعة • وفي بعض الأحيان يكون القصد من الالتجاء الى المشروع العام المتحرر من الروتين الحكومي كالهيئة العامة للمواصلات السلكية وللمؤسسات العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون • وأحيانا يكون من أغراض المشروع العام تحقيق الربح وزيادة حجم النقد في الدولة مثل المشروعات العامة التي تتولى قطاع السياحة والفنادق •

٢ - في بعض الأحيان ترمى المشروعات العامة الى الحد من الروح الاستغلالية لدى القطاع الخاص ، فقد عهد الميثاق الى القطاع العام بتولى ربع التجارة الداخلية مع ترك الباقي للقطاع الخاص والتعاونى ، ولا شك أن تدخل المشروعات العامة في هذا القطاع سيؤدى الى منافسة القطاع الثانى مما يدفعه الى التخلي عن الروح لأناية الاستغلالية •

٣ - تهدف المشروعات العامة فى كثير من الأحيان الى خلق فرص عمل جديدة لامتناس القدر الزائد عن الحاجة من العمال الزراعيين وتحويلهم الى قطاع الصناعة كما وتستهدف المشروعات العامة فى أحيان أخرى الدخول فى ميادين يحجم عنها القطاع الخاص اما لحدائتها أو لأنها لا تحقق ربحا سريعا أو تجاوز امكانياته ومثل ذلك الصناعات الثقيلة والتعدينية •

٤ - المفروض أن تتنافس المشروعات العامة التى تمارس نشاطا من نوع واحد فيما بينها ، فمثلا شركات المقاولات والانشاءات لها جميعا أن تتقدم بعطاءاتها فى المناقصات والمزايدات ، ويرسب العطاء على الشركة

صاحبة أفضل عرض • وكذلك فإن شركات التعمير قد تتنافس فيما بينها فيما تمنح من مزايا وشروط للمتعاقدین معها •

وقد أوجد القانون وسيلة لتحقيق وسيلة التعاون والتنسيق بين المشروعات العامة التي تمارس نشاطا من نوع واحد بأن أنشأ مؤسسات عامة نوعية كل منها تشرف على الشركات والمشروعات التي تمارس ذات (١٣٤) النشاط •

٥ - كفلت القوانين التي أدت الى توسع القطاع العام للقوى العاملة حقوقا ومزايا جديدة لم يكن من المستطاع الحصول عليها في ظل النظام الرأسمالي السابق ومن أهمها أنها أوجبت أن يكون أربعة من العاملين في كل مشروع أعضاء في مجلس إدارته الذي لا يزيد (١٣٥) عن تسعة ، فضلا عن حق العاملين في كل مشروع في الحصول على ٢٥٪/ (١٣٦) من أرباحه سنويا منها جزء يوزع نقدا والباقي في شكل خدمات تؤدي لهم • ولا شك أن مساهمة العاملين في الشركات في مختلف المشروعات العامة في عضوية مجالس إدارتها قد حققت مبدأ الإدارة الذاتية للمشروعات العامة تمشيا مع مبدأ ديمقراطية الإدارة وجماعية القيادة ، ولا شك أن لهذا بواعث اقتصادية أيضا لأن إشراك العاملين في إدارة المشروعات باعتبارها ملكا للأمة يجعلهم يشعرون بأنهم يديرون فعلا مشروعا يملكونه ويحصلون على جزء من أرباحه مما يزيد حوافز الإنتاج لديهم •

٦ - المشروعات العامة المتجانسة والتي تتخذ شكل شركات أو منشآت تتبع مؤسسة عامة واحدة ، وينبغي أن يتولى مجلس إدارة المؤسسة والهيئات العامة التي تبشر أعمالا تدخل في مجال اختصاص

وزارة واحدة تخضع لاشراف الوزير المختص الذى يقوم بالتنسيق بينها ، ولا يوجد ما يمنع من أن تنشأ علاقات ومعاملات بين مختلف المشروعات ولو كانت تتبع جهات متعددة .

٧ - يمكن دائما للمشروعات العامة أن تستعين أو تتعاقد مع شركات ومنشآت القطاع الخاص مع ملاحظة أن هناك مجالات معينة يحتكرها القطاع العام وفقا لميثاق العمل الوطنى ومختلف قوانين الدولة .

٨ - تخضع المشروعات العامة لرقابة الدولة ممثلة فى ديوان المحاسبات ، فضلا عن أنه قد أجاز للمؤسسات العامة أن تعين مراقبا أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط المبينة بالقانون الخاص بالمراجعين والمحاسبين ، وديوان المحاسبات هو الجهاز الذى يتولى مراقبة حسابات الدولة أيضا ، وله حق الاعتراض على ما يكتشفه من مخالفات مالية ، وحق طلب محاكمة المسؤولين عن هذه المخالفات .

ولهذه المراقبة أثر كبير فى دقة وانتظام سير أعمال المشروعات العامة .

٩ - كل مشروع من المشروعات العامة له حساباته المستقلة وميزانيته المستقلة ، فإذا كانت الشركات مثلا تتبع كل مجموعة متجانسة منها مؤسسة عامة واحدة الا أن لكل من هذه الشركات ميزانياتها وحساباتها مستقلة عن حسابات المؤسسة وميزانياتها ، وهذه الطريقة تمكن من الحصول على صورة واضحة عن مدى نجاح كل مشروع ، الى جانب الحصول على صورة اجمالية عامة عن ميزانيات وحسابات المؤسسات العامة وتقارير مكاتب المتابعة .

مشكلات المشروعات العامة :

المؤسسات العامة في مصر قد تطورت من مؤسسات عامة للتنمية^(١٢٧) هدفها تنمية أكثر من قطاع اقتصادي إلى مؤسسات نوعية متخصصة تعمل في ظل نظام اقتصادي يأخذ بأسلوب التخطيط الشامل ، هدفه مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات • غير أن المؤسسات العامة قد قابلتها بعض المشكلات في الفترة السابقة، وهي مشكلات تصاحب غالباً فترة التنمية ومن هذه المشكلات ما يأتي :

١ - لم تتطور المنظمات الاقتصادية بعد تطوراً كاملاً يتيح لها أن تعمل وفق نظام اقتصادي مخطط سواء من ناحية تكوينها أو إدارتها أو علاقتها بالأجهزة المركزية المختلفة - أو بالوحدات الاقتصادية ، فالتشريع وهو الأساس الذي تقوم عليه كافة العلاقات الاقتصادية ، لم يحدد على نحو دقيق أو مفصل معنى المؤسسة والدور الذي تقوم به ، والعلاقة التي تربطها بالأجهزة المركزية والوحدات التابعة لها كذلك لم يتوحد الشكل القانوني للمشروعات التي تشرف عليها المؤسسات ودورها في النشاط الاقتصادي •

ولقد ترتب على عدم وضوح التشريع المنشئ للمؤسسات العامة وجود بعض الثغرات القانونية والتنظيمية والإدارية في علاقة المؤسسة مع غيرها من الأجهزة التي تتعامل معها أو تلك التي تراقب أداءها •

ففي علاقة المؤسسة بالأجهزة المركزية لم يتضح على نحو مفصل دور جهاز التخطيط أو المؤسسات في إعداد الخطة ، ويتطلب الأمر وضع جداول إنتاجية ومالية مفصلة تحدد دور المشروعات في تنفيذ الأهداف

الكمية • كذلك فإن جهاز التخطيط لا يقوم بمتابعة الخطة على النحو المتبع في النظم الاشتراكية •

٢ - لم يطور الجهاز المصرفي بعد ليساهم في وضع الخطة بحيث يكون مسئولاً عن اعداد الجداول المالية ، ومراقبة تنفيذ المؤسسات للخطة بمراجعة مخصصات الأجور والمواد الخام وكميات الانتاج التي استهدفتها الخطة •

٣ - لم يتحدد بشكل واضح علاقة المؤسسات الانتاجية بأجهزة التجارة •

٤ - نشأت مشكلة تعدد الأجهزة التي تراقب نشاط المؤسسات العامة مما أدى الى الازدواج والتدخل في اختصاصات هذه الأجهزة •

خامساً - تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها ، وتقييمها ، وتقسيمها Job Analysis, Description, Evaluation and Division

لعل من الأهمية أن نذكر القارئ بأننا عندما تناولنا موضوع « وحدة القيادة » ، « ونطاق الاشراف » .. خرجنا منها بمفاهيم على جانب كبير جدا من الأهمية ، ومن بين هذه المفاهيم أن الأسلوب الأمثل في الادارة ، يتطلب ضرورة توافر صفات القيادة في هؤلاء الذين يشغلون المناصب الرئاسية في أى مشروع من المشروعات .. وعلى أى مستوى من المستويات ، وذلك حتى تتوافر لديهم القدرة التأثيرية في معاونيهم ، ومرؤسيهم ، حيث أن وظيفتهم تستهدف بالدرجة الأولى انجاز الأعمال عن طريق الآخرين ، وفقا للخطة المعتمدة ، وأن تحقيق هذا الهدف

يتطلب اسناد الأعمال الى الأشخاص القادرين على أدائها ، هذا فضلا عن أنه يحسن أن يكون نطاق الاشراف محدودا ، وذلك حتى يمكن للرئيس أن يعطى المرؤوسين من جهده ووقته ، القدر الذى يتأكد معه من أنه يقوم بمهمة التوجيه الادارى على الوجه الذى يتمكن معه المرءوسون من أداء أعمالهم بأعلى قدر ممكن من الكفاءة .. هذا فضلا عن أن الذين يقيمون المشروعات ، يتطلعون دائما الى احتمالات التوسع فى المستقبل ، وتجميع وجوه النشاط والمرؤوسين فى ادارات يجعل مثل هذا الاحتمال ممكنا الى درجة غير محدودة ..

"Grouping activities and subordinates into departments makes it possible to expand firms to an indefinite degree".

مدى استعمال التجمعات القليلة العدد :

يرى « كوتنز وأودونل » أن تقسيم المشروعات الى وحدات ادارية قليلة العدد ، أسلوب يصلح لأى مشروع ، طالما أن هذا المشروع يعتمد على القوى البشرية ، غير أنه يرى أيضا أن تطبيق هذا الأسلوب أخذ يتناقض تدريجيا فى الآونة الأخيرة للأسباب الآتية :

(أ) ازدياد مهارات العمل Labor skills have increased
حيث يقوم الرجال فى منشآت اليوم بتشغيل الآلات واستخدام الأدوات ، أو تجربة تطبيق أنواع أخرى من المهارات المتخصصة •

(ب) اكتشاف أن الجماعات القائمة على أساس فريق العمل المتكامل Groups based on teamwork غالبا ما تكون أكثر فاعلية من تلك التى تعتمد على عدد معين من الأشخاص .. وهو يضرب مثلا بما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أخيرا من إعادة تنظيم قواتها المسلحة على

أساس « فريق العمل » حيث أنها وجدت عدة طرق لتجميع الرجال المهرة المدربين على مختلف أنواع الأسلحة في وحدة واحدة ، وعلى سبيل المثال فإنها وجدت أن إضافة المدفعية ، والوحدات التكتيكية المؤيدة للطيران ، لوحدات المشاة التقليدية ، يجعل هذه الوحدات ذات قدرة قتالية مرعبة ، أكثر مما كانت عليه لو نظمت كل فئة في وحدة مستقلة .

"For instance, the addition of artillery and tactical air support to the traditional infantry division makes it a much more formidable fighting unit than when each was organized separately".

(ج) تجميع الأشخاص في أعمال متشابهة ، وفي وحدات صغيرة غالباً ما يكون نافعاً في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي ، بينما في المراحل الإدارية الأعلى ، يكون هناك ميل للتجميع على أساس آخر غير التشابه on a basis other than similarity . وهو يرى أنه طالما يوجد عنصر آخر يصبح استخدامه مهما بجانب القوى البشرية ، فإنه في مثل هذه الحالة يفشل تقسيم الوحدات على أساس العمل المتشابه في إعطاء نتائج أفضل .

التقسيم على أساس وظائف المشروع

Departmentation by Enterprise Function

يرى الكثيرون من أساتذة الإدارة ، أنه يجب أن تقوم المشروعات بتحليل الوظائف والأعمال التي تتطلبها . ثم تسترشد بهذا التحليل في معرفة الوظائف والأعمال التي تكون في حاجة إليها . وينبغي على المشروعات أن تستعين عند تحليل هذه الوظائف بالكفايات الفنية التي تقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بمثل هذه التحليلات التي تتطلب

جمع كثير من البيانات والحقائق التي تتعلق بهذه الوظائف ، وذلك قبل اجراء التحليل الوظيفي على الأسس العلمية المختلفة المتبعة في هذا الشأن .. ومن البيانات اللازمة مثلا : اسم الوظيفة ، وبيان الواجبات الملقاة على عاتق من يشغلها ، والظروف المحيطة بالعمل ، وطريقة دفع الأجر ، والتدريب اللازم لرفع الكفاية ، ومصادر التعيين مع تحديد الجنس اذا كان ضروريا ، ودرجة التعليم والصفات الخاصة والاختبارات التي تجرى لمعرفة الصفات الأخرى .. والسن ، والصفات البدنية ، والعقلية .. الى غير ذلك .

ويحسن أن تقوم هذه البحوث والدراسات بعد توضيح أسباب القيام بهذه البحوث والدراسات للعمال والمشرفين حتى يمكن تحقيق المزايا الآتية :

- ١ - تقليل الأخطاء التي تقع في الوصف والتحليل .
- ٢ - كسب تعاون العمال والمشرفين .
- ٣ - سهولة اقناع العمال وقبولهم للنتائج النهائية .
- ٤ - خلق جو من الثقة والتفاهم المتبادل .

ويكاد يعتبر التقسيم الوظيفي أكثر التقسيمات شيوعا في مختلف المشروعات ، ويتم التقسيم في هذه الحالة على أساس الوظائف الرئيسية في المشروع Principal functions ، كالتقسيم الى وظيفة الانتاج .. وهذه الوظيفة تخلق منفعة ، أو تضيف منفعة الى السلعة أو الخدمة .. ووظيفة البيع ومهمتها ارضاء العملاء ، وضم عملاء جدد لشراء السلعة ، أو الاقبال على الانتفاع بالخدمة .. ووظيفة التمويل ، ومهمتها تذيير

الأموال اللازمة ، وتكوين الاحتياطات التي تدعم المركز المالي للمشروع ، وعلى وجه العموم تنمية وحسن استخدام أرصدة المشروع المالية .. مثل هذه الوظائف يمكن انشاء ادارات خاصة بها .. كادارة الانتاج .. وادارة المبيعات .. والادارة المالية .. الخ . ويمكن للنشأة أن تلجأ الى تقسيم وظائفها الى ادارية ، فنية ، وكتابية ، وأعمال يدوية .. ثم يقسم كل قسم بدوره الى درجات على حسب أهمية الوظائف أو الأعمال التي يشملها كل قسم .. أى على حسب قيمتها ، أى أن وظيفة فنية فى الدرجة الأولى تكون أهم من وظيفة فنية فى الدرجة الثانية .. ويشترط فى شاغليها درجة أكبر من المهارة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية .. وهكذا .

وعلى ضوء تحليل الوظائف والأعمال تتمكن المشروعات من تقدير مختلف الوظائف ، وتقسيمها الى فئات ودرجات ، وتتبع فى ذلك الطرق العملية المناسبة التى يفضلها المختصون .. ومن أهمها ما يلى :

الطريقة التصنيفية Job Breakdown Method

ويقوم التقسيم هنا على أساس جمع الوظائف أو الأعمال التى من نوع واحد مع بعضها البعض فى أقسام خاصة ، كالوظائف الادارية والمحاسبية والاحصائية والهندسية والكتابية ووظائف رؤساء الأعمال وعمال البيع وعمال آلات السلع الانتاجية .. وما شاكل ذلك ، ثم يقسم كل نوع بدوره الى أجزاء أخرى ، فقسم الوظائف الهندسية مثلاً يقسم الى رؤساء مهندسين ومهندسين ومهندسين مساعدين ، ويقسم المهندسون بالتالى الى مهندسين من الدرجة الأولى ومهندسين من الدرجة الثانية .. وهكذا ، حسبما يسمح العمل وحجم المنشأة .. وكذلك

يقسم عمال آلات السلع الانتاجية الى عمال من الدرجة الاولى وعمال من الدرجة الثانية ، وهكذا في باقى الأقسام •

وعلى هذا الأساس يمكن وضع تقسيم شامل لوظائف وأعمال المنشأة ، وادخال كل وظيفة وكل عمل فى درجة معينة فى القسم الخاص بها ، ثم يمكن بعد ذلك عمل كادر تصاعدى للمهايا والأجور بكل قسم •

ويعاب على تلك الطريقة فى التقسيم انعدام عامل المقارنة بين الأنواع المختلفة من الوظائف أو الأعمال ، اذ على أى أساس تقارن وظيفة محاسب من الدرجة الاولى مع وظيفة مهندس من الدرجة الاولى مثلا ؟ وكيف تبرر الشركة تساوى المرتب أو اختلافه بين الوظيفتين ؟•

طريقة التقدير حسب ترتيب الوظائف والأعمال ووصفها :

The Grade Discription Method

طبقا لهذه الطريقة تقسم مختلف الوظائف والأعمال الى فئات بحيث توضع الوظائف المتشابهة داخل الفئة الخاصة بها ، ويتطلب ذلك تحليل الوظائف والأعمال داخل هذه الفئات ، ثم بعد ذلك تحديد ووصف الأعمال التى يقوم بها من يشغلون هذه الوظائف حتى يمكن قياس مدى الكفاية فى الأداء ، وبذلك يسهل تقدير الأجور النسبية لمختلف الوظائف داخل كل فئة ، وبالنسبة لوظائف المنشأة بأسرها ، أى أن مواصفات العمل ، والجهد المبذول ، مقدرا بالنسبة لجميع الوظائف هو أساس تحديد الأجر •

طريقة التقدير بالنقط : The Point Method

أساس هذه الطريقة هو اختيار نوع الوظائف التى تتلاءم واحتياجات المنشأة وتحديد العوامل التى تحتاج اليها الادارة فى التقدير وذلك بعد تحليل هذه الوظائف ، اذ يتبين من التحليل وجود

عوامل عامة تشترك فيها جميع الوظائف فلا يكون هناك حاجة لاختيارها .
 وتحديد العوامل ووصفها وصفا شاملا يعطى لكل عامل وزن يتناسب
 مع درجة أهميته ، ثم تعطى لكل وظيفة درجات تقدير ، وبذلك يمكن
 تحويل الوظائف الى قيم رقمية بالنقط عن طريق استخراج حاصل ضرب
 الأوزان في درجات التقدير ، وهكذا يتيسر أمر ترتيب الوظائف والأعمال
 وتقدير الأجر المناسب .

طريقة التقدير بالعوامل المقارنة :

The Factor Comparison Method

أساس هذه الطريقة هو المقارنة بين مختلف الوظائف والأعمال ،
 عن طريق تحديد العوامل المشتركة المهمة ، كالمسؤوليات والخبرة والحالة
 الجسدية والنضوج العقلي ... الخ ثم اختيار عدد من الوظائف
 النموذجية بالمنشأة وترتيبها ووصفها وصفا كاملا مع توضيح العوامل
 المشتركة بصفة خاصة ، ثم اعطاء كل عامل من هذه العوامل درجات
 تتناسب ومدى أهميته ، وبذلك يسهل تقدير الأجر المناسب لهذه
 الوظائف ، الأمر الذى يسر تقدير الوظائف .

ويلاحظ أن الطرق السابقة جميعها تهدف الى مراعاة العدالة في
 الأجور بين جميع الوظائف ، الأمر الذى ينعكس أثره برفع الروح
 المعنوية وازدياد الرضا النفسى . لذلك يجب عند القيام بإجراءات
 التحليل تركيز الاهتمام على العمل بغض النظر عن القائم به . وأعتقد
 أنه يحسن بالقائمين على المشروع أن يراجعوا الطرق السابقة مراجعة
 دقيقة لاختيار الطريقة التى تصلح أكثر من غيرها لظروفه .

والطريقتان الأوليتان قد تكونان أسر في التطبيق من غيرهما الا
 أنه يعاب عليهما انعدام عامل المقارنة بين مختلف الوظائف .

والطريقتان الأخريان تحتاجان الى دراسات وبحوث مستفيضة لتحديد العوامل المشتركة التى تتخذ أساسا للتقدير ، كما أن اختيارهما لبعض الوظائف النموذجية فى المنشأة ، وتحليل هذه الوظائف لتحديد العوامل المشتركة والتقدير على أساسها ، يجعل أسس التقدير تنحصر فى دائرة الأجر المحدد الذى يدفع لهذه الوظائف ، وقد يكون من المحتمل عدم مراعاة العدالة فى تحديد هذا الأجر ، الأمر الذى ينتج عنه عدم رفع العبن الذى يشعر به شاغلو هذه الوظائف وبالتالي بقية الوظائف •

لذلك أفضل اذا ما استخدمت المنشأة احدى الطريقتين الأخريين أن تقوم اللجان الفنية بعمل دراسات ومقارنات بين أجور هذه الوظائف النموذجية وأجور مثيلاتها بين المنشآت المنافسة ، مع أخذها فى الاعتبار عوامل كثيرة ، منها قدرة المنشأة المالية والرقم القياسى لنفقة المعيشة ، ومدى ما تقدمه المنشأة من خدمات لصالح القوة العاملة وما تحظى به من تأييد وثقة المجتمع الذى تعمل به ثم تسير اللجان بعد ذلك فى اجراءات التقدير طبقا للخطوات التى تتطلبها الطريقة •

وعلى ضوء التحليلات السابقة يمكن وضع المواصفات التى تتطلبها كل وظيفة وبذلك تستطيع الادارة معرفة الشروط والصفات والمؤهلات الواجب توافرها فى كل من يتقدم لشغل وظيفة من الوظائف المختلفة ، وبذلك يسهل على المنشآت اختيار الشخص اللائق ووضعه فى المكان اللائق به •



ان تحليل الوظائف والاعمال ، ووضع مواصفات لهذه الوظائف ، وتحديد الأجور على اساس فنية ، يسهم الى حد كبير في القضاء على الهمس والاشاعات التي قد تدور بين القوى العاملة داخل المشروع .. وعلى وجه الخصوص عند التعيين أو الترقية .. فلا يقال مثلا .. ان الادارة انشأت وظيفة خصيصا (لشخص ما) أو ان (شخصا ما) لا يعمل، ولكنه يتقاضى أجرا أعلى من الذين يعملون !! .. أو أن الترقية لبعض الوظائف الشاغرة تمت نتيجة لحكم من المدير قائم على الاهواء الشخصية !!! .. الخ .

امثلة للتقسيم على الأساس الوظيفي الرئيسى :

ينبغى ملاحظة أن التقسيم الإدارى على الأساس الوظيفى ، غالبا ما يتم على أساس الوظائف الرئيسية .. والاصطلاح رئيسى "Major" .. يمكن استخدامه لتوضيح الإدارات ذات الميزانيات الكبيرة ، والأعداد الكبيرة من العاملين أو الإدارات ذات الأهمية والتي تتعلق ببقاء المشروع .. فمثلا اذا كان عمل المشروع الأساسى هو القيام بالبحوث to engage in research فان إدارة البحوث تعتبر الإدارة الرئيسية فى المشروع .. وكذلك إدارة المراجعة فى بيوت المحاسبة الكبرى الخ ..

كما ينبغى ملاحظة أن هذه الإدارات الرئيسية يتفرع عنها تقسيمات فرعية مشتقة من طبيعة أعمال الوظيفة الرئيسية ، وعلى هذا الأساس فانها ترتب حسب طبيعة الأعمال ، أو حسب أهميتها .. الخ الى غير ذلك من التقسيمات ، بحيث يتضح من هذه التقسيمات المستويات المختلفة .

مثال للتقسيم الوظيفي الرئيسى فى منشأة صناعية

Manufacturing Organization

يمكن أن يكون التقسيم وفقا للوظائف الأساسية ، والوظائف الفرعية المشتقة منها ، على الصورة التالية :

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
... العملية الصناعية Manufacturing Fabrication التصنيع Assembly التجميع Tooling الأدوات Purchasing الشراء رقابة الانتاجية Production Control وضع جدول زمني للرقابة Scheduling رقابة المواد الخام Materials Control رقابة الجودة Quality Control	الانتاج Production
Selling عملية البيع Selection الاختيار Training التدريب Operating المتاجرة Advertising الاعلان ترويج المبيعات Sales Promotion	المبيعات Sales
... احتياجات رأس المال Capital requirements مصادر الاموال Source of funds الرقابة على الرصد المالية Fund Control المدفوعات Disbursements Credit الائتمان	التمويل Finance

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط متجر من متاجر الأقسام
Department-Store Operation

الإدارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الإدارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
Advertising الإعلان ... Display العرض Publicity الدعاية	الدعاية Publicity
... الشراء وفقا لخط انتاج السلعة Buying organized by product line Budgeting الموازنة الرقابة السلمية Merchandise Control ترويج المبيعات Sales promotion قوة البيع Sales force	التسويق السلمى Merchandising
Supplies الامدادات ... خدمة العملاء Customer service تأمين سلامة المخزون Store protection التخزين بالمستودعات Warehousing الاستلام ، وضع العلامات التجارية ، توصيل البضائع Receiving, Marking, Delivery	مراقبة عامة General suprintendent

الادارة المالية ... Financial Management	التمويل Finance
الرقابة النقدية Cash Control	
الائتمان Credit	
المحاسبة Accounting	

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط منشأة للتجار بالجملة
Wholesale Organization

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
... الشراء وفقا لنوع الانتاج Buying (organized by product line)	المبيعات Sales
Budgeting الموازنة	
الرقابة على البضائع Merchandise Control	
ترويج المبيعات Sales promotion	
قوة البيع Sales force	
... التخزين بالمستودعات Warehousing	المراقبة العامة General Suprintendent
أمين المخزن Store Suprintendent	
Receiving الاستلام	
will Call تلقى الطلبات	
Shipping الشحن	
اماكن التخزين Stock room	

... ادارة النقد Money Management الائتمان والتحصيل Credit and Collections المحاسبة Accounting	التمويل Finance
--	--------------------

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط منشأة خدمات (شركة خطوط جوية)
Service Organization (Airline)

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
... الهندسة Engineering : المعدات الجديدة New equipment تطوير المعدات Modification of equipment هندسة الاتصالات Communications engi- neering Maintenance : - الصيانة صيانة الخطوط Line maintenance الصيانة الشاملة (عمرة) Overhaul - العمليات الارضية Ground operations : ادارة المحطة Station management توفير التموين والطعام Food and commissary	العمليات Operations

- العمليات الجوية Flight operations : Flying الطيران الاتصالات Communications Dispatching الاقلاع	
... ادارة الحركة Traffic administration : Reservations الحجز جداول المواعيد Shcedules Tariffs الأسعار	مبيعات السفريات Sales traffic
Sales : - المبيعات مبيعات الركاب Passenger sales مبيعات الشحن Cargo sales مبيعات الترويج للسفر Sales promotion	
Advertising : - الاعلانات البريد المباشر Direct mail الجرائد والدوريات Newspaper and periodical الاذاعة والتلفزيون Radio and television	
... الادارة المالية Financial management : مراقبة النقد Cash control تمويل جديد New financing مبادلة النقد الأجنبي Foreign exchange	التمويل Finance

Accounting :	المحاسبة -
Revenue	الإيرادات
	المدفوعات
Disbursements	
	دفتر الأستاذ العام
General ledger	

ويرى « هايمان وهيلجرت » أن التقسيم على الأساس الوظيفي ، يعتبر أكثر الأساليب انتشارا وقبولا عند التطبيق لأداء الوظائف والأعمال .

The most widely accepted practice of departmentalizing is to group activities according to functions the jobs to be done.

ولا شك أن للتقسيم على أساس الوظائف الرئيسية للمشروع له مزايا عديدة ، إذ أنه يسمح للتخصص المهني أن ينساب في سلك تخصصه دون بعض العوائق التي قد تحدث من بعض الفئات الأخرى في المشروع .

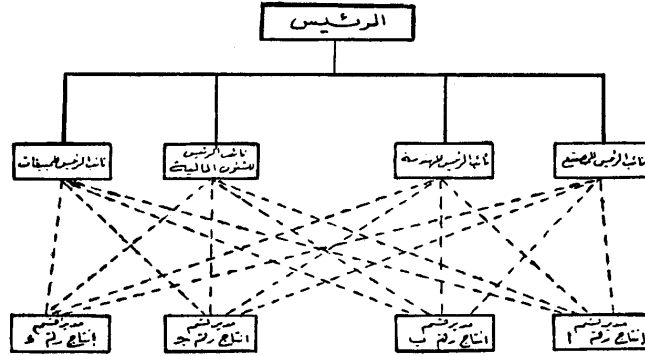
من أجل ذلك يرى رجال التنظيم والإدارة أن الخطأ والوظيفة تعتبر النظام التقليدي للإدارة ، والأسلوب الأكثر شيوعا في الصناعة ، وهي تمثل مبدأ تقسيم العمل في الإدارة ، وهذا المبدأ يعتبر بلا شك لطريقة الطبيعية والمعتادة للتنظيم ، نظرا لأنه يبدو أن قدرات الإنسان وامكانياته وميوله ورغباته تتبع الطريق الوظيفي ، فمن المعروف أنه يندر أن تتساوى درجة كفاية الشخص الواحد في أداء عملين مختلفين ، وعلى ذلك فإنه يعتبر أمرا غير عادي أن يكون مالدى الفرد من ميول واستعدادات للعمل في إدارة كإدارة المبيعات مثلا ، هي نفس الميول والاستعدادات للعمل في إدارة أخرى كإدارة الإنتاج ، ولهذا السبب غالبا ما تتقدم القوى العاملة في المنشآت عندما تتدرب طبقا للنظام

الوظيفي ، اذ أنه الطريق الطبيعي للتقدم ، وغالبا ما تستطيع تحقيق النجاح اذا اتبعت هذا المضمار .

وفي الطريقة الوظيفية ، تكون مشكلة التنسيق بين الوظائف المختلفة سهلة ميسرة ، اذ أن جميع المصانع التابعة مثلا يديرها فرد مسئول Single Executive يعاونه هيئة من الموظفين الفنيين الأكفاء ، وبذلك يسهل تحقيق التوحيد والتنسيق Standardizing and Coordinating للسياسات ومختلف أوجه النشاط في المنشأة ، كما وتعتبر المشاكل بسيطة نسبيا من وجهة النظر التنظيمية .

وفي الطريقة الوظيفية يتولى الفنيون سلطة ادارية فيما يتعلق بأوجه النشاط المختلفة التي تدخل في اختصاصهم والشكل الآتي يوضح السلطة الوظيفية في أى منشأة تأخذ بهذا النظام .

شكل يوضح السلطة الوظيفية في أحد المنشآت



ومما لا شك فيه أن طريقة التنظيم الوظيفي تكون مجدية اذا كان الانتاج لسلعة واحدة ، أو عدة سلع ولكن متشابهة . ومن ناحية أخرى تزداد صعوبة التوجيه والرقابة كلما ازداد حجم العمليات ، وكلما اتسعت

وتنوعت فروع الانتاج وذلك لأنه يصعب على مدير واحد أن يشرف على إحدى الوظائف الأساسية في جميع نواحي المشروع • ومن أجل ذلك تلجأ المشروعات الى اتباع خطط أخرى للتقسيم •

خطة التقسيم على أساس الانتاج : Product — Division Plan

يكون رؤساء الأقسام مسئولين في هذه الطريقة للتنظيم ، عن الوظائف التي تختص بانتاج وبيع السلعة أو السلع المشابهة التي تقع في اختصاصهم وغالباً ما يدخل في اختصاصهم كل ما يتعلق بشئون الفنيين وقسم الخدمات • ويلاحظ أنه أحياناً تكون أقسام الانتاج أجزاء متداخلة Integral Parts من الشركة ، وأحياناً تكون شركات تابعة •

والميزة الأساسية لهذه الخطة من التنظيم أنها تحقق أساساً سليماً للامركزية الادارة ، فكل قسم انتاجي يتحمل المسئولية التامة عن انتاجه ، وأئمانه وطريقة صنعه، وتسويقه ، ويكون لهذا القسم كل مظاهر المنشأة الصغيرة المستقلة ، ونتيجة لذلك يمكن أن نعتبر كل قسم مسئولاً مسئولية تامة على أساس ما يحققه من ربح أو خسارة • والمعتقد أن مثل هذا الأساس يعتبر خير مقياس للعمل الناجح •

وفي مثل هذا التنظيم تستطيع الادارة العامة أن تخول مثل هذه الأقسام أو هذه الوحدات سلطة واسعة لتخلق في رؤسائها الشعور بمسئولية المالك صاحب الشأن •

وعلى ذلك تستطيع الادارة العامة أن تعتمد بنوع من الاطمئنان والثقة على الرقابة الفعالة القائمة على ما يحققه القسم أو الوحدة من أرباح أو خسائر فإذا تبين لها أن كل وحدة من وحدات المنشأة رابحة ، فيمكن القول بصفة عامة أن المنشأة في مجموعها رابحة •

وتستخدم هذه الخطة للتنظيم بكفاية في حالة الشركات الكبيرة التي تنتج أنواعا مختلفة ، والتي يمكن صنعها في مصانع مختلفة ، وتسويقها عن طريق منظمات البيع المستقلة . والأمثلة على ذلك تتمثل في المشروعات الصناعية التي تصنع عددا يقل أو يكثر من المنتجات غير المتشابهة Diverse Line of Products كما هو الحال في معظم شركات السيارات ومنشآت الكيماويات الكبيرة ، اذ يكون لكل نوع من المنتجات مشاكله الخاصة التي تتعلق بالنواحي الفنية والصناعية والبيعية . وتنشأ صعوبة نسبية في استخدام هذه لوسيلة من التنظيم في حالة المنشآت التي تستخدم مصنع واحد في صنع منتجات مختلفة كما هو الحال في شركات الحديد أو الزيوت ، وذلك لأنه من الصعوبة بمكان تقسيم مسئولية الصنع للسلع المختلفة التي تنتج من مصدر واحد .

وبينما تيسر طريقة التفسير الاتجاعي للمنظم مهمة الرقابة ، اذا يمكن عن طريقها الحصول على أساس سليم للامركزية الادارة ، الا أنها توجد بعض المشاكل الخاصة بالتنسيق ، اذ أنه مازالت توجد هناك حاجة الى الملاءمة الدقيقة بين الأقسام المختلفة بالنسبة للسياسات المختلفة ووسائل الانتاج والتكاليف في محيط الانتاج والتسويق بصفة عامة ، وذلك بجوار السلطة الواسعة المخولة لرؤساء الأقسام الانتاجية لتسيير أمور أقسامهم . ويمكن تحقيق هذه الملاءمة عن طريق انشاء هيئات مركزية فنية Central Staff Agencies تقوم بالتوجيه الوظيفي والاشراف على العمل ورقابته ، وتؤكد من تحقيق أهداف الشركة العامة .

خطة التقسيم الجغرافي : Regional Plan

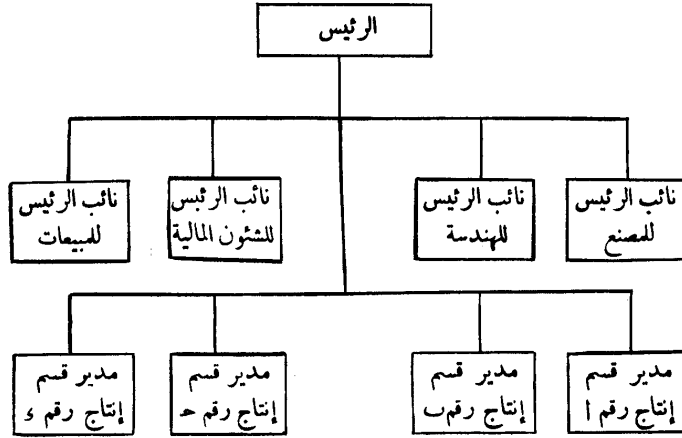
يكون رئيس القسم في ظل هذه الخطة من التنظيم مسئولا عن نشاط الشركة في منطقة جغرافية محدودة ويكون استخدام هذه الطريقة منطقيا ومعقولا بصفة خاصة في حالة ادارة الوحدات التي تفصل بينها

جهات متباعدة والتي يكفى تشغيلها لسد حاجة المنطقة اكتفاء ذاتيا من حيث الانتاج والتوزيع . وفى ظل مثل هذه الظروف تصبح الأقسام الجغرافية منشآت مستقلة وتساءل مسئولية تامة عن نتائج أعمالها على أساس ما تحققه من أرباح أو خسارة ، وذلك كما هو الحال فى حالة الأقسام الانتاجية .

لذلك تتيح هذه الخطة من التنظيم ، كطريقة التقسيم الانتاجى الفرصة لأساس سليم للامركزية الادارة . ويسير سلم السلطة فى بعض الأحيان طبقا للنظام الرأسى وذلك كما هو موضح بالشكل التالى غير أنه غالبا ما تفضل الشركات الأخذ بالتنظيم الرأسى والفنى .

شكل

بوضح خطوط السلطة طبقاً للتنظيم الرأسى



ويلاحظ أنه في ظل التقسيم الجغرافي إذا أحسن اختيار رؤساء المناطق بحيث تتوافر فيهم الخبرة والكفاية ، وخولوا مسؤولية وسلطة واسعة ، وزودوا بسياسة عامة سليمة • أمكنهم اتخاذ خطوات سريعة فعالة ، قائمة على أساس خبرتهم بالظروف والاحتياجات المحلية Local Needs دون أن يرجعوا في ذلك الى المركز الرئيسى الا فى المسائل الكبرى ، وبذلك يمكن تجنب الآثار المعوقة المترتبة على القيام بالادارة والرقابة من بعيد ، وفى نفس الوقت يصبح رؤساء المناطق رجال أعمال عارفين لكل الأمور فى المنشأة All Round Men

والأقسام الجغرافية يمكن أن تكون أجزاء متكاملة للشركة •
Integral parts of the company أو قد تكون شركات تابعة Subsidiary ويبدو أن خطة الادارة والرقابة تكون متشابهة مع مثيلتها المتبعة فى التقسيم الاتاجى فانه ينعكس عن كليهما درجة عالية من الحكم الذاتى والمسئولية الكاملة القائمة على أساس ما يحققه القسم من أرباح أو خسائر كما وأن لكليهما هيئات محلية فنية والخدمات تقوم بمهمة الارشاد الوظيفى والتنسيق وترجع هذه الهيئات الى المركز الرئيسى للاسترشاد وتحقيق الملاءمة •

وقد لوحظ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن كثيرا من الشركات الكبيرة قد تستخدمهم الطرق الثلاث السابقة • وإذا كان هناك اتجاه محسوس نحو تطبيق احدى هذه الطرق ، فهو نحو طريقة التقسيم الاتاجى •

خطة التقسيم حسب العملاء Customer Departmentation Plan

يرى العالمان « كوتتر وأودونل » أن خطة تقسيم أوجه نشاط المشروع حسب العملاء ، تعكس اهتمام المنشأة الشديد Paramount interest بالعملاء .. وغالبا ما يوجد هذا التقسيم في الوحدات الاجتماعية Social units ، وبين المنشآت ذات النشاط الذى يرتبط بأنواع معينة من العملاء ، كما هو الحال في البنوك التجارية التى تمول الأسواق النقدية الكبرى ، والتى تهتم بمختلف أنواع المحاصيل الزراعية .. فان هذه البنوك غالبا ما تقدم قروضها لعملائها فى هذه الأسواق على أساس التخصص الذى يمارسونه .. كالفواكه ، أو الخضروات ، أو الحبوب .. الخ .. ومن أجل هذا فانها تخصص إدارات مستقلة لتسيير عقد هذه القروض ، وفقا لطبيعة المحصول الذى تموله ، وقد يصل التخصص فى عقد القروض الى الدرجة التى يخصص فيها جهد موظف من الموظفين على محصول من المحاصيل .. كأن يخصص أحدهم للقروض الخاصة بمحصول القمح .. وآخر للقروض الخاصة بمحصول البرتقال .. الخ .. والمعتقد أن هذا الأسلوب فى مثل هذه الحالة بالذات يجعل الكثيرين يتساءلون .. هل مثل هذا التقسيم يتم وفقا للعملاء .. أم وفقا للإنتاج .. كما يجعل الرد على هذا التساؤل صعب الى حد ما .

ويرى المنتجون أنفسهم فى بعض الأحيان ، أنه من الأفضل لهم ، وترويجا لسلعهم بين المستهلكين ، أن يقسموا عملاءهم من المستهلكين من حيث السن أو الدخل age or income كما وأننا نجد متاجر الأقسام غالبا ما تهتم بتقسيم السلع التى تتعامل فيها ، وفقا لاحتياجات العملاء ، فنجد فيها مثلا قسم خاص باحتياجات الأطفال .. وقسم خاص بأحذية

النساء .. وآخر لأحذية الرجال .. الى غير ذلك من الأقسام .. هذا فضلا من أنه في بعض الدول ، نجد أن المتجر الواحد يعرض سلعا في الأدوار المختلفة وفقا للتقسيمات التي تتعلق باحتياجات العملاء .. بأسعار غالية نسبيا .. ويخصص الأدوار تحت الأرضية basements ليعرض فيها على العملاء ذوى الدخل المنخفض السلع المختلفة بأسعار منخفضة نسبيا .. أى أن التقسيم هنا يتم وفقا للعميل ودخله .

كما وأن الهيئات التي لا ترمى الى الكسب والتي يطلق عليها الجماعات غير التجارية nonbusiness groups ، كالجامعات مثلا تتبع أسلوبا مماثلا ، ففي الجامعة مثلا تقسم الطلبة الذين ينظمون فيها الى : منتظمين .. ومنتسبين .. ودراسات حرة .. وكذلك المحاضرين - الى أعضاء هيئة التدريس ، ومعيدين ومحاضرين منتدبون بعض الوقت .. الخ .

كما ويمكن للجامعات في بعض الأحوال أن تقسم جهودها حسب الوقت ، كالدراسات الصباحية ، والدراسات المسائية ، والدراسات الصيفية .. الخ .

وبعض الهيئات غير التجارية ، تتبع التقسيم حسب الوقت بالنسبة لخدمة عملائها ، كما هو الحال بالنسبة للخدمات الطبية والتي يتطلب الأمر فيها ضرورة تيسير هذه الخدمة على مدار اليوم بأكمله .. فتكون هناك فترة صباحية ، وفترة مساءية ، وفترة ليلية .. الخ .

وهناك من يعتقد أنه لا يعتبر أمرا غير عادي أن نجد أحد المصانع مثلا يقسم عملاءه حسب حجم معاملاتهم معه .. فيقسمهم الى هؤلاء

الذين لهم حسابات كبيرة large accounts وآخرين لهم حسابات صغيرة small accounts . فالعبرة دائما في تجميع النشاط حسب العملاء ، هو تنشيط البيع واسداء الخدمة بأيسر سبيل ممكن . . على أن يكون مفهوما أن الوضع في مثل هذه الحالة لا يفرض على المصنع مثلا « أن ينشئ ادارات فرعية للتيسيرات » بمعنى تنويع تيسيرات الانتاج production facilities وفقا لاختلاف العملاء ، فالتيسيرات واحدة سواء أكان هؤلاء العملاء من طلبة الجامعات أو عملاء شركات التأمين . . . الخ .

وهناك من يرى أن مثل هذا التقسيم قد تنشأ عنه صعوبة الحصول على مستوى أعلى من التنسيق ، وهو الأمر الذى يكون ميسرا في التقسيمات التى تعتمد على أسس أخرى ، نظرا للضغط المتواصل من مديري ادارات العملاء للحصول على معاملة خاصة .

“There is, for instance, the difficulty of achieving a high measure of coordination between this type of department and those organized on other bases, with constant pressure from the managers of customer departments for special treatment”.

أما الأمر الثانى الذى يخشى منه ، فهو احتمال نقص العمالة في مجال التيسيرات . . أو القوى الوظيفية المتخصصة حسب تقسيم جماعة العملاء .

“A second danger relates to the possibility of under employment of facilities and manpower that are specialized in terms of customer groups”.

لعل من الواضح جدا ، بعد أن تناولنا موضوع التقسيم الإداري بشيء من الإيجاز ، وعرفنا بعض الأساليب التي يمكن أن يتم هذا التقسيم على أساسها .. كالتقسيم على أساس وظائف المشروع ، أو على أساس الوظائف الرئيسية للمشروع .. أو على أساس الإنتاج ، أو على أساس جغرافي ، أو على أساس العملاء .. أو على أساس الوقت .. الخ . الى غير ذلك من التقسيمات التي يمكن للمنظمين أن يأخذوها في الاعتبار عند القيام بتحديد أوجه النشاط لتقسيمه ، نقول لعله من الواضح جدا الآن أن اتخاذ قرار فيما يتعلق بهذا التقسيم ليس بالأمر السهل ، إذ أنه يتطلب تفهما كاملا لنشاط المشروع ، وتحليلا لأعماله من حيث عناصره : كالإنتاج ، والبيع ، والشئون المالية .. وشئون الأفراد .. الخ . وذلك بهدف زيادة المنفعة من السلع والخدمات ، والحصول في مقابلها على قوة شرائية .

وإذا كنا قد أوضحنا بعض الأساليب لتحديد أوجه النشاط وتصنيفه وتقسيمه ، إلا أن الأمر يستلزم تحديد الأسلوب الأمثل الذي يمكن عن طريقه ربط أوجه النشاط المختلف .. فمثلا الاعتراف بأوجه النشاط الذي يتعلق باستلام البضاعة شيء .. ومعرفة أين توضع البضاعة في نطاق هيكل التقسيم الإداري شيء آخر .

"It is one thing to recognize the activity of receiving shipments; it is quite another to know where to locate it in the departmental structure".

وكذلك مع الاعتراف بأهمية جميع أوجه النشاط المتشابهة في إدارات ، وفقا للتقسيم الوظيفي إلا أن التطور الحديث أوضح أن هذا

التشابه كأساس للتجميع ، يستخدم غالبا في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي ، كما هو الحال في القوى الوظيفية التي تعمل على آلات البطاقات الاحصائية ، وقوة البيع ، ومسئولية الحراسة والنظام ، وموظفي المكاتب .. الخ . أى هؤلاء الذين يختلف نشاطهم ، عن المسئوليات الواسعة والعريضة التي تقع مثلا على عاتق رئيس قسم من الأقسام .

كما وأن هناك ظروف قد تجد تتطلب تغيير ما هو قائم ، الا أن بعض المديرين يخشون من النتائج ، ولذلك لا يتصرفون التصرف الصحيح ، بينما يمكنهم بالفهم العميق ومسايرة التطور العلمى ، أن ينتهجوا أساليب ، ويستبدوا الى عناصر جديدة يمكنهم عن طريقها أن يحققوا الكثير .. كما حدث مثلا عند ما حاولت الجامعات الأمريكية في أوائل العشرينات مواجهة الطلب المتزايد على دراسة موضوع ادارة الأعمال ، فعرضت تدريس مواد قليلة .. كالتسويق وتمويل الشركات المساهمة والمحاسبة في قسم الاقتصاد ، ونظرا لأن عدد أساتذة الاقتصاد الذين يهتمون بتلك المواضيع كان قليلا ، فقد واجهت الجامعات عداء واضحا وصريحا من هؤلاء الأساتذة فيما يتعلق بتدريس هذه المواد .. غير أن الطلب على دراسة هذه المواضيع كان شديدا جدا .. فلبأت الجامعات الأمريكية الى التغلب على هذه المشكلة عن طريق فصل المواضيع التجارية عن قسم الاقتصاد وأنشأت قسما منفصلا .. ووضعت هذه المواد من اختصاص أقسام الادارة .. ومنذ ذلك الحين وأقسام ادارة الأعمال لم تحقق فقط مكانة مساوية رفيعة .. بل أخذت تتقدم وتتفوق حتى أنها سبقت القسم الأصلي من حيث عدد طلبتها ، وامكانياتها ، والميزانيات المخصصة لها .

وفيما يلى نورد النص الكامل لأهميته :

"For instance, American universities attempted, in the early 1920s, to meet the growing demand for instruction in the subject matter of business by offering a few courses such as corporation finance, marketing, and accounting in the department of economics. Since there were few economists with much interest in or knowledge of the subject matter, there was definite hostility against such instruction. But the demand for it was insistent and was met only by splitting off the business area from economics and establishing a competitive department. Since then, the departments of business administration have not only achieved equal stature but have surpassed the parent department in their numbers of students, facilities, and budgets".

ولعل من المناسب أن نوضح أن علماء الإدارة ، يقررون أنه إذا كان هناك عنصرا معين يصلح في ظل ظروف معينة ، فإن هذا لايعنى إطلاقا تطبيق هذا العنصر في ظل كل الظروف ، فمثلا إذا كان عنصر المنافسة يصلح عمل معين ، إلا أنه قد لا يصلح في عمل آخر ، ولذلك كثيرا ما نرى بعض المديرين يلجأون الى المنافسة ، إذا وجدوا أن ضرورات تنسيق أوجه النشاط تتطلب ذلك ، هذا فضلا عن تحقيق أهداف المشروع في الربح والتقدم والازدهار .

وفي الحقيقة أن الحديث في هذا الموضوع يمكن أن يأخذ منا صفحات طوال ، لكن نفيه حقه من الشرح ، غير أن الإيجاز يفرض علينا أن نوجه النظر الى أنه لا يمكن القول بأن الأخذ بأي نوع من أنواع التقسيم يعتبر هو الأفضل ، أو الأحسن .. انما الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على المهارة الفائقة للمنظمين ، وكثيرا ما نرى هؤلاء يلجأون الى الأخذ « بالأسلوب المركب » .. وهم في هذا الأسلوب قد يجمعون بين طريقتين أو أكثر من الطرق السابق ذكرها .

كما وأن من الأمور الأخرى المهمة الواجب ذكرها في هذا المقام ، أن أى نوع من أنواع التقسيم ينبغي أن يتصف بالمرونة ، بحيث تكون هناك قدرة على مواجهة احتمالات الظروف ، وملاءمة التقسيم الداخلى للوظائف وفقا لمتطلبات هذه الظروف .. اذ من الواضح أن التطور العلمى والتكنولوجى المستمر ، كثيرا ما يفرض حتى على أكثر المنشآت تحفظا ، أن تتغير وتتبدل لتحفظ لنفسها بحق الحياة والنمو .

اهمية تحليل الوظائف والأعمال .. وتوصيفها .. وتقييمها .. وتقسيمها :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك أسبابا كثيرة من وراء تحليل الوظائف والأعمال ، وتوصيفها ، وتقديرها ، وتقسيمها ، وتجه هذه الأسباب نحو معاونة المنشأة على تحقيق أهدافها بأعلى قدر من الكفاية ، فالوظائف والأعمال فى المنشآت تحتاج الى من يشغلها ، ويؤديها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة .. فهل يترك أمر شغلها لأهواء المديرين ورغباتهم .. أم ينبغي أن يكون أمامهم أسلوبا علميا يسيرون على نهجه ويسترشدون بعناصره فى تحقيق الأسلوب الأمثل عند ممارستهم لوظائفهم الادارية التى تتعلق باختيار القوى الوظيفية وتعيينها ، وترقيتها ، أو نقلها من وظيفة الى أخرى ، أو القيام بمقتضيات التدريب التوجيهى ، أو مراعاة العدالة عند تحديد سلم الأجور ، بحيث يستشعر كل شخص أنه يتقاضى الأجر المناسب وفقا للجهد المبذول فى المشروع ، وأن هناك علاقات عادلة بين كل وظيفة وأخرى وبين كل عمل وآخر ، أى أن هناك توازنا داخليا فى المشروع يرضى عنه جميع العاملين ، وبذلك يتحقق لديهم الاستقرار النفسى ، الذى يعتبر من بين الحوافز الهامة لتحقيق الكفاءة الانتاجية .

هناك اجماع بين علماء التنظيم والادارة على أن مهمة الاختيار



كثيرا ما تواجه ادارات المستخدمين بسبيل من طلبات التوظيف . وعلى وجه الخصوص اذا أعلنت عن وظيفة شاغرة .. ينبغي في مثل هذه الحالات أن يكون واضحا ومفهوما للجميع ، أن أسلوب الاختيار والتعيين يستهدف بالدرجة الأولى شغل هذه الوظائف من بين أفضل المتقدمين الذين يستطيعون أن يتكيفوا سريعا مع القوى العاملة في المنشأة .. مع توافر متطلبات مواصفات الوظيفة فيهم .. وهذا ان المنشأة بهذا الأسلوب تعطى « قيمة للوظيفة » .. وهذا هو المطلوب .. وينبغي ألا يستهدف التعيين اطلاقا اعطاء « قيمة للموظف » !! .. على حساب الوظيفة .. ان هذا امر غير مرغوب .

والتعيين ، وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بترقية الموظفين ، وتنمية قدراتهم الادارية والفنية ، ونقلهم من مكان لآخر .. كل ذلك ينبغي أن يتم في اطار تحليل الوظائف والأعمال .. وتوصيفها ، حتى تتأكد المنشآت أن القوى البشرية التي تستخدمها ، قد وضعت في الأماكن التي تتفق مع ميولها واستعداداتها ورغباتها وقدراتها ، وبذلك تقبل على عملها « بلذة الهواية » .. وليس من أجل « المرتب الذي ستحصل عليه » ومما لا شك فيه أن رضا الانسان عن عمله يدفعه الى مزيد من التقدم والنجاح ، ومن أجل ذلك نرى رجال الأعمال الأمريكيين يقولون أن مستقبل أى منشأة للأعمال يعتمد أكثر ما يعتمد على الأشخاص العاملين فيه ، أكثر من اعتماده على أى عنصر آخر .

"The future of any business depends more on the people in it than on any other single element".

ومما لا شك فيه أنه توجد أساليب علمية مستقرة الى حد ما .. تتبعها أغلب المنشآت في الدول المتقدمة ، من أجل تنمية القوى العاملة فيها ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتوفير طبقة المديرين الأكفاء .. « فاذا لم يتوافر للمنشأة الحصول على المديرين الأكفاء بالقدر الذي تحتاج اليه ، فإن هناك افتراض قوى بأن المنشأة سيسى فيها الفساد وتنتهى . وعلى قدر ما يعطى الرؤساء اهتمامهم لتنمية المديرين الذين تحتاج اليهم المنشأة ، فإنهم بذلك يدفعون حالياً الثمن من أجل صالح المشروع ومستقبله . »

"If competent managers are not available as needed, there is a strong presumption that the firm will decay and dissolve. The attention the executive gives to the development of managers is needed a present cost of providing for the future welfare of the enterprise".

وتتجمع السياسات الادارية التي تتعلق باستخدام القوى العاملة ، على ضرورة أن تتحمل الادارة العليا المسؤولية الرئيسية والنهائية في تعيين واختيار وتدريب وترقية واعتزال المديرين .. ومما لا شك فيه أنهم يستعينون في ذلك بخبرة ادارة الأفراد أو أية ادارة أخرى يكون لها أى مصلحة في هذا الشأن .. وهم مسئولون عن رسم البرامج التي تتعلق بتنمية طبقة المديرين بحيث تحدث الترقيات من الداخل الى الوظائف العليا التي تخلو أو تشغرها سواء بالاحالة الى المعاش أو الوفاة أو لأسباب أخرى تخلو من أجلها المناصب الكبرى .. من أجل ذلك فان المشروعات أساسا تهتم عند التعيين بكشف قدرات القوى الوظيفية ، وعلى وجه الخصوص تلك التي يمكن أن تتسبب في السلك الوظيفي حتى ترقى الى أعلى المناصب في المشروع ، لأن الموظف عند تعيينه ، لا يراعى فقط قدرته على أداء العمل الحالي المرشح له ، بل ينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار مستقبل المشروع .

"Staffing is a function that is carried out with an eye to the future of the enterprise".

ولذلك نجد أن التنمية الادارية تهتم جيدا بتبنى نظام للتدريب الشامل المستمر الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف ، بحيث يتم اختيار المديرين مستقبلا في ضوء سياسة معلنة مقررة توضح عند الضرورة ما يأتي :

١ - ما هي الصفات التي كانت مطلوبة ؟

What qualities were required ?

٢ - الى أى مدى كانت كل صفة من هذه الصفات لازمة وضرورية؟

In what degree each was essential ?

٣ - ما هي مجموعة الصفات التي كانت مقبولة وإلى أى مدى ؟

What combinations of qualities were acceptable and in what degree ?

٤ - كيفية الكشف عن هذه الصفات في المرشحين

How to identify these qualities in candidates

وفي الحقيقة ، فإن هذا يتطلب الخبرة والدراية اللازمة في تقييم المرشحين من أجل مناصب المديرين ، وهذا يتطلب بالضرورة معرفة ما يأتي :

١ - المعرفة بالوظيفة الادارية

Knowledge of the managerial job

٢ - استنتاج الصفات اللازمة للقيام ب مهام الادارة

Deduction of the qualifications for managership

٣ - التعرف على هذه الصفات في الذين يرشحون أنفسهم لتولى

وظائف المديرين

Identification of these qualities in candidates for managerial positions

ونحن نذكر القارئ أن السياسات الادارية السليمة .. هي تلك التي تهتم بأن ينساب الموظفون في السلك الطبيعي الذي يفسح أمامهم أبواب الأمل للترقي حتى يصلوا الى مراكز المديرين .. ونذكر مرة ثانية بما سبق وأن أوضحناه في الفصل الثالث من هذا الكتاب عند الحديث عن ملاءمة القوى العاملة للوظيفة .. فنذكرهم بالسياسة الادارية التي تعلنها احدى الشركات الأمريكية .. والتي تقول « انها سياستنا أن نعطي القوى العاملة عندنا مزايا الترقى الى المراكز التي تخلو .. أننا نعتقد أنه طالما لا يوجد الشخص الذي يمكن تأهيله لشغل الوظيفة الشاغرة ، فانه من الظلم للقوى الوظيفية أن نستأجر شخصا من الخارج .



ان المنهج العلمى الذى تتبعه المنشآت فى اختيار القوى العاملة، يسهم فى خلق الاستقرار الوظيفى، وارتفاع الروح المعنوية .. غير انه من اكبر الأخطاء التى قد تقع فيها منشأة من المنشآت أن تغير كثيرا فى مناصبها الكبرى .. ان هذا يجعل القوى الوظيفية تخشى على نفسها من هذا التغير وتتساءل .. ما هى نوايا الرئيس الجديد ؟ .. هل له مجموعته الخاصة ؟ .. وما أثر هذه المجموعة الخاصة على مختلف المراكز فى المشروع ؟ .. الخ .. كل هذا يؤدى الى ضعف الروح المعنوية .. وبالتالي ضعف الانتاجية .. والادارة الرشيدة تخطط لنفسها بحيث تضمن الاستقرار الوظيفى على كافة المستويات .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الإدارة العلمية تؤكد أنه ينبغي قبل اتخاذ أى خطوة فى أى برنامج للتدريب ، أن نتعرف على الحاجة الى التدريب عن طريق دراسة تحليل الوظائف والأعمال ، وذلك للتعرف على مطالب كل وظيفة وعمل .. ثم التعرف على ما اذا كان من الممكن الحصول على أشخاص من الخارج ، أم أن الأمر يتطلب تدريب بعض العاملين للحصول من بينهم على النوعية الجديدة ، وعلى هذا الأساس يمكن اعداد برنامج للتدريب يفى باحتياجات المنشأة فى هذا الشأن .

كذلك فإن من الخطوات الهامة مسألة انتقاء المدرسين الصالحين للقيام بمهمة التعليم والتدريب .. وفى بعض الأحيان يمكن الحصول عليهم من بين موظفى المنشأة ، بينما فى أحيان أخرى يلزم الاستعانة بمدرسين من الخارج .. ويتوقف اختيار المدرسين على طريقة التدريب المراد اتباعها ، فإذا كانت تقوم على طريقة المؤتمرات حيث يشترك الجميع فى المناقشة فى حالة من الحالات أو قضية من القضايا .. وجب أن تتوفر فى المدرسين صفات خاصة أهمها القيادة .

إن برامج التدريب التى تعد وفقا لتحليل الوظائف والأعمال ، ومواصفاتها داخل المؤسسات والمنشآت تشمل برامج اعداد الموظفين والعمال الجدد للقيام بوظائفهم ، ثم برنامج التعليم والتدريب الخاص باكساب الموظفين والعمال كفاية أعلى ومعرفة أوسع .. أما برنامج اعداد الموظفين والعمال الجدد فيهيء الفرصة أمام هؤلاء للحصول على معلومات نافعة عن المنشأة وسياستها ونظمها وقوانينها ولوائحها ، بطريقة تجعلهم يشعرون بأنهم قد أصبحوا جزءا نافعا من المنشأة وعاملا مهما فى حياتها وتقدمها .. كذلك يهيء هذا البرنامج الفرصة لهم للاحاطة بالمطالب الخاصة بوظائفهم وأعمالهم التى سيزاولونها ، حتى يعرفون

مستوى الأداء المفروض منهم أن يحققوه من حيث الكمية والنوع ..
أما البرنامج الخاص بزيادة كفاءة ومعرفة الموظفين والعمال فيهيء الفرصة
لزيادة الانتاج وتحسينه ، ومن ثم زيادة الأجور والمكافآت التي يتقاضاها
هؤلاء الموظفين والعمال ، كما يكون عاملا هاما في الترقية وفي زيادة
التعاون في المنشأة وإيجاد حلول عملية للكثير من المشكلات .

ولا شك أن أى برنامج للتدريب والمران لن يكون فعالا الا اذا
اقتنعت الادارة ابتداء من المدير العام بفوائده وأهميته ، كما يجب أن
يؤمن الموظفين والعمال بالفوائد التي ستعود عليهم من تطبيقه ، وأن تكون
لديهم الرغبة الملحة في التدريب ، كما يجب أن تتوفر في رؤساء الأعمال
أنفسهم حتى تكون فيهم فكرة قوية عن فوائد وأهمية التدريب ، وأنه من
الاجراءات الأساسية التي يجب أن تتبع وذلك قبل البدء في تدريب
الموظفين والعمال .

ومن الحقائق المعترف بها في دوائر الأعمال ، أن أفضل البرامج التي
توضع للتدريب ، تتعرض للسقوط ، اذا لم يكن بالمنشأة سياسة ناجحة
للاختيار والتعيين ، أو اذا كانت سياسة النقل والترقية لا تعترف بالجهود
الدراسية والتدريبية التي بذلها الموظفون والعمال .

ويجب عند وضع برامج التدريب، تعيين وتحديد المسؤولية في تنفيذ
هذه البرامج .. ولا شك أن بعض المسؤولية في التنفيذ تقع على عاتق
رؤساء الأعمال في الأقسام التي يقوم التدريب فيها ، ولكن المسؤولية
الأولى يجب أن تكون في يد ادارة المستخدمين أو في يد مدير خاص
للتدريب يتبع ادارة المستخدمين ، واذا لم توضع المسؤولية في يد ادارة

المستخدمين ، انعدام الاشراف والرقابة ، ومن ثم يصعب تنفيذ سياسة موحدة في المنشآت ، وتكون النتيجة في الغالب ، أن يهمل رؤساء الأعمال في تنفيذ البرنامج حيث أنهم مطالبون بواجبات أخرى يعطونها دائما ، وللأسف الأسبقية •

وهكذا يتضح من العرض السابق ، أن تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها وتقييمها وتقسيمها ، يسهم في تحقيق التقسيم الوظيفي والاداري الأنسب للمشروع ، هذا فضلا عن أنه يمكن لأى منشأة من المنشآت من أن تقدم بأعداد برامج التدريب لتحقيق التنمية الادارية من قاعدة الهرم حتى قمة البناء على هدى تحليل الوظائف والأعمال ، على أساس أن القوى البشرية العاملة هى أهم عنصر في تحقيق الكفاءة الانتاجية للمشروع •

سادسا - اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال Essentials to Effective Organization

أوضحنا عند عرضنا للعنصر الخامس اللازم توافره لتحقيق التنظيم العلمى للمشروعات ، أهمية تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها وتقييمها ، وأن من بين ما يحققه مثل هذا التحليل اسهامه في تحقيق التقسيم الوظيفي والاداري الأنسب للمشروع •• كما وعرفنا أن التنظيم هو الاطار العام الذى تتم من خلاله الادارة ، وهذا يعنى أن التنظيم ليس هدفا فى ذاته ، وانما هو وسيلة لتحقيق غاية ، أى أنه أداة لتحقيق هدف •• الأمر الذى يتحتم معه أن يتضمن التنظيم توضيح مختلف العلاقات ، وتحديد الأساليب التى تؤدي بها القوى العاملة فى المشروع أعمالها ، ومختلف أوجه نشاطها •• والأسلوب الأمثل لاتصالات العمل ، بحيث يتحقق التجاوب والتناسق بين مختلف أجزاء المشروع •• كما أوضحنا

أن هناك من ينظر الى التنظيم على أساس أنه جزء من نماذج القيادة والسلطة في اطار المجتمع الذى يعمل فيه ، وأن هناك صلة بين المجتمع وتنظيماته ، وعلى هذا الأساس فإن ما يحدث في التنظيم الرسمى القائم تنعكس آثاره على مجموع القوى العاملة فيه .. الأمر الذى ينبغى أن يتنبه له المسئولون عن أى مشروع ، عن طريق أحكام التنظيم ، بحيث لا يوجد فيه أى ثغرة من الثغرات تجعل القوى العاملة في وضع تصبح فيه غير فاهمة أو واعية أو مدركة لتحقيق أهداف المشروع ، وأنه ينبغى دائماً تحقيق الترابط والتكامل بين جميع مستويات المشروع ، وكذلك جميع أوجه النشاط التى تبذل فيه ، وهذا بدوره يؤدى الى معرفة « ما نوع السلطة التى يجب أن توزع في الهيكل التنظيمى » ؟ وهذه المسألة تتعلق بطبيعة علاقة السلطة في المشروع ، أى مشكلة الادارة التنفيذية والاستشارية .

What kind of authority should be allocated in the organization structure ? This question has to do with the nature of authority relationships in an enterprise — the problem of line and staff.

الهيكل التنظيمى : Organization Structure

يرى « آرثر ويمر » أن الهيكل التنظيمى لأى مشروع غالباً ما يستند الى العلاقات القائمة بين السلطات ، والتدرج في اتخاذ القرارات ، وذلك عن طريق ادارة عليا تملك حرية واسعة broadest latitude ، وادارة وسطى ، وادارة اشرافية ذات سلطات محدودة في اتخاذ القرارات .. وأن القرارات التى تصدر تنساب من خلال قنوات واضحة ، أى من الرئيس الى رؤوسه الذى يتحمل المسئولية والمسائلة عن النتائج التى يحققها ، ويرفع بشأنها تقارير الى رئيسه .

كما ويرى « وير » أن الهياكل التنظيمية ينبغي أن توضح بالخرائط التنظيمية Organization Charts ، التي تبين المراكز الوظيفية وعلاقات السلطة القائمة ، وتمكس بعض أنواع تقسيمات العمل في المنشأة .. وأن الهياكل التنظيمية تساعد على التأكيد بأن الأجزاء المختلفة في المشروع لن تتخذ قرارات متعارضة ، وأن جميع القرارات والأعمال ستترابط مع بعضها البعض Dovetail Together ، بحيث تستخدم جميع المصادر بفاعلية ، ووفقا للخطط الموضوعة ، لتحقيق النتائج المرغوبة Desired Results ، والهيكل التنظيمي يتضمن الاطار الرسمي الذي تعمل من خلاله المنشأة ، بحيث يمكن القول أن الخريطة التنظيمية ان هي الا صورة تظهر الملامح الرئيسية للهيكل التنظيمي ، واذا ظهرت خلافات أو احتكاكات ، فان الهيكل التنظيمي السليم غالبا ما يساعد على حلها .

If conflicts arise, a sound organizational structure often helps to resolve them.

والهياكل التنظيمية الفعالة ، هي تلك التي تتصف بالمرونة ، بحيث تتمكن من التغلب على مشكلات التنظيمات غير الرسمية ، التي غالبا ما تبرز في نطاق التنظيم الرسمي .. وقد أوضحنا من قبل أشكالا توضح البنيان الهرمي للهيكل التنظيمي ، وعرفنا منها أن قمة الهرم تتمثل فيها الادارة العليا .. ثم تليها الادارة الوسطى .. ثم الادارة الاشرافية .. ثم الادارة المباشرة .

أما « دالتون مكفرلاند » فانه يوجز تعريف الهيكل التنظيمي فيما يأتي : « معنى بالهيكل التنظيمي النموذج أو شبكة علاقات العمل بين مختلف الوظائف وشاغليها » .

كلا التنظيمين الرسمي وغير الرسمي لهما هياكل .. أما التنظيم الرسمي فيحدده القرار التنفيذي ، بينما التنظيم غير الرسمي ينبثق من أفراد معينين داخل التنظيم ، نتيجة لتفاعلهم ومشاعرهم .

"By organization structure we mean the pattern or network of relationships between the various positions and the position-holders : Both formal and informal organizations possess structures, that of the formal being defined by executive decision and the informal developing out of the interactions and sentiments of the particular individuals comprising the organization".

طبيعة الهيكل التنظيمي :

The Nature of Organization Structure

يرى « دالتون مكفرلاند » أن الهياكل التنظيمية تختلف من شركة لأخرى اختلافا كبيرا ، غير أنه يوجد بينها تشابه كبير ملحوظ في جوانب أساسية ، وهذه الجوانب يمكن تسميتها ، بحيث يمكن القول أن « الهرم التنظيمي The Organizational Pyramid » ، يتصاعد من القاعدة العريضة والتي تمثل مجموع العمال ، ثم الإدارة الاشرافية ، ثم الإدارة الوسطى ، ثم الإدارة العليا .

والهياكل التنظيمية توضح « كلا البعدين الأفقي والرأسي Both the horizontal and vertical dimensions ، والبعد الرأسي يوضح المستويات الادارية التي يتضمنها الهيكل التنظيمي ، وعلى قمة هذه المستويات « الادارة العليا » ، التي ينبغي أن يكون لديها الاطاعة الشاملة بجميع العمليات التي تتعلق بادارة المشروع ، ثم يتجه المشروع نحو تفويض السلطة وتوزيع الاختصاصات بمزيد من التفصيلات كلما تدلنا في المستويات الادارية ، التي يتوقف عددها على السياسة الادارية

للمشروع ، والتي ينبغي أن تراعى تحقيق التوازن ، بحيث لا تتعدد المستويات الادارية الا بالقدر الذى تراه لازما وضروريا لتحقيق الأهداف ، وما لا شك فيه أن تصميم الهيكل التنظيمى أساسا ، ينبغي أن يتوافر فيه عنصر المرونة ، بحيث يمكن عند الاقتضاء ، تحقيق هذا التوازن ، خاصة وأن المشروع ينشأ لكى يستمر وينمو ، وهذا من شأنه أن يفرض على الادارة أن تراقب النشاط وفقا للاصول العلمية ، وأن تحقق علاقات متوازنة بين المستويات الادارية ، والمراكز التى تتواجد فى البعد الأفقى .. وكما أوضحنا تتطلب الأصول العلمية ضرورة تحليل الوظائف والأعمال للقيام بمقتضيات التقسيم الادارى الى وحدات رئيسية وفرعية ، الى غير ذلك من أنواع التقسيمات .

وهناك ملاحظة نجب أن نوجه اليها الأنظار ، وهى أن المصطلحات الادارية داخل الهياكل التنظيمية تختلف من مشروع لآخر ، فمثلا فى المنشآت الصناعية تستخدم مصطلحات ادارية مثل المراقب ، والادارة العليا ، وغير ذلك من الألقاب التى تختلف اختلافا ملحوظا من مشروع لآخر .. ومصطلح « مجموع الادارة » يعنى جميع المستويات الادارية فوق العمال » .

"Practice in industry concerning the use of such managerial terms as superintendent top management, and other titles, varies considerably from one company to another. The management group term includes all levels above that of the workers".

ويرى « مكفرلاند » مثلا أن مستويات الهيكل التنظيمى تتمثل فيما يلى :

الادارة الاشرافية Supervisory Management	الادارة الوسطى Middle Management	الادارة العليا Top Management
<p>تشمل في:</p> <p>١ - المقدمين العامين General Foremen</p> <p>٢ - مشرفي الخط الأول (مقدمين) First-line Supervisors (Foremen)</p>	<p>تشمل في:</p> <p>١ - رؤساء الادارة أو الأقسام Department or Division Heads</p> <p>٢ - المراقبون Superintendents</p>	<p>تشمل في:</p> <p>١ - القيادات التنفيذية Chief Executives</p> <p>٢ - كبار المسؤولين التنفيذيين Senior Executives</p>

القاعدة العريضة من العمال

الهيكل التنظيمي في بعض الشركات الأمريكية :

أوضحنا فيما سبق أنه رغما عن اختلاف المسميات فيما يتعلق بالمصطلحات الإدارية المستخدمة ، إلا أن هناك اتفاق على التشابه في الأساسيات التي تتعلق بالتدرج في المستويات ، وقد رأينا أنه قد يكون من المفيد أيضا أن نعرض فيما يلي للنتيجة التي توصل إليها « بروفيسور هلدن وزملاؤه »^(١٢٨) في هذا الخصوص . فقد أجروا بحوثا على مجموعة من الشركات المساهمة الصناعية ، عددها ٣١ شركة . ونشروا نتيجة هذه البحوث في عام ١٩٥١ ، وكان مجموع أصول هذه الشركات يتراوح بين ١٠٠ (مائة) مليون دولار ، وهو مجموع أصول أصغر الشركات ، ٩٠٠ (تسعمائة) مليون دولار ، وهو مجموع أصول أكبر الشركات . وكان مجموع أصول هذه الشركات جميعا يقرب من ثمانية بلايين من الدولارات ، أي بمتوسط يقرب من ٢٦٠ (مائتين وستين) مليونا من الدولارات لكل شركة . وكان عدد عمال هذه الشركات يقرب من ٨٥٠,٠٠٠ عامل ، ويتراوح عدد عمال كل شركة بين ٥٠,٠٠٠ ، ٨١,٥٠٠ عاملا ، ويبلغ متوسط عدد العمال ٢٧٠٠٠ عامل تقريبا .

وقد تبين من البحث الذي أجروه فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي ، أن الإدارة العليا في هذه الشركات تنقسم إلى ثلاثة مراحل رئيسية :
Three Basic Zones or levels of Top Management

المرحلة الأولى : إدارة الأمناء Trusteeship Function وهذه مهمتها رعاية مصالح المساهمين ، ووضع السياسات العامة للشركة ، وينتق منها الرئيس President الذي يسهم إيجابيا في الإشراف على وضع السياسات موضع التنفيذ .

المرحلة الثانية : الإدارة العامة **General — Management or Administrative Function**
وهذه تقوم بمهام التخطيط والتنسيق والرقابة على المنشأة بوجه عام ، كما تقوم بتحديد الأهداف .

المرحلة الثالثة : إدارة الأقسام **Divisional or Departmental Management Function**
وهذه تعتبر مسئولة أمام الإدارة العامة عن القيادة الناجحة للأقسام والوحدات التابعة .

كما تبين أيضا من هذه الدراسة أن بعض الشركات تضيف الى هذه المراحل الادارية الثلاث .. المرحلتين الأخريين في الهيكل التنظيمي .. وهما :

الإدارة الفرعية للأقسام **Sub-Divisional Management**
وتعتبر مسئولة أمام إدارة الأقسام عما تقوم به من أعمال

الإدارة الميدانية : Field Management

وتختص بدراسة التوزيع وما يتطلبه من خدمات ..

وفي اطار هذه المستويات تقوم الشركات بعمل التقسيمات اللازمة بأبعادها الرأسية والأفقية التي تحقق التوازن داخل الهيكل التنظيمي للمشروع .

وجهة نظر انتقادية للهيكل التنظيمي
Critiques of Organization Structure

أوضحنا في مناسبات عديدة ، أن الفكر الإداري يتابع دراساته من أجل تحقيق الكفاءة الانتاجية للإنسان ، وبالتالي المشروعات .. ومن أجل ذلك نشأت مدارس فكرية أوضحناها ، ولعل أهم مميزات هذه

المدارس استنادها الى الأسلوب العلمى لتأكيد النتائج التى توصلت اليها .. ومن منطق متابعة التفكير العلمى فى كل ما يجد من بحوث ودراسات تتعلق بالادارة ، وجدنا من يتصدى بالانتقاد لفكرة تصميم هيكل تنظيم رسمى للمشروعات .. ويطلق علماء التنظيم والادارة على هؤلاء المتقدين « الزملاء أصحاب مدرسة المراجعة الفكرية » وذلك لأن Scholars of the revisionist school of thought كثيرا من علماء التنظيم والادارة ، يرون بأننا بدأنا نشر المفاهيم السليمة لتصميم هيكل تنظيمى للمشروعات ، وأن المشروعات بدأت تفهم الهيكل التنظيمى ، وأثره بالنسبة للمديرين والعمال .. وكذلك تأثيره على حجم وكية العمل فى المشروع amount and quality of work done in business ، بحيث لا مجال الآن للخوض فى دراسة انتقادية تتعلق بهذا الموضوع .

وعلى رأس المتقدين للهيكل التنظيمى الرسمى « كريس أرجريس Chris Argyris الذى كتب دراسة انتقادية^(١٢٩) حادة serious criticism عن أثر الهيكل التنظيمى على شخصية الانسان .. ومن رأيه أن نظام السلطة فى المنظمة يخلق « شعورا اتكاليا feelings of dependency بمعنى أن الرؤوسيين يتكلمون على رؤسائهم .. الأمر الذى ينجم عنه أشخاصا غير نافعين unhealthy personalities :

كما وأن « وليم هـ. هويت^(١٣٠) William H. Whyte « قدم فروضا مماثلة مستندا فى آرائه على أسس فلسفية حيث يقول : « ان المنظمات تشكل الأشخاص عن طريق خنق المبادأة والابتكار فيهم ، لتصنع منهم « رجال منظمات »

Organizations warp personalities by stifling initiative and creating "organization men".

ولعل هذه النظرة الانتقادية يعوزها حجج أكثر اقناعاً ، لأتأ نعرف جميعاً أن الإدارة تهتم بالإنسان ، إذ أن مهمة الإدارة هي إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين .. أى عن طريق الإنسان .. فالإدارة إذن عملية إنسانية ، فهي تهتم بدراسة ديناميكية النشاط الإنساني من جهة ، ومدى ارتباط هذه الديناميكية بالمناخ الثقافى والحضارى الذى يتم فيه هذا النشاط الى غير ذلك من عوامل أخرى .. أى أنها تدرس مسلك الفرد ، وتنتهم شخصيته ، والجواب الإدارية فيه .. وتستهدف من وراء ذلك معرفة تصرفاته ، وذلك للاهتمام الى أساليب يمكن عن طريقها زيادة التجانس بين الأفراد وتطبيق العلوم الحديثة التى تسهم فى تحقيق هذا التجانس تطبيقاً علمياً .. أى أن الإدارة تدرس الإنسان ككائن حى يتفاعل مع الظروف البيئية المحيطة به ، ومن أجل ذلك أيضاً بحث الإدارة فى إيجاد لغة الاتصال المناسبة .. إذ المعروف أنه وفقاً للتطور الحضارى الذى نعيش فيه أن لغة الاتصال هذه لها جوانب ثقافية واقتصادية وسياسية وإدارية .. الخ .. ولغة الاتصال هذه تعتبر من أهم الأسس التى تقوم عليها الإدارة ، وقد أنشئت « للاتصال الجيد » كراسى استاذية فى جامعات العالم ، بحيث لا يشك أحد الآن فى إنسانية العملية الإدارية .. وهناك فارق بين الجهود التى تبذل عند وضع تصميم لهيكل تنظيمى لمشروع قبل انثائه ، أو مراجعة هذا الهيكل بالنسبة للمشروع المستمر « فلا ينشأ بالطبع فى المنشأة المستمرة مشكلة .. هل يبدأ أحدهم ببناء التنظيم من أعلى الى أسفل .. أم من أسفل الى أعلى .. فالعملية التنظيمية عملية مستمرة ، وشيئاً طبعياً أن يكون هناك اتجاه نحو المراجعة المستمرة للبهام فى كل مجموعة ، وأن يمتد هذه الاهتمام بحيث يشمل جميع المستويات حتى يمكن أن تواكب المنشأة التطورات المرشدة فيما يتعلق بالجماعة وتوزيع المهام على أفرادها » .

وفيما يلي النص :

"Of course, in a going concern the problem of whether one builds from the top down or the bottom up does not arise. The organization process is continuous, and the normal expectancy is that the tasks themselves and their grouping will be simultaneously under consideration at all levels in order to bring the enterprise into tune with tested guides of association and assignment".

ولعل من الأفكار المنطقية التي يمكن أن نرد بها على هذا الرأي ، أنه حيث يوجد خط سلطة تنفيذي ، فإن هذا يعني وجود رئيس ومرووس يرتبطان ببعض بخط من السلطة يمتد من الأول الى الثاني .. وكما يوضح « ج . د . موني » في كتابه « مبادئ التنظيم » أن هذه السلطة التسلسلية موجودة في كل منظمة على شكل مدرج ، وقد سمي هذا الترتيب التسلسلي « بالمبدأ المتدرج في التنظيم »
 "The scalar principle in organization"

وقد توجد أنواع متعددة من العلاقات ، كالعلاقات التنفيذية أو الاستشارية .. الا أن الهيكل التنظيمي خط واحد ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك .

The structure of organization is single track only, and can never be anything else.

ولعل من الأسباب الرئيسية للانتقادات التي وجهها البعض كما ذكرنا الى الهيكل التنظيمي .. مرجعه الى أن فكرة الهيكل التنظيمي ، ونطاق الادارة ، انبثقت مع مدرسة الادارة العلمية ، الأمر الذي دفع المنتقدين الى وصفها بأنها أفكار تقليدية ، غير أننا ينبغي أن نؤكد فضل المدرسة العلمية التي حمل لواءها « تابلور وفايول والتون مايو » وأن

كثيرا من أصولها ومبادئها وقواعدها مازالت تطبق في مختلف المشروعات حتى اليوم .

الادارة العليا : Top Management

مجلس الادارة :

أوضحنا في مطلع هذا البحث مفهوم الادارة العليا ، وأوردنا بعض البحوث التي أجريت عن الادارة العليا في الشركات الأمريكية .. وكيف أنهم في أمريكا يعتبرون مجلس الادارة هو قمة الادارة العليا هناك .. وذلك نظرا لدوره التخطيطي ، وأيضا لأن رئيس المجلس هو رئيس السلطة التنفيذية ، بل أكثر من ذلك ، هناك شركات تستعين بأعضاء مجلس الادارة كرؤساء لمجالات معينة من النشاط .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أنه تبين في الولايات المتحدة الأمريكية ، شأنها في ذلك شأن كثير من بلدان العالم ، أنه نادرا ما يهتم حملة الأسهم ولو مرة واحدة في العام ، بحضور اجتماعات الجمعية العمومية التي تملك السلطة العليا في الشركة .. والذي ينبغي على حملة الأسهم كمالكين للشركة أن يحضروا جمعياتها العمومية لمناقشة أعمالها ، حفاظا على حقوقهم ، وتوجيها للشركة لكي تسير في الطريق الذي يحفظ كيانها ، ويرفع من شأنها ، هذا فضلا عن حق حملة الأسهم في اختيار أعضاء مجلس الادارة ، وعلى قدر حسن فطنة هؤلاء وروبتهم يكون الاطمئنان عندما يمارسون وظائفهم في وضع السياسات البعيدة المدى ، والقريبة المدى .. وعلى وجه العموم في مراقبة نشاط الشركة ، وتسيير دفة أعمالها .

ولعل من الأهمية بمكان أيضا أن نوضح حملة الأسهم كمالكين

للشركة ، لا يمكنهم بأى حال من الأحوال مجتمعين أن يديروا الشركة بأشخاصهم ، ومن أجل ذلك فإن عليهم أن يختاروا من بينهم الأشخاص الذين يتقنون فيهم ، وتتوافر فيهم الصفات التي تمكنهم من تحمل تبعات هذه المرحلة بما يضمن أفضل النتائج لصالح الأغلبية العظمى من المساهمين .. هذا العدد الذى يقع عليه اختيار الأعضاء .. هم أعضاء مجلس الإدارة ، ومن هذا المنطق فإن مهمتهم الأولى هى ترجيح وجهة نظر حملة الأسهم .. ولمجلس الإدارة بوصفه الرأس المدبر للشركة ، حق ممارسة سلطات الشركة فى إطار الحدود التى قد توجد فى النظام الداخلى .

"The board of directors, as the managing head of the corporation, has the authority to exercise the powers of the corporation, subject to any limitations that may be found in the bylaws".

وظائف مجلس الإدارة : Functions of the Board of Directors

سبق أن أوضحنا أن المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة ، هى إدارة المنشأة لصالح أولئك الذين يمتلكونها ، أى لصالح حملة الأسهم .. فالى أى حد يتدخل أعضاء مجلس إدارة الشركة لتحقيق هذه الأهداف ؟ .. خاصة وأن هناك من يعتقد أن مجلس الإدارة ان هو الا خدعة قانونية legal sham ... وأن مجالس الإدارة لا تقوم بدورها فى إدارة الشركات ، وأن الفصل بين الملكية والإدارة ، أدى الى أن تهتم الشركات بالتنمية الادارية ، وأن تجعل المجموعات الادارية الداخلية قوية جدا Inside managerial group all-powerful .

وفى ايجاز يمكن أن نلخص ما تقوم به مجالس الإدارة فى معظم الشركات بما يلى :

١ - لعل من أهم المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة ، بالإضافة الى مسؤولياته تجاه حاملي الأسهم ، أن يستشعر مسؤولياته أيضا قبل القوى العاملة التي تعتبر جهودها ضرورية لنجاح المشروع ، وكذا المستهلكين الذين يعتبر رضاؤهم عن منتجات المشروع أو خدماته عاملا أساسيا في بقائه وازدهاره .

٢ - من المهام الأساسية التي يقوم بها مجلس الإدارة ، تحديد الأهداف العامة ، وفي هذا المقام لا يكتفى مثلا بالقول : « ان الهدف هو الربح » .. ذلك أن الربح يعتبر هدفا أساسيا في جميع المشروعات التجارية ، انما ينبغي تحليل الأهداف العامة الى أهداف فرعية ، ووضع السياسات العامة التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه الأهداف .

٣ - من الأعمال الهامة أيضا اختيار رئيس مجلس الإدارة ، ويعتبر هذا العمل مهما في الشركات المساهمة .. نظرا لأن شخصية رئيس مجلس الإدارة غالبا ما تكون ذات تأثير طويل المدى على نشاط الشركة . بل ان البعض يرى أن هذه الشركات اذا وقع اختيارها على رئيس جديد ، فانما يعنى هذا إعادة النظر في سياسة الشركة .. كما وأن الشركات الأمريكية تعطي لرئيس مجلس الإدارة الحق في أن يعين كبار الموظفين ، وترى أن هذا ضروريا ، حيث أنه الشخص الذي يقع على عاتقه أعباء الاشراف على الإدارة التنفيذية ، وهو في نفس الوقت مسئول أمام مجلس الإدارة .. فاذا لم يتمكن من اختيار معاونيه ، فلا ينبغي نتيجة لذلك اعتباره مسئولا عن الإدارة الناجحة لمجموع الشركة .

"If the president cannot select his lieutenants, he can hardly be held responsible for the successful operation of the corporation as a whole".

٤ - يقوم المجلس بمهمة مراجعة النتائج *Checking on results* وهذه المهمة تنبثق من مسؤولياته في وضع السياسات ، ومن أنه مسئول أمام المساهمين عن ادارته الناجحة للشركة بما يضمن مصالح المساهمين وعلى هذا الأساس ، فينبغي على المجلس أن يراجع نتائج سياساته أولاً بأول ، ويتطلب هذا دراسة القوائم المالية *review of financial statements* ، والحصول على شهادة من أحد المراجعين المعتمدين المستقلين .. وهذه الشهادة ينبغي أن تتضمن دراسة دقيقة عن مستقبل السيولة النقدية ، ومصاريف المتاجرة ، والإيرادات ، والمصاريف الرأسمالية .. الخ .. وينبغي دائماً أن يقوم المجلس بتدقيقه في النتائج أثناء حدوثها - بل إن الأفضل أن يقوم بهذا التدقيق قبل وقوعها .

"The board must check on results while they are occurring and, ideally, before they occur.

٥ - يقوم المجلس بالاعتماد النهائي للميزانيات *Final approval of budgets* سواء أكانت تلك الميزانيات تتعلق بالنقدية، أو الإيرادات، أو المصروفات ، أو المصروفات الرأسمالية ، أو تتعلق بمجموعة من الموظفين .. فجميع هذه الميزانيات تعتبر أدوات للتخطيط *planning instruments* ، حيث أن نتائجها تترجم إلى الأرقام المتوقعة في المستقبل ، وعلى هذا الأساس تعتبر أساساً لقياس درجة كفاءة الأعمال .

٦ - من المهام التي ينبغي على مجلس الإدارة أدائها ، وغالباً ما يفض النظر عنها ، هو العمل على تأمين استقرار تجارى طويل المدى *Securing long-range business stability* ، خاصة وأن المشروعات تعيش في ظل ظروف محيطية متغيرة ، من الناحية المادية والاجتماعية والسياسية .. ولذلك نجد أن «تستسر بارنارد» يقول في

كتابه فى وظائف المديرين : « على الرغم من أن التنظيم الرسمى للمشروع قائم ومنتشر فى كل الأجزاء Omnipresent ولا يمكن التهرب منه ، الا أن هناك حقيقة .. وهى أن التعاون الناجح عن طريق التنظيم الرسمى شىء غير عادى .. وليس شىئا طبيعيا .

"It is a fact that successful cooperation in or by formal organizations is the abnormal, not the normal condition".

والسبب فى ذلك أن البيئة التى تعيش فيها المشروعات بيئة متغيرة ، وفيما يتعلق بالجانب التجارى منها ، فإن التغيرات التكنولوجية ، وفى التسويق ، وفى أذواق المستهلكين ، وفى الأحوال السياسية والاقتصادية .. ونسب منشآت للأعمال جديدة .. كما هو الحال فى منشآت الخصم discount house .. الخ .. كل هذا ينبغى أن يتنبه اليه أعضاء المجلس بصفة عامة ، ورئيس المجلس بصفة خاصة باعتباره رئيسا للهيئة الادارية للمنشأة .. ويقول : هــ مورر H. Maurer « يقع على عاتق مجلس الادارة ، والادارة معا مهمة تجنب وقوع المنشأة فى أى ضيق .. ومهمة الحفاظ عليها .. والابقاء على شخصيتها .. وضمان استمرارها »

'Board and management alike are in the business of avoiding calamity, of preserving the company, maintaining its personality, ensuring its continuity".

أى بتعبير آخر .. ان المنشأة قد نشأت لتعيش دوما .. وعلى هذا فانه من واجب مجلس الادارة أن يقبل مسئولية استمرار حياتها .

"In other words, as the corporation form is designed to furnish immortality, so it is the duty of the board of directors to accept responsibility for survival".

٧ - من المواضيع الهامة التى تقع على عاتق أعضاء مجلس الادارة،

اتخاذ قرار فيما يتعلق بتوزيع الأرباح .. أرباح على المساهمين، بصفتهم مستثمرين ، والذين غالبا ما يحكمون على جهود أعضاء مجلس الإدارة بالنتائج التي تعود على المساهمين ، حيث أن هذه النتائج تعتبر حصيللة الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الإدارة ، وفي مقدمة هذه النتائج « الأرباح » .. وكذلك هناك شركات تأخذ بمفهوم مشاركة العمال والموظفين في الأرباح حفزا لهم على الشعور بمسئولية المالك صاحب الشيء ، وبالتالي زيادة كفاءتهم الانتاجية .. وهؤلاء أيضا يتطلعون الى الأرباح .. هذا بالإضافة الى أن السياسات المالية التي تتبعها المنشأة قد تلجأ الى الاقتراض للقيام بمقتضيات التوسع ، وسياسات الاقتراض هذه تقابلها التزامات مالية واجبة السداد .. فإذا كان الأمر كذلك ، فما الذي يفعله مجلس الإدارة ؟ .. هل يوزع الأرباح ؟ .. قد يتخذ قرارا بالتوزيع ، وحينئذ فانه يكون بذلك قد أخذ بالسياسة القائلة فيما يتعلق بالمستثمرين « ان المكاسب الفورية في اليد ، خير من المكاسب التي تتحقق منها في المستقبل نتيجة بقاءها واستثمارها في نشاط المشروع » .

"Immediate earnings in hand than invest in future earnings of the business".

وقد يتخذ قرارا ببقاء الأموال .. وسداد الالتزامات .. وحينئذ يكون قد مارس وظيفته في الوصاية على مصالح المستثمرين والمشروع ككل .. على أي حال ان مثل هذا القرار يرتبط بالتخطيط المالي للمشروع financial planning ، والقانون يتطلب دائما من أعضاء مجلس الإدارة أن يتصرفوا في أمور الشركة بعناية معقولة ، تماما كما يتصرف الرجل العاقل في شئونه الخاصة .

"The law requires them to act with the same reasonable care that a prudent man would exhibit in handling his own property".

٨ - تبين من عديد من الدراسات التي أجريت والتي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم ، أن واحدا من أهم هذه الوظائف ، هو توجيه الأسئلة التي تدل على الفطنة وحسن التمييز .

"It has been found that one of the significant functions of a director is to ask discerning questions".

ولعل من أهم الجوانب التي تستخدم فيها هذه الأسئلة ، ممارسة مجلس الإدارة لمهمة من أهم الأعمال التي يقوم بها . . . وهي اتخاذ القرارات في الأمور التي يصعب فيها تفويض السلطة الى الآخرين . . . فينبغي على جميع أعضاء مجلس الإدارة أن يسهموا بجهودهم لجعل عملية اتخاذ القرار تتم بأعلى درجة من الكفاءة .

وينبغي أن يكون واضحا ومفهوما أن اتخاذ القرار لا يعتمد فقط على أعضاء مجلس الإدارة الذين يلمون الماما كاملا بمختلف أوجه النشاط في المشروع ، انما الأعضاء الآخرين أيضا عليهم أن يشتركوا في تبعة اتخاذ القرار ، خاصة وأن هؤلاء الآخرين غالبا ما يتميزون بالخبرة في معالجة المواقف ، وأن لديهم ادراك حسي بمشكلات المشروع intuitive feeling about business problems . . . ويدخل في مفهوم الادراك كما نعلم الخبرة بالمواقف الادارية ، وربط الشخص لبعض جوانب خبراته بمحيط البيئة التي يعمل فيها ، سواء أكانت هذه البيئة داخلية أو خارجية . . . وتفاعله مع هذه البيئات ، وعن طريق هذا التفاعل يكتسب احساسا خاصا ومهارات خاصة تتيح له السبيل للمشاركة والاسهام في اتخاذ قرارات يؤخذ في الاعتبار عند اصدارها حسيلة هذا الادراك الحسي للمواقف .



على جميع أعضاء مجلس الإدارة ان يسهموا بجهودهم لجعل عملية اتخاذ القرار تتم بأعلى درجة من الكفاءة .. ان هذا يتطلب منهم ان يقوموا بالدراسات قبل موعد انعقاد الجلسات ، وعليهم ان يتعرفوا على جميع جوانب المشكلة موضوع القرار، والوسائل الموضوعة لحلها، وتحليلها وتقييمها .. « لاتخاذ القرار الأفضل من بين البدائل المعروضة »

واتخاذ القرارات كما نعلم يتطلب ضرورة التعرف بدقة على المشكلة التى من أجلها يتخذ القرار ، ثم بعد هذا تحليلها وتقييمها .. تم وضع بدائل حتى يمكن اختيار أفضلها فى إطار الجهد الذى يبذل من أجل دقة وحياد البيانات التى تجمع ، وذلك حتى لا يصدر القرار مشوبا بأى نوع من أنواع الانحياز .. ومن هنا تأتى أهمية الأسئلة الاستفسارية التى تتميز بالفتنة وحسن التمييز من قبل أعضاء مجلس الإدارة ، لأولئك الذين يتقدمون بالدراسات التى على ضوءها تتخذ القرارات ، وغالبا ما يكونوا الرؤساء التنفيذيين .. فان هؤلاء اذا عرفوا « أن أعضاء المجلس يشتهرون بالمشاركة الفعلية فى اتخاذ القرارات .. وأن كل فرد منهم يقوم بدوره فى الاسهام فى صنع القرار ، وأن من بين هذه الجهود التى تسهم فى ذلك دراساتهم الخاصة القائمة على الادراك الحسى للمشروع - وبالتالي المناقشة أثناء الجلسات عن طريق توجيه الأسئلة التى تتميز بالفتنة وحسن التمييز .. كل هذا يجعل الرؤساء يدخلون فى الاعتبار ما قد يتوقعونه من الأسئلة التى ستوجه اليهم من أعضاء مجلس الإدارة ، ويقومون باعداد اجابات موجزة لكى يتمكنوا من الدفاع عن وجهة نظرهم .. وبذلك يسهم الجميع فى جعل عملية اتخاذ القرار تتم بأعلى درجة من الكفاءة .

وينبغى أن يفهم جميع أعضاء مجلس الإدارة أن عملية اتخاذ القرار ليست مسألة شخصية .. كما أن فاعلية القرار وكفاءته ليست محصلة لنوعية القرار الذى يتخذه شخص معين ، انما عملية اتخاذ القرار تعتبر أمرا تنظيميا .. والمعيار الذى يمكن على أساسه تقييم منظمة ما ، هو نوعية القرارات التى تتخذها هذه المنظمة ، بالإضافة الى الكفاءة التى توضع بها تلك القرارات موضع التنفيذ .

تمثيل العمال والموظفين في مجلس الإدارة :

لعل من الجوانب المهمة فيما يتعلق بزيادة فاعلية مجلس الإدارة في القيام بواجباته ، ما تلجأ اليه بعض الأمم من الأخذ بالأساليب الإدارية التي ترى ضرورة تمثيل العمال والموظفين في مجالس الإدارة ، آملة من وراء ذلك الى تحقيق الكفاية الانتاجية ، وذلك عن طريق تنمية وتطوير احساس العاملين بالمشاركة الواضحة المنظمة في الهيئة الادارية العليا التي يقع على عاتقها تحديد الأهداف ورسم السياسات وقيادة المنشأة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أخذت مصر بهذا المفهوم ، فأصدرت في يوليو عام ١٩٦١ القانون رقم ١١٤ ، والقانون رقم ١٣٧ ، اللذان نصا على ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة أو المؤسسة على سبعة ، على أن يكون من بين أعضاء مجلس الادارة عضوان أحدهما عن الموظفين ، والآخر عن العمال ، وذلك عن طريق الانتخاب ، ثم صدرت القوانين رقم ١٤١ ، ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ وغيرها لزيادة فاعلية مشاركة العمال في الادارة بزيادة نسبتهم في مجلس الادارة ، واحاطتهم بالضمانات التي تكفل لهم أداء مسؤولياتهم في حرية تامة ، فزيد عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة الى تسعة أعضاء ، على أن يكون من بين هؤلاء التسعة - أربعة أعضاء عن العاملين فيها دون تفرقة بين عامل وموظف ، ورفع مدة العضوية من سنة الى سنتين ، وامتد سريان القانون الى العضوية بمجالس ادارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، بعد أن كان قاصرا على الشركات . . كما نص على وجوب اجتماع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بعد أن كانت مرة كل ثلاثة أشهر . . كما جعل التحقيق مع العاملين المنتخبين في مجالس الادارة من اختصاص النيابة الادارية ، وقصر حق وقفهم

وتوقيع عقوبة الفصل عليهم على المحكمة التأديبية وحدها ، وذلك حماية للعاملين المنتخبين في مجالس الادارة مما قد يتعرضون له من ضغط أو اكراه أو أى نوع من أنواع المؤثرات أثناء قيامهم بأعمالهم .. وزيادة في تحقيق مفهوم المشاركة في الادارة ، نص على تأليف لجنة أو أكثر لشئون الأفراد في الشركة تشكل بقرار من مجلس الادارة ، من ثلاثة أعضاء ، من بينهم واحدا أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، وفي ذلك ضمان لاشراف القوى العاملة المنتخبة على شئون الأفراد وهى من الأمور الهامة التى تعنى بها القوى العاملة بصفة خاصة .. كما صدرت القوانين التى تحدد وتنظم مشاركة العمال في فائض الانتاج ، وذلك حتى يتحقق مفهوم الولاء والالتزام للمشروع الذى يبذل فيه العامل أقصى جهده ، ويشارك في ثمره النجاح الذى أسهم في تحقيقه .

ومما لا شك فيه أن تمثيل العمال والموظفين في مجلس الادارة ،

واشتراكهم في الأرباح له نتائج ايجابية ، نلخصها فيما يلى :

١ - اشتراك القوى العاملة في رسم السياسات التى يسير على هديها المشروع ، يعنى اسهامهم في وضع أساس البناء النظامى له ، وهذه لابد من معرفتها لتسهيل مهمة القوى العاملة ، فاذا لم تعرف بوضوح تعذر وضع التنظيم السليم وتحديد المسئوليات والعلاقات وضمان سير العمل بين المنفذين بدرجة عالية من الكفاية والتناسق . هذا الى أن معرفة هذه السياسات تساعد على رفع الروح المعنوية ، اذ من المعروف أنه اذا سار الأسلوب الإدارى على أساس اصدار التعليمات ، وأن على العمال « أن يصدعوا بما يؤمروا ! .. » اذا حدث هذا ، فمما لا شك فيه أن النتيجة المترتبة على ذلك ،

ضعف الروح المعنوية بين القوى العاملة : وضعف الروح المعنوية يترتب عليها ضعف الانتاج ، هذا فضلا عن أن الجهل يولد الشك وعدم التعاون وضعف الدافع على العمل ، أما مشاركة العمال في رسم السياسات فانها تخلق بينهم الثقة في سلامة الادارة

٢ - من بين الجوانب الهامة التي تهتم بها المنشآت ، تدفق العمل وفقا للخطط المرسومة ، وأن تناسب السلطة الرسمية في خطوطها الطبيعية وبحيث تتمكن من تنسيق وضبط وتوجيه أفراد القوى العاملة ، وأن يعرف الجميع أن المنشآت تسمى جاهدة لاشباع الاحتياجات المشروعة للأفراد بالقدر الذي تتسع له مواردها وامكانياتها ونموها وازدهارها، وإن تحقيق هذا يتطلب المراقبة المستمرة ، وتحقيق ولاء القوى العاملة الى أعمالهم في المنشأة ، بحيث يتحقق الامتزاج بين المنشأة والعمالين فيها . . . والأخذ بمفهوم تمثيل العمال والموظفين في مجلس الادارة ، يحقق الفهم الكامل للقرارات التي تتخذ ، وبذلك يسهل على ممثلي العمال والموظفين أن يقنعوا القوى العاملة بما يصدره مجلس الادارة من قرارات ، وبالتالي قبول القوى العاملة النتائج النهائية المترتبة على هذه القرارات .

٣ - شعور القوى العاملة بمسئولية المالك صاحب الشيء ، ومن شأن هذا أن يخلق فيهم قوة دافعة للسير قدما بالمشروع نحو النمو ، إذ أنهم يستشعرون حقاً وصدقاً أن تقدم المشروع يعتبر تقسداً لهم ، وتحسيناً لشئونهم الاقتصادية والاجتماعية . . . هذا فضلا عن شعور القوى العاملة بأنها سيدة نفسها ، بدلا مما يشعر به العامل في المنشآت الأخرى التي لا تأخذ بهذا المفهوم ، حيث يبتئها شعور بالقلق ، وأن عليها أن تبحث دائما عن سيد ليستأجرها ويتحكم

في رزقها ، وغالبا ما يستحل لنفسه فائض قيمة عملها ورزقها .

٤ - لعل من أهم الجوانب التي يستهدفها الأخذ بمفهوم تمثيل العمال والموظفين في مجالس الإدارة ، هو الفهم الكامل لطبيعة الإدارة ، ودورها الخلاق في تنمية المشروعات ، وأنه بدون الإدارة السليمة ، فإن « عناصر الإنتاج » تبقى كما هي ، ويتعذر تحويلها إلى إنتاج . وفي جميع المجتمعات ينبغي أن يكون واضحا ومفهوما أنه على قدر كفاية الإدارة ونجاحها في القيام بأعباء الوظائف المختلفة الملقاة على عاتقها يقدر للمشروع البقاء .. وفوق هذا نجاحه واستمرار تقدمه ونموه .. وان تمثيل العمال يعمل على « تحقيق وحدة وتضامن الهيئة الإدارية العليا » بأجل معانيها .. وبدلا من المصطلحات الشائعة التي تدور عن « مسؤوليات رأس المال » .. « حقوق رأس المال » .. أو « حقوق القوى العاملة » .. بدلا من ذلك .. ينوب الجميع في وحدة واحدة بحيث ينبغي أن يصبح هناك شعار واحد للجميع وهو « مسؤوليات الإدارة » .. باعتبار أن الجميع وفقا لنظرية التمثيل يشاركون فيها .. ومسؤوليات الإدارة هذه تعبر عن الاعتقاد بأن التفورات الاقتصادية يمكن أن تحدث عن طريق تحسين كفاءة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية .. ولتحسين كفاءة الإنسان ينبغي العمل دائما على تحسين أداء الأعمال وأنماطها المختلفة .. وهذا يتطلب تبسيط أداء العمل work simplification وهذا يتطلب بدوره تحليل عمليات الإنتاج ودراسة الزمن الذي تؤدي فيه جزئيات أداء العمليات .. إلى غير ذلك من الجهود التي تؤدي إلى زيادة كفاءة العمال ، وبالتالي زيادة الدخل .. ومما لا شك فيه أن تحقيق ذلك يتطلب الاستعانة بالخبراء في أساليب

التنظيم وطرق العمل Organization and Methods Techniques وهؤلاء لى يقوموا بمهمتهم عليهم أن يتعاملوا مع مختلف القوى الوظيفية فى المنشأة لى يحصلوا على المعلومات والبيانات الحقيقية اللازمة للقيام بمقتضيات التطوير ، وحتى يحصل الخبراء على ذلك ، لابد من التعاون الوثيق القائم على الفهم والثقة فى أهداف الإدارة . . ويرى علماء التنظيم والإدارة أن تمثيل العمال والموظفين يؤدى الى كسب تعاون العمال والمشرفين وخلق جو من الثقة والتفاهم والتعاون المتبادل ، بحيث تسير الإدارة فى برامجها التى تتعلق بتحسين طرق وأساليب الانتاج بمعدل أسرع ، وتحقق نتائج أفضل .

الصفات الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الإدارة ١

من الأمور التى قد تتفاوت فيها الآراء بين علماء التنظيم والإدارة ، موضوع الصفات التى ينبغى توافرها فى أعضاء مجلس الإدارة ، حتى يصبح مجلس الإدارة مجلساً مثالياً .

"Opinions may vary as to what characteristics the ideal board of directors should possess".

وقد حاولنا أن نتعرف على أفضل الآراء فيما يتعلق بالصفات التى ينبغى توافرها فى أعضاء مجلس الإدارة أو بمعنى أصح مجلس الإدارة ككل ، ورأينا أن من خير ما نسترشد به فى هذا الشأن رأى المعهد الأمريكى للإدارة American Institute of Management . . الذى قام ببحوث فى هذا الموضوع فى عام ١٩٥١ ، وأصدر حكماً أوضح فيه أن أفضل مجلس للإدارة فى الولايات المتحدة الأمريكية هو مجلس إدارة المؤسسة العامة للأغذية General Foods Corporation ، نظراً

لأن تشكيل مجلس إدارة هذه المؤسسة لوحظ فيه أنه يغطي الاحتياجات الخاصة بالمؤسسة من وجهة نظر المقاييس التي وضعها مجلس إدارة المعهد في هذا الشأن .. فأعضاء المجلس كانوا نشطين في الشؤون المدنية والتجارية والخيرية ، وكل ما يتعلق بشئون المجتمع ، وبذلك أظهروا اهتماما وتفهما لأهمية العمل في انسجام كامل مع المجتمع .. وقد عمل الأعضاء سويا كفريق ، وكان نشاطهم يتسم بالمسؤولية فيما يتعلق بدور المؤسسة في رعاية وتنمية مصالح المساهمين ، والموظفين ، والجمهور ، وقاموا بدورهم كأعضاء في مجلس الإدارة بجدية .. وبما أن جميع أعضاء مجلس الإدارة كانوا يعيشون في مناطق قريبة من مقر المؤسسة ، فإن الاجتماعات الدورية التي كانت تعقد كانت منتظمة .. ونظرا لكفاءة القيادة الإدارية لرئيس المجلس ، وزملائه من كبار المديرين ، فإن الشواهد كانت قائمة على أن مجلس الإدارة فعلا كان يقوم بدوره وفقا لأفضل المقاييس التي تتطلبها الإدارة .

وفيما يلي النص :

In other respects, this board met the institute's standards. Its members were active in civic, business, charitable, and other community affairs, thereby showing an awareness to the importance of attunement with the community. The members worked well as a team, were actively responsible for the corporation's role in promoting the interests of stockholders, employees, and the public, and apparently took their functions as directors seriously. Since all members lived within commuting distance of the work, regular meetings were well attended. Because of the effective managerial leadership of chairman of the board, and the other top officers, evidence exists that the board actually functioned as best management practice demands".

وهناك دراسات عديدة أخرى أجريت عن مجالس الإدارة ،
والصفات والقدرات التي ينبغي أن تتوافر في أعضاء هذه المجالس ،
ويكاد يكون هناك اتفاق غالب على ما يأتي :

١ - أن مثل هذه المجالس ينبغي أن تكون مجالس متوازنة ، بمعنى
أن يتوافر فيها ممثلين عن إدارة الشركة .. وممثلين عن الهيئات الخارجية
ذات المصالح في الشركة .. وممثلين عن كبار المساهمين .. هذا بالإضافة
الى خبراء في مجال الإدارة العامة .

"Such balanced board would include representatives of company
management, outside interest, large ownership interests, and
experts in general management".

٢ - ينبغي أن يتوافر لأعضاء المجلس الفهم الكامل لحقيقة الدور
الذي يقوم به المجلس ، وأنه الهيئة التي تقوم بمهمة تحديد الأهداف ،
وتصميم الهيكل التنظيمي ، ووضع السياسات العامة الطويلة المدى
واحكام أنظمة الضبط والرقابة على مختلف أوجه النشاط ، وقياس
نتيجة أداء الأعمال .. الخ .. وكل هذا يتطلب توافر الكفايات القادرة
على مختلف أوجه المنشأة ، وذلك حتى لا يسود بين القوى العاملة في
الشركة ، أن كبار المديرين التنفيذيين هم فعلا المسيطرون على مجالس
الإدارة .. وأن أعضاء مجلس (١٣) الإدارة ان هم الا « محبون لمراكزهم
complacent » « وأدوات طيبة rubber stamps » .. « ومساحوا
جوخ back-scratchers » ويتبادلون المنافع logrollers «
لا يتسموا بالمسئولية irresponsible » « يتعاملون مع أنفسهم
self dealers » « مديرون غير أكفاء ، لا يعرفون ما هي واجباتهم ،
ويؤدون أعمالهم بطريقة آلية » .

"Incompetent managers who do not know what their duties are and treat these perfunctorily

٣ - ينبغي أن يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصالح مالية في المنشأة
A personal financial interest in the enterprise ، اذ المتقد
في المجتمعات الرأسمالية أن المساهمين الكبار ، فضلا عن قدرتهم
التمويلية ، فإن ازدياد حدة المنافسة في السنوات الأخيرة ، جعل هؤلاء
المساهمين يسمعون للحصول على التخصيصات اللازمة للمشروع لمقابلة
حدة هذه المنافسة حتى وإن كانت هذه التخصيصات من الخارج .

٤ - يحسن أن يكون أعضاء مجلس الإدارة .. أعضاء في عدد
A limited number of other directorship محدود من الشركات
وذلك حتى يمكن أن يركزوا جهودهم في العمل على تحقيق أهداف
الشركات التي ينتسبون إليها ، ولا يقتصر جهودهم على مجرد حضور
الجلسات ، بل ينبغي أن يكون لديهم الوقت الكافي الذي يسمح بدراسة
جدول الأعمال ، وأن يقوموا بالدراسات والاستقصاءات اللازمة في هذا
الشأن .. وهناك نقطة أخرى نحب أن نوضحها ، وهي أن بعض
الشركات تعال في قيمة المكافأة التي تمنح لعضو مجلس الإدارة مقابل
حضوره الجلسة ، فلا أقل من أن يذل الجهد الذي يتبادل مع المبلغ
الذي يحصل عليه والا كثرت الأقاويل ، هذا فضلا عن أن تعدد العضوية
في عدد كبير من مجالس الإدارة ، قد تكون له أسباب أخرى مظهرية ،
فالبعض يجد أن اشتراكه مع أعضاء مجلس الإدارة للشركة الأخرى يعود
عليه بمنافع شخصية هامة .

"His association with the other members of a corporation's board provides important advantages to him".

٥ - ينبغي على عضو مجلس الإدارة أن يكون على دراية بأوجه

نشاط الشركة التي ينتمى الى هيئتها الادارية ، فاذا كان مثلاً عضواً في مجلس ادارة شركة صناعية ، ينبغي عليه أن يكون على دراية بالشركة الصناعية ونتاجها الصناعي A familiarity with company and its industry ويستحسن كذلك أن يكون أعضاء مجلس الادارة على جانب كبير من الخبرة والدراية بالنظم التجارية الحديثة ، ومما يساعد كثيراً على حسن أداء هؤلاء الأعضاء لمهامهم ، المامهم بقواعد المحاسبة ، وامساك الدفاتر ، وكيفية تحليل الكشوف المالية ، حتى يكونوا قادرين على معرفة حقيقة المركز المالى للشركة ، ومعرفة النسب التي تستخرجها المحاسبة لخدمة الادارة من حين لآخر لمراقبة أوجه نشاط المشروع المختلفة ، ومتابعة تطور مركزه المالى باستمرار وبالتظام ، كذلك النسب التي تستخرج من الكشوف لمعرفة أى تغيرات تطرأ على الأصول والمطلوبات المتداولة وأرقام المبيعات والمصروفات المختلفة . الى غير ذلك من عناصر الميزانية .

٦ - ينبغي على عضو مجلس الادارة أن تكون له مصالح كافية تؤكد انتظام حضوره للاجتماعات ، والتقدير التام لمشاكل الشركة A sufficient interest to ensure regular attendance at meetings and thoughtful consideration of company problems.

وينبغي أن يكون واضحاً أنه ينبغي عليه أيضاً بعد دراسة المشكلات دراسة وافية ، أن تكون عنده الرغبة والقدرة على النقد A willing to criticise وذلك لأنه من خلال النقد البناء ، تتضح الآراء ، ومن أجل هذا تهتم الشركات اهتماماً كبيراً بشخصية رئيس مجلس الادارة ، ومن أهم الصفات التي يهتمون بها ، بالإضافة الى قدرته العلمية ، أن يكون ديمقراطى الأسلوب ، ذو قدرة على عرض الأهداف وشرح الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيقها ، وتوزيع الأعباء على أعضاء



ينبغي عند اختيار رئيس مجلس الإدارة ، التأكد من أنه
 ليس متسلط الأسلوب ، ديكتاتوري النزعة ، يريد أن يجعل
 من جلسة مجلس الإدارة توجيهها من طريق واحد .. هو
 ما في ذهن رئيس المجلس من آراء .. وافكار ..
 ومقترحات !!! ..

المجلس بالفدر الذى يتناسب مع قدرة كل فرد واستعداداته ، على أن يكون ذلك فى اطار تعاون مجبوعات صغيرة منبثقة عن المجلس يسودها روح الفريق •

ومن أهم الصفات التى ينبغى مراعاتها عند اختيار رئيس مجلس الإدارة ، التأكد من أنه ليس متسلط الأسلوب ، ديكتاتورى النزعة ، يريد أن يجعل من جلسات مجلس الإدارة ، جلسة الفرد الواحد ، أى جلسة يتم فيها التوجيه من طريق واحد •• هو ما فى ذهن رئيس المجلس من آراء وأفكار ومقترحات ، ينبغى التأكد من أن رئيس المجلس يتقن فن ادارة الجلسات ، بحيث يعطى جميع الجوانب التى تتعلق بكل مشكلة وهذا يتطلب منه أن يعطى الفرصة لكل راغب فى عرض وجهة نظره •• بل فى كثير من الأحيان يحاول هو من جانبه أن يحفزهم على ابداء وجهة نظرهم •• وذلك حتى يتعرف على وجهة نظر جميع الزملاء ان أمكن ، وبذلك يشعرهم بأهميتهم الذاتية •• وأن لكل فرد منهم فعلا وجهة نظر مستقلة An independent viewpoint ومما لا شك فيه أن الأعضاء اذا مارسوا هذا الأسلوب ، وتأكدوا من أن لهم رأيا فى الموضوعات والمشكلات القائمة ، وأن الاجتماع تسوده روح المشاركة والتعاون الحق ، وأن الجميع يسهمون فى التعرف على نواحي الضعف ، ويشاركون بصورة فعالة فى تقديم الارشادات البناءة التى تساعد فى رسم سياسة الشركة وتوجيهها •• اذا شعروا بذلك ، فانما يحفزهم هذا الى مزيد من اجادة الدور الذى يقومون به •• لأنهم تأكدوا عن طريق التطبيق أن التوجيه يتم عن طريقين •• طريق رئيس المجلس •• وطريقهم •• وبذلك يمتزج الطريقتان فى جهد مشترك نحو تحقيق الأهداف •

٧ - من الصفات الأخرى التى ينبغى أن تتوافر فى أعضاء مجلس

الادارة ، أن لا يوجد لديهم مصالح تتضارب مع مصالح الشركة
 No adverse interest ، وهذه الصفة هامة وضرورية ، فينبغي
 مثلا أن لا يكون عضوا في مجلس ادارة احدى الشركات ، الشخص
 الذى يزاول لحساب نفسه ، أو لحساب غيره ، نشاطا من نوع النشاط
 الذى تقوم به الشركة ، ولا شك أن هذه قاعدة هامة وسليمة ومعقولة
 وضرورية ، فان العضو الذى يمارس نشاطا تزاوله الشركة ، يعتبر
 منافسا لها .. ومن ثم لا يمكن الاطمئنان الى سلامة توجيهاته فى هذه
 الناحية ، بل أكثر من هذا قد يكون هذا العضو سببا فى إثارة كثير من
 العراقيل التى تحول دون التوسع فى آفاق من النشاط الذى يفكر هو
 شخصيا فى ارتياده .. هذا بالاضافة الى القيم الخلقية moral values
 التى ينبغى أن يدين بها عضو مجلس الادارة نحو المجتمع ، إذ أن هذه
 القيم تجعله يستشعر مسئوليته الكبرى نحو زملائه ونحو المجتمع الذى
 هو جزء منه .. ويمكن القول حقا وصدقا ، أن أى مشروع لا ينبغى أن
 يقوم الا اذا ارتكز على هذه القيم الأخلاقية التى ينبغى أن يتمسك
 بها مؤسسوا المشروع ، وكذلك جميع المواطنين .. وأعضاء مجلس
 الادارة هم قادة .. فينبغى عليهم أن يكونوا قدوة .. وينبغى عليهم
 أيضا أن يكونوا مستقيمين يعملون فى اطار السلوك الاجتماعى الرفيع ،
 وتقاليده المجتمع المتعارف عليها .

تكوين مجلس الادارة Composition of the Board of Directors

وبهنا قبل أن نختم هذا العرض الموجز عن مجلس الادارة ،
 وأهميته القيادية فى تحقيق الكفاءة الادارية فى المشروعات ، أن نوضح
 أن كثيرا من الابحاث قد أجريت عن كيفية تكوين هذا المجلس ،
 وتناولت الدراسات فيما تناولت ، ضرورة أن تأخذ كل شركة فى الاعتبار
 أن يكون أعضاء مجلس الادارة ، على جانب كبير من الخبرة والدراية

بطبيعة عمل الشركة ، ووظائفها الرئيسية ، بحيث يتمكنون من القيام بهذه الوظائف على أفضل وجه ممكن ، وقد أوضحنا سابقا أنه يجب أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة ، أو على الأقل لدى الأغلبية منهم ، الملم تام وخبرة واسعة بالمواضيع الأساسية التي تتطلبها إدارة الشركة ، والتي منها مثلا التنظيم ، التمويل ، المحاسبة ، والانتاج ، والتسويق ، وإدارة الأفراد .

غير أننا نوجه النظر الى أن الشركات الأمريكية تعترف بأنها وجدت صعوبة كبيرة في أن يتوافر لديها من بين المساهمين من هم على جانب كبير من الخبرة والاستعداد ، وأن يتوافر لديهم الوقت ، بحيث يمكنهم أن يسهوا في تقديم المشروع وازدهاره .. هذا فضلا عن الانتقادات الكثيرة التي وجهت الى تشكيل مجلس الإدارة بأكمله من المساهمين ، والتي عبر عنها أصحابها بوضوح^(١٣٢) ، « مبينين أنه ما دام مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية النهائية فيما يتعلق بالسياسة الأساسية ، وفيما يتعلق باختيار كبار المديرين المسؤولين عن التنفيذ ، وفيما يتعلق بإجازة المصاريف الضخمة ، وفيما يتعلق برعاية مصالح المساهمين .. وأنها مصانة في الأمد الطويل ، فإن تشكيل مجالس الإدارة بأكملها من الداخل يعتبر تنظيما شاذا ولا يمكن اعتباره مقياسا صالحا » .

وفيما يلي النص :

"The point is rather effectively made that, since the board has the ultimate responsibility for basic policy, for the selection of top operating executives, for the authorization of major expenditures, and for seeing that the long-run interests of the stockholders are protected, boards of directors consisting wholly of insiders are an organizational anomaly".

ولعل هذه الآراء ، هي التي دفعت كثيرا من الشركات الى الاتجاه نحو الاستعانة من الخارج بما أطلقوا عليهم « أعضاء مجالس ادارة محترفين Professional Directors وذلك من أجل تحققة زيادة فاعلية مجالس الادارة In order to increase the effectiveness of boards ، اذ أن هؤلاء تتوافر فيهم القدرة والخبرة الواسعة ، هذا بالإضافة الى استعدادهم لتخصيص الجهد والوقت اللازمين للواجبات التي يكلفون بها ، أو الاقتراحات التي تقدم اليهم .. والمدير المحترف غالبا ما يخصص وقته لعدد من الشركات مقابل المكافآت التي يحصل عليها ، وبشرط أن تكون هذه الشركات غير متنافسة .. وفي إنجلترا مثلا التي أخذت بهذا الأسلوب منذ أمد بعيد لا يعتبر أمرا غير عادي أن يشغل أحد هؤلاء المحترفين من واسعى الخبرة عضوية مجلس ادارة خمسة أو ستة شركات ، وأن يتقاضى من كل شركة مبلغ يتراوح بين خمسة آلاف الى عشرة آلاف دولار سنويا .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تبين من دراسة قام بها مجلس مؤتمر الصناعات الوطنية في عام ١٩٤٦ National Industrial Conference Board حيث وجه استقصاء لعدد من أعضاء مجالس ادارة الشركات ، فقد تبين من الاجابات أن أكثر من خمسين في المائة من وجهت اليهم الأسئلة حبذوا فكرة ضم بعض أعضاء مجلس الادارة المحترفين الى المجالس ، وعلى أساس أتعاب سنوية ، وأن لا يعملوا في شركات متنافسة (١٣٣) .. وكذلك ينبغي أن يتوافر في هؤلاء الأعضاء النظرة الاستقلالية الموضوعية ، بمعنى أن لا تكون لديهم وجهة نظر متبيزة لأى طرف من الأطراف .. أى الحكومة .. أو ادارة الشركة .. أو المساهمين .. أو المستهلكين .. انما نظرتهم الموضوعية تستهدف الصالح العام ، وتضعه فوق كل اعتبار .

وفيما يتعلق بعدد أعضاء مجلس الإدارة ، فكلما كان عدد أعضاء المجلس متناسبا مع نشاط الشركة والقدرة على تأدية وظائفه ، كلما كان أثره أفضل .. ولعل من المفيد أن نوضح أن هناك من يرى أن عدد أعضاء أى لجنة من اللجان يؤثر على فاعلية أدائها لأعمالها ، كما قيل « أن مجلس للإدارة يتشكل من عشرة أشخاص هو هيئة إدارية .. أما مجلس للإدارة يتشكل من أكثر من ثلاثين شخصا انما هو هيئة للمناقشة » .

"A directorial board of ten is an executive body and a board of over thirty is a debating body".

كما وأن هناك من يرى أن مثل هذا القول ليس صحيحا على إطلاقه ، مستندا في ذلك الى أن المجلس قد يكون قليل العدد ، غير أن قلة العدد هذه قد تكون على حساب تمثيل الخبرات والكفاءات والقدرات اللازمة لحسن أداء المجلس لأعماله ، كما وأنه قد يكون كبيرا ، الأمر الذى يصعب معه إدارته بفاعلية ، وعلى هذا الأساس ، فينبغى أولا مراعاة نوعية أعضاء مجلس الإدارة التى يحتاج إليها نشاط الشركة .

الإدارة التنفيذية وشبكة علاقات العمل

Executive Management and Network of Relationships

تبين لنا من دراستنا السابقة ، أن مجلس الإدارة كهيئة إدارية عليا ، مسئولته تخطيطية ورقابية بالدرجة الأولى ، وأن مجلس الإدارة بوصفه الرأس المدبر للشركة ، له حق ممارسة سلطاتها فى إطار الحدود التى تقررها النظم الداخلية ، وأن الهيكل التنظيمى لأى شركة من الشركات يوضح فى تدرجه المستويات الإدارية التى توجد فى المشروع ، وأن الاتفاق الغالب يرى تقسيم هذه المستويات الى إدارة عليا ، وإدارة وسطى ، وإدارة إشرافية .. فكيف يتم أسلوب الإدارة فى هذا الشأن ؟

وما هي طبيعة شبكة العلاقات التي تقوم بين مختلف هذه المستويات ؟
هذا ما سنحاول أن نلقى عليه بعض الأضواء في إيجاز .

مما لا شك فيه أن التخطيط الذي يتم في الهيئة الادارية العليا ،
يحتاج الى من ينهذه وفقا للسياسات التي تقررت ، وبنفس الروح التي
أملت اصدار هذه السياسات ، ومن هنا غالبا ما تلجأ الشركات الى
تحقيق عذا الهدف عن طريق شخص تختاره من بينها ، يطلق عليه
البعض عضو مجلس الادارة المنتدب ، أو غير ذلك من المسميات ، ويتولى
هذا الشخص الاشراف على الادارة التنفيذية ، وقد يبدأ بالاشتراك مع
المجلس بتعيين مدير عام .

غير أن هناك أساليب متعددة لتحقيق ادارة عامة تنفيذية ، تأخذ
على عاتقها وضع الخطط والسياسات موضع التنفيذ ، ومن بين هذه
الأساليب المطبقة في الولايات المتحدة ، ما أوضحه « بروفيسور هولدن
وزملاؤه » في البحث الذي أجروه والساق الإشارة اليه ، والذي أوضح
فيه أن من بين الوظائف التي تقوم بها الادارة العامة ما يأتي :

١ - تطبيق خطة سليمة وفعالة Sound and Effective Plan
لتنظيم الشركة مع بيان الوظائف المختلفة ، وتحديد مدى المسؤوليات
والسلطات الممنوحة لكل .

٢ - الاستعانة بالأشخاص الأكفاء Fully Qualified Personnel
في جميع الوظائف الادارية .

٣ - التخطيط للأمد الطويل وتوضيح الأغراض العامة للشركة .

٤ - وضع خطط فعالة للرقابة على وجوه النشاط المختلفة .

كالمصاريف الرأسمالية ، ومصاريف التشغيل ، والقوى العاملة ،
والمرتبات ، والأجور ، ونوع الانتاج والأسعار •

٥ - اعادة النظر في المخصصات الرئيسية Appropriations
فيما يتعلق بالميزانيات •• والتعيينات •• والتغيرات التي تحدث في
الأجور ، طبقا لنظم الرقابة المعمول بها ، وذلك في حدود السلطة المخولة
لها من مجلس الادارة •• مع مراعاة حدود السلطة الى تخولها الادارة
العامة لرؤساء الأقسام •

٦ - تحديد السياسات العامة للتشغيل •

٧ - التوصية لدى مجلس الادارة بالمواضيع التي تتطلب أخذ
قرار منه •

٨ - التنسيق العام لخطط التشغيل الرئيسية •

٩ - تقدير أداء الأعمال فيما يتعلق بالأقسام المختلفة ، وكذلك
نتائجها •

وقد تبين أن الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تطبق
من الناحية التنفيذية الأربعة أساليب الآتية للادارة العامة :

أولا - ادارة عامة يقع عبؤها على رئيس تنفيذي :
General Management Through Chief Executive

تبين من البحث الذي أجراه « برفسور هولدن وزملاؤه » أن ثلث
عدد الشركات التي أجرى عليها البحث كانت تعتمد على رئيس تنفيذي
يقع عليه العبء الأكبر في الادارة العامة ، وكثيرا ما يكون الشخص الذي

تقع عليه هذه المسؤولية هو الرئيس President ، ويستشير عند قيامه بأعباء الادارة العامة رؤساء الأقسام كلما وجد أن الأمر يحتاج الى المشورة .

أى أن الرئيس التنفيذى (عضو مجلس الادارة المنتدب) فى هذه الحالة يكون هو المتصرف الوحيد أو مايعبر عنه "One Man Sow"

ولهذه الطريقة فى هذه المرحلة من الادارة مزاياها ، كما أن لها عيوبها ، وأهم مزاياها سرعة انجاز الأعمال .. أما عيوبها – فنما :

(أ) احتمال اتخاذ القرارات دون تمحيصها وبحتمها على مختلف الوجوه .

(ب) الحاجة الى الخبرة الشاملة ، وخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات فى المسائل الهامة .

(ج) انقال كاهل الرئيس التنفيذى بمسائل يمكن أن يقوم بها غيره على وجه مرض .

(د) لا يتسع وقت وجهد الرئيس التنفيذى للقيام بجميع الأعمال الهامة ، حتى يتمكن من تحقيق أهداف الادارة العامة بأعلى قدر من الفاعلية والكفاءة .

(هـ) الفشل فى اعداد قرناء Felelow Officers ، حيث أن عدم اشراك كبار المعاوين معه فى مسئوليات الادارة العامة ، يعوق الدور الذى ينبغى أن يقوم به فى التنسية الادارية .

ثانيا - ادارة عامة يقع عبؤها على رئيس تنفيذى يعاونه مجلس من رؤساء الأقسام :

General Management Through Chief Executive and Council of Divisional Executives

وقد تبين من البحث أيضا ، أن ثلث عدد الشركات موضوع الدراسة يقوم بعبء الادارة العامة فيها رئيس تنفيذى ، يعاونه مجلس يمثل فيه رؤساء الأقسام ، وتتلخص خصائص هذه الطريقة فيما يلى :

(أ) الرئيس التنفيذى ، هو المنفذ الوحيد الذى يكرس كل وقته للادارة العامة •

(ب) يتخذ الرئيس التنفيذى فى بعض الشركات ، بعض القرارات •• ويقوم ببعض وظائف الادارة العامة ، ويشارك معه المجلس المشكل عندما يتخذ قرارات تتعلق بأمر أخرى •• وكانت جميع القرارات تقريرا فى بعض الشركات الأخرى ، تتخذ عن طريق هذا المجلس وذلك بقصد التأكد من أن المواضيع المعروضة قد أخذت حظها من العناية الكافية •

(ج) يعين الرئيس التنفيذى أعضاء مجلس رؤساء الأقسام ، ويجتمعون بانتظام أسبوعيا أو أقل وفقا لاحتياجات المنشأة الادارية •

(د) يتراوح عدد أعضاء المجلس بين خمسة أعضاء وسبعة عشر عضوا ، ويبلغ عددهم فى المتوسط ثمانية •• ويشمل هذا العدد فى الغالب بجوار الرئيس التنفيذى ، رؤساء الأقسام المهمة الذين يكون لنصائحهم ومصالح أقسامهم شأن كبير •

مزايا هذه الطريقة :

تتميز هذه الطريقة بأن اشتراك رؤساء الأقسام المنتظم في مداوالات المجلس ، يؤكد كفاية الاهتمام بمصالح الأقسام ، ووجهة نظرها .. هذا فضلا عن أن مثل هذه المشاركة ينتج عنها زيادة الفهم المتبادل بين رؤساء الأقسام عن نشاط المنشأة والجهد المشترك من أجل تحقيق أهدافها .

عيوب هذه الطريقة :

(أ) تكون العمليات الادارية في الشركات الكبيرة ، من التعقيد بحيث يتساءل البعض .. هل تكفى عناية بعض الوقت Part-Time Attention التي يخصصها رؤساء الأقسام ، لمعاونة الرئيس التنفيذي .. هل يكفى هذا الوقت المحدد للاسهام في رسم الخطط وأفضل الأساليب التنفيذية لتحقيق صالح المنشأة ؟.

(ب) يصعب على رؤساء الأقسام أن يهتموا اهتماما كافيا بوجهة نظر الشركة العامة حتى يكونوا ذوي أثر فعال عند الاسهام في الجهد الذي يتعلق بالادارة التنفيذية أثناء الساعات القليلة التي يقضونها كل أسبوع في خدمة المجلس ، وذلك لأن مشكلات ومسؤوليات أقسامهم اليومية تكاد تأخذ منهم كل وقتهم .. وتشغل عليهم كل تفكيرهم .

(ج) يهتم رؤساء الأقسام بشئون الأقسام التي يبدو ظاهريا أنها ضرورية وملحة .. ولا يبدون في الغالب اهتماما كافيا بالسياسات العليا للمنشأة والاسهام الجدى في توجيهها ، لأن نتائجها لا تدو قريبة ، بل يؤجلونها .

(د) هناك ميل طبيعى من رؤساء الأقسام الى أن يقدموا للمجلس

مشاكل أقسامهم .. حتى وإن كانت غير ملحة ، أو أنها بحكم طبيعتها ودرجة الاهتمام بها بالنسبة لغيرها ، تستلزم أن يكون لها الأولوية بالنسبة لنشاط المشروع •

ثالثاً - إدارة عامة يقع عبؤها على مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة :
General Management Through A Council of General Executives

وقد تبين من الدراسة السابقة أن ربع عدد الشركات التي كانت موضع البحث ، تعطى السلطة لمجموعة من بين أعضاء مجلس الإدارة ، وهؤلاء يكرسون كل وقتهم للإدارة العامة •

وهناك اتجاه من المنشآت الكبيرة نحو الأخذ بهذا الأسلوب لما فيه من خصائص ، نلخصها فيما يلي :

(أ) ينظر المجلس في جميع الأمور التي تتعلق بمصالح المساهمين ، ولا تزيد اجتماعاته في الغالب عن مرة واحدة في الشهر •

(ب) يتراوح عدد أعضاء هذه المجموعة غالباً بين ثلاثة أعضاء وتسعة أعضاء ، ويبلغ عددهم في المتوسط خمسة ، وهؤلاء يمثلون المستويات المسؤولة من الإدارة العليا Top Active Officers ويتخبون على أساس العلم والخبرة والدراية الواسعة بالأعمال الرئيسية للمنشأة •

(ج) تتقابل هذه المجموعة من أعضاء مجلس الإدارة يومياً وأسبوعياً كلما اقتضت إدارة المنشأة ذلك ، ويكرس الأعضاء كل وقتهم للنظر في المصالح العليا للمنشأة بأسرها •

(د) لا يعهد - كقاعدة - إلى هذه المجموعة من أعضاء مجلس

الادارة بادارة ناحية معينة من المنشأة ، لأن هذه الأعمال يعهد بها الى رؤساء الأقسام ، ويرجع الى هذه المجموعة من أعضاء مجلس الادارة بادارة ناحية معينة من المنشأة ، لأن هذه الأعمال يعهد بها الى رؤساء الأقسام ، ويرجع الى هذه المجموعة من أعضاء مجلس الادارة بقية زملائهم من أعضاء المجلس .. وكذلك الأقسام ، للاستشارة وتنسيق الأعمال .

(هـ) لا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يتخذ قرارا بمفرده ، وانما يجب موافقة المجلس . ويسأل رؤساء الأعمال أمام المجلس ، وليس أمام أعضائه .

(و) هناك فرصة دائمة أمام رؤساء الأقسام لكي يستشيروا هذه المجموعة من أعضاء مجلس الادارة في جميع ما يتعلق بالمشاكل الرئيسية، وكذلك حلها .. ولحصلوا على تأييدهم مقدما على اقتراحات معينة يرغبون في تقديمها قبل انعقاد المجلس .. وهذا من شأنه تيسير ميسر المجلس ، وعدم اضاءة وقته في كثير من المناقشات والمداولات التي يمكن اختصارها عن طريق الفهم المسبق .

(ز) هذا الأسلوب من شأنه أن يجعل رؤساء الأقسام مسئولين مسئولية كاملة عن ادارتهم لأقسامهم .. الأمر الذي يحفزهم على بذل أقصى طاقاتهم وامكانياتهم للنجاح في تحمل هذه المسئولية .. فلهم أن يتخذوا ما شاءوا من قرارات في أمور أقسامهم ، أما الأمور التي لها من طبيعتها ومن أهميتها ما يجعلها عامة الشأن ، فتقع على عاتق أعضاء المجلس .

(ح) لرؤساء الأقسام الحق في أن يقدموا بمحض اختيارهم ، أو

بناء على طلب المجلس ، أية مقترحات والدفاع عنها .. وكذلك اظهار ما توصلوا اليه من نتائج •

مزايا هذه الطريقة :

(أ) كل مرحلة من هذه المراحل لها تكوينها المستقل الذى يمكنها من أداء وظائفها الخاصة على أفضل وجه ممكن •

(ب) تتمكن هذه المجموعة الصغيرة من بين أعضاء مجلس الادارة ، التى تتركس كل وقتها لمهام الإدارة العامة من القيام بمهام التخطيط والتوجيه والتنسيق ، وبذلك تتوافر العناصر اللازمة لنجاح المنشأة •

(ج) يسهل على مثل هذا العدد الصغير من أعضاء مجلس الادارة اتخاذ القرارات ، كما يسهل عليهم استدعاء رؤساء الأقسام بصفة غير رسمية ، لاستشارتهم كلما كان ذلك ضروريا •

(د) تتركس هذه المجموعة الصغيرة من أعضاء مجلس الادارة - التى تتقاضى أعلى أجر - كل وقتها لمشاكل الشركة العامة ، وذلك بدلا من تشتيت جهودها وتوزيعها فى مسؤوليات يستطيع أن يقوم بها رؤساء الأقسام بما لديهم من خبرة وتخصص على أفضل وجه ممكن •

(هـ) اعطاء رؤساء الأقسام مسؤولية كاملة فى ادارة أقسامهم ، يرفع من امكانياتهم ، ويحفزهم على استمرار تنمية كفاءتهم الادارية •

عيوب هذه الطريقة :

(١) قد تشعر الشركات الصغيرة بعدم قدرتها على تخصيص مجموعة من بين أعضاء مجلس الادارة للقيام بمهمة الادارة العامة ،

فتفضل استدعاء رؤساء الأقسام ليتشاوروا مع الرئيس التنفيذي في المسائل العامة كلما كان ذلك ضروريا .

(ب) تكون مشاكل الادارة والتنسيق في المنظمات الصغيرة ، أقل تعقيدا ، وقد لا يحتاج الى تخصيص وقت وجهد مثل هذه المجموعة من أعضاء مجلس الادارة .. خاصة وأنهم يتقاضون أجورا مرتفعة .

رابعا - ادارة عامة يقع عبؤها على عاتق مجلس الادارة باجمعه : General Management Through the Board of Directors

تبين من الدراسة التي أشرنا اليها ، أن شركتين فقط من الشركات - موضوع البحث - تعتمدان على مجلس يخصص كل وقته للقيام بأعباء الادارة العامة .. بالاضافة الى وظيفته الطبيعية في رسم السياسات العليا .

وبمقارنة هذه الطريقة بغيرها من الطرق ، نراها تتميز بما يلي :

(أ) تشمل معظم الوظائف وأوجه النشاط الرئيسية في مداولات المجلس عن طريق أعضاء مسئولين في مجلس الادارة .

(ب) يكون جميع أعضاء المجلس على علم تام بكل الأمور المهمة في المنشأة .

(ج) يسهل تنسيق مصالح الأقسام المختلفة فيما بينها .

عيوب هذه الطريقة :

(أ) يتسبب العدد الكبير من أعضاء مجلس الادارة في بقاء العمل، وقد يتعذر عليه اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب .

(ب) تتطلب هذه الطريقة انعقاد المجلس بأكمله مرات عديدة لتعرض عليه مشاكل لا يهتم بها الا عدد قليل .

(ج) استعانة المجلس بمديرى الأقسام تجعلهم يشغلون على أعضاء المجلس بمشاكل أقسامهم ، وقد لا يكون هناك داع لذلك .

المرحلة الثالثة – وظيفة ادارة الأقسام : Divisional — or — Department Management Function

تهتم المرحلة الثالثة بإدارة الأقسام ، بالتوجيه الفعلى الصحيح والادارة السليمة لمختلف أقسام المنشأة وأجزائها .. كالصنع ، والتسويق ، أو أية أقسام أخرى كأن تكون هذه الأقسام مثلا .. أقسام فنية ، أو اتاجية ، أو اقليمية ، أو شركات تابعة .

ورؤساء هذه الأجزاء أو الأقسام يكونون مسئولين مسئولية مباشرة عن قسم أو أكثر من تلك الأقسام ، فهم يسألون أمام الرئيس التنفيذى Executive (عضو مجلس الادارة المنتدب) أو الادارة العامة General Management عن نجاح العمل فى أقسامهم .

ورؤساء الأقسام يتميزون عن المديرين العامين فى أن حدود مسئوليتهم تنحصر فى أقسامهم فقط .. ولا شأن لهم بالمصالح الرئيسية للشركة . ولذلك يجب أن تتوافر فيهم معرفة شاملة بشئون أقسامهم ومشاكلهم .. هذه المعرفة الشاملة بشئون أقسامهم ومشاكلها ، تكون أكثر أهمية من الالمام الواسع والخبرة بوجهة نظر الشركة العامة .. ذلك لأن هذه الصفات تعتبر عظيمة الأهمية على مستوى مرحلة الادارة العامة .

بعض عوامل نجاح ادارة الأقسام :

هناك عوامل تعتبر على جانب كبير من الأهمية في ادارة الأقسام ، حتى يمكن أن تحقق أهدافها بأعلى قدر من النجاح ، ومن هذه العوامل ما يأتي :

١ - التقسيم المنطقي المعقول للأقسام Legical Divisions

أيا كانت طريقة التقسيم المتبعة ، سواء أكانت وظيفية ، أو جغرافية ، أو إنتاجية ، أو أى أسلوب آخر من التقسيمات الأخرى التي أشرنا إليها سابقا .. فإن التنظيم السليم يتطلب أن تكون هذه الأقسام مقسمة تقسيما منطقيا ، ومنفصلة ومستقلة تماما عن باقى الأقسام حتى نستطيع بذلك أن نعهد بكل قسم الى أحد الرؤساء للإشراف عليه ، كما وأن ذلك يسر فهمها وتعريف وظائفها وأهدافها وعلاقاتها بعضها ببعض ، ويمكن بواسطة تقارير الأداء Records of performance قياس نتائج الأعمال في هذه الأقسام قياسا دقيقا .. هذا بالإضافة الى أن وجود هيكل يوضح الادارة التنفيذية ، وشبكة علاقات العمل ، يكون له أثر كبير في تعريف مختلف الوحدات بشبكة العلاقات ، وربط الوحدات بعضها ببعض ، هذا فضلا عن توضيحها لخطوط الاتصال الرئيسية في نطاق الهيكل التنظيمي بمختلف وحداته .

٢ - عدد الأقسام Number of Divisions

تختلف عدد الأقسام التي تتصل اتصالا مباشرا بالادارة العامة من منشأة الى أخرى .. ففي بعض الشركات يقتصر عدد هذه الأقسام على أربعة - هي : أقسام الإنتاج ، والتسويق ، والتمويل ، والمشتريات .. وفي بعض المنشآت الأخرى التي تتبع نظام التقسيم الإنتاجي ، يزيد العدد

حتى يصل الى عشرة مديرين ، وذلك لأن العدد يتعدد حسب تعداد أنواع المنتجات ، هذا فضلا عن رؤساء ادارة الخدمات والموظفين .. وجميع هؤلاء يرفعون تقاريرهم الى الرئيس .. ومن الواضح أنه في مثل هذه الحالة الأخيرة يكون العبء الذى يقع على عاتق الرئيس للإشراف على هذا العدد الضخم من رؤساء الأقسام والوحدات والادارات ، كبيرا بحيث يثقل كاهله .. ومن الأمور الراسخة فى الادارة ، أنه يحسن دائما أن يكون عدد المساعدين Subordinates الذين يرفعون تقاريرهم الى رئيس واحد single Executive يجب أن يحدد تماما حتى يستطيع رئيس كل قسم أن يولى قسمه العناية اللازمة دون اجهاد أو ارهاق .

ونحن نوجه النظر هنا الى البحوث العديدة ، والآراء العلمية التى أوردناها فيما يتعلق بهذا الموضوع عندما تحدثنا عن « نطاق الاشراف » فى معرض الدراسة التى قمنا بها فيما يتعلق بوحدة القيادة .

٣ - المسئولية والسلطة والمساءلة

Responsibility, Authority and Accountability

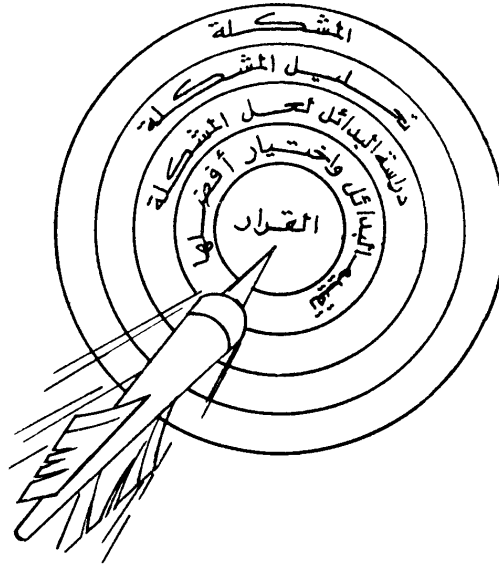
الادارة العامة سواء أكانت تتكون من رئيس تنفيذى ، أو من مجموعة من أعضاء مجلس الادارة ، يجب عليها أن تحرر نفسها من التفاصيل الخاصة بالأقسام ، وتكرس كل وقتها وجهدها للاهتمام بالادارة والرقابة العامة .. ولذلك يجب على رؤساء الأقسام أن يعالجوا مشاكل أقسامهم ، وأن يتحملوا المسئولية الكاملة عن ادارة عمليات هذه الأقسام بنجاح .

ونرجو أن يكون واضحا ، أنه أيا كانت التسميات التى تأخذ بها مختلف الشركات فيما يتعلق برؤساء المراحل الادارية المختلفة على تدرج

مستوياتها ، فان هناك الحاحا متزايدا في الطلب على الأشخاص ذوى المهارة الادارية .

ولعل الوحدات الكبيرة ، نظرا لمتطلبات تصميم الهيكل التنظيمى الخاص بها ، بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية للمشروع ككل ، تعتبر من أكثر الوحدات استفادة من المزايا الاقتصادية المترتبة على تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة ، الرئاسية منها وغير الرئاسية ، كما وأنها تراعى أن أعمال رؤساء العمل ، وكبار المراقبين ، ومديرى الادارات ، ورؤساء الأقسام .. وغيرهم من المشرفين ، ورؤساء الأقسام الفرعية .. هذا بالإضافة الى كبار الموظفين فى أى موقع من المواقع .. انما يشغلون مراكزهم على أساس الكفاءة والقدرة التى يدخل فى تدويرها أسلوب ومعدل الانجاز فى العمل الذى مارسوه .. ويكاد يجمع علماء التنظيم والادارة على أن السبب فى ذلك ، انما مرجعه الى أن المشروعات دائما تتطلع الى التوسع والنمو .. والتوسع يقترن بدرجة نسبية فى المديرين والرؤساء الأكفاء .. بسبب الطلب المتزايد على هؤلاء المديرين والرؤساء نظرا للدور الذى يقومون به فى تحقيق أهداف المشروع، وأهمية ما يتخذونه من قرارات .. ان القرارات التى تتخذ لها تأثير كبير على المشروع ، سواء فى ذلك أصحابه أو الموظفين الذين يعملون فيه أو المجتمع أو الحكومة .

من أجل ذلك « فان المديرين الأكفاء مطلوبون من أجل التأكيد من أن القرارات التى يتخذونها سوف تسهم فى الرعاية الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص ، وذلك بدلا من الحاق الضرر بهم .. ان الخطر الذى قد يتحمله المجتمع نتيجة لاستخدام مديرين ضعاف القدرة عديمى الكفاية ، ويمارسون نفوذا ضخمة .. ان مثل هذا الخطر الذى سيقع لا يمكن بأى حال من الأحوال التشكك فيه » .



أوضحنا في مناسبات عديدة : أن هناك من يعرف الإدارة ، بأنها المراحل المتتابعة من التفكير واتخاذ القرارات .. والحقيقة أن اتخاذ القرار أمر أساسي بالنسبة لجميع الرؤساء في مختلف المواقع في نطاق المراحل والمستويات الإدارية التي توجد في المشروع .. أن اتخاذ القرار هو محور العملية الإدارية ، والقرار يتطلب فيمن يصدره أن يتصف بالقدرة والكفاءة والفهم الكامل للتحليلات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرار .. وليكن مفهوما أن القرار بعد إصداره يصبح ذو طابع عملي ، وتتوقف قيمته على نجاح الأثر الذي يترتب عليه ، ولما كان الأثر المنطقي يتمثل في أهداف المشروع . فإن قيمة القرار ترتبط بدرجة تأثيره في تحقيق تلك الأهداف .

"Able managers are required in order to make certain that the impact will contribute to the social welfare of these persons rather than injure them. The risk society would bear in employing mediocre executives to wield immense power is insuperable".

والخطوات الفعالة لتأمين الحصول على هذه الأهداف ، تلخص

فيما يلي :

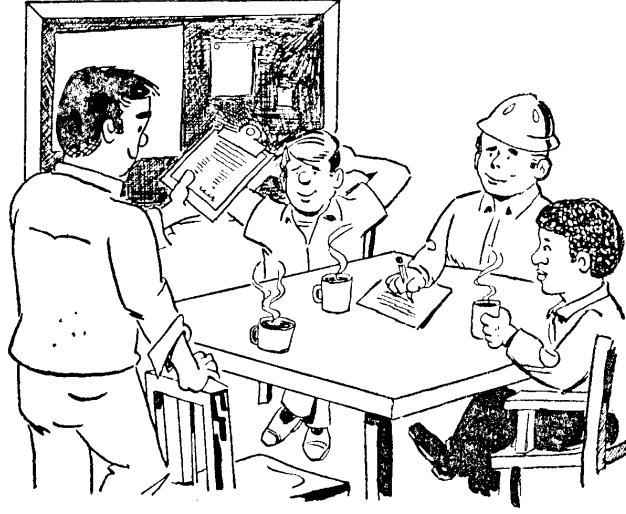
- ١ - التحديد الواضح لوظائف رئيس كل قسم ومسئوليته وعلاقاته
- ٢ - تخويل رؤساء الأقسام سلطة كافية تتناسب مع هذه المسؤوليات في حدود المواصفات الموضوعة .
- ٣ - وضع القواعد الدقيقة التي يقاس بها نجاح القسم ، وذلك بوسيلة من وسائل الرقابة ، كاعداد مشروعات الميزانية ، ونماذج لقياس درجات الأداء .
- ٤ - عمل المقارنة الدقيقة لقياس وتقدير النتائج بالأهداف السابق تقديرها ، واتخاذ اللازم نحو زيادة التحسينات كلما اقتضى الأمر ذلك .
- ٥ - يجب على رؤساء الأقسام أن يبذلوا جهودهم للقيام بعملهم وتحمل نتائجه .. كما ويجب أيضا على الادارة العامة أن تقدم النصح والارشاد الى رؤساء الأقسام دون التدخل في نطاق سلطتهم .
- ٦ - ينبغي على الادارة العامة أن تأخذ بالمقترحات والتوصيات التي يقدمها رؤساء الأقسام ان أمكن ايجاد البراهين الدالة على صدقها .
- ٧ - ينبغي قبل تقديم الاقتراحات الى الادارة العامة ، أن تتولى هيئات متخصصة تحليلها واختبارها بصفة مبدئية ، لاستخلاص الجوانب الهامة فيها ، وتوضيح اتجاهاتها التي تسير أهداف المشروع .

أهمية القدرة على اتخاذ القرارات

تبين لنا من العرض السابق الأهمية القصوى التي تعطيها الشركات فيما يتعلق باختيار المديرين والرؤساء الأكفاء ، وأوضحنا أن السبب في ذلك هو الدور الذي يقومون به في إدارة المشروع ، وقدرتهم على اتخاذ القرارات فما هي أهمية القدرة على اتخاذ القرارات ؟ .. وما هو القرار ؟

في الحقيقة أن أهمية توافر القدرة على اتخاذ القرارات تتبع من أن الإدارة ، كما يعرفها كثير من علماء التنظيم والإدارة .. أن هي الأ مراحل المتتابعة من التفكير واتخاذ القرارات .. وأن اتخاذ القرار هو محور العملية الإدارية .. وأن القدرة على اتخاذ القرار ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الرئاسية .. سواء على مستوى الإدارة العليا ، أو الوسطى ، أو الإشراف .. (أى مرحلة المشرفين) .. مؤكدين على أن القوى العاملة التي يرؤسونها تنظر اليهم على أنهم « هم الإدارة » .. والمشرف ومرؤوسه ان هم الا مجموعة من البشر داخل التنظيم ، وهؤلاء في عملهم يقابلهم مشكلات ، فمن هو الشخص الطبيعي الذي سيلجأ اليه المرؤوسون لحل أى مشكلة .. أنه رئيسهم المباشر وهو المشرف .. فكيف يتصرف ؟ وكيف يحل المشكلة ؟ .. وكيف يصدر قرارا يتأكد معه أن هذا القرار أفضل ما يحل المشكلة ؟ كل هذه التساؤلات في غاية الأهمية بالنسبة للمشرف في أى مشروع ، مثلما هي في غاية الأهمية بالنسبة للمديرين في المستويات الأعلى .

من أجل ذلك ، نرى العالمان « هايمان وهيلجرت » يقرران أن « جميع المشرفين بغض النظر عن مراكزهم في تدرج المستوى الإداري ، ينبغي عليهم أن يسلكوا نفس المنهج الأساسي لحل المشكلة أو اتخاذ القرار . الفرق الوحيد هو أن القرارات التي تتخذ على مستوى مرحلة



ينبغي على المشرف أن يعبر عن المشكلة بدقة لمؤوسيه ..
 اى يستخدم الالفاظ التى تدل على معناها تماما .. يعرض
 عليهم ما هى المشكلة ؟ .. وماذا تعنى المشكلة بالنسبة لهم
 ولقسمهم ؟ .. وماذا تعنى المشكلة بالنسبة للمشروع ؟ ..
 وماذا يستطيع ان يقدمه كل فرد منهم لحل هذه المشكلة ؟
 .. وماذا ينبغي عليهم ان يفعلوه لحل هذه المشكلة ؟ .

لقد اثبتت الدراسات ان طريقة المناقشة فى المجموعات
 الصغيرة على مستوى الادارة الاشرافية تعتبر من الوسائل
 المفيدة جدا فى هذا الشأن .

الادارة التنفيذية ، غالبا ما تكون أبعد مدى ، ويتأثر بها عدد أكبر من الأشخاص والمواقع ، أكثر من تلك القرارات التي يكون على المشرفين اتخاذها في أقسامهم التي يشرفون عليها .. غير أن عملية اتخاذ القرار واحدة ، وهي عملية يتحتم تواجدها على كافة تدرج المستويات الادارية .

"All supervisors, regardless of their level in the management hierarchy, must go through the same basic process of managerial problem solving or decision making. The only difference is that decisions made at the executive level are usually more far-reaching and effect more people and areas than those decisions which supervisors have to make within their own departments. But the decision-making process is the same, and it is a function which permeates the entire management hierarchy."

ما هو القرار ؟

ان القرار لا يمكن أن يصدر عفوا لخاطر أو ارتجالا ! .. انما ينبغي قبل اتخاذ القرار ، ضرورة التعرف بدقة على المشكلة التي من أجلها سيتخذ القرار .. ومما لا شك فيه أن الادارى الناجح يتميز عن غيره بقدرته على الاحاطة بمختلف جوانب المشكلة ، ثم بعد هذا تحليلها وتقييمها ، ثم وضع بدائل لحل المشكلة حتى يمكن اختيار أفضلها ، ثم وضع مقاييس أو معايير للحكم على سلامة انجاز القرارات التي تتخذ .

أى أن القرار لى يتخذ ، لابد من أن يتبع منهجا علميا قبل أن يصدر ، ويرى « سيمون » أن من الأسباب التي (١٣٤) من أجلها ينبغي اتباع منهج علمي لاصدار القرار .. أنه اذا كان هناك شخصان لديهما نفس المتغيرات ونفس القيم ونفس المعارف أو المعلومات ، فانهما من الناحية المنطقية سوف يصلان في النهاية الى نفس القرار .. كما ويوضح الى أن هناك عوامل أخرى غير المتغيرات ، عوامل تتعلق بمتخذ القرار

نفسه ، كالقيم التي يؤمن بها ، وما لديه من معارف ومعلومات .. فإذا استند الشخص الى ماله من قيم ومعارف لاصدار قرار ، فهناك احتمال في أن يصل في النهاية الى قرار غير منطقي .. وذلك لأن منطق أى شخص من وجهة نظره يتحدد في :

(أ) مهارات ، وعاداته ، وانفعالاته اللاشعورية •

(ب) قيمه ، ومفاهيمه عن الهدف الذي يسعى الى الوصول اليه ، وفي مثل هذه الحالة هناك احتمال في أن الهدف الذي يريد أن يحققه ، يكون فيه انحراف عن أهداف المشروع •

(ج) ماله الشخص من معارف وثقافات ومعلومات ، حيث أن حصيلته هذه يكون لها تأثير كبير على شخصية الفرد وتسهم في تحديد مسار اتجاهه •

وعلى هذا الأساس ، فإن الشخص يكون منطقيا مع أهداف المشروع بالقدر الصحيح من المعلومات التي تكون لديه عن المشروع وأهدافه وظروفه المحيطة •

من أجل هذا ، فإن علماء التنظيم والادارة يرون أن عملية اتخاذ القرار Decision making Process تتطلب ضرورة اتخاذ عدة خطوات Steps ، تتلخص فيما يلي :

(أ) التعرف على المشكلة Definition of the Problem

(ب) تحليل المشكلة Analysys of the Problem

(ج) ايجاد بدائل لحل المشكلة Development of Alternatives

- (د) تقييم البدائل لحل المشكلة Evaluation of Alternatives
 (هـ) الاختيار من بين البدائل Selection from Alternatives
 (و) اتخاذ قرار علمي Scientific Decision Making
 (ز) المتابعة وتقدير النتائج Follow-up and Appraisal

وهناك اجماع على ضرورة التعرف على حقيقة المشكلة ، وأن الاداريين الذين يكون لديهم استعداد للتعرف على المشكلات ، وبذل الجهد للتعرف بدقة على كل ما يحيط بها .. ويعرفون مرؤوسوهم بها مثل هؤلاء المديرين يساعدون منشأتهم على تحقيق نجاح أكبر .. أما هؤلاء المديرين الذين لا يسعون للتعرف على المشكلات ، ولا يشركون مرؤوسوهم معهم في مناقشة ما قد يطرأ من صعاب أو عقبات ، فانهم للأسف الشديد يجعلون المرؤوسين يعيشون في وهم .. « أن لا مشكلات عندهم » .. ولذلك فانه بمجرد تغيير المدير لأي سبب من الأسباب واحلال آخر محله يؤمن بأساليب الادارة العلمية ، فانه بمجرد ممارسته للتطبيق العلمى للعملية الادارية .. يفاجأ هو .. ويفاجأ معه المرؤوسين بوجود الكثير من المشكلات !! ..

من أجل ذلك ، فان « جاردنر مورفي Gardner Murphy » كتب في موضوع بعنوان « المعلوم والمجهول في ديناميكية الادراك الاجتماعى » "Knowns and Unknowns in the Dynamics of Social Perception".

موضحا أن جميع التجارب التى أجريت ميدانيا وتجريبيا تؤكد على ضرورة الاحساس الكامل بكل ما حولنا .. وما يثيرنا .. وما يهدده .. بل انه يشير الى أن بعض الدراسات تؤكد أنه كلما أحاط الغموض بالمواقف التى نجتازها ، فان هذا يترتب عليه ضعف ادراكنا لها ..

وبالتالى ضعف احساسنا بها .. وهكذا تتلاشى قدرتنا حتى على التعرف على حقيقة ما قد يكون حدث لنا !! ..

كما وأن هناك بعض الدراسات توضح أن بعض الاداريين قد يجدون أنفسهم فى مواقف تهدد أمنهم شخصيا ، وحينئذ يتصرفون من وحي ادراكهم للعوامل التى تهددهم ، وليس على أساس الأبعاد المحيطة بهذه المواقف .. بل انهم فى تصرفهم يكادون يستبعدون هذه الأبعاد المحيطة بتلك المواقف تماما .. كما وأن هناك احتمال آخر ، وهو أن بعض الاداريين يدركون المشكلة ، ويرون أنها لا تهددهم شخصيا ، ولا يتأثرون بها ، وحينئذ يكون تصرفهم نابعا من هذا الاحساس .. ان مثل هؤلاء المديرين ، غالبا ما يعطون الوزن الأكبر « لقيمتهم الشخصية » .. أى قدرتهم ووزنهم فى المشروعات التى يديرونها .. وهم فى نفس الوقت على علم تام بأن العاملين فى هذه المشروعات ينظرون اليهم بنفس النظرة .. أى معرفة أن هؤلاء المديرين لهم من القيمة والوزن والقدر ما يسمح لهم أن يتصرفوا وفق ادراكهم الخاص .. بل ان بعض الدراسات توضح أن نظرة العاملين لهؤلاء المديرين .. غالبا ما تعطيهم حتى أكثر من قيمتهم .. وقدرهم .. ووزنهم^(١٣٥) .. وهذا يصيب على المشروع الشعور الذى يسود بقبول الأمر الواقع !! ..

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن الطريقة التى يعبر بها واضع القرار عن المشكلة ، خلال مرحلة التعرف عليها والتحديد لأبعادها .. لها أهميتها .. اذ أن مساعديه سيتقيدون فى تصرفهم باطار المعرفة الذى حدد لهم .. ومن أجل ذلك ينبغى دائما التعرف بدقة على المشكلة وأبعادها ، واستخدام الألفاظ الدقيقة التى تعبر عن حقيقة معناها .

وتتطلب الخطوات العلمية للقرار ، أنه متى تم التعرف والتحقق وتحديد المشكلة ، أن تتبع الخطوات نحو تحليلها وتقييمها .. وهذا يضع أمام من يناقشون المشكلة أسئلة كثيرة منها مثلا : ماذا تعنى المشكلة النسبة لى ؟ .. وماذا تعنى المشكلة النسبة للمنظمة ؟ .. وماذا أريد أن أفعله بالنسبة لهذه المشكلة ؟ .. وماذا نريد أن نفعله سويا بالنسبة لهذه المشكلة ؟ .. وما هى فرص اتخاذ القرار ؟ .

ان من الأمور الهامة التى ينبغى على الادارى فى جميع المستويات أن يقررها ، بعد أن يتعرف على حقيقة المشكلة وأبعادها .. أن يقرر ما اذا كان عليه أن يبدأ فى حل المشكلة ، أم أن الظروف المحيطة ودرجة أهميتها تسمح له بارجاء حلها .. اذ أن رجل الادارة بحكم موقعه الرئاسى لديه الكثير من الأعمال ، وينبغى عليه أن يعرف متى يتخذ القرار ؟ .. ومتى لا يتخذ القرار ؟ .. وهذا يتطلب منه أن يتحقق من درجة الحاج الموقف ، وأصل المشكلة .. وما اذا كان هناك غيره يستطيع أن يتولى حل هذه المشكلة بأسلوب أقدر وأفضل .. الى غير ذلك من الاعتبارات .. وفى هذا يقول تشستر بارنارد ، فى كتابه « وظائف المديرين » .. ان الأصول العلمية لاتخاذ القرارات التنفيذية تتطلب عدم التصدى للمشكلات فى غير أوقاتها الملائمة .. وعدم التصدى للمشكلات التى لم يحن أوانها بعد .. وعدم التصدى لاتخاذ قرارات لا تكون ذات أثر فعال .. وعدم التصدى لاتخاذ قرارات يكون هناك من الغير من هم أقدر على التصدى لها .. وعدم التصدى لاتخاذ قرارات تدخل فى اختصاص الآخرين .

ويرى « تشستر بارنارد » أن الحالات التى يمكن فيها اتخاذ قرارا ، تتلخص فيما يلى :

- ١ - الحالات التي ترى الإدارة العليا ضرورة اتخاذها .
- ٢ - الحالات التي تحال الى الرؤوسين لاتخاذ قرارات فيها .
- ٣ - حالات المبادأة والابتكار التي تتبع من شخصية الادارى ،
وتستهدف تغيير حركة النشاط القائم الى ما هو أفضل .

وفي جميع الحالات ، ينبغي دائما وضع معايير للحكم Establish Criteria of Judgement ، وذلك حتى يمكن تقييم البدائل المقترحة لحل المشكلات ، وتعتبر هذه المرحلة من أدق مراحل عملية اتخاذ القرارات ، حيث يمكن أن تتداخل في هذه المرحلة ، قيم وتطلعات الفرد والمشروع على السواء .

وقد أوضحنا في مناسبات سابقة أهمية الأسلوب العلمى فى جمع البيانات التى سيتخذ القرار على أساسها .. وأهمية أن تكون هذه البيانات متعلقة بموضوع القرار .. ومحايدة .. وأن لا تشوبها أية شائبة من الانحياز الى اتجاه معين .

وبذلك يجد الادارى نفسه أمام عدة حلول أو قرارات محتملة .. ثم يقوم بتقييم هذه الحلول أو البدائل لتقدير النتائج المترتبة على كل منها ..

ثم يختار أفضل هذه البدائل باعتبارها أكثر الحلول احتمالا للنجاح
ثم يصدر البديل الأفضل .. « القرار » ..

الفرق بين اتخاذ القرار .. والتعليمات Instructions

تبين لنا من العرض السابق مفهوم القرار ، وكيف أنه يتعلق بمشكلة ، والسمي نحو إيجاد الأسلوب الأمثل لحل هذه المشكلة .. وهذا الأسلوب الأمثل هو الذي يصدر به قرار .

غير أن هناك فارقا كبيرا بين القرار .. والتعليمات التوجيهية التي يصدرها المديرون من أجل توجيه رؤوسهم ، وأن يكون سلوكهم في حدود النظام والأخلاق Discipline and Morale ، فمن المعروف أن كل إداري يهتم جيدا بسلوك رؤوسه ، وضرورة أن يتسم هذا السلوك بالقيم والأخلاق المرعية ، وأن يراعى في ذلك الأحكام والاجراءات والتقاليد .. كأن يطلب من الرؤوسين تقديم تقاريرهم الى رؤسائهم في المواعيد المقررة .. وأن يراعوا قواعد عدم التدخين أو تقديم المشروبات أثناء العمل .. وأن يكون رداءهم متناسبا مع ظروف العمل .. وأن يتسم طابع العلاقات بينهم بالتقدير والاحترام .. وأن يتحلوا باللياقة وروح الخدمة في تعاملهم مع العملاء .. وأن يتسم عملهم بروح الهمة والجدية والنشاط .. وأن اتناجيتهم ينبغي أن لا تقل عن الحد الأدنى الذي تحدده معدلات الأداء المقررة .. الخ .

ويعرف « كوتزر وأودونل » النظام بما يأتي :

« النظام .. أو السلوك المنظم .. هو حالة تعمل المشروعات على تحقيقها ، من أجل صالح مستقبل المشروع ، وليس للماضي أية أهمية في هذا الخصوص ، وذلك لأن الماضي بعيد ، وفي غير متناولنا بحيث لا يمكن أن نستخلص منه الدروس الموضوعية .. وبسبب أن المدير الذي يعاقب أحد رؤوسه بنزعة انتقامية تستهدف اذلاله ، لن يجنى شيئا ..

من أجل ذلك ، فإن الجهود النظامية في حاجة الى أن تتضمن المعاني ، سر ،
يترتب عليها اسهامها في تحسين السلوك النظامي للمرؤوسين :

وفيما يلي النص :

"Discipline, or orderly behavior, is a condition to be achieved in the interests of the future welfare of the firm. The past is of no importance, beyond the possible provision of object lessons, because it is fruitless for a manager to punish a subordinate in a spirit of retribution or for the purpose of humiliating him. All disciplinary action, there fore, needs to be qualified by its contribution to improved orderly behavior of subordinates".

أما فيما يتعلق بالمعنويات ، فإن وصفها أمر يصعب التعبير عنه ،
ويصفها ج. د. موني في كتابه « مبادئ التنظيم » .. « انها خلاصة
العديد من الصفات النفسية التي تتضمن الشجاعة ، المثابرة ، والتصميم ،
وفوق كل شيء الثقة » .

"The sum of several psychic qualities that include courage, fortitude, resolution, and above all, confidence".

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن اهتمام الادارة بالمعنويات
مرجعه الى أثرها الكبير في تحقيق القدرة الانتاجية ، فكلما ارتفعت
المعنويات ، زاد الانتاج .. وقد تبين أن هناك شبه اجماع على أن ارتفاع
الروح المعنوية يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية في جميع المجالات ،
سواء في النشاط الاقتصادي .. أو النشاط العسكري ، فإن نابليون
بوتابرت كان يقول فيما يتعلق بالروح المعنوية .. « تكون الروح المعنوية
في الحرب ثلاثة أرباع المعركة .. ويكون الرصيد النسبي من القوة
البشرية الربع الباقي » .

وفيما يلي النص :

"In war, morale conditions make up three-quarters of the game : the relative balance of manpower accounts for the remaining quarter".

ويرجع الاهتمام بالروح المعنوية ، الى أثرها الكبير في تحقيق حاجة انتماء المجموعة بعضها الى بعض Affiliation need ، ثم تضافرها من أجل تحقيق الأهداف ، والى أنه يصعب علينا بدقة أن نحدد عناصر الروح المعنوية حتى يمكن لمختلف الوحدات أن تعمل على توفيرها ، وكثير من العلماء يقررون أن الروح المعنوية مشاعر واحساسات تنبثق من العاملين تجاه المنشأة التي يعملون فيها ، وأوجه النشاط التي يؤديها ، وأن هذه المشاعر والاحساسات لا تقل بأى حال من الأحوال عن حافز الأجر الذي تلجأ اليه المشروعات كأحد عناصر تحقيق الكفاءة الانتاجية .

ان الرضاء النفسى يعتبر من أهم العوامل التى تساعد على تحقيق الكفاءة الانتاجية ، والرضاء النفسى يتمثل فى حب كل انسان للعمل الذى ينتمى اليه ، وفى مظاهر الانشراح والسرور التى تبدو عليه أثناء تواجده فى عمله .. ويقرر الكثير من العلماء نتيجة لبحوثهم ودراساتهم المستفيضة ، أنه يدخل فى مفهوم رضاء الشخص عن عمله ، الأجر الذى يتقاضاه ، وانفساح أبواب الأمل أمامه للترقى فى سلم السلطات والمسئوليات .. وأن انسياقه الطيعى فى سلك الوظائف يتم على أسس عادلة فى نطاق روح الألفة والمودة التى تسود أسرة القوى العاملة ، التى تتسم بطابع السلوك الاجتماعى الرفيع والنظام .. ومن أجل هذا تعمل الادارة على اصدار التعليمات التى تنظم وتؤكد هذه المعانى .. وغالباً ما تصدر هذه التعليمات لأسرة المشروع بأسره ، لا فارق بين مستويات أعلى ومستويات أدنى .. لأنها تعمل على غرس معانى فى نفوس الجميع

.. وفوق كل هذا أن يشتهر المشروع بأن هذه المعاني تسود فيه ، سواء في العلاقات بين الموظفين ، أو علاقات الموظفين برؤسائهم ، أو علاقات المشروع ككل بالأجهزة الخارجية التي تتعامل معه ، أو علاقات المشروع بالعملاء الذين يتعاملون معه ، أو حتى في أذهان المواطنين في دائرة نشاطه ، أو خارج هذه الدائرة .. أى في أذهان المواطنين بوجه عام .

هذا .. ونرجو أن نوضح . أن هناك اختلافات بين علماء التنظيم والإدارة عن مفهوم الاصطلاحات واستخدامها في معاني محددة متفق عليها .. من أجل ذلك ، فالتأني نوجه نظر القراء الى ذلك ، فالعبرة في رأينا في هذه المرحلة من البحث والدراسة ، أن تتأكد المعاني المطلوبة في الأذهان ، ويتم السلوك أو التصرف في هدى هذه المعاني ، خاصة وأنها نرى مثلاً ، أن بعض الأوامر التي تصدر من الرؤساء الى مرؤوسيهـم المباشرين كثيراً ما يعقبها تعليمات مفسرة .. أو غير ذلك من المصطلحات .

الفرق بين التعليمات .. والأمر Order

أوضحنا فيما سبق التعليمات ، وأثرها في تحسين السلوك الاجتماعي والنظامي للمرؤوسين .. أما فيما يتعلق بالأمر ، فالبعض يعرفه بأنه .. « أداة هامة يستخدمها المديرون في توجيه مرؤوسيهـم المباشرين .. وهو الوسيلة الخاصة التي يتم عن طريقها بدء النشاط أو تعديله أو وقفه .. وهو الأسلوب الفني الخاص الذي يستخدم لبدء تحريك العجلات وكذلك إيقافها .. وأنه القوة الأصلية التي يمكن بواسطتها دفع نشاط المشروع وكذلك إيقافه » .

وفيما يلي النص :

“An order is an important device employed by managers in the directions of their immediate subordinates. It is the specific

means by which an activity is initiated, modified, and stopped, a technique employed to "start and stop the wheels" the original impetus by which an organization is activated or disbanded. A thorough understanding of this meaning, uses, and limitations is essential to every manager".

الأمر واساليبه The order ant its techniques

لعل التعريف الذى أوردناه سابقا يعطينا ضوءا على مفهوم الأمر .. وكذلك من له الحق فى إصداره ، اذ يتضح من التعريف أن الأمر يصدر من رئيس الى مرؤوسيه .. وعلى هذا الأساس ، فإن رجال التنظيم والادارة غالبا ما يعرفوا الأمر على أنه أمر يصدر من رئيس الى مرؤوسيه يطلب منهم فيه ، أن يؤدوا عمل .. أو يمتنعوا عن أداء عمل .. فى ظل ظروف معينة .

An order is understood by businessmen to be a command of a superior requiring a subordinate to act or to refrain from acting in a given circumstance".

ويتبين لنا من هذا التعريف أن هناك عناصر متعددة فى الأمر ، تتلخص فيما يلى :

(أ) أن الأمر علاقة شخصية بين الرئيس ومرؤوسيه ، تناسب وفقا للأسلوب الرأسى فى الادارة ، أى تناسب مباشرة من الرئيس الى المرؤوس .. وهذه العلاقة لا تتواجد بين الرؤساء الذين هم فى مستوى ادارى واحد .. والاستثناء على هذه القاعدة يحدث عند الأخذ بأسلوب السلطة الوظيفية ، وفى غير هذه الحالة لا يجوز أن تصدر أوامر من رئيس احدى الادارات الى أحد المرؤوسين فى ادارة أخرى .

(ب) أن الأمر ينبغي أن يصدر في حدود النشاط الذي يرتبط بتحقيق أهداف المشروع .

(ج) أن الأمر متى صدر ، فانه ينبغي على الرؤوسين تنفيذه ، أى أن إصداره يحمل معنى القدرة على تنفيذه بالقوة enforceable . ومن المعروف أن الإدارة هي القدرة على انجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . أى أن المديرين ينجزون الأعمال عن طريق غيرهم . . الأمر الذى يتحتم معه أن يملكوا سلطة الجزاء والعقاب . . وفى دول كثيرة تصل سلطة العقاب الى أقصاها . . أى الى الحد الذى يفقد معه الرؤوس وظيفته .

“The ultimate sanction is the loss of a job”.

(د) ان الأمر قد يصدر فى شكل عام a general form ، وتصدر الأوامر بهذا الشكل اذا ما كانت ظروف النشاط تتطلب ذلك ، كما هو الحال اذا ما كان للمشروع مديرين للبيعات مخصصين للمناطق المختلفة، فحيثذ يكون هؤلاء المديرين فى مناطق بعيدة عن المراكز الادارية ، وهذه المناطق البعيدة غالبا ما تكون لها ظروفها الخاصة التى ينبغي أخذها فى الاعتبار عند عقد صفقات البيع ، وعلى هذا الأساس . . فان الأمر الذى يصدر فى شكل عام ، ييسر لهؤلاء المديرين القيام بمهمتهم ، فى حدود النتائج التى تتفق مع الأهداف .

(هـ) قد يصدر الأمر أيضا فى شكل محدد specific order ومثل هذه الأوامر تصدر فى حالة اذا ما كان الرؤوسون فى وضع يفضلون معه الاشراف المباشر . . وأن تصدر اليهم الأوامر محددة مفصلة لكى يعملوا تماما وفق ما تتضمنه . . غير أننا نوجه النظر الى أن هذا الأسلوب اذا كان يرتضيه البعض ، فان هناك البعض الآخر الذى يتذمر من مثل

هذا الأسلوب ، ويصفه بأنه خاتق للملكة القدرة والخلق والابداع والابتكار فيهم •

(و) قد تصدر الأوامر كتابية أو شفوية written or oral ويتوقف شكل الاصدار على طبيعة العلاقة التي تسود بين الرئيس ومروؤسه ، فإذا كانت العلاقة بين الرئيس ومروؤسه تتسم بطابع التكرار والاستمرار ، ويغلب عليها مفهوم الثقة المتبادلة ، فحينئذ غالبا ما تصدر الأوامر شفويا •• غير أن الوضع في الشركات الكبيرة ، غالبا ما يحتم ضرورة اصدار الأوامر كتابية ، وذلك لأن الأمر يتعلق بانجاز الأعمال ، ويتطلب انجاز الأعمال بأعلى قدر من الكفاءة تفادى الغموض ، أو ما قد يحدث من ازدواج في السعى نحو تحقيق الأمر •• هذا بالإضافة الى أن بعض الأوامر تحتاج الى فترة طويلة في سبيل انجازها ، الأمر الذي ينبغي معه أن تكون مكتوبة حتى لا تضيع بعض معاملها من أذهان من ينفذونها ، وعندما يشكون من وضع معين ، يكون في امكانهم دائما الرجوع اليها •

(ز) أن الأوامر قد تصدر عامة وخاصة في نفس الوقت ، كما هو الحال اذا ما كلف رئيس مجلس الادارة ، أو المدير العام شخص معين بأداء مهمة معينة ، يتوقف أدائه لها على ضرورة اتصاله بـ مختلف الادارات ، وضرورة أن تيسر له هذه الادارات مهمته ، فحينئذ يصدر الرئيس الأعلى أمرا عاما الى جميع الادارات للتعريف بهذه المهمة ، وتيسير أمرها ، وكذلك يصدر أمرا خاصا الى الشخص المعين ، يكلفه بأداء هذه المهمة •

(ح) من الأهمية بمكان توقيت اصدار الأمر ، وتعتبر التنظيمات العسكرية من أكثر أنواع التنظيمات اهتماما واحتراما لهذه القاعدة ••

بينما الملاحظ في كثير من دوائر الأعمال عدم اهتمامها واحترامها لهذه القاعدة .. وقد يرجع السبب في ذلك الى تطبيقها سياسة داخلية ترى فيها الادارة أنه من الصالح العام عدم التوقيت ، الا أن هذا لا يمنع اطلاقاً من ضرورة القيام بمقتضيات التفسير للظروف والدوافع التي أملت تطبيق مثل هذه السياسة ، كما هو الحال اذا ما كان نشاط المشروع يعتمد على سروح الفرصة والفورية في انتهازها opportunism and immediacy فيما يتعلق بالشركات التي تأخذ بالتخطيط العلمي المتقدم ، فانها ملزمة بأن تتبع الخطوات التي تقرها الخطة في غاية من الدقة والصرامة ، وفي مثل هذه الحالة ينبغي اعطاء التوقيت العناية الكافية .

الأوامر .. وطبيعة العلاقات والسلطات

يتضمن التنظيم السليم ، لأي مشروع من المشروعات .. توضيح طبيعة العلاقات بين مختلف الوظائف والمستويات ، وهو ما يطلق عليه كما أوضحنا سابقاً ، اسم الهيكل التنظيمي حتى يفهم كل منهم دوره في نشاط المشروع ، وتوضح أمامه المعالم التي يسترشد بها في القيام بهذا الدور .. ويحسن أن يتم تنظيم المسؤوليات والعلاقات على الأسس الآتية (١٣) :

- (أ) وجود عضو مجلس ادارة مسئول أمام أعضاء مجلس الادارة ويطلق عليه اسم « الرئيس » في الشركات الأمريكية .
- (ب) اللامركزية في اصدار الأوامر الخاصة بتوزيع المسؤوليات .
- (ج) وضوح المسؤوليات ومدى ما يترتب عليها من روابط بين الرئيس والمدير العام ، وبين المدير العام والأقسام المختلفة .

(د) تحديد عدد التابعين لكل رئيس مسئول على أن يكون هذا العدد في أقل الحدود الممكنة لكي يتيسر الاشراف عليهم .

(هـ) تحقيق الترابط بين الأقسام الفنية دون الاخلال بخطوط المسؤولية في أقسام المنشأة .

فاذا تحددت المسؤولية الملقاة على عاتق كل من الرؤساء ، يجب تخويل كل منهم السلطة التي تمكنه من اصدار الأوامر ، وتسيير دفة العمل . . ومع هذا يجب أن يتم تصميم الهيكل التنظيمي على أسس مرنة تسمح بادخال تعديلات كلما تطلبت الظروف اجراءها .

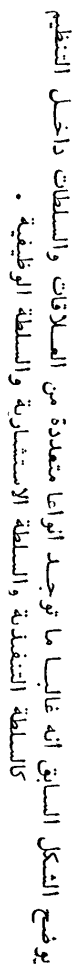
انواع العلاقات في التنظيم

تمثل العلاقات بين المسؤولين جزءا مهما في ادارة العمل ، وهي لا تكون بين ادارة وأخرى ، أو قسم وآخر عن طريق الرؤساء المسؤولين فحسب . . بل انها تتسع لأكثر من ذلك ، فقد توجد علاقات وظيفية بين الادارات والأقسام المختلفة ، تحقق التعاون فيما بينها على انجاز الأعمال بأعلى قدر من الكفاءة ، وتنفيذ السياسة العامة .

والتنظيم في صورته المثالية تنوزع بمقتضاه المسؤوليات على كافة المستويات .

فمجلس الادارة مثلا ، يقوم بتحديد الأهداف ورسم السياسة العامة ، وكيفية تنفيذ العمل في المشروع .

ويقوم عضو مجلس الادارة المنتدب أو الرئيس ، وهو مسئول أمام المجلس ، بتنفيذ هذه السياسة والعمل على تحقيقها ، ويليه عدد من المديرين والرؤساء يوكل لكل منهم الاشراف على وجه من مختلف



غالباً ما يسود في الهيكل التنظيمي للمنشآت الكبيرة أنواعاً متعددة من العلاقات والسلطات . . . كالسلطة التنفيذية ، وهي سلطة مباشرة من الرئيس على مؤسسيه ، وتنساب في تدرج هرمي ، وكما هو واضح في هذا الهيكل . . . تنساب السلطة من الرئيس الى نائب الرئيس ثم الى مديري ادارات البحوث والافراد والتسويق والمالية والانتاج . . . ومن مدير ادارة التسويق الى رؤساء المناطق ثم مشرفي الاجزاء . . . ومن مدير ادارة الانتاج الى رؤساء الاقسام ثم المشرفين .

اما السلطة الاستشارية فهي علاقة فنية بين الرئيس ومساعدوه من المستشارين ، وهذه العلاقة تنساب من أسفل الى أعلى ، حيث يرفع المستشارين بأرائهم الى الرئيس ليبت في الامور ، وكما هو واضح في الرسم فان الرئيس يحصل على الخدمة الاستشارية عن طريق لجنة العلاقات العامة ، ولجنة السياسات ، ولجنة التمويل ، والمجلس القانوني . . . وكذلك فان مدير ادارة التسويق يحصل على الخدمة الاستشارية من وكالة المخابرات ورئيس شئون الافراد .

اما السلطة الوظيفية ، فهي سلطة خاصة محددة ، كسلطة مدير ادارة الافراد فيما يتعلق بشئون الافراد ، وتحديد الاجراءات الملائمة لمعالجة المنازعات المعالية ، وهي غالباً ما تتمثل في الرقابة الوظيفية .

وفي الغالب عندما يتم التقسيم الاداري في الشركات على اساس المناطق ، فان المديرين والرؤساء يجمعون بين السلطة التنفيذية والسلطة الوظيفية .

أوجه نشاط المشروع ، ويتوقف عددهم قلة أو كثرة طبقا لحجم المشروع وأوجه النشاط اللازمة له .. ويتحمل بعض هؤلاء مسؤولية مباشرة في الإدارة .. ويتولى بعضهم وظائف ذات صبغة فنية خاصة .. ويتحمل في كلتا الحالتين كل منهم مسؤولية في تخطيط وتنظيم نشاط المشروع طبقا للوظيفة التي يتولى مسؤولياتها ، ويعاونهم من الناحية العملية مشرفون يتحملون من المسؤوليات ، وينحون من السلطات ، القدر الذى يمكنهم من النهوض بالأعباء الملقة على عاتقهم بكفاءة تامة .

ولا تخرج الأنظمة فى أى منشأة عن نوع من الأنواع الثلاثة الآتية :

- ١ - النظام التنفيذى أو العسكرى Line or Military Type
- ٢ - النظام الوظيفى Functional
- ٣ - النظام التنفيذى والاستشارى Line and Staff

ففى النظام الأول ، تكون المسؤولية مباشرة بمعنى أن الرؤوسين يتلقون الأوامر من فوقهم فى المستويات الادارية .

وفى النظام الثانى ، يتولى الفنيون أعباء الإدارة ، ويستعينون بالسلطات التى تقتضيهما وظائفهم باعتبارهم أقدر من غيرهم على فهم هذه الوظائف وتصريف أمورها .

والنظام الثالث يعتبر مزيجا من النظامين الوظيفى والتنفيذى .. فإن الإداريين فيه يستعينوا بالمتخصصين من الفنيين كمستشارين قبل البت فيما يعرض عليهم من الأمور .

ويتضمن التنظيم أنواعا مختلفة من العلاقات، تلخص فيما يلى (١٣٧) :

١ - العلاقات التنفيذية المباشرة Direct Executive Relations

وتتمثل فيما يكون بين الرئيس ومروؤسيه من الصلات المباشرة التي تتعلق بإدارة العمل وتنفيذه ، وقد يكون الرئيس مديرا عاما أو مديرا لوجه من أوجه النشاط ، أما مروؤسوه فهم رؤساء الأقسام والمشرفون .. وغير ذلك من تقسيمات تصل الى قاعدة البناء التنظيمي . والعلاقات في هذه الحالة تبدو في صورة سلطة الأوامر التي يصدرها المدير ، ويقوم بتنفيذها المروؤسون . وتستند العلاقة الى القاعدة العامة وهي سلطة الرئيس المباشر Direct Authority ويستطيع الرئيس بمقتضى هذه القاعدة أن يصدر الأوامر الى مروؤسيه على أن تكون هذه الأوامر في حدود اختصاصاته .

٢ - العلاقة بين المستويات الادارية الواحدة Lateral Relations

تتواجد هذه العلاقة بين المستويات الادارية الواحدة في المنشآت بين رئيسين أو أكثر في مستوى ادارى واحد ، ويكونون مسؤولين أمام رئيس أعلى واحد ، ويقع على عاتق كل رئيس منهم مسؤولية قسمه .. غير أن مقتضيات العمل وكفاءة الادارة تتطلب تعاون كل رئيس مع الآخر في ايجاد الحلول اللازمة للأمور التي ترتبط بها المصالح المتبادلة دون الرجوع الى الرئيس الأعلى المباشر .

٣ - العلاقة الوظيفية Functional Relations

وتتمثل هذه العلاقة فيما يقدمه الرؤساء المتخصصون من مقترحات ونصائح فنية الى المديرين والمشرفين على المشروع .. كما هو الحال في المشروعات الكبيرة التي تتميز بالقدرة على استخدام هؤلاء الفنيين .. ويقع على عاتق هؤلاء الرؤساء الفنيين مهمة التأكد من استكمال النواحي

الفنية فى المنشأة كلها والاطمئنان الى أنها بلغت دربة عالية من الكفاءة ، ويقع على عاتق هؤلاء الرؤساء الفئلين ثلاث مسئوليات :

الأولى - التعاون فى وضع سياسة الأقسام التى يرأسونها .

الثانية - تقديم النصائح لزملائهم من الرؤساء ومرؤوسيههم .

الثالثة - تحمل المسئولية أمام رئيسهم - وغالبا ما يكون المدير العام - عن الكفاءة الادارية لأوجه النشاط التى تدخل فى نطاق تخصصهم .

وواضح أن علاقة الرئيس الفنى بمرؤوسيه علاقة مباشرة ، وأن علاقته برئيسه كذلك علاقة مباشرة .. أما علاقته بمن يماثلونه من الرؤساء فهى علاقة غير مباشرة .

٤ - العلاقات الفنية Technical Relations

تعنى العلاقة الفنية ، العلاقة التى توجد بين الرئيس ومساعداه الخاص أو مساعديه للتشاور فى شئون تتصل بالعمل ، وهذه العلاقة لا توجد الا فى المستويات العليا للمنشأة حيث يحتاج المدير العام الى مستشار خاص ، وتنحصر مسئولية المستشار فى مساعدة المدير الذى يلحق به ، وغالبا ما تتحدد منذ البداية طبيعة المسائل التى يرجع المدير اليه فيها لأخذ استشارته ، فىكون طابعها عاما أو خاصا .. وعلى المستشار أن ينفذ التعليمات التى تصدر اليه من رئيسه وليس له الحق فى اصدار أى نوع من التعليمات أو الأوامر .. وغالبا لا يكون له من المرؤوسين سوى سكرتير ، واذا قضت الأوامر الصادرة اليه من رئيسه الاتصال بالأقسام المختلفة للمنظمة ، فىنبغى ألا تتعدى هذه الاتصالات حدود البحث والدراسة ، لأنه ليس له على هذه الأقسام أى نوع من السلطة سواء أكانت مباشرة أو وظيفية .

تعتبر اللجان من الوسائل التي تستعين بها الإدارة في أداء مهامها ، ويمكن القول أنه لا توجد وسيلة من وسائل الإدارة يتسع فيها المجال للأخذ والرد ، وتختلف عليها الآراء ، مثل وسيلة الاستعانة باللجان في الأعمال الإدارية ، اذ تبين من عديد من الدراسات أن بعض الشركات لا تؤمن بفكرتها ، وأن بعض علماء التنظيم والإدارة ، كالاستاذ ر. س. ديفز^(١٣٨) R.C. Davis يرى في اللجان أنها « نوع من التنظيم الاستشاري الممتاز ، وليس لها خصائص تنفيذية » .

"Distinct type of staff organization" having no "line characteristics."

بينما يغالى البعض الآخر في تحييد الأخذ بفكرتها Over do the idea

وقد تكون اللجان رسمية أو غير رسمية formal or informal وتعتبر اللجان رسمية اذا أنشئت كجزء من الهيكل التنظيمي الرسمي للمشروع ، وتحدد المهام التي تقوم بها ، وكذلك سلطاتها ، ويلاحظ أن معظم اللجان الدائمة التي توجد في مختلف المشروعات من هذا النوع .. أما اللجان غير الرسمية فهي تلك التي ليس لها مكان في الهيكل التنظيمي الرسمي للمنشأة ، وغالبا ما تشكل هذه اللجان بقصد الحصول على تفكير جماعي يتعلق بمشكلة معينة

"Group thinking on a particular problem".

وتتهم بعض الشركات وسيلة الاستعانة باللجان ، بأنها وسيلة غير مجدية .. فهي تسبب في تضيق الوقت ، وتعطيل العمل ، هذا فضلا عن أنها خائفة لقوة الابتكار ومقللة للشعور بالمسئولية ، كما وترى بعض

الشركات ، أن اللجان بدلا من أن تتخذ قرارات حاسمة وواضحة ، نراها تلجأ الى ايجاد أنصاف الحلول !..

غير أنه من جانب آخر ، نرى بعض الشركات تقرر أن اللجان تعتبر وسيلة فعالة لتنسيق وجهات النظر ، وذلك اذا أحسن تكوينها وتنظيمها وتوجيهها .. ويرى فيها الأستاذ و. هـ. نيومان W. H. Newman مجموعة من الأشخاص ، تشكل خصيصا من أجل أداء بعض الأعمال الادارية .

"Group of people specifically designated to perform some administrative act".

وهناك من يرى أن ضرورات العمل تقتضى تنظيم لقاءات بين المدير والرؤساء الذين يعملون تحت اشرافه .. ومن هذه الضرورة ، يرون أن اللجان تتيح الفرصة لمثل هذه اللقاءات ، ويرون أنها أفضل من اللقاءات الرسمية ، حيث أن اجتماعات اللجان غالبا ما يسودها الطابع غير الرسمي Informal meetings ، هذا فضلا عن أن وقت المدير ثمين .. ومقابلته للرؤساء واحدا بعد الآخر ، قد يكون فيها بعض المضیعة ، بينما لقاءه معهم مجتمعين فضلا عن اختصاره للوقت ، فإنه قد يسفر عن التقائهم مجتمعين ، التعرف على كثير من الأمور التي تمود بالصالح العام على المشروع .

وفيما يلي نورد بعض الاعتبارات التي نراها هامة وضرورية ، حتى يمكن للجان أن تحقق أهدافها .

١ - نطاق عمل اللجان :

تهتم اللجان بمناقشة الحقائق التي تتعلق بموضوع معين ، وتبادل فيه وجهات النظر Exchange views ، وينبغي حرصا على وقت اللجان

أن تقدم اليها كافة البيانات والمعلومات والاحصاءات التي تتطلبها ، وذلك حتى يتم تبادل وجهات النظر على أسس علمية تعتمد على الحقائق .. وبذلك تتمكن من أن تصل الى توصيات بناءة في الموضوع المعروض عليها .

كما وينبغي التأكد قبل تشكيل أى لجنة من اللجان ، أن هناك حاجة ضرورية الى انشائها ، وذلك لأنه في بعض الأحيان يوجد بالمشأة هيئات فنية تستطيع أن تقوم بالدراسات اللازمة ، وتقدم توصياتها .

وتعتبر اللجان عظيمة الأهمية لتحقيق الأغراض الآتية :

- (أ) تنسيق وجهات نظر الأعضاء ونشاطهم .
- (ب) تسهم في تقديم توصيات على أسس مدروسة للإدارة العامة ، والتي تستند الى هذه الدراسات عند اتخاذ القرار النهائي .
- (ج) يمكن الحصول عن طريق اللجان على آراء عدد كبير من الأشخاص الذين يتصفون بالكفاءة والقدرة .
- (د) تعتبر بعض الشركات وسيلة اللجان جزءا هاما في نظام الرقابة الذي يحكم شئونها .

٢ - حاجة اللجان الى هيئة مساعدة Auxiliary Agency

يتطلب حل المشاكل المعروضة على اللجان جمع كثير من البيانات والمعلومات ، واذا وكل الى أعضاء اللجان جمع هذه البيانات والمعلومات فإن ذلك يستغرق كثيرا من وقتهم ، هذا فضلا عن أنه قد لا يوجد بين أعضاء هذه اللجان من يحسن القيام بهذه المهمة . فيقع غالبا على عاتق

رؤساء اللجان وسكرتيرها مهمة القيام بهذه المهمة اذا سمح لهم وقتهم بذلك ، حيث أن لديهم تبعات أخرى تتطلبها مهام وظائفهم •

ولتجنب هذه الصعوبات تلجأ بعض الشركات الى تعيين موظف دائم للجنة تكون مهمته تدوين محاضر جلساتها كما ويقوم بجمع وتحليل المعلومات ، ويعين له بعض المساعدين اذا كان العمل كثيرا •

وهناك طريقة أخرى ، هي تخصيص ادارة فنية تعمل كهيئة متخصصة تقوم بجمع الاحصاءات والمعلومات والبيانات واستخلاص النتائج ثم التقدم الى اللجان بتوصياتها ، وترفع مع هذه التوصيات ملخصا لكل ما قامت به من جهود ، ويسكون على اللجنة بعد ذلك مناقشة هذه التوصيات واتخاذ قرار بشأنها •

وفي حالات أخرى كثيرا ما تقدم الأقسام المختصة كل ما لديها من بيانات ومعلومات وترفق معها وجهة نظرها بما تراه من مقترحات •

وتستخدم الطرق السابقة بقصد تيسير عمل اللجنة والحرص على وقت أعضائها من الضياع ، هذا فضلا عن أن ذلك يمكن اللجنة من السرعة في العمل ، وتركيز وقتها في المناقشات المفيدة التي تعين على اتخاذ أحكام القرارات •

٣ - تحديد الوظائف والمسؤوليات تحديدا واضحا :

Well defined functions, Responsibilities.

تعتبر اللجان جزءا لا يتجزأ من المنظمة ، وعلى ذلك فيجب أن يحدد التنظيم تحديدا واضحا كل ما يتعلق بمركزها الحقيقي ، وعلاقات اللجان بعضها ببعض ، وعلاقات اللجان بأجزاء الشركة الأخرى ، كما ويجب أيضا تحديد وظائف اللجان وأهدافها ، وحدود السلطة لكل منها،

مثل هذا التحديد والتوضيح له أهميته الخاصة ، نظرا لأنه كثيرا ما يحدث عند الاستعانة باللجان أن تحال عليها مشاكل كثيرة ، ويكون معظم هذه المشاكل بعيدا عن أغراضها •

وعلى هذا فإن تحديد وظائف اللجان ومسئولياتها تحديدا واضحا يضمن تركيز أعضاء اللجان لجهودهم في القيام بالأعمال التي أنشئت من أجلها •

٤ - حسن اختيار الأعضاء : Well Chosen Members

تختار المنشآت أعضاء اللجان بحيث يمثلوا وجهات نظر معينة ، غالبا ما تكون وجهة نظر أقسامهم ، وذلك لأن طبيعة عمل بعض اللجان تقتضى تمثيل وجهات نظر بعض الأقسام كما هو الحال في لجنة الانتاج اذ يتطلب الأمر فيها معرفة وجهة نظر أقسام المبيعات والبحوث والانتاج •

ويتطلب الأمر في بعض اللجان الأخرى اختيار أشخاص تتوافر لديهم قدرات وصفات معينة ، كـلجنة الرقابة مثلا ، فانها تتطلب أن يكون الأعضاء على جانب كبير من القدرة على التحليل ، والالمام بمواضيع كثيرة ، وعدم التشبث بفكرة معينة • هذه الصفات قد تكون أكثر أهمية لهذه اللجان من اشتراك الأقسام •

ويحسن غالبا أن يكون عدد أعضاء اللجان في أقل الحدود الممكنة ، فمثلا في حالة لجنة كلجنة الانتاج المذكورة آنفا يحسن أن لا يتعدى عدد أعضائها عن ثلاثة بالإضافة الى سكرتير اللجنة •

ولكن اذا كان غرض اللجنة هو التنسيق العام فيجب أن يكون ممثلا لكل من الأقسام الادارية والتنفيذية الرئيسية •

ويعين رئيس المجلس أعضاء هذه اللجان ، وليس بنا حاجة الى القول Needless to say بأن الأعضاء يجب أن يختاروا بعناية ، مع التقدير التام للأغراض التي أنشئت اللجان من أجلها .

• - العمل السريع الحاسم : Prompt Effective Action

ان الوسيلة التي تدار بها اللجان ، لها أثر هام على نجاحها ، وعلى وجه الخصوص اذا كانت اللجنة كبيرة كما هو الحال في بعض لجان التنسيق ، فان حسن تنظيمها ، وإدارة اجتماعاتها يكون من الاهمية بمكان . وينتخب رئيس هذه اللجان عادة ليس فقط على أساس وظيفته، بل أيضا على أساس قدرته على الاحتفاظ بالمناقشة في الموضوع Keep discussion relevant وقدرته على تلخيص الآراء، واستخلاص خير الأحكام من المناقشات .

ويتطلب العمل في اللجان ضرورة اعداد جدول أعمال قبل انعقاد جلساتها ، على أن يكون جدول الأعمال في متناول الأعضاء قبل الاجتماعات . واذا قدمت اقتراحات يعتقد أنها معقدة بعض الشيء ، أو اقتراحات فنية ، أو اقتراحات يثار عليها بعض الخلافات ، فيجب أن يرفق بجدول الأعمال مذكرات أو ملخصات توضح الفكر ، حتى يتاح للأعضاء فرصة الدراسة للامام والمعرفة والتحليل ، والحصول على وجهات نظر معاوينهم قبل حضور الاجتماع .

ويتيح اتباع هذه الطريقة الفرصة للأعضاء للتفكير في الموضوعات المطروحة عليهم والأدلاء بخير آرائهم فيها ، كما أن هذا الأسلوب يساعد على عدم تأجيل اللجان لحاجتها الى البيانات ، أو اتخاذ قرارات سريعة غير مدروسة في بعض الأحيان .

وفى بعض الحالات الروتينية التى تشير فيها حقائق الموضوع
 بوضوح الى احتمال اتخاذ قرار واحد One possible way of action
 فقد جرت العادة على أن يسرر الاقتراح على الأعضاء فى مكاتبتهم لأعضائه،
 وذلك دون الحاجة الى دعوة اللجنة للاجتماع • وتسمى هذه الطريقة فى
 الحياة العملية « بالموافقة بطريق المرور » •

اللجان العامة General Committees

هناك من يرى أن تنظيم الشركات الكبيرة يتطلب الاستعانة باللجان
 العامة الآتية :

١ - لجنة التنسيق : Co-ordination Committee

يوجد لكل شركة من الشركات مشاكلها الخاصة التى تتعلق بتنسيق
 مختلف أوجه نشاطها الإدارى والتنفيذى ، مما قد يؤدى الى وجود
 نقص فى التنسيق •• وهذا يؤدى الى القوضى وبعثرة الجهود ، وقيام
 كل ادارة من الادارات بعملها بصورة منفردة ، دون تفهم تام لاحتياجات
 وخطط ومشاكل الادارات الأخرى • فمثلا قد تنفذ إحدى الادارات
 الخطط الخاصة بإنتاج نوع جديد ، بينما تهمل التفاصيل الخاصة
 بتوزيعه وبيعه •

لذلك يستحسن ، بل يجب دائما قبل اتخاذ قرار نهائى فى أى
 اقتراح أو سياسة ، أن يتعرف رؤساء الادارات من مديرى الأقسام
 على النتيجة المحتملة لهذا القرار أو هذه السياسة على أقسامهم • وتعتبر
 لجان التنسيق خير وسيلة لتحقيق هذه الأغراض •

وتقوم لجنة التنسيق بالوظائف الآتية :

(أ) تعطى آفاقا واسعة من المعلومات ، ووجهات نظر متبا للمسؤولين وذلك فيما يتعلق بالمقترحات أو السياسات المزمع وض موضع البحث ، لتكون مرشدا للإدارة العليا عند اتخاذ قرارها . ه المقترحات والسياسات تشمل مسائل كثيرة منها ما قد يطرأ على نظم المرتبات والأجور من تغييرات ، كذلك السياسات التي تتعلق بالأفر وصلاحيه طرق الرقابة المقترحة .

(ب) مناقشة وتنسيق خطط الإدارة ، وسياساتها وأهدافها . يكون لدى جميع الرؤساء المسؤولين ومختلف الإدارات خطة رس واضحة وموحدة للعمل ، وتحدد لجنة التنسيق مقدما مواعيد وكما الاتساج ، والتغيرات المزمع اجرائها في نوعه ، كذلك التوسيعا الرئيسية في مختلف الإدارات ، ومدى نشاط المنافسين ، وتنتائج الميزان ووسائل زيادة الأرباح الصافية .

(ج) تقدير مدى الحاجة الى تغيير سياسات وطرق الرقابة الى ذلك من السياسات ذات الصبغة العامة ، مع عمل توصيات مناسر للإدارة العامة كلما تطلب الأمر ذلك .

(د) تزود كل عضو من الأعضاء بمشاكل الإدارات الأخرى وبذلك تتسع وجهات النظر وفرص التنسيق .

ويندرج في عضوية لجنة التنسيق رؤساء الأقسام الادا والتنفيذية ، حتى تكون جميع الأقسام الرئيسية ممثلة فيها ، وذلك ة لأن هذه اللجنة تعمل لصالح المنشأة بصفة عامة .

ونظرا لأهمية نطاق هذه اللجنة ، فانها تزود بسكرتير دائم سكرتير يعمل بعض الوقت ، تكون مهمته تذكير الأعضاء بموا.

اجتماعات اللجنة المنتظمة ، ومواعيد ارجاء الجلسات اذا ما طرأ ما يدعو الى ذلك .

٢ - لجنة المهايا والأجور : Wage and Salary Committee

من أهم المواضيع التي تهتم بها مختلف أنواع المنشآت موضوع المهايا والأجور وطريقة معالجتها ، ونحن نجد في الحياة العملية بعض الشركات تترك للرئيس المختص أمر تقدير الأجر أو زيادته استنادا للتوصيات التي ترفع اليه ممن يهمهم الأمر ، وذلك لأن الرئيس نادرا ما يعرف الشخص موضوع الأجر ، أو الظروف التي تؤيد عدالة زيادته .

من أجل ذلك تكون بعض الشركات لجانا لمعالجة موضوع المهايا والأجور ، ويندرج في عضوية هذه اللجان معظم رؤساء الأقسام ، وفي حالات قليلة يكون من أعضائها عضو مجلس الادارة المنتدب ، أو من ينوب عنه .

وسواء أخذت الشركات بمبدأ اللجان أم لم تأخذ ، فان هذه الطريقة لا تسلم من النقد ، ذلك أن هؤلاء الرؤساء قد لا يستعملون سلطاتهم كما ينبغي أن يكون ، وينبغي على الشركات أن تأخذ بما تتطلبه الادارة العملية من ضرورة تحليل الوظائف والأعمال وتقديرها وترتيبها في وضعها المناسب ، والمعتقد أنه يمكن معالجة موضوع الأجور والمهايا على أسس موحدة وعادلة .

وتقوم لجنة المهايا والأجور بالوظائف الآتية :

(١) اعادة النظر في سلم المرتبات والأجور طبقا لما قد يكون قد جد من ظروف تتطلب ذلك .

(ب) تقسيم الوظائف الجديدة وترتيبها بحيث تتلاءم مع نظام المرتبات والأجور القائم .

(ج) إعادة النظر في جميع الطلبات التي تتعلق بشئون الأفراد .

(د) إعادة النظر في معدلات المرتبات والأجور في كل قسم ، للتأكد من مطابقتها لجداول الشركة الأساسية .

(هـ) الموافقة على التغييرات في مرتبات الأفراد *Changes in individual salaries* وذلك في نطاق حدود معينة .

ويفضل دائما أن يكون عدد أعضاء مثل هذه اللجنة في أقل الحدود الممكنة وأن يرأسها مدير المنظمة نظرا لموقفه المحايد ، ومعرفته بوجهة نظر الشركة العامة ، والوظائف وقيمتها وأن يكون العضو الثاني المفيد في هذه اللجنة هو مدير المستخدمين نظرا لمعرفته بالموظفين ، والمهام بوجهة نظر الشركة العامة ، هذا فضلا عن سهولة حصوله على التقارير الخاصة بالموظفين . أما العضو الثالث والأخير فيجب أن يكون رئيس القسم أو الادارة التي ينظر في شئونها .

ويلاحظ أن اللجنة تمنح سلطات في نطاق حدود معينة تقرره ، وإذا حدث ولم تتفق اللجنة على رأى ما معروض عليها ، فيجب أن يعرض الأمر على سلطة أعلى لاتخاذ قرار بشأنه .

٣ - لجنة المخصصات : Appropriations Committee

يعتبر موضوع مراقبة المصروفات الرأسمالية وغيرها من المصروفات الضخمة من الموضوعات المهمة التي تكون فيها اللجان منتجة ، وتلجأ شركات كثيرة الى استخدام « ميزانية تقديرية » سنوية

للمصروفات الرأسمالية ، لتحديد المبلغ الاجمالي الذي تصرفه الشركة على التحسينات الأساسية الرأسمالية أثناء السنة ، مع بيان المبالغ الاجمالية الخاصة بكل ادارة من الادارات .

وقبل البدء في تنفيذ مشروع يعمل له تحليل كامل للتأكد من ضرورته ويعهد الى لجنة خاصة يطلق عليها لجنة المخصصات ، ومهمة هذه اللجنة اجراء تحليلات كاملة لأي مشروع قبل البدء في تنفيذه للتأكد من سلامته ، هذا بالإضافة الى مهمتها في الرقابة على هذه المشروعات .

وتقوم لجنة المخصصات بالوظائف الآتية :

(أ) تجميع مفردات الميزانية السنوية للمصروفات الرأسمالية وذلك من واقع ما تطلبه مختلف الأقسام من انشاءات حديثة وطبقا لتقديراتها ، وتقسيم المشروعات وترتيبها بحسب أهميتها ، وعرض الأمر على سلطة أعلى للموافقة عليها من حيث المبدأ .

(ب) اعادة النظر في الطلبات المقدمة من الادارات المختلفة لادراج مبالغ خاصة في الميزانية ، ويتطلب هذا تحليل كل مشروع تحليلا كاملا مع النظر بعين الاعتبار الى مدى الحاجة اليه .

(ج) الموافقة على ادراج طلبات التخصيص السليمة في الميزانية ، ما دامت هذه الطلبات في حدود السلطة المقررة للجنة وغالبا ما تخول الادارة العامة لهذه اللجنة سلطة ادراج بعض المشروعات في الميزانية اذا لم تعتمد قيمتها حدا معيناً .

(د) توصي بادراج بعض المشروعات التي لم تتضمنها الميزانية ، كذلك تقدم توصياتها للادارة العامة بشأن تنفيذ بعض المشروعات السليمة

التي تتطلب اعتمادات كبيرة ، ولا يكون في سلطة اللجنة ادراجها في مشروع الميزانية •

ولا يندرج في عضوية هذه اللجنة الا من تكون هناك حاجة ماسة الى رأيه ككبير المهندسين Chief Engineer نظرا لقدرته الفنية التي تمكنه من الحكم على مدى سلامة خطة الانشاءات المقترحة ، والخير المحاسب وذلك لمعرفة وجهة نظره فيما يتعلق بالناحية المالية والاقتصادية، وعلى الأخص معرفة مدى كفاية الأموال الموجودة لدى المنشأة لتنفيذ المشروعات المقترحة ، والوقت الملائم لتنفيذها •

كذلك يندرج في عضويتها مدير التنظيم والرقابة على التكاليف Director of organization and Cost-control وذلك للاتفاق بوجهة نظره فيما يتعلق بالحد من التكاليف وكذلك رئيس القسم المختص الذي يلزم وجوده لعرض خطته والتأكد من أن جميع العوامل قد أخذت في الاعتبار All factors are given consideration

ويمكن للجنة أن تستدعي آخرين لحضور اجتماعاتها اذا كان لرأيهم وزن كبير ، كاستدعائها مثلا لمدير البحوث •

ومما يدعم هذا الاجراء وجود هيئة تحليلية Analytical Agency يرأسها غالبا رئيس اللجنة نفسه ، ويكون على جانب كبير من الكفاية والدقة والقدرة على التحليل ، وتقوم هذه الهيئة التحليلية باعادة النظر في جميع المقترحات وتحليلها • وبذلك تيسر على اللجنة عملها ، اذ تسرشد بما تقدمه لها هذه الهيئة من بحوث وتحليلات •

٤ - لجان الانتاج : Products Committees

من الامور الضرورية في كل شركة ، الاهتمام بتنسيق وجهات نظر أقسام المبيعات والانتاج والبحوث ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتغيرات في نوع الانتاج Line of Products هذا بالإضافة الى تحرير الادارة العليا من ضرورة الموافقة على كل تغيير في الانتاج مهما كان هذا التغيير طفيفا . لذلك كان من المنطق وجود هيئة تتصف بالكفاية والقدرة ، وتأخذ على عاتقها تحليل وتبسيط نوع الانتاج Simplifying the line of products ، وتهدف هذه الهيئة من وراء ذلك الى أن تكون الشركة في مركز أقوى من ناحية المنافسة ، ومن ناحية القدرة على تحقيق الأرباح .

ويعتبر تكوين لجان للانتاج هو الحل المنطقي المعقول لسد جميع هذه الاحتياجات .

وتقوم لجان الانتاج بالوظائف الآتية :

(أ) تعتبر لجان الانتاج مسئولة عن اعادة النظر في نوع الانتاج وتحليله لاستبعاد الأحجام والمنتجات غير المربحة والبند عديمة النفع أو غير المنطقية .

(ب) تعيد النظر ، وتقوم باعداد البرامج والبحوث التي تستهدف الاحتفاظ بنوع المنتجات على صورة ملائمة لحاجة السوق .

(ج) العمل على اضافة منتجات جديدة الى نوع الانتاج والنظر في كل ما يتعلق بالعلاقات التجارية والعبوات والماركات المسجلة آخذة في الاعتبار تكاليف الانتاج واتجاهات السوق ، واحتمالات الربح والمنتجات المنافسة .

وغالبا ما يندرج في عضوية هذه اللجان ثلاثة أعضاء ، هم رؤساء أقسام البحوث Research ، والصنع Manufacturing والمبيعات Sales ويكون مدير البحوث عادة هو رئيس اللجنة .

وغالبا ما تعتبر سلطة اللجنة نهائية في حالة الموافقة الاجماعية للأعضاء الثلاثة .

٥ - لجنة الأفراد (الموظفين) : Personnel Committee

يترك اختيار وتعيين الموظف للوظائف الرئيسية في كثير من الشركات الأمريكية للمراحل التي تملك السلطة العليا في الادارة التنفيذية . فمثلا رؤساء العمال يجب أن يوافق على تعيينهم مدير المصنع ومراقب الآلات . وقد يكون الأخذ بمثل هذه الطريقة ذو أثر فعال اذا استخدمت الوسائل التي تؤكد تعيين المتفوقين من المرشحين .

ولكن المعتقد أن اتباع مثل هذه الطريقة ، غالبا ما يجعل مدير المصنع مثلا يقصر اهتمامه في الترشيح للوظيفة الخالية على عمال القسم الذي به المكان الخالي ، وقد يؤدي ذلك الى استبعاد أشخاص أكثر كفاية Better qualified يتطلعون الى هذه الوظيفة من الأقسام الأخرى .

كما وأن اتباع مثل هذه الطريقة قد يشوبها عيب آخر وهو احتمال صدور قرار التعيين متأثرا بالاعتبارات الشخصية القائمة على التحيز Prejudice .

من أجل ذلك لجأت كثير من الشركات الأمريكية الى انشاء هيئة محايدة Disinterested Agency يقع على عاتقها مهمة فحص طلبات المتقدمين والتعرف على مؤهلاتهم وكفاياتهم قبل اتخاذ اجراءات الاختيار والتعيين .

وتقوم لجنة الأفراد بالوظائف الآتية :

(أ) تستلم من الرئيس المختص ترشيحاته الأولية Preliminary Nominations وهي تشمل على أسماء الأشخاص الذين يعتقد أنهم صالحون للوظيفة الخالية .

(ب) تدرس بعناية مؤهلات وخبرات هؤلاء الأشخاص ، لتحديد ما اذا كانت تتوافر لديهم مطالب الوظيفة Requirements of the job

(ج) تقترح أشخاص آخرين أكثر كفاية اذا كان لديها مثل هؤلاء الأشخاص .

(د) تزود الرئيس المختص بأسماء المتقدمين الذين تنطبق عليهم المواصفات التي تؤهلهم للالتحاق بالوظيفة ، وعليه أن يجرى اختياره النهائي من بينهم .

(هـ) تقوم مقام الهيئة المحايدة في تقدير المؤهلات للمراكز الادارية والتنفيذية المهمة في الشركة .

وغالبا ما يندرج في عضوية هذه اللجنة ثلاثة أشخاص ، وهم مدير الأفراد الذي يرأس اللجنة ، وذلك لمعرفته بالأفراد ، ووجهة النظر العامة للشركة ، وسهولة حصوله على تقارير الأفراد وتحليلها . والعضو الثاني في اللجنة هو مدير الشركة نظرا لمعرفته الصحيحة لما تحتاج اليه الوظيفة من خبرة والمأم . والعضو الأخير هو رئيس القسم المختص الذي يهتم بالتعيين .

وتقتصر مهمة اللجنة على اصدار رأيها فيما يتعلق بمدى توافر

المؤهلات اللازمة فيمن يرغبون في الالتحاق واستبعاد أولئك الذين لا يصلحون . وفي مثل هذه الأحوال تكون هناك أسس سليمة يعمل على هديها رؤساء الأقسام الذين يملكون سلطة التعيين في حدود مرتبات معينة ، أما التعيينات التي فوق هذه الحدود فيلزم لاقرارها موافقة الادارة العامة .

٦ - لجنة المعاشات : Pension Committee

تكون بعض الشركات لجانا لأدارة خطط المعاشات ، وتقوم مثل هذه اللجان بالوظائف الآتية :

(أ) تفحص وتعيد النظر في جميع حالات المعاشات وجميع مكافآت الاستغناء ، وما تقدمه الشركة من منح ومساعدات .

(ب) اتخاذ قرار نهائي في جميع الحالات التي تعرض عليها وتقع في نطاق السياسات القائمة .

(ج) تعرض على اللجنة في بعض الأحيان حالات تعتبر جديدة بالنسبة اليها نظرا لعدم وجود حالات مماثلة ، وفي مثل هذه الأحوال يكون على اللجنة أن ترفع توصياتها في هذا الشأن للادارة العامة لتقرر ما تراه .

وغالبا ما يندرج في عضوية هذه اللجان ثلاثة أشخاص ، أحدهم مدير قسم المعاشات والمساعدات وهو الذي يرأس اللجنة ، وهو بحكم وظيفته يعاونه موظفوه الذين يحققون الحالات ويجمعون البيانات ، ويجرون التحليلات الأولية ، ثم يقدمون اليه التوصيات . والعضو الثاني هو مدير الأفراد (الموظفين) نظرا لمعرفته والمامه بسياسات الشركة

ووجهة نظرها • أما العضو الثالث فهو رئيس القسم أو الادارة المختصة التي يكون موظفها موضع الاهتمام •

ومما ييسر على هذه اللجنة القيام بعملها ، أن موظفي ادارة المعاشات والمساعدات يعاونون مدير ادارتهم ، ويقدمون اليه في الوقت المناسب البيانات والقوائم التي لديهم عن الموظفين الذين سيتقاعدون Employees eligible for retirement والحالات التي تكون في حاجة الى مساعدات •

وتعتبر قرارات اللجنة نهائية في الحالات التي تنطبق عليها السياسات الموضوعة القائمة • وبهذه الوسيلة تتحرر الادارة العليا من تفاصيل الحكم في كل حالة ، وتكتفى بالنظر فقط في الحالات التي لم يسبق عرضها عليها • وقد أوضحنا أنه في مثل هذه الحالات الأخيرة تعرض مقترحات اللجنة على الادارة العليا مرفقة بالتوصيات ، مع بيان يتضمن تحليلات شاملة لكل ما يتعلق بهذه الحالات فاذا أصدرت الادارة العليا قراراتها في هذا الشأن ، فان اللجنة بعد ذلك تهتدي بها اذا ما عرضت عليها حالات مماثلة في المستقبل •

اللجان الخاصة : Special Commoittees

تظهر في كثير من الأحيان حالات جديدة أو مواقف جديدة تتطلب آراء مجموعة من الأشخاص من المتخصصين ذوي القدرة والكفاءة • ففي مثل هذه الحالات يمكن تعيين لجان خاصة للنظر فيها ، على أن يراعى دائما أنه لا يدخل في نطاق عمل هذه اللجان جمع البيانات والتفاصيل التي تتعلق بهذه الحالات ، بل يجب أن يمهّد بذلك الى هيئة فنية "Staff agency" وتقدم هذه الهيئة الفنية الى اللجان جميع البيانات

والتفصيلات والتحليلات التي تيسر عملها واصدار ما تشاء من قرارات أو توصيات .

ويجب حل اللجان الخاصة بمجرد تحقيق أغراضها ، والذي يملك سلطة حلها هي الجهة التي أصدرت قرار تكوينها .

انتشار استخدام اللجان : The widespread use of committees

وقبل أن نختم بحثنا عن تنظيم اللجان ، والاستعانة بها كوسيلة من وسائل الإدارة ، يهنا أن نوضح أن هذه الوسيلة منتشرة على نطاق واسع في مختلف أوجه النشاط الانساني ، سواء أكان حكوميا ، أو صناعيا ، أو تجاريا ، أو عسكريا ، أو خيريا ، أو ثقافيا .. ان المنتبج لنشاط المجالس التشريعية في أى مجتمع من المجتمعات ، يجد فيها عددا كبيرا من اللجان الدائمة والخاصة ، والمنتبج لنشاط مجلس الوزراء يجد أن المجلس يقسم نفسه الى عديد من اللجان التي يتخصص كل منها في موضوع من الموضوعات .. وهكذا معظم التنظيمات التي تهتم بمختلف أوجه النشاط الانساني .

وتكوين اللجان يصل الى قمته في المنشآت التعليمية ، حيث تلجأ الكليات في الجامعات الكبيرة ، غير منها على الحرية الجامعية الى تكوين أعداد كبيرة من اللجان ، تستهدف من ورائها تطويق قوة المدير التقليدية، وقوة رؤساء الجامعات والعمداء .. وعلى هذا فانه يوجد في احدى الجامعات الكبيرة أكثر من ثلاثمائة لجنة دائمة تشارك في الإدارة ، أو تنصح فيما يتعلق برسم السياسات .. هذه اللجان تمتد من المجلس الأعلى للجامعة .. الى لجان الميزانية ، واللجان الرقابية والتنسيقية وشئون الخريجين ومصالح الجامعة ونظم الامتحانات .

وفيما يلي النص :

"In educational enterprises, the committee form reaches its ultimate when faculties of great universities, jealous of academic freedom and distrustful of the power of the manager, traditionally circumscribe the power of presidents and deans with a myriad of committees. Thus in one large university, more than three hundred standing committees share in the administration or advise on policy. Such committees range from the importance of the academic senate and the budget committees to committees on committees, coordinating committees, and committees on alumni records, university welfare, and maintenance of order in examinations".

وأخيرا ، فإن هناك تأكيد على ضرورة بذل الجهود لنجاح أعمال اللجان ، وأنه ينبغي دائما التساؤل .. هل التكاليف التي ستصرف على هذه اللجان ، تعادل الفوائد التي ستتحقق من وراء انشائها ؟ .. فمما لا شك فيه أن الهدف من انشاء اللجان ، هو تحقيق مكاسب عن طريق الخبرة والعمل الجماعي المنظم ، وأن مثل هذه المكاسب المتوقعة تحقيقها ، من المتعذر ادراكها عن طريق الجهد المنفرد لأحد الأشخاص .

إن هؤلاء الذين يتحملون مسؤولية تحقيق تنظيم كفاء ، ينبغي عليهم أن لا يفضوا أبصارهم عن الحقيقة التي تعني .. أنه يمكن تبرير انشاء اللجنة في حالة واحدة فقط .. هي : إذا ما كانت التكاليف التي تحملتها من أجل العمل الجماعي ، قد تحققت في مقابلها نتائج ملموسة ، وغير ملموسة .

وفيما يلي النص :

"Those who bear the responsibility for efficient organization must never overlook the fact that the committee can be justified only if the often considerable costs of group action are definitely offset by tangible and intangible benefits".

التنظيم غير الرسمي : Informal Organization

يقول « هايمان وهيلجرت » فيما يتعلق بالتنظيم غير الرسمي ما يلي : يتواجد التنظيم غير الرسمي حيث توجد اتصالات متكررة بين الأشخاص ، وذلك على الرغم من أن هذه الاتصالات التي تتم ، قد لا تستلزمها مقتضيات هيكل التنظيم الرسمي ، وهذه الاتصالات قد تتم بصورة عرضية وغير مقصودة من خلال أوجه النشاط المنظم ، أو قد تتبع من خلال عمل الأشخاص ، أو رغبتهم في أن تقبلهم الجماعة ، ويصبحون جزءا منها •

وفيما يلي النص :

“An Informal Organization exists where people are in frequent contact with each other, although their relationships are not necessitated by formal organizational structure. Their contacts may be accidental or incidental to organized activities, or they may develop from personal preferences or desires to be accepted and part of a group”.

ويرى جميع علماء التنظيم والادارة تقريبا ، ضرورة الاعتراف بتواجد التنظيمات غير الرسمية في مختلف المشروعات ، وهذا الاعتراف يستهدف بالدرجة الأولى بذل الجهود من أن تتوافق جهود هذه التنظيمات غير الرسمية ، مع جهود التنظيمات الرسمية ، وبذلك تزداد التنظيمات الرسمية قوة وقدرة وفاعلية •

وينبغي الاعتراف أن الهيكل التنظيمي الرسمي بما يمثله من تدرج للمستويات ، وتنظيم للسلطات ، ليس بالضرورة هو الذي يتم النشاط من خلاله وفقا للنظم والقواعد المعمولة • • فالحقيقة أن الانسان ككائن حي له ميوله ورغباته وقدراته ومشاعره واحساساته ، وهو يتفاعل مع

البيئة التي يتواجد ويعمل فيها ، ويكتسب منها مجموعة من العادات السلوكية التي قد لا تتفق بالضرورة مع دليل الهيكل الرسمي الذي يشرح مختلف الأوضاع داخل المنظمات ، ليرشد القوى العاملة على أن تسير في عملها بهدى من هذا الدليل الرسمي .

ومما لا شك فيه أن الانسان ككائن حي ، قد تكون له ميوله الخاصة ، ورغباته الخاصة ، وتطلعاته الخاصة ، وهو في سعيه نحو تحقيق هذا كله .. قد يجد أن الهيكل التنظيمي الرسمي بأوضاعه القائمة لا يحقق له ما يريد : وجينذ يستشعر أن هناك تناقضا بين أهدافه الخاصة ، وأهداف المشروع .. فيحدث في نفسه نوع من الصراع الداخلي ، هذا الصراع الداخلي يقوده الى التفكير في إيجاد حل يتفق مع صالحه الخاص .. حل تستقر معه شخصيته وتتوازن .. وهو في سعيه هذا قد يجد من يتفق معه في الرأي ، وذلك من خلال اتصالات العمل التي تتم والتي تحكمها مقتضيات العمل الوظيفي ..

كما وأن هناك فرصا للاتصالات غير الرسمية كثيرة ، كما هو الحال اذا ما كانت هناك فترات للراحة يتناول فيها الجميع شيئا من المشروبات ، أو وجبات خفيفة .. أو في ساعات الغذاء ، أو أثناء تجمعهم في الصباح للذهاب الى المصانع اذا كانت هذه المصانع بعيدة عن المدن وتيسر للعاملين فيها مهمة الانتقال .. وكذلك يرى البعض أن هناك فرصا أخرى متاحة في نطاق أوجه النشاط الرياضي الذي يمارسه المشروع ، فغالبا ما نجد في هذه الحالة أنواعا من الاتصالات تتم بين الرؤاسات على اختلاف وتدرج مستوياتها وبقية العاملين ، بحيث تتم هذه الاتصالات بعيدا عن الخط الرسمي للسلطة ، وفي جو ودي يسمح بإيجاد علاقات تتسم بطابع الود والصدقة ، الأمر الذي يسمح بإيجاد أنواع من التقارب ما كان يمكن أن تحدث وفقا لأساليب الاتصال الرسمية ..

هذه الاتصالات ، وما ينجم عنها من تقارب ،
غالباً ما تنتهي الى خلق علاقات شخصية قوية ، ثم
أيجاد نوع من الترابط بين أصحاب العلاقات داخل
التنظيم .. هذا النوع من العلاقات والترابط هو
ما نطلق عليه التنظيم غير الرسمي .

العلاقة بين التنظيم الرسمي ، والتنظيم غير الرسمي : Interrelationship of Formal and Informal Organization

يرى العالم « تشستر بارنارد » أن التنظيم الرسمي يسبق بالضرورة
التنظيم غير الرسمي ، وعلى هذا الأساس .. فإن التنظيم غير الرسمي ،
يحدث بعد فترة من انشاء التنظيم الرسمي .

Informal association necessarily precedes formal organization.

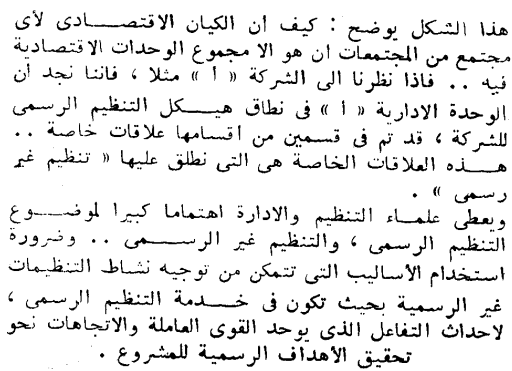
كما ويرى أنه شيئاً طبيعياً أن تخلق التنظيمات الرسمية ، تنظيمات
أخرى غير رسمية ، هذه التنظيمات الأخرى غير الرسمية يصعب تصورها ،
وتضمينها في الدليل التنظيمي ، لأنها تعتبر قواعد غير مكتوبة للسلوك

الانسانى Unwritten rules of organizational conduct

كما ويرى أنها تنبثق من الحاجة الى تعلم الأساليب التي تمكن الفرد من
الوصول الى ما قد يعرفه !.

The necessity for "learning the ropes".

والانسان في سعيه من أجل تحقيق بعض المفريات
التي تراوده ، قد يكون على استعداد لأن يلتقى مع
هؤلاء الذين يتصور أنهم قادرون على أن يساهموا في
تحقيق بعض رغباته أو طموحه وآماله .. ومن هنا نجد
حدوث مثل هذا الالتقاء الذي يتم على صور متعددة
فقد يتم على صورة راسية .. كان يلتقى من هم في
مستوى واحد مع رئيس أعلى لهم .. أو يتم على
صورة أفقية ، كان يلتقى اثنين أو أكثر من أفراد
القوى العاملة في نطاق مستواهم الإداري ، أيا كان



هذا الشكل يوضح : كيف ان الكيان الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات ان هو الامموجع الوحدات الاقتصادية فيه .. فاذا نظرنا الى الشركة « أ » مثلا ، فاننا نجد أن الوحدة الإدارية « أ » في نطاق هيكل التنظيم الرسمي للشركة ، قد تم في قسمين من اقسامها علاقات خاصة .. هذه العلاقات الخاصة هي التي تطلق عليها « تنظيم غير رسمي » .

ويعطى علماء التنظيم والإدارة اهتماما كبيرا لموضوع التنظيم الرسمي ، والتنظيم غير الرسمي .. وضرورة استخدام الأساليب التي تتمكن من توجيه نشاط التنظيمات غير الرسمية بحيث تكون في خدمة التنظيم الرسمي ، لاحداث التفاعل الذي يوحد القوى العاملة والاتجاهات نحو تحقيق الاهداف الرسمية للمشروع .

هذا المستوى ، أو قد يكون الالتقاء عشوائيا random وهذا قد يحدث نتيجة للمصادفات ، كالاتقاء في مباريات رياضية ، أو الاشتراك في عمل ترويحى ينبثق من نشاط القوى العاملة في المشروع .. الخ .

وقد يحدث في بعض التنظيمات أن ينبثق من بين القوى العاملة من يشتهر بقوة الشخصية ، والقدرة القيادية ، ويستطيع تجميع العاملين حوله ، وحينئذ ، تكون هناك قيادتان واضحتان ، القيادة الرسمية المعلنة .. والقيادة غير الرسمية الواضحة ، وغالبا ما تتعارض القيادتان ، الأمر الذى ينتج عنه وجود تنظيمات غير رسمية تعترف بالقيادة المنبثقة منها ، وذلك في نطاق التنظيم الرسمى ، الذى يعين الرئاسات في كل ادارة من الادارات .

وقد يحدث أن يقرب احد الرؤساء بعض الرؤوسين اليه ، ويستشيرهم في كثير من الأمور ، وغالبا ما يكون لهؤلاء الموظفين المقربين الحق في مقابلة الرئيس في أى وقت وفي أى لحظة ، بغض النظر عن الاجراءات التى يضعها الرئيس من أجل مقابلاته ، وهؤلاء يكون لهم تأثير قوى على ما قد يصدره الرئيس من قرارات ، ولذلك غالبا ما يدور بين القوى العاملة همس كثير من أن هؤلاء هم الرؤساء الحقيقيون .. ويطلقون عليهم « الرجال خلف العرش » !! ..

“The Men Behind the Throne”.

بعض مخاطر التنظيم غير الرسمى

Some Dangers of the Informal Organization

تبين لنا أن التنظيم غير الرسمى ، كثيرا ما ينشأ نتيجة لدوافع مصلحة تتعلق بالأفراد ، بل أن العالم « س . أرجيرس »^(١٣٩) C. Argyris يرى أن التنظيم غير الرسمى ينشأ نتيجة لوجود تناقض أساسى بين

متطلبات الشخصية الانسانية النامية ، وبين الخصائص التى على أساسها
تم تكوين التنظيم الرسمى .

والمعتقد انه اذا حدث التنظيم غير الرسمى ،
نتيجة لوجود مثل هذا التناقض ، فان الآثار المترتبة
عليه ، تكون فى غاية الخطورة على المشروع ، ذلك ان
مثل هذا التنظيم غير الرسمى قد يدين بشسار
« الفاية تبرر الوسيلة » .. ومن هنا ، يكون هناك
احتمال فى استخدام أساليب غير شريفة يترتب على
الاخذ بها الاضرار بالمشروع .. ولعل عالم التجارة
الذى تسوده المنافسة الشريفة وغير الشريفة ، كفى
بان يوضح لنا ، ان المنافسين غير الشرفاء على
استعداد لان ينفذوا الى داخل المشروع عن طريق
شراء بعض الأشخاص الأقوياء ، الذين يستطيعون
ان يجمعوا حولهم بقية العمال .. ثم استخدام بعض
المواقف الميئة ، وانتهازها لتحقيق اهدافهم فى
اضعاف المشروع ، لكى يخلو السوق امامهم ويحققوا
اهدافهم . ومن المعروف ان هذه الاهداف تتحقق
على حساب المشروع ، وجميع العمال ، ولا يهم
اصحاب الاهداف غير المشروعة ان ما حققوه قد تم
على حساب العائلات او اضعاف الاقتصاد القومى .

من هنا ينادى خبراء التنظيم والادارة ، بضرورة استخدام
الأساليب التى تمكن من الاعتراف بالتنظيمات غير الرسمية ، ووضعها فى
خدمة التنظيم الرسمى ، بحيث يتناسقان ويصبحان قوة دافعة تسير فى
اتجاه واحد .. هو تحقيق التماسك من أجل خدمة أهداف المشروع ..
ويقول « تشستر بارنادر » فى هذا الشأن .. « استخدام أساليب من
شأنها الحفاظ على شخصية الفرد ضد تأثيرات أساليب التنظيم الرسمى
التي تميل الى اضعاف وتحطيم شخصيته » .

"Means of maintaining the personality of the individual against certain effects of formal organizations which tend to disintegrate personality".

التنظيم المادى :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ونحن نتناول موضوع التنظيم ، أنه يتناول الجوانب المادية مع تناوله للنشاط الانسانى ، ونحن جميعا نذكر أن « هنرى فايول » أشار في مبادئه الادارية الى الترتيب الاجتماعى الذى يستهدف وضع الشخص اللائق فى المكان اللائق .. كما أشار أيضا الى الترتيب المادى ، الذى يستهدف تجنب ضياع المواد الأولية .. ولا يكفى فى تحقيق ذلك وضع كل شئ فى مكانه المخصص بشكل مرتب ، بل يجب أيضا أن يختار هذا المكان بعناية بحيث يمكن للمنشأة أن تزاوّل نشاطها بأعلى قدر ممكن من اليسر .. ومن هذا المنطق ، ينبغى لتحقيق التنظيم الأمثل فى المشروعات أن يتم تنظيم وتنسيق الموارد البشرية والمادية ، وحتى تلقى ضوءا على هذا الموضوع ، نوضح أنه عند تنظيم مصنع من المصانع ، فإنه مع القيام بمقتضيات تنظيم أوجه النشاط الانسانى ، فإنه يراعى أيضا تنظيم اداراته بحيث تيسر أداء العملية الصناعية بأعلى قدر من الكفاءة .. وفيما يلى نورد مثالا لتنظيم ادارات مصنع تقلا عن الأستاذ الكبير المرحوم « محمد كامل الحارونى »^(١٤٠) فى مؤلفه القيم بعنوان « التكاليف الصناعية وادارة المصانع » .

تصميم ادارات المصنع :

لتصميم ادارات المصنع يجب معرفة العناصر التى تتكون منها السلعة المراد صنعها .. فمعرفة هذه العناصر لا تحدد الادارات التى يتطلبها العمل فقط ، ولكنها ترشد أيضا الى مواقعها ومساحة كل منها

•• فالمواد المستعملة والعمليات الضرورية اللازمة لتحويلها الى سلعة مصنوعة هي أساس التصميم ، ومن أجل ذلك يجب تحليل كل سلعة الى عناصرها الأولية •

وصنع أية سلعة يتطلب عادة كثيرا من مادة معينة وقليل من مواد أخرى مختلفة •• فصناعة الآلات تحتاج الى قدر كبير من المعادن وقدر قليل من الجلود والأخشاب ونحوها •• وكذلك صناعة النسيج القطن تقوم على الأقطان ولكنها تحتاج الى مواد كيميائية أخرى •

وعند تحليل السلعة الى عناصرها الأولية ، يبحث أولو الأمر كل عنصر من تلك العناصر على حدة ، ليرى ما اذا كان الأحسن للمنشأة أن تشتريه جاهزا ، فلا تعد له الآلات الضرورية لصنعه ، أو تقوم هي بصنعه ، فتختار ما يلزم لذلك من الآلات •• ويدخل المصممون في تقديرهم المكان اللائق لوضعها •

فعدد الأقسام في المصنع متوقف على ما يتقرر إنتاجه داخليا من عناصر السلعة ، ومن أسباب تقرير ذلك :

١ - النوع : فقد تتطلب عملية الصنع أن يكون العنصر على درجة معينة من الجودة أو بطراز Design معين لا يتيسر الحصول عليه من الخارج •

٢ - المساحة : فقد تكون مساحة المصنع محدودة لا تتسع لقيام قسم لإنتاج عنصر بعينه ، أو قد يرى أولو الأمر أن من الأفضل للمنشأة أن تقام على تلك المساحة المحدودة أقسام أخرى أكثر فائدة وأعظم ربحا •

٣ - الكمية : فلكي يقوم قسم خاص بإنتاج العنصر داخليا ، يجب

أن تكون الكمية اللازمة من الضخامة بحيث تبرر المصروفات التي ينطلبها العمل ، الا اذا أريد أن يباع من هذا العنصر للغير ، وهذا أمر كثيرا ما يسبب اضطرابا في العمل لأسباب منها :

(أ) احتمال تضارب المواعيد المحددة التسليم للغير مع حاجة العمل .

(ب) احتمال عدم كفاية ما ينتج لسد الطلبات الخارجية وطلبات المصنع في نفس الوقت .

٤ - التكلفة : يكون شراء المادة من الغير أرخص من صنعها داخليا ، وذلك لتخصص الغير منذ أمد طويل وإنتاجها هناك على نطاق واسع لتغذية أسواق كبيرة .

٥ - الكفاية : فقد لا يتيسر للمنشأة استخدام الفنيين اللازمين لمباشرة صنع المادة موضع البحث .

٦ - نظام العمل : فقد يتطلب العمل إدارات وأقسام لا بد من وجودها لضمان الوصول الى نتائج طيبة من الناحيتين الفنية والاقتصادية .. ومن تلك الأقسام النظامية :

(أ) الفحص Inspection : فمما لا نزاع فيه الآن أن فحص ما يتم صنعه ضرورى للتأكد من قيام أقسام الإنتاج بإنتاجها كاملا .. ومما يلاحظ أن المصانع القديمة التي لم تعرف نظام الفحص من قبل عادت فاستخدمت هذا النظام وقدرت فوائده .
ومن المهم عند بحث هذا النظام معرفة ما اذا كان الفحص

سيتم أثناء العمل في أقسام الإنتاج نفسها ، أم أن كل ما ينتج
ينقل الى قسم خاص ليختبره الفاحصون .

(ب) المخازن : ويجب لتصميمها مراعاة اعتبارات كثيرة منها :

١ - ما اذا كانت المواد الخام ترد بكمية جزافية أم
أن المنشأة ستسير بخصوصها على نظام الحد الأدنى
والحد الأقصى Minimum and Maximum Basis
الأول يستلزم مساحة أكبر من النظام الثانى .

٢ - ما اذا كانت العناصر التى يتم صنعها تنقل الى « قسم
الفحص » فيتطلب الأمر بناء مخزن البضاعة تحت
التشغيل، أو يتم فحصها أثناء الصنع فى أقسامها وترسل
مباشرة بعد ذلك الى قسم المرحلة التالية للصنع فلا
يحتاج الأمر الى مخازن خاصة لها ، ولكن يحتاج الى
بعض وسائل للحفظ Storage Facilities .

٣ - اذا كانت العناصر التى يتم صنعها تجمع أولا فأول ،
أم أنها تخزن مبدئيا فى مخزن خاص بعد فحصها .

(ج) الأدوات والعدد الصغيرة Tools : تحتاج الأقسام المختلفة
باستمرار الى اصلاحات وتجديدات كثيرة ومتباينة يلزم
لاتمامها كثيرا من العدد والأدوات الصغيرة .. فلا بد عند
التصميم من معرفة ما اذا كانت المنشأة ترى أن الحصول
على هذه العدد يستلزم تخصيص قسم Tool Room لها أم لا .
فمن المصانع ما يفضل عدم انشاء قسم خاص لهذا الأمر ،

وأن يعهد بالصيانة الى المهندسين الموجودين .. ومنها ما يفضل شراء العدد من الخارج على أن تقوم شعبة خاصة بأعمال الصيانة والتجديد .. ولكن من المفضل لدى غالبية رجال الأعمال انشاء قسم خاص لهذا الغرض .

ومن هذا القبيل الأدوات الصغيرة Automatics التي يحتاج اليها اتمام العمل ، مثل المسامير وأدوات التشحيم Lubricators .. فقد ترى المنشآت تخصيص قسم لصنعها داخليا ان برر ذلك الكمية المطلوبة ونفقات الصنع ، وقد يدعو الى قيام هذا القسم خلاف ما تقدم الرغبة في الحصول على نوع أجود من المعروض في السوق حتى يزيد من بهاء السلعة وصقلها ، كما قد يدعو الى ذلك أيضا مضايقات سابقة من المنتجين سببها أن المنشأة تريد نوعا غير النوع المثلى Standard الذي ينتجه المنتجون عامة ، ولشدوذ مثل هذا الطلب يرجئه المنتجون حتى يعطوا ما لديهم من طابلات سابقة من النوع العادي .. وفي هذا تأخير لعمل المنشأة .

(د) الصقل Finish : ان مرحلة الصقل من أهم مراحل العمل ، اذ عليها يتوقف اعداد السلعة للبيع ، فلا بد من التفنن في تجميلها ، وهذه الخطوة قد تستتبع وجود عدة أقسام كل منها بناحية معينة .. ومن هذه الأقسام :

١ - الحفر Engraving : لاعداد حفر اسم المنشأة وبعض بيانات على السلعة ، على أنه اذا كان الجزء الذي يظهر عليه الحفر غير متغير ، فقد تفضل المنشأة أن تعهد بهذه العملية الى اخصائي في الخارج .

٢ - الفوارغ : وتصنع من الصفيح أو الخشب أو الورق
 .. أو غير ذلك .. وقد تعهد المنشأة بصنعها للخير في
 الخارج ان وجدت في ذلك توفيراً في التكلفة مع ضمان
 الجودة المطلوبة .

٣ - قسم التجارة : اذا كانت السلعة مما يجب وضعه في
 صندوق أنيق خاص ، فقد تنشئ المنشأة قسماً للتجارة
 لصنع هذه الصناديق بالرغم من أن صنعها في الخارج
 قد يكون أقل تكلفة لأسباب منها :

(أ) ان ما يصنع من الصناديق في الخارج كثيراً ما يتطلب
 بعد تسليمه إعادة دهنه وصقله ، مما يجعل مجمل
 تكلفته يزيد عما يتكلفه اذا تم صنعه في المصنع .

(ب) اذا كان الصندوق مما يجب أن يتوفر فيه ذوق
 معين وشكل معين غير مألوف ، فمن الخير أن
 يصنع تحت اشراف المنشأة نفسها ، وخصوصاً
 وأن من المعروف لدى علماء البيع أن الفوارغ والصقل
 من أكبر أسباب البيع *It is the Finish that does the Trick* ووجود قسم التجارة يدعو الى التفنن في
 كل ما تحتاجه السلعة من الأجزاء الخشبية .. فإذا كانت
 في حاجة الى يد كإبريق الشاي مثلاً ، أمكن الحصول
 على أيد تتناسب مع السلعة من حيث الدقة والمتانة
 وسلامة الذوق .

٤ - الطلاء : فإذا كانت السلعة مما يطلى وجب إنشاء قسم للطلاء

يزود بكل المخترعات الحديثة والأكفاء من العمال ، ويجب العناية عند تصميم هذا القسم وإداراته لأن من المعروف عنه أنه كثير التكلفة .

٥ - التنكيل : ومهمة هذا القسم كمهمة قسم الطلاء ، ويجب أن يعهد به الى اخصائي لأن عمليته تحتاج الى معلومات لا تتوفر لدى مديري المصانع عادة .

٦ - التجميع Assembling : تتكون السلعة من عناصر عديدة قد تصل الى العشرات والمئات ، فبعد انتاج أو شراء كل عنصر على حدة تجمع هذه العناصر لاعداد السلعة النهائية .

والتجميع على مرحلتين :

١ - تجميع عدة عناصر لتكوين « جزء Part » من أجزاء السلعة النهائية ، ويسمى بالتجميع الآلى Sub-assembling .

٢ - تجميع الأجزاء سالفة الذكر في (١) لتكون السلعة النهائية وتنشأ عادة في قسم خاص للتجميع يقسم فيه العمل الى أجزاء - تجميعات أولية - حتى يسهل بناء السلعة النهائية ، فلا بد من مراعاة كل هذا عند تصميم المصنع .

ادوات التنظيم واساليبه :

Tools and Techniques of Organization

لعل من الأهمية بمكان قبل أن نختم بحثنا عن العنصر السادس في التنظيم العلمى للمشروعات ، والذي أطلقنا عليه « اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال » أن نوضح أن هناك أدوات وأساليب متعددة يستخدمها خبراء التنظيم والادارة ، لتحقيق الفعالية والكفاءة في تنظيم المشروعات ، ومن أهم هذه الأدوات والأساليب ما يأتى :

(١) السجلات : Records

تؤدى السجلات خدمات متعددة لتحقيق أهداف المنشآت .. ويلاحظ أن مثل هذا المفهوم لم يكن سائدا لدى المديرين الممارسين الذين يتحملون مسئوليات تنظيمية من قبل .. وينبغى الاهتمام بحفظ السجلات ، لأنها فضلا عن أنها تعطينا صورة تاريخية لحياة المنشأة وتطورها ، إلا أنها تفيد أيضا عند أحداث تغييرات أساسية في التنظيم حيث ينتبع الخبراء التغييرات الأساسية التى حدثت فى الماضى ، وغالبا ما يرجعون الى فترة تتراوح مدتها من خمسة الى عشرة سنوات ، ويستفيدون من البيانات والاحصاءات المستخرجة من هذه السجلات فى معرفة الأخطاء وتتبع الأسباب التى أدت الى وقوعها .. كما تستفيد المنشآت من البيانات المستخرجة من هذه السجلات فى التحليل العلمى عند اجراء الدراسات المقارنة لمعرفة نتائج العمليات ، كالدراسات التى يجريها أعضاء مجلس الادارة عن نتائج العمليات السنوية مقارنة بالسنة السابقة ، أو لعدة سنوات سابقة غالبا ما يكون لفترة خمس سنوات .. وكذلك تفيد السجلات فى عقد مقارنات داخلية بين مختلف الادارات والأقسام .. الى غير ذلك من الوحدات التى قد تكون فى المشروع ، هذا بالإضافة الى الفوائد الارشادية والرقابية التى تؤديها ، كمعرفة

مدى تحقيق كل وحدة من الوحدات لمعدلات الانجاز المستهدفة ، وفقا للخطط السابق اعدادها ، كما وتستفيد المنشآت من البيانات المستخرجة من السجلات للأغراض التخطيطية .. كالتنبؤ ودراسة احتمالات المستقبل .. كما وتستفيد المنشأة من هذه السجلات لمعرفة مدى الكفايات المتاحة لديها من القوى العاملة ، والقدرة على شغل الوظائف القيادية من بينها .. الى غير ذلك من وسائل الاستخدام العلمى للسجلات .

ولعل من الأهمية بكان أن نوضح أيضا ، أن قوانين العالم تلزم فسا يتعلق بالنشاط التجارى ضرورة مسك المنشآت « لدفاتر منتظمة » تحدها القوانين وتعتبرها ضرورية وأساسية عند النظر فى الأمور التى تتعلق بعلاقة المشروع مع الدولة ، أو مراعاة المشروع لحقوق موظفيه وفقا لقوانين الدولة ولوائحها .

ويرى « مكفرلاند » فى النهاية ، ضرورة اجراء مراجعة دورية للسجلات عن طريق أحد الخبراء المتخصصين فى هذا الميدان ، الذى عليه أن يقرر صلاحية كل بند من البنود ، ومدلول علاقاتها .

"Finally, a periodic audit and review of forms and records should be made by someone thoroughly experienced in this field, who will question the validity and wisdom of each item and their interrelationships."

(ب) التقارير : Reports

تتضمن التقارير عادة بيانات مكتوبة بشكل خاص ، تتعلق بموضوع معين ، أو مشكلة معينة ، أو تحقيق معين ، ويمكن أن تكون هذه التقارير أيضا شفوية .

"Ordinarily, the term reports cannotes data centering on some

particular topic, problem, or investigation, presented in written form. Reports can be made orally also".

وكلا الشكلين من التقارير ، سواء أكانت تقارير مكتوبة ، أو تقارير شفوية ، تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمديرين ، الذين يريدون أن يتعرفوا على جوانب الضعف الذى قد يكون موجودا فى التنظيم .. ومن أجل ذلك تلجأ المنشآت الى تخصيص شخص معين على جانب كبير من القدرة والكفاءة للقيام بمهمة كتابة هذه التقارير ، بعد القيام بمقتضيات المراجعة أو البحوث التى ينبغى أن تجرى على فترات دورية منتظمة .

ويلاحظ أن كتابة التقارير تتم فى بعض المنشآت بصورة روتينية ، أو بحكم العادة by regulation or habit ، وليس نتيجة لاحتياجات فعلية تقتضى بذل الجهود فى صياغتها .. الأمر الذى يتطلب ضرورة مراجعة مثل هذه الأوضاع لاستبعاد بصفة دورية كتابة أى نوع من التقارير لا يوجد داع لكتابته .

ومما لا شك فيه أن التقارير اذا احسن اعدادها ، ثم صياغتها ، يمكن أن تحقق نتائج طيبة بالنسبة للمنشأة .. ومن أجل ذلك فإن علماء التنظيم والادارة اهتموا بالتقارير واسلوب صياغتها ، باعتبار انها احدى الوسائل الفعالة لتحقيق الاتصالات داخل المشروع .

Organization charts : (ج) الخرائط التنظيمية :

تعتبر الخرائط التنظيمية نوعا من السجلات ، فهى توضح العلاقات وفقا للتنظيم الرسمى ، والتبعات التى ينبغى أن تحملها المديرون .

"An organization chart is a type of records showing the formal

organizational relationships which executives intend should prevail"

والخرائط التنظيمية توضح مختلف الإدارات والأقسام والوحدات التي توجد في المشروع ، وكيفية الربط بين مختلف هذه الوحدات ، ونطاق السلطة الادارية ، وتوزيع مختلف أوجه النشاط على الإدارات المختلفة .. الخ .

ولعل من أهم المزايا التي ترتبط بحسن اعداد الخرائط التنظيمية ، التحديد الواضح للسلطات والمسئوليات ، الأمر الذي يسنع الاحتكاك والتضارب والازدواج ، هذا فضلا عن التهرب من المسئوليات عندما تستدعى الأمور التعرف على أوجه التقصير في المنشآت ، كما وتسهم هذه الخرائط في التعرف على نطاق الاشراف ، وهل يتم في حدود المعقول، أم أن هناك ضغط على بعض الرؤساء والمشرفين ، بينما لا يوجد ضغط على البعض الآخر ، الأمر الذي يساعد على تصحيح الانحراف بما يحقق كفاءة الأداء .. كما تعطى الخرائط التنظيمية صورة عن أوضاع المنشأة، بحيث يسكن اعتبارها وسيلة تعليمية تنفهم القوى الوظيفية عن طريقها على التنظيم الرسمي ، وتتعرف أيضا على وضعها بالنسبة للوظائف الأخرى في المشروع .

واذا كانت الخرائط التنظيمية لها مزاياها التي ذكرنا بعضها ، الا أن هناك من يرى أنها لا تعبر تماما عن حقيقة الأوضاع التي قد توجد في المنشأة ، كما هو الحال فيما يتعلق بالتنظيمات غير الرسمية التي توجد في نطاق التنظيم الرسمي للمشروع .. كما وأنها لا تستطيع أن تحدد بالضبط مقدار السلطات والمسئوليات في مختلف الوحدات ، هذا فضلا عن أن البعض يرى أن لها آثارا نفسية سيئة على هؤلاء الذين يظهرون على الخريطة التنظيمية في المستوى الأدنى .

(د) الدلائل التنظيمية Organizational manuals

اتضح لنا عند شرح مفهوم الخرائط التنظيمية أنها تعجز عن اعطاء وصف دقيق للجوانب التي تتضمنها هذه الخرائط ، الأمر الذي يعتبر على جانب كبير من الأهمية لتفهم حقيقة الأوضاع في أى تنظيم .. من أجل ذلك فإن المنشآت تعهد الى بعض المتخصصين لكي يقوموا بوضع دليل تنظيمي ، يرفق بالخريطة التنظيمية ، ويتضمن هذا الدليل شرحا تفصيليا للهيكل التنظيمي ، وتحليلا شاملا لمختلف الوظائف والمراكز الادارية .. وهذا الدليل يعتبر على جانب كبير من الأهمية في تحديد المعالم والنظم والاجراءات التي ينبغي على مختلف الإدارات أن تتبعها في أداء مختلف أوجه نشاطها .. وعلاقة كل إدارة من الإدارات بالأخرى ، والأسلوب الذي تتم به هذه العلاقات .. ونظرا لأن الدليل التنظيمي يوضح طبيعة الوظائف المختلفة ، والمواصفات اللازمة لكل منها ، فانه بذلك يساعد القوى الوظيفية المتطلعة لشغل الوظائف المختلفة ، الأعلى على أن تتدرب ولأهل نفسها لكي تشغل هذه الوظائف مستقبلا .. هذا فضلا عن أن هذا التوصيف يساعد على تحديد الأجر على قدر الجهد المبذول في كل إدارة من الإدارات .. وأيضاً بالنسبة للمشروع ككل .. وعلى وجه العموم ، فإن الشركات وجدت أن الدليل التنظيمي واسع الفائدة لتحقيق كفاءة اداراتها .

“Organization manuals are highly useful in running a company”.

وكما أوضحنا فإن الشركات تلجأ الى المتخصصين من أجل اعداد هذا الدليل ، الذي يأخذ منهم جهدا كبيرا ، اذ يتطلب اعداده ضرورة الاتصال بالقوى العاملة والتعرف منها رأسا على طبيعة عملها ، ومراجعة

ذلك مع الرؤساء المباشرين ، الى غير ذلك من المجهودات التى يتم عن طريقها التأكد من الحقائق التى تتضمنها الدليل التنظيمى .

(هـ) بيانات السياسات الادارية : Policy Statements

يرى بعض علماء التنظيم والادارة ، أن البيانات التى تتعلق بالسياسات الادارية ، لا يمكن النظر اليها على أنها أداة من الأدوات أو الأساليب التى تستخدم من أجل تحقيق كفاءة وفعالية التنظيم ، غير أن جميع علماء التنظيم والادارة ، يكاد يجمعون على أن البيانات التى تتعلق بالسياسات لها أثر ملحوظ على هيكل أى تنظيم .

"Policy statements have considerable bearing on the structure of an organization".

ولتوضيح أثر السياسات الادارية على التنظيم ، نعطي مثال للسياسة الادارية فى أحد المنشآت فيما يتعلق بسياسة استخدام الأفراد ، حيث تقرر الاحتفاظ بعدد الأشخاص ثابتا على قدر الامكان stable as possible .. فاذا حدث توسع فى المشروع ، وبالتالى النشاط الذى تؤديه القوى العاملة ، فانه اتباعا للسياسة المقررة فيما يتعلق بالأفراد ، فإن المنشأة لن تعين موظفين جدد .. ومعنى هذا أنه سيقع على عاتق الموظفين الحاليين عبء بذل مزيد من الجهد لمقابلة التوسع الذى يحدث .. وفى نفس الوقت ، فإن الموظفين اذا ووجهوا بانكماش فى نشاط المشروع ، فانهم لن يخشوا شيئا ، لأنه تطبيقا للسياسة الادارية المعلنة والتى تتعلق بالتوظيف ، فان الشركة لن تستغنى عن أحد منهم .

المبادئ الرئيسية للتنظيم : Major Principles of Organization

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك اجماع بين علماء التنظيم والادارة ، على وجود عدد من مبادئ التنظيم ، وأن هذه المبادئ تعتبر هاديا ومرشدا عند التطبيق ، وأن هذه المبادئ ، شأنها في ذلك شأن عناصر الادارة ، لم تصل بعد الى الدقة التي تمكن من صياغة نظرية متفق عليها مثلما هو قائم في العلوم الأخرى ، كالطبيعة والهندسة والفلك ، الى غير ذلك من العلوم .. انما هي بالدرجة الأولى أسس ومقاييس للتنظيم الجيد Criteria of good organization .. وفي ذلك بقول « ارويك » .. ان هي الا بداية .. بداية فقط لفلسفة^(١١) شاملة لمهام الادارة ، سواء في مجال دوائر الأعمال ، أو غير ذلك .

"A beginning, if only a beginning, of a comprehensive philosophy of the task of administration, whether in business or elsewhere".

وقد قامت جمعية الادارة الأمريكية بدراسة واسعة تتعلق بموضوع التنظيم ، نشرت نتائجها في عام ١٩٥٢ ، ونشرت أيضا في بحث نشره عالم الادارة « ارنست ديل » تحت عنوان « تخطيط وتطور الهيكل للمنشأة "Planning and Developing the Company Organization Structure". » وخلصت هذه الدراسة الى أن هناك تسعة مبادئ أو مقاييس مستخدمة ، وتكاد تكون هي التي عددها علماء الادارة البارزين السابق الاشارة اليهم في كثير من مواضيع هذا الكتاب ، وهم « بارنارد ، وفايول ، وتايلور ، ودنيسون Dennison ، وارويك .

ويمكن تلخيص المبادئ الرئيسية فيما يأتي :

١ - مبدأ وحدة الهدف : Principle of Unity of Objective

وبموجب هذا المبدأ ، فانه ينبغي على المنشأة ككل ، وعلى كل ادارة من اداراتها أو وحدة من وحداتها أن تسهم في تحقيق هذا الهدف .

٢ - مبدأ الكفاية : Principle of Efficiency

وبموجب هذا الهدف ، فانه ينبغي على المنشآت أن تحقق أهدافها بأقل قدر ممكن من التكاليف .

٣ - مبدأ نطاق الإدارة : Span of Management Principle

وبموجب هذا المبدأ ينبغي تحديد عدد الرؤوس لكل رئيس ، وأن يتم هذا التحديد وفقا لكفاءة المديرين وقدراتهم ، ووفقا للتقسيم الإداري الذي توجه مقتضيات التنظيم السليم .

٤ - مبدأ تدرج السلطات : The Scalar Principle

السلطة تعتبر دعامة أساسية لممارسة العملية الإدارية ، الأمر الذي يتحتم معه ضرورة توضيحها ، وبيان المركز الأعلى الذي يملكها ، ويستطيع عن طريقها أن ينسق بين أوجه النشاط المختلف الذي تحت إشرافه ، وكذلك الخط الذي تنساب من خلاله .

٥ - مبدأ المسئولية : Principle of Responsibility

بمقتضى هذا المبدأ ، يعتبر الرؤوس مسئولاً أمام رئيسه عن المهام التي توكل اليه . . . وكذلك لايجوز

الرئيس بأى حال من الأحوال أن يتهرب من مسؤولياته بحجة أنه فوض أحد مرؤوسيه فيها •

٦ - مبدأ تناسب السلطات مع المسؤوليات :
Principle of Parity of Authority and Responsibility

ينبغي تناسب السلطات مع المسؤوليات ، بمعنى أن السلطات التى تفوض لا ينبغي أن تكون أكثر من المسؤوليات التى ينبغي أدائها ، وكذلك لا ينبغي أن تكون السلطات المفوضة أقل منها •

٧ - مبدأ وحدة القيادة : Principle of Unity of Leadership

ومن مقتضى هذا المبدأ ، أن تتوافر صفات القيادة فى الرؤساء ، وأن لا يتلقى المرؤوس الأوامر أو التعليمات الا من قائد أو رئيس واحد •

٨ - مبدأ مستويات السلطة : The Authority-level Principle

ومن مقتضى هذا المبدأ أن توضح الحدود التى يمكن فيها لكل مستوى أن يتخذ قرارا معينا ، فاذا تطلب القرار فى نطاق هذا المستوى تعدى هذه الحدود ، فحينئذ يرفع القرار الى المستوى الأعلى لاتخاذ قرار فيه •

٩ - مبدأ تقسيم العمل : Principle of Division of Work

ينبغي انشاء هيكل تنظيمى للمنشأة ، بحيث يراعى فيه ، تقسيم الأعمال وتصنيفها بالأسلوب الذى يحقق أهداف المشروع بأعلى قدر من الكفاءة

١٠ - مبدأ تحديد الوظائف : Principle of Functional Definition

ينبغي تحديد الوظائف والأعمال تحديدا واضحا،
على أن يراعى عند هذا التحديد أوجه النشاط
والأعمال المتوقعة ، والسلطات التى تمنح ، وكذلك
علاقات السلطة بين مختلف الإدارات والمراكز
الأخرى .

١١ - مبدأ التوازن : Principle of Balance

ينبغي تحقيق التوازن داخل المشروعات ، كأن
يكون هناك توازن بين مركزية السلطة ولا مركزيتها
•• وتوازن فى أنظمة الضبط والرقابة التى تتعلق
بالإيرادات والمصروفات •• وتوازن بين السلطات
التنفيذية والسلطات الاستشارية •• الخ .

١٢ - مبدأ المرونة : Principle of Flexibility

وبموجب هذا المبدأ ، فإن المديرين عليهم أن
يعدوا أنفسهم لمقاومة التغيرات المحتملة التى قد تطرأ
نتيجة للظروف الاقتصادية والأوضاع العالمية ،
والتطورات التكنولوجية •• الأمر الذى يفرض
عليهم أن يقوموا بأحداث التغيرات المناسبة فى
التنظيم بما يقابل هذه التغيرات من أجل تحقيق
أهداف المشروع •• ويسر أمر تحقيق هذا ، أن
تكون هناك مرونة فى تصميم التنظيم .

١٣ - مبدأ الاستمرار : Principle of Continuity

بسبب هذا المبدأ ، ينبغي أن يكون واضحاً أن المشروع أنشئ لكي يبقى ويستمر وينمو . ومن أجل هذا ينبغي مراعاة ذلك فيما تقوم به المنشأة من برامج للتنمية الادارية تستهدف اعداد القوى العاملة لمختلف الوظائف القيادية التي ستتحمل تبعات المسؤولية في المستقبل . وينبغي أن يراعى في الاعداد الظروف البيئية التي يعمل فيها المشروع . وعلى وجه الخصوص مرونة التطور لمسايرة التغيرات التي قد تنشأ في عالم التجارة ، ودوائر الأعمال ، والأساليب الفنية والتكنولوجية . ان عدم مسايرة ذلك ، قد يترتب عليه جمود المشروع ، وبالتالي عدم مسيرته للنمشتات الأخرى المنافسة ، الأمر الذي قد يهدد بعدم استمراره .

١٤ - مبدأ تيسير مهام القيادة :

Principle of Leadership Facilitation

ينبغي تيسير مهمة القيادات ، لكي تؤدي دورها بأعلى قدر من الكفاءة ، ومن شأن ذلك مثلاً ، أن يمارس القائد وظائفه الادارية التي تتطلبها طبيعة مركزه القيادي على رؤوسيه ، غير أنه قد يعرقل من أدائه لهذه الوظائف أن تفوض سلطة استشارية ببعض هذه الوظائف في نطاق الاشراف الخاص بأحدى القيادات .. ينبغي احترام الهيكل التنظيمي

الذى تضعه المنشأة والذى توضح فيه المراكز القيادية ، وتسحبها من السلطات القدر الذى يسر أداء مهامها ، وأن تدعم باستمرار القيادات .. وهذا من شأنه أن يبرز ملكة الخلق والابداع والابتكار عندهم .. ويسهمون فى اسراع الخطى نحو تحقيق أهداف المشروعات . وبالتالى رخاءها ونموها .

ولعل خير ما نختم به هذا البحث ، أن نورد رأى عالم الادارة المشهور بيترف. دركر^(١٤٢) « حيث يقول :

« ان الهيكل التنظيمى الجيد ، لا يترتب عليه بالضرورة الاداء الجيد .. مثل الدستور الجيد ، فانه لا يضمن رؤساء جمهورية عظام .. أو القوانين الجيدة لا تنشئ مجتمع على مستوى أخلاقى عال » .

« غير أن الهيكل التنظيمى السئ يجعل ضربا من المستحيل امكان تحقيق أداء جيد ، حتى وان كان الشخص أو المدير على جانب كبير من القدرة » .

"Good organization structure does not by itself produce good performance — just as a good constitution does not guarantee great presidents, or good laws create moral society. But a poor organization structure makes good performance impossible, no matter how good the individual or managers may be".

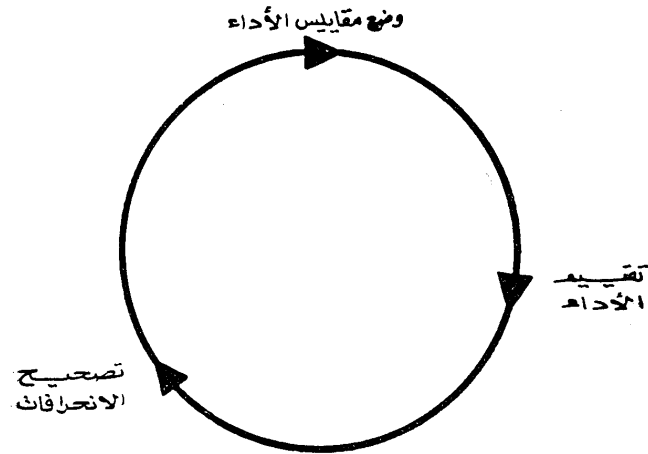
سابعا - استخدام وسائل فعالة للرقابة
Using Effective Control Divices

أوضحنا من قبل مفهوم الرقابة ، عندما تكلمنا عن الوظائف الادارية ، واعتبرنا الرقابة العنصر الخامس من عناصر العملية الادارية ، وأن الرقابة تعتبر إحدى الوظائف المتداخلة في نطاق العملية الادارية .. كما أوردنا بعض التعريفات عنها ، ثم ذكرنا أن البحوث والدراسات التي أجريت للتعرف على أساسيات عملية الرقابة ، أوضحت ضرورة وضع مقاييس للأداء .. ثم تقييم الأداء في ضوء المستويات المقررة ، ثم تصحيح الانحرافات •

وعند وضع خطط للرقابة ، ينبغي أن تتضمن العناصر الآتية :

- ١ - تحديد الهدف المراد تحقيقه •
 - ٢ - الاجراءات التي توضح .. كيف ، ومتى تنفذ الخطط ؟ • ومن المسئول عن تنفيذها ؟ •
 - ٣ - وضع مقاييس أو معايير للأداء •
 - ٤ - تقييم للأداء في ضوء المقاييس أو المعايير المقررة •
- وتستعين المنشآت بالكفاءات المتخصصة ، لتعاونها في وضع أساليب فعالة للرقابة ، لتأكد من خلالها أن يتم أداء الأعمال وفقا للخطط الموضوعة ، وبأعلى قدر من الكفاءة •

غير أن « ا. ف. ل. بريك^(١٤٣) E. F. L. Breck » يرى « أن المهارة في العملية الرقابية الادارية .. تكمن على الأرجح في ارشاد



الشكل السابق يوضح أساسيات الرقابة .. وهناك اجماع على أن الرقابة هي صورة خاصة من صور التداخل في المجال الإداري .. وهي ملازمة للمشروع حال تنظيمه .. وعند ادارته لتحقيق اغراضه ، وفي مراحله الختامية حين تتقرر التصفية .. والرقابة تستخدم على مختلف أوجه النشاط ، سواء اكان هذا النشاط يتعلق بالنقود ، أو اجراءات مكتبية ، أو حالات معنوية ، أو انتاج سلعى .. أو أى شيء آخر .. وانه مما ييسر مهمة الرقابة أن نضع مقاييس للأداء .. ثم تقييم الأداء في ضوء هذه المقاييس .. ثم تصحيح الانحرافات .

فريق العاملين والرقابة عليهم ، أكثر من اعتمادها على المعرفة المتخصصة للنظم والاجراءات » .

وفيما يلي النص :

"The skill in the process of executive control... probably lies more in the "guidance and supervision of the working team" than in expert knowledge of systems and procedures".

ويمكن القول أن جميع علماء التنظيم والادارة ينظرون الى الرقابة على أنها ذات أهداف ادارية ، وأن الرقابة وظيفة يؤديها جميع الرؤساء في شتى المواقع داخل الهيكل التنظيمي ، ابتداء من قاعدة البناء التنظيمي ، حتى قمة الهرم .. وعلى هذا الأساس فانها تدخل في نطاق المهام التي يقوم بها رؤساء العمال ، ورؤساء الأقسام ، والمديرين .. وعليهم جميعا أن يتأكدوا أن الانجاز قد تم وفقا للمعايير السابق تقريرها ، وعليهم أن يتعرفوا على مواطن الضعف والانحراف والعمل فورا على تصحيحها ، ووضع الأساليب لعدم وقوعها مستقبلا .. وأن الوسائل الفعالة للرقابة تشمل جميع أوجه نشاط المشروع .

متطلبات النظام الرقابي السليم

Requirements of An Adequate Control System

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن استخدام أساليب فعالة للرقابة تتطلب ضرورة وضع الخطط التي تيسر على المديرين القيام بمهامهم ، وحتى يمكن تحقيق ذلك ، فإن هناك متطلبات لا بد من توافرها .. ومنها ما يلي :

(١) طبيعة النشاط واحتياجاته

Nature and needs of the activity

مما لا شك فيه أن كل نشاط له طبيعته الخاصة التي يتميز بها ، وهو يختلف في ذلك عن غيره من النشاطات ، فمثلا النشاط الصناعي ، يختلف في طبيعته عن النشاط التجاري ، والنشاط التجاري يختلف في طبيعته عن نشاط المنشآت المالية وهكذا .. فإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي إذن مراعاة طبيعة نشاط المشروع عند وضع خطة الرقابة التي تتعلق به ، فخطة الرقابة التي توضع لمشروع صناعي ، لا تصلح بالضرورة لمشروع مالي ، الأمر الذي يحتم ضرورة مراعاة احتياجات كل مشروع عند وضع خطة الرقابة التي تتعلق به .. » وينبغي على المدير أن يكون يقظا عند تقريره للعوامل الاستراتيجية في خطته وعملياته التي تستهدف الرقابة ، وذلك ليتأكد من أن الأساليب المستخدمة تتلاءم معها .

“It is the task of the manager to be alert to the strategic factors in his plans and operations that call for control and to make sure that the techniques used are suited to them.

(ب) سرعة كشف الانحرافات Report deviations expeditiously

من المعروف أن المديرين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا بالنسبة للماضي ، وعلى هذا الأساس ، فإن أفضل نظام للرقابة يستخدمه المديرون هو ذلك الذي يستطيع كشف الانحرافات فور حدوثها ، وأفضل من ذلك ، أن تتمكن الرقابة من التنبؤ بالأخطاء المحتمل وقوعها ، وتعمل مسبقا على عدم وقوعها .. ان المحاسبة باعتبارها تهتم بتقييد العمليات في الدفاتر ، انما تسجل عملا قد تم فعلا ، أي أنه ينتسب الى الماضي .. فماذا يهم المدير اذن لو اكتشف في شهر مارس مثلا ، أن مبلغا ما قد

اختلس في شهر يناير! .. وهذا يوضح لنا السبب الذي من أجله تحتاج خطة الرقابة الى أسلوب يكشف أى انحراف فور وقوعه .

(ج) مرونة نظام الرقابة The control system must be flexible

ينبغي لأى نظام فعال للرقابة أن يتضمن عنصر المرونة ، وذلك حتى يمكن أن يقابل المتغيرات التى قد تطرأ ، وفى ذلك يقول « جويتز Goetz » .. قد يفشل برنامج يتضمن العديد من الخطط الادارية فى بعض الجوانب ، فينبغى على نظام الرقابة أن يكشف مثل هذه الأخطاء ، وأن يحتوى نظام الرقابة على العناصر المرنة الملائمة التى تحتفظ بالرقابة الادارية على العمليات ، وذلك على الرغم من وجود مثل هذه الأخطاء .

A complex program of managerial plans may fail in some particulars. The control system should report such failures and should contain sufficient elements of flexibility to maintain managerial control of operations despite such failures.

(د) ينبغي ان تعكس الرقابة الشكل التنظيمى

Controls must reflect organization pattern

نحن نعرف أن الشكل التنظيمى يوضح طبيعة العلاقات ، وتدرج السلطات ، ومختلف الأجزاء والوحدات ، وأن التنظيم الأمثل يحقق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط الانسانى والترتيب المادى ، وأن كل هذا ينبغي أن يتم فى اطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية مع مراعاة العامل الانسانى ، فينبغى اذن وجود نظام فعال للرقابة يعكس الشكل التنظيمى القائم ، ولعل خطة الرقابة على التكاليف تعتبر من أبرز الأمثلة فى هذا الخصوص ، اذ هناك من يرى ، أنه من

حسن الحظ ، أن محاسبى التكاليف قد اعترفوا فى الآونة الأخيرة بأهمية حسابات التكاليف بالنسبة للهيكل التنظيمى .

وفىما يلى النص :

"Fortunately, in recent years cost accountants have recognized the importance of relating cost data to organization structure".

(هـ) الرقابة ينبغى أن تكون اقتصادية

Controls must be economical

من القواعد المعروفة ، أن أى برنامج يوضع للرقابة ، ينبغى على الأقل أن يحقق من النتائج القدر الذى يتناسب مع التكاليف التى خصصت له . غير أن هذه القاعدة على سهولتها وبساطتها ، فإن المديرين غالبا ما يجدون أنفسهم عاجزين عن معرفة حقيقة الأساليب الرقابية التى قد تكون أكثر اقتصادا من غيرها ، بل انهم غالبا ما يجدون أنفسهم أمام نظم للرقابة وضعها غيرهم ، بحيث لا يعرفون الأسس التى اقتضت اختيار نظام الرقابة المعمول به ، وتكاليفه الفعلية .. وهناك من يقرر أن موضوع الوفرة هذا فيما يتعلق بأساليب الرقابة ، مسألة نسبية ، حيث أن المزايا تتراوح بقدر أهمية المشكلة ، وحجم المنشأة ، والمصاريف التى قد تتحملها المنشأة فى حالة عدم وجود رقابة ، ومدى ما يمكن أن يقدمه نظام للرقابة .

(و) يجب أن تكون الرقابة قابلة للفهم

Controls must be understandable

لعل من الأهمية بمكان ، أن تكون الرقابة قابلة للفهم من جانب المديرين ، حيث أنهم هم الذين سيستخدمونها ، والوظيفة الرقابية جزء من مهامهم الإدارية . ومن المعروف أن هناك تطور هائل فى العلوم الإدارية

والأدوات التي تستخدمها من أجل تحقيق أغراضها ، وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة .. وقد تبين من دراسات عديدة أجراها علماء التنظيم والادارة ، أن هناك من المديرين الممارسين ، وغيرهم لم يلاحقوا التطور العلمي الذي حدث ، ومن أجل ذلك فانهم يعجزون عن فهم بعض الأساليب الرقابية الادارية القائمة على أسس رياضية ، أو الخرائط التفصيلية ، والبيانات والملخصات لاحصائية .. ومما لا شك فيه أن نظاما للرقابة يوضع ولا يفهمه المدير المسئول عن تطبيقه ! .. مما لا شك فيه أن نظاما كهذا يكون غير فعال .

(ز) يجب ان تتضمن الرقابة اجراء التصحيح

Controls must assure corrective action

يرى علماء التنظيم والادارة ، أنه لا يكفي اطلاقا وجود نظام للرقابة ، يستطيع أن يتعرف على الأخطاء أو الانحرافات ، لأن نظام الرقابة الذي يقوم فقط بهذا الدور لا يكون قد أدى الا جانبا مهما نوعا ما من وظيفته .. انما ينبغي على نظام الرقابة السليم أن لا يكتفى فقط بالكشف عن الأخطاء .. انما عليه أيضا أن يتعرف على مكان حدوثها .. ومن هو المسئول عن وقوعها .. وما هي الأساليب أو الوسائل التي تتخذ لتصحيحها .

معايير استراتيجية الرقابة Standards for Strategic Control

أوضحنا أنه من العناصر الأساسية للرقابة ، انشاء معايير ، يمكن عن طريقها قياس الأداء الفعلي ، وتقدير درجة أدائه .. غير أنه يلاحظ في بعض الأعمال التي تتم في الأشكال البسيطة للمشروعات ، يمكن للمدير أن يراقب مختلف أوجه النشاط الذي يتم تحت اشرافه عن طريق الملاحظة observation .. هذا في الأشكال البسيطة للمشروعات

فماذا فيما يتعلق بالأشكال الأخرى الأكثر تعقيدا ؟.. مما لا شك فيه أنه يصعب فيها تحقيق الرقابة عن طريق الملاحظة .. ومن أجل هذا تعتبر المعايير عاملا أساسيا لتيسير مهمة المدير في القيام بهذه الوظيفة .. فاذا أضفنا الى ذلك ، أن نطاق اشراف المدير في المشروعات الكبيرة يصبح أكثر اتساعا ، فإن مثل هذا الوضع يفرض عليه أن يدقق في اختيار أحد النقاط التي يراها أكثر أهمية من غيرها من وجهة نظره . اذا تحققت على وجه مرض ، يفترض أن الأعمال تتم على أفضل وجه ممكن ، وعلى هذا الأساس يركز على هذه النقاط الخاصة certain points ويعطيها أهمية خاصة special attention .

ومما لا شك فيه ، أن المثالية في تحقيق الرقابة تتطلب ضرورة ايجاد مقاييس موضوعية objective standards ، وذلك حتى يمكن قياس الأداء على هديها ، خاصة وأنه من الصعوبة بمكان تقدير عمل انسان ما دون أن تلعب الاعتبارات الشخصية دورا في ذلك ، فهناك الكثير من المديرين الذين أخطأهم الحكم ، لأنهم استندوا على الجانب المظهرى للمرؤوسين في الحكم عليهم .. وعلى وجه الخصوص اذا كان هؤلاء يتسيزون بشخصية مسلية ومريحة pleasant personality ، ومن هنا ينبغي اختيار وسائل أخرى منها :

(أ) اختيار نقاط لتحقيق استراتيجية الرقابة

The selection of strategic control points

ينبغي على المدير أن يتخير بعض النقاط التي يراها من وجهة نظره أكثر أهمية ، لتحقيق وظيفته الرقابية ، هذه النقاط الأكثر أهمية ، هي التي نطلق عليها نقاط استراتيجية، ويسكن القول على وجه العموم أنه لا يمكن التأكد التام من النجاح في المهمة الرقابية اعتمادا على هذه النقاط ،

فالمدير قد ينجح أو يفشل في هذه المهمة ، وعلى المدير أن يسأل نفسه
بعض الأسئلة التي منها :

— ما هي أفضل المعايير التي تعكس أهداف إدارتي ؟

What will best reflect the goals of my department ?

— ما هي أفضل المعايير التي تستطيع أن أتعرف من خلالها أن هذه
الأهداف لم تتحقق ؟

What will best show me when these goals are not being met ?

— أي هذه المعايير يمكن أن يقيس الانحرافات غير العادية ؟

What will measure any abnormal deviations ?

— ما هي المعايير التي تعطيني البيانات التي توضح من المسؤول
في حالة إذا ما حدثت أخطاء ؟

What will give me information as to who is responsible if
failure occurs ?

— ماهي المعايير التي يمكن استخدامها ، بأقل تكلفة ممكنة ؟

What standards can be employed at the least cost ?

— أي المعايير أو الأنماط تكون المعلومات التي تتعلق بها جاهزة
دائماً ؟

For what standards is information readily available ?

ولعل هذه الأسئلة المتعددة ، توضح لنا أن اختيار
النقاط الاستراتيجية لتحقيق الرقابة ، ليس أمراً
سهلاً .. إنما هو في الحقيقة يعتبر أحد فنون الإدارة
الناشرة .

(ب) أنواع المعايير الاستراتيجية Types of strategic standards

هناك أنواعا متعددة للمعايير يمكن عن طريقها قياس درجة الأداء الفعال ، فالخطط العامة التي توضع ، والأغراض التي من أجلها تخطط برامج خاصة في المنشآت ، وكل سياسة من السياسات التي توضع . وكل اجراء من الاجراءات التي تتقرر . . كل هذه تعتبر مقاييس للأداء الفعلى . . والأداء المتوقع . . وهذه المقاييس تتضمن ما يلى :

- | | |
|----------------------|-------------------------------|
| Physical standards | ١ - مقاييس مادية |
| Cost standards | ٢ - مقاييس للتكاليف |
| Capital Standards | ٣ - مقاييس لرأس المال |
| Revenue standards | ٤ - مقاييس للإيرادات |
| Intangible standards | ٥ - مقاييس للحصيات والمعنويات |

والمقاييس المادية ، هى تلك المقاييس التى تتصل بأداء القياس غير النقدى nonmonetary measurement ، وهذه المقاييس شائعة على مستوى مرحلة التشغيل فى المنشآت ، حيث تستخدم المواد الخام materials ، وتستأجر العمالة labor ، وتقدم الخدمات services ويتم انتاج السلع .

والمقاييس التى تتعلق بالتكاليف ، تتضمن كل ما يتعلق بأوجه الانفاق النقدى الذى يتعلق بتنفيذ أى برنامج من البرامج ، أو أى عنصر من العناصر التى تحتويها هذه البرامج . . وهذه المقاييس شأنها فى ذلك شأن المقاييس المادية ، شائعة الاستخدام عند مرحلة التشغيل

operating level وتعتبر هذه المقاييس الى حد كبير الصلة بين القيم النقدية monetary values ، وتكاليف العمليات Costs of operations .

أما فيما يتعلق بالمقاييس التي توضع لرأس المال ، فهي متعددة ومتنوعة ، ومن وجهة النظر الواقعية ، فانها تمثل مقاييس لتكلفة .. حيث أنها تنبثق من تطبيق المقاييس النقدية على عناصر مادية .. ولكن نظرا لأن لها صلة برأس المال المستثمر في المشروع ، أكثر من اتصالها بتكاليف العمليات ، فانها من هذه الناحية تكون أكثر اتصالا بالميزانية balance sheet .. ويمكن وضعها في تصنيف مستقل للمعايير ، ولعل معيار نسب الأرباح الصافية return on investment ، أو عائد الاستثمار ratio of net profits يعتبر من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة ، وكذلك فيما يتعلق بالرقابة الشاملة .. كما وأن هناك مقاييس أخرى تتعلق بالميزانية نفسها ، كالنسب التي توضح العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، والأصول الثابتة الى الخصوم الثابتة ، والديون لمعدومة الى الذمم المستحقة ، والاستثمار الثابت الى الاستثمار الكلى .. الخ .

وبالمثل ، فإن المقاييس التي تتعلق بالايرادات ، توجد في كل مشروع من المشروعات ، وفقا لنوع نشاطه بأعداد كبيرة .. وهذه المعايير تنبع من صلة القيم النقدية بالمبيعات arise from attaching monetary values to sales .. فمثلا فيما يتعلق بخدمة نقل الركاب ، توضح معايير الايراد نسبة الايراد عن كل راكب ، محددة بمسافة من المسافات .. وفيما يتعلق بشركات إنتاج الحديد توضح معايير الايرادات نسبة الثمن لكل طن من أصناف الحديد الصلب المباعة ، ومتوسط البيع

بالسبة الى كل عميل ، والمبيعات لكل فرد بالنسبة الى منطقة سوقية محددة .. وهكذا ..

وقد تكون أصعب المقاييس على الفهم ، تلك التى لا تخضع للقياس العددي ، سواء فيما يتعلق بجوانبه المادية أو التقدية .. وفى مثل هذه الحالة تكون المشكلة أكثر وضوحا عند ممارسة الرقابة الادارية .. فما هى المعايير التى يستند اليها المدير مثلا لقياس درجة كفاءة وكيل المشتريات فى أحد الفروع .. أو مدير المستخدمين .. أو مدى استجابة برامج الاعلان لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة للمشروع ؟ .. الى غير ذلك من الأمور التى توضح صعوبة وضع مقاييس فى مثل هذه الأحوال .

أما فيما يتعلق بالمقاييس الخاصة بالحسيات والمعنويات ، فقد يكون هناك سبب هام ، ومما لا شك فيه أنه أهم الأسباب .. هذا السبب يكمن حيث تكون العلاقات الانسانية هى العنصر الغالب فى الأداء .

"Where human relationships are the dominant factor in performance".

حيث أن عنصر العلاقات الانسانية الذى يسود ، يكون فوق أساسيات مستويات التشغيل above the basic operating levels
وحينئذ توجد مشكلة تقدير .. فالفهوم الحقيقى لكلمة جيد good أو فعال effective ، أو كفء efficient .. أن مثل هذه الكلمات تعتبر معانيها معقدة الى حد كبير extraordinarily complex
غير أن هذا لا يمنع من اقرار أن هناك الكثير من الجهود التى بذلها علماء علم النفس والاجتماع ، وغيرهم من أجل التعرف على حقيقة الميول والرغبات والاستعدادات والقدرات ودرجة الذكاء .. الى غير ذلك ،

«لا أنه رغما عن كل ذلك ، ينبغي أن تظل مقاييس الحكم فيما يتعلق بالحسيات والمعنويات قائمة على حصيلة التقديرات الشخصية conclusions of considered judgments ، أو حتى محض التفكير والاحساس الشخصي trial and error . sheer hunch

الميزانية كأداة للرقابة The Budget As A Control Device

تعتبر الميزانية من أوسع الأدوات انتشارا لتحقيق الرقابة الادارية الفعالة .. بل ان البعض يفترض « أن التخطيط للميزانيات هو أداة بقصد تحقيق الرقابة » .

Budgetting is the device for accomplishing control

كما وتعتبر الميزانية أساسا بما تتضمنه من أرقام نوعية معينة ، عن مجموعة الخطط التي وضعت من أجل فترة زمنية معينة في المستقبل .. وعلى هذا فإن الميزانيات تعتبر بيانات عن نتائج متوقعة .

"Budgetting is essentially the formulation of plans for a given period in the future in specific numerical terms. As such, budgets are statements of anticipated results".

وقد توضع الميزانيات بصور متعددة ، لكي تخدم أهدافا معينة ، كالميزانية المالية التي توضع بقصد خدمة الجوانب المالية ، كالايرادات والمصروفات ، وكل ما يتعلق بالجوانب الرأسمالية .. وقد توضع بصورة غير مالية كما هو الحال فيما يتعلق بالميزانيات الخاصة بساعات العمل المباشرة direct-labor-hours ، أو الميزانيات التي تتعلق بالمواد الخام ، أو الميزانيات التي تتعلق بحجم المبيعات ، أو الميزانيات التي تتعلق بوحدات الانتاج .

الهدف من الميزانية التخطيطية The Purpose of Budgeting

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن عملية التخطيط لكل جزئية من أجزاء الهيكل التنظيمى للمشروع . ثم تقسيم هذه الخطط وفقا للتقسيمات الادارية التى يطبقها المشروع ، ثم تجميع كل هذه الخطط المترجمة بأرقام تتعلق بكل جزئية فى ميزانية موحدة . . كل هذا يحتق التوافق والانسجام بين أجزاء المشروع ككل فى نطاق الهيكل التنظيمى . . ويرى البعض أن ترجمة الخطط الى أرقام محددة من شأنه حتما أن يوجد نوعا من النظام ، ما كان يمكن أن يوجد بغير هذا الأسلوب .

"The very process of reducing plans to definite numbers forces a kind of orderliness that might not otherwise occur".

وترجمة خطط الميزانية الى أرقام ، تجعل الرؤيا واضحة أمام المدير ، اذ أنه يعرف المقدار المخصص لكل بند ، ومن الذى يقع فى نطاق سلطاته مهمة الصرف ، وفيما ستصرف المبالغ ، وما هى المصروفات ، وما هى الإيرادات ، وما هى المكونات المادية للمدخلات والمخرجات physical input or output . . . وبمثل هذه الخطة الواضحة المفصلة الدقيقة يمكن للمدير أن يبذل جهده نحو تنفيذها . وإذا كان على يقين من دقتها وصدقها ، فإن هذا يعطيه حرية واسعة فى ممارسة حقه فى تفويض السلطة، بالقدر الذى تتسع له مقدرة معاونيه فى العمل، وفى حدود الاحتياجات التى تقررها الميزانية . . وبذلك تصبح الميزانية بما تحويه من خطط وأرقام ومقاييس أداة فعالة لتحقيق الرقابة الادارية .

انواع الميزانيات Types of Budgets

بما أن الميزانية تعتبر أداة من أدوات الرقابة ، وذلك نتيجة للخطط الفرعية والكلية التي تترجم الى أرقام ، فانها من هذا المنطلق تنقسم الى عدة أنواع ، وفيما يلي نوضح الأنواع الرئيسية منها :

١ - ميزانيات الإيرادات والمصروفات

Expense and Revenue Budgets

تعتبر ميزانية الإيرادات والمصروفات من أكثر الأنواع انتشارا في مختلف المشروعات حيث أنها تعبر في صورة نقدية عن مصادر الإيراد ، ومختلف أوجه الاتفاق .. ولعل أهم هذه الميزانيات ، ميزانية المبيعات ، اذ أنها تعبر تفصيلا عن وجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بالتنبؤ عن رقم المبيعات .. وبما أن المبيعات تعتبر حجر الأساس في التخطيط لكل المشروع ، فإن ميزانية المبيعات تعتبر الدعامة الأساسية للرقابة التخطيطية. "The sales budget is the foundation of the company's budgetary control program".

وبالرغم من وجود احتمال لمصادر أخرى من الإيرادات ، كالأيرادات التي تتحقق من الإيجارات ، أو غير ذلك من المصادر .. الا أن إيرادات المبيعات وخدماتها ، تشكل الدخل الأساسي لمقابلة كافة الاحتياجات .

٢ - الميزانيات الانتاجية ، والمادية ، وتخصيص المساحات المكانية ، والزمنية :

Time, Space, Material. and Product Budgets

يلاحظ في ميزانيات العديد من دوائر الأعمال ، أنها تعد الميزانيات المادية للتشغيل على صورة أفضل من الميزانيات النقدية التي تعدها لنفس السبب .. وعلى الرغم من أن ميزانيات التشغيل المادية تترجم الى بيانات نقدية ، الا أن هذه البيانات والبنود التي تحويها ، يأتي عليها

فترة زمنية ، وفقا للتخطيط المد تترجم فيها هذه البيانات الى ماديات ،
 وحينئذ تبرز الأهمية التخطيطية والرقابية للاعداد الممتاز لميزانية التشغيل
 على أسس مادية .. ومن الميزانيات الشائعة الاستخدام في هذا المجال
 مثلا ، الميزانيات التي توضع من أجل ساعات العمل المباشرة budgets
 for direct-labor-hours وميزانيات عدد ساعات تشغيل الآلات
 machine-hours ، وميزانيات وحدات المواد الخام units of
 materials ، وميزانيات تخصيص المساحات المكانية والتي تخصص
 في الخارج بالأقدام المربعة square feet of space allocated
 وميزانيات الوحدات المنتجة units produced .. ويلاحظ أنه في معظم
 الشركات التي تضع ميزانية لوحدة الانتاج الكلى ، اشتراك الادارات
 التي ترتبط بوظيفة الانتاج في وضع هذه الميزانية بالقدر الذي تسهم به
 في الانتاج النهائي .. أما فيما يتعلق بميزانية القوى العاملة ، فانه يعتبر
 شيئا مألوفاً تقديرها اما بساعات العمل ، أو أيام عمل الانسان
 man-days ، أو بأنواع قوة العمل المطلوبة types of manpower
 required .

٢ - ميزانيات المصروف الرأسمالى

Capital Expenditure. Budgets

تعتبر ميزانيات المصروف الرأسمالى من الميزانيات الهامة في مختلف
 المشروعات ، حيث أنها تحدد بدقة نوعية المصروف الرأسمالى .. فهذه
 الرأسمالية مثلا تحدد القدر من الانفاق الذى سيخصص للمصنع ،
 وللآلات ، وللعدد ، وجرى المخزون السلعى .. الى غير ذلك من البنود
 التى تتطلب ضرورة تخصيص اعتمادات خاصة بها .. وهذه الميزانيات ،
 سواء أكانت معدة للمدى القريب أو البعيد ، تحتاج الى دقة ومهارة غير

عادية unusual skill and care ، حيث أنها تحدد بالضبط خطط المصروفات لايرادات المشروع .. وبما أن الموارد الرأسمالية تعتبر في الغالب احدى العوامل الهامة في المشروعات ، ونظرا لأن الاستثمار في الآلات والعدد يستمر الى فترة طويلة بحيث يأتى وقت معين ينبغي معه استبدال هذه الآلات والعدد بغيرها ، حيث أنها تكون في هذه الفترة الزمنية قد استهلكت ، فالأمر اذن يتطلب ضرورة مراعاة احتياجات المستقبل عند وضع ميزانية المصروف الرأسمالى .. وهناك من يرى أنه نظرا لأهمية هذه الميزانيات ، فانه « حتى كبار المديرين في الشركات ، الذين يشعرون أنه في امكانهم غض النظر عن الميزانيات كأدوات للرقابة على العمليات ، نادرا ما نراهم يخاطرون بعدم وجود أى نوع من الميزانيات التخطيطية التى تتعلق بالمصروفات الرأسمالية » .

"Even the top managers of a company who feel that budgets can be disregarded as instruments of control over operations can seldom risk not having some kind of budgeting of capital expenditures".

٤ - الميزانيات النقدية Cash Budgets

تعتبر الميزانيات النقدية ببساطة عن التنبؤ بالمقبوضات النقدية cash receipts والمدفوعات التى ستم .. وسواء سمينا هذا الوضع بميزانية ، أو غير ميزانية .. الا أنه يمكن القول أنه الأداة الوحيدة الهامة ذات الفاعلية فى الرقابة على المشروع

"The most important and effective single tool in control of a business".

ومن بين الأسباب التى توضح أهمية الميزانيات النقدية ، أنها تأخذ فى اعتبارها ما يكون على المشروع من التزامات ، وتحديد هذه المواعيد، ثم العمل على الوفاء بهذه الالتزامات فى حينها ، ومثل هذا الاجراء

يعتبر من أهم مقومات استمرار المشروع في أدائه لأعماله ، في إطار من ثقة المتعاقدين والمتعاملين معه .. كما ونوجه النظر الى أن المشروع لا يستفيد شيئاً ، اذا أظهرت حساباته الختامية أنه يربح .. وعند التحليل يتبين أن معظم هذا الربح ناتج عن تقويم المخزون السلمى ، الأمر الذى ينعكس أثره على السيولة النقدية فى المشروع .. كما وأن الميزانية النقدية تجعل فى الامكان ، فى حالة تحقيق أرباح، ووجود أموال زائدة ، تجعل فى الامكان استثمارها فى مجالات من النشاط تعود بعائد على المشروع .

٥ - ميزانيات المراكز المالية Balance Sheet Budgets

تمثل ميزانية المراكز المالية ، التنبؤ بمستقبل المراكز المالية بالنسبة لأصول المشروع وخصومه فى فترة معينة ، وكذلك حسابات رأس المال.

"It is the forecast of the status of assets, liabilities, and capital account of the firm as of particular times in the future".

وفى الحقيقة ، يمكن القول أن ميزانيات القوائم المالية تؤكد دقة جميع الميزانيات الأخرى ، وذلك نظراً لأن أية تغييرات تحدث فى ميزانيات القوائم المالية ، ان هى الا التعديلات التى تحدث فى مختلف الميزانيات الأخرى .. هذا بالإضافة الى أن هناك بنوداً كثيرة فى ميزانية المراكز المالية ، يمكن أن تفرد لها موازنة تخطيطية على درجات متفاوتة من التفصيل ، وذلك بجواز ميزانية المركز المالى التى تصور مركز المشروع ككل .. ويجوز ميزانيات المراكز المالية الشائعة الاستخدام ، مثل ميزانية المركز المالى النقدى ، وميزانية مركز الاستثمار المالى .. فان هناك ميزانيات أخرى ، هى ميزانيات المراكز المالية الخاصة بحسابات المقبوضات accounts receivable ، والجرد inventories

والحسابات القابلة للدفع accounts payable .

ويلاحظ أن ميزانيات المراكز المالية تعتبر نوعاً من أنواع ملخصات الميزانية budget summaries ، وذلك إذا ما كانت تامة complete . وبالإضافة إلى هذا ، فإنه توجد ميزانية رئيسية master budget بلخص فيها جميع أنواع ميزانيات المراكز المالية لمختلف إدارات المشروع . ويتخذ هذا التخليص شكل بيان عن المدخل المتوقع . وقد يكون هذا البيان على جانب كبير من التفصيل ، أو قد يكون في شكل موجز يقتصر على الإشارة إلى البنود الرئيسية للإيرادات والمصروفات ، والبنود الرئيسية في ميزانية المركز المالي .

وهناك من يرى ، أنه ليس حتماً أن تكون البرامج المعدة على أساس ميزانيات المراكز المالية كاملة . أي أنه يمكن الحصول منها على مزايا هامة تساعد على تنفيذها ، هذا بالإضافة إلى صعوبات أخرى منها : « أنه من أجل تحقيق الأهداف التخطيطية ، قد يترتب على ذلك عدم وضوح أهداف المشروع ، وذلك لأن مدير أحد الأقسام ، في التزامه بحدود متطلبات الميزانية ، قد ينسى أن ولاءه بالدرجة الأولى ، إنما للمشروع وأهدافه .

وفيما يلي النص :

"Another difficulty with budgeting is the tendency to allow budgetary goals to supersede enterprise goals. In his zest to keep within budget limits, a department manager may forget that he owes his primary allegiance to the enterprise and to the objectives of the business".

٦ - الميزانيات المرنة Flexible Budgets

8

لعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار الى الاتجاه المتزايد نحو الأخذ بالميزانيات المرنة ، والسبب في ذلك انما يرجع الى الأخطار التي تنجم عن استخدام ميزانيات تنصف بالجمود .. هذا فضلا عن الاعتقاد السائد ، والمتشر على صورة واسعة بين رجال الأعمال ، أنه على قدر توافر المرونة في الميزانيات ، تتحقق الكفاية ، خاصة وأن الميزانيات المرنة توضع بأسلوب يجعلها قابلة للتغير بحيث تتواءم مع الظروف التي قد تجد ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحجم المبيعات أو الانتاج المتغير .

"They are designed to be variable usually as the volume of sales or production is varried".

ولقد كان الأخذ بالميزانيات المرنة قاصرا الى حد ما فيما مضى على ميزانيات المصروفات ، غير أن الأخذ بها الآن امتد الى شتى الفروع . وتستند الميزانيات المرنة أساسا الى الدراسات التحليلية « فتقوم بتحليل بنود المصروفات ، لمعرفة كيف يمكن تحديد المصروفات على الوحدة ، وتغير هذه المصروفات مع الحجم الكلى للوحدات » .

"The flexible budget is based upon an analysis of expense items to determine how individual costs should vary with volume."

وبلاحظ أن بعض أنواع التكاليف لا تتغير مع حجم الانتاج ، وعلى وجه الخصوص في المدى القصير الذي يتراوح بين شهر أو سنة أشهر أو سنة ، ومن بين هذه التكاليف مثلا تكاليف الاستهلاك ، والضرائب العقارية ، والتأمين ، وصيانة الآلات والعدد ، وتكلفة الاحتفاظ بأقل عدد من الموظفين بأهداف تحقيق الرقابة .. وغيرهم من الأشخاص المسئولين ممن تقوم وظائفهم على أساس تقديم الخدمات الفورية on a readiness-to-serve basis

وينبغي أن يكون واضحا أن الميزانيات المرنة ، تأخذ في الاعتبار التكاليف الثابتة ، والتكاليف الأخرى غير الثابتة ، وهي التي تتغير مع تغير حجم الانتاج ، ومن أجل ذلك فإن هذه الميزانيات تختار نوعا ما من وحدات القياس select some unit of measure بحيث تعكس هذه الوحدة القياسية التغير في الحجم ، وتيسر مهمة فحص مختلف أنواع التكاليف المتغيرة ، وهي في ذلك تستعين بالدراسات الاحصائية ، ووسائل التحليل الهندسى الى غير ذلك من الأساليب التي تتعرف على كيفية تغير التكاليف مع تغير حجم الانتاج .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن الميزانيات توضع بالدرجة الأولى لكي تكون أداة لتيسير مهمة التنظيم الإدارى ، ومن أجل ذلك فإنها تصمم على اختلاف أشكالها بحيث تيسر الهدف الذى من أجله صممت الميزانية . وعلى هذا الأساس . فينبغى على المديرين أن يكونوا على أعلى قدر من الفهم لجميع بنودها . كما وينبغي أن يلاحظ أيضا أن المديرين وان كانوا يستعينوا بالمتخصصين في شئون الميزانيات في المشروع ، انما يحدث ذلك وفقا للإدارة الاستشارية ، وأن مديري الميزانية وان كانوا يسهموا في تصميم هذه الميزانيات ، الا أن دورهم لا يتعدى الإدارة الاستشارية ، بمعنى أن البرامج الخاصة التي يعدها المديرون فيما يتعلق ببند من بنود الميزانية . انما هي مسئوليتهم ، وقد أوضحت الدراسات أنه لا يمكن أن يتحقق نجاح أى برنامج اذا أوكل أمره الى مدير ادارة الميزانية وحده .

وأخيرا . . فانه في سبيل تحقيق مرونة الميزانيات ، لجأت الشركات الى أسلوب جديد في هذا الشأن ، وهو انشاء ميزانيات بديلة لوحدة المستقبل المتغيرة . Alternative budgets for alternative eventualities . وعلى هذا الأساس ، فإن الشركة تنشئ ميزانيات

تشغيل لما قد تتوقعه من مستويات ، فمثلا تنشئ ميزانية للتشغيل مرتفع المستوى high level operation ، وميزانية للتشغيل المتوسط medium level وميزانية أخيرة للتشغيل المنخفض low level .. وبعد اعداد هذه الميزانيات يتم الموافقة عليها جميعا ، ثم البدء بتنفيذ الميزانيات التي تتفق مع الأوضاع والظروف المحيطة .. أى تبليغ المديرين بالميزانية التي ستستخدم ، حتى يتم التخطيط للإنتاج ، والرقابة على هاديتها . وينبغي التأكيد دائما من أن الخطط واضحة ومفهومة وقابلة للتنفيذ .

كما نوجه النظر الى أن المشروعات تستخدم وسائل عديدة ، بجوار استخدامها للميزانيات بأهداف الرقابة .. كاستخدام البيانات الإحصائية وعرضها في صورة خرائط توضيحية .. ومن الخرائط الهامة ، تلك الخريطة التي توضح الحد الأدنى لرقم الأعمال الذي ينبغي تحقيقه حتى تتمكن المنشآت من تغطية جميع مصاريفها وتتحقق ربحا مناسباً ، وهى الخريطة التي يطلق عليها « خريطة نقطة التعادل breakeven chart وكذلك استخدام التقارير التي توضح مختلف المشكلات ، وغالبا ما يستكشف الخبراء المسئولين عن كتابة التقارير تهما ممتازا لكثير من المواقف التي تبدو فيها الأوضاع غير سليمة ، ويقدمون التوصيات التي تؤدي الى تحسين جوانب متعددة .. كتحقيق وفورات في التكلفة .. أو الاستخدام الأمثل لرأس المال .. الى غير ذلك من الأمور التي لا تستطيع أن تكشف عنها أية ميزانية ، أو أية خريطة إحصائية .

الرقابة على الهيكل التنظيمي

Control Over Organization Structure

أوضحنا من قبل أن التنظيم يستهدف تحقيق أهداف المشروعات ، وعرفنا أهمية تحليل الوظائف والأعمال ، ثم تقسيمها بالأسلوب الأمثل الذى يتفق مع نشاط المشروع ، ثم تصميم الهيكل التنظيمي المناسب .. ويتطلب الوصول الى هذا وضع خطة سليمة للتنظيم ، تسترشد بها المنشآت فى توجيه نشاطها وتحقيق أهدافها .. ويرى علماء التنظيم والادارة ، أن غياب مثل هذه الخطة السليمة يتسبب عنه إعادة (١٤٤) التنظيم المستمر فى بعض الشركات .

"The absence of appropriate planning often accounts for continuous reorganization in some firms".

وقد لوحظ فى كثير من المشروعات عجزها عن الاحتفاظ بالخرائط التنظيمية التى توضح حقيقة الأوضاع فيها ، وذلك نظرا للتغيرات المستمرة فيها ، فبعد طبع الخرائط التنظيمية تبرز ، نواعا من المشكلات تقتضى إعادة التنظيم ، الأمر الذى تصبح معه الخرائط المطبوعة لا تعبر عن التغيرات التى حدثت .. وقد يكون هذا الأسلوب ضروريا ، حيث أنه يستند الى اعتبارات هامة توجب ضرورة اجرائه ، الا أنه فى جميع الأحوال غالبا ما يرجع الى عدم وجود التخطيط الدقيق ، أو اجراء تصرفات « قبل أن يصل التخطيط الملائم الى مرحلة النضج »

before adequate planning could come to fruition

• مقارنة التنظيم الحالى بالمثالى

Comparison of actual with ideal organization

يرى علماء التنظيم والادارة أن هناك فوائد عديدة تعود على المنشآت نتيجة لاهتمامها بالتطور المثالى الذى ينبغى أن يكون عليه التنظيم ، ان مثل هذا الاهتمام ، يوضح الجوانب التى يرغب المديرون فى تحقيقها فى أسرع وقت ممكن ، وبذلك تصبح صورة التنظيم المتوقعة مرشداً أو دليلاً عند اجراء التغييرات المتوسطة intermediate changes .. بحيث تؤكد أن هذه التغييرات تتم بالأسلوب الذى يحقق التنظيم الأمثل المنشود .. ولعل هذا يوضح لنا العناية القصوى التى ينبغى أن يوليها المديرين لتخطيط الهيكل التنظيمى النهائى .. الذى يعتبر فى نفس الوقت أداة رقابية هامة عند اجراء أية تعديلات فى التنظيم .

ويمكن للمديرين عن طريق عقد المقارنة بين الهيكل التنظيمى الحالى ، والهيكل التنظيمى المثالى ، أن يتعرفوا على المزايا التى قد تتحقق بسرعة فائقة .. وهناك جانب آخر ينبغى أخذه فى الحسبان ، وهو أن مديرى الادارات والأقسام غالباً ما يتقدمون باقتراحاتهم لتعديلات فى هياكل أقسامهم ، وتكون نظرتهم الحقيقية من وراء هذه التعديلات ذات ميول شخصية ، الأمر الذى يجعل من هيكل التنظيم المثالى أداة هامة للرقابة فى يد الرؤساء الأعلى ، حيث يتخذون قراراتهم بالموافقة على هذه التعديلات أو عدم الموافقة عليها فى ضوء التنظيم المثالى ، وبذلك توفر أيضاً على هؤلاء الرؤساء جهدهم الذى كانوا سيبدلونه فى إعادة التفكير عندما يتقدم كل رئيس قسم أو ادارة باقتراحه فيما يتعلق بإعادة التنظيم .

دليل التنظيم كأداة للرقابة

Organization manual as a control device

يتضمن دليل التنظيم جميع الخرائط التي تتعلق بالهيكل التنظيمي للمشروع .. أى يتضمن خرائط تفصيلية لمختلف الإدارات والأقسام ومختلف الوحدات والأجزاء .. كما يتضمن أيضا دليل التنظيم ملخصا يوضح المسؤوليات والسلطات الممنوحة لمختلف الرؤساء .. وواضح أن اجراء مثل هذا الجهد ليس بالعمل الهين ، فهو جهد ضخم وتتكلف المنشآت من أجل اتمامه الكثير .. غير أن هذه الأموال اذا أفقت على حسن اتمام هذا الدليل تكون في محلها تماما ، اذ أن له مزايا هامة وكثيرة .. ومنها مثلا أن يعرف كل رئيس من الرؤساء حدود مسؤولياته وسلطاته ، فلا يطغى أحدهم على مسؤوليات غيرهم ، أو يتصرف بأسلوب يضخم لنفسه سلطات في المنشأة ، ويبنى لنفسه امبراطوريات build up personal empires .. وعد حدوث أى نوع من المنازعات أو الاختلافات في المواضيع التي تتعلق بالتنظيم ، فإن دليل التنظيم يكون هو الأفضل ، ويكون هو حكم .. هذا بالإضافة الى أن الطبقات المتتالية لدليل التنظيم في المنشآت توضح التطور التنظيمي لتحقيق الهيكل التنظيمي الأمثل .

مراجعة واقرار التغييرات التنظيمية

Review and approval of organization changes

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك ظروفًا تجد أمام المنشأة تجد نفسها أنها في حاجة الى اجراء تعديلات في هيكل التنظيم ، غير أنها تجد نفسها في بعض الأحوال عاجزة عن أدائه نظرا للجمود الذي يتسم به الهيكل التنظيمي القائم .. وما لا شك فيه أنه لا ينبغي أن يعوق

المديرين عن أدائهم لجهودهم أية عوائق لمقاومة الظروف الجديدة . وذلك نتيجة لعلاقة التبعية أو العبودية لخريطة التنظيم القائم .

"Managers should not be hampered in their efforts to meet new conditions by any slavish adherence to a chart."

كما ويهنا أن نوضح ، أن الحرية الكاملة في اجراء أية تعديلات فور الشعور بالحاجة الى اجرائها . قد يؤدي الى نوع من الفوضى chaos .. وعلى هذا ، فإن الأسلوب الأفضل هو ضرورة اجراء مراجعة دورية للهيكل التنظيمي بصفة مستمرة .. وينبغي أن تتضمن هذه المراجعة ، الأساليب الاجرائية التي يمكن للسديرين أن يتبعوها عند رغبتهم في اجراء أى تعديل من التعديلات .

والأخذ بمثل هذا الأسلوب يعنى وجود خبراء متخصصين في شئون التنظيم ، وأن هؤلاء الخبراء على استعداد للقيام بالدراسات اللازمة التي تتطلب اجراء أى تعديل ، وأنهم سيكونون تحت تصرف المسؤولين في أسرع وقت ممكن .. ويفضل علماء التنظيم والادارة مثل هذا الأسلوب نتيجة لما لاحظوه من أن الانتظار الطويل لاحداث التغيير المطلوب A long-pending change له تأثير عكسي على الروح المعنوية ، أكثر من اجراء التغيير في حد ذاته .. ولذلك فان تحقيق الرقابة الفعالة يتطلب ليس فقط توضيح الاجراء الرسمي الذي ينبغي اتباعه من أجل طلب أو التوصية باحداث التغيير ، بل أيضا خبراء على جانب كبير من القدرة والمهارة ، يولون مثل هذا الموضوع عظيم عنايتهم .

ويرى البعض ، أنه حتى في الشركات التي لا يمكن أن تتحمل ميزانياتها وجود خبراء متخصصين في شئون التنظيم بصفة مستمرة من أجل القيام بمقتضيات التخطيط والتنظيم والمراجعة الدورية المستمرة ،

فإنها ينبغي أن تعترف بأهمية هذا الأسلوب في تحقيق الرقابة الفعالة ، وأن تعهد الى رئيس الشركة ، أو الهيئة الادارية العليا بالقيام بهذه المهمة .. وفى حالات أخرى قد يكون الاستعانة بمستشارين خبراء فى التنظيم والادارة من الخارج محققا للفائدة المطلوبة .

وعلى أى حال ، ينبغي أن يكون واضحا ، أنه فيما يتعلق بأى تخطيط تنظيمى ، أو رقابة تنظيمية ، ضرورة اجرائها بحيث يتلاقى مع أهداف المشروعات .. وهذا يتطلب ضرورة اعطاء حرية واسعة للمديرين للاشتراك فى وضعها ، وكذلك تقرير أكثر الأساليب فعالية لتحقيق أهداف ادارتهم لأقسامهم ، وينبغي أن يتم ذلك فى اطار منح السلطات بالقدر الذى يتناسب مع المسئوليات ، وأن لا يحدث أى نوع من الغموض فى ذلك ، حتى يمكن أن يسير العمل فى يسر وفى تناسق من أجل تحقيق الأهداف .

الرقابة على السياسات Control of Policies

أوضحنا من قبل ، أن السياسات تعتبر جوانب مرشدة عند التفكير في اتخاذ القرارات ، وأن الأهداف السابق تقريرها تعتبر في حد ذاتها سياسة عامة ، « وذلك لأنها تعطي مختلف الوحدات المرشد الرئيسي لطريقة التفكير والعمل ، وهذا لا يعنى أن هذه السياسات تحدد بالضبط .. كيف ستؤدى الأثياء ..؟ ومتى ؟ وبواسطة من ؟ .. ان هذه من وظائف الاجراءات » .

"They state specifically how something will be done, when, or by whom... Such is the function of a procedure".

أى أن السياسات تحدد أسلوب التفكير عند المديرين .. فمثلا قد تتبين احدى الشركات سياسة عامة من شأنها « عدم مقاضاة عملائها أيا كانت الأحوال never suing a customer » والأخذ بهذه السياسة لا يحدد بالضبط ما الذى ينبغى عمله ؟ .. بل يترك أمر التنفيذ للمديرين يتصرفون فيه بالأسلوب الذى يمكنهم من تطبيق هذه السياسة .. وفى هذه الحالة مثلا قد يرى المديرون أن أفضل أسلوب لتطبيق هذه السياسة ، هو أن يتحروا بدقة عن العملاء قبل الدخول معهم فى أى نوع من أنواع المعاملات ، أو يأخذوا بأسلوب معين لتأكيد انتظام الدفع .. الى غير ذلك من الوسائل .. أى أن الأمر يوكل الى عبقرية المديرين .

ingenuity of the managers

وينبغى أن تتضمن الرقابة على السياسات ، تقرير ما اذا كانت السياسات المتعددة والتي تتعدد بقدر تعدد المستويات الموجودة فى الهيكل الادارى ، تقرير ما اذا كانت هذه السياسات فى صالح الشركة أم لا .. ومدى تطبيق هذه السياسات فعلا .. وتقرير مدى صلاحية

السياسات يتطلب ضرورة تقييمها ، أما تقرير مدى تطبيقها فانه يرتبط بتوضيح هذه السياسات ومدى ملاءمتها وانسجامها مع نشاط مختلف الوحدات في المشروع •

توصيل مفاهيم السياسات Communication of policy

أوضحنا من قبل أن التطبيق السليم للسياسات ، يرتبط ارتباطا كبيرا بالتفهم الواضح لمختلف جوانبها •• من أجل ذلك ينبغي على المنشآت أن توجد أسلوبا فعالا لتوضيح وتوصيل كافة المعلومات التي تتعلق بالسياسات التي تأخذ بها •• ومما لا شك فيه أن الوضوح الفكري للسياسات يتطلب من المديرين أن يتعدوا عن الأسلوب التقليدي الذي كان متبعًا ، والذي ما زال متبعًا في بعض الوحدات الصغيرة •• وهو « عدم كتابة السياسات استنادا الى أنها من المفاهيم السائدة •• واستنادا الى أن المديرين قادرين على تذكر الظروف التي دفعت المنشآت الى تقرير سياسات معينة •• أى أنهم يستندون الى الذاكرة !! •• » ان مثل هذا الأسلوب ان جاز تطبيقه في الوحدات الصغيرة ، فلا ينبغي اطلاقا تطبيقه في الوحدات الكبيرة ، خاصة وأن مجتمعنا الدولي المعاصر يشهد في كثير من الأحيان تغيير في المناصب القيادية الكبرى سواء في الشركات أو غير ذلك من الأجهزة التي ترتبط بالخدمات ، الأمر الذي يتحتم معه أن تكون السياسات الادارية دائما مكتوبة •• ومفهومة •• وواضحة •• لأنها كما ذكرنا المرشد الأساسي لطريقة التفكير والعمل •

اكتشاف أخطاء السياسات Detecting policy failures

أوضحنا مدى ارتباط السياسات بتحقيق الأهداف ، الأمر الذي يتحتم معه دائما مراجعة هذه السياسات لاكتشاف ما قد يكون فيها من أخطاء .. وان اكتشاف هذه الأخطاء « يعتبر في الدرجة الأولى من الأهمية » .

ويمكن اكتشاف الأخطاء عن طريق الوسائل الآتية :

(أ) عدد طلبات التعديل للسياسات

Number of appeals for modifications

كثيرا ما يكون التابعين الذين على صلة وثيقة بحركة العمل الفعلية، من أوائل الأشخاص الذين يشعرون بعدم ملاءمة السياسة المقررة لتحقيق الكفاءة الانتاجية في مجالات عملهم ، فقد يلاحظون أن تطبيق سياسة معينة يترتب عليه السير في اجراءات روتينية باهظة النفقات .. أو تحقيق خسائر في المبيعات .. أو عدم الدقة في تسعير المنتجات .. الى غير ذلك ، الأمر الذي يدفعهم الى التقدم بطلبات لتعديل هذه السياسات .. ويلاحظ أنه اذا كان عدد الطلبات التي يتقدم بها المرؤوسون قليلا ، فان ذلك يعتبر أمرا عاديا .. أما اذا تراوح عدد الطلبات بين الارتفاع والانخفاض ، فان هذا يعنى فشلا في تطبيق السياسة .

(ب) وجود مظاهر للصراع القائم

Existence of evidence of conflict

قد يكتشف المسؤولون أن تطبيق سياسة معينة ، يتعارض مع قواعد المجتمع ومفاهيمه السائدة .. كأن تكون سياسة الاعلان مثلا متعارضة مع تحرى جوانب الصدق التي تفرضها سياسة الحكومة فيما

يتعلق بالإعلان ، وهذا يعنى أن سياسة الشركة تتعارض وتتصارع مع أهداف اجتماعية واسعة ، الأمر الذى يفرض على الشركة مراجعته هذا الخطأ فى السياسة ، وما قد يترتب على تطبيقها من نتائج •

(ج) تحول فى الوضع التنافسى

Deteriorating competitive position

ينبغى على الشركة أن تتابع باستمرار التقارير التى تتعلق بأوضاع ومراكز المنافسين •• فإذا كانت الشركة صناعية مثلاً ، فإن عليها أن تتابع التقارير التى تتعلق بمنافسيها من الشركات الصناعية ذات النشاط الصناعى المماثل ، ووضع كل منافس من المنافسين فيما يتعلق بتركيزه النسبى بالنسبة لحجم النشاط القائم •• فإن المنافسة قد ترفع من المراكز النسبية لأحد هذه الشركات . وقد تخفض من المراكز النسبية الأخرى •• كل هذه الأمور وغيرها ينبغى أن تكون موضع الدراسة المستمرة •• وحقيقة أن مثل هذه الدراسة قد لا تسفر عن أن السياسة التى تطبقها الشركة سياسة سيئة ، ولكنها قد تفيد فى التعرف على بعض جوانب أخرى •• أو ربما مع مزيد من البحث والتدقيق يتبين أن هناك أخطاء فى السياسة حيث أن الاطار العام للسياسة يسهم فى تكوين طبيعة خطط المشروع •

Framework of policy establishes the nature of plans.

الرقابة على السياسة Policy control

يمكن تحقيق الرقابة على السياسة بوسائل متعددة منها ما يلى :

(أ) من أهم هذه الوسائل (١٤٥) التأكيد من أن المديرين الذين سيطبقونها ، قد قاموا بدور هام فى تكوينها •

"To make certain that the managers who are to observe policies have an important part in their formulation".

والسبب في التأكيد على أهمية ذلك ، أن المشاركة أو الاسهام في تكوين السياسات من قبل المديرين ، يولد عندهم المسؤولية في تحقيق نجاحها ، ومن منطق هذه المسؤولية يتابعون بدقة مراحل التنفيذ وذلك للتأكد من أن التنفيذ يسير سيرا حسنا .

(ب) ينبغي أن تكون السياسة معلنة ، وذلك لأن اعلانها يمكن من التعرف على مختلف جوانبها ، وبذلك يمكن مراقبة حسن تنفيذها .. هذا فضلا عن أن السياسات المكتوبة والمعلنة ، تعطى الدلائل على أنها بنيت على قرارات صائبة ، وتلزم المديرين بضرورة اتباعها ، وعدم انتهاكها .. ولو فرض وحدث أن أحد كبار المديرين قد قام بانتهاكها ، فانه سرعان ما يجد أحد معاونيه ينبهونه الى ذلك ، لأن الأمر لن يسلم من انتقاد زملائه ، وكذلك الرؤوسين .. بالإضافة الى ما قد يتخذه الرئيس الأعلى من تصرفات لتصحيح الأوضاع النظامية .

disciplinary action of superiors

(ج) ومن بين الوسائل الهامة لاختبار دقة السياسات .. قياس النتائج التي تترتب على تنفيذها to measure their

operation in terms of results فمثلا اذا كانت سياسة العلاقات الصناعية قائمة على أساس الاحتفاظ بالانسجام في علاقات العمل بين الادارة والعمال ، وتجنب الوقوع في الخلافات ، فانه من أجل تحقيق مثل هذا الهدف ، ينبغي أولا دراسة ملفات الشكاوى والتظلمات Review of grievance files فان دراسة مثل هذه الملفات ستساعد على كشف

كثير من النقاط التي تسهم في وضع سياسة تمكن من تحقيق
الهدف المطلوب .

(د) ينبغي تجنب الوقوع في خطأ جمود السياسات .. أى عدم مرونتها ، وذلك لأن النشاط الاقتصادى بوجه عام ، والنشاط الصناعى بوجه خاص .. يتعرض لمتغيرات كثيرة .. الأمر الذى يتحتم معه مراجعة السياسات بصفة دورية .. وقد توجد بعض المنشآت التى لا تتعرض لتغير السياسات بصفة مستمرة ، وذلك كما هو الحال فى شركات التأمين ، والبنوك ، والمرافق العامة public utilities .. غير أنه من جانب آخر توجد شركات تتعرض لمنافسات حادة ، الأمر الذى يفرض عليها أن تستخدم ملكة الخلق والابداع والابتكار لمقابلة هذه المنافسة ، وهذا يستتبع بالضرورة تطوير وتغير فى السياسات .. وكذلك فانه فى مجتمعنا الدولى ، توجد بعض المنشآت التى يرتبط نشاطها ارتباطا وثيقا بالأحداث السياسية ، مثل هذه المنشآت أيضا تجد نفسها فى وضع يفرض عليها ضرورة مراجعة سياساتها فى ضوء هذه الأحداث .

الرقابة على الاجراءات Control over procedures

الاجراءات كما يعرفها « ر . ف . نيوشل^(١٤٦) R. F. Neuschel
هى الوسيلة التى عن طريقها تتم الأعمال المتكررة فى دوائر الأعمال ،
وتأخذ طريقها فى السير قدما ، وتراقب ، وكذلك تتوقف عن الأداء .

"Means by which all repetitive business action is initiated, carried forward, controlled, and stopped".

وفي الحقيقة ، ان الاجراءات هي التي تحدد : من ، وكيف . ومتى يقوم الأفراد بالعمل ؟ .. ومن ثم فان هذه الاجراءات اذا كانت قد صيغت بعناية ووضوح ، فانها تيسر على المسئول عن الادارة التنفيذية ومستشاريه معرفة أفضل الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق القيام بأوجه النشاط المتكرر بأعلى قدر من الفعالية . وبما يتناسب أيضا مع القيم الموضوعية والتي تتلاءم مع ظروف البيئة .. وتعتبر الإشارة هنا الى القيم وظروف البيئة على جانب كبير من الأهمية ، نظرا لأن هناك بعض الضغوط الخارجية ، التي قد يكون لها أثرها على المنشآت بحيث تسمح لنفسها بتبنى بعض أساليب غير اقتصادية Uneconomic practices .. كما هو الحال اذا وجدت ضغوط من قبل المنافسين .. أو من قبل مصلحة الضرائب .. أو الأجهزة المسئولة عن التفتيش على تطبيق المنشآت لقوانين العمل .. الخ .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الادارة العلمية منذ نشأتها قد اعترفت بأهمية الاجراءات ، غير انها حذرت من المغالاة في نظم الاجراءات بحيث تصبح أداة من أدوات التعقيد ، أو طول الاجراءات ، فهنرى فايول مثلا حذر قائلا : أنه ينبغي على الادارة أن « تحارب ضد كثرة التعليمات ، والروتين ، وكثرة المنشورات التي تستهدف الرقابة » .

Fight against excess of regulations, red tape and paprer control.

ان الاجراء كاسلوب حسن تستخدمه الادارة لتوضيح سير العمل ، قد تتعرض لمخاطر معينة ،

كسوء الفهم ، أو سوء الاستخدام بحيث تصبح عبئاً
ضاراً على الإدارة الحسنة
deleterious to good management

بعض مشكلات الإجراءات Problems created by procedures

قد تتسبب الإجراءات في كثير من المشكلات .. ومعظمها يرجع
إلى ما يصاحب الإجراءات من تعقيد complexity ، أو إهمال
obsolence ، أو ازدواج duplication أو عدم مرونة .. وفيما
يلي نوضح هذه النقاط في إيجاز :

(أ) فالتعقيد غير المناسب ، قد يكون مرجعه إلى أخطاء في الهيكل
التنظيمي ، كعدم وضوح المسؤوليات والسلطات ، أو المغالاة
في الأخذ بقاعدة المركزية ، أو التجاوز عن وحدة المقاييس
فيما يتعلق بالعمل الواحد ، أو الاسراف في منح المكافآت
للمرؤسين الذين تتعاطف معهم الإدارة ، بغض النظر عن أن
أعمالهم تتكافأ مع ما يقومون به من أعمال .. إلى غير ذلك
من التصرفات التي تتنافى مع مبادئ التنظيم السليم .

(ب) أما فيما يتعلق بالإهمال ، فقد يحدث في بعض الأحوال أن تطرأ
عمليات جديدة ، تتطلب ضرورة وضع إجراءات جديدة
مناسبة لها ، غير أن العمل قد يسير دون وضع هذه
الإجراءات ، وفي نفس الوقت يظل هناك فهم لدى القوى
العاملة ببرنامج أساليب الإجراءات القديمة على العمليات
الجديدة ، ثم يتضح عدم تناسبها ، فيحدث نوع من الارتباك
في العمل سببه الإهمال في صيغة إجراءات جديدة ، أو غنى
الغاء الإجراءات القديمة إذا اتضح عدم صلاحيتها .. ومما

لا شك فيه أن التغيير يعتبر قوة هامة في جميع المشروعات تقريباً
 Change is an important force in nearly all enterprises ، وهناك حقيقة معروفة في دوائر الأعمال،
 وهي أن المنشآت أسست لتنمو وتزدهر ، ويترتب على نموها
 كبر أحجامها ، الأمر الذي يتحتم معه اجراء تغييرات تناسب
 مع هذا النمو سواء في العمالة .. أو في الآلات .. أو
 الأسواق .. الى غير ذلك من مقتضيات النمو والتوسع ..
 والذي ينبغي أن يصاحبه دائما تعديل في أساليب ومستويات
 التطبيق القائمة modification of a standard practice .

(ج) وقد تحدث أخطاء في الاجراءات نتيجة لوجود نوع من
 الازدواج أو التكرار ، كما هو الحال اذا ما أصر بعض
 المديرين على ضرورة الحصول على الأساليب الاجرائية
 والرقابية التي تتبع في ادارات أخرى ، أو اذا أرسلوا يطلبون
 بالبريد بيانات معينة .. أو أنهم نتيجة لعدم الثقة لا يلتزمون
 بالنظم الموضوعة فقط ، انما يزدون عليها بأن ينشئوا
 سجلات تتعلق باداراتهم وأقسامهم اعتقادا منهم أنها ستكون
 سندا لهم عند الضرورة في اثبات نقاط معينة ، قد تكون
 موضع خلاف في المستقبل .. الخ .

(د) وقد تتسبب عدم المرونة في أحداث كثير ما الأخطاء ، وذلك
 لأن هناك بعض الظروف التي قد تطرأ ، ويتطلب مواجهتها
 نوعا من المرونة في الاجراءات ، كما هو الحال في أوقات
 الأزمات ، فان المديرين يفضلون في مثل هذه الأحوال تجاهل
 الاجراءات .. ويعتبر تصرفهم هذا عملا سليما في أغلب

الأوقات ... oftentimes it is sound business to do so

كما وقد يحدث في بعض الأحيان أن يجد رئيس مجلس الإدارة شركته في وضع استراتيجي يتحتم معه أن يتخذ قرارا بالقيام بعمليات شراء أو بيع دون أن يتبع في ذلك الأساليب الاجرائية المعتادة .. الأمر الذي ينبغي أن تسمح الاجراءات باتباعه ، لأنه يتعلق بكيان الشركة ومستقبلها ، ومستقبل العاملين فيها •

ويتطلب القيام بمقتضيات الرقابة على الاجراءات ، توافر الشرطان الآتيان :

الشرط الأول : ينبغي على المديرين والرؤساء في أى مشروع من المشروعات أن يكون لديهم العزم والتصميم على أن تسير أعمال الشركة وفقا للأساليب الاجرائية المقررة ، ويتطلب هذا أن يستخدموا سلطاتهم في الزام مرؤوسيههم باتباعها الى أقصى حد ممكن •

الشرط الثانى : ينبغي توافر مواصفات معينة في أولئك الذين يوكل اليهم مهمة وضع وصياغة الاجراءات • ويمكن القول أنه نظرا لندرة من تتوافر فيهم هذه الصفات ، فان الشركات تعمل على استئجار هذه الخبرة من الخارج .. أما الشركات القادرة فغالبا ما تنشئ لنفسها جهازا استشاريا للاجراءات •

ومما لا شك فيه أن اعداد كتيبات للاجراءات Procedure Manuals ، تتضمن شرحا وافيا للاجراءات الرسمية المتبعة في المشروع ، يعتبر من أفضل الأساليب التى تصلح لممارسة الرقابة الفعالة ، حيث

يمكن دائما الرجوع اليها في حالة اختلاف وجهات النظر ، أو حدوث أى نوع من أنواع المنازعات التى تتعلق بالأساليب الاجرائية . وهذا لا يمنع اطلاقا من مراجعة الاجراءات بصفة دورية للتأكد من ملائمتها ، ومسايرتها للأوضاع ، وتطويرها ان اقتضت الظروف ذلك .

الرقابة على الافراد Control of Personnel

يتعلق موضوع الرقابة على الأفراد بتنفيذ السياسات والاتفاقات التى يرتبط بها المشروع قبل موظفيه .

“The issues in the control of personnel relate to the fulfillment of the policies and agreements concerning the relationship of the enterprise to its employees”.

وكل مشروع من المشروعات له سياساته الخاصة به ، سواء أكانت هذه السياسات مكتوبة أو غير مكتوبة ، وتتضمن هذه السياسات نوع الأشخاص الذى ينوى المشروع استئجارهم ، وكذلك حفزهم على العمل ، والروح التى ينبغى أن تسود الاتفاقات التى تعقد . . وتستهدف وسائل الرقابة منع ما قد يحدث من انحرافات عن السياسات الموضوعه ، واتخاذ كافة الاجراءات لتصحيح هذه الانحرافات .

الحاجة الى الرقابة The need for control

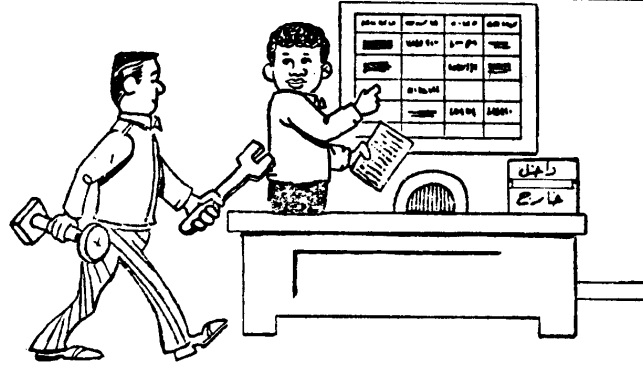
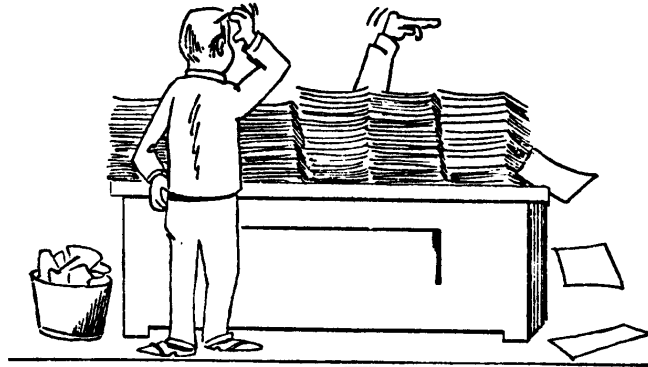
مما لا شك فيه ، أن جميع الشركات ترغب فى أن يكون لديها قوى وظيفية على أعلى درجة من الكفاءة والمهارة . . غير أننا ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن رغبة الشركات شئ . . ووضع هذه الرغبة موضع التنفيذ شئ آخر . . وعلى أى حال فإن هناك سؤالا دائما يدور على الألسنة . . من هو الشخص الماهر ؟ . . what is a proficient person . . وللدرد على هذا السؤال نستطيع أن نقول أنه أمكن فى حالات كثيرة قياس

درجة المهارة التي يتمتع بها الكثيرون ، كما هو الحال عند تحديد درجة مهارة الكيميائيين ، والمهندسين ، والمحاسبين ، والذين يشغلون وظائف السكرتارية ، ومن يستخدمون الآلات الكاتبة .. الى غير هؤلاء من المهن ، فقد أمكن تحديد درجة مهارتهم عن طريق التعرف على مواصفاتهم العلمية ، وطبيعة الخبرة التي اكتسبوها عن طريق الممارسة .. ومن ناحية أخرى هناك صعوبة في تحديد درجة مهارة المحامين وأمناء المخازن والمديرين .. الأمر الذي يجعل ممارسة الوظيفة الرقابية على هذه المهن ومثيلاتها عملاً في غاية الصعوبة .. الأمر الذي جعل الكثيرين يقرروا أن مبدأ الصلاحية لشغل مختلف الوظائف لم يمكن الوصول اليه حتى الآن • validations have not yet been made

ويمكن القول أن الرقابة على الأجور حققت نجاحاً ملحوظاً ، وذلك لأن مقاييس الرقابة بالنسبة للأجور تكون واضحة ومعروفة وميسرة وقابلة للقياس .. غير أن الأمر يختلف إذا كانت الحوافز غير اقتصادية .. فان الاعتراف بالمركز الاجتماعي ، والترقية ، والهيبة prestige .. الاعتراف بهذه العوامل شيء .. ووضع سياسات تتضمن تنفيذ هذه العوامل شيء آخر •

"It is one thing to recognize such areas as status, promotion, and prestige and quite another to establish and implement policies with respect to them".

وعلى أي حال ، لا يمكن غض النظر عن هذه العوامل ، والبعض يرى أن موضوع الحوافز كنسيج قطعة القماش ، بمعنى أن كافة العوامل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، لأن تجاهل العوامل غير المادية ، سيؤدي الى المبالغة في الحوافز المادية .. الأمر الذي قد تصبح معه هذه الحوافز المادية فوق قدرة المنشآت •



ان الادارة الناجحة لا تلجأ الى تركيز السلطات الى الدرجة التي يجد المديرون انفسهم معها غارقين بين الاضابير والملفات التي تنتظر « تأشيرتهم » لتصرف الأمور ، انهم لن يستطيعوا مع ذلك ان يقوموا بأى عمل رقابى كامل !! ..

ان مهمة المدير بالدرجة الاولى انجاز الأعمال عن طريق الآخرين ، ومن الجوانب الهامة فى تحقيق ذلك قدرته الارشادية والتعليمية عن طريق وسائل الاتصال التى تؤدى الى الفهم والوضوح والتماسك .. « والتماسك الشديد بين القائد والاتباع يؤدى الى تحقيق الهدف » .. والعلاقات المثالية بين هذا والثالث تعنى الانسجام التام .

والتساؤل الآن كما هو واضح يتجه نحو معرفة المقاييس التى يمكن عن طريقها التعرف على شخصية المدير الماهر .. او بمعنى أوضح المدير فى صورته المثالية .. وفى الحقيقة ، فإنه لا توجد مقاييس يمكن عن طريقها التعرف على المدير فى صورته المثالية ، لأن هذا يعتبر مسألة موضوعية بالدرجة الأولى .. ومن أجل ذلك اتجه التفكير الإدارى الى إيجاد قائمة أو مجموعة من العوامل ، افترض أن توافرها يكون له تأثير ايجابى على الطريقة التى يؤدي بها المدير وظيفته .. فمثلا يرى الفكر الإدارى أن من عوامل نجاح جميع المستويات الإدارية فى الهيكل التنظيمى ، صفات الذكاء والقيادة ، والقدرة على الاتصال بالمرؤوسين لتوضيح الأمور لهم ، وحفزهم على العمل لتحقيق أهداف المشروع ، والمنهج العلمى ، والتقدير السليم للأمور ، والاهتمام بالجوانب الانسانية .

كما وينبغى أن يكون واضحا أنه يكاد يكون هناك اجماع على ضرورة الاهتمام بمواضيع الاختيار والتعيين لما لها من أهمية كبرى على نوعية القوى الوظيفية التى سترتبط بالمشروع ، ويفترض أنها ستصل فى المستقبل الى أعلى المراكز فيه ، وبرامج التنمية الإدارية اذا أحسن اعدادها ، فإنها تسهم الى حد كبير فى تنمية مهارات القوى الوظيفية ، بحيث يمكن أن ينبثق منها من يصلح لشغل الوظائف الرئاسية أو القيادية .

الاساليب الفنية للرقابة Techniques of control

فى بعض المنشآت ، كالمشآت الصناعية ، نجد أن المهندسين الصناعيين يستطيعون أن يقوموا بصياغة مختلف أنواع التقارير التى تحتاج إليها الإدارة من أجل الرقابة على النشاط الصناعى .. وهم عند كتابتهم لهذه التقارير يهتمون بصفة خاصة بتجميع وتحليل البيانات التى تحتاج إليها الإدارة من أجل الرقابة على الأفراد .

وفىما يتعلق بأشخاص المديرين ومهاراتهم .. فإن الرقابة تهم بما يأتى :

١ - كيف يمكن أن نعقد مقارنة بين شخصية المدير فى صورتها العادية .. وصورتها المثالية ؟

How does the individual manager compare with the ideal ?

٢ - هل الاجراءات المتبعة فيما يتعلق بالاختيار والتدريب يترتب عليها حصول المنشأة على نوعية عالية من الموظفين ؟

Does the selection and training procedure yield high-quality personnel ?

كما نرجو أن يكون واضحاً ، أنه لا يمكن تحقيق أى هدف جماعى الا بانسجام نشاط القائد ، مع نشاط مرؤوسيه .. فإن كثيراً من علماء التنظيم والإدارة يرون ضرورة تحالف هذا الثالوث .. القائد والأتباع والهدف .. وأن العلاقات المثالية بينهم تعنى تحقيق الانسجام التام .

"The social objective can be achieved only by the concreted activity of leader and followers : Thus, the ideal relationship among the members of this trinity is one of complete harmony".

ومن أجل خلق نوعا من الرقابات الحافزة Motivational controls اتجهت الجهود نحو تبني سياسات يؤخذ في الاعتبار عنا وضعها الحوافز كنمصر أساسى لتحقيق اتناجية عالية عند الأشخاص ، مع ملاحظة أن وضع مثل هذه السياسات ليس بالأمر السهل .. وفى كثير من الأحوال عندما تتجه الجهود نحو وضع مثل هذه السياسات نجد أن المديرين يثيرون بعض المواضيع كنوع من الحوافز ، مثل ما توفره الشركة لموظفيها من أمان واطمئنان عند التقاعد .. أو مقدار الهيبة أو الاحترام الذى ينبغى أن يتمتع بها المديرون .. الى غير ذلك من عوامل .

من أجل ذلك ، فإن البعض يرى أن هناك حاجة الى وضع سياسات تبني هذه القيم وهذه المعانى ، ومن بين هذه السياسات ما يأتى :

١ - سياسات لتنمية المديرين ، والاحتفاظ بالمديرين المهرة .
Policies to develop and hold skilled managers.

٢ - سياسات تعترف بالمرؤوسين وتنميتهم الادارية طبقا للأهداف المقررة .
Policies to recognize and promote subordinates in accordance with objective standards.

٣ - سياسات لتحسين المراكز الاجتماعية وهيبة المرؤوسين .
Policies to improve the status and prestige of subordinates.

ولعل من الأهمية بـمكان أن نوضح أن هناك اجماع على أن المشروعات اذا كانت ترغب حقا وصدقا فى تحقيق أهدافها ، فينبغى عليها أن تصل أولا الى تحقيق الادارة الجيدة good management ، وتحقيق الادارة الجيدة فى المشروعات يتطلب منها أن تتبنى أساليب فعالة للاختيار والتدريب .. وذلك حتى تشغل جميع المراكز الادارية بالأشخاص المهرة

والأكفاء .. وتبنى برنامج هذا طبيعته يقع بالدرجة الأولى على عاتق الرؤساء في المراكز العليا ، فان واجبه يفرض عليهم أن ينظروا في مصالح معاونيهم .. وليكن واضحا أن الموظفين حينما يشعرون أن رؤسائهم يرفعون مصالحهم ويلمسون ذلك في جوانب متعددة .. كالأجر .. والترقية .. والحصول على مزيد من المزايا - وكذلك أساليب لتحسين هيبته الشخصية .. كل هذا يؤدي بالمرؤوسين الى أن يتعاونوا .. ويوجهوا طاقاتهم الانتاجية نحو تحقيق أهداف المشروع .

الرقابة على العلاقات الخارجية Control Over External Relations

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه لا يوجد في ظل مجتمعنا الدولي المعاصر ، أى مشروع من المشروعات يستطيع أن يقوم بنشاطه كاملا مستقلا تماما وفقا لقاعدة الاكتفاء الذاتى .. بل غالبا ما يكون لعدد من موظفيه صلات دائمة مع أشخاص عديدين خارج المشروع .. ومثل هذه الصلات العديدة تعتبر شيئا عاديا ، حيث يوجد في كل مشروع فئات متعددة .. فيوجد فيه المالكين .. والمديرين .. وصانعى المنتجات .. وبائعى المنتجات .. الخ .. الى غير هؤلاء . وهم جميعا عليهم أن يعملوا وفقا لتعليمات الدولة الرسمية .. هذا بالإضافة الى أن الكثيرين منهم يقومون بدور ايجابى فى الاسهام فى النشاط الاجتماعى الذى يتعلق بشئون المجتمع الذى يعيشون فيه .

ويلاحظ أن المشروع بأسره له صالح كبير فى الأسلوب الذى تتم به هذه الصلات .. « فسمته التجارية تعتمد الى حد كبير على طبيعة هذه الصلات التى تتم » .

"Its business reputation depends in large part upon the nature of the contacts made".

من أجل ذلك ، فإن الشركات تهتم جدا بطبيعة هذه الصلات ،
ونادرا ما يحدث أن تتجاهل إحدى الشركات طبيعة هذه الصلات ، لأن
تجاهلها هذا يجعلها في وضع يصعب عليها فيه أن تحافظ على مصالحها
.. وبالتالي مصالح مستخدميها .. ونتيجة لذلك ، فإن هناك أمرا شائعا
بين الشركات .. هو ضرورة وضع سياسات واجراءات تحكم علاقات
موظفيها الخارجية .

"It is most common for enterprises to adopt policies and procedures that will govern their external personal relations."

الرقابة على العلاقات مع مصادر الشراء Control Over Buying Relationships

ان السياسات الموضوعة من اجل الشراء ، ينبغي
أن تقتزن بأساليب اجرائية تحكم بدقة العلاقات
الخارجية بين القوى الوظيفية المتخصصة المسؤولة في
المشروع ، وبين الأشخاص الخارجيين الذين يمثلون
مصادر الانتاج التي يتعامل معها المشروع .. ان
هذا التعامل له ارتباط كبير بسمعة الشركة .. فاذا
كان هناك تعامل عادل مع الموردين .. واذا كانت هناك
رغبة صادقة في مقابلة مندوبي البيع .. او كانت
هناك مثلا معارضة لاسلوب الجرد .. او في اسلوب
ادارة الشكاوى .. « ان كل صوت في عملية الشراء
يمكن ان يكون له اثره على سمعة الشركة » .

"Every voice in the buying process can affect the reputation of the firm".

من أجل ذلك ، فانه أمر ضروري أن يتأكد الرؤساء ، من أن
سياسات الشراء ، والأساليب الاجرائية التي تقتزن بها من أجل وضعها
موضوع التنفيذ ، ينبغي أن تكون في غاية من الدقة والاحكام ، وينبغي
أيضا أن تكون واضحة ومفهومة .. وبالتالي منفذة على أفضل وجه
ممكن .

الرقابة على العلاقات مع العملاء

Control over customer relationships

تضع الشركات سياسات خاصة تتعلق بعلاقاتها مع العملاء .. وتتأثر هذه السياسات بتقدير الشركات لما ينبغي الأخذ به من أجل ارضاء عملائها الذين سيقبلون على منتجاتها .. وقد توجد بعض الشركات التي تجد نفسها في وضع يسمح لها بأن لا تهتم بوضع سياسة تتعلق بأرضاء العملاء ، وذلك نظرا لأنها من شركات الاحتكار .. أى لا يوجد من ينافسها في السلع التي تبيعها للمستهلكين ، غير أن هذا يعتبر خطأ ..

وفي الحقيقة أنه يكاد يكون من النادر وجود مثل هذه الشركات .. لأن منشآت الأعمال لها أخلاقياتها التي تستند الى العلاقات الانسانية ، وتعطى للمستهلك كل التقدير والاحترام .. فهو أولا وقبل كل شيء أساس وجودها ، ومصدر نهوها .. وإذا كانت المنشأة التي يتعامل معها الجمهور من منشآت المنافع العامة Public utility ، فإنها قد تعتمد على رضا العميل من أجل أن يدعم طلباتها لدى التنظيمات التشريعية ، حتى تخصص لها مزيدا من الأموال تعيينها على زيادة خدماتها .

وجميع هذه المنشآت تدرب موظفيها ، بالأسلوب الذي تتأكد معه من قدرتهم على أن يتركوا انطباعا طيبا لدى العملاء good impression on customers وعلى قدر قدرتهم على إدارة الشكاوى بالعدل الذي يقتضيه بالاحترام . وعلى السرعة في تأدية الخدمات مع التأكد من الكفاءة التي تؤدي بها هذه الخدمات ، وعلى منح العملاء مزايا سواء فيما يتعلق بالأسعار أو النوع كلما أمكن ذلك .

الرقابة على العلاقات مع الهيئات الحكومية Control over government relationships

لكل مشروع من المشروعات فى أى مجتمع من المجتمعات علاقات عديدة مع كثير من الهيئات والأجهزة الحكومية .. « ولعل أكثر هذه الصلات شيوعا ، هى صلة اطاعة القانون » .

"The most common involve obeying the law".

فالقانون ينظم علاقات العمل فى المشروع ، والقوانين تنظم علاقات المشروع مع مختلف أجهزة الدولة التى تشرف كل منها على جانب معين يرتبط بتخصصها .. فمصلحة الضرائب تتأكد من وجود دفاتر منتظمة ثبت حقيقة العمليات .. ومكاتب العمل تتأكد من تطبيق قوانين العمل .. ومصلحة التأمينات تتأكد من سلامة التطبيق بالنسبة لجميع القوى العاملة فى المشروع .. ومكاتب وزارة الصحة تتأكد من ضرورة توافر الشروط الصحية .. ووزارة الصناعة تتأكد من توافر المواصفات القياسية فيما يتعلق بالسلع المنتجة .. ووزارة الداخلية تتأكد من توافر مواصفات الأمن الخارجى والداخلى كما هو الحال فى البنوك .. الى غير ذلك من العلاقات التى توجد بين المشروع والدولة والتى تنظمها مختلف القوانين .

وينبغى أن يكون واضحا أن علاقات المشروع مع الدولة لا تقتصر على طاعة القوانين .. بل انها تمتد أيضا الى التعامل فى أنواع من السلع، فان القطاع العام فى مصر يقود النشاط الاقتصادى فى كافة المجالات الأمر الذى يستلزم تعامل كثير من شركات القطاع العام ، وغيرها من الوحدات التجارية بشراء مستلزماتها وفقا لأساليب واجراءات ، تتدخل فيها وزارة التموين بالتنظيم فى بعض أنواع السلع ، ووزارة الصناعة فى سلع أخرى ، ووزارة الزراعة فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية .. الخ .

هذا بالإضافة الى العطاءات التي تطرحها مختلف الوزارات على الشركات ، مما يدفع بعض الشركات الى الحصول على العطاءات والتعاقدات الحكومية .. في مثل هذه الأوضاع المتشابكة تكون الشركة حساسة بالنسبة لطبيعة العلاقات بين موظفيها وموظفي الهيئات الحكومية .

"In this complex of situations the individual firm is sensitive to the nature of the relationships between its personnel and those of the governmental bodies".

ومن أجل تنظيم العلاقة بين الشركة والهيئات الحكومية ، نرى الشركات تتبنى سياسة من شأنها ضرورة الاستجابة الفورية لقوانين الدولة وتعليماتها .. وتراقب الشركات موظفيها عن طريق قصر التعامل مع الأجهزة الحكومية على كبار الموظفين المعتمدين في هذا الخصوص ، والذين تشق الشركات في نزاهتهم وسلامة أحكامهم .

الرقابة على العلاقات التي لا تتصل بالعمل

Control over nonbusiness relationships

يضع المسؤولون عن أى مشروع من المشروعات ، حسن سمعة المشروع ورعاية مصالحه في الدرجة الأولى من عنايتهم واهتمامهم ، وهم من أجل تحقيق هذا الهدف يلجأون الى أساليب متعددة يرون من وجهة نظرهم أنها تسهم في تحقيق هذه الأهداف .. « فكثيرا من الشركات وجدت أنه ينبغي أن تفرض رقابة على خطب موظفيها ، وكذلك مختلف أوجه نشاطهم العام » .

"Many enterprises have found it necessary to centralize the control over the public utterances and the public activities of employees".

وتمارس الرقابة على خطب الموظفين عن طريق تكوين لجنة خاصة ، غالبا ما تكون منبثقة عن ادارة العلاقات العامة ، ويدخل في نطاق مهمة هذه اللجان تلقي الطلبات التي يوضح فيها الموظفون المناسبات التي ارتبطوا فيها بالقاء خطب أو احاديث، مع ايضاح للظروف التي تناسبها ، مع « مسودة » للخطب أو الاحاديث التي سيلقونها ، وتكون مهمة اللجنة الخاصة مراجعة هذه « المسودات » في ضوء اهداف المشروع والتي منها خلق رأى عام لصالحه .

اما فيها يتعلق بالموظفين واسهامهم في النشاط العام ، فان الشركات تطلب منهم الحصول منها على اذن خاص قبل ممارسة النشاط الذي يرغب الموظفون في الانضمام اليه . . وقد تبين ان عددا كبيرا جدا من المنشآت يشعر بحساسية بالغة ازاء احاديث الموظفين وتصرفاتهم في الحياة العامة .

“Large-scale firms feel particularly sensitive to what its employees say and do in public”.

ومرجع هذه الحساسية ، الى أن بعض الموظفين قد يتورطون في احاديثهم وفي مختلف أوجه نشاطهم بالادلاء بمعلومات قد تكون سرية من وجهة نظر الشركة They may divulge secret information أو يستخدموا في نشاط سياسى ، أو قد تشغلهم المواعيد التي يلتزمون بها قبل الهيئات العامة عن أداء واجباتهم .

“be distracted from their duties with appointments to public bodies”.

من أجل ذلك ، تكتل أسرة المشروع بأسره نشاطها : أصحاب المشروع ، ومديره ، وموظفيه ، من أجل الاسهام في حسن سمعة

المشروع ، والتي يطلق عليها في الخارج "good will" .. والتي تعنى بالمصطلحات التجارية « شهرة المحل » .. هذه الشهرة ترجع الى عديد من الجهود التي تبذلها أسرة المشروع بأسره ، وتكون خلاصتها ثقة الدولة والمجتمع في المشروع ، وفوق كل ذلك ثقة أفراد أسرة المشروع بأسرها .. بعضها ببعض .. ثقة العمال في مديريهم .. وثقة المديرين في عمالهم .. بحيث يتضافر الجميع من أجل تنفيذ الأوامر والتعليمات والقرارات التي تصدر من أجل صالح المشروع ، ويتنافسون فيما بينهم من أجل حسن تنفيذه .

ان أسرة المشروع يصل بها الحد الى مثل هذا التوفيق ، لأنها تعرف جيداً أن كل كلمة تقال .. وكل تصرف يحدث .. وعلى وجه الخصوص اذا كان على غير مستوى المسؤولية التي تستشعرها الأسرة جميعاً قبل نفسها ، وحسن سمعتها .. ستكون نتيجة الضرر بالشركة وموظفيها .. ان كثيراً من الشركات في الخارج وصل بها الحد الى أن « حسن السمعة » صار أصلاً من أصولها ، له قيمته التي تقدر في الأسواق .. وقد تصل هذه القيمة الى مئات الآلاف من الجنيهات .. بل ان القيمة تتعدى في بعض الشركات ذلك الرقم !! .. وتصل الشركات الى هذا المركز من حسن السمعة نتيجة للعرق والكفاح والعمل العلمى المنظم ، والاقبال الجاد من قبل الموظفين ، وتكون نتيجة هذه الشجرة الطيبة التي ينعمون جميعاً من فيض خيراتها وحسن ثمارها .. ومن هنا تكون الحساسية البالغة لاي كلمة تقال او تصرف قد يضر بحصيلة هذا الكفاح .. ومن أجل كل هذا ترتضى أسرة المشروع بكامل افرادها ما قد يتوهمه البعض من انه نوعاً من القيود .. بينما أفراد أسرة المشروع جميعاً يعتبرونه نوعاً من حسن التنظيم ، من اجـمـ

مستقبل المشروع ، الذى هو فى واقع الامر مستقبلهم ،
وترتبط به امالهم فى حياة افضل على مر السنين .

غير ان هناك من يؤكد ان افضل اسلوب لتحقيق
حسن السمعة ، هو حسن الاختيار .. فان الشركة
تعطى لنفسها فى المدى الطويل افضل الخدمات اذا
احسنت اختيار مسئوليتها التنفيذيين واحسنت
تدريبهم ، ثم بعد هذا تعتمد عليهم فى المراقبة والحفاظ
على السمعة الطيبة للمنشأة .

"A firm will be better served in the long run if it selects and trains its executives properly and then relies upon them in guard closely the good reputation of the firm".

انواع اخرى من الرقابة :

لعل من الاهمية بمكان أن نوضح ، أن الوظيفة الرقابية تمارس
على مختلف أوجه النشاط الانسانى والمادى فى المشروع ، وأنها
تستهدف بالدرجة الأولى الحد من أوجه الاسراف والضياع ، وهى فى
هذا تلتزم بالخطط والمقاييس الموضوعه .. وقد أوضحنا من قبل بعض
الأدوات التى تستخدم فى الرقابة ، كما أوضحنا بعض أنواع الرقابات
.. ويهنا أن نوضح أن هناك أنواعا متعددة أخرى من الرقابات ، نوجز
بعضها على سبيل الارشاد .

(١) الرقابة على البحوث والتنمية

Control of research and development

يمكن القول أن برامج البحوث والتنمية ، قد اتسعت فى السنوات
الأخيرة الى درجة كبيرة ، وهى تتميز بخصائص غير عادية بحيث تتطلب
عناية خاصة .

It has unusual characteristics that require particular attention.

والسبب في ذلك يرجع الى أن الرقابة على البحوث والتنمية تختلف عن الرقابة على أوجه النشاط الأخرى فيما يأتي :

١ - الرقابة على بحوث معنى الرقابة على نوع معين من الأشخاص ، وذلك لأن الذين يقومون بهذه البحوث يتميزون بنوعية خاصة من حيث التدريب ، والأساليب الفنية لبلوغ الأهداف ، ولعل الفرق يكون واضحاً لو أردنا أن نقارن مثلاً بين رئيس العمال ، وأحد علماء الطبيعة .

٢ - أن البيانات والمعلومات التي تؤدي الى تخطيط برنامج للبحوث والتنمية تعتمد الى حد كبير على تقديرات شخصية أكثر منها أحكام موضوعية .

subjective judgements rather than objective

من أجل ذلك ، يرى الاستاذ « ز. ن. أتنوني (١٤٧) أن بحوث التنمية تخضع لمبدأين متناقضين : أولهما - أن الباحثين ينبغي أن تكون لهم حرية العمل . . وثانيهما - أن الادارة ينبغي أن تمارس حقها في الادارة .

(1) Research workers must have freedom. and,

(2) Management must manage.

ولعل مرجع الصعوبة فيما يتعلق بالرقابة على البحوث والتنمية ، أن الادارة تريد أن تتأكد من أن الجهد الذي تبذله الكفاءات القادرة ، إنما يبذل بطريقة اقتصادية ، وأن الجهد الذي تبذله هذه الكفاءات ، هو مقصور فعلاً على البحوث ، ولا يوجه الى أى نوع آخر من النشاط .

(ب) الرقابة على خط الإنتاج Control over product line

نعنى بالرقابة على خط الإنتاج هنا ، المنتجات التى تبيعها الشركة products offered for sale by the firm .. وذلك للتأكد من أن هذا الإنتاج يتم وفقا لرغبات المستهلكين ، ووفقا لأحدث الأساليب التى تحقق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية أى مسايرة المتغيرات المعصرية التى تيسر الكفاءة الإنتاجية ..

ومما لا شك فيه ان الشركة التى لا تراعى ذلك تجد نفسها فى وضع غير متكافئ مع منافسيها .. لأنها ستجد نفسها تتبع اساليب باهظة التكاليف .. سواء فيما يتعلق بالتصنيع .. او الادارة .. او البيع .. الخ .. هذا بالإضافة الى ان إنتاجها قد يصبح ذو طبيعة مختلطة .. أى « مزيج من كل نوع spoos of a hodgepodge nature » .

ان الاختيار المنطقى لنوع السلع الذى تتعامل فيه الشركة يعتبر على جانب كبير من الأهمية فى تحقيق الاستخدام الأمثل للعمالة وللآلات ، بما يمكن المنشأة من تحقيق الكفاءة والتوسع .. وقد يكون من المفيد أن نشير فى هذا المجال الى البحث القيم الذى أجراه « جويل دين (١٤٨) Joel Dean » فى عام ١٩٥٠ ، على مائتين من الشركات الصناعية التى تتعامل فى السلع المعبأة packaged-goods ؛ فقد تبين له أن ٣٠٪ فقط من المنتجات الجديدة التى غمرت الأسواق هى التى حققت أرباح .. الأمر الذى عكس الحاجة الى مزيج من الدراسات العلمية المتقدمة التى تتضمن بحوث السوق ، واختبار أثر إنتاج السلع على المستهلكين ، والمصادر المالية المناسبة ، والاصرار على المداومة فى اجراء هذه البحوث .

"It reflected the need for a rich mixture of market research, product testing, adequate financial resources, and persistance".

ومما لا شك فيه أن أى مشروع من المشروعات يستهدف تحقيق الربح العادل من وراء انتاجه ، ومبيعاته .. وحتى تتأكد المشروعات من ذلك ، فينبغى أن تكون لديها بحوث ودراسات قائمة على أسس علمية تحدد لها القدر من المبيعات الذى ستحققه ، وقد تقدمت اساليب البحث العلمى بحيث يمكنها أن تحدد على وجه التقريب مثل هذا الرقم .. ويوجد الآن مكاتب متخصصة يشرف عليها خبراء عالية تقوم بمختلف أنواع البحوث والدراسات التى تتعلق بوجه عام « بتصميم السلع الجديدة » .. وتقدر كمية الطلب على هذه السلع ، واكتشاف ما يمكن ادخاله من تحسينات على السلع المنتجة ، ودراسة سلع المنافسة بين السلع المنافسة ، ومتابعة طرق البيع ، وسياسات التسويق ، ودراسة ظروف المنافسة بوجه عام ، وتحديد الأسواق المربحة ، وفحص تكاليف التسويق ، ودراسة وسائل الترويج .. الى غير ذلك (١٤٩) من الدراسات التسويقية ذات الأهمية .

(ج) الرقابة بالاستثناء Control by exception

يرى البعض أنه يمكن تحقيق كفاءة الرقابة ، عن طريق اعطاء عناية بالدرجة الأولى ، الى الاستثناءات .

Efficiency in control requires that attention be given primarily to — exceptions.

والرقابة بالاستثناء ، ترتبط أساسا ببدأ ، وضع مقاييس موضوعية دقيقة ملائمة ، تتصف بالفاعلية والكفاءة .

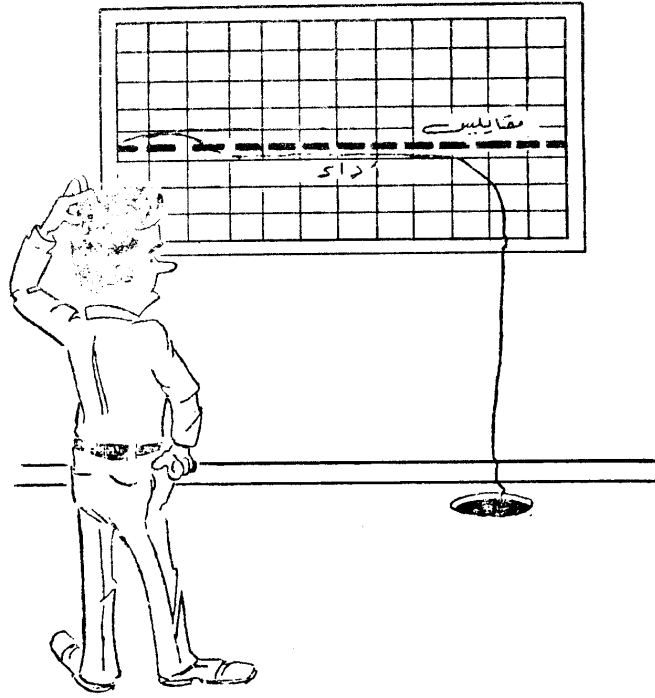
Principle of standards : Effective and efficient control requires objective, accurate, and suitable standard.

أى أن كل خطة من الخطط عند وضعها موضع التنفيذ ، ينبغي أن تتضمن مقاييس سهلة الفهم ، وسهلة التطبيق ، وعلى هذا الأساس ، فإنه يسهل تقييم انجاز الأعمال التي تمت وفقا للمقاييس المقررة السابق وضعها ، وبالتالي معرفة انحرافات التنفيذ عن تحقيق تلك الأهداف .

من أجل ذلك ، فإنه وفقا لمبدأ الرقابة بالاستثناء، فإنه ينبغي على جميع المستويات الادارية في المشروع للاداء يتطلب وضع مقاييس للاداء يمكن عن طريقها أن تفهم جيدا حقيقة الأهداف ، والاسلوب الأمثل لقياس نتائج الاداء في كل مجال من مجالات نشاط المشروع ، وبذلك يمكن مقارنة ما تم ، بالمقاييس المقررة ، او معدلات الانجاز المستهدفة .. ثم معرفة الانحرافات التي تمت عن هذه المقاييس أو المعدلات .. هذه الانحرافات هي التي تكون موضوع عناية واهتمام الادارة ، لأنها تتعرف على أسبابها ، ثم تقوم بتحليلها ، ثم اتخاذ الأساليب اللازمة لتحسين الاداء بما يرفع من كفاءة العاملين ، او اتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ما تسفر عنه التحليلات لتصحيح الأوضاع .

ويمكن القول بأن « هنري فايول » يعتبر من الأوائل الذين نادوا بتطبيق الرقابة عن طريق الاستثناء ، حيث يقول : « ينبغي على المدير إذا كان يستهدف تحقيق الكفاية أن يقصر اهتمامه فقط على مدلول الانحرافات في الواقع ، وعلى وجه الخصوص الجيد أو السيء منها .

In the interest of efficiency, the manager should concern himself only with significant deviations, the especially good or the especially bad situations.



يقع على عاتق المستويات الادارية المختلفة في جميع انواع المشروعات مهمة الرقابة على الأداء .. وفي المشروع الصناعي مثلاً ، ينبغي على المستويات الادارية المختلفة ، ان تراقب الأداء في الخطوط التشغيلية والانتاجية المتعددة في المشروع .. عليها ان تسجل الأرقام الفعلية للأداء .. ومقارنة هذه الأرقام بالمقاييس المقررة .. وتلخيص النتائج في خرائط بيانية .. ثم اكتشاف الانحرافات وتسجيلها في خانات خاصة بها .. ثم معرفة أسبابها .. ثم تحليلها .. ثم اتخاذ قرارات بشأن تصحيحها .. ثم متابعة تنفيذها .

ولعل من الأهمية بمكان قبل أن نختم هذا البحث الموجز في موضوع الرقابة .. أن نؤكد أنه لا أهمية للرقابة ، إلا إذا استفدنا من الانحرافات التي تكتشفها ، ثم إجراء الدراسات التحليلية التي تفسر هذه الانحرافات ، ثم اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات ، ثم متابعة تنفيذ ما اتخذ من إجراءات تصحيحية .. والا فإن كل الجهود التي بذلت من أجل الرقابة تعتبر ضياعا في ضياع .. وتبيدا لوقت المديرين !!

Control is a wasteful use of managerial and staff time unless it is followed by action.

ان تصرفات المديرين من أجل التصحيح تتم بأساليب متعددة .. منها إعادة رسم الخطط .. أو وضع خطط اضافية .. أو إعادة التنظيم .. أو إجراء بعض التنقلات بين الرؤوسين .. أو تدريب القوى العاملة على الأسلوب الأمثل لأداء الأعمال .. أو ممارسة الوظيفة التوجيهية من حيث التأكد من ان القوى العاملة تكون متفهمة تماما للمهمة التي تقوم بها .. ولعل هذا يوضح لنا ، ان الرقابة كوظيفة متداخلة كما أوضحنا ذلك من قبل ، تتطلب في نفس الوقت ضرورة ممارسة المديرين لكافة وظائفهم الادارية ، من تخطيط .. وتنظيم .. وتعيين وملاءمة للقوى العاملة .. وتوجيه .. ورقابة .. وتنسيق .

No one can effectively manage who cannot undertake the functions of planning, organizing, staffing, directing, controlling and coordinating.

كلمة أخيرة

وأخيرا .. ندعو الله العلى القدير أن تنتشر المفاهيم الصحيحة لتطبيق ثمرات فكر الثورة الادارية المعاصرة ، التى استطاعت أن تقود المشروعات الى النمو والازدهار فى عصر التخصص العلمى .. وان الله الذى يوفقنا فى معارك المصير .. لقادر باذن الله أن يعيننا اذا عاونا أنفسنا ، على السير قدما فى طريق العلم والايمان .. وهما الدعامتان الأساسيتان للبناء .. وتحقيق الرخاء .

والله ولى التوفيق ،،،

دكتور كمال حمدى أبو الخير

١ - يرى بعض علماء التنظيم والادارة ، أن التنظيم هو الاطار العام الذى تمارس من خلاله الادارة .. ويرى البعض الآخر أن التنظيم هو العمود الفقري للادارة .. ناقش ذلك .

٢ - تركت المدارس الفكرية آثارها على وظيفة التنظيم من الناحية الادارية .. وضح ذلك ، مبينا تعدد وجهات النظر بالنسبة للتنظيم .

٣ - وضح مفهوم المدارس الفكرية الآتية فيما يتعلق بالتنظيم :

- المدرسة الكلاسيكية .

- المدرسة الطبيعية .

- مدرسة النظم .

٤ - يرى علماء التنظيم والادارة أنه ينبغي على مختلف المشروعات لكى تقيم تنظيما جيدا ، أن تحدد أولا هدفها تحديدا واضحا .. ناقش أسباب ذلك ، مبينا الارتباط بين وحدة الهدف ، والتنظيم العلمى للمشروعات .

٥ - تعتبر السياسات جوانب مرشدة عند التفكير فى اتخاذ القرار .. وضح ذلك ، مبينا الأسباب التى من أجلها تتعدد السياسات فى المشروع الواحد .

٦ - وضح بعض السياسات التى أعلنتها إحدى الشركات الكبرى ، معلقا عليها ، ومبديا وجهة نظرك الخاصة فيها .

٧ - قد يغفل واضعى السياسات عن ذكر أو تضمين السياسات بعض المعانى التى يعتقدون أنها من قبيل المفاهيم السائدة فى الشركات .
 .٠ ناقش ذلك ، مبينا رأيك الخاص فى السياسات المكتوبة والسياسات الضمنية التى تدخل فى نطاق المفاهيم السائدة .

٨ - وضح الفرق بين السياسات والقواعد .٠ ووضح الفرق بين السياسات والاجراءات .٠ على أن تبين الأسس التى تبنى عليها السياسات .

٩ - وضح ما الذى نعنيه حينما نقول : ان الاستراتيجية عنصر هام فى بناء السياسات الادارية ؟

١٠ - عرف مفهوم القيادة ، مبينا أنواعها ، ولماذا تفضل فى التنظيم والادارة مفهوم وحدة القادة .٠ وليس وحدة الرئاسة ؟

١١ - ناقش البحوث والنظريات التى تتناول مفهوم القيادة بالدراسة والنقد والتحليل .

١٢ - عرف نطاق الاشراف ، مبينا بعض الدراسات العلمية الادارية التى تناولت هذا الموضوع .

١٣ - ناقش لماذا تنشئ المشروعات ادارات ومراحل ، على أن تؤيد وجهة نظرك بأشكال توضيحية ؟

١٤ - ما الذى نعنيه بنطاق الاشراف ووحدة القيادة ؟

١٥ - يرى علماء التنظيم والادارة ، أنه ينبغى على المشروعات أن تهتم باختيار الشكل القانونى الأمثل الذى يتناسب ونوع النشاط الذى

تزاوله .. ناقش ذلك ، مبينا تعدد الأشكال القانونية للمشروعات الاقتصادية ، والعوامل التي تجعل جمهور المستثمرين يفضلون شكلا على آخر فيما يتعلق بمزاولة نشاطهم .

١٦ - ما هي القطاعات الاقتصادية التي تتولاها المشروعات العامة .
مبينا مزاياها وبعض المشكلات العامة التي تتعرض لها ؟

١٧ - يرى « كوتنز وأودونل » أن تقسيم المشروعات الى وحدات ادارية قليلة العدد ، أسلوب يصلح لأى مشروع .. ناقش ذلك الرأى ، مبينا كيفية تقسيم نشاط المشروع على أساس وظائفه .

١٨ - ارسم شكلا يوضح خطوط السلطة طبقا للتنظيم الرأسى ، وآخر يوضح خطوط السلطة طبقا للتنظيم الوظيفى .

١٩ - ما الذى نعينه بخطة التقسيم على أساس الانتاج .. وحطة التقسيم الجغرافى .. وخطة التقسيم حسب العملاء ؟

٢٠ - وضح ما الذى تستفيد منه المنشآت من تحليل الوظائف وتوصيفها ، وتقييمها ، وتقسيمها ؟

٢١ - يرى « آرثر ويسر » أن الهيكل التنظيمى لأى مشروع ، غالبا ما يستند الى العلاقات القائمة بين السلطات والتدرج فى اتخاذ القرارات .. وذلك عن طريق ادارة عليا تملك حرية واسعة وادارة وسطى وادارة اشرافية ذات سلطات محدودة فى اتخاذ القرارات .. ناقش هذا الرأى ، مبينا الأسلوب الأمثل لوضعه موضع التنفيذ .

٢٢ - وجه البعض دراسات انتقادية للهيكل التنظيمى .. وضح وجهة نظرهم فى ذلك ، مبديا وجهة نظرك الخاصة فى هذا الشأن .

٢٣ - وضع كيفية تنظيم الادارة العليا في بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية .. مشيرا الى الدراسة التي تستند اليها في هذا التوضيح .

٢٤ - تلجأ بعض الأمم الى الأخذ بالأساليب الادارية التي ترى ضرورة تمثيل العمال والموظفين في ادارتها .. ناقش ذلك ، مبينا وجهة نظرك في هذا الأسلوب .

٢٥ - ناقش الصفات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الادارة .. مبديا رأيك في كيفية تكوينه .

٢٦ - تقوم ادارة الأقسام بجانب هام في ادارة المشروعات ، وضع ذلك على أن تبين العوامل التي ينبغي توافرها حتى يمكن أن تحقق ادارة الأقسام أهدافها بأعلى قدر من النجاح .

٢٧ - تعتبر مدرسة اتخاذ القرارات من المدارس الفكرية الهامة في الفكر الادارى .. ناقش ذلك ، موضحا أهمية القدرة على اتخاذ القرارات .

٢٨ - ناقش مفهوم القرار ، على أن توضح الفرق بين القرار ، والتعليمات ، والأمر .

٢٩ - وضع أنواع العلاقات في التنظيم ، على أن تبين في هيكل تنظيمي أنواع هذه العلاقات .

٣٠ - تعتبر اللجان من الوسائل التي تستعين بها الادارة في أداء مهامها .. ناقش هذه الوسيلة ، مبينا مختلف وجهات النظر فيما يتعلق بالاستعانة بها في الأعمال الادارية .

٣١ - يرى علماء التنظيم والادارة ، ضرورة الاعتراف بالتنظيمات الرسمية ، وبذل الجهود نحو توافق وانسجام جهودها مع جهود التنظيمات الرسمية .. ناقش ذلك ، مبينا العلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي ، وبعض مخاطر التنظيم غير الرسمي .

٣٢ - يتناول موضوع التنظيم فيما يتناول ، الجوانب المادية .. ناقش ذلك ، مبينا الأسلوب الأمثل لتصميم أدوات أحد المصانع .

٣٣ - هناك أدوات وأساليب متعددة ، يستخدمها خبراء التنظيم والادارة لتحقيق الفعالية والكفاءة في تنظيم المشروعات .. اذكر أهم هذه الأدوات والأساليب .

٣٤ - أذكر أهم المبادئ التنظيمية التي تعتبرها من وجهة نظرك هاديا ومرشدا عند التطبيق .

٣٥ - اشرح متطلبات النظام الرقابى السليم .

٣٦ - تستعين الرقابة ببعض المعايير الاستراتيجية .. وضح مفهوم ذلك .

٣٧ - وضح كيفية الاستعانة بالميزانية كأداة للرقابة .. مبينا أنواع الميزانيات .

٣٨ - يرى علماء التنظيم والادارة ، أن غياب خطة سليمة للتنظيم ، يترتب عليه اعادة التنظيم المستمر في المشروعات .. ناقش ذلك ، موضحا الأسلوب الأمثل الذى يمكن عن طريقه تحقيق الرقابة على الهيكل التنظيمى فى المشروعات .

٣٩ - ينبغي تحقيق الرقابة على السياسات لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق مصالح المشروع .. ناقش ذلك مبينا الأسلوب الأمثل لتحقيق الرقابة على السياسات والاجراءات في مختلف المشروعات .

٤٠ - مما لا شك فيه أن جميع الشركات ترغب في أن يكون لديها قوى وظيفية على أعلى درجة من الكفاءة والمهارة .. ناقش الأسلوب الأمثل للرقابة على الأفراد بهدف التأكد من تحقيق الكفاءة الانتاجية التي تستهدفها هذه الشركات .

٤١ - تتطلب ظروف المشروعات عقد ضلات عديدة خارجية ، منها ما ينصل بالدولة ، ومنها ما يتصل بالمجتمع .. ويرى بعض علماء التنظيم والادارة ضرورة الأخذ بمفهوم الرقابة على العلاقات الخارجية .. وضح لماذا ينادى بعض علماء التنظيم والادارة بتحقيق الرقابة على علاقات المشروع الخارجية .. مبينا في دراسة تحليلية وجهة نظرك الخاصة في ذلك .

٤٢ - تتعدد أنواع الرقابات على مختلف أوجه النشاط الانساني والمادى في المشروع .. ناقش في ايجاز الرقابات الآتية :

- الرقابة على البحوث والتنمية .
- الرقابة على خط الانتاج .
- الرقابة بالاستثناء .

المراجع والتعليقات

وفقا لتسلسل ووردها بالكتاب

لعل من الأهمية بمكان ، أن أضع تحت نظر القارئ حقيقة تقتضى الأمانة العلمية أن أذكرها .. وهى انه بالإضافة الى المراجع الآتية التى أوردتها وفقا لتسلسل ذكرها فى الكتاب ، فان هناك الكثير من المراجع الأخرى التى قرأتها ، وتركت آثارا وانطباعات فكرية على عقلى ، وأسهمت الى حد كبير فى عرض المنهج العلمى الذى عرضته ، والنسيج الفكرى الذى ربطت بل مختلف الموضوعات .. وفى الحقيقة ، فان هناك كثيرا من الجوانب العلمية الإدارية . لها من الشبوع الحد الذى تكاد توجد فيه فى معظم المراجع العلمية الإدارية من أجل هذا فضلت اثبات المراجع والتعليقات وفقا لتسلسل ورودها فى الكتاب ، مؤكدا فضل الكثيرين ممن لم يرد ذكرهم ، وهذا هو السبب الذى دفعنى الى أن أهدي هذا الكتاب الى جميع أساتذتى .. من تتلمذت عليهم .. ومن تقابلت وتناقشت معهم .. ومن قرأت لهم .. فان فضلهم على أكبر من أن تسعه هذه الكلمات .. وان اعترافى بفضلهم ، لا يحملهم تبعه أى تقصير من جانبى ، قد يكون من بين أسبابه الدوافع الملحة التى تملأها سرعة الإصدار ، مع متطلبات العمل والمسؤوليات

كما وأوجه النظر الى أن هناك الكثير من المراجع التى وردت فى المتن أثناء الشرح ، ورأيت أنه لا داعى لاعادة كتابتها مرة ثانية ضمن قائمة المراجع .

وأخيرا .. فأننى أوجه الشكر خالصا .. للاستاذين المسالين : « نيوهايمان » استاذ العلوم الإدارية فى كلية إدارة الأعمال بجامعة سانت لويس ، والاستاذ « ريموند . ل . هيلجرت » استاذ الإدارة بكلية إدارة الأعمال والإدارة العامة بجامعة واشنطن .. نظرا لأننى استعنت بمؤلفهما القيم الذى صدر فى عام ١٩٧٢ ، تحت عنوان ، الإشراف : آراء وتطبيقات فى الإدارة .. سواء فيما يتعلق بصورة الغلاف ، أو الصور التوضيحية التى أوردتها فى كتابى « أصول الإدارة العلمية » .. وقد أرسلت إليهما استأذنهما فى ذلك .

دكتور كمال حمدي أبو الخير

1. **Industrialism and Industrial Man**, by Clark Kerr, John T. Dunlop, Fredrick H. Harbison, and Charles A. Myers. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1960.

ويرجع أيضا الى :

تنظيم وإدارة المشروعات الصناعية ، تأليف دكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم الناشر - مكتبة النهضة المصرية - طبعة ١٩٤٨ .

2. **Psychology in Industry**, by Norman R. F. Maier George C. Harrap and Co., Ltd., London, 1949, p. 1.

3. See the relevant chapters in L. C. Knowles "The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain. London, 1939".

4. Children's Employment Commission, Fifth Report, London 1866, No. 31. p. 81.

5. **Captial** by Karl Marx, Volume 1. Foreign Languages Publishing House, Moscow, p. 397.

6. **The Principles and Practice of Management**. Edited by E. F. L. Brech. Longmans. Green and Co., Tondon, 1963.

٧ - يرى البعض أن نصف عدد الأشخاص - على الأقل - الذين يقومون بمهام الإدارة في مصر تنقصهم الخبرة والدراية والتمرين لامكان القيام بأعمالهم .

Fredrich Harbison and Charles A. Mayers' in Their Book- **Management in The Industrial World**, Mc Graw-Hill Bood Co., Inc., 1959.

Please read Chapter "Management in Modern Egypt", pp. 154-163.

8. L. Urwick, **The Elements of Administration**. Published by Harper and Brothers, 1943, p. 69.

9. Pearce C. Kelly and Kenth Lawyer, **How to Organize and operate a small business**, Prentice Hall Inc., 1964, p. 312.

10. Pearce C. Kelly, Organization and Management Trends in Retail Distribution, Ph. D. Thesis, 1930, University of California.

١١ - رجاء التكرم بالرجوع الى « دعائم التعاون الأساسية » ، الدكتور كمال حمدي أبو الخير - المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة عين شمس ١٩٧٢ . حيث يوضح الكاتب مدى اهدار القوى البشرية في مصر في قطاع التعاونيات ، حيث يشغل المهندسون الزراعيون وظائف المديرين ويشرفون ويمارسون أعمالاً لم تؤهلهم لها دراساتهم ، كالجوانب التنظيمية والإدارية والتسويقية والمحاسبية والمخزنية والقانونية . الخ. وبذلك يهدرون قدراتهم العلمية التي اكتسبوها والتي تتعلق بجوانب هامة بمقاومة الآفات وتنمية الزراعة راسياً ، ومعايشة الفلاح في الحقل والأخذ به ارتفاعاً الى الأساليب العصرية الحديثة في الزراعة . كل هذه القدرات تضيع هباءً !! .

١٢ - هناك من يقرر أنه اذا صدقت علوم الحفريات ، فإنه قد استغرق ظهور الإنسان بعد ظهور أول كائنات حية ، خمسمائة سنة !! . واطلق عليه علماء التاريخ الطبيعي Home Sapiens الإنسان الحكيم . ثم يقرر أيضاً أن استزادة هذا الإنسان من المعرفة لم تمنحه بعد الحكمة التي تمكنه من أن يعيش في سلام مع نفسه ومع أقرانه ، وما لم يصحح هذا الخطأ فوراً ، فقد يقتضى الأمر تعديل اسمه الى Home Stuctus أى الإنسان الأحمق . .

ورد ذلك في مقدمة كتاب

The Man In Management, by Lynde C. Stackle, Harper and Brother's New York, 1958.

وقد ظهرت لهذا الكتاب ترجمة عربية للاستاذ محمد سعيد أحمد ، ومراجعة الدكتور محمد توفيق رمزي ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٦٢

13. See A. Lepawsky, Administration (N. Y. Alfred A. Knopf, Inc., 1949, pp. 78-81, and numerous original and secondary sources there quoted.)

"Interpretations of early Egyptian papri, extendind as for back as 1500 B. C., indicate the importance of organization and administration in the bureacratic states of autiquity".

14. Wealth of Nations, by Adam Smish, N. Y. Modern Library, Inc., 1937, p. 250.

15. Principles of School Administration, by Paul R. Port and Donald H. Ross, N. Y. Mc Graw-Hill, 1957.

16. Principles and Problems of Theory Constructions in Psychology, by Herbert Feigl, Pittsburgh, University of Pittsburgh, Press 1951.

١٧ - أشرنا من قبل الى رأى « آدم سميث » فيما يتعلق بتقسيم العمل .. ولعل من المناسب أن نوضح أن « سقراط » أيضا أثار في كتاباته الى كثير من هذه المعاني .. وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالادارة . حيث أنه يقول : أن الشخص الذي يعرف جيدا ما يريد .. ويستطيع أن يعمل على تحقيقه .. يمكن أن يكون رئيسا جيدا .. أنها ليست الوظيفة التي نغنى .. إنما قدرته على وضع الأشخاص اللاتقين في الأماكن المناسبة .. قدرته في أن يعاقب المسيء .. ويكافئ الممتازين .

Please see Plato and Xenphon, Socratic Discourses, Book HI, Cap. 4. N.Y. E. P. Dutton and Co., Inc., 1910.

18. From Charles Babbage, His Life and Works in the Historical Evolution of Management Concepts, Ph. D. dissertation (Ohio State University, Columbus, Ohio, 1954).

19. Principles of Management, by Harold Koontz and Cyril O'Donnell Mc Graw-Hill Book Company, Inc., 1965.

20. The Great Organizers, by Ernest Dale, N. Y. Mc Graw-Hill Book Company, Inc., 1960.

21. Motivation and Personality, by A. Maslow, N. Y. Harper 1954.

22. Intergrating the Individual and The Organization, Argyris, N. Y. Wiley 1964.

23. Organizations, by J. G. March and H. A. Simon. John Wiley and Sons, Inc., 1958.

24. The Functions of the Executive, by Chester I. Barnard, Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1938.

٢٥ - لمعرفة اثر الدوافع في تحقيق فعالية التنظيم - يرجع الى :

New Patterns of Management, by R. Likert, N. Y. Mc Graw-Hill 1961.

26. Comments on the Theory of Organizations, Harvert Simon, American Political Science Review, Vol., 46, Dec., 1952.

27. Lectures on Organization (privately printed, 1910). In Catheryn Secklar -- Hudson (ed), Process of Organization and Management (Washington, D. C. : Public Affairs Press, 1948), pp. 99-124. 269-281.

28. Organization Engineering, by H. S. Dennison. (N. Y. Mc Graw-Hill Book Company) Inc., 1931.

29. First published (ed) J. D. Moony and A. C. Reiley, Onward Industry (N. Y. : Harper and Brothers, 1931), it latter appeared with slight modifications as The Principles of Organization (N. Y. : Harper and Brothers, 1959). A later edition, in 1947, appeared with only the name of Mooney as auther.

30. Dynamic Administration : The Collected Papers of Mary Parker Follett, by H. C. Metcalf and L. Urwick (N. Y. : Harper and Brothers, 1941).

٣١ - يقرر « دكتور جون هاردي هوجلاند » ان من بين الموضوعات التي اهتم بها في الدراسة التي اجراها عن « شارلز بابدج » موضوع « واجبات العمل اليومى المناسبة » لاعتبارات كثيرة ، منها :

١ - كثرة احاديث شارلز بابدج عنها بأساليب مباشرة ، وغير مباشرة

٢ - هذا الموضوع بالذات كان موضع اهتمام المشتغلين بالادارة الصناعية .

٣ - أنه يلقي ضوءا على جهود السابقين في هذا المجال .

٤ - يعطى كثيرا من المعلومات عن الموضوعات المرتبطة بالادارة .

32. Readings In Management : Landmarks and New Fron-

tiers, by Ernest Dale and his Associates. Mc Graw-Hill Book Company, 1965, p. 112-113.

33. Scientific Management, by Fredrick Winslow Taylor, Harper and Brothers Publishers, 1947.

34. From a series of Lectures given at the Harvard Graduate School of Business Administration, Boston, 1909-1914.

35. Extracted from Scientific Management, by F. W. Taylor, Harper Brothers, New York, But Originally Occuring in Shop Management, New York, 1903.

36. Management, W. Warren and Josenh L. Massie, Prentice-Hall, Inc., 1916, p. 16.

37. Organization: The Framework of Management, by E. F. L. Brech, Longmans, Green and Co., 1958, p. 368.

أما فيما يتعلق بتاريخ حياة « هنرى فايول » وبحوثه ، فيرجع الى :

General and Industrial Management, by Henri Fayol (Sir Isaac Pitman and Sons Ltd., 1954).

- | | | |
|-----|---|---|
| 38. | { | From Democracy and Freedom, An Essay in Social |
| 39. | | Logie (Macmillan and Co., Ltd., Melborn, Australia, |
| 40. | | 1919, Workers Educational Series No. 1) pp. 5, 16, |
| | | 30, 37, 40, 44, 51, 53, 60, 63. |

For the Complete accounts of the Hawthorne experiments, see F. J. Roethlisberger and William J. Dickson, Management and the Worker, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1939.

ولعل من الأهمية بمكان ، ان نشير الى ان « التسون مايو ورفاقه » يقررون ان اسلوب العمل الذى يظلب عليه طابع صداقة ، وليس الرقابة ، هو الذى يحفز الى ارتفاع الانتاجية . . ولما سأل الباحثون الفتيات اللاتى كن موضع التجربة ، واللاتى ارتفعت انتاجيتهن رغما عن عدم فرض اى

نوع من الرقابة عليهن ، عن السبب في ذلك ، كان ردهن : « نحن شعرنا بأن ضغط الرقابة كان أقل . . ولا يوجد رؤساء يسوقوننا سوق العبيد » .
 "felt under less pressure" and had no "slave driving bosses".

41. The Men In Management, by Lynde C. Steckle, Harper and Brothers, N. Y. 1958.

42. Industrial Administration, by Stanley Vance, Mc Graw-Hill Book Co., Inc., N. Y. 1959, p. 3.

43. Teach Yourself Management, M. Gilbert, Frost.

44. P. S. Houghton, Works Management and Organization, E. R. F. N. Spon, London. 1950, p. 1.

٥٠ - هذه التحليلات التي تتعلق بتعريف الإدارة ، توضح أنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف شامل جامع ، غير أننا نوجه النظر ، أن القارئ إذا رجع إلى مراجع هؤلاء الكتاب نجدهم يتناولون العملية الإدارية ودعائمها بشيء من التفصيل ، بحيث يمكن للقارئ أن يخرج منها بالمفاهيم العلمية التي تقود خطواته نحو الفهم الذي يساعد على التطبيق العلمي الإداري .

46. Drs. Dexter S. Kimball, Principles of Industrial Organization.

يتشابه الاستاذان في الأسماء ، فالأول عميد كلية الهندسة بجامعة كورنيل بالولايات المتحدة ، والثاني استاذ التنظيم الصناعي المساعد .

47. The Engineering of Organization and Management, Rebert Teviot Liginston, Mc Graw-Hill Book Co., Inc., New York, 1949, p. 84.

48. Business Organization and Management, by Elmore Peterson and E. Grosvenor Plowman, Homewood Illinois, Richard D. Illinois, Irwin, 193.

49. Construction Management in Principle and Practice, by E. F. L. Brech. Longman, London, 1971, p. 15.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح رأى هذا العالم الكبير فيما يتعلق بتدريس مقررات مبادئ الإدارة وتطبيقها . فهو يقول « أن مفهوم الإدارة واحد في كل مكان ، مازالت منتشرة في المراكز التعليمية ، وما زالت الدعامة التي يستند إليها التطور الواسع العريض في دراسة مقررات « مبادئ الإدارة وتطبيقها » في عديد من الكليات . . وهناك اعتراف حقا بوجود اختلافات فيما يتعلق بتفاصيل التطبيق ، إلا أن هذه الاختلافات قد ينظر إليها على أنها قليلة الأهمية .

وفيما يلي النص :

The view that " Management is the same everywhere has been widely held in educational circles and has been the underlying support for the widespread development of study courses in "Management principles and practices" in a variety of colleges. Recognition has, indeed, been given to differences of detail in application, but these are seen as only minimally significant".

من أجل ذلك ، فهو يطلب من علماء وخبراء التنظيم والإدارة أن يعطوا أهمية لدراسة هذه الاختلافات ، فعند « دراسة التعاونيات » يرى أنه رغما عن اختلاف وجه الملكية في التعاونيات عن غيرها من المشروعات ، فإن الإدارة وإن كانت واحدة ، إلا أنه ينبغي على العلماء والخبراء أن يدرسوا قبل تناول أمورهما طبيعة التعاون وفلسفته وأهدافه ونظمه إلى غير ذلك . . وكذلك فيما يتعلق « بقطاع صناعة البناء » فإنه عندما وجد أهمية هذا القطاع . وعلماء وخبراء الإدارة لم يعطوه العناية الكافية ، عكف على دراسة واسعة من أجل إرشاد المنتمين إلى هذا القطاع لحسن إدارته ، وأخرج مؤلفه القيم السابق الإشارة إليه ، والذي أسعدنا الحظ ، واشتريناه من دار المعارف المصرية بمبلغ ثمانية عشر جنيها مصريا . .!! وهو السعر الرسمي الذي يباع به هذا الكتاب في الأسواق الدولية . .!!

٥٠ - « بيترسون دبلاومان » مرجع سبق الإشارة إليه

٥١ « كونتز وأودونل » مرجع سبق الإشارة إليه

52. Willard E. Bennett, Manager Selection, Education and Training, Mc Graw-Hill Book Co., Inc., 1959, p. 31.

53. E. F. L. Brech, Organization the Framework of Management, Longmans Green and Co. London, 1952, pp: 347-348.

54. How to Organize and Operate a Small Business, 1955, p. 55.

55. Supervision : Concepts and Practices of Management, by Theo Haimann and Raymond L. Hilgert, South-Western Publishing Co., 1972.

٥٦ - نرجو التكرم بالرجوع الى « الوظيفة التخطيطية في المنشآت » تأليف نورمان ف. دفتى ترجمة الدكتور طلعت عبد الملك ، سلسلة بحوث المعهد القومى للإدارة العليا رقم ١٩ عام ١٩٦٢ صفحات ٨ ، ٩ .

57. Business Organization and Management, Elmore Peterson and E. Governor Plowman, Richard D. Irwin Inc., 1958, p. 73.

58. Industrial Organization and Management, Ralph Currier Davis, Harper and Brothers, 1957, pp. 82-83.

٥٩ - « رالف دافيز » صفحة ٨٢ المرجع السابق .

60. James D. Mooney and Alan Reiley, Onward Industry, Harper and Brothers, 1931, p. 479.

61. The Principles of Organization, by James D. Mooney, Harper and Brothers Publishers, 1957, p. 3.

62. The Fundamentals of Top Management.

63. Ralph Courrier Davis. Harper and Brothers Publishers, New York, 1957, pp. 240-241.

64. A. H. Miller. Leadership, G. P. Pitman's Sons, 1926, p. 9.

65. See the relevant chapter, "Individual Differences". In : Psychology in Industry, by R. F. Maier, London, 1949.

٦٦ - يرى رواد الفكر الاشتراكي في العالم ، أن انتاجية العمل تعتبر أهم عنصر من عناصر انتصار النظام الاجتماعي الجديد ، وقد خلفت الرأسمالية انتاجية غير معروفة للعمل في نطاق العبودية ، ومن الممكن أن تهزم الرأسمالية هزيمة منكرة ، بل وستهزم فعلا عندما تبعث الاشتراكية انتاجية جديدة واكبر للعمل . . فيجب أن يعمل الاشتراكيون على رفع انتاجية العمل الذي يقوم به العمال الواعون المتحدون ، ويستخدمون أحدث الوسائل المهنية بمقارنة هذه الانتاجية بمثلها في ظل النظام الرأسمالي ، وفي ظل مجتمعنا الاشتراكي يتطلب الأمر رفع انتاجية العمل لدى جميع فئات الشعب من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية .

67. "Experience in the Development of Executive Leadership" in Marvin Bower (ed), Development of Executive Leadership (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1951), p. 7b.

68. Analysis of the Functions of Directing and Coordination, Thomas H. Nelson. Partner in Slade and Hill, and President of Executive Training Incorporated. Fifth Annual Institute of Modern Management of the Cooperative Management Development Program. Chicago, Illinois, 1969, pp. 3-6.

69. Professor Paul D. Bagwell, Head of Department of Communication Skill. Michigan State College. Fifth Annual Institute of Modern Management of the Cooperative Management Development Programme, 1956, p. 32.

٧ - « كوتنز وأودونل » المرجع السابق الإشارة إليه .

71. The Theoretical Study of Educational Administration, by John Walton. Harvard Educational Review, Vol., 25, No. 3, 1955.

٧٢ - « هايمان ، وهيلجرت » مرجع سابق الإشارة إليه

73. Management and Organization, by Louis A. Allen Mc Graw-Hill Book Company, 1958.

٧٤ - هناك شبه اتفاق في معنى تعريف السلطة بين عدد كبير من

الكتاب .. الأمر الذى دعانا الى عدم اقتباس العديد من تعريفاتهم وذكر اسمائهم .

75. The Principles of Organization, by J. D. Mooney (rev. ed., N. Y. : Harper and Brothers, 1947, pp. 6-7).

٧٦ و ٧٧ - « بيترسون ، وبلاومان » مرجع سابق الإشارة اليه ، كما ونرجو التكرم بالرجوع الى كتاب « التصنيع ومشكلاته » تأليف الاستاذ عيسى عبده ابراهيم عام ١٩٦٢ .

78. See : A — Administrative Theory, by Daniel E. Griffiths (N. Y. Appleton-Century Crofts Inc., 1959.

B — Theories of Learning, by E. R. Hilgard (N. Y. Appleton-Century Crofts Inc., 1956.

79. Construction Management in Principle and Practice. by Brech.

80. The Keoclassical Theory of Production and Distribution, by C. E. Ferguson, Cambridge, The University Press, 1969.

٨١ - يرجع الى التسويق ، مبادئه ، وطرقه ، تأليف الدكتور مصطفى حسنين زهير - مكتبة عين شمس ١٩٥٨ ، صفحة ٣٩٦ .

82. Rex, F. Harlow and M. M. Black, Practical Public Relations. Harper and Brothers, 1947, p. 13.

وهناك تعريفات أخرى كثيرة للعلاقات العامة ، فمثلا يعرفها Verne Burent بقوله - يمكن تعريفها ببساطة أنها العلاقات التى تقوم مع الغير على أى صورة من صور القول أو العمل .

You and your Public. Harper and Brothers, 1947, p. 4.

83. Your Public Relations, Glenn Griswold and Denny Griswold, N. Y. Frunk and Wagnalles, 1948, p. 4.

84. Readings in Management, by Ernest Date, Mc Graw-Hill Book Company, 1965, p. 205.

85. Administrative Office Management, by John, J. W. Neuner and B. Lewis Keeling and Norman F. Kallaus, South-Western Publishing Co., 1978.

86. Business Administration, An Introductory Management Approach, by Arther M. Weimer Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illinois. 1962, p. 198.

87. Management and Organizations, by Louis A. Allen, Mc Graw-Hill Book Company, 1958, p. 57.

88. The Elements of Administration, by C. Urwick Harper and Brothers, Publishers, Incorporated. 1944, p. 38.

89. Psychologie de Mouvement Sociaux, Paul Maucorps P. U. F. Cool., Paris, 1951.

90. a. Field Theory in Social Science, by K. Lewin, N. Y. Harper. 1951.

See Also :

b. The Man in Management. by Lynde C. Steckle Harper and Brothers, 1958.

91. Management, Principles and Practices, By : Dalton E. McFarland, The Macmillan Company, 1964.

92. Management in the Modern Organization, By : The Haimann and William G. Scott, Boston Houghton Mifflin Company, 1970 ;

٩٣ - يرجع الى المادة رقم ٥١٧ من القانون المدنى الجديد

٩٤ - يرجع الى المادة رقم ٢٣ من القانون التجارى المصرى

٩٥ - يرجع الى المادة ٢٤ من القانون التجارى المصرى

- ٩٦ - يرجع الى المادة ٢٥ من القانون التجارى المصرى
- ٩٧ - يرجع الى المادة رقم ٣١ من القانون التجارى المصرى ، والمادة ٥١٩ من القانون المدنى المصرى .
- ٩٨ - يرجع الى المادة رقم ٥٢٧ من القانون المدنى المصرى
- ٩٩ - يرجع الى المادتين ٢٣ ، ٤٢ من القانون التجارى المصرى
- ١٠٠ - يرجع الى المادتين ٧٩ ، ٦٠ من القانون التجارى المصرى
- ١٠١ - يرجع الى صفحة ١٦٧ من كتاب « الشركات » للاستاذ الدكتور محمد كامل امين ملش
- ١٠٢ - يرجع الى المادة رقم ٦٣ من القانون التجارى المصرى
- ١٠٣ - مادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المختلفة
- ١٠٤ - معدلة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦
- ١٠٥ - المادة رقم ٣٢ من القانون التجارى المصرى
- ١٠٦ - يرجع مثلا الى القوانين رقم ١١٤ ، ١٩٨ لسنة ١٩٥٨ ، وكذلك الى القوانين رقم ٧ ، ٥٩ ، ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ .
- ١٠٧ - نرجو الرجوع الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ومذكرته الايضاحية
- ١٠٨ - ينظر الى المادة ٧ من القانون والمعدلة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦
- ١٠٩ - يرجع الى المادة رقم ٥١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المختلفة . . ونرجو ملاحظة ان الجهاز المركزى للمحاسبات قد اصدر تعليمات فى مارس ١٩٦٦ الى الهيئات والمؤسسات العامة ، وما يتبعها من شركات وجمعيات ومنشآت بوجوب امتناعها عن تعيين مراقبين غير حكوميين لمراجعة حساباتها عن السنة المالية

١٩٦٦/٦٥ - وذلك لأن القانون الخاص بتنظيم مراقبة حساباتها جمل هذا من اختصاص الجهاز .

١١٠ - يرجع الى الفقرة (ب) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣

١١١ - يرجع الى المادة ٢٠١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المختلفة .

١١٢ - نظرا لما يشكله مثل هذا التصرف من خطر كبير على الاقتصاد القومي ، صدرت تشريعات تؤدي الى تدخل الدولة وتحكم الرقابة وعملية توزيع الأرباح

١١٣ - ترجع الى المادتين رقم ٦٣ ، ٦٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المختلفة ، كما ونوجه النظر الى القوانين الأخرى

١١٤ - ينظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٥

١١٥ - نرجو الرجوع الى القرار الجمهوري بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ . والى الفقرة (ب) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤

١١٦ - يرجع الى المادة رقم ٦٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المختلفة .

117. Ghino Valenti : Quoted from Economic Theory of Co-operation, By : Ivan V. Emelianoff, 1948, p. 18.

١١٨ - مادة رقم ٤٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦

١١٩ - يرجع الى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨

120. Nationalized Industry and Public Ownership, By :

يرجع الى

William A. Robson-George Allen and Urwin Ltd., 1960, p. 28.

١٢١ - أتى بهذا التعريف الاستاذ الدكتور عبد السلام بدوى ، فى مؤلفه عن « الرقابة على المؤسسات العامة » .. الناشر مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٦٥ صفحة ١٥ .

وقد أورد المؤلف عديدا من التعريفات لكثير من الباحثين - نرجو الرجوع اليها فى صفحات ١٤ وما بعدها - منها مثلا تعريف بروفيسور « فريدمان » أن المؤسسة العامة تتميز بأنها منظمة عامة ذات شخصية مستقلة ، تنشئها الدولة وتملكها بدون وجود مساهمين آخرين ، ومسئولة أمام السلطة التشريعية عن طريق الوزير المختص ، وتدار عن طريق مجلس إدارة تعينه السلطة التنفيذية ، ولها حسابات مستقلة تسير وفقا لأساليب المشروعات الخاصة ، غير أنها تخضع للمحاسبة العامة - يرجع الى :

R. Ke'f Cohen, Nationalization in Britain. The End of a Dogma Second Edition, Macmillan and Co., Ltd., London, 1961, p. 308.

١٢٢ - يرجع الى البحث الخاص بالتنظيم الإدارى للمشروعات العامة - مجلة العلوم الإدارية السنة السادسة .. العدد الثانى ديسمبر سنة ١٩٦٤ - صفحة ٣٢٨ وما بعدها .

١٢٣ - أقر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى مايو سنة ١٩٦٢ ، الأهداف العامة لميثاق العمل الوطنى ، ويجوز إعادة النظر فى الميثاق كليا أو جزئيا بواسطة مؤتمر آخر للقوى الشعبية ، وقد أقر المؤتمر القومى العام الثانى فى دور انعقاده الأول فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ برنامج العمل الوطنى المقدم من السيد الرئيس محمد أنور السادات ، واعتبر هذا البرنامج وثيقة من وثائق العمل الوطنى التى تضم الى الميثاق وبيان ٣٠ مارس .

١٢٤ - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة

١٢٥ - يرجع الى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ - والى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤

١٢٦ - يرجع الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٠

١٢٧ - يرجع الى « الرقابة على المؤسسات العامة » تأليف الدكتور عبد السلام بدوى - الناشر : مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٦٥ - صفحة ٥٢١ وما بعدها .

موضوع تحليل «الوظائف والأعمال وتوصيفها ، وتقييمها ، وتقسيمها»
صفحة ١١١ وما بعدها .. يرجع في ذلك الى المراجع الآتية :

128. (A) Personnel Management, Walter Dill Scott, Revert C. Clothier and William R. Spiegel, Mc Graw-Hill Book Co., Inc., 1954, p. 146-147.

128. (B) Retail Job Analysis and evaluation, N. Y. 1943. pp. 69-75

Job Evaluation, A Basis for Sound Wage Administration.

128. (C) Top Management Organization and Control, by Holden, Fish, Smith, Mc Graw-Hill Book Company, Inc., 1951.

129. See for example, Chris. Argyris "The Individual and Organization : Some Problems of Nutual Adjustment", Administrative Science Quarterly, Vol., 2, No. 1, June, 1957.

Also : his book "Personality and Organization, Harper and Brothers, New York, 1957.

130. The Organization Man, by William H. Whyte, Simon and Schuster, Inc., N. Y. 1956.

131. See "Directors who do not Direct", by W. O. Douglas, "Harvard Law Review", Vol. 47, June 1934.

132. H. Maurer, "Board of Directors" Fortune Magazine Vol., 41, No. 5, May, 1950.

133. J. C. Baker, Directors and Their Functions (Boston : Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, 1945.

134. Administrative Behavior, by Hervert Simon, Macmillan, N.Y. 1950. See also :

- a. American Institute of Management, The Corporate Director, Special Issue, 1951.
 - b. W. T. Blair, "Appraising the Board of Directors", Harvard Business Review, Vol., 28, January, 1950.
 - c. P. W. Dickson, Compensation and Duties of Corporate Directors. Studies in Business Policy, No. 16, N. Y. Industrial Conference Board, Inc., 1946.
135. What's a Good Administrator made of ? by Robert C. Hopper and Robert E. Bills, School Executive, Vol., 74, No. 7, 1955.
136. The Principles and Practice of Management, E. F. L. Brech. and others.
137. The Principles and Practice of Management. E. F. L. Brech and Others, pp. 29-31.
138. The Fundamentals of Top Management, by R. C. Davis, N. Y. Harper and Brotheds, 1951.
139. Personality and Organization. by C. Argyris, N. Y. Harper. 1957.
١٤. - التكاليف الصناعية وإدارة المصانع ، تأليف الأستاذ محمد كامل الحاروني ، الناشر دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة ١٩٦٥ ، صفحات ٢٨ - ٣٣ .
141. The Need is Urgent to Make Leadership a Reality, by L. Urwic. (Tonoto : Manufacturing and Industrial Engineering), 1952.
142. The Practice of Management, by Peter F. Drucker. Harper and Row, Publishers, N. Y. 1954.
143. Management. Its Nature and Significance, by E. F. L. Breck (London : Sir Isaac Pitman and Sons, 1952).

144. Organization of Industry, by A. Brown (Englewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall, Inc., 1947).

145. Top-Management Organization and Control, by P. E. Holden, L. S. Fish, and H. L. Smith (N. Y. Mc Graw-Hill Book Company, Inc., 1951).

146. Streamlining Business Procedures, by R. F. Neuschel, N. Y. Mc Graw-Hill Book Company, 1950.

147. Controls in Industrial Research Organizations, by R. N. Anthony.

(Boston : Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, 1953).

148. Product Line Policy, by Goel Dean, Journal of Business of the University of Chicago, Vol., p. 3, No. 4, October, 1950.

١٤٩ - البحث العلمى فى التجارة ، دراسة السوق - دكتور مصطفى
حسين زهير - ١٩٥٨ .

محتويات الكتاب

صفحة

الفصل الاول :

مدخل في تطور الادارة العلمية

الادارة التقليدية ...	١١
تطور النشاط الاقتصادي والادارة العلمية ...	١٦
مصر والادارة العلمية ...	١٩
ظروف الادارة التقليدية ...	٢٣
حول نظرية الادارة ...	٢٦
فكرة الادارة ...	٢٦
تأخر نظرية الادارة ...	٣١
مفهوم النظرية ...	٣٤
المدارس الادارية ...	٣٧
مدرسة الادارة العلمية ...	٣٧
مدرسة بحوث العمليات ...	٤٤
المدرسة التجريبية ...	٤٧
مدرسة العلوم السلوكية ...	٤٩
مدرسة النظام الاجتماعي ...	٥٢
مدرسة نظرية اتخاذ القرار ...	٥٥
المدرسة الرياضية ...	٥٩
اسهام مديري الأعمال في نظرية الادارة ...	٦٢
أسئلة للمناقشة ...	٧٠

الفصل الثاني :

نشأة الادارة العلمية

٧٥	تطور الفكر الادارى
٩٨	هرى فايول
١٠١	المبادئ الادارية عند فايول
١١١	الواجبات الادارية للتنظيم
١١٣	عناصر الادارة عند فايول
١١٨	تقسيم الوظائف عند فايول
١٢٢	العلاقات الانسانية والتون مايو
١٢٦	تجارب التون مايو
١٢٨	اتجاه معارض للمدرسة الانسانية
١٣١	هنرى لورنس جانت
١٣٤	أسئلة للمناقشة

الفصل الثالث :

وظائف الادارة

١٤٨	عناصر الوظيفة الادارية
١٦٣	تعريف التنظيم
١٨٩	أساسيات عملية الرقابة
١٩٦	الحاجة الى التنسيق
١٩٧	مبادئ التنسيق
١٩٩	الأساليب الفنية للتنسيق
٣٠٥	دعائم الوظائف الادارية

السلطة	٢٠٥
السلطة في ادارة الأعمال	٢٠٧
المسئولية	٢١٢
شمول الوظائف الادارية	٢٢٠
وحدة طبيعة الادارة	٢٢٠
نظرية الادارة والجهود العلمية	٢٢٣
نظرية الادارة والادارة التعليمية	٢٢٥
محاولة نظرية مورت	٢٢٦
محاولة نظرية سيز	٢٢٨
محاولات البرنامج التعاوني للادارة التعليمية	٢٣٠
هل الادارة علم أم فن أم مهنة ؟	٢٣٢
هل الادارة علم أم فن ؟	٢٣٢
هل الادارة مهنة ؟	٢٤٠
حلاق القرية ومهنة الطب	٢٤٥
مهنة المحاسبة	٢٤٦
المدير .. والموسيقى « والمايسترو »	٢٤٧
الادارة والممارسين	٢٥٠
الممارسين وسبيل الادارة	٢٥٣
الادارة حتما في طريق المهنة	٢٥٥
القدرة الادارية ووظائف المشروع	٢٥٩
وظيفة الانتاج	٢٦٢
الشراء	٢٦٤
البيع	٢٦٦

صفحة	
٢٦٧	الاعلان
٢٦٨	العلاقات العامة
٢٧٠	التمويل
٢٧١	التأمين
٢٧٣	الاحصاء والمحاسبة
٢٧٩	أسئلة للنقاش

الفصل الرابع :

التنظيم العلمى للمشروعات

٢٨٦	تعقد وتعدد وجهات النظر بالنسبة للتنظيم
٢٨٨	المدرسة الكلاسيكية
٢٨٩	المدرسة الطبيعية
٢٩٠	مدرسة النظم
٢٩١	ما هو التنظيم
٢٩٧	أولا - مبدأ وحدة الهدف
٢٩٩	الأهداف العامة
٣٠٠	النتائج التنظيمية
٣٠٠	الأهداف المالية
٣٠١	الأساليب التنظيمية لتحقيق هذه الأهداف
٣٠١	أهداف البيع
٣٠١	النتائج التنظيمية
٣٠٢	أهداف العلاقات العامة
٣٠٢	التأثير التنظيمى

صفحة

أهداف الإنتاج	٣٠٢
النتائج التنظيمية	٣٠٣
ثانياً - وضع السياسات	٣٠٥
الفرق بين السياسات والقواعد	٣٠٩
الفرق بين السياسة والاجراءات	٣١٠
الفرق بين السياسة والاستراتيجية	٣١٥
ثالثاً - وحدة القيادة	٣٢٢
مفهوم القيادة	٣٢٣
لماذا وحدة القيادة .. وليس وحدة الرئاسة	٣٢٧
مفهوم الرئاسة	٣٢٧
مفهوم القيادة	٣٣٠
الآراء الفكرية حول مفهوم القيادة	٣٣٤
اوردواى تيد	٣٣٥
تشستر بارنارد	٣٣٦
اوروين هـ شل	٣٣٦
أنواع القيادة	٣٤٦
القيادة المستبدة	٣٤٦
القيادة الديمقراطية	٣٤٨
القيادة الفوضوية	٣٤٨
أداء العمل والقيادة	٣٥٠
نطاق الاشراف	٣٥٤
تعريف نطاق الاشراف	٣٥٦
أنواع علاقات الرئيس بالمرؤوس	٣٥٨

صفحة

علاقات فردية مباشرة ...	٣٥٨
علاقات جماعية مباشرة ...	٣٥٨
المراحل والمستويات ونطاق الاشراف ...	٣٦٢
نطاق الاشراف ووحدة القيادة ...	٣٦٨
رابعا - تحديد الشكل القانوني للتنظيم ...	٣٧٠
تعريف الجمعية التعاونية ...	٣٩٦
الجمعيات المشتركة ...	٤٠١
المشروعات العامة ...	٤٠٢
النظام القانوني للمشروعات العامة ...	٤٠٣
القطاعات الاقتصادية التي تتولاها المشروعات العامة ...	٤٠٥
مزايا المشروعات العامة ...	٤٠٦
مشكلات المشروعات العامة ...	٤١٠
خامسا - تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها، وتقييمها، وتقسيمها ...	٤١١
مدى استعمال التجمعات القليلة العدد ...	٤١٢
التقسيم على أساس وظائف المشروع ...	٤١٣
الطريقة التصنيفية ...	٤١٥
طريقة التقدير حسب ترتيب الوظائف والأعمال ووصفها ...	٤١٦
طريقة التقدير بالعوامل المقارنة ...	٤١٧
أمثلة للتقسيم على الأساس الوظيفي الرئيسى ...	٤٢٠
مثال للتقسيم الوظيفي الرئيسى فى منشأة صناعية ...	٤٢٠
مثال لتقسيم وظيفي رئيسى لمتجر من متاجر الأقسام ...	٤٢٢
مثال لتقسيم وظيفي رئيسى لنشاط منشأة للتجارة بالجملة ...	٤٢٣

صفحة

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط منشأة خدمات	
(شركة خطوط جوية)	٤٢٤
خطة التقسيم على أساس الإنتاج	٤٢٨
خطة التقسيم الجغرافي	٤٢٩
خطة التقسيم حسب العملاء	٤٣٢
مشكلة تحديد النشاط	٤٣٥
أهمية تحليل الوظائف والأعمال .. وتوصيفها .. وتقسيمها ..	
وتقسيمها	٤٣٨
سادسا - اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال	٤٤٦
الهيكل التنظيمي	٤٤٧
طبيعة الهيكل التنظيمي	٤٤٩
الهيكل التنظيمي في بعض الشركات الأمريكية	٤٥٢
وجهة نظر انتقادية للهيكل التنظيمي	٤٥٣
الادارة العليا	٤٥٧
مجلس الادارة	٤٥٧
وظائف مجلس الادارة	٤٥٨
تمثيل العمال والموظفين في مجلس الادارة	٤٦٦
الصفات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الادارة	٤٧٠
تكوين مجلس الادارة	٤٧٧
الادارة التنفيذية وشبكة علاقات العمل	٤٨٠
ادارة عامة يقع عبؤها على رئيس تنفيذي	٤٨٢
ادارة عامة يقع عبؤها على رئيس تنفيذي يعاونه مجلس من	
رؤساء الأقسام	٤٨٤
ادارة عامة يقع عبؤها على مجموعة من أعضاء مجلس الادارة	٤٨٦

صفحة

ادارة عامة يقع عبؤها على عاتق مجلس الادارة بأجمعه ...	٤٨٩
وظيفة ادارة الأقسام ...	٤٩٠
بعض عوامل نجاح ادارة الأقسام ...	٤٩٢
أهمية القدرة على اتخاذ القرارات ...	٤٩٧
ما هو القرار ؟ ...	٤٩٩
الفرق بين اتخاذ القرار .. والتعليمات ...	٥٠٥
الفرق بين التعليمات .. والأمر ...	٥٠٨
الأمر وأساليبه ...	٥٠٩
الأوامر .. وطبيعة العلاقات والسلطات ...	٥١٢
أنواع العلاقات في التنظيم ...	٥١٣
العلاقات التنفيذية المباشرة ...	٥١٧
العلاقة بين المستويات الادارية الواحدة ...	٥١٧
العلاقة الوظيفية ...	٥١٧
العلاقات الفنية ...	٥١٨
تنظيم اللجان ...	٥١٩
حاجة اللجان الى هيئة مساعدة ...	٥٢١
نطاق عمل اللجان ...	٥٢٠
تحديد الوظائف والمسئوليات تحديدا واضحا ...	٥٢٢
حسن اختيار الأعضاء ...	٥٢٣
العمل السريع الحاسم ...	٥٢٤
اللجان العامة ...	٥٢٥
لجنة التنسيق ...	٥٢٥
لجنة المهام والأجور ...	٥٢٧

صفحة

٥٢٨	لجنة المخصصات
٥٣١	لجان الاتساج
٥٣٢	لجنة الأفراد (الموظفين)
٥٣٤	لجنة المعاشات
٥٣٥	اللجان الخاصة
٥٣٦	انتشار استخدام اللجان
٥٣٨	التنظيم غير الرسمي
٥٤٠	العلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي
٥٤٤	التنظيم المادى
٥٤٤	تصميم ادارات المصنع
٥٥١	أدوات التنظيم وأساليبه
٥٥١	السجلات
٥٥٢	التقارير
٥٥٣	الخرائط التنظيمية
٥٥٥	الدلائل التنظيمية
٥٥٦	بيانات السياسات الادارية
٥٥٧	المبادئ الرئيسية للتنظيم
٥٦١	مبدأ الاستمرار
٥٦١	مبدأ تيسير مهام القيادة
٥٦٣	استخدام وسائل فعالة للرقابة
٥٦٥	متطلبات النظام الرقابى السليم
٥٦٦	طبيعة النشاط واحتياجاته
٥٦٦	سرعة كشف الانحرافات

صفحة

مرونة نظام الرقابة	٥٦٧
ينبغي أن تعكس الرقابة الشكل التنظيمي	٥٦٧
الرقابة ينبغي أن تكون اقتصادية	٥٦٨
يجب أن تكون الرقابة قابلة للفهم	٥٦٨
يجب أن تتضمن الرقابة اجراء التصحيح	٥٦٩
معايير استراتيجية الرقابة	٥٦٩
اختيار نقاط لتحقيق استراتيجية الرقابة	٥٧٠
أنواع المعايير الاستراتيجية	٥٧٢
الميزانية كأداة للرقابة	٥٧٥
الهدف من الميزانية التخطيطية	٥٧٦
أنواع الميزانيات	٥٧٧
ميزانيات الإيرادات والمصروفات	٥٧٧
الميزانية الإنتاجية ، والمادية وتخصيص المساحات المكانية والزمنية	٥٧٧
ميزانيات المصروف الرأسمالي	٥٧٨
الميزانيات النقدية	٥٧٩
ميزانيات المراكز المالية	٥٨٠
الميزانيات المرنة	٥٨٢
الرقابة على الهيكل التنظيمي	٥٨٥
مقارنة التنظيم الحالي بالمثالي	٥٨٦
دليل التنظيم كأداة للرقابة	٥٨٧
مراجعة وقرار التغييرات التنظيمية	٥٨٧
الرقابة على السياسات	٥٩٠

صفحة

٥٩١	توصيل مفاهيم السياسات
٥٩٢	اكتشاف أخطاء السياسات
٥٩٣	الرقابة على السياسة
٥٩٥	الرقابة على الاجراءات
٥٩٧	بعض مشكلات الاجراءات
٦٠٠	الرقابة على الأفراد
٦٠٠	الحاجة الى الرقابة
٦٠٤	الأساليب الفنية للرقابة
٦٠٦	الرقابة على العلاقات الخارجية
٦٠٧	الرقابة على العلاقات مع مصادر الشراء
٦٠٨	الرقابة على العلاقات مع العملاء
٦٠٩	الرقابة على العلاقات مع الهيئات الحكومية
٦١٠	الرقابة على العلاقات التي لا تتصل بالعمل
٦١٣	أنواع أخرى من الرقابة
٦١٣	الرقابة على البحوث والتنمية
٦١٥	الرقابة على خط الانتاج
٦١٦	الرقابة بالاستثناء
٦٢٠	كلمة أخيرة
٦٢١	أسئلة لمناقشة

